







و بمد فان حاجتنا العظيمة الى الاستفادة من الاحكام التى صدرت فى السنين العشر الاخيرة دفعتنى الى ان اقوم مجمع شستانها من بطون المجلات الفضائية ومفات الفضايا وكثير ماهى . وترتيب ابوابها على حسب الحروف الهجائية . وهو نظام يضمن سهولة الحصول على ما يلزم الباحتين منها فى دقائق وكانوا لايستطيعون ذلك الافى ابام

ان القضاء قد تقدم تقدما محسوسا وتطور تطورا جديدا في السنين المشرةالاخيرة وهو شأن كل كائن حى رشيد فكان لابد من حدوث نفير في المبادىء القانونية والافكار الفضائية ولا بد لاجل سهولة المعمول على هذه المعلومات من اتجاد هذه المجموعة التي أنقدم بها الى الهيئات القضائيسة راجيا أن يجدد رجالها معينا لهم على ما يتكدونه من المثقة في سيل تحقيق مهمتهم العظيمة ألا وهي لشر لواء العدالة في الملا

انى اقدم للقراء مهذه المجموعة ايضا شرحا عمليا وافيا للقاون اعتملت بوضمه المحاكم على اختلاف طبقاتها والعناصر التى تتكون منها مدة عشر سسين و بذلك ارجو أن مجدوا فيها ما يكشف غوامض الفانون و يحل ممضلاته بطريقة عملية مفيدة والله بوقتنا جميعا الى مافيه راجة العباد وطمأ ينتهم على المسهم واموالهم والسلام مك مرضيت التيرز مصرف ٢٠ ونيه سنة ١٨٠٧ مناطح المعرف معرف ٢٠ ونيه سنة ١٨٠٧ مناطح المعرف مصرف ٢٠ ونيه سنة ١٨٠٧ مناطح المعرف مصرف ٢٠

# الرموز والمآخل

إالمجموعة الرسمية للمحاكم الاهلية القاتون المدنى مجلة الحقوق ح ش « التجاري مجلة الشرائع قانون العقو مات محكمة النقض والابرام ن « تحقيق الجنايات استثناف « الاستثناف العلياء « المرافعات محاكم استثناف المواد الجزئية استثناف طنطا مثلا « محاكم الجنايات بمرة القضية المحاكم الجزئية رشيد مثلا احكام لم تنشر

# ﴿ مصنفات المؤلف ﴾

کتاب اصول علم الاقتصاد السیاسی جزء اول تریمة طبع « « جزء ثانی « طبع « « « جزء ثالث « تحت الطبع

### فهرست

# التمليقات على قانون المرافعات

		1		
	ص	}		ص
استحقاق المقار	77	آت التحفظية	الاجراء	4
اسمال في التنفيذ	**	1	الاحكام	4
اعلان صحيفة الدعوى وبطلانها	44	l .	الاخكام	
أعطاه الصور	44	س المحاكم	,	
التماس اعادة النظر	44	ساحاتم بالنسبة لانواع القضايا وأهميتها		
الحكم بغرامة على الملتمس	44	بالنسبة لمركزها	)) D	4
أتمانع المرافعة	۳۷		ارتباط	١.
أوامر تصدر على عريضة	٤٠	المنقولات		١.
پيع العقار جبرآ	٤١		استسجال	14
بطلان اجراءآت البيع	٤٣		استشاف	
بيع العقار اختياراً	٤٥	<u>جوازه</u>	0	14
بي التحكيم	27	and the second second	10	17
٦- التحضير	٤٧	حكم صادر علىخلاف حكم سابق	D	11
	- 1	طلبات جديدة		11
التحقيق	٤٨	ميعاده		14
التبفيذ	89	الاحكام التحضيرية	D	*1
التنفيذ الموقت	•1	الاحكام التمهيدية	D	*1
تحقيق الخطوط والبصمات	.4	ورقة الاستثناف ومحتوياتها		**
تقدير قيمة المدعى به		قيسده	D	45
	- 1	أحكام المحاكم الابتدائية		40
تنبيه نزع الملكية	٥٧	فرعى	D	40

٦٦ رسوم قضائية ٧٧ رد القضاة عن الحكم ٨٥ التوزيع
 ٨٥ التأجيل ٧٧ المارضة سقوط الحكم الغيابى ۸ه تجزئة الدعوى ٧١ محاكم المراكز ٢٢ محاكم الاخطاط ٥٩ عدم جواز الحجز . ه ما للمدس لدى الغير ١١ حضور الاخصام امام المحكمة ٧٧ نزع الملكية ٧٧ « المنفعة العمومية ۳۷ « الادارى ۲۲ دعوی کیدیة ٧٤ اليمين

٦٣ دعوى النزوبر

# فهرس

#### القانونين المدنى والتحاري

لائمة ترتيب المحاكم الاهليه الاحارة ٧ اختصاص الحاكم الاهلة بوجه عام ٧٩ في احارة الاشباء ٧ فيها يتعلق بالادارة وغيرها ٥٠ ما على المؤجر ومع على المستأخر ه فيما يتعلق بالمحاكم الشرعية ٧٧ في التمرض ١٠٠ فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة ٣٣ مدة الابجار وانضاؤه والاخلاء ١٣ فيما يتعلق بحكومة السودان ٤٣ انجار الاشخاص وأهل الصنائع التنفيذ ٣٥ اختصاص الدائن دمقارات مدينه ١٤ سريان القوانيز على الماضي ٢٦ الارتفاق ه، قواعد المدل ٢٨ استدال الدين القانون المانى ٨- "سترداد ١١ الاثات جع "ضاعة الملحقا - ، مات ١٦ اثدات التبعية خ 'متماز ١٦ اثمات الحقيق العنبة ١٨ اثبات الديون واثبات التخلص منبا is in Klich is ١٨ اثبات بالكتابة أو بالياة عه سازك عمو . ق ٧٧ ميدأ اثبات بالك ع أمو ال مثقوله ٣٧ اثبات بالمين الحاسمة وللممة ٧٤ اثبات بالحررات الرسمية والعرفية وثبوت ع إلاهال التاريخ ه الاوقاف ٧٤ الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ع. الانتخاب

٨٧ اثبات بالاقرار

ع و قانون الانتخاب الصادر سنة ٩١٣

ور قانون الانتخاب والقانون النظامي الصادرين

سنة ١٨٨٣

٧٧ أهلية المتماقدين

٧٥ البيع في مرض الوت

٧٧ ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه ٧٩ التسلم والتمن

٨٨ واءة الذمة

٨٨ نطلان التصرفات أو انطالها وصورتها

عم التمداد

مد التمدات والمقود

٨٦ التمدات – السبب الغير جائز ومخالفة النظام العام والآداب

٨٨ التملك

٨٨ التملك بمضى المدة الطويلة وفي وضع اليد سه تملك الرسائل والثمار وغيرها

عه التوكيا والمحاماه

٨٠ التنظيم

الحارك

١٠٠ الحجر وفقدان الاهلية والمحالس الحسبية

١٠٧ المراسة

١٠٠ الحوالة بالديون وبيم مجرد الحقوق ( ١٤٥ الوصية

بالنسبة لغبر المتعاقدين

صحفة

١١١ دفاتر المواليد ٩١٧ الرما الفاحش

١١٤ الرهن

١١٧ سقوط الحق بمضي المدة

١٧٠ السفن

٠٧٠ السمسم ة

١٢١ الشخص المعنوي

١٢٧ الشرط جزأتي

١٧٣ الشركة معد الشفعة

١٣٠ الصلح

١٣١ الضمان والتضامن

١٣٣ الغاروقة

١٣٥ قسمة الشركات وغيرها

١٣٦ الماش

١٤٠ القاصة ١٤١ الموظف والاتحار

١٤١ الماوضة

١٤١ المواريث

١٤٢ المة

١٤٤ الوديلة

٣٤٠ الوقاء

# فهرس

### قانوز تحقيق الجنايات وقانون عماكم الجنايات

محيفه

٧٧ الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه وبسبق

رفع الدعوى امام محكمه أخري

٧٥ سقوط العقوبه بمضى المدة

٢٩ الشهود

۳۰ الصليم

٣٠ الضبطيه القضائيه

٣٠ قاضي الاحاله

.۴ اختصاصه

٣١ قرأراته

۳۰ الکفاله

٣٩ محاكم المراكز ٣٩ المعارضة

٣٧ الماريف

٣٨ المدعى بالحقوق المدنيه

ء، النقض والابرام وأبوابه

٧٤ الاجراآت

٣٤ الاحالة على دائرة أخرى

۳۶ احراز و بيع حشيش

صحفه

٣ الاجراآت

۽ الاحكام

۽ مشفلاتها

اصدارها وتلاوة أسبابها

٧ توقيع القاضي عليها

۾ الاختصاص

الاستئناف

٨ ﴿ في مواد الخالفات

» « في مواد الجنح

١٣ استجواب المتهم

١٣ الاعتراف

١٤ أوامر الحفظ الصادرة من النيابة

١٥ تشكيل المحكمة

١٦ تقرير التلخيص

١٧ التاس

١٧ تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبة

١٧ الخبراء والمضاهاة

٠٠ الدفاع

## فهرست ـــ قانون تحقيق الجنايات وقانون محا كمالحنايات

	صحيفه		صحيفه
الدقاع	•••	الاختصاص	44
ذ كر الفقرة	۰۰	الادلة	££
السلاح	••	الاصلاحيه	
الشهود	٥١	أيام الاعياد	žž
الطنن	۰\	البطلان	11
٥٩ تقرير النقض		التأجيل	10
٧٥ التنازل عن الطمن		تا و يل القانون	ξo
٧٥ الطمن من أحد المتهمين		المحتبق	ξo
٧٥ عدم الفائدة من الطَّمن		تقرير الاطباء	<b>ξ</b> o
٧٥ عدم قبول الطمن		الجلسة	\$0
عدم تجزئة الجريمة	PO	د علانيها	ξo
قاضي الاحالة		و محضرها	13
قرار النيابة	c.fr	الحبس الاحتياطي والمضاريف	13
القصد الجناثي	94	K.L.	23
المتهم	944	السابه السابه	
۳۵ حضوره		γ؛ تلاوته والنطق به	
۳۵ سته		٧٤ التوقيع عليه	
۳۵ محل میلاده		٧٤ الحكم النهائي	
هيئة الحسكمة	ot	٨٤ مشتالاته	
التهمة	ەە ۋىيىل	الخبراء	٠٠.





## التعلىقات على قانون العقو بات الاهلى

صبحفة ٣٤ التشر د ٣٥ تمدد المقوبات ٧٧ التظع ٣٧ التيديد 4,61 44 ٣٨ الحانوتة الجرق عمدا ء الدفاع الشرعي ١٤ الدين - الجنح المتعلقة بالادمان ٤٤ الرشوة سع الزيا ٢٤ السرقة ٢٥ سريان القوانين على الماضي ٥٣ شهادة الزور ٥٤ صيدليات

٤٥ المقوبات

ەە الىود

٥٥ المقوبات الاصلية والتبعية

٣ الاتفاقات الجنائية ٤ الاتلاف والتخريب والتعبيب ٢ الاجياض ٣ ألاحداث الاحراز وحل السلاح ٨ اختصاص الحاكم الاهلة ٩ الاختلاس والتديد وخيابة الاماية ١٧ اختلاس الاموال الامرية ١٤ اختلاس الالقاب والوظائف ع، اخفاء الحانين ١٦ أسباب الاباحة وموافع المقاب ٧٧ الاشتراك ١٩ الاقراض بربا فاحش ٧١ انتهاك حرمة ملك النبر ٢٢ البلاغ الكاذب

44,000

٢٤ التزوير ٧٤ تزوير أوراق رسمية واستعمالها ٣١ تزويرفيأوراق عرفية واستعماله ٣٣ التزييف

٧٥ النش في الماسلات التجاربة وعلامات ١٨ الحلات الممومية البضائم وحقوق التأليف والاختراع

٥٩ فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية الودعة

٣٠ القبض على الناس وحبسهم بدون وجــه ٧٧ النشر حق وسرقة الاطفال

٦١ القتل والجرح والضرب

٣٦ القذف والسب وافشاء الاسرار

٦٩ القرعة السكرية

٧٠ القمار والنصيب واللوتيري

ا ٧٠ المحلات المقلقة للراحة

١٧ مقاومة الحكام وعدم الامتثال لاواسهم

والتعدي عليهم

٧٦ النصب

٨١ نوع الجرعة

٨١ هتك المرض وافساد الاخلاق

٨٤ هرب الجانين

٨٤ العين الكاذبة





و من سنة ١٩٠٧ — سنة ١٩١٧ ،

مرتبة جسب الحروف الهجائية ومزيلة بفهارس

تأليف

م خرکت التینر اینان ایماکر ادامانه

يتضر تعليقات على

﴿ قَانُونَ الرافعــــات ﴾

والقوانين الملحقة به ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

> مطبدًا بى الهول پجار دارالگتبا هرُيرِدَ لعناجها شاداني

# قانون المرافعات الاهلى الاحراآت التعفظة

٩ أتسالمواد ٩٥٨ وما بعدها من قانونالمزافعات على بيان الاشخاص الذين عق لهم اتخاذ الاجراآت الصخطية للقررة فيها وجاء تعدادهم هذا على سسيل الحصر فلا يجوز زمنج هذا الحق ولو ياتفاق صريح بين الطرفين لدائن غير الدائنين المتوفرة فيهمم الشروط الواردة في المواد للذكورة • ( الاقصر أول ا كتوبر سنة ١٩٩٤) مج ٩٠ عد ٧٠

٧ ان المادة ٩٦٨ من قانون المرافعات التي تبيح للملاك والمستأجر بن الاصليين أن مجيز وا منر وشات مستأجر بهم ونمارهم ومحصولاتهم حجزاً تحفظياً تأميناً على أداء الاجر المستحقة لهم لاتمرق بين ما اذا كانت تلك الاجر مستحقة عن السنة الحالية أوعن سابقتها بل يكني لامكان توقيع الحجز

التحفظ أن يكون للمؤجر حتى موجود في ألحال طبقاً للمادة المذكورة (محكة الاستثناف بريوبيه سنة ١٩٥ مع ١٩ عدد ٨٨

لا يشترط لتطبيق المادة ٩٧٠ مرافعات أن
 يكون الحجز تحفيظاً ولو أنها وردت فى الصمل المتملق
 بالاجرا آت التحفظية

قاذا أوقع الثرجر الاصلى حجزاً تنفيدنا على متعولات الستأجر منالمستأجر الاصلى بتمتضي عقد اعمل المراح ومشترط فيه عدم اعمار رسمى عليه الصيمة التنفيذية ومشترط فيه عدم التأجير من الباطن فليس لهذا الاخير أن يطلب رفع الحجز بناه على أنه ليس حجزاً تحفيظاً (١) . ( بهى حوب استدائى ٣ مارس سنة ١٩٩٣ مع س ١٤

#### الاحكام

ع سلطة القاشى فى تصمحيح الحكم تنسناول المدعى عليهم (منيا القميم ٧ مايوسسنة ١٩٥ مج الاغلاط المادية وغير ذلك من التغييرات الني لا تمس موضوع الحكم للسبالة بنياء على ذلك لا يقبل طلب المحافظة قد الماسطة المادة تصحيح الحكم أذا كان مبنياً على أن المحكمة قد الماسطة المحافظة تصحيح الحكم أذا لا المحكمة قد التحاض على أحد القصل في طلب من الطلبات موجهه على أحد التحاض في طلب من الطلبات موجهه على أحد التحاض على المحكمة فيه من التلطأت المادية المحكمة الم

(١) ارتكن الحكم على تعليقات داللوز على المادة ٨٣٠ من قانون المرافعات فقرة ٢٤

الظاهرة أواضاف ما همه من البيانات التابسة في الاوراق أو تأويل وايضاح ماذكر في حكم من المبارات المتبسة

ه مجوز للمحكمة أن تصبحح الحطأ الحسابي الذي تطرق للحكم الذي أصدرته ولولم بنص القانون على ذلك \_ بلي سويف انتدائي ذ\ بنابر ســـنة ١٩١٧ مع ١٠ عند ٣٨.

ه دونت المحكة في أسفل محضر الحلسة تفريرها ماحالة القضية على انتحقيق ليثبت المدعى عليه مقدار الدن الاصلى ومقدار النوائد من القيمة المطافرية فاستأنف المدعى ذلك ومحكة الاستثناف قرن الاستثناف لقدم وجود حكم طلمني المنصوص عليه في المادة (١٠٠٧) مرافعات (١٠٥٠ الاستثناف الاستثناف المدم وحود حكم طلمني المنصوص عليه في المادة (١٠٥٠) مرافعات (١٠٥٠ الاستثناف المدين ١٩٥٠ مع س١٤٥٠ عدد ٨٠

√ حيث ان المدعى عليه دفع بعدم اختصاص
الحسكة بنظر هذه الدعوى قائلا انها من اختصاص
الرئيس وحده طبقاً لما خاء بالمادة ١٩١١ مرافعات
وحيث ان المادة ١٩١١ مرافعات وضبت لسرعة
القصل في أمر الإمحصل فيه تزاع قالباً ولم يقصد بها
تحديد اختصاص ترئيس الحسكة وحده في توع من
الدعاوى خصوصاً وإنها جاءت في الباب الزابع
الذى عندوانه (في الاحكام) ولم ترد في الابواب
المشؤودة في القانون لبيان الاختصاص
المحكمام)

وحيث فضلا عن ذلك فانه ليس هناك لص قانون يقضى عنع المحكمة من نظر مثل هذه الدعوى و بالمحكى لعبت المادة ١١١ المذكورة على انه مجوز الطمن في أمر الرئيس بطريق للمارضة امام المحكمة ومن علك القصل في المارضة علك بالاولى القصل في الدعوى الاصلية (مصراستثناف مدنيه ١ ديسمبر صنة ١٩٠٨ - ٢٤ ص ٢٤٤

#### الاحكام الفيامة

٢٤ أبريل سنة ١٩١٥ مع ١٩١٠ عدد ٧٧
 ٩ الحكم الصادر بابطال المرافعة طبقـــا للمادة
 ٢٤ / مرافعات لا يحبل فيه الطمن بأى طريقة كانت

فاك المبدأ فيحالة عدم امكان الطمن بطريق المارضة

لسبق حضور المدعى عليه فيجلسة متقدمة (اسبوط

۱۶۱۴ مراضات د هیل فیه الفش بای طریعه کاست ( کمکمة الاستثناف ۱۶ ابریل سنسة ۰۹،۹۷ میج ۹ ا عدد ۸۹

راخج في متناه حكمي القص والارام الصادرين في ٧ ينابر سنة ١٩٩٨. و ٢٩ ما يو سنة ٧ ، ١٩ تنديمًا ث جلاد على المادة ٢٠٠ من قانون المرافعات النيذنان ٢ و ٧

١١ اذا حضر الدعى عليه فى الجلسة الاولى ثم تخلف عن الحضور فى الجلسة التالية وصدر ضده حكر وصف غلطاً بكونه غيابيا فلا تصح المحارضة فى هذا الحكم اذ يجب اعتباره حكما حضوريا طبقا للمادة ١٧٥ من قانون المرافعات وللمحكمة المرفوعة لها المعارضة أن تحكم من تلقاء نقسها بعدم قبولها لتعلق ذلك بالنظام السام (منيا القمع ٧٠ مارسسة لتعلق ذلك بالنظام السام (منيا القمع ٧٠ مارسسة

٩٠٨ مع ٨ عدد ١٠٤ وان كان طرة المحموم لم المتخاط المحموم لم المتخاط الدائرة الطرق التي قر وها الشاوع المتخاط التحالم التحالم المتحالم التحالم التحالم

۱۸ حضور المدعى عليه فى جلسة توزيع الفضايا لايمد حضور العام المحكمة « فى الجلسة الاولى نالمنى المقصود من المادة ١٧٥ من قانون المرافعات ولذلك لايكون الحكم العهادر فى غيته فى جلسة نالية حكما حضور با(مصر اجدائى ١٧٨غسطس سنة ١٠٠٧م معج س ٩ عدد ٩٧

۱۹۷ ان تحدید الجلمنات عصد التأجیل بسب المواسم والاعیاد مجمعیل عادة بأمر من أحد قضاة المحكمة أو من رئیسها فهو أمر قضائي يسرى فعله على المتفاضيين الذين عليهم أن يسعوا لمدوقة الجلسة التي تأجلت الها قضاباهم

فاذا تغيب المستانف عن الحضور في الجلسة المؤجلة اليها الفضية بهذه الطريمة وحكم فيها بايطال المرافقة كان الحسكم سحيحا وافذا لوسقط بسبيه حتى مجديد الاستثناف ـــ استثناف مصر مدنى أول مارس

#### ستة ١٩١٥ ح ٣٠ ص ٢٤١

۱۷ ادا دخل شخص بصفة خصم المث فدعوى وكان المدعى عليه فيها شخصا واحداً وتغيب هذا عن الحضور فلا مجوز ان يصدر حكم باتبات غيبته طبقا للمادة ۱۲ مرافعات لان هذه المادة ۱۲ مدعى عليه واحد ( طنطا ابتدائي اول اغسطس سنة ۱۰ محمح ۲ عدد ۱۰

لا معول على سبق الحسم باثبات غيبة المدعى عليها الوحيدة والحكم بمبوت النيبة لا يكون الا في حالة ما أذا وجد اكثر من مدعى عليه واحد وحصر بعضهم وتخلف البحث الا تخرولا يعتبر دخوا لخصم الثالث هو في الحقية مدعى يدخل في المدعوي المحافظ على مصالحه ضد الطرفين .

۱۶ لایجاب طلب المدعی علیه الاصلی اذاطلب اثبات غیة ضامن ادخله هو فی الدعوی فتخلف عن الحضور (اسیوط ۱۲ ستمبرسته ۹۱۵ مع۱۷ عدد ۸۹

٥/ ان اعادة قيد الدعوى فى الجدول بعنشطها برجمها الى حالتها الاضلية و بحصوحكم الشطب مجميع مشتملاته التى من ضمنها الزام المدعى بالمصاريف وعلى ذلك فاذا حكم فى الدعوى بعد اعادة قيدها بحبول طلبات المدعى وبالزام المدعى عليه بالمصاريف فالمدعى عليه مازم عجميع درسوم الدعوى ما عدا الرسوم التى دفعها المدعى عند اعادة قيد الدعوى بعد النطب استشافى فى ٢٤ نوفر سنة ٥١٥ شرائع به عدد ٨٤

# اختصاص الحاكم بالنسبة لانواع القضايا وأهميتها

۱۹ أن الفانون بمرة س اسنة بر ۱۹ أفذى عدل المادة ۲۹ مرافعات بزيادة نصاب الاختصاص النهائى المادة من المواد العينية المقاربة من ألف قرش الى ألني قرش الى المادة المادة من قوانهين المرافعات ومن ثم بسرى على الماضى والمسرة بتاريخ المحكم لا يتاريخ الدعوى — السوط استثناف ٧ ديسمبر سنة ١٧ ح ٣٠ ص ٢٩٩

۱۷ الحكمة الجزئية عنصة طبقا الدادة ۲۷۹ مرافعات بنظر الدعاوى التي تزيد قيمتها عن عشرة آلانى قرش اذا كانموضوعها طلب تعويض الضرر النائلي، عن ارتكاب جنحة ولو كانمت من الجنح التي شيرك الحكمة المركزية في الاختصاص بنظرها مع المسكمة الجزئية وكانمت الحكمة المركزية في التي قصلت فيها (الاستثناف ۷ فبرابر سنة ۱۹۸۰ مع ش ٢٠ علم ١٩٨٠ مع ش ٢٠ علم ١٩٨٠ مع ش ١٩٨٠ مع ش ١٨٠ مع

٨١ الحكمة الجزئية غمير مجتمعة طبئاً الوجه الأولمه المائة ٢٩ مراهات بنظر الدءاوى التضمنة طبئاً الوجه طبئاً الدين أجرة ألما أم زد الإعبار الدعوى على عشرة الانحى قرش وأو زاد مقدار الاجرة المطالب بها فى الدعوى جن المقدار المدين الفترة الاولى من المادة ٢٩ مراهات ١٨ ديسمبر سنة ١٨٠ مج س ١٧ عدد ٤

۹ اذا ظهر أناء نظر دعوى موضوعها المطالبة بأجرة وفسخ عقد الايجار أن الاجارة حصبت بعد ان رهن الستاجر المدين المؤجرة الى المؤجر وفي قس اليوم الذى حصل فيه الهن تأمينا لدين تزيد قيمته عن نصاب لحكمة الجزئية وان هذه الاجارة لم تكن الاطريقا يتوصل به الى اخفاء ربا فاحش كانت الحكمة الجزئية غير غتصة بنظر الدعوى لان البحث في موضوع هذه الدعوى بتغيين البحث في صحة الهن (ميت غر٧ مارس سنة ١٩١٠ معج ١٤ عدد ٤)

٧٠ رفست دعوى امام الحكمة الجزئية موضوعها المطالبة بأجرة وفسخ عقد الاهجار وظهر المحكمة أنناء نظر الدعوى أن الاعجارة حصلت بعد ان رهن المستأجر الدين المؤجرة الى المؤجر وانها خصلت نوبد قيمته هن نصاب الحكمة وان هذه الاجارة لم تكن الاطريقا يتوصل به الى اخفاء ربا فاحش فحكت الحكمة بناء على ذلك بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى لان البحث فى موضوعها يتضمن البحث فى سحة الرهن

وأنحكة الاستنافية قررت انه كان يجب على الحكمة الجزئية أن محكم القيمة المطالب بها من تحققت من حمسة الابجارة وانتفاح

(۱) قد ألق هذا الحكم حكم طنطا الانتدائية في ٧٠ يونيه سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ١٤١ مجر ١٨ عدد ١٤١ مجمد ١٤١ مجمد ٢٩١ مجمع استثنافي مصر ٢٩ مج ٥ عدد ١٥ وحكم استثنافي مصر ٢٩ اكثر برسنة ١٨٥٠ القضاء ٣٠ ص ٧٧

المستاجر بالعسين المؤجرة حيث لم يطلب المحصوم منها القصل فى العقود السابقة على الأمجارة ولم يكن للمخكمة حينان أن تعضل فيها ( الزقازيق استشاخ به نوفيرسنة ١٩٠ معج ١٧ عدد ٤٤

۱۸ مختص القاضى الجزئية طبقا المادة ۱۹۷۹ مرافعات بنظر الدعاوى المتضمنة طلب تمو يض الضرر الناشىء عن ارتكاب جنحة مهما بلدت قيمة التمديف المند كور وذلك سواء كان طلب التمديف بدعوى مدنية مستقلة أوقدمه المدعى الممدئي أثناء نظر الدعوى الجنائية وتكون الحاكم الابتدائية غير عكمة الاستئناف ۱۸۸ ديسمبر سنة ۱۹۰ معج س ۱۷ عدد ۵۷

٧٧ الحالس المحلية هيئات مشكلة للمنصدة العامة 
متمتمة بالشخصية الممنوحة لها من الحكومة 
غير إنها خاصة في بمض الاموركحق التقاضى للجنة 
الاستشارية المشكلة بموجب قرار وزارة الداخلية 
الصادر في ١٤ يوليه سنة ١٠٥٩ والذي يؤخذ منه 
أنه في حال النزاع مع أحد المجالس المحلية بجب رفع 
الدعوى على اللجنة الاستشارية في شخص رئيسها 
الدعوى على اللجنة الاستشارية في شخص رئيسها 
وكيل وزارة الداخلية لاعلى الجلس الحلي

وليل وزارة الداخلية لا على انجلس اعلى
عكمة رشيد الجزئية غير داخلة فى حداد الحاكم
المنتصة بنظر الفضايا التي تقام على الحكومة طبقا
للاحر العالى الصادر فى ١٨ ما توسنة ١٨٩٧ فهى
غير مختصة بنظر قضية أقيمت امامها على مجلس محلى
( رشيد ٧٧ مارس سنة ١٩٩٥ معج ١٦ عدد ٢٧)

٣٧ جعل القانون مرة ٣ لسنة ١٩١٤ نصاب اختصاص القاضى الجزئ النهائي فى المواد السينية المقاربة عشرينجيها ودلا من عشرة جنبهات وحيث انه لا وجود لحق الاستثناف قبل صدور الحكم فقد قر رأى لجنة المراقبة القضائية على أنه يقبل الاستثنافي باعتبار النصاب القانون مرة ٣ لسنة ١١٩٨٤ بخلاف الدعاوى التى رفعت قبل العمل بالقانون مرة ٣ لسنة ١٩٨٤ بخلاف الدعاوى تتفيذه فانها تصبح خاضعة لاحكام القانون الجديد (لجنة تتفيذه فانها تصبح خاضعة لاحكام القانون الجديد (لجنة المضائية مذكرة عمومية مجرة ٥ سنة ١٩٨٥ مج س ٢٨ عده ٣٧٠

وγ نص المادة γγ مرافعات لا يمنع المعاقد بن من المعاقد بن من النازعات. وفي هذه الحالة يكون حكم يقوم يتبم من المنازعات. وفي هذه الحالة يكون حكم القاضى الحزئ في النزاع القدم اليه برضاه المحاقد بن حالسرة آلاف قرش قا بلالاستناف حكم القاضى الحزئ في المنازعات التي يوضها له المحصوم برضاه هم وإخاقهم هو حكم قا بل للاستنناف ما لم ينص الاخاتي صراعا على خلاف ذلك وقد بند الحكمة حكمها على السبب الا تني:

طبقا المادة ٣٤٤ مراضات بجب على المحصوم أقسهم أن يدوا النفع بعدم الاختصاص بالنسبة الهيمة الدعوى قبل ماعداه من أوجه الدفع وقبل ابداء الاتوال أوالطابات المختامية والاسقط الحق فيه وصارت المحكمة مختصة بنظر الدعوى وكان حكمها قابلا للاستثناف طبقا لتواعد القانون العامة.

 <sup>(</sup>١) أشارت المذكرة الىحكم القض في ٨ ار يارسنة ١٩٠٥ مج ٢ ص٢٠٦ وحكمى محكمة الاستثناف في ٢٠ نوفير سنة ٢٠١٠ مج و ٣٠٠

فينصح عن ذلك انه اذاكانالسكوت عن ابداء الدفع يعطى للمحكمة حقالنظر فى الدعوى بصفة اجدائية لا أن هذا السكوت يعتبر فى حكم الانفاق الضمني فن باب أولى يكون للاتفاق الصرمج هذا المسول ( بحى سويف استثناف به ينابر سنة ١٩١٤مهم ١٩٤٥مد ٢٦

ولو أن القاضى الجزئر محتص يقتضى المادة به من قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية بأن ينظر بصفة نهائية فى الدعاوى التى يتفق الاختصام على رضها اليه الا أنه لا يجوز قانونا المعتماقيدين أن يتفقا على ان كل المنازعات التى تنشأ عن المقد الحريبينهما فيضل فيها ابتدائيا فقط بمعرفة القاضى الجزئي فان مثل هذا الانفاق باطل خالفته النظام الموضوع للمحاكم ( مصر استثناف ٢٨ مايوسسة ١٩١٠ معج سم ٨ عدد ١٩٧٣ معج ١٩٨٨ معج ١٩٨٨ معج ١٩٨٨ معج ١٩٨٨ معج المحارية المنازعات المنازعات المحارية المنازعات المحارية المنازعات المنازعات المحارية المنازعات المنازعات

٧٧ تختص الحكمة الجزئية طبقاً للمسادة ٧٧ مرافعات بالعمل مهائياً فالدعوى التي يزيد نصابها عن اختصاص الحكمة الجزئية اذا رفعها الخصوم المامها باتفاقهم ولكن لايصح الاتفاق على أن تفصل المحكمة الجزئية في مثل هذه الدعاوى بصيفة ابتدائية تقط اذ أنه مثل هذا الاتفاق باطل نخالفته للنظام الموضوع للمحاكم ( بطنطا ابتدائي ٧٧ ابريل سنة الموضوع للمحاكم ( بطنطا ابتدائي ٧٧ ابريل سنة ١٩٨٨ محيس ١٣ عدد ٧٧)

۷۷ فست الحادة ۷۷ مرافعات المتملقة باختصاص المحكمة الجزئيسة بالنسبة للدعاوى التى تقدم اليها باتفاق الخصوم على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون حكما نهائيا ومع ذلك اذا اتفق المتقادان على أن كل زاع قرم ينهما شصل فيه المحكمة الجزئية

ولو تجاوزت قيمة نصاب هذه المحكمة ويكون حكما في ذلك قابلا الاستئناف كان هذا الاتفاق والحب المراعاة لمدم عناقته للقانون لانه بظهر من أحكام المادة ١٩٣٤ مرافعات النافع بعدم المختصاص المبنى على قيمة الطلب لا يعتبر في قوانين المحاكم الاهلية من المسائل الني لها مساس بالنظام وعجب على المحكمة الجزئية حينائد أن ترفض الدفع بعدم الاختصاص المصدم من المدعى عليه (مابدن لا يغابر سنة ١٩٨٧ ع ١٩٨٣ عدد ١٩٣٣

γγ اذا اهتى المتعاقدان على ان كل تراع يقوم ينهما تصنف فيسه المحكمة الجزئية و يكون حكمها غير قابل للمعارضة ولا للاستثناف كان هذا الاتفاق ولجب المسراماة فيا مختص بعدم قابلية الحكم مراماة الاتفاق القاضي مجرمان أحد المحصمين من على المعارضه في الاحتكام النيابية التي تصدر عليه يعد خالفاً للنظام العام (عابدين ١٤ يناير سنة ٢٧ مح س ١٣ عدد ١٧٤)

ولا تختص الحكمة الابتدائية لا الحكمة الجزئية لا المقترة الاولى من الماده ٣٩ والماده ٣٩ مرا انمات بنظر الدعاوى المتضمنة طلب الاجره المستحقة بمقتضى عقد المجار اذا كانت قيمة الامجار السنوى تزيد على عشرة آلاف قرسولوا تجاوز مقدار الاجره المطالب بها في الدعوى تصاب الاختصاص المام المحكمة المرتبة طبقاً للماده ٣٩ مرافعات وعليمه يكون المستئناف المرقوع المام حكمة الاستئناف المرقوع المرابي المستخاف على المادة على

## اختصاص المحاكم بالنسبة لمركزها

۱۳ الحكمة التي في دائرتها محمل اقامة المدعى عليه مختصة دون غيرها في مواد المنقولات فالنظر في دعوى مدنية أساسها عقد ولو عين المتعاقدان محلا للدفع خارجا عن على الاقامة المذكور (احتجناف مصر أول بنابر سنة ٧٠٠٧ مج ٨ عدد ٧٧

ان بيان الحل المقتضىالدخ فيه فى السند الذى نحت الاذن لايكنى فىالموادالمدنية لائباتأنه المحل الهنتار لتنفيذ "سند المذكور

۱۳ اذا تضمن عقد اتفاق محل اختصاص وكان دلك الاتصاق فى فائدة أحد المتماقدين صرفا جاز له المدول عنه لكحمة بعتبر عند ذلك متنازلا عن الاستفادة من الشرط الذي ترك به الطرف الاتخر مقدماً حق الاستثناف التنازل عن حق الاستثناف بنجير متملقاً ليس الا بحق الاستثناف الذي كان مجوز رفعه عن الحكمة التى فى دائرتها على الاختصاص المشق عليه (ملوى ٨ ابريل ٥٠٩ مع ٨ عدد ٨٥٠)

۷۳ لا كانت الدعاوى الناشة عن الانجار دعاوى شخصية صح رفعها امام الحكمة الكائن فى دائرتها عمل اقامة المدعى عليه القسائوى (طنطا الاستثنافية ١٠ ابريل ٩٠٧ مح ٩ عدد ٧٧

۳۳ اذا تعدد المدعى عليهم جاز تكليفهم بالحضور امام الحكمة التي يكون في دائرتها على أحدهم ولا

إس الهبت المسادة ٢١ مرافعات على جواز تمكيف المدعى عابهم بالحضور امام المحكمة التي يكون في دائرتها على احدام ولكن محل ذلك أذا لم تمكيف المدعوى مرفوعة على بنضهم بعيضهم مدينين اصليين ذلك لا مجوز الدائن الذي يريد الحصول على دينه المضمون بكفيل أن يكلف المدينين الاصليين بالحضوو الماما لمحكمة التي يكون في دائرتها على المختود المحكمة التي يكون في دائرتها على الكفيل (طنطا ٢٥ مارس سنة ١٨ مع ١٢ عدد ٨٨

ه ٣ أنه وان كانتاللاده ٣٤ قفره نابية من قانون الموافعات الخاصة الموافعات الخاصة عقوق عينية ان برفع دعواه للمحكمة الكاني بدائرتها المقال المتازع فيه المالة الإوجد لعص صرفي قانون الموافعات بمنع ضم حملة طلبات غيرمر تبطة في عريضة من كانت ظك الطلبات المثمة عن سند واحد وهذا المبدأ المنفق عليه في الفضاء الاهلى واغتلط هو مطابق الهزاء المنفق عليه في الفضاء الاهلى واغتلط هو مطابق الهزاء كانها وعلى المنازعات في الحوافة المارة المنفق عليه في الفضاء الاهلى واغتلط المارافات فيا مختص بالمنازعات في الحبولة عن قانون وهو فضلاع عن كونه عادلا ظان في اتباعه قائدة اكثر وهو فضلاع عن كونه عادلا ظان في اتباعه قائدة اكثر

للممل لان انحكم الواحدة عكمها ان تفجص وتحكم في جملة منازعات بختصة علك واحد وناتجة عن سند واحد فيا انه لو تقرر عكس ذلك لاضطرالدعي ارفع قضاياه أمام جملة محاكم وريما كانت نتيجة ذلك صدور احكام متناقضة \_ استأناف اول مارس ٩١٤ ح ۲۳۶ ص ۲۹۲

٣٩ المتميد الذي ببين في تمهده محلا لاقامته يجب ان يحمل عند تغييره ذلك الحل محل اخر ما ينتج عن عدم اعلانه المتعاملين معهمذ االتغيير وببقي لهؤلاء المملاء الحق في اعلانه في الخصومات بمحله القديم المعلوم لديهم وتكون اعلاناتهم قانونية - استئناف مصر مدنی ۲ بنایر سنة سے ۹۱۶ ۲۹ ص ۱۱۷

٣٧ عوجب الامر العالى الرقيم ٧٠ نوفبر سنة ٩١٣ اصبح ديوان الاوقاف لظارة ومصلحة من مصالح الحكومة ولذلك فالدعاوى التي تقام ضد نظارة

لا قبل الانتسام كأن تكون الدياوي فاشته من ١٦ فبرار ١٠٩ ص ٧٧ ص ٥٨

استرداد المنقو لات

عبوز رفعها في أي وقت لفاية يوم البيع ولا يسرى و إن دعوى استرداد الاشياء الحجوزة بناءعلى الميماد المحدد في المادة ٠٨٠ من الفانون المذكور الا طلب دائن طبقاً للمادة ٤٨٧ من قانون المرافعات

(١) ارتكن الحكم على حكمه الاستثناف المختلطة الرقيمين ؛ ديسمبر سنة ٩٠٧ وأول مارس ٩٠٢ ومجموعة التشريع والاحكام المختلطه ــ فهرست سنة ١٨٩٦ ــ ٩٠٥ ص ٤٤٧ قرق ٨٨٥٩ ٨٨٥٠)

الاوقاف تعتبر مقامة ضد الحكومة ومجب ان لا ترفع الا الى الحاكم المنصوص عليها في الامرالعالي الرقيم ۱۸ ما نو سنة ۱۸۹۲ . و يا ان محكمة بني سويف الاهلة لست بن هذه الحاكم فلا تكون أذن مختصة بنظر الدعاوي التي ترفع على نظارة الاوقاف ( ين سویف استئناف ه مارس ۱۹ مح ۱۵ عدد ۷۷

٨٧ للامر المالي الصادر في ٢٠ توفيرسنة ٩١٣ بانشاء نظارة للاوقاف مفعول يسريعلي الماضيفها يختص بالاجراءآت ومن ثم فالدعاوي التيرفعتعلى ديوان الاوقاف قبل صيرورته نظارة وبميت قائمة الى ان صدرالامرالعالى المذكوريجبان تخرجمن اختصاص المحاكم التيرقمت البها الااذاكانت هذه المحاكم مختصة منظر القضاما التي يفيمها الاهالىعلى الحكومة بموجب الامر العالى الرقيم ١٨ ما يوسنة ١٨٩٧(١) (مَعَاغَة ١٠ ديسمبرسنة ٩١٣ ميج ١٥ عدد ٧٨

٣٩ القضايا المرتبط بمضها ببعض يجب ضمها معا | معاملة واحدة مثل بيع منزل من شخص لثاني وبيعه لصدور حكم واحد فيها ولاسهااذاكان هذاالارتباط | منالتاني لاخريطريق المبادلة – استشاف مصر مدني

على الحجوزات الموقعة طبقاً للمادة ٩٧٨ منه لاعلى الدعاوى المقامة طبقاً للمادة ٤٧٨ ( اسيوط استثناف ٣٠ ونيه سنة ٩٠٨ مح ٩٠ عدد ١١ )

أن من بتصفح القصل الثانى من ألباب الماشر من قانون المرافعات وهوالحاص بالاجرا آت التحفظية مجده مشتملا على قسمين الاول مختص بأنواع الحيجز الذى يقمد به التغيذ على الاشياء الحيجوزة ليمها وفاء لدين أو جزء مستحق منه والثانى مختص بالحيجز الذى يقمد به استرداد الشىء الحيجوز بذاته للحاجز سناء على أنه مماوك له وهو ما بدى

وقد اشقيط القانون في القسم الأول أن يطلب الحمّم بعبحة الحجز في ظرف تمانية أيام من تاريخ توقيمه (راجع المادة ٢٠٧٠) مرافعات كما اشقيط في القسم الثاني Saisie révendication ان رفع دعوى الاستحقاق يكون في ظرف تمانية أيام أيضاً (راجع المادة ١٨٠٠ مرافعات)

۱۱ نص المادة ۲۷۸ مرافسات بان دعوى الاسترداد مجب ان ترفع على الحاجزوالمدن المحجوز عليه معا وارادت بذلك ان المدين المحيرمالكما للاشياء المحجوزة يكون داخلاف الناقشة فى ملكية مسذه الاشياء حتى يكون الحكم الذى يصدر فيهما ساربا عليه والالجاز المدين رفع دعوى الاسترداد أتيه

ولحصل تناقض فى الاحكام فى قضية واحدة وعلى ذلك فاذا كان المدين غير داخل فى دعوى الاسترداد تكون الدعوى عير مقبولة شكالا لعدم توفر ركن من اركاتها وهذا الدفع من النظام العام ومجوز ابداء فى الحالة كانت عليها الدعوى ومجوز للمحكمة ان تحكم به من تقاء شعبها -- مصر استثناف مدنى ٧٥ اكتوبر ٩٩٤ م. ٣٤ س ٣٤٣

۲۶ من البديجي اه اذاوقمت الحكومة بصفتها مؤجرة حجز ادار باعلي زراعة باعتقاداتها زراعة المستأجر مها وكانت الحقيقة ان هذمان راعةليست ملكا المشخص المذكلة الشخص المذكلة المشخص المذكلة على أرض الحكومة صبح للماك أن يرفع دعوى استرداد عبا اما الحاكم السيوط سنة ١٩٥٥ شرائع ٣ عدد ١٩٨

٣٤ المسادة ، ٨٨ مرافعات خاصمة بدعوى الاسترداد التى ترفع من المالك على منقولاته الموجودة بيد النمير أي بالملك حاجزاً ومسترداً في آن الله على المستردات الاسترداء الاخرى التى ترفع من المالك على المدين والملجز واذا فدعوى الاسترداد الاشخرة بصحرضها في أي مياد لحد يعم البيع ولوكان الحجز الواقع على الاشياء عمقلياً ـ الاقصر ٩ ويسميرسة ١٤٤ شرائم محدد

#### استعجال

. ٤٤ أنالناء الحجوز الباطلة هو مناختصاص قاضى الامور المستعجلة بالاجماع ــ عابدين أبريل سنة ١٩١٥ع ٣٠ ص ١٤٧

وع طلب قيا عجور عليه يصفعها الشرعية من قاضى المحكمة الجزئية بصفته قاضياً للمواد المستجلة (الخادة ٢٨ من قانون المرافعات) تميين حارس قضائي على أملاك عجورهما منعا لاجرات بقيمة الورثة ممه فيها ولنا صدر الحكم بتميين الحارس استأخه شركاه المحجور عليه غير ممتزفين القيمين بصفتهما زعما منهم أن البطركة الاستثناف بأن الدفع المرفوح من المستأخين عكمة الاستثناف بأن الدعوى مطروحة امامها بصفتها محكمة للامور المستمجلة وارف للمحكمة الحق في اعتبار صفة المستنفية المنتفى عليهما مادلم تميينهما حصل من جهة عنصة قانونا وهي البطركة الامور مصر اسستثناف به ابريل قانونا وهي البطركة الأمور مصر اسستثناف به ابريل

٩٤ اذا طلب بصفة مستعجلة من قاضى الامور الجزئية تسيين حارس قضائى فى دعوى رفعت اليه وكان كل الحصوم فيها من رعايا الحكومة المعديه فيجرد وجود أجني أصالح فى تلك الدعوى لا يترتب عليه وجود سبب فى طلب عدم اختصاص الحاكم الاهلية

تمبين الناظر في الوقعية لايمنع المحكمة الجريسة من تمبين حارس قضائي ليدر مؤقفاً أعيان االوقف (مصر استثناف ۲۰ ابريل ۲۰مع ۸ عدد ۸۱

۷۶ لیست من الدعاوی المستحجلة المبینة فی المادة ۸۲ من قانون المراضات الدعوی التی برفعها ناظر الوقف ضد الحارس القضائی بطلب اعادة وضع بده على أعيان الوقف بسبب اتنهاء مأمورية هذا الاخير (الموسكی جزئية ۲۸ يونيه سنة ۸۰۸ معج س ۱۰۸ عدد ۸۰۸

#### الاستئناف

#### جوازه

4. باع رجل قطناً لا تخر واشترط على خسه في عقد طلبات قرا طلبات قرا طلبات قرا طلبات قرا طلبات قرا طلب ضب من التسلم وأقيمت عليه دعوى طلب ضب من المحمد منها يكون غيرة بالى اللعض فيه وقد تأخر عن المحمد المسلم وفعلا حكم عليه غابياً من محكمة أول درجة بالتحريف وعند نظر المارضة منه أيتسلك المشترى المستراط البسادى ذكره حتى تأبد المحكم المستراط السكوت لا يحرم المشترى من المسلك المشتراط المحكم عليه عليه على المستراك المستراك

٩٤ ان قانون المرافعات قضى بأن جميع الاحكام التي تصدر من الحكمة الابتدائية بجوز استثنافها ولم يرد فيه بأن أحكام الحكمة الابتدائية تكون انهائية في قضايا وابتدائية في أخرى

كما ان القانونقضي مجواز استثناف هيمالاحكام التي تكون قضت في طلبات غير معينة القيمة

لى علون عليات التسول بأنه مجرّد رفع دعوى وعليه لا يعمع التسول بأنه مجرّد رفع دعوى بطلب مبلغ غير معين يؤخذ منه التفويض المحكمة في الحكم

بأى مبلغ يترا آى لها وان هذا التفويض يعد قبولا بالحكم لا مجوز معه استثنافه (استثناف مصر مدنى ۴۷ فبرام سنة ٥٩.٦ ح ٢٧ عدد ٢

ه اذا وجد في الدعوى خصم ثالث وطاب طلبات قبل أحد المحصوم فقط وحج عليه وعلى من طلب ضيده طلبانه فاستثنافه الحكم بعتبر امتثناف من المحصم الا تحر يتناب عليه تناقض الا تتناب عليه تناقض بين الحكم الذي يعنب عليه تناقض عن الحكم الذي يعنب علم الحكم الذي يعنب الحكم الذي يعنب الحكم الذي يعنب الحكم الذي يعنب الحكم الذي يعدد من الاستبناف والمحتم

قرر ماماه النانون بأنه في حالا ما اذا كان أمن مؤجد ولم دمه المترى في الميماد لا يتماسه مجود الانذار أو رفع دعوى بل مجوزله أن بعرضه عرضاً حقيقاً أمام المحكمة الابتدائية أو امام المحكمة الابتدائية أو امام المحكمة الانتبائي خلاف ما اذا التحق في حقد البيع اله في حالة عدم دفع المشترى في الميماد المقور يعتبر البيع لاغياً قاليع يضمخ من تصده ويسقط حق المشترى في اداء المحن بقد الميماد عجرد الانذار بالدفع (استثناف مصر به توفيرسنة معره عرب عدد ١٧

١٥ طلب اخلاء المين المؤجرة بعد نهاية مدة الانجار هو طلب غير مقدر القيمة فاستثنافه جائل ودديت الحال بالنسبة لطلب الاجرة التي تستحق لذاية الاخلاء قان هذا الطلب غير مقدر القيمة فاستثناف جائز أيضاً (عكمة اسكندرية الاستثناف).

<sup>(</sup>۱) راجع حکم محکمة ملوی ۲۴ يفاير صنة ۲. ۹ ميج ۷ عدد ۳۵

٧٥ لا مجوز استثناف الصلح الذي يتفق عليه الاخصام الهام المحكمة وانما يصح أن يطمن فيه المامها لاحد الاسباب الواردة في المادة ٣٥٠٥ مدني (١) (حكمة الاسكندرية حكم استيناف ١٨ يوليوسنة ٧٠٥ مع ٩ عدد ٧٠)

٣٥ طلب ازالة البناء الذي أقامه المستأجر على الديمة المعين الزجرة وفسخ الاجارة ولا يمكن اعتباره طلباً أصليا قا"عاً بذاته وبناء عليه محمد النظر في قبول الاستثناف ان لايلفت المعلوب مضافا اليه اجرة المددة الباقية لنهاية الاجارة طبقاً للهادة ٣٤٣ مرافعات بصرف النظر عن قيمة المبانى المطلوب ازااتها (قرار لحنة المراقية ٣٧ مارس ٩٠٩ مع ١٠ عدد ١٠ عدد ١٠

١٥ الاعمال التي يستنج منها قبول الحج والتنازل ضمناً عن الاستثناف غير محمورة في القانون ولكن مجب ان تدل صراحة على انه كان يحمد بها التنازل عن حق الاستثناف وبناء عليه ان رضم مشترى المقار دعوى على من نازعه في ملكيته له وخسرها فلا يعتبر تفازلا عن حقه في استئناف هذا الحكم اذا رفع بعد صدوره دعوى على البائم له يطالمه فيها بمد الخمس ( اسيوط الابتدائية ١٩ ينابر سنة ١٠٠ معج س ١١ عدد ٧٠

ه مجوز استثناف الحكم الصادر فى طلب تمسير حكم سابق اذا تعدى الحكم المذكور عند تمسيره

الحكم السابق الى تعديل ذلك الحكم (٧) (اسكندرية استثناف ١٠ فيرابر سنة ١٩١٠ مع ٢١ عدد ٥

٥٩ نصب المادة ٥٥ مرافعات على عدم جواز استناف الحكم الصادر بنزع الملكية ولا يسرى هذا النص على الحكم القاضى رفض دعوى نزع الملكية قانه قابل للاستناف عسلا بالقاعدة الاصلية المنصوص عنها في المسادة ١٩٥٥ مرافعات التي تقصى مجواز والجزئية الا ما استنفى منها في القانون بنص صريح والجزئية الا ما استنفى منها في القانون بنص صريح ( الاستفاف ١٥ ونيه سنة ١٥ مع ١٧ عدد ٢٧

۵۷ تعتبر من الدعاوى الشخصية الدعوى الموقوعة منالشترى على بائمه بطلب رد التمن طبقا الماده ٢٠٠٩ مدنى الخاصة بضان البائم لسلامة ملكية المبيم (قرار قاضى التحضير مصر ١٤ أغسطس سنة ٩١٥ مع ٧٠ عدد ٧٧

راجع جرسونیه فی المرافعات طبعة ثانیة جزء اول فقرة ۳۳۰ ودالوز جزء ألث (دعوی فقرة ۸۲ وما بعدها

۸۵ اذا رفع دائن على مدينه عدة دعاوى وضمتها المحكمة الى بعضا فيجوز استثناف جميع هذه الدعاوى بعريضة استثناف واحد ولو فصلت فيهما المحكمة باحكام متفرقة ( الاستثناف ٤٢ ما يو سنة ٨١١ معج ١٧ عدد ١٤٤.

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكة طنطا في ٧ امريل سنة ٩٠ ٩ معج ٤ عدد ٨٧

<sup>(</sup>٧) راجع حكم محكمة الاستثناف المختلطة فى ١/ فيرابر سنة ١٨٩٦ مجموعة الاحكام المختلطة بر ص ه والمجموعة الرسمية للمحتاكم المختلطة ١/ ص ١٧١

كان مقدارها اذاكان يقبل الاستثناف بالنسبة للطلب المختلطة الس ١٧ ص١٤٩ الاصلي(١) (مصر حكم استثنافي ١٥ بناير سنة ١٩٨ مج ۱۳ عدد ۲۹

> . و يقبل الاستثناف المرفوع المام محكمة الاستثناف عن حكم صادر بناءعلى المارضه في امرتقدير اتماب عاماه اذا كانت قيمة الاتعاب لا تقل عن نصاب الاستئناف (الاستذاف به ايربلسنة ٩١٧ مج ١٣ عدد هه

> ٦١ يقبل الاستثناف المرفوع امام محكة الاستثناف عن حكم صادر بناء على المارضة في امر تقدير انعاب خبير اذا كانت قيمة الانعاب القدرة توازى نصاب الاستثناف ( الاستئناف بر ما يوسنة ١٨٧ مع ۱۳ عدد ۷۶

٦٧ الحكم الصادر بايقاف الدعوى لحين الفصل في صفة المدعى عمرفة قاضي الاحوال الشخصية لا بمتبرحكما تحضيريا اوتمهيديا آننا هوحكم فرعىقطمي قا بل للاستثناف على حده ( الاستثناف ١٧ مارس سنة ١٤ ميج ١٤ عدد ٧٢

استشهدا الحكم بحكم الاستثناف المختلطة الرقيم

وه غيل الاستئناف في مسائل المصارف مهما ﴿ أُولُ مَارِسُ سَنَّ هُ. ﴾ مجموعــة التشريع والاحكام

٣٠ الحكم الذي تقرر فيه المحكمة أيفاف الدعوي لحن استحضار حكم من محكة شرعية في مسألة من اختصاصها لايمد تحضيرنا ولاتميدنا انتاهوحكم قطعی بجوز استثنافه(۷) . اسبوط استثناف به فعرایر سنة ١٩٥٥مج س١٦ عدد ٢٩

و العتبر دعوى الزور فرعا من الدعوى الاصلية فتأخذ حكمها من حيث جواز الاستئناف وعيدمه فان كانت الدعوى الاصلية قابلة للاستثناف حاز استثناف الحكم الصادر في دعوى النزوير ولوكانت قمة السند المطمون فيه دون نصاب الاسيتناف (٣) تقدير قيمة المدعى لاجل معرفه جواز الاستشاف يكون على مقتضى اخر طلب قدمه الاخصام عند شروع الحكم الابتدائية في المداولة ولذلك يقبل الاستئناف في دعوى بطلب ما استحق وما يستجد من الاجرة ان كان البلغ المطلوب عند الشروع في المداولة ازبد من نصاب الاستئناف (٤) (طنطا استناف اول ابریل سنة ۱۸۹ مخ ۱۷ عدد ۱۰۱ افظر عمناه حكم استثناف اسيوط اول ديسمبر سنسة ١٨٩٦ القضا ٤ ص ١٣٩ وأستثناف مختلط

<sup>(</sup>١) راجع المنشور الصادر في ١٧ مارس سنة ٧٠ مج ٣ عدد ٥٧ والحكم الصادر بعكس ذلك من محكمة استثاف مصر ۲۸ اكتوبر سنة ۰۷ ميج به عدد ۳۵

<sup>(</sup>٢) راجع مجلة التشريع والقضاء الجزء السابع صحيفة ١٤٨

<sup>(</sup>٣) اشار الحكم الى تعليقات داللوز على قانون المرافعات ص ٩٤٠ نبــذة ٣٩٥ ومؤلف جارسونيه في قانون المرافعات جزء خامس ١٩٤ ( طبعة ثانية

<sup>(</sup>٤) اشار الحكم الى تعليقات دالوز على قانون المرافعات ص ٩٤٧ تبدة ٩١٤

روابر سنة ۱۸۹۷ وجالة الشريع والفضا . . .
 روازن ايضا حكم استثنافي قنا . ١ اكتو بر سنة .
 ۱۹۰۰ معج ٧ ص ١٤٨ وجموعة مذكرات المراقبة .
 رقم ٣٨ .

انظر عكس ذلك حكم استثنافي اسيوطه ١ توفير سنة ١٨٥٥ القضا ٣ ص ١٤

وه لا يقبل استثناف حكم ابتدائي صادر من عكمة كلية فيدعوى تزيد قيمنها على الني قرش وتقل عن خمسة عثم الف قرش ما لم يكن الحكم قضى في امر اختصاص الحكمة . وتفسير المدادة وجه من قانون الموافعات على هذا الوجه يتقق مع روح التشربه التي تستخلص من تجوع النصوص المتعلقة ملاحتصاص وقبول الاستثناف ومن مقارتها بالمادة . وجم من قانون المرافعات المختلط وهي التي الحدادة وجمه اللذكوره

تضى المادة ٣٤٥ من قانون المرافعات صراحة بأنه مجوز للاخصام فى غير الاحوال المستناة بنص صريح فى القانون ان يستأهوا الاحكام العبادره من المحاكم الابندائية ، واذلك مجوز استثناف الحكم الابتدائي العبادر من محكة كلية فى دعوى تزيد قيمتم على الني قرش وتفل عن خسة عشر الف قرش وان لم بحصل طعن فى اختصاص المحكمة اذ ليسى فى القانون نصر يقضى مخلاف ذلك (١) (الاستثناف ١٠ توفير سنة ١٩٩٥ عدد ١٠ عدد ١٧ عدد ١٧ عدد ١٧ عدد ١٧

٧٦ حكم ابتدائيا لصالح المدعى بالنسبة لاحد

استى عليهم ووفضت دعواء بالنسبة للباقين منهم وقبل نظر استثناف المدعى لهذا الحكم حكمت المحكمة المختلطة بافلاس المدعى عليه الذي حكم عليه لمصلحة المدعى فيحكة الاستثناف قررت بوجوب اعلان المدعى عليه المفلس او وكيل الديانة للعضور امامها (استثناف مصر ۲۵ نوقبرسنة ۹۰۵ ح ۲۰س۳۰۵

٧٧ الدفع بعدم قبول الاستثناف لا بسقط بمجرد بحث المستأف عليه في الموضوع بمذكرة قدمها قبل الجلسة ما دام بمسك به في المرافعة قبل الكلام في الموضوع -- استثناف مصر ٥ ما يو سنة ٥ ١٩ ح ٧٥ ص ٢١٩

لا عجب على المحكة ان ترفض من تلقاء تسمها الاستثناف المرفوع في دعوى قيمتها اقل من لصاب الاستثناف \_ زقازيق ١٢ مايو ١٠ هج ١٠ عدد ٥ ان هذا الاس من النظام العام وللمحكة ان تحكيم به من تلقاء نفسها

۹۹ ان تنفیذ الحكم المستأف لا يسقط حق من تقده فى استثنافه الا اذا قرر هـذا انه تنازل عن استثناف الحكم تقريرا صريحا ـــ استثناف مصر • نوفير سنة ٩٤٤ ح ٣٠ ص ٣٤٢

 ۷ من المبادئ المقررة أن القانون الواجب الممل به من حيث طلب الاستئناف ومواعيده هو القانون الجارئ العمل به عند صدور الحكم لا الذي

<sup>(</sup>١) وراجع ايضاً حكى محكه الاستثناف الصادرين فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٨ ( المجموعة الرسمية السنة الاولى محيفة ١٩٩٠)

كان مممولا به عنــد رفع الدعوى لانـــ حق الاستثناف يتوك من يوم النطق الحكم فقط لا من الرخ رفع الدعوى — استئناف مصر ١٠ فبرابر سنة ١٥ ح ٣٠ ص ١٧٤

١٧ اذا كان المبلغ المحكوم به فى الدعوى الاصلية المبنى عليها الاشكال اقل من النصاب الجائز استثنافه يكون الحكم الصادر فى الاشكال غير جائز استثنافه ايضا ( استثناف مصر ٣٩ بوليو سنة ١٩١

۷۷ للمدعى الذى حكم له بطابائه قبل احد المدعى عليهم أن يستأخ الحكم الصادر من جهة أنه قاضى برفض طلبائه ضد المدعى عليه الاخر — طنطا استثناف ۷۷ ديسم ۹/۳ مخ ۱۵ عدد ۰.٥

۱۷۳ اذا صدر قانون جدید عدل نصاب الاستناف فلاینطیق علی الاحکام الصادرة قبل العمل به ولو رفع الاستناف بعد ذلك ، واعما بنیع القانون المعول به وقت صدو ر الحسكم — الاسكندرية ٧ دیسمبر سنة ١٤٤٤ شرائم ٧ عدد ٧٠٣

٧٤ الحسم الصادر بالإيقاف الى أن يفصل في نزاع آخر هو حكم قابل للاسستثناف لانه قطعى في موضوعه و مجب استئنافه استثنافا أصلياً في المواعيد الاعتيادية -- الاسكندرية استئناف ٢١ بوليوسنة ٩١٤ شرائع ٧ عدد ٧٧٧

 الحكم الصادر بايقاف الدعوى الى أن يفصل فى نزاع آخرهو حكم قابل للاستثناف — الاستثناف ١٠ فبرابرسنة ١٩٥٥ شرائع ٧ عدد ١٩٩٧

۷۷ أحكام رسو المزادغير قا بلة للاستئناف الا في حالة ما اذالم تسستكل شرائط الصحة المقررة في الفانون للاحكام بوجه عامولاحكام رسو المزاد بوجه أخص ـــ الاستئناف ۲۲ فبرابر سنة ۱۹۲۸شرائع ۳ عذد ۱۷۲۸

#### استثناف الاحكام الفيابيه والمارضة في الاستثناف

۷۸ ان العادة ۳۵۱ من قانون المراضات نصبت على الدينة ما الدينة ما العادرة في الدينة ما دام الطعاد في الدينة ما دام الطعن فيها بطريق المعارضة جائزاً وهذه العادة نظابت ١٩٠١ من قانون المراضات الفرنساووي والعادة المذكورة لم يحمز بدين الحالة التي يكون

الاستثناف فيها مرفوط من المحكوم عليه غيابيا او ممن حكم فى مواجهته ببعض طلبانه ورفضالبمض إلاخر

على أن الفاعدة الواردة فى هذه البادة هى عامة ويجب مراعاة احكامها فى الحالتسين ولا فرق بين

ان يكون رافع الاستئناف هومن حكم لهما لحميمض الطلبات فى مواجهته او من حكم عليه غيابيا لان الطلبات فى مواجهته او من حكم عليه غيابيا لان لاتقدم الدعوى امام حكماناف درجهالا بعد المحكم الدعوى من حكمة أنى درجة بناء على الاستئناف المورجة و قضى فى المارضية فى الحكمالياني المام حكمة الود درجة وقضى فى المارضية على المخالفياني المام حكمة له يحكمة المان درجه فيصبح حكم هذه المحكمة للشخن فى به حكمة المارضية هى من الطرق الاوليه للطمن فى المحكما الغيابيه لما قبها من احسارام القشاء لاحادة الاحكما الغيابيه لما قبها من احسارام القشاء لاحادة المنطق الديمة المصل فيها وقلة المصاريف التي يتكدها السموة في التحويم المن يتكدها المسموة في المصل فيها وقلة المصاريف التي يتكدها المسموة في التحويم المناريف التي يتكدها المسمود المسمود المناريف التي يتكدها المسمود المسمود

وعلى هذاالبدأعلماءالقانونالفرنسو يونواحكام محاكهم والمحاكم المختلطة فى احكامها الاخيرة — طنطا استثناف مدنى ١٠ فسيرايرسنة ١٩٤٤ ٣٠

44 .10

۱۷ ان نص المادة ۳۵۰ مرافعات القاضى بانه لا يقبل استثناف الاحكام الصادرة فى النبية مادام الطمن فيها بطريق المعارضة جائز آليس مقصورافقط على الاستثناف الذى يرفعه الخصم المحكوم في غيته بل يشتمل ايضا استثناف الخصم الذى حكم في مواجهته بمض طلباته

۸۰ طبقاً للمادة ۳۵۱ مرافعات كل استثناف يرفع فى المواد المدنية والتجارية عن حكم غيابى قبل فوات ميماد للمارضة لايكون مقبولا شكلاء وهذه الفاعدة عن النظام العام يصبح بل يجب أن المحكمة

تقضى بها من تلقاء تمسها الــــ اسكندرية استثناف ۲۷ ستمبرسنة ۹۱۶ شرائع ۲ عدد ۱۷۹

وفى مثل هذه الحالة لا يجوز للخصم الحكوم له بمعض طلباته او برفع استثنافا عن الحكم حتى ولوكان رفعه قبل المدعى عليه الذي حضرف الدعوى الابتدائية مادام انه كان مدينا متضامنا مع مدعى عليه اخر حكم في غيته (عكه طنطا الاستثنافيه ١٠ فبرابر سنه ١٩ مع ٥٠ عدد ٨

ارتكن الحكم على حكم عكد الاستئناف المختلطه الرقيم ٣ ما يوسنة ٢٥٥ ( مجموع التشريع والاحكام المختلطه س ٨٨ ص ٩٧٥) وكتاب حلاسون فى المرافعات الطبعه التانيد ص٣٧ ققرة ٤٧٨ وبعدق الباندك فرنسير الجزء ١٤ لا و ٧٨٧ قوره ١٨٥ وموسوعات كارنتيه الجزء ٤ ص ٧٨٧ قفره ١٨٧ وملحق تمليقات داللوز على قانون المرافعات تحتاللادة ١٥٥٤

۱۸ انه وان نصب المادة ۲۹۳۷ من قانون المرافعة على ان المعارضة فى الاحكام النياسية الصدادة فى الاحكام النياسية الصدادة فى المستشاف الا أنها لم قض بطلان العمل انخلت الاستشاف الا أنها لم قض بيطلان العمل انخلت كا قررته الممادة من بيان الاسباب التي بنيت عليها ذلك يقبل الطمن يطريق المعارضية في حكم غياني مصادر فى دعوى مستأفة ولوانين الاسباب في ورقة الممارضة في دعي مستأفة ولوانين الاسباب في ورقة الممارضة . ( عكمة الاستشاف ٢٤ نوفير سنة ٥١٥ مع سنة ٧٠ معد ٣٠)

# استثناف حكم صادر على خلاف حكم سابق

والموضوع والعبفة والسبب ( محكمة الاستثناف ١٨ نوفمر سنة ٩١٧ مج ١٤ عدد ٨

٨٤ المادة ٣٥٧ مرافعات يجب تفسيرها بالشكل الاتنى:

وهو أنه أذا صدر حكم ثم صدر بعده بين هس الاشخاص وفي هس موضوع النزاع ومع انحادالسبب حكم آخر مناقض للاول كان الحسكم الثاني قابلا للاستشاف ولو قلت قيمته عن ألني قرش \_ اسيوط ابتدائي أول ديسمبر سنة ١٤ به شرائع ٧ عدد ١٩٧٧ AV يحب الرجوع الى منطوق الحكم لا الى أسبا به للنظر في مسئلة جواز حضول الاستئناف المرفوع طبقاً لليادة ٣٥٣ مرافعات باعتبار أنه استثناف عن حكم ما بق فصدور حكم بالتصويل في الاثبات على ورقة سبق استبعادها في دعوى سابقة لا يدخل نحت حكم المادة السابق ذكرها (مصر حكم استثنافي ٧٧ يناير سنة ٩٧٧ معد ٤٦ عدد ٤١

٨٣ لايجوز استثناف حكم صادر على خلاف حكم سابق الا اذا كان الحكمان متحدين فالاشخاص

#### طلبات جديدة

ه. مجوز المدعى الذى لم يقدم طلبات قبل من أدخله المدعى عليسه ضامناً له في الدعوى الهام المحكمة الابتدائية أن يقدم طلبات ضده امام المحكمة الاستثنافية لجواز صدور الحكم للمستأهم لصالح المدعى ضد الضامن طبقاً للمادة ١٤٨٨ مرافعات ولو انه لم يقدم طلبات بالنسبة له (١) استثناف ٧١

نوفیر سنة ۹۰۹ میج ۱۱ عدد ۲۸

٨٦. ليس للخصر الذي تمسك يورقة امام الحكمة الابتدائية على أنها عقد بيع أن يطلب امام محكمة الاستثناف اعتبار تلك الورقة وصية لأن ذلك يحتبر طلبا جديدا ( حكمة الاستثناف ٣٥ فيرايرسلة ١١٨ مع س ١٥ عدد ٧٩٠.

#### مبعاد الاستثناف

۸۸ تسرى القساعدة الاصليه بالنسبة لمواعيد المدكّل (يد طوفا في هغوى حكم فيها لصالحه واعان الاستثناف المفررة فى المادة ٣٥٣ مرافعات على المتكم لخصمه شمات قبل و استأف الحصم الاحكام التي تصدر في معارضة أمر تشيد احكام القائرة فى المادة ٧٣٧ مرافعات حيث لم ينص الحكم بعدمواعيد الاستثناف ١٥ توفيرسنة بأنه لم يكن ليعرف الورثة ولاعل اقامتهم وقال ان المادة ٢٣٧ مرافعات نصبت على مواعيد الاستثناف ١٥ مح ١٢ عدد ٢٣

(١) راجع حكم استثناف طنطا ١٨ ابريلسنة ٥٠٦ معج س ٧ عدد ٧٧

فى حالة موت منصدر عليه الحكم ابتدائيا وانهذه المادة تنطبق على حالته بطريق القياس والمحكة قررت ان مواعيد الاستثناف مجب أن تحتسبس هرم اعلان الحكم طبقالابادة ۱۹۳۳م الهمات وانهلوفوض جدلا واحتسب هذا الميماد من اليوم الذي علم فيه المستأش بالورة و يحمل اقامتهم فهذا الامجدية شعالان ميعاد الاستثناف بكون قدمضى ايضا

الاستثناف ١١ ابريل منه ٢١٩ مج ١٢ عدد ٨٤

AA مقتضى الماذة ٣٥٣ من قانون المرافعات لا يكون الأعلان محيجا ومسقطا لموعد الاستئناف الا اذا حصل انفس الشخص المان اليه او لحل اقامته الحقيقي او الهنار ، فلايمكن اعتبار الاعلان بالحافظة محيحا الا في حالة ما بنعذر وجود الشخص الذي ليس له محل اقامه حقيقي بشرط الريا يكون لهذا الشخص محل مختار آخر ساستئناف مصر مدني ٧ للمحيد معر مدني ٧ ديسمر سنة ١٩٥٤ م ٣٠ ص ٧٥٧

ه ان دعوى استحقاق المقار وان رفست في انتاء
 اجرا آت ترع الملكية لكن الحكم العمادر فيها يكون
 ميماد استفافه الميماد الساوى للاحكام الاعتيادية
 افذا لم تراع في دعوى الاستحقاق للذكورة
 الاشتراطات المبينة في المادة ١٩٥٥ مرافعات مشل
 المداع الإمانة الملازمة سي استثناف مصر مدى ٣٣
 يتار سنة ١٩٥٣ ح ٣٠ ص ٣٠

١٩ اذا لمهذكر في صورة اعمالان الحكم حضور وانتجارية . ( حجكة استثناف طنا الهدين طبقاً لنصالماذة ١٧ مرافعات كانالاعمان ١٩٠ مع س ١٥ عدد ١٧ (٧)

(١) قارن المادة ٨٩٣من قانون المراضات المختلط التي عدات بموجب القانون رقم ١٨٣سنة ٩١٣

(٣) ذكر فى الحكم ــ بوريلى فى التعليقات على قانون للرافعات مادة ٨٥٠ ص ٨٥٠ نمرة ٩ وحكم استثناف المحيكمة المختلطة الرقيم ١٨ ابريل سنة ١٨٨٨

باطلا فلا يتدىء ميماد الاستثناف المنصوص عليه في المادة ٢٥٣ مرافعات من تاريخ هذا الاعلان بل يكون الاستثناف مقبولا شكلا بالرنج من مضى السين بوماً من ذلك التاريخ (محكمة الاستثناف ٢٨ ما عدد ٢٠ ما عدد ٢٠

۹۴ یسری میماد الاستثناف من یوم اعلان الحکم بالنسبة لن أعلن بالحکم فقط ولایسری بالنسبة لن حصل الاعلان بناء علی طلبه ( محکة الاستثناف ۲۲ فیرابرسنة ۹۱۹ میچ ۱۷ عدد ۷۵ (۱)

سبه من المقرر قانونا أن المخص الحكوم علية
 بالتضامن مع آخرين أن يحضر فى الاستثناف الذى
 رفعه شريكه فى التضامن وإن ينضم إليه فى طلباته وأن
 لم يستأخف هو الحكم فى الموعد القانونى (استثناف مصر مدنى ٧٩ ابريل سنة ٥٠٩ ص ٧٠٠)

يه دعوى الاستحقاق الفرجة المقامة أثناء اجواء است رخ الملكية تزول صفتها وقصيح دعوى أصلية اذا للجوا اآت الدائن المطالب بنزع الملكية قبل صدور اعلان الحكم فى الاستحقاق وبنبق الدعوى الاصلية مستمرة بين طالب الاستحقاق والمدين يسدر فيها هى المدة استثناف الحكم الذي يصدر فيها هى المدة المقررة بالمادة ٣٥٣ لا المادة المقررة فى المادة ١٠٠ من قانون المرافعات المدنيسة والمخبارة . ( حجكة استثناف طنطا ٣ مارس سنة ١٠ مح ص ١٥ عدد ١٠٠ (٧)

ه ان المادة way من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجاربة أباحت المستأنف عليه أن يستأنف الحكم استثنافا فرعياً مادامت الرافعة قاعمة وان لا منعه من استعمال هذا الحق سبق قبوله اذلك الحكم ولم يرد في نص المادة ٣٥٧ المذكورة تفصيل عما اذا كان الاستئناف الاصلى شاملالجيم الطلبات التي طرحت أمام محكمة أول درجة أولبعض منها ولكنه قد ورد في أقوال الفقياء أن هناك أجماعا في الرأى على أن الاستثناف الفرعي بشمل جميع

الطلبات التي كانت موضوع البحث امام محكمة أول

درجة ولولم يكن الاستثناف الاصلى شاملا لهاكلها بل مرفوعا عن بعضها ( استثناف مضر مدى ٢٠ يتاير سنة ١٨٠ ص ٢٥ ص ١٨٠

٩ ٩ اعلان عريضة استثناف بعد وقاة المستأتف اعلان باطل فاذا استمر ورثة هذا المستأنف في السيرفي الاستثناف دون أعلان عريضة جمديدة فالمستانف عليهأن يطلب المكر ببطلان الاستئناف و بالزام المستأنمين بالمصاريف (يطنطا استثناف ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٩ مح س ٨عدد ه

#### استئناف الاحكام التحضيرية

٧٧ الحسكم الذي يأمر بالاستجواب عن الوقائع المتملقة بالدعوى المفامة حكم محضيرى لاعميدى ولذلك لامجوز استثنافه الاعند استثناف الحكم الصادر في أصل الدعوى ( عكة الاستثناف ١٤ ابریل سنة ۷۰ م مج س به عدد ۷۲ (۱)

٩٨ الحكرالصادر باستجواب الاخصام عن الوقائع المتملغة بالدعوى القامة بقصد اظهار الحقيقة حكم تحضيري فلامجوز استئنافه الا معالموضوع امحكمة

أصل الدعوى فهو حكم تحضيري محض ولا مجوز

استثنافه الا مع الموضوع ( محكمة الاستثناف بينا بر

سنة ١٠٥ مج س به عدد ٢٧ (٢)

٨٨ الحكم الصادربتعين خبير الاطلاع على مستندات اذا لمِتَوْخَذَ منه مايدل على ماتحكم به الحكمة في | الاستثناف ٩ نوفبر سنة ٨٠٨ مج س ١٠ عدد ٢٤

### استثناف الاحكام التميدية

١٠٠ ان الحكم القاضي باجراء تحقيق يكون تهيديا | مؤجرة وقضى الحكم بمحقيق خصولها أو بمدمه متى كان يشير الى مامحكم به موضوعاً فاذا كان أي كان تمهيدما قابلا للاستثناف ــ استشاف مصر مدنى الخصوم محتلفين على حصول تصليحات في أطيان ١٨١ ابريل ٩١٣ ج ٣٠ ص ٩٠٠

<sup>(</sup>١) يراجع-مكم محكمة تولوز بفرنسا الرقيم ٣١ ديسمبر سفة ١٨٧٤ دالوز الدورىسنة ٢٥١٠ : ٢٥١

<sup>(</sup>٧) راجع حكم محكمة الاستثناف الرقيم ٧٦ ينايرسنة ٥٠٥ مجموعــة انفرانيز والاحكام للمعاكم

المختلطة س٧٧ عدد ٩٩

 ۱۰ الحسكم القاضى ببطلان أعمال الخبير إستبداله
 بغيره يجو ز استثناف على حدة (۱) ( نى سويف استثناق ۷ ينايرسنة ۱۹۱۳ ضع س ۱۶ عدد ۶٠

 بدالحكم القساضى بتميين خبير لتحدير قيمة التصليحات التي يطلبها المستأجر يدعوى على الثوجر هو حكم بمهيدى بدل على ماسيحكم به فى الموضوع.
 فيجوز استثنافه على حدثه (محكمة الاستثناف ٢٨ يناير سنة ١٩٧٣ معج س ١٤عد ٦٩

#### ورقة الاستثناف ومحتوياتها

وه ، يكون الاستثناف باطلا اذا لم تراع البيانات الواردة فى المادة ١٩٣٧ مرافعات التي بجب يفتضاها أن يحدى اعلان الاستثناف على تكليف الخضو در امام محكمة الاستثناف فى ظرف عمانية أيام وان يقيد المستأنف الفضية فى جدول المحكمة فى قس هذا الميادو يترتب عليه بطلان الاستثناف محكمة الاستثناف ٩٤ عيم ١٩عده ١٩٤٧

الاستثناف اذا اشتدل هذا على أمور أخرى بشعين جها الحكم المذكور ــ اسيوط الاستثناف ٧٠ يناير سنة ٩١. ع ١٠ عدد ٨٠ (٧) ١٠. يجب على المحكمة من تلقداء نفسها أن تلفى

٩٠١ عب على الهكدة من تلقماء قسها أن تلنى اعلان الاستثناف اذا لم يشتمل على الاسباب التي يني عليها الاستثناف وطلبات المستأخف طبقا للهادة ١٩٣٧ مرافعات حيثقضت المادة ١٩٣٧ مرافعات وجوب قيد الاستثناف قبل الجلسة يمياد ١٤٨٨عاعة والاكان كا"نه لم يكن.

فاذا قید فی یوم ۱۰ من الشهر والجلسة یوم ۱۷ منه یعتبر آن القیــد دخــل فی میماد الـ۶۸ ساعه و یکون باطلاـــ استثناف مصر مدنی ۷۷ یونیه سنة  الغرض من لص المادة (٣٩٣) مراضات هل وجوب ذكر تاريخ الحكم المستأنف في اعلان الاستثناف والاكان باطلا انحا هو لدفع الشاك في ذاتيه الحكم المذكور وبناء عليه لا يترتب على عدم ذكر تاريخ الحكم المستأخف بطلان اعلان

<sup>(</sup>۱) ــ ذكر فى الحسكم ذالفوز أنوتيه مادة ٧-٤من القانون المرافعات الفرنساوى قفرة ١٣٨ . اظفر أيضا مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة النامنة ص ١١٥ والسنة النامنة عشر ص ١٣٨ (٧) راجع حكم الاستثناف فى أول يونيه سنة ١٨٨٨ القضاءس ٣ ص٣٣٤ والمجموعة س١ ص ١٣٣

۹۱۵ ے ۳۰ ص ۹۲۰

٧٠ اذاكف المستأقف خصصه بالحضور امام حكمة الاستثناف ثم لاحظ ذلك قبل الحضور امام عكمة الاستثناف ثم لاحظ ذلك قبل التحييد فأرسل اليه اعلانا آخر يصبح به خطأ موجب أن يشتمل الاعلان الثاني على جميع البيانات اللازم توفرها لصحة اعلان الاستثناف كما عجب أن محصل ف للمحاد الفاتوني والاحكان الاستثناف باطلا — المتثناف مصر مدى ١٧ فيراير سنة ١٩٣٣ ح ٢٨ ص ١١٤

۱٬۰۸۸ اللادة ۳۳۳ مرافعات ابتنص، وجوب ذكر اسم الحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعدم ذكره لا يبطل سحيفة الاستثناف شكلا — ۱۷ مايوسنة ۹۷۳ م ۷۷س ۷۷۰

 ه و اذا وفع دائن على مدنه عدة دولوى وضبتها
 المحكمة بعضها الى بعض ثم فصلت فها بأحكام متعرقة مجوز استثناف الك الاحكام بصحيفة واحدة استثناف مصر مدلى ٢٤ ما يوسنة ٤١١ ح ٧٧ ص٧٨

۱۸ أذا رفع استثناف على جملة اشخاص وأعلن بعض المستأنف عليهم المستأنف قيد الاستثناف فى الجدول المموى فى ظرف ثمانية ايام ولم يممل فنى هذه الحالة يعتبر الاستثناف كا"مه لم يكن بالنسبة لأوظك المستأنف عليهم الذين أعدوا المستأنف

( محكمة الاستثناف ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٧ مح س ١٤ عدد ٢٩

۱۱۸ قضت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات بوجوب ذكر أسباب الاستثناف فى ورقة الاعلان به والا كان لاغياً

وبناء على ذلك فاذا ذكر في محيفة الاستثناف أن المستأخف يطلب تعديل الحكم القاضى عليه بمبلغ معين بصفة تعويض «مجسب ما يترا آك فالمحكمة» قطط بدون أن بذكر أسباط التعديل أو شبئا أشخر غير ذلك يعتبر استثنافه خاليا من الاسباب وباطلا شكلا (استثناف مصر مدنى ٣٧٣ اكتو برسنة ٩٠٩

ح ۲۵ ص ۲۲۷

۱۱۲ لعمت المادة سمم مرافعات على وجوب اشتال ورقة الاستثناف على تكليف الحمم بالحضور (لمياد ثمانية الجام) والاكان العمل لاغيا ومعنى ذلك الاستثناف يكون لاغيا اذا كلف المستانف عليه ولحدال لنعب المادة المذكورة على أنه يترم وكذلك نصت المادة المذكورة على أنه يترم المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المستأنف أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي بالحضور والاكان العمل لاغيا ومعنى ذلك أن الحمل لاغيا ومعنى ذلك أن الاحتاف يكون لاغياً اذا حصل قيده بعد مضى الاجل للذكور

محكة الاستثناف ٣ مايو سينة ٩١٠ مج س ١١ عدد ٩٧

#### قيد الاستثناف

٩٩ انصبت المادة ٩٣٣ الجديدة مر فانون المراقعات على الاستناف مجب أن يقيد في الجدول قبل اليوم المخدول قبل اليوم المخدول المراقع ١٩ عدد ١٩٥٠

۱۹ اذا أذر المستاخف عليه المستأخف أن يقيد استثنافه فى ظرف التمانية الايام التاليه اللاندار فيجب أن يضاف الى ذلك ميعاد المسافمة بين محمل اقامة المستأخف والمحكمة الواجب قيد الاستثناف امامها الاستئناف ۲۷ ستمبر سنة ۱۶ هشرائعس ٧عدد ۳۰

١١٥ لعست المادة ٣٩٣ الجديدة مر قانون المراقعات على أن الاستثناف مجب أن يقيد فى المجدول قبل الوم الحجد لنظره بثمان وأربعين ساعة سواء كان على المستأنف قريباً أو بعيداً عن مركز المحكمة الاستثنافية اللادخل لمحد المساقة في هذه الحالة استثناف ديسمر سنة ١٨٥ شرائع س ٣ عدد ٣٠

١٩٩ عب على المستأف أن متخذله محلا خاراً ق المدينة التي نبها حكة الاستثناف ان لم يكن هو مقيا فها ، فان لم فيصل صبح اعلانه في قلم الكتاب بكافة الاوراق الحاصة بهذا الاستثناف ومن ضمنها الانذار الذي يرسل اليه بقيد الاستثناف ف ظرف ثمانية أيام فان لم يقيده رغم انذاره في قلم الكتاب سقط الاستثناف واعدبركا مه لم يكن حدم م

اکتوبرسنة ۹۱۶ شرائع س ۲ عدد ۳۱

۱۹۷ نصت المادة ۳۹۳ مرافعات على آنه يلزم المستانف أن يقيد الدعوى في الجدول العموى المد القيد القضايا (في نفس ميماد تكليف الحصم بالحضور والاكان العمل لاغياً ومنى ذلك أن الاستثناف يكون لاغيا اذا حصل قيده بعد مضى الاجل للذكور (۱)

جاء ذكر الاجل المين لفيد الدعوى بطريق الاحالة غلى الاجل المين في المادة شهها لتكليف الخصم بالحضور ومع ذلك فهناك اختلاف في تصبي المبارتين ا ذأن المبارة التي المن فيها على تصبيع الاجل الذي يكلف فيه الستاف عليه بالحضور والاكان الممللاغيا تعيدان الاستناف يكون الاغيا اذاكان الاجل المحدداقل من الاجل المعموص عنه في المادة لا اذاكان اكثر منه

وتبتدىء المدة التى يلزمفها قيد الاستداف طبقا للمادة ٣٩٣ مرافعات من اعلان المستانف عليه مورقة الاستثناف مضافا الى ذلك مواعيدالمسافات (محكمة (الاستثناف ٥ ما يوسنة ١٩٠ مج ١١ عدد ٨٨)

۱۸۸ نصبت المادة ۹۳۹ مرافعات المعدلة بالقانون نحرة ٤ سنة ۹۸۱ على الزام المستانف بان يقيدالدعوى فى الجدول قبل الجلسة بنان وأر بعين ساعة ومعنى ذلك ان الفيد يعتبر سحيحا اذا حصل فى اليوم السابق على اليوم الذى يليه اليوم المعدد للجلسة ( محكمة الاستثناف ١٠٥ ريل سنة ٩٠١ معين ١٠٥ عدد ١٠٠٠

<sup>(</sup>١) انظر مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٩٥ ص ٢٧٥ النسخة الفرنسية

## استئناف أحكام الحاكم الالتدائية

الماكم الابتدائية بصفة محكة أول درجةمهما كانت إس ١١ عدد ٥٩ قيمة الدعوى ومناءعليه فيجوز استثناف الحكم الصادر منها طبقا للهادة ١١٨ مزافعات في المعارضة في أمر تقدير المصاريف الرسمية في دعوى كانت منظورة أمامها مهما قلت قيمة هــذه المصاريف. وعلى ذلك فلا تنطبق المادة ٢٦ مرافعاتالتي نصت على عدم جواز الاستثناف فبالميزد عزالقيمة المذكورة بها الاعلى الاحكام الصادرة من الحاكم الجزئية فلاتسرى على الاحكام التي تصدرها الحاكم اسنة ٩١٧ مج س ١٣ عدد ٩٩

١٩٩ يجوز استثناف جميع الاحكام التي تصدرها ﴿ الابتدائية ـــ الاستثناف ٣٠ نوفمبر سنة ٥٠ م م

١٧٠ لايقبل بناء على نص المادة ٣٧ مرافعات الاستئناف الرفوع امام محكمة الاستئناف على حكم صادر في المارضة في أم تقدير اجرة حارس اذا كان قيمة الاجرة المتنازع فيها لم تبلغ عشرة الاف قرش وكون الاستثناف مقبو لامالنسبة للطلب الاصل لاتأثيراه على هذا الامر - الاستشاف ٢٠ مارس

### استئناف فرعي

۱۲۱ رفع زید دعوی علی بکر وعمرو امام المحکمة الجزئية مطالبا أياهما ( أولا ) بمخفر مروى مهدومة (ثانيا) بدفع ستة الاف وخسهاية قرش على سبيل ليرفع به (١) التعويض فحكمت الحكمة بطلبه الاول وعبلغ ١٥٠٠ قرش تعويض فاستأنف الحكم فيما يتعلق بالتمويض وبعد بضعةايام رفع بكر وعمرو استئنافا فرعيا بورقة اعلناها الى المستأنف الاصلى وطلبا فيها الغاءحكم المحكمة الجزئية ورفض دعوى المستأنف فقسررت الحكمة الاستئنافة:

اولا ... أن رفع الاستثناف الفرعي ورقة تملن

الى المستأنف الاصلى لا يزيل صفته الفرعيـــــة اذ المشرع لم يقرر لذلك الاستثناف شكلا مخصوصا ثانيا — أن الاستثناف الفرعي الذي رفعه بكر

وعمرو لابجوزان بتعدى موضوع الاستثناف الاصل فلا يكون من شأنه حينئذ ان بيع للمحكمة الاستثنافية العود الى البحث في مسألة المروى لان الاستثناف الاصلى لم يشملها ـــ اسكندرية ــ استثناف ۳۱ مارس سنة و۹۱ مج س ۱۹ عدد۲

<sup>(</sup>١) راجع مذكرة لجنة المراقبة رقم ٧ المؤرخة ١٤ما نو ٩١٠ فىجموعة مذكرات اللجنة منسنة ١٨٩١ وراجع موسوعات دالوز الجزء الرابع تحيفة ٣٣٧ نبذة ٣١ ومجموعة العشر سنوات ١٨٩٨–١٨٩٨ لمجلة التشريع والقضاء النبذ من ٤٨١ الى ٤٣١ ·

#### استحقاق المقار

۹۷ ان نص المادة ۹۶ من قانون المرافعات الذي يقضى بان دعوى استرداد الدفار (مجوز)رضها الناء دعوى استرداد الدفار (مجوز)رضها الناء دعوى نزع الملكية لفاية مرسى المزاد لا مجرم المالك من حقه في طلب استرداد الدانية بعوض أصلية بعد مرسى المزاد وقبل مضى المسدة الفانونية المفررة للمقوط المفق في الملكية ( زقاز يق ۲۷ بنابر سنسة سعوط المفق في الملكية ( زقاز يق ۲۷ بنابر سنسة

۱۲۳ دعوى الاستحقاق المرفوعُه فى اثناء الجراءات البيع بالمنى المتصودف الذدة و ٥٠٥ مرافعات هى التى ترع الملكية وعلى ذلك نظم المنادية ٥٠٥ م. مرافعات على دعوى الاستحقاق المرفوعة قبل صدور حكم نزع الملكية وتقبل حينفذ المعارضة فى الحكم الذى يصدر فيها (ميت غمر ٢٠ ديسمبر سنة ١٣٠ عج ١٧ عدد ١٣٥

۲۷ عند نظر دعوى نزع ملكة مرفوعة من دائن على ورثة مدينه دفع/لدع عليهم بانهم بتلكون السيخ المطلوب نزع ملكتها بطريق الشراء من المورث حكم بانه اليس من الفترورة رفع دعوى الاستحقاق على حديثها وانه يمكن الجسك بهذا الدفغ في دعوى نزع الملكية ( عمكمة الاستثناف ۲۰ نوفترسنة ۲۱۷ عجم على عد ۲۷ ود (۲)

۲۷۵ میعاد استثناف حکم صادر فی دعوی

استحقاق رفست اثناء اجراءات نزع الملكية هو غشرة المانم

فلا يقبل حينة استثناف هذا الحكم بعد هذا الميداد ولو لم توقف اجراءات البيع اهدم دفع طالب الاستحقاق المبلغ الواجب ايداعه (محكمة الاستثناف مع ما يوسنة ٩٦٦ عن ٨ عدد ٣١

ان القانون صريح في أن دعاوى الاستحقاق التي بخد مرسى المزادميعاد التي بخد مرسى المزادميعاد الاستثناف فيها عشرة ايام فقطوم فيصل يتن دعاوى الاستحقاق التي ترفع بطر يقة فرعية أو يطر فقا أصلية وحينائذ فلا مجب التوسع في تأو بل القانون خصوصا لو لاحظنا أن دعاوى الاسترداد لا ترفع في الغالب الدرقاة البيع وإيقافه

۱۹۷۸ قشت المادة ۹۷ مرافعات ان دعوی استحقاق المقار المقصود نرع ملتحیته لا توقف اجراءات البیع الا" اذا توفر شرطان احدها ان توفع دعوی الاستحقاق للمحکمة باعلان قانونی وانهما ان بودع مدعی الاستحقاق بقلم کتاب الحکمة وقت طلب حضور الاخصام المنفح الذی يقسدره کاتب المحکمة لشان دفع الرسوم فلا یکونی لاصدار الامر ان بودع المبلغ من غیر ایداع الملغ أو ان بودع المبلغ من غیر رفع دعوی سد قرار لحسم المراقبة ۲۷ دیسمبر سنة ۹۰ عدد ۵ عمومی عج س المراقبة ۲۷ عدد ۶۹ عدد ۶۹ عده

<sup>(</sup>۱) براجع حكم محكمة اسنا في ١٧ ينابر سنة ٩١٣ ثج س ٤ عدد ٤٤ ص ١٠٤ (٧)راجع حكم عجڪمة الاسكندر بة الابتدائية ٤ يونيه سنة ١٠٠ ثج س ٧ عدد ٢٨

۱۷۷ اوقت اجرا آت اليبع بنا عطى رفيدعوى باستحقاق المقار المقصود بيعه ولكن امر الإنهاف لم يكن فى علمه حيث لم بودع مدعى الاستحقاق مبلغ الوديمة المقر رفى المادة ۱۹۵٧م المات وحكم ابتدائيا بعدم صحة دعوى الاستحقاق فاستأنف المدعى هذا المك

والمحكمة قررت: ان ميماد استثناف الحكم الهمادر في دعوى الاستحقاق عشرة الم طبقا للهادة معمد مرافعات لانة بما ان اجرات البيع اوقفت بالهمل ولوكان امر الايقاف غير سحيح فسلا تزال دواعى الاستعجال التي بنيت عليها هذه المادة موجودة (١) — الزقازيق قرار قاضى التحضير

۱۹۸ المادة ۲۰۰ مرافطت التي تحدد ميمادعشرة ايام لاستثناف الاحكام الصادرة في دعاوى الاسترداد المؤوعة اثناء اجرا الت نزع الملكية لانتطبق في حالة عدم ايداع الامانة المنصوص علبا في المادة معيم من ١٤ عدد ١٤٠

۱۲۹ دعوى الاستحقاق المرفوعة فى اثناء اجراءات البيع بالمعنى القصود فى المادة ١٩٥ مرافعات هىالتى ترفع بعد صدور حكم نزع الملكية

# أشكال في التنفيذ

۱۳۷ اذا رفعت دعوى الاشكال فى التنفسيد مرافعات فالحكم الذى يصدر فيها لامجوز استثنافه المام الحكمة التى أصدرت الحكم لطبقاً للبادة ۳۸۹ الاستثناف ۱۰ يونيه ۷۰ مع ۹ عدد ۹۶ (۲)

(١) راجع حكمي تحكمة مصر الاستثناف ٧٥ديسمبر سنة ١٩٠٠ معج س ٣ عدد ١١٣ وفي ٧٤ نوفمبر سنة ١٩٠٤ معج س ٣ عدد ١٩٣٣

(٢) راجع حكم عكمة الاستثناف ٣٣ بناير سنة ١٩٠٦ مح س ٧ عدد ٧٧

وعلىذلك فلا تنطق المادتان ١٥٥٥، ١٠ مرافعات على دعوى الاستحقاق الرفوعة قبل صدور حكم نزع الملكية وتتمبل حيثذ المعارضة فى الحكم الذى يصدر فيها – ميت غمر مدنى ٧٥ ديسمبر سنسة

۱۳۰ من اخذ شبكا بغير حتى وجب عليه رده فاذا فاذا باع شخص عقارا لا خر ثم بعد بيمه شرع احد دائنيه في نزع المقار المبيع من ملك البائع باعتبار انه لا يزال في مذكمة فلهمترى الحق بدلامن عمل الاسوداد ضد الدائن طالب نزع الملكية ترائالمقار له ومطالبة البائم بانمن باعبار انه اخذ شبكا بغير حتى لان مقابل هذا الشيء الميد في يد المشترى استثناف مصر مدى ٨١ ينابر سنة ١٨، ح ٧٧ ص ١١٠

۱۹۱۱ فرع دائن ملكية عقار شد ورثة باعتبار ان هذا الفقار هو ملك مو رثهم فرفع الورثة معارضة فى تقييه نزع الملكية مفادها ان المقار المذكور فم يكن ملك المورث بل هو ملك خاص هم فحكمت المحكمة بعدم قبول المعارضة وقررت ان الواجب فى هذه الحالة هو ان يقدم الورثة طابهم بشكل عمارضة فى تنبيه نزع دعى استحقاق لا بشكل معارضة فى تنبيه نزع دعى استحقاق لا بشكل معارضة فى تنبيه نزع حدى استحقاق لا بشكل معارضة فى تنبيه نزع حدى استحقاق لا بشكل معارضة الى تنبيه نزع حدى استحقاق لا بشكل معارضة الى تنبيه نزع

۱۹۳۸ ان الحكم المستأنف صادر من محكمة استثنافية فى اشكال عن تنفيذ حكم صادر منها وعلى ذلك يكون غير جائز الاستثناف وللخصوم الذين لم يكونوا داخلين فى الدعوى الاولى حق رفع دعوى على حدتها مخصوص الاطيان الحاصل فيها النزاع

۱۹۳۹ اذا ادبی بأن الحارسالذی عینده المحکمة الاستثنافیة عند نظرها الدعوی غیر قادر علی الفیام 
پما عهد الیه جاز تقدیم طلب استبداله مجارس آخر 
الی الحکمة التی عینته بصفة اشکال فی التنفیذ طبقا 
للهاده ۳۸۹ مرافعات -- مصر استثنافی ۱۵ پنسایر 
سنة ۹۸۶ مرج ۱۲ عدد ۵۰

١٧٥ الاشكالات الحاصلة أثناء تنفيذ حكم هي التي يمكن رفعها دون سواها اهام المحكمة التي الصدرت الحكم وقد المسلم المحكمة التي مصدرت الحكم وقد التسلم فطلب بطلان التسلم بعد ذلك بناء على ان المقار السابق تسليمه ليس المبين بالحكم لا يعتبر اشكالا في التنفيذ ولتسين المحكمة المختصمة بنظر هذا الطلب عب الرجوع الى القواعد المعمومية لشمة في سائل الاختصاص — الاستثناف ٥٠ يتاير سنة ٩١٣ مج ١٤ عدد ١٥ (١)

۱۳۹ لا يقبل الاشكال في الاحكام الصادرة من المجالس الحسيبة لا ي المجالس الحسيبة لا ي المجالس الحسيبة لا ي سب من الاسباب مهما كان ان تجيز سع عقار القاصر يمير طريق الزاد المبين بالمواد ١٤٤ من قاون المراقعات . و يصح ان ينص قرار الحبس الحسي

الذى يحيز البيع بعدم تتميمه اذا لم يوجد مشتر يوم جلسة المزادات يقبل المشترى بمبلغ كذا على الاقل --- ٣ مايو سنة ١٤ الشرائع س ٢ عدد ١٠

۱۳۷ الاشكال في التنفيذ المنصوص عنه في المادة 
۲۸۳ من قانون المرافعات يصبح رفعه في حالة ما اذا 
وجد عقبات في مبيل التنفيذ يمكن ازالتها بالحكم 
الذي تصدره الحكمة في الاشكال ولا في حالة ما اذا 
كان التنفيذ قد اصبح مستحيلا -- الاستثناف م 
نوفير سنة ۱۳۸ شرائع سنة ۱ صي عدد ۲۷

۱۳۸ حيث انه بالاطلاع على محضر التسليم المؤرخ ٨ يولية سنة ١٩٦٩ تبين منه ان رافعى الاشكال . ٨ يطلبوه الا بمد كام التسليم وان المحضر لم يقبله منهم الا احتناما للمشاحنة

وحيث ان الاشكال لايمبل الا اذا رفع قبسل أتمام التسليم واذن مجب قبول الدفع الفرعي وعدم قبول الاشكال

وحيث ان رافى الاشكال ارادوا الحيلة بتعيير وصف الدعوى وجعلها طلب بطلان عضر تسلم وحيث ان بتعيير وصف الدعوى يكون باعلان وحيث اليانات القاونية وهذا مخسلاف التعديلات التي مجوز إبداؤها في موضوع الدعوى المناء سيها واذن لاحق ارافى الاشكال في تعيير وصف الدعوى شفها وتحو بلهامن اشكال الى طلب بطلان محضر تسلم حسب بني سويف الكلية ١٩٨٠مارس سنة ١٩٥ في القضية الدنية ٨٥ في سنة ١٩٥ في

<sup>(</sup>١) استشهد الحكم بمجدوعة التشريع والاحكام المختلطة س ٢ ص ٢٥٤ وس ٥ ص ٢٥٢

# اعلان صحيفة الدعوى

#### ونطلامها

۱۹۹ سمو الجناب العالى السلطان هو امير البلاد و وحاكمها الاعلى فلا مجوز ان ترفع عليه دعوى شفيها المام محاكم بلاده بطلب تعويضات — والدعاوى الناشئة عن تعهدات شخصية لجنابه العالى اتما ترفع فهد ناظر العالمرة الخاصة دون غيره — الاسكندرية ١٩ ديسفر سنة ٩٠٨ مج س ٢٠ عد ٢٩

ه ١٤ ان ما جه بالمادة ٣٣ مرافعات من ان الدى ترفعات من الدى الدى ترفي المستحكة بواسطة تكليف الحصر بالحضور المامها عن يد بحضر بناء على طلب المدعى ( وعدم قولها او وكيله ) فان هذا النص بوجب ان يكون رفع الدعى من المدعى شخصيا و بما انه لم وجد هذا الوجوب فيلزم الرجوع الى القواعد العاممة ولمصوص القانون التي تقضى بجواز التوكيل ف كل عمل ح لزقانون التي تقضى بجواز التوكيل ف كل

بهاء عليه لناظر الحاصة السلطانية الحق التام في بطح المحاصة السلطانية الحاصة في السلطانية المحال السلطانية لم أد من الوكالة العاصة المطلقية في شؤون همذه الاحوال ـــ اسكندرية ابتدائي ١٠ مشميرسنة ١٠٨ مح س ٣٣ عدد ٧٠

۱۶۱ ان القواعاد المقررة فى المدة 4 مرافعات لاعلان من يكون لهم محل اقامة معلوم خارج القطر

المصرى سرى على الاشخاص الذين يكون لهم محل اقامة معلوم بحكة المكومة — الاستثناف ٣٦ ديسمبر سنة ٩١٠ مح س ١٧ عدد ٣٥

١٤١٤ لم يحقو اعلان الحكم الحاصل واسطة مندوب طبقاً للهادة «١١٥م أفعات على البيانات المنصوص عليها في المادتين « ١٩٠٥ و ٧ ) مرافعات فلم يذكر بالاصلى والصور حضور شاهدين ولم يوقع على المعورة منهما أو يضع عليها أختاء مما بل وقع على أصل الاعلان فلمسك الذي صدر الحدكم ضده بمطلان الاعلان ولكنه اعترف باعلان الحكم اليه، والحكمة قررت

أولا \_ ان البيانات المنصوص عليها فى المادتين ١٣٥ و ٢٧ ، مراضات لم يحكن الغرض منها الا اتبات حصول الاعلان فاذا أهمل ذكرها فلا يمثوجب ذلك الا بطلانا نزرله الاعتراف محصول الاعلان.

ثانياً ــ انه وان وجب أن يحتوى الاصل والصورة على جميع البيانات المطلوبة قانونا والا كان السل لاغياً الا أن السهو أواغطاً الجاصل فأصل الاعلان أو الصورة ابما يستوجب البطلان اذا لم يكن تداركه بواسطة أصل الاعلان وان حضور الماهدين وقت الاعلان يمكن أن يستفادمن توقيعهما

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف المختلطة ١٣ ما يوسنة ٥٠٣ مجلة التشريع والاحكام المحتلطة سنسة ١٠ ص ٢٨١

على اصل الاعلان (١) مصر ابتدائى ١٠ ينابرسنة ٨١٠ع جس ١١ عدد٤

۱۹۳ بيطل اعلان الحسكم اذ اخلت الصورة الممنة من ذكر حضور شاهدين تطبيقا للمادة ۱۳ مرافعات ــــ الاستثناف شرائع س ۱ عدد ۱۹۰

۱۶ طبقاً للمواد ۱۸ و ۱۳ و ۱۳ مرافعات بيطل الاعلان الذي يعمل عن يد مندوب محضر اذا خلت الصيورة المملئة من توقيع الشاهدين — الاستثناف ۲۶ فيواپر سنة ۵۱۰ شرائع ۲ عدد ۲۸۸

٥٤) مندويو المحضرين يتدبون عند تعييبهمن رئيس المحكمة الابتدائية لاعلان كافة الاوراق التي يكفهم بها الباشمحضرون أو نوابهم وهذا الانتداب العام يقوم مقام الامر الذي يصدر من الفاضي باعلان الاوراق طبقا للهادتين ١١ و ١٧ من قانون للرافعات لذلك يكون الاعلان الذي يعمل عن يد مندوب محضر سحيحا مدون أن يعمدر له أهرخاص من القاضي باجرائه -- طنطا في ١١ نوفبرسنة ١٥ شرائع سن عدد ٣٥

١٤٦ مندوبو المحضرين يعينون بأمرمن نظارة

الحقانية بناء على ترشيع من رئيس المحكة الابتدائية. وهذا يقوم مقام الامر الذي يصدر من القاضي الحزئي بالاعلان طبقا اللهادتين ١١ و ١٧ من قانون المرافعات ولذلك يكون الاعلان الذي يسمل عن بد مندوب عضر سحيحا مدون أن يصدر له أمر من القاضي الجزائه الاستثناف فه ١٨٤ ما يوسنة ١٩٤٤ مرائم س ١ عدد ١٩٥٠ مرائم س عدد ١٩٥٠ مرائم س ١ عدد ١٩٠٠ مرائم س ١ عدد ١٩٥٠ مرائم س ١ عدد ١٩٠٠ مرائم س ١٩٠٠ مرائم س ١ عدد ١٩٠٠ مرائم س ١٩٠٠

٧٤٧ يجب الذاء الحكم النيابي اذاكان صدوره قبل التاريخ المحدد في ورقة تكليف المدعى عليه بالحضور واذا تنفذ بعض هذا الحكم خوفا من توقيع الحجز فلا يعد ذلك قبولا للحكم المذكور — منيا القمح ٢٩ مايو سنة ٨٩.٩ (٤)

۱۹۸ مجوز تكليف المدعى عليه الحضور امام المحكمة لميماد ساعة واحدة بمتضى الفقرة الثانية من المحادة 20 مرافعات بدون أمر بالكتابة من القاضى -- بنى سويف ۱۷ ما بو سنة ۵۰۸ ثج ۱۰ عدد ۷۷

١٤٩ الاعلان الحاصل بواسطة مندوب محضر. باطلطيقا للهادة ٢٣ مرافعات أذا لمبوقع علىالصورة شاهدان عملا بالمادة ١٣ مرافعات -- الاستثناف ٢٧ ابريل سنة ١١٦ يج س ١٢ عدد ٨٠٨

١١ راجع حكم استثناف مصر فى ٩ اكتوبرسنة ١٨٩٤ القضا س ٧ ص ٩٣
 حكمة الاستثناف فى ١٧ نوفبر سنة ١٨٨٠ عج لحكمة الاستثناف المختلطة س ٣ ص ٥
 حكمة الاستثناف المختلطة فى ٢٠ ما يوسنة ١٠٥ حجلة الفوانين والاحكام سنة ١٥

تثنافى مصر ۹ اكتو برسنة ۱۸۹۶ الفضا س ۷ ص ۹۳ وحكم محكمة الاستثناف ۱۸۸۰ المجموعــة الرسميةللمحاكم المختلطة س ۲ ص ٥

ادا أعلن مندوب المحضر عريضة دعوى وأهمل ذكر حضور الشاهدين طبقا العادتين ۱۹۳۳ مرافعات حكمت المحكمة ببطلان عريشة السعوى وبجوز لها الزامه بمصارف الاجرا آت التي حكم ببطلانها بسبب اهماله عملا بالمادة ۲۳ مرافعات طبطا ابتدائي ه مايو سنة ۹۱۸ نج س ۱۳ عدد ۱۳

١٥١ نصب المادة ١٣ مرافعات المتعقباطلان الاوراق على بد مندوبي المحضرين على أن يذكر في الاصل والصورة حضور الشاهدين ثم يضع فيهما الناهدان أمضاءها أو أختامهما ونصت المادة ١٣ مرافعات المذكورة والاكان العمل لاغل ولكن بما الفرقة المراد اعلانها للى المعصم فأنه لا يعمل الورقة المراد اعلانها للى المعصم فأنه لا يعمل المداد العلان فعلا النصم فإنه لا يعمل المعللان لعدم مراعانها - بني سويف ابتدائيه ١ يونيه سنة ١٩٧ مع س ١٣ عدد ١٩٧٥

۱۹۷ عور زوال البطلان الناشي، من اعلان المنكم بسبب عدم ذكر حضور الشاهد بنوقت التسليم طبقا لنص المادة ۱۹۳ مرافعات بما أن الغرض من الدعوى المعان اليه قالبطلان الناشي، من عدم ذكر حضور الشهود يزول اذا اعترف الممان اليه بوصول الاعلان مية بعده المائن اليه بوصول من تاريخ الاعلان ولوكان هذا الاعلان غير قانوني من تاريخ الاعلان ولوكان هذا الاعلان غير قانوني حسني سويف ابتدائي ۱۷ ما و سنة ۱۹۸۶ عج س

۱۵۳ ان عـدم نيان وتحديد ما اغتصبه كل شخص من المدعى علهم بعريضة الدعوى لابطلها شكلا اذاكانت مشتملة على بيان وحدود الارض المنتصبة المتفصيل

قضى القانون بعدم الحاجة الى الذار المستأجر باخلاء المين المؤجرة متى كانت مدة الاجارة معينة فى المقد قاذا لمشبت المستأجرانه جددالابجاريكون وضع بده بعد انتهاء مدة اجارتهاغتصابا الوقازيق ابتدائى ١٩ ستمبرسنة ٩٠٤ ح س ٧٧ عدد٧

\$٥١ ان حضور الخضم لا يزيل بطلان ورقة الدعوى الا اذا حصل بناء على تلك الورقة هسها كما الد لا يمكن الاحتجاج على الخصم بأصل الاعلان الذي لم يوقع واتما الديرة بالمصورة المسلمة اليه من تاريخ الجلسة فرد يمكن الاحتجاج عليه بأن التاريخ مذكور في أصل الاعلان وعليه فاذا لم يحضر في الجلسة الاولى وأعلن نائية لجلسة آخرى وحضر في المرة التانية عضوره لا يزيل بطلان الورقة حدمصر ابتدائي ٥٠ ينايرستة ٧٠.٥ حس ٣٧ عدد ٥

مه الايكن لقاضى أن يقرر بطلانا لم ينص عليه القانون و بما ان المادة ٢٧ من قانون المرافعات لم ينص بالبطان عند عدم مراعاة الاجراءات المبينة في المادة ١٨ والمادة ١٧ من القانون المثار اليه فليس للمعكمة أن تحكم ببطلان الاجراءات عند عدم مراعاة الاجراءات المبنة فيهما --- استثناف مصر مدنى ٣٠ ديسمير سنة ٩٠٨ح ٢٤ ص ٤٩

١٥٦ ان انتهال ذكر حضور شاهدين في صورة اعلان الحكم طبقا لنص المادة ٢٣ مرافعات هو بطلان مجوز زواله بحسب حكم المسادة ١٣٩ مرافعات فإذلك اذا لرتمسك المستأنف صراحة بهذا

البطلان فى ورقة الاستثناف زال البطلان وكان الاستثناف المرفوع بعد انقضاء مدةالستين بوماالتالية للاعلان غير جائز القبول شكلا — الاستثناف } مارس سنة ١٤ مع س ١٥ عدد ٢٥

#### اعطاء الصور

مه را حيث أن المادة و رافعات نصت بأن نسخة الحكم الى يكون التنفيذ بموجها تعطى للخصم الذي يتضمن الحكم منفعة لله من تنفيذه وحيث أنه لانزاع في أن الصباح الذي حكمت الحكمة عاصاده عيشها جيئة استناطة وضاعت

صورته تمود فيمه اصلا المنعمة على الست المدعية فيكون لها اذن الحقق فى استلام نسخة منه أما الاوجه التي تهمك بها المدعى عليه فيد تكون سببا في ارتحاف التنفيذ فقط — مصر استشاف مدى ه، ديسمبرسنة ٩٠٨ ح ٢٤ ص ٢٤٤

## التماس اعادة النظر

١٥٨ مجرد كون الحكم مبنياً على أسباب متناقضة
 لا يكني لاتماس اعادة النظر -- استثناف ٢٥ مارس
 سنة ٢٠٠٩ المج س ٨ عدد ١

انالتناقض الاسباب على فرض وجوده لبس من أوجه الالتماس اى يكون منها التناقض الذى محصل ف توقيع الحكم و يترتب عليه تمذر ننفيذه (١)

١٥١ ان النش الشخصى المنصوص عنه فى المادة ١٩٧٧ من قانون المرافعات كسبب من اسباب الالتماس يمكن أن ينشأ عن مجرد الادعاء الكاذب اذا كان هذا الادعاء قد أضل المحكمة فى حكمها أبوسح ٢١ ما و سنة ١٠٥ مح س ٨ عدد ١١٨ المورد أي أنه إنه جزء هـ أنه الايتماس أن يكون النش المرسة إلى المورد الماش أن يكون النش المرسة المحكمة التمول الايتماس أن يكون النش المحكمة التمول الايتماس أن يكون النش المحكمة التمول المحكمة المحكمة التمول المحكمة المحكمة التمول المحكمة المحكمة التمول المحكمة المحكمة

متداراً معرفته على القاضى أوالخصم جاء فى جارسونيه جزء سادس نبادة نمرة ٢٩٢١ مصحيفة نمرة ٥٠ ۽ ١ مصناه ان الكذب والسكوت عن الحق موجوبين للائتماس ولولم يكونوا مصحوبين بطرق تحايل ما لان وقوف الحصم هذا الموقف الخصم هذا الموقف ماخالف للغراهة هو وحده تحايل للحصول على حكم موافق المجلحته .

 ١٦٠ التماساءادة النظر على ان الحكمة لم تحكم فى أحد الطلبات بجب أن يبين ان الحكمة لم تحكم فى أحد الطلبات الاصلية اوالفرعية

لذلك لايجوز قبول الالتماس أذا كان مبنيا على مجود عدم الحكم فى احد الطلبات التعلقة بالاثبات الاستثناف ١٠ ابريل سنة ٧٠ مج س.» عدد ٧

۱۹۱ ان الملتمس بى التماسه على ان كمة الاستثناف لم تحكم فى طلبات قدمت لها وهى تحليف المستألف عليهم اليمين الحاسسمة عن بعض مبالغ وتميين الهل خبرة لمعرفة عجز الاطيان

ان معنى الطلبات المسذكرة بالقفرة الاولى من المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات هى الامور المتنازع فيها التى هى موضوع الدعوى لا التى يقصد بها المدعى البات هذه الامور اوالمدعى عليه شيها لان وصول الدعوى من جهة الثبوت وعدمه الى حالة يمكن الحكمة من الحكم فيها متروك الرأى فيه الى الحكمة نسسا

اذا وجد تناقض في اسباب حج أو تناقض يين اسباب ومنطوقه فلا يكنى هذا التناقض لقبول النباس اعادة النظر في حج طبقا للفقرة السادسة من المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات حتى اذا وجد التناقض في قدس منطوق الحج فلا يكون ذلك سبباً في الغالمة الا اذا كان هذا التناقض لا يمكن ممه تنفيذ الحكم الاستثناف ١٠ اريل سنة ٤٠٥ مج ص عدد ٧٧ (١)

١٩٩٧ بشترط لقبول التماس اعادة النظر الذي رفيعن حكم بسبب عدم الحكم في احد الطلبات ان شبت طالب الالتماس أن الحكم أهمل القصل في واحد أو اكثر من المسائل المتنازع فيها المبينة في الطلبات الختامية ألما اذا لم يُصمل الحكم في طلبات سبق رفمها ولكنها الهملت في الطلبات الختامية فلا يكون ذلك صبا في قبول الالتماس — الاستئناف ٣ نوفهر سنة ١٩٠٧ مج س ٩ عدد ١٠٠

14 أذا فصل في بعض طابات الخصم قعط فاعلان الحكم والشروع في تنفيذه لا يفيدان تنازل الحصم عن طلب النماس أعادة نظر الدعوى بناء على أنه لم يحكم في احد الطلبات المقدمة للمحكمة قبول الاستثناف الاصلي دون الفصل صراحة في الاستثناف الاصلي دون الفصل صراحة في الاستثناف الدعم عبدل الحكم قا يلا للالتماس بعدم القصل في احد الطلبات

أن البحث في الاستثناف الاصلى لا يتناول ضمنا البحث في الاستثنافي الفسرعي ـــ الاستثناف ه ابريل سنة ٥٠٩ مج س ٧٠ عدد ٨٨

۱۹٪ لانجوز الطن بطريق التناس اعادة النظر فى الاحكام الصادرة من محكمة الاستثناف عرف قرارات المجالس الحسبية فى مسواد الحجر – الاستثناف ۱۲ مايوسنة ٥٠٩ مع ١٠ عدد ۲١

١٦٥ بحوز الطدن بطريق التداس" اعدة النظر في الاحكام الصادرة من محكمة الاستثناف عن قرارات الجالس الحسينة - ١٩ عدد ٢٧

١٩٦١ أذا وفي مشتر دعوى طالبا فسخ البيع طبقا لليادة ١٩٠ مدنى لعدم اعلانه بالحقوق المينية التي على المبيع ورفضت المحكمة طلب الفسخ ولكنها حكمت من تلقاء قسها على البائم بتمويض طبقا الهادة ٢٩٣ مدنى وذلك باتقاص قيمة الباقى له من الثمن فلا يقبسل التماس اعادة النظر المرقوع من المشترى عن هذا المحكم طبقا الهادة ٢٩٣٧م من أفعات من تكتا

على ان المحكمة حكمت بما لم يطلبه الاخصام فى الدعوى ــــ الاستثناف ؛ ينابر سنة ١٩١ مح س ١٧ عدد ٤٧

ان محكة الاستثناف رأت ان حق الارتفاق على المبيع ليس محالة تجوز فسخ العقد تفضت برفض طلب الفسخ عملا إلمادة ٣١٣ مسدنى التي تخول المحكمة ذلك وكانت من نتيجة هسذا القضاء ان قدرت من تقاء قسها التضمينات القابلة للشمص الذي يتتاب المبيع من جراء حق الارتفاق عملا إلحق المغرر المشترى في هذه الحالة بالمادة الذكورة وجعلها حطاً من الثمن الذي لم يدفع كله

۱۹۷۷ أذا فصلت محكمة فى احدى الطلبات و بعد ذلك اضافت هذه العبارة و روفضت المحكمة من ذكرهذه العبارة رفض المختلفة من ذكرهذه العبار وفض كل طلب عسدا الطلب الذي فصلت فيه خضيصا وعليه فلا يمكن الطمن فى هذا الحمج بطريق الالتباس بناء على كونه لم يفصل فى الطلب الاستشر (حكمة الاستئناف ۱۷۳ منج س ۱۳ معج س ۱۳ معده و

۱۹۸۸ اذا لم محم باجدی الطلبات فی قضیة حکم فیما نهائیا فالطریق الوحید الوصول الی الحکم بما لم پخض که هو الناس اعادة النظر لا ادارض به دعوی جدیدة (۱) --- اسنا به توفیر سنة ۹۱۷ معج س ۱۹

۱۹۹۸ انطلب تعیین خبیر لیس طلبا من الطلبات بالمعنی الوارد فی المادة ۱۳۸۷ مرافعات وعلیه فعدم القصل فیه لاینبنی علیه طلب الناس اعادة النظر ... الاستثناف ۷۰ دیسمبر سنة ۹۱۰ معر ۲۱ عدد ۷

۱۷۰ ان الفضاء للطالب بطلبه الاحياطي يستلزم حيا رفض طلبه الاصلى ومن ثم فلا وجه لا اتياس اعادة النظر ان اهمل الحكم الفاضي الطلب الاحتياطي القصل في الطلب الاصلى ( عكمة الاستئناف، ما يو سنة ۱۹، مع ۱۲ عدد ۹۷ (۲)

۱۷۱ ان الفش القا نون هو استممال احد الحصوم طرقاً احديد الية بادعاء نوقا لح كاذة لا اصل لها محيث لا يمكن الحصم الا خر من العلم بها وقد اثرت هذه الطرق في رأى المحكمة واخذت بها ... مضراستثناف ۷۹ ما يو سنة ۵۰۸ م ۲۶ ص ۱۷

۱۷۷ اصطلح الطرفان فى دعوى منظورة اما محكمة الاستثناف بدون ان يطابوا من المحكمة التصديق على الصلح فظل احدهما رغم الصبلح ومن غير عم الاسخر محضر الجلسات وبيدى اوجه دقاعه عنى حكم له حضورها فالتمس الخصم الاسخر اعترت نظرهذه القضية فقبلت المحكمة الياسه لانها اعترت المش الحاصل من خصمه سبا وجيها لقبول الاستثناف ما ديسمبر سنة الاستثناف ما ديسمبر سنة عدد ٣٤ مع س١٩ عدد ٣٤

<sup>(</sup>١) راجع لا كوست ( الشيء المحكوم فيــه نهائيا طبعة ثانية ص ١١٧ قفرة ٧٨١ ـــ وجارسونيه « المرافعات المـدّنية » طبعه نانيه الجزء السادسص ٤٢٣ فقرة ٢٨٨٠

<sup>(</sup>٧) راجع بمنساه طنطا حكم استثنافي ١٩ مارس سنة ١٠ به فى تعليقات جلاد على قانون المرافعات بهادة ٧٧- عدد ٨٨

۱۸۷ لاتكن الحكمة قد اغلت السمل في احد الطلبات اغفالا يترتب عليه قبول الالتاس اذا حكمت بتأثيد الحكم المستأ فف بدون ان تحكم موقض طلب الهين القدم من المستأ ف متى كانت الحكمة قد ذكرت في اسباب حكمها انه لاعمل لتحليف الهين و يستر الحكم بالتأثيد في هذه الحالة رفضا ضمنيا لطلب الهين ( استثناف ۱۸ نوفر سنة ۹۱۳ شرائع س ، عدد ۲۰

٤٧) طلب تمين خير ليس من « الطلبات » المشار البها في الققرة الاولى من المادة ٣٧٧ من قانون المرافعات فلا يؤدى عدم القصل فيه الى قبول الناس اءادة النظر في الحكم — الاستثناف ٢٩ ديسمبرستة ١٩٤٤ عن ٧٠ عدد ٨

۱۹۵ انهتی قضاء الحاکم على ان عدم الحکم فی طلب تحقیق ایس وجهاً الاتماس اعادة النظر ولا بدخل فی دائرة الفقرة الاولمین المادة ۱۹۷۴ مرافعات فهر انه قضی بأن اغتال سحکة الاستثناف الحکم فی طلب تحقیق بتوقف علی تیجته اتصعل فیالدعوی یکمون سبا للالتماس (۱) الاسستثناف ۱۵ بوئیسه سنة ۹۱۵ مج س ۱۹ عدد ۹۹

١٧٦ خطأ الفاضى فى تطبيق الفانون على واقعة لا منطبق عليها ليس وجها من اوجه النماس اعادة النظر فى الحكم ــــ الاستثناف ١٥ فبرابر سنة ١٩٩ هج ١٧ عدد ٢٦

افظر استثناف مختلط ۹ ابریل سنة ۵۰۰ (مجلة التشریع والفضا س ۲۷ ص ۲۰۰ واستثناف مختلط ۷۰ فیرابر سنة ۲۰۰ (مجلة التشریع والقضاس ۱۶ ص ۵۰

۱۹۷۷ اذا حكت الحكة بالشفعة مقابل دفرانش الوارد بالعقد ثم جامت في نص الحكم واخطأت في ذكر قيمة النمن بأن قالت انه ۲۷۷ جنيها حالة انه ۱۹۵۰ جنيها قالسيل الصحيح لاصلاح هذا المحلماً هو دعوى التصحيح ومع ذلك فاذا رفعت الدعوى بشكل النهاس ارتكانا على الوجه السادس من المادة ۱۹۷۳ فتيل من باب العدالة استأناف في ٧ ديسمبر سنة ۱۹۷۳ شرائم س ۱ عدد ۲۰۰۰

۱۷۸ للادة ۲۷۷ قفرة رابعة مرافعات آجارت رفع الاتباس للخصم الذي يقصل على ورقة قاطمة كانت محجوزة بمل خصمه ومن البدين الخلايصح عند الخصم وعلى الحكمة ان مدة الورقة القاطمة موجودة هذه الورقة لا يكن ان يقال بان الملتمس واستحصل عليها » يما انها لم زل في حيازة الحصم الا خرومن جهد اخرى فلا يصح ارتام انسان على تقدم مستند لا يريد ان يقدمه — الاستثناف به ديسموسنة ۱۹۸۶ شرايع س ۷ عدد ۱۷۸۸

١٧٩ عدم فعمـــل المحكة في طلبات الخصوم

<sup>(</sup>۱) راجع استثناف مختلط ۳۰ ابریل سنة ۴۰، عجلة التشریع والقضا س ۱۵ ص۲۹۳ . قارن استشاف مختلط ۱۲هارس سنة ۱۸۸۵ مجلة التشريع والفضا س۷ ص ۱۰،

المتعلقة بالاثبات مثل طلب تعيين خبير أو طلب احالة | وجها من أوجه الالياس -- الاستثناف ٢٧ ما يو

الدعوى على التحقيق أو طلب انتقال المحكمة لايند | سنة ٩١٦ شرايع ٣ عدد ٢٢٠

# الحكم بالغرامة على الملتمس

١٨٠ اذا تنازل الملتمس على اثر صلح أو ظروف اخرى عن الناسه قبل الحكم في شكل الالناسكان تنازله هذا سبا لاعفائه من الغرامة المنصوص عليا في المادة ٨٧٨ مرافعات الما يشترط ان لايكون التنازل مبنيا على اى بطلان في الاجراءات من شأنهان بجمل الالهاس غير مقبول شكلا (١) ... طنطا استثناف و توفير سنة ٩١٠ معج س ١٥ عدد ٧٦

١٨١ حيث أنه بعد ذلك يبقى البحث فيا أذا كان واجباً الحكم على راضي الالهاس بالفرامة المينة عادة ٣٧٨ من قانون المرافعات أو ان تنازلهما عنه لا يازمهما بشيء من هذه الغرامة

وجيث ان المادة المذكورة لم تفض بالحمكم بالغرامة والتمو يضات أن كان لها وجه الا أذا حكم برفض الالهاس

وحيث أنه لم يصدر في الدعوى حكم بالرفض الشنازل المتسين عن حقهما لا نجم عنه الزامهما بأمة غرامة

وحيث أن هذا المبدأ مطابق لما جرى عليمه ﴿ فِي سُو يَفُ مَدْنِي مُستَّأَنْفُ سَنَّةُ ١٩٧٧

اهل الفقه والخاكم الفرنساوية لانه و رد في كتاب كسريه وتيفو في شرح قانون المرافعات الفرنساوية بالجزء الرأيم من محيقة ٣٧٨ تعليقا على مادة ٥٠٠ مرافعات من القانون الفرنساوي المقابلة لمادة ٢٧٨ من القانون المرى الاهل ان تنازل رافع الالهاس أو صلحه معخصمه لانجم عنيما الزامه بالفرامة القررة ولا يجوز الزام الملتمس بالفرامة عند تنازله عن طلبه الا اذا كان الطلب في ذاته ماطلا شكلا اذ يكون تنازله في هذه الحالة مسياً عن علمه بان طلبه غير مقبول لعدم استيفائه مالاجراءات القانونية

وجاء مؤيداً لهذا الرأى ماورد في الجزء بهمين موسوعات دالوز نحيفة ٧٧٧ قفرة ٧١٧ وملحق الموسوعات المذكوة جزء ١٥ فقرة ١٠١ صحيفة ١٢٧ وكل منهما مجمع على ان تنازل رافع الالهاس عن النماسه لا يلزم بأى غرامة

وحيث انه بناء على ماتفدم يكونلا محل للقضاء بالغرامة على الملتمسين ويحبب جعل الحسكم قاصراً على تنازلهما عن الالهاس وغليهما مصاريهه ــــ

- CONTRACTOR OF THE PARTY OF TH

<sup>. `(</sup>١) ارتكن على موسوعات داللوز جزء ٥. قفرة ١٠٠ ص ٧٧٧ وملخق موسوعات داللوز جزء ١٥ فقرة ۱۰۱ ص ۲۲۷

# انقطاع المرافعة

١٨٢ نصت المادة ٢٩٧ مرافسات على ان وفاة أحد الاخصام بعد تقديم أقوالهم وطلباتهم المتامية في الجلسة لايترتب عليه عـدم الحسكم في الدعوى ويسرى هذا النص على حالة ما أذا توفى أحد الاخصام قبل تفدم الاقوال والطلبات الختامية وقدمها وكيله بدون علم بوقاءموكله وذلك بقطع النظر عما ورد في المادة ٢٩٥ مدى من أن التوكيل ينتهى بموث الموكل ـ بني سويف استثناف سنة . ١٩ مج س ١١ عدد ١٢ (١)

١٨٣ لاتنقطم المدة المقررة لبطالان الرافعة يسل من الاجراآت أجرته الحكة من تقاء غسيا دون دخل أحد الخصوم نيه - محكمة الاستثناف حكمان رقبان أول ما نوسنة ١٠٧ و ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٧ المج س به عدد ٨٨ (٢)

١٨٤ طلب بطلان المرافعة لاتجزأ فاذا رفست دعوى بطلب بطلان المرافعة فى الاستثناف على بعض المستأ نهين فقط فالدعوى باطلة بالنسبة لجيع المستأ نفين ـــ الاستثناف ٢٩ يناير ١١١ ميج ١٢ عدد ٢٩

مرافعات وماتلاها بمكن اعلانه فى الحل المختار من الخصير في الدعوى لان هذا الطلب هو جزء منها ولا تنطبق المادة ع.٤ مرافعات على هذه الحالة الاستئناف، ١ فيرايرسنة ٢ ١ ه مجس ٢٣عدد ٥٠

٩٨٦ موت أحد الاخصام لا يمنع استمرار المدة اللازمة ليطلان الراقمة سواء كان لمصلحة أحدهما أوضد مصلحة ورثة المحصم المتوفى ومن ثم قدحكم بأنه اذا مضى ٣ سنوات من تاريخ آخر عسل من أعمال الاجرا آت فليس لورثه الخصم المتوف أثناء هذه المدة الحق في اعادة الدعوي بسبب بطلان هذه الاجراآت ـ اسيوط استثناف ه ابريل سنة ١١٤ ميج س ١٥ عدد ١١١ (٣)

١٨٧ ان الحكم التميدي لا منع بطلان الرافعة مالمكن مشتملا على نص نهائي مبين ومثبت لجوهم موضوع النزاع أوجزءمنه لانه ادالم يكن كذلك فلا يلحق بطلان المرافعة قوة الشيء المحكوم فيه

فاذا جاء في أسباب الحكم النمبيدي نص يفيد رأى الحكمة في نقطة من نقط النزاع وحاجنها الى ١٨٥ طلب بطلان المرافعة المبنى على للادة ٣٠١ | التأكد من هطة أخرى بواسطة التحقيق وقضى

<sup>(</sup>١) راجع حكم النقض في ٨ أبريلسنة ٥٠ بمبح س ٢ عدد ١٧

<sup>(</sup>٧) راجع حكم محكة النقض والابرام البلجيكية الصادر في ١٠ فبراير سسنة ١٨٤٢ ( داللوز المطول « بطلان المراقعة » ه ١١٥

<sup>(</sup>٣) ذكر في الجليم ما يأتي راجع الحكم المناقض لة الصادر في ١٥ نوفهر منة ١٨٨٩ . ( المجموعة المذكورة عدد ٧ ص ٧)

ذلك الحكم باجراء التحقيق في صيغته المخامية دون ان يَمضى في تلك الصيغة في النقطسة الاولى لم يحز فها يحتص بهذه الشطة قوة الشيء المحكوم فيه ولحقه بطلان المرافعة — استثناف مصر مدنى ١٦ فبرابر سنة ٩٠٠ ح ٢٠ ص ١٣٨

۱۸۸ بجب ان تمدم طلب بطلان المرافعة بالطرق المعتادة لتقديم الدعاوى أى بتكليف بالحضور على يد محضر

قدم أحد المحموم طلبا ببطلان المرافقة وأراد باقى المحموم ان ينضموا اليه فى طلبه اثناء سير الدعوى فحكت الحكة بأنه ليس لهمالانتفاع من طلب زميلهم بمجرد الضامهم اليه بل يجب عليهمأن يقدموا طلبا ببطلان المرافقة بالعلرق المعادة لتقدم الدعاوى — الاستثناف ١٩مايو سنة ١٩٥ معج ١٩

۱۸۹ متی صدر حکم تمبیدی فی دعوی فلیس المدعی آن بسترك دعواه لیمنع الحكمة بذلك من الفصل فیها حتی ولولم یكن خصیمه قد آقام دعوی فرعیة علیه

وننطبق هذه القاعدة بوجه خاص فى حالة ما اذا انكر المدعى امضاءه فحكت المحكة بتميين حبير

لتحقيقها ثم اراد المدعى ترك دعواه بقصد الهروب من الحكم عليه فى أصل الدعوى والتخلص من النرامة التى جرها على نفسه بإنكاره لامضائه — ابنوب به ما يو سنة ١٦٩ مع ١٧عدد ٩٢ (١)

. ٩٩ تعتبر الدعوى مقامة أمام المحكمة بمجرد اعلان الخصم بصحيفتها وأن لم تقيد بالجدول الممومى. ومن أم فلا يشترط الفيد لبدء سريان المدة اللازمة لانقطاع المرافعة والتي يترتب عليها الحكم بالبطلان اذا رفع المدعى دعوى استرداد واعلن خصمه بصحيفتها ثم اقتصر على ذلك دون ال يعخذ اجراآت أخرى انما رفع دعوى أخرى أمام الهحكمة الشرعية لاثبات ورائته للعقار موضوع النزاع فدعواه الاخبيرة تعتير مرس الاجراآت الصحيحة المانمة ليطلان المرافعة في الدعوى الاولى لأن الدعو ين مرتبطان ارتباطاً شديداً بمضهما (٧) ومن جهة أخرى اذا انذر المدعى خصمه رسمياً بعد صدور الحكم الشرعي بان لايتصرف في الارض التنازع فبها قهذا الانذار لايعتبر من الاجرا آت الصحيحة في الدعوى الاصلية ولا عنم بطلان المرافعة اذا استمر انقطاعها لمدة تلاث سنوات أخرى

ليس المخصم الذي صدر الحكم النيابي في

<sup>(</sup>١) أشار الحكم الى تعليقات سيرية على قانون الرافعات الجزء الاول محت كلمة ﴿ مُركَ ﴾ نسدة ٥٠ وهوسوعات دالوز جزء ٥٠ ص ٥٧٥

<sup>(</sup>۲) انظر حكم تحكمة الاستنتاف المختلطه الرقيم ۲۸ ما يوسنة ۱۹۰۰ (مجموعة التشريع والاحكام المختلطه س ۱۷ ص ۱۸۰ وحكم المحكمة المذكورة الرقيم ۱۳ مارسسنة ۱۰ و (مجموعة التشريع والاحكام المختلطة س ۱۳ ص ۱۹۹ و۲۲ انطز حكمى محكمة الاستثناف المختلطة الصادرين في أولى ابريل سنة ۱۰۰ و ۹ ما يو سنة ۲۰۰۳ مجموعة التشريع والاحكام المختلطة س ۱۵ ص ۲۷۹ و ۲۷۰

مواجبته أن يبدى طلبات جمديدة عند حصول المارضة لان الحكم حضورى بالنسبة له. ولسكن هذا الدفع مما يجب إبداء صراحة أمام المحكمة لانه انما وضع لحض مصلحة الاخصام

رفع المدعى دعوى استرداد في سنة ٩٠٧ ولكن لم يقيدها في الجدول الممومي ولم يتخذ أي اجراآت أخرى في الدعوى . و بعد ذلك رفع دعوى شرعية يثبت ملكيته بطريق الميراث للمقار موضوع النزاع وتحصل على حكم وفي سنة ٩١١ رفع المسدعي عليه دعوى طالباً فيها الحكم ببطلان المرافعة في الدعوى الاولى المقامة ضده فحكم لصالحه في غيبة المدعى الاصلى ولما عارض المدعى في هــذا الحكم أبدى المدعى عليه طلبأ جديدا ببطلان المرافعة لانه مضي أيضاً من تاريخ الحكم الشرعي مدة تزيد عن ثلاث سنوات لم يمخذ فيها المدعى أي اجراآت سيحة مائمة للبطلان فالقت الهدكمة الابتداثية مع ذلك حكم قاضي التحضير القاضي ببطلان المرافعة لكن محكمة الاستثناف الفت الحكم الابتدائي وقررت اله ليس المدعى عليه الذي صدر الحكم الغياف لصالحه ان يبدى حين حصول المعارضة طلباً جديداً للتوصل الى الحكم ببطلان المرافعة لانقطاعها مدة ثلاث سنوات أخرى غير انهما اعتبرت ان المدعى قد تنازل ضمناً هن هذا الدفع وعليه قضت بان المرافعة فى الدعوى الأصلية (دعوى الاسترداد) قد بطلت لمضى مدة تزيد عن ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الشرعي لم يتخذ فيها المدعىأى اجراآت محيحة مالعة للبطلان ( محكمة الاستثناف ۲۰ مایوسنة ۹۱۳ مج س ۱۶ عدد ۱۲۱

۱۹۱ عيب ان قدم طلب بطلان المرافعة بالطرق المتادة لرفع الدعاوى ولا يصبح تقديمه كدفع فرعى قان اعيدت الدعوى ولو بناء على اجرا تت المخذها قلم كتاب الحكة من تقاء تصد بعد المطاقعة فيها تلاث سنوات وحضر المدعى عليه فى الجلسة فلا مجوز له ان يطلب الحكم ببطلان المرافعة (طئطا استثناف مدنى ج ٧/ عدد ٧٧ (١)

۱۹۷ متى سكت القانون عن تميين نوع السنوات المينة اجسلا لمواعدة أونية اذا كانت شسية أو هلالية عجب ان يعتبر سكوته دليلا على أنه أراد بها شمسية لانه لم مخصص في عمل من القانون — السنة الشمسية بل خصص في بعض المواضع بالسنة الشمسي وليس للغوم الملالي على ألا بتصصريم وليس للغوم الملالي على ألا بتصصريم المرافعة بالمادة ١٠٠٩ مرافعات عجب ان تسكون شمسية لانها لم تقيد بالهلالية —مصراستناف مدني مرب بناير سنة ١٩٠ م ٧٠ ص ٢٠٠٠

۱۹۳ صدر حمج غياد الصالح زيد ضد محمو عارض عمو في هذا الحمج تم وقت المعارضة ثلاث سنين بدون أن يعمل فيها أى اجراء . فيناء على ذلك طلب زيد من الحمكة طبقاً للمادة ۲۰۰۹ مم افعات الحمج بطلان المرافقة وقضى له بذلك . حكمت الحمكة بأنه في هذه الحالة يتناول حمج بطلان المرافقة بل الحمج القياني أيضا مع كافة ماسيقه من الاجراآت فتبطل الممارضة والدعوى ماسيقه من الاجراآت فتبطل الممارضة والدعوى

<sup>(</sup>١) انظر استثناف ١٤ بونيه سـنة ١٩٠٠ ميچ س ٧ ص ٢٤٩ وتعليقات دالوز على قانون المرافعات جادة ٢٩٩ نيدة اولي

الاصلة معا \_ اسبوط ٣٠ اغسطس سنة ٩١٥ منة ١٥٥ شرايع س ٤ عدد ٥٠ شرأيع ٣ عدد ١٨

١٩٦ ان محضر حلف بمين الحبراء انها هو من الاعمال القانونية المنصوص عليها فيقانون الرافعات ويترتبعليه حتبا قطع المدة السابمة وان أعلان محضر حلف البمين بواسطة قلم الكتاب لا يفقده شيئاً من مزاياه ونتأثجة القانونية لانه فضلا عن أن القانون نفسه هو الذي قضي بوجوب الاعلان بمعرفة قسلم الكتاب فانه من التابت أيضاً أن المشرع أقام قلم الكتابوالمحضرين مقام ذوى الشأن في أوجه كثيره مبينة في مواضيعها ـــ أستثناف مصر ١٧-٢٠ ـــ ۹۱۴ ح ۲۷ ص ۱۲۸

عهم اذا شطبت الدعوى ولم يعمد قيدها في الجدولمدة ثلاث سنين صح طلب بطلان المرافعة فيها \_ استثناف ١ ديسمير سنة ١١٥ شرايع س٣ . 01 JJE

١٩٥ ان دفع الرسم المستحق على الفضية لا يقطم المدة القررة للبطلان أذ يشترط في الاجراآت التي تقطع المدة ان تكون موجهة الى الخصم ( مثل اعلان له بالحضور أو ماأشبه ) استثناف في ٢٤ نوفير

## الاوامر التي تصدر على عريضة أحد الاخصام

۱۹۷ قررت المادتان ۱۳۰ و ۱۳۲ من قانون المرافعات لمن يصدرضده أمر على عريضة تقدمت من خصمه طرية بن التظلمين ذلك الامر فجملت له الحيار بين ان يرفع امره للمحكمة أو للقاضي الأمر ولكنه ليسله الجمع بين هذين الطريقتين-حتى لا يتفوق على مستصدر الامر الذي لم تفرر له المادة ١٣٠ مرافعات المذكورة الاطريقا واحدأ للتظلم وهو الالتجاءالى المحكمة دون غيرها (١)

يؤخذ من الفقرة الثانية من المادة ١٣٠مرافعات القاضية بانه يجوز ان يكون التظلم من الامر منضا بالتبعية الى الدعوى الاصلية ان الحكمة المختصة

بنظر الدعوى الاصلية هي المنتصة بنظر التظلم من أمر صادر على عريضة احد الاخصام ، ومن ثم تسكون الحاكم الجزئية مختصة الـوة بالحاكم الكلية بنظر كل تظلم يرفع اليها متماق بقضا ياءن اختصاصها (محكمة المنصبورة ٢٣ مابوسنة ٩١٥ مج س ١٦

٨٩ ١ مصاريف واجرة حراسة الاشياءالحجوزة تقدر بأمر رئيس الحكمة التي اصدرت الحكم لانها لم تخرج عن كونها مصاريف مستحقة على الدعوى مثلها مثل الرسوم واتماب المحامين والحبراء ـــ الاستثناف٧٧ مارس سنة ٩١٦ شرائع عدد ١٤٧

<sup>(</sup>١) راجع بمنىذلك حكم محكمة الأستثناف المختلطة ١٧ مايو سنة ١٨٧٦ تعليقات بورللي على المادة ١٣٧ مرافعات

# بيع العقارجبرا

۱۹۹ الاتفاق قانون المتعاقدين ظالح يكون في محلهاذا قضى بأن لاحتى لن رسا عليه مزاد عقار منزوعة ملكيته في طلب تنقيص النمن بسبب تقص المقدار أذا انتضح أنه ذكر في قايمة شروط البيع أن المقاد بباطالة التي هو عليها دون أن يكون لمن برسى عليه المزاد حتى المطالبة بتمويض ما في حالة وجود يجز في المين الراسي مزادها كما أنه لا مجوز من المبرى عليه المزاد الادعاء بعدم علمه بهذا الشرط من انضح أن أجراءات النشروالاعلان المنصوص عنها قانونا تمت -- ملوى ١٧ و ٧ سنة ١٠ م مج معد مهد م.٩

۵۰ را از ارأى الممول به الان هو ان زيادة المشرئيمل حكم رسو المزادكاته لم يكن وبنيني على هذا أن المقار المقار المقار المقار المقار المقار المقار أو يليمه أو يقضى ماعايم من الدبن و وقف اجراءات البيع الجبرى ابنوب مدنى ٣ يونيه سنة ١٩٥٤ ص ٣٠٠ ص ٣٠٠٠

۲۰۱ شرع زيد فى نزع ملكية عقار مدينه بكر وبعد ان رسا المزاد على عمرو قرر زيد بزبادة العشر فا ّل المبيع اليه غير ان عمرو قرر بالزبادة مرة ثانية فجاء بكر فى جبسة المزايدة واظهر استمداده لدفع ماعليه

المام فالقاضى ان مجمكم بعمن تلقاء تفسه (٧) الاقصر ه ما يوسنة ١٩٥ مع ١٧ عدد ٤٤ ما يوسنة ١٩٥ مع ١٧ عدد ٤٤ ما يوسنة ١٩٥ مع ١٧ عدد ٤٤ ما يوسا المزاد عليه تقرر عمرو بزيادة العشر في الميماد القانوي وفي الجلسة أخرى ليتمكنا من الاتفاق وديا فارض عمرو في ذلك وألح في وجوب البيع مسمعاً ان تقربه بالزيادة منحه حمّاً على المقار لانه يحتبر بتثابة تقربه بالزيادة منحه حمّاً على المقار لانه يحتبر بتثابة في اعتراضه لانه وان كان البيع المختيل الأن البيع المختيل الأمام مت تم الامجاب والقبول الا أن البيع الحبي على غير ذلك لان أن البيع المختيل المشر بزيادة المشر بلغى حكم مرسا المزاد وبعيد المشر بلغى حكم مرسا المزاد وبعيد المقار الى ملك المدين حتى مجكم نائيا برسو المزاد

وعليه فلبس لمن قرر بالزيادة أن يعارض فيما يطلبه

الخصوم من التأجيل - ابنوب ٧ يونيه سنة ٩١٥

للدائن فحكت المحكمة (اولا) انه من المبادىء المفررة ان لانقبل زمادة العشر اكثر من مرة واحدة فتقوس

عمرو بالزيادة مرة نانية غير مقبول وبذلك بصبح الحكم بالبيم لزيد نهائيا ولا مجو زللمدين ابطاله بعد صدوره

بمرض الدين على الدائن (١) (ونانيا) انعدمجواز

زمادة العشر اكثر من مرةمن القواعد المتعلقة بالنظام

(١) اشار الحكم الى مؤاف جارسونيه فىقانون المرافنات طبمةسنة ٠، ٩ جزء ٥ ص ٤٠ نبذة ١٦٥٣ وتعليقات جلاد على المادة ٧٧٥ من قانون المرافعات راجع استثناف ١٠ ما يو سنة ١٨٩٤ القيفها س اولى ص ٢٥٠ واستثناف ١٠ ينابر سنة ٩٠٩ مج س ٢ ص ٢٧٧

ع س ۱۹ عدد ۱۹

(٧) اشار الحكم الى مؤلف لوزينا فى قانون المرافيات طبعه ٣ يجزء ٢ ص ٢٧٠

٧٠٧ الامجوز المدن أن يطمن في حكم مرسى المزاد اعتاداً على أنه حصلت خالفة لشروط البيح والسيد المذا التغيير التغيير التعمد من هذا التغيير التوصل الى اعلام من الارضى المبيعة اعلام من الارضى المبيعة المستثناف مصر مدنى ٣ نوفير سنة ٩٠٩ ح ٢٠ ص ٩٠

١٠٠٤ نصب المادة ١٠٠٥ مرافعات الخاصة بنزع للمكتبة على انه فى اليوم المعين السيم تحصل الزايدة على المليد السيم أو غيره من أرباب الدون المسجلة عند الاقتضاء ولا يمكن بتعضى هذه المادة المدائر الذى استولى على دينه الذى طلب من أجلد نزع ملكية مدينه أن الذى طلب من أجلد نزع ملكية مدينه أن كانونا قبل السير فى تزع الملكية ولوكان المقار المراد الاستعرار فى تزع لملكية ولوكان المقار المراد وتشير عبارة ( الدون المسجلة) المهدنه الاجراءات دون سواها — الاستثناف ١٠ يونيه سنة ١٩ مج مج عدد سواها — الاستثناف ١٠ يونيه سنة ١٩ مج مج عدد سعواها — الاستثناف ١٠ يونيه سنة ١٩ مج

٥٠ ٧ حكم رسو المزاد لا يقبل استئنافه الا بسب فى شكله ولا مجوز استثنافه لا وجه بطلان وقست قبل صدوره ما لم تكن قد رفست الى تحكمة اول درجة وقفيت هذه الحكمة برفضها والذلك لا مجوز للمستأنف أن يتمسك بأوجه البطلان المذكورة لا ول مرة المام حكمة الاستثناف ٣٠ فبرابر سنة ٨١٨ مع ٧١ عدد ٨٤ (١)

۲۰۷ اشترى بمضهم اطيانا بالمزاد وقد تبين فى حكم رسو المزاد اسم الحوض وحدود الاطيان وتمرة القطية وتبدين المنطقة ويتطبيق الملكم وجدان الحدود لا ينطبق منها الاحد واحد على الطبيعة أما نمرة القطمة فانها تنطبق على الاطيان الراسى مزادها والحسكمة تحكمت بأن هذا كافى لتميين الاطيان واعتبار حكم رسو المزاد تصيحاً ـ الاستثناف ١٩٨ رسو المراد ا

شرأتم ۲ عدد ۲۵۳

٧٠٧ نازع الملكية يجيبعليه أن يتفق من ملكية مدينة للمقار المتروع ملكيته ، فاذا المترى شخص هذا المقار وظهر بمدائد العالميكن ملك المدين فنازع الملكية مازم بأن برد الى المشترى الثمن الذي دفعه — الاستئناف ٧ فبرابر سنة ١٩٥٥مرائع عدد١٩٩٧مرائع عدد١٩٩٨مرائع عدد١٩٩٧مرائع عدد١٩٩٧مرائع عدد١٩٩٨مرائع عدد١٩٩٨مراؤع عدد١٩٩٨مراؤع

۱۹۰۸ أن المادة ۲۰۰۷ مرافعات التي لا تميز زوادة المشر على الراسي عليه المزاد فى حالة سيم البقار اختيا ريالا تسرى على حالة سيم المقار لمدم المكان قدمته عنيا المنصوص عليها فى المادة ۲۳۳ مرافعات لان المبيم فى الواقع سيم جيرى لمدم المكان الجبار الشريك على البقاء فى الشركة طبقا لنص المادة ۲۷۲ مرافعات سارية على حالة سع المقار لمدم المكان قدمته عينا

ان حضور القرر بزيادة العشر في جلسه المزايدة الاولى لا يمتبر منه تنازلا عن حقه في زيادة العشر لان هذا الحق لا ينشأ الا بعد مرسى المزاد اذأن التنازل الضمني عن الحق لا يعتبر الا بعد وجود الحق عابدين ٣٧ يوليو سنة ١٩٥٣ ص ٢٥٨ ص ٢٠٥٠

٧٠٩ حيث أن مادة ٢٠٨ مر قانون الموافعات المنافعات المناف

وحیث آن هذا الحکم مستفاد أیضا ممسا بینه العلامة جلاسون ( E. Giasson ) فی شرح قانونالمرافعات الفرنساویجزه انی بصحیفتی ۱۹۵۸ و ۸۵۰ قفرة ۱۵۰۰ حیث بحث الموضوع بحثا

مستهيضا الى أن قال أن أعلى علما القانون واحكام عكم الاستثناف قضوا اخيرا بجول الزبادة في حالة أعادة اليع على ذمة الراسي عليه المزاد لان قبول الزبادة لايتمه القانون وفيه منهمة الدائين وعدي الاهلية الذين تباع أملاكهم ومن الصالح أن يصل المقار المبيع الى قيمته المناسبة بالتنافس المشروع في المقار المبيع الى قيمته المناسبة بالتنافس المشروع في المؤاد مادام أنه المهبيق اعادة المزاد بزيادة سا بقة حتى يطبق المبدأ القائل الم

surencher sur surencheren ne vaut وحيث أنه بناء على ما تقدم وعلى عدم سيق التقرير بزيادة العشر في الدعوى دفعة سابقة على تقرير أسعد بك يوسف يكون العقرير الذي حصل منه أمازاد عليه في النزاع في اعادة اليبع ويجب رفض طلبه واعادة الدعوى الى حضرة قاضى البيوع تلسير في احراءات البيع بناء على طلب ذي الشأن القانوني في احراءات البيع بناء على طلب ذي الشأن القانوني في الدعوى – بني سويف الكلية ممارضة في قضية البيع بمرة ٥٠٠ سنة ٥٠٩

# بطلان اجرأآت البيع

على المادة ٢٥٥ مراضات وحيث أن الشرع لص فى المادة المذكورة على اعلان أرباب الديون المسجلة فى الحال التى عينوها فى التسجيل والملزمون بحكم القانون بديون عال أقامتهم فى التسجيل واختيار بحال بدائرة الحكة التى حصل التسجيل فيها أنما هم الدائرون المرتبون رهنا عقاريا وهذا الالإم منصوص عليه فى المادة ٢٥٠٨ مدتى وقد بين النص الفرنسوى بالمادة ٢٥٠ مرافعات ذلك بوضوح نام أذ جاء فيه أن الدائرين الواجب

۲۹ حیث ان دعوی المدی خصرف انه کان فوزارة الاوقاف دین علی کل من صالح عان و ابر اهم علی عطا فزعت ملکینهمامن به فدادین و ۱۶ قبراط و باشرت اجرا آت یمها حتی رسا مزادها علیها بتاریخ ۸ یولیه سنة ۲۱۹ وان من هذا الندر ه ف و ۱۶ ط مرهونة الیه رهنا حیازیا بمقد مسجل ف ۱۶ ابراس سنة ۱۹۸۶ و انه لم یمن بدوم البیع جمفته من ابراس الدیمن المسجل و علیه تکون اجراات البیع باطلة بالنسیة القدرالذ کوروطلب الحکم بذلك مرتكذا

اعلانهم هز المجارة لا انتخاب الرهن العقارى هذه العبارة لا تشمل الا انتخاب الرهن العقارى وحيث أنه تما ق يد ذلك ايضا ماجاه بالمادة ٥٥٠ مرافعات اذ نصت على انه يجب على طالب البيع ان يقدم بالجلمة شهادة بالزهون المسجلة على العقارات المقصود يعما وغرض المشرع هنا الرهون المقاربة والنف القرنسوى للمادة ٥٥٠ مرافعات صريح في ذلك اذراء فه

Certificat des hypotheques inscrites وحید ان المادتین ۵۰ و ۲۰ همرافعات مرتبطان بستهما و بوضحان بستهما بعض خصوصا اذا لوخط ظهورهما في النص الفرلساوي

وحیث انه دن ذلك یظهر آن تشرة البیع بجب اعلامها الی اسحاب الرهون المقاریة قتطدون اسحاب الرهن الحیازی — بی سویف ۲۶ ابریل سنة ۹۱۷ قضة نمرة ۱۹۵۸ کلی

۱۱۷ نصت المادة ۲۰ و مرافعات المحاصة بزع الملكية على ان القاضى المين للبح محمر (فدعاوى بطلان الاجراءات الحاصلة بعد تعين يوم البيع) وان حكمة غير قابل للممارضة ولا الاستثناف والمراد مهذا النص الاجراات المبينة بالمواد ٢٠ هالى ٨٠ الاجراات المبدئ بالمواد ٢٠ ما الحجراات المبدئ بالمواد وي فلا يمكن أن يصدر فيها حكام محيج من غيد المخترى فلا يمكن أن يصدر فيها حكام محيج من غير قاضى البوع الصادر فيا هو خارج عن اختصاصه قاضى البوع الصادر فيا هو خارج عن اختصاصه عدد ١٨ معج س ١٣ عدد ١٢ معج س ١٣ عدد ١٨٠

٢١٢ ان اجراات نزع الملكية المبنية على حكم التنفيذ ضده

غير نهائي تعتبر باطاة ولوصدر حكم نهائي مؤ بد للحكم الذي بنيت عليه الاجراات المذكورة اذا كان الحكم النهائي لم يملن ولم يذكر في تنبيه نزع الملكية وحصر على انه مق رفست دعوى نزع الملكية وحصر المدعى عليه الهام قاضي الصحفير ولم يتسك بالبطلان المدكم الصادر فيا بعد إنزع الملكية صحيحا المحكم الصادر فيا بعد إنزع الملكية صحيحا المستثناف مصر مدنى ٧ ديسمير سنة ١٩١٣ ح س

۲۱۳ لاتقبل دعوى بطلان حكم مرسى المزاد بناء على ان حكم الدين الاصلى الذى ترتب عليه نزع الملكية إيسان المدين — طنطا اول يونيوسنة ۹۱۳ شرائع س أولى عدد ۹۳

١١٤ ادا لم ينب طالب نزع الملكية على حائز المقار تنبيها رسميا طبقاً للهادة ١٤٥ مدنى تكون جميع اجراات دعوى نزع الملكية عما فيها حكم مرسى المزاد والتسجيلات المتوقعة على المقار بموجها اطلة حسمصر استثناف ١٨٨ أبريل ١٥٥ ح.٥٠ ص ٢٩١٠ ٢٩١

۷۱۵ شرع دائن في تنفيذ حكم صدر له على مدينه المستأنف عليه بأن أخذفى نزع ملكية عقارله ورسا المزاد على المستأنف ولكن جاء آخر في الميناه الفاتوي وقرر بزيادة المشر وتحدد بوم لاجراء البيع أنايا وفيه حضر الدائن وذر كرانه استولى على دينه وطلب شطب الدعوى فشطبت ومع ذلك أراد المسادر له فرخ المستأنف تنفيذ حكم مرسى المزاد العمادر له فرخ المستأنف عليه هذه الدعوى طاليا الغاء اجراءات المستغيد ضده

وعكمة الاستثناف.قررت تأبيداً للحكم المستأنف | البيع له ان يتنازل عن نزع الملكية لحين كنام البيع بأحقيبة المستأنف عليه في طلب ابطال أجراات | وأن البيع هنا لم يتم لحصول التقرير بزيادة العشر -

٧١٨ في حالة بيع العقار لعدم امكان قسمته عينا

تنبل زيادة العشر من أى انسان كان ومن باب أولى

تقبل الزيادة من أحد الشركاء ولو كان هذا الشريك

قد حضر الجلسة التي رسا فيها المزأد الاول --- ٣١

تنفيذ حكم مرسى المزاد الاول بناء على ان طالب | الاستثناف ١٧ ينابرسنة ٩٠٩ مج ١٠ عده ٩٦

# بيع المقار اختياراً

٢١٩ نصت المادة ٧٧٧ مرافعات على انه لا تقبل الزيادة بعشر النمن الراسي به المزاد الا ممن برغها من أرباب الديون المسجلة أو من الدائنين بسند واجب التنفيذ ويسرى هــذا النص على حالة بيع المقار اختيارا المنصوص عنها بالمادة وعزم مرافعات ولايسرى على حالة بيع العقار لعدم أمكان قسمته بغيرضرر المنصوص عنها بالمادة ٢٢٦ مرافعات يرار اللجنة ٢١ ديسمبر ٩١٠ مج ١٢ عدد ١٤٧

فبراير سنة ٩١٦ شرائع س٣ عدد ١٥١ ٧١٩ اذا بيع عقار بواسطة المحكمة عملا بالمادة « ۹۲۹ » مرافعات لعدم امكان قسمته بلنير ضرر فيجوز لكل انسان ان يمرر بزيادة العشر على اعمل النمن المياع به تطبيقاً للمادة ٧٧٥ مرافعات بقطع التظر عما جاء في الماده ٩٧٦ مزائعات من ان قواعد بينغ المقار اختيار يا تتبع في بيع المقار لعدم أمكان قدمته بغير ضرر التي من مقتضاها عدم قبول زيادة العشر الا من الدائنين كما نصت بذلك المادة ٢٧٧ مراضات (١) - اسكندرية ابتدائي ٧٧ ستمبرسنة ١٩٠٩ معج س ۱۲ غادد ۲۲

تأيدهذا الحكم من محكمة الاستثناف في ٢٩

٧١٧ نصت الادة ٢٢٧ مرافعات على أنه لا تقبل الزيادة بعشر الثن الراسي به المزاد الا ممن يرغبها من أرياب الدبون المسجلة أومن الدائنين بسند وأجب التنفيذ ويسرى هذا النص على حالة بيع المقار اختيارها المنصوص عليها في المادة ٩٢٠ مرافعات ولا يسرى على حالة بيع العقار لعدم امكان قسمته بغير ضرر المنصوص علما فالمادة ٢٧٦ مرافعات ـــ كفر الزيات ٢١ فبرابر سنة ٩١٦ يج ١٩٤هـ ٥٠ أ أكتو برسنة ١٩١

(١) راجع حُبُمُ استُناف محكة الاسكندرية الابتدائية في م ينابر سنة ١٠١ نج س ٢ ص ٣٤١ وحَمَّم عامدين الجزئية في ٥ مايو سنة ٩٠٣ معج س ٤ عدد ٥٧ وحكم استثنافي اسكندرية ٧ ابريل سنة ٩٠٠ معج س ۽ عدد ١٠٥ وراجع أيضاً حكمي تحكمة الاستثناف المختلطة في ٢٣ نوفمبرسنـــة ١٨٩٣ مجمَّوعة الاحكمامُ المختلطة س ٦ ص ٣٩ وفي ٢٤ ديسمبر سنة ٧. ٩ مجموعة الاحكام المختلطة س ١٥ ص ٧٨

### التحكيم

 ٧٧٠ الممارضة في أمر تنفسيد حكم الحكمين المتصوص عنها في المادة ٧٧٧ من قانون المرافعات تمتع تنفيذ الحكم

حق عمل الممارضة ف حكم المحسكة بينهاء على الحد الاوجه الله كورة في المادة ٧٧٧ من قانون المرافعات مبنى على النظام العام فلا مجوز للاخصام التازل مه باتفاق ما يق ... الاستثناف ١٥ توفير سنة ٥٠٨ معج س ١٠ عد ٢٠ (١)

ب ۱۹۹۰ اذا اشق المتعاقدان على أن كل خلاف أو مُراعِ عصل مجموص عقد بينهما يعرض على محكمين للقصل فيه كان هذا الشرط متطبقا على النزاع الذي يقوم بين الطرفين أنناء ننفيذ المقد على كيشية تنفيذه فلا يضمل التصويض المطلوب بسبب عدم تنفيذ ذلك المقد -- الاستثناف ه ١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ مج س

۷۷۷ لايميوز الطمن أكثر من مرة واحدة فى الامر الصادر يتفيذ حكم المحكمين طبقا للهادة ۷۲۷ مرالهات ۹۱۷ مج مرالهات ۹۱۷ مج ع. ۷ عد ۷۲۷ مرد ۲۷ مح

۲۲۳ استشهد الحكم بما ورد الفقرة ۳۰۸۹ من الجزء الثانى من حارسونيه مرافعات والعبارة الثانية

من الفقرة ٣٣٨٣ مكررة من الجزء السادس من كاربه وشوفو مرافعات وبالفقرة ١٣٠١ فى التحكيم من الجزء الخامس من داللوز

١٧٤ اذا اتفق الخصوم على تحكيم ثلاثة محكمين معين تعدين لقض الداخ الذي ينبهم واستقال بعد ثد اتنان منهد فللمحكمة طبقا للهادة ١٥٧ مرافعات ان دين ددلها ما لم يشترط صراحة بطلان مشارطة التحكيم حين امتناع المحكين المعينين تأدية مانيط بهم الاستثناف ٧٠ فيرابرستة ١٩٧٣ مع س ٤ عدد٣٣

٧٧٥ لا يجوز الطمن فيحكم المحكمين بعد قبوله وتنفيذه بالرضا والاختيار

يصح لاى أنسان أن يمقدعفدا بالنيابةعن مخر بغير وكالة مع التمهد بأن يكون مسؤولاعن ننفيذهذا المقد ـــ الاستتناف ٢٧ ديسمبر سنة ٩٨٤ شرائع ٧ عدد ٩٨٧

٧٩٧ ان اشتراط احدى المصالح فيا يشطق بماملها مع الاشخاص المتعاقدين معها صواءكان فى لوائحها الداخلية أوفى بقود خاصة ان تكون هى حكما فى المنازحات التى تكون بينها وينهم لا يمنم الحاكم من النظر فى تلك المنازحات والقضاء فيها بما ينطبق على التواعد القانونية العامة لان منل عذا الشرط لا يخرج

<sup>(</sup>١) حكم محكمة بيسا نسون الرقيم v لوليو سنة ١٨٥٤ مجموعة داللوز الدورية سنسة ١٨٥٥ جزء ثان عدد ١٤٧ وحكم محكمة الاستثناف المختلطة الرقيم ١٥ ابر ل سنسة ٩٦ محلة التشريع والاحكام المختلطة س ٨ ص ٧٠٧

المصلحة من الخضوع لاحكام القانون وانما يعطى لها حق الحكم بمتشفى تلك الاحكام – استثناف ١٩ اربل سنة ١٩١٤ ح ٢٩ ص ٢٦٨

۷۷۷ هل يسوغ للخصوم او الغير الطمن فى التاريخ الذى يضمه انحكون لحكم وبعبارة أخرى هل يصح أنبات ان الحكم صدر قبل او بعد التاريخ

الموضوع له بغيرطريق الادعاء بالذروير ومحكمة الاستثناف الاهلية ترى أه بصحالطمن فى ناريخ حكم الحكمين بغير ادعاء الذوير وارك كل مالهذا الغاريخ من الفوة هو أنه يعتبر محيحا الى ان يثبت المكس بالادلة الاعتيادة أو بالقرائن الاستثناف فى بر نوفير سنة ١٥ ه شرائع تعرد ٣٠ عدد ٣٩

# قانون التحضير

#### غمرة ٣ لسنة ١٩١٠

و γγ يقدم الى قاضى التحضير جميع أوجه الدفح سواه كانت عما يجب تحديمه قبل الدخول في الموضوع الموادة في المادة الثالثة من قانون كرة ۳ سنة ١٩٠٠ التي يقابها في المادة الثالثة من قانون كرة ۳ سنة ١٩٠٠ تقيد جميع أوجه الدفع التانف الا تحريق ينها وتدل المادة السابمة والتاسمة من هذا القانون على ان قصد الشارع كانت صالحة للمرافقة في الموضوع و بناء عليه اذا امتح المدعى عن ان يقدم الى قاضى التحضير ورقة ضد المدعى عن ان يقدم الى قاضى التحضير ورقة في الموضوع وجب على الحكمة اذا رأت ضرورية في الموضوع وجب على الحكمة اذا رأت من القانون المذكور صمصر ابتدائي ١٨ ما يوسنة من ١٩ عدد ١٨

٢٣٠ يكون للصلح الحاصل بين طرق الخصوم المامة الضيالتحضير قوة السندات الواجبة التنفيذ مقى

حصل اثباته بمرفته طبقاً للقفرة الخامسة من المادة السابعة من فاتون تمرة ٣ سنة ٥٨٠ – زقاريق قوار قاضي التحضير ١٨ ابريل سنة ١٨٠ خس١٧ عدد٣٨

وابن نصب المادة ٤ من قانون قاضى التحضير (قانون غرب سنة ٩٠٠) على ان الدفوع التي لم تقدم الى تقدم الى قاضى التحضير مجوز تقديما الى المحكمة مع تقريم مقدمها والايشمار هذا النص كان دفع بعدم الاختصاص تقضى المادة بهم ١٠٠٧ مرافعات بوجوب ادامة قيسل ماعداه من الاوجه والا كان غير مقبول - طنطا ابتدائي ١٨٨ إريل سنة ٨١ بح س ١٢عد ١٨٢

 (١) اصدار الاحكام الفيا يتطبقا الفقرةالثالثة من المادة السايعة من فانون عمرة ٣سنة ٩٩٠ هو من اختصاص قاضى التحضير ورحده وليس مشتركا بينه

وين المحكمة الانتدائية

 (٢) الكفالة واجبة في احوال التنفيذ المؤقت المقضى به يموجب الاحكام النيابية الصادرة طبقا

الفقرة الثالبة من المادة السابعة من قانون ممرة سنة ولو كمان الإنجاء من الكفالة واجبا بموجب نصوص قارن المرافعات وذلك واضبح من عبارة الفقرة السادسة من المادة المذكور خصيوصا من النص العربي لهاسبكمة الزقاز بق قرار قاضي التحضير ٧٧ مارس سنة ٩١، عج س ١١ عدد ٩٩

γγγ قاضى التحضير مختص باصدار الاحكام النيابية طبقا للققره السادسة من الماده السابعة من الماده السابعة من على الاحكام النيابية التي يجوز الطمن فيها بطريق المارضة أذ لا يمكن ان يكون المقصود من الماده ١٩٥١ المارضة أذ لا يمكن ان يكون المقصود من الماده ١٩٥١ التيجيير على ان قرارات قاضى حتى الاستئان المنابية الذي يجوز التيجيز على المارضة قا بلا للاستئان يتقتضى القواعد الاصلية كما انه لا يمكن ان يكون المقصود منها التسوية بين قاضى الصحضير ودائرة مشكله من ثلاثة فيضاه وحرمان الحصم من نظر دعواه امامها اذا المارضة غير قابل ايضا الدي يتعضى ان يكون المعضود منها المنابق الم

الاصلية لان قائس التحضير لاعتسع سلطة اصدار الاحكام النياسية الا تسهيلا للممل مع جعل المرجع الاخير دا°عا الى دائره مشكلة،ن ثلاثة قضاه

وبناء على ذلك لامجوز لفاضى التعضير ان يصدر حكم غيابيا بتزع الملكية لان ذلك الحسكم غير قابل للطمن فيه جلويق المارضة ولا الاستئناف طبقا للمساده ٥٥٥ مرافعات (مصر ـــ قاضى التحضير ٦ أبريل سنة ٥١٥ ع ١١ عدد ٧٠

بهه ۱۷ الاحكام النيابية التي لقاضى التحضير اصدارها طبقا القفره السادسة من الماده السابسة من قانون عمرة سنة ۱۹۰ هي التي تكون ضد المحصم القائب لا التي في صالحه لان هدنه لا بجوز الطمن فيها بطريق المعارضة فاذا تنيب المستأنف عليه عن التحضير تأييد الحكم المستأنف وجب عليه احالة التحضير على الحكمة التي هي مشكلة من المائة قضاه اذا التحضير على الحكمة التي هي مشكلة من المائة قضاه اذا هذه المحكمة حاطا قرار التحضير الريل بنة هذه الحكمة حاطا قرار التحضير الريل بنة هي ١١٠ عدد ١٧

#### التحقيق

۱۹۳۱ اذا اصدرت المحكمة حكما تهميديا باجراء بخيقي فلا بجوز لها ان تحكم بعد ذلك بعدم اجراء الجعقيق الذكور لان قاعدة عدم ارتباطه المحكمة بحكمها الفهيدى انما ينيج المحكمة عند القصل فى الموضوع ان لا تعتبد بشاهج التحقيق الذى اس باجرائه ( قرار لجنة المراقبة القضائية ١٣ يونيه سنة ١٨) ومده مع ١٧ عدد ١٥٠)

و٣٥ اذا لم محضر الشاهد في دعوى مدييه بعد تكليمه بالحضور وحكم عليه بغرامة واعيد تكليمه بالحضور طبقا للمادة ١٩٦ مم افعات فلا يلزم بدفع الدرامة الحكوم بها عليمه قبل الجلسة المحدده في التكليف الثاى بالحضور نظرا لان الماده ١٩٦ مم افعات حتمت الالم من الغرارة ابنته ارجعت تأخيره فاذا دخير الشاهد الذكور

الغرافة المحكوم بها عليه قبل الجلسة المحددة التكليف الثانى بالحضور فيمكن مع ذلك اقالته منها --- طنطا ابتدائى ١٣ ستمبر سنة ١٩٠ مج س ٢٧ عدد ١٠٣.

۲۳۹ متى قبلت الحكمة اعــذار الشاهد الذى حكمتعليه بالفرامة لتخلفه عن الحضور فى جلسة

### ----

## التنفيل

γγγ اذا رفع الدائنالدعوى على الضامن وحده واراد الضامن ان يدفع بوجوب التنفيذ على المدين قبــل الرجوع عليه فيجب ان ببدى هذا الدفع قبل الجوض في موضوع الدعوى غير ان هذا القاعده لا ننظبتي اذا كان المدين الاصلى خصا في الدعوى

٣٨٨ ليس للضامر أن بدفع بوجوب التنفيذ على المدن قبل الرجوع عليه اذا كان التنفيذ على اموال المدن أمرا ميسورا لا تعرضه صحوبات جدبه وبناء على ذلك لا يجر الداين على مقاضاة مدنية الاصلى قبل مقاضاة الضامن اذا كانت اعيان المدن متنازعا فيها أو مثله برهون تجمل قيمتها غير كافية لوفاه الدن (المنصورة اول ديسمبرسنة ١٩٤٤ عن ٣٠٠ عدد ٢٩

٣٣٩ لا مجهوز التغييه بقرع ملكية عقار الا بناء على سند او حكم نهائى واجب التنفيذ ولا يصبح الحكم نهائيا الا بعد اعلانه ولذلك مجوز لن ينبه عليه بغرع الملكية بناء على حكم لم يسان اليدان يطلب الفاء هذا التغييه لانه سابق لاوانه وعلى الحاكم ان تحكم با بابة طلبه (ابتدائى، فبرايره، وس ٢٧عدد ٧٧

. ۲۶ التنبيه بالدفع ليس من اعمال التنفيذ وبناء على ذلك يمكن عمله وأنباته فى محضر اعلان الحكم ( العطارين ۷۷ مايوسنة ۷۰.۷ مج س ۵ عدد ۲۹

سابقة وجبعلبها طبقا للماده ١٩٦ مرافعات والماده

١٦٨ جناءات اعفاؤه من الفرامة بتمامها وليس لها

يقتض هاتين المادتين ان تعفيه من جوزه من الفرامة

المحكوم بها عليه ( قرار لجنة المراقبة ١١ أبر بل سنة

144 276 144. 6414

۲۶۱ مجب ان بکون التنبيه المنصوص عنه فی الماده ۲۶۱ مرافعات مشتملا علی تمیین المبانغ المراد التنفيذ لاجله بمکل خال عن النزاع والا کان باطلا ( عکمة الاستثناف ۷ دیسمبر سنة ۲۰۹ هج س ۱۹ عـد ۳۷

٧٤٧ اعلان المدين بتنبيه نزع الملكية في آخر عمل اقامته المعروفة الدائن والذي عينه الدين جين التعاقد يتبرسميحا واو انالمدين كانقد ترك محل اقامته قبل الاعلان بزمن فايل دون ان مخطر دائنيه بذلك ( الاستثناف ٩ ينابر سنة ٩١٤ هج س ١٥ عدد ٣٧

٣٤٣ عجب على كل شخص بريد النحسك امام الحاكم الاهلية بحقوق نانجـة عن حكم صادر من عكدمة شرعية خارج اختصاصها عن دائرة القطر المصرى ان يثبت اولا الجام الحكمة الشرعية المختصة

بَهُمْرُ أَنْ الْحَكُمُ الْمُتَسَانُ بِهِ مُنْطِقَ عَلَى احْسَكَامُ النُّرُعِ (عَكَمَةُ الاستثناف A يونيه سنة ٧ - ١٩٠٩ س ٩ عدد ١٧٠ -

؟ ٢٤ عبرد تسليم المستندات الثبتة الدين الى احد المفضر بن ليتمكن من اعلان ورقة التنبيه بالدفح يتفسن نحو يله الحق في استلام قيمة الدين واعطاء المظالمية ( المطارين جزئية ٧٨ ما يو سنة ١٩٠٧ مع س ٥ عدد ٢٩

8 و المسجكية الحق المطلق في تقدير وقائم كل دعوي لتنبيت الحجز الحاصل فيهما أو إطاله وتما يدعو للحكم باجاله وقوعه ما نما لتنفيذا حكام واجبة النافذة قاضية للمحجوز عليه بدين على الحاجز حتى والح با يتسر للمحكة حين الحكم باطاله أن تفصل في موضوع دعوى الحاجز التي يني علمها هذا المحجز (مصر ابتدائي ٧) ينارسنة ٥٠ ٩ س ٢٧ عدد ٥٥

٣٤٩ اعلان الحكم الصادر فى الدعوى والتنبيه على للمان اليه بدفع المبلغ المحكوم به يعد قبولا ضمنيا من أنصان بالحكم يمنعه من استثنافه بعد ذلك استثنافا اصلا

صورة الأعلان هوم مقام الاصل بالنسبة للمعان اليه فادا وقع خلاف بين الاصل والصورة فللمعان اليه أن يتملك بما اشتملت عليه الصورة ولا مجتج عليه بالاصل - الاستاناف ١٣ الريل سنة ١٩٨٩ شرايع س عدد١٩٨

٧٤٧ تسرى القاعدة العامة التي تصتعلبها المادة 
٣٥٣ مرافعات فيا مخص بيساد استثناف الحكم 
الصادر في دعوى استرداد متعولات محجوزة فلا 
يسرى اذا في هذه الحالة ميماد الخسة عشر بهما المبين 
في المادة ٥٥٥ وهي خاصة بالمنازعات المتعلقة التنفيذ 
وبالا مورالمستعجلة وكذلك لا يسرى ميعاد العشرة الآيام 
الذي تصت عليه المادة ٥٠٠ لاستثناف الاحكام 
الصادرة في مواد استحقاق العار ساسكندرية 
استثناف ٤٧ وفيرسنة ٤٧٤ عرب ٧٧ عدد ٧٧ (١)

٧٤٨ تقضى المادنان الاولى والعاشرة من لائحة تنفيذ الاحكام الشرعيمة ومنشور الوزارة الصادر في ١٩ مارس سنة ١٩٩٧ أن يقسدم طلب تنفيذ الاحكام الشرعية على العقار الى جهة الادارة لنزع ملكيته بالطرق الادارية الااذا كان المقار مرهونا رهنأ مسجلا فلا مجوزي هذه الحالة نزع ملكيته بالطرق الادارية ويكون المختص بذلك هي المحاكم الاهلية. على أنه ؤحظ أن بعض المحكوم لهن منفقات ويكن معفين من الرسوم يشرعن مباشرةفي انخاذاجرا آت نزع الملكية تنفيذا للاحكام الصادرة لمصلحتهن وعلى ذلك يطلبن من أقلام كتاب المحاكم الاهلية الحصول على الشهادات العقارية اللازمة للسبير في هذه الاجراآت فيظهر بعد الحصول على تلك الشهادات ودفع الرسوم المستحقة عليها أن التنفيذ ببيع العقار المرأد نزع ملكيته من اختصاص جهة الادارة لعدم و جود رهون عليه

الادارة لعدم و جود رهون عليه وبما ان الاصل في تنفيذ هــذه الاحكام ان

<sup>(</sup>١) اشار الحكم الى حكم الاستناف الهنتلطالتصادر فى اول يونيه سنة ١٨٨١ (مجموعة الاحكامالمصرية تأليف لانهز محيفة (به نبلة ه ١٨٩٠

يكون من اختصاص جهة الادارة وهي التي نتولى الحصول على الشهادات العقارية بدون رسم عملا

بعد ذلك على العقار رهنا يرفع ألاص للمعاكم ويعتبر الحكم الشرعي سندأ واجب التنفيذ ويصح السيرفي بالاتفاق الذي حصل مع الحاكم المختلطة فاذا ظهر أ اجراات نزعالمكية تنتضاهوزبرا لحقانية ه/٥/٥

### التنفيذ الموتت

٢٤٩ اذا كان الطلب الذي تقدم للمحكمة مبنيا على سند غير رسمي لم ينازع فيه مجوز للمحكمة ان تَأْمَرُ التَّنْفِيذُ المُوقِّتُ طَبِقًـا لَنْصُ المَّادَةُ ٣٩٣ مِنْ · قانون المرافعات ولو كان الاخصام غير متفقين على الصل الطلب ( محكمة الاستثناف ١٨ اكتوبر سنة ٨٠١ ميم س ١٠ عدد ٢٧ (١)

٠٥٠ يجوز للمحكمة الكليــة المنظور امامها نزاع خاص بدين أن تشمل حكمها القاضي بتعيين حارس قضائي على تلك المين بالنفاذ الموقت رغما عن الاستئناف - مصر ابتدائي ٨ ابريلسنة ٨٠٨ مج س ۱۰ عدد ۱۳

٢٥١ ان التنفيذ المؤقت أيس وأجبا ولا جائزاً في حالة طلب أجار مدةمضت بعد فسخ الايجار ووجوب النسليم وطلب التمو يضات الناشلة عن عدم التسليم (استثناف مصر ۹ بناير منة ۹،۹ حس٧٢عد ٢٨)

٧٥٧ أذا اعترف المدعى عليه بصمحة الورقة المثبتة لمديونيته للمدعى فقمد اعترف بالدين تفسه وليجب حينئذ طبقا للمادة ٣٩١ مرافعات ان تحكم الحكمة

بالتنفيذ المؤقت بدون كفالة لعمالح المدعى ولا يعول على بحرد الادعاء بما يخالف ماهو تابت (٧)-عكمه الاستثناف ، يونيه سنة ٩٠٩ مج س ١١ عدد ١٩

٢٥٣ المادة ٣٩٣ مرافعات اجازت المعكمة الحكم بالنفاذ الموقت ولو مع حصول المعادضة او الاستثناف اذا كانت الدعوى مبنية على سند عرفي غير متنازعفيه ويراد بمبارة و غيرمتنازع فيه » ان يكون المحكوم عليه معترفا بصدور السند منه ( أو منمورته او وكيله الح ) ولو نازع في تفسير جميع مشتملاته او ادعى سداده ــ الاستثناف ٧ مارسسنة ١٩٥٥ شرائع ٧ عدد ٢٧٢

٩٥٤ ألمادة ٣٩٣ من قانون المرافعات أجازت للمحكة الحكم بالتفاذ الموقت ولو مع حصول المارضة او الاستثناف اذا كانت الدعوى مبنية على سند عرفي غمير متنازع فيه . والمراد بعبارة غير متنازع فيه هوعدمُ المنازعَةُ في السند الذَّي مِنْيَتْ عَلَيْهِ الدعوى ولا في اصل الدين لا الاعتراف بالدعوى - الأستثناف في ٥ ديستمبرسنة ١٠١٧ شرائع ض alt 4 . 4 ...

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة باريس الرقيم ١٨ اكتو برسنة ١٨٧١ ( مجموعة دلاوز الدورية سنة ١٨٧٧ جزء . خامس عدد ۲۲۳

<sup>(</sup>٧) واجم حكم الاستثناف في ٧ يونيه سنة ٧٠ به الذي قضى بمكس ذلك مج الرسمية عدد ٢٩سنة ، ١٩٨

۷۰۵ استری شخص عقاراً فنازعه قیه منازع وترتب على ذلك انه رفع دعوی ضد البائع وضد المنازع بطلب الحكم له اما بمكية الدين او برد النمن وانحكمة رأت أن ملكية البائع لا ناعه غير ثابتة فكمت برفض طلب الملكية و بالزام البانع بان برد النمن للمشتری وامرت بشمول حكمها بالنفادالموقت من غير كفالة لان عقد البيع وهو سند الدعوی غير متنازعيه

الفت عكمة الاستناف الحكم فيا مختص الناذ الموقت وقالت ان البحث امام عكمة اول درجة لم يكن عن محة عقد البيع من عدمها بل عن ملكمة

# تحقيق الخماوط والبصمات

۷۵۷ قضت المادة ۲۹۱ من قانون المرافعات النافيا المدافة الا محرفة معرف بعنبحتها المام القاضى المحقق وهدذا النص الدع عالا المحل على المادة التحرف المحتمد على المنكر في دعوى اخرى الزامه بهميم الاتعداد راقا رسمية ولا اوراقا عرفية المعرف بها لان المقصود هنا بالاعتراف \_ الاعتراف المسجيح الحاصل مباشرة المام القاضى المستدب للتحقيق وقد حكمت بذلك عاكم فرنسا (راجعشرح المادة ٣٠ عرفه ١٨ فرنسا (راجعشرح المائية ٥٠ عرفه ١٨ فيسمير سنة ٥٠ ع ٥٠ ص ١٨ مصر المنائية مدنى ١٩ ميسمير سنة ٥٠ ع ٥٠ ص ١٨ مصر ١٨ مدنى ١٨ ويسمير سنة ٥٠ ع ٥٠ ص ١٨ مدنيا المنافة ١٨ و معرص ١٨٨

٧٥٨ حتى فى مسائل المطاهاة لاضرورة لتعبين خبير اذا انضح للمعكمةمن مقابلةالورقة المطمون فيها بالنور باوراق المضاهاة بكيفية لاتفهل التردد والشك

البايع لما باعدوهو متنازع فيه فلا يصبح شمول الحكم بالنفاذ الموقت - الاستثناف في ١٤ ديسمبرسنة ١٩٨٤

۲۰۹ استثناف الحكم بالتنفيذ الموقت جائز بلا استثناف الموضوع ما دام موعد استثناف الموضوع ما دام موعد استثناف الموضوع على تقديم استثناف قبل اخر يوم من الموعد القانوني قاذا مضى ذلك اليوم ولم يستمعل حقه فى الاستثناف سقط حكم محكمة الاستثناف الذى قبضى بالهاف التنفيذ وتفد الحكم الابتدائى ( استثناف مصر ۲۰ التنفيذ و تفد الحكم الابتدائى ( استثناف مصر ۲۰ فيرا برسنه ۲۰ م ۲۰ س ۲۷ د عد ۲۰

ان الورقة المطمون فيها هي حقيقة مزوره اذ لاشيء يلزم القاضي بتميين خبير عندما نتوفر لديه من الوسائل ما يسمح له بالبت في الامر بنفسه ــ الاستثناف ٢٨ اكتو برسنة ٩١٣ شرائع س ١ عدد ١٧٧

ه و من مقابلة المادتين ١٥٩ و ١٥٣ مرافعات على نصوصهما فى النسخة العرنساوية من الفسانون الاهلى بتضع أن الانكار لا يكون الا انفس الحم ولا يوجد أى شيء يسمى انكار التوقيع. ويتيج من هذا

ان مجرد الاعتراف ببصمة الختم يعتبر قرينة على ان التوقيع حصل منصاحب ذلك الحتم وهذه القرينة تجمل الانبات على منكر الختم وليس له فى هـذه الحداد الاسلوك سبيل واحدوهو العامن بالنز وبر— كفرالزيات ١٩ - «بسمبرسة ١٩ مشرا للحصنة ١ ص ١٤

۲۹۱ انكار التوقيم بالخم جائز فى القانون المصرى لان الخم بخلاف الامقياء بحصل التوقيع به على غير علم من صاحبه وعلى ذلك يكون المتمسك بسند منكر مكافا باتبات صحة الخم وسحة التوقيع مما سمرائع س ٣ عدد ٢٤ عكسة الاستثناف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٥٥

٧٩٧ لا تأخذ الحسكة برأى الحبير في مسألة مضاماة اذا كان قاضياً يتروبر ورقة بناء على ان الامضاء الدوق بها عليها ليست مطاقة الامضاء التي التكثيما له القساضي الحقق لو اتضح المحكمة من مقارنة الامضاء آت المذكورة بامضاءات أخرى موقع بها على عقود معرف بها العلاظايق بنها أيضها خصوصا اذا وجدت قرائن على سمة الورقة المطمون فيها — استثناف في ٢٨ مارس سنة ١٨٤ شرائم من ١ عدد ١٩٣٣

۲۹۳ قررت الماذة ۲۹۳ مرافعات بأن المجبير المعيرالعضاهات يجبأن بباشر الممل امام الفاضى، قان أبراع ذلك كان العمل باطــــلا و وجب اعادة المضاهاة ـــــــ اسيوط ۳۰ ديسمبر سنة ١/٤ شرائع ۲ عدد ۲۰۸۸

٢٦٤ لا نقبل الحكمة الطعن بالانكار اذا المخلاف بصمة الاختام

۲۹۵ عينت المحكمة خبيرا في دعوى فإه تفريره منافياً لاقوال أحد المحمدين فانندب الحمم المذكور خبيرا ثانيا اعاد الاعمال المبينة في الحسكم التمهيدى وقدم نفربرا مناقضا لنقربر الحمير الاول والمحكمسة رأت في هدف الحالة صواب تعيين خبير آخر — الاستثناف ٣ مارس سنة ٩١٥ شرايع ٢ عدد ٢٣٢

۲۹۲ جرت العادة في هـذه البلاد ان النساء المجيات اذا اردن التوقيع على عقد من العقود لا يحضرن مجلس العقد بل يسلمن الحتم الى رجل يشقن به كضر او أخ او وكيل وهو بهجم على المقد والتوقيع بهذه الكيفية لا شائبة فيه ومجمل المقد صحيحا للاستثناف ٨ ونيو سنة ٥١٥ شرايع ٢ عدد ٢٣٩٨

۲۹۷ انكار التوقيم بالختم جائز وهقبول في القانون المصرى بشرط أن يتبت المنكر واقعة نجبل وجود المختم مع المختص الذي وقع به على الورقمة بدون علم صاجب المختم قريبة الاحتال - كفر الزيات ف ۲۳ مارس سنة ۹۱۶ شرايع س ١ عمدد ۳۹۲

٧٩٨ لاحظت الوزارة أن احدى الحائم حكت غابيا برفض دعوى دين مطلوب من اخر بمتعنى عقد استفاداً أل ان هذا المقد موقع عليه بسهمة اصبع قال المدعى عليه بغير ان يقد أن يقد الدل على حمة قوله والى اله لا يمكن القاضى بمجرد الاطلاع على هذه البصمه معوفة صاحب مخلاف بصمة الاختام

وبما ان المروف فى أصول فن محقيق الشخصية ان يصات الاصابع لا تتشاه حتى انها اعتبرت من طرق الاثبات فى المسائل الجنائية وأخذ بها فى اثبات سوابق المتهبين

ومن حيث انه وان كانت بصمة الاصبع غير معتبرة فى المرف عند وضعالفانون كعلرية لاتبات شخصية المتعاقدين وكان الفانون من اجل ذلك لم يعطما بنص صربح حكم الاختام قانه مما لاجدال فيه إنها تعين صاحبها كالاختام وفوق ذلك فانفها ضهانة تجملها ممتازه عنها وهى عدم المكان تقليدها ولا شيء فى القانون يمنع من استعمال بصمة الاصبع كختم اولم يرد فى القانون تعريف الاختام با محدد شكلها فيخرج به استعمال بصمة الاصبع شكلها فيخرج به استعمال بصمة الاصبع

ومن حيث انه يمكن عند انكار بسمة الاصبع ندب خبير عامل بن تحقيق الشخصية التحقق من محمة نسبتها وان عمل الخبير فى ذلك ادعى لليقسين مما أذاكان المراد خصه خنها عاديا

الذلك يتمين اعتبار بصمة الاصبح كالحتم كاماكان المهوم انه قصد من التوقيع بها على مستند تسيين

شخصية أحد المتعاقدين --- ٨ أبريل سنسة ٩١٧ . وزارة الحقانية

۹۲۹ لايؤخذېددالبصمة في طاة تسلم السندات وصرف ميالغ من الحزينة أوتسايم الامانات و باقى الاوراق وجميع الاعمال الخاصة باقلام السكتاب ۳۰ مايو سنة ۷۱۷ و زارة الحقانية

و ۱۷۷ انه وان كانت المادة ۱۲۷ مرافعات التي قضت بأن تحقيق الحطوط محمل محفور القاضي لم تنص صراحة على بطلان اعمال الخبير السحصلت في غير حضوره الا انه يتمين الحكم بهذا البطلان لان الشارع قصد جعل حضور القاضى من الاركان الجوهرية لهذه الاجراآت با سيوط استثناف ۳۰ ديسمبر سنة ۱۹۸ ع ۱۸ عدد ۲۸

۲۷۱ مجم بطلان اعمال الحبير المبير لتجليق المخطوط اذا لم مجسر المضاهاة الهام القاضى وكاتب المحكمة طالبة المحكمة المستناف ٧ ينابرسنة ٩١٣ ع عدد ٤٠ استناف ٧ ينابرسنة ٩١٣ ع عدد ٤٠

### تقدير المدعى به

۹۷۷ طبقاً لنص المادة ۱۳۹۹ مرافعات لا يلفت في قبول الاستثناف في دعاوى الإعبار الا الى مقدار مثلغ الإعبار المعاوب مضافا اليه اجيرة المدة الباقية الإعبار بصرف النظر عن قيمة المباقي المطلوب ازالتها لان طلب الارائة هو في هــنـده الحالة ظلب تهيى يعتبر من المنحقات فلا يمكن عليه التقدير قبيل

الاستثناف \_ مصر استثناف مدنی ۱۱ نوفبرسنة ۱۰۶ ح ح ۳۰ ص ۸۵

۷۷۳ فيحالة ما اذاكان الاستثناف قاصرا على المصاريف تقدر قيمة الدعوى بمقدار هذه المصاريف فقط لمعرفة قبول الاستثناف شكلا حكمة استثناف محرم من معدد ۳۵

978 ان المطلوب اصلا فى الدعوى} يستأنف فيكون النزاع فى طلب المصاريف اصلا قائماً بذانه لا مجوز استثنافه الا اذا بلغ النصاب

٧٧٥ طولب المدعى عليه بمبلغ اربعة آلاف وحمسة وتسعين قرشاً صاغا فاعترف بشملائة آلاف وسمائة قرش صاغ غير انه لما حكم عليه مجميع المبلغ المطالب به استأنف الحكم فدفع المستأنف عليسه (المدعى الاصلى) بعدم قبول الاستثناف لان المقدار المتنازع فيه دون نصابه القانونى

وقضت الحكمة بأن الاستئناف جائز القبول لان احكام المادة ١٩٤٧ من قانون المرافعات لانتطبق الا في حالة تعدد الطلبات واعتراف المدعى عليه بمضها فان كانت الدعوى لا تتناول الا طلباً واحدا فلا تسرى عليها احكام المادة المذكورة بل مجب الرجوع الم قيمة الدعوى الاصلية بتمامها لموفة قبول الاستئناف من عدمه – اسكندرية ٤ ما يوسنه ١٥م مع ١٢ عدد ٧٧ (١)

۲۷۳ تقدر الدعوى بقيمة المبلغ الذى حصل التنازع عليه بين الطرفين وان كان المدعى عليه اعترف بانه لم بيق عليه الل مبلغ عينه فهذا المبلغ المعترف به منه وحده لايستزل من المبلغ الاصلى مادام لمبتعق نها ئيا بين الطرفين على مبلغ الباقى بل كان النزاع شامسلا المبلغ جميعه ـ استثناف مصر ٢٤ اغسطس سنة ٩١٦

وبناء على تطبيق الفقه الفرنساوي أو الفقم

۲۷۷ تقدر قيمة الدعوى باعتبار قيمة الطلب الاصلى ولا يضاف الى هـذه القيمة عند التقدير ما يكون مستحقا قبل رف الدعوى من القوائد والحسائر والمهار بف وغيرها من الملحقات

والمادة به به من قانون الرافعات الفرنساوى نصت صراحمة على ان الفوائد والمتأخرات والابجاوات وغيرها من الملحقات التى بحل ميعاد استحقاقها بعد صدور الحكم الابتدائي تعتبر فرعا للطلبات الاصلية ومجوز طليب الحكم بها لاول عمرة امام عجكمة الاستئنافي لانها لانعد طلبات جديدة

وان الم والقضاء فى فرنسا بعد ان ساويا بين القوائد والابجارات وغيرها من الملحقات فى هـذا الموضوع أجما على أن ما يستحق من هذه القوائد والابجارات والمستقات قبل رفع الدعوى يضم الى الطلبات الاصلية و يكون معها أصلا واحداً أما ما يستجد منها بعد هذا التاريخ فيمتبر قرعاً نابعاً لهذا التاريخ فيمتبر قرعاً نابعاً لهذا

ولكن المادة ٣٠ من قانون المرافعات المصرى خالفت القانون الفرنساوى في هذه النقطة فنصت على انه لا يضاف الى قيمة الطلب حسب التقدير ما يكون مستحقاً قبل رض الدعوى من القوائد والحسائر والمصاريف وغيرها من الملحقات أى ان القارع المصرى اعتبركل ما استحق و يستحق من هذا القبيل قبل وبعد رفع الدعوى ملحقاً للاصل وتابعاً له فهو قد خالف الشارع الفرنساوى

<sup>(</sup>۱) راجع حكم محكمه الاستثناف المختلطه الرقيم 4 ينابرسنه ١٨٩٦ مجلة التشريع والقضاس ٨ص ٢٧ والعدد ٤٠ من مجموعه مذكرات لجنه المراقبه عن سنة ١٨٩١ الى سنسة ١٩٣ الطبعه الثانيه راجع عكس ذلك حكم استثنافي قنا ٧٤ ديسمبسنه ١٨٩٤ القضا س ٧ ص ٧٧ وطنطا استثنافي ١٧ ستمبر سنه ١٨٩٨ القضا س ٣ ص ٣٩٨ ويتعليقات جلاد على المادة ٧٤٧ حرافعات عددى ٧٠٧

المصرى تكون الايجارات المستحقة بعد رفع الدعاوى معتبة على كلءال تابعة للطلب الاصلى— مصر استثناف ٢٤ فبرايرسنة ١٩١٧ ص ٨٩

۲۷۸ لا يمكن جمل الدعوى قابلة للاستثناف بزيادة القيسمه المطلوبه فى عريضه الاستثناف (مصر استثنافى ۲۵ فبرابرسنة ۲۰۸ معج ۵ عدد ۲۶ (۱)

۲۷۹ تقدر قيمة الدعوى من حيث جواز قبول الاستئناف محسبااطلبات النهائمية لامحسب ما كان طلب فى أول الامر — اسكندرية استئناف ۲ اكتوبر سنة ۲۵ معر س ۸ عدد ۶۰

۱۹۸۰ ان المادة ۳۰ مر افعات نصبت نصبا عاما لا تخصيص فيه ولا تفصيل بأنه مادام مباغ المطالبة جزءاً من دين متنازع فيه وجب تقويم الدعوى يكل الدين الحاصل فيه النزاع و بدخل في حكم هذه القاعدة ما اذا كان كل الدين على مورث والمبلغ المطالب به جزء من ذلك الدين يخص أحد الورثة حصر ابتدائي ٢٩ديسمبر سنة ٥٠٥ ص ٢٧ عدد ٥٥

۲۸۸ لا بدخل فی تفدیر قیمة الدعوی لمرفة جواز الاستثناف وعدم جوازه الطلبات التی صار التسلیم بها امام محکة أول درجة ـ مصر استثناف به فیرایر سنة ۵۰۷ ح س ۷۷ عدد ۹۵

۲۸۲ رفعت دعوى بطلب تقديم حساب أو دفع ميلن أقل من النصاب الجائز استثنافه وحكت الحك على الملاع عليه بتقديم حساب فى ميعاد حددة وقررت بالزام المدع عليه في حالة التأخير عن نقديم الحساب بأن يدفع غرامة بصفة تعويض عن كل يوم من أيام التأخير واستأنف المدع عليه هذا الحسكم وحكت الحكة استثنافياً بعدم قبول استثناف لانالتمويضات الحكوم بها ولو أنها غير مقدرة التيمة لكنها لم تدخل ضمن الطلب الاصلي المستأنف بحراس سنة ٨٠٨ معرس ما عدد ٢٧

۳۷۹ افدطوى المتعلقة بالعقارات المفصصة العنافع العمومية هى مما لاتقبل تقدير قيمة له ... الاستثناف ١٥ ديسمبر سنة ٥٠٨ معج س ٢٠ عدد ٧٥

١٧٤ مجوز المدعى باغتصاب عقار أن يقاضى بدعوى واحدة جميع المتصبين ولو ان كلا منهم اغتصب قطعة من المقار على حدثها وكان فعله غير مرتبط إمال الآخرين وان يكون حقه على المقار عن سند واحد — الاستثناف أول مارس سنة ١٤٤ معجرس ١٥ عدد ١٧

۳۷۵ ان الدول علیه فی معرفة كون الدعوى جزئية أو كلیة هـــو القیمة التى تقدر لها وقت رفعها بصرف النظر مما مجدث نها بعد ذلك من التغییر سواء كان الزیادة أو النقص — الزفازیق ابتدائی ۱۵ ستمبر سنة ۹۵۶ ح س ۷۲ عدد ۷

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكم الاستثناف المختلطه الرقيم ١٨ يونيه سنه ١٨٥٦ تجلة القوانين والاحكام المنجاكم المختلطه س y عدد ٢٠٠٤

## تنييه نزع الملكية

۲۷۹ نفيه ترع الملكية لا يعتبر من اعمال التنفيذ. ولكن رفع دعوى نزع الملكية هو من اعمال التنفيذ ---الاستثناف ٨ مارس سنة ١٩٨ شرايع ٣ عدد ١٤٨

غانونالمزافعات الاهلى.لان روح التشريع وضرورة صيانةاجراآت نزع الملكية يقتضيانذلك ــ منوف فى ٤ نوفيرسنة ١٩٥٥ شرايع س ٣عدد ٣٤

٬۷۷۷ المبدأ القائل بأنه لا يمكن الحكم مطلان الاجراآت المندقة بالشكل ما لم ينص القانون على ذلك صراحة لايسرى الاعلى اجراآت المراسية الديسرى الاعلى الجراآت الاساسية المستوص عنها في قانون المرافعات ولا على الاجراآت المنصوص عنها في القانون المدنى (١)

۲۷۹ نبيه نرع الملكية الذي اغفل بمض البيانات اللازمة لصحته عملا بالمادة ۵۳۸ من قا فودا لمرافعات لا يعتبر باطلا اذا احال صراحة على ماجاء في تنبيه سابق مشتمل على تلك البيانات الناقصة — محكمة الاستثناف ۱۳ وينه سنة ۹۱۶ ع.د ۲۵

> قعدم التنبيه اثناء أجراآت نزع المكية على الحائز للقار طبقا للمادة ٧٤ مدنى بنبى عليه طلان جميع هذه الاجراآت بما فيها حكم مرسى المزاد (٧) الاستثناف ٢٥ فيرابر سنة ٩١٣ هج س ١٤عدد ٩٦

۱۸۰ التنب بنرع الملكة المان تفيدا لحكم غيلي بعد تأييده محكم من الحكم التي نظرت المارضة يعتبر لاغيا ان لم يسان الحكم النهائي ولا الحكم النيائي قبل ذلك التنبيه اوفي قدس وقت اعلانه غير انه اذا حضر الحكوم عليه امام قاضي التحضير في دعوى نزع الملكيه ولم يدفع ببطلان التنبيه يعتبر انه متنازل عن هذا الدفع ( عكمة الاستثناف ٣٠ ديسمبرسنة ٢٠ عدد ٨٨

۲۷۸ يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية بطلانجميع تصرفات المدين فى المقار المنزوع ملكيمه التي تسجل بمد تسجيل التنبيه ولو لم ينص على ذلك

<sup>(</sup>۱) استشهد الحكم مجلاسون فى المرافعات المدنية الطبعة الثانية الحزء الاول ص ۲۱ انظر ابضها. جارسوبية « مرافعات » الطبعة الثانية الجزء الثانى س ۱۷۷ قفرة ۶۸۸ وما يلمها

<sup>(</sup>٧) استشهد الحكم باحكام محكمة الاستثناف المختطفة الطالية والواردة بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة الحالية والواردة بمجموعة التشريع والاحكام المختلطة الحاكم الرقيم ٢ ويويه سنة ١٩٠١ (س ٢٦ ص ١٥٦ – ويكن فلك: - ٧ يونيه سنة ١٩١١ (س ٢٣ ص ٢١ – ويكن فلك: - ٧ يونيه سنة ١٩١١ (س ٢٣ ص ٣٥٣ والرقيم ١١ مايو سنسة ١٩١١ س ٣٢ ص ٣٥٣ والرقيم ١١ مايو سنسة ١٩١١ س ٣٢ ص ٣٥٣ والرقيم ١١ مايو سنسة ١٩١١ س ٣٢ ص ٣٥٣

### التوزيع

۱۸۸ لغادة ۲۹۲ مرافعات سينت الدائنين الذين عب اعلامهم بالحضور الهام الحكمة عند حصول مناوعات في الدائنين قالحم مناوعات في العوزيع الما غييم من الدائنين قالحم الذي يصدر حجة عليم ولو لم يمنوا بالحضور ليست غر ٨ ستمر سنة ١٩٥ شرائم ٣ عدد ١٧

### نأجيل

٧٨٧ اذا نوقف القصل في حقوق الطرفين على صدور حمم الحكمة المختلطة فى دعوى منظورة المامها فالحل الموافق أن تؤجل المحاكم الاهلية القضية التى امامها لاجل بعيد محتمل فيه أن تصدر المحكمة المختلطة خكمها فاذا انتهى الاجل المحدد من غير

### تبجز ثة الدعوى

أن تفصل المحكمة المختلطة في الدعوى التي الماميا

ولم يكن هذا التاخير مسياعن فعل أحد الخصوم في

الدعوى النظورة امام الحاكم الاهلية جاز للاخصام

أن يطلبوا أجلا آخر ... الاستثناف ٢٥ نوفير سنة

٥٠ معج س ١١ عدد ٢٩

۳۸۳ اذا رأت الحكمة ان الدعوى غيرصالحة لان محكم فيها حالا ولكن مع ذلك ظاهر من الا ن الدعى للدعى كليه أن للدعى كليه أقل من مبلغ كذا على كل حال فيحكم له بهذا للبلغ مؤقتا وبخصم عند صدور الحكم القطمى فى الدعوى عا محكم به على المدعى عليه حالا الاستثناف ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ شرائم س ٢ عدد ١٢٥

#### حجز

۲۸۴ ان الحجز على متقولات المحكوم عليسه غابيا لا يمكن اعجاره تنفيذ اللحكم لان التنفيذ ممتاه ايفا المحكوم له الحقوق المقضى بها له فلا يمكن القول ادا بيست او آبنداً في بيمها فالحجز اذا وحده لا يمكن المعارضة اذا لم تقدم بعده في هدة ٢٤ ساعة الزفازيق استثناف مذى يونيو سنة به ١٥ ح ٣٠ س ٣١٧

٧٨٥ بجب لجواز توقيع الحجز على المنقولات عوجب المادة ٧٧٠ مرافعات ان تتوفر الشروط الآتية:

أولا ــــ ان يكون الدائن حاملا لكمبيالة أو سند تحت الاذن

أنياً - أن يعمل عن السند تحت الاذن البروتستو لعدم الدفع في الاجل ثالثاً - ان يكون المدين تاجراً رابط - إن يكون الدين تاجراً

رابعا — أن يكون البرونستو سبق أعملانه للمندين أو سبق اخباره به

فكل حجز أمر به عملا بالمادة ٧٥٥ مرافعات ولم يكن مستوفياً للشروط السابقة مجيب اعتبارهاطلا ولا يصح للقاضى نثبيته حـ قرار لجنة المراقبة، مايو سنة ١٤٣ ( نمرة ١ سنة ١٣٥ مع س ١٤ عده ١٤٧

# قانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٣ بشأن عدم جواز الحجز

۲۸۹ عدم جواز الحجزعلى المساكن الذي قرره القانون رقم ٤ لسنة ٩١٣ هو تابع لاعفاء الاملاك الزراعية من الحجز. فيجوز اذن الحجزعلى مسكن زارع لايملك شيئاً من الاراضى الزراعية – طوخ ١٨ مارس سنة ٩١٦ مج ١٧ عدد ١٠٢

٧٨٧ الامر العالمي الصادر بتاريخ ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٠ ينتم الحجز على بعض مبالغ الكافأة الشهريه التي تصرفها الحكومة لاعضاء الخمية التشريعية هي

فى حكم ما نصى عنه الامرالهالى الصادر فى ٢٧ فراير سنة ، ١٨٨ الذى عنم توقيع الحيوز على بعض مبالغ وارد لا يمكن توقيع الحيوز على الدبن خلاف ماهو مطاوب للعكومة كاهو واضح الامرالهالى المذكور وعليه لا يمكن شبيت الحيوز الطاوب توقيمه عمت يد نظارة المالية على مكافأة أحد الاعضاء لدبن تجارى عليه — عكمة الموسكى الحفزائية ٣٣ يونيه سنة ١٩٨٤ مع س ١٥ عدد ٣٧٠

# حجز ما للمدين لدى النير

۲۸۸ عجـوز الحجز على ما للمدين لدى الغير يتخضى حكم ابتدائى مرفوع عنـه استثناف ولكن عجب تأجيل الحكم بصحة الحجز حتى فيصل نهائيا فى الاستثناف المرفوع عن الحكم الذى توقع بمتصاه نــمصر ابتدائى ۱۹۳ مارس ۹۰ مع ۱۰ عدد ۱۹۱۸

7۸۹ مجرد الحجز تحت به آخرن بدون وجه حق لا يزم الحاجز بتعو بض المحجوز عليــه بل الإجلء لحكم على الحاجز بالتعويض مجب أن شبت المجيوز عليه أنه قفه ضرر مادى أو أدن من جراء توقيع الحجز -- استثناف اول ديسمبرسنــة 314 شرائع ٧ عدد ٩٣

٩٩٠ لا يصح توقيع الحجز تحبت يد اخر الا اذا الا يوجد أى نصفى القانون ع
 كان المحجوز عليه مدينا شخصيا العجز أو وارثا إيد من يكون مدينا لذلك النير

لهذا الدين الشخصي
لاجل أن يستمدل الدائن حقوق مدينه طبقا
للهادة ١٤١ مدن مجب أن يرفع الامر للمحتكمة لتحكم
بحلوله محل مدينه في استمهال ماله من الحقوق و بعد
ذلك يسوخ له استمهالها ، وبدون حكم المحكمة قبلك
لايمبرح له استمهالها عذه الحقوق بـ استثناف في ه

مايوستة ١٩٤ شرائع س ١ عند ١٩٧

٧٩١ أن الشرط الاول لامكان الحجر تحت بد النبر أن يكون الحاجز دائناً شخصيا المنحجور عليه وعلى ذائناً شخصيا المنحجور عليه مدن المدين الدى النبر تحت يد وضع الحجز على ما يكون المدين لدى النبر ولكن لا يجود أى نصى أن النبر ولكن لا يجود أى نصى أن النبر ولكن يد عبر توقيع الحجز تحت يد من يكون مدنيا الناك النبر

على انه وان كانت بمض الحاكم قضت بامكانه لان المادة ١٤١ من القانون المدنى تسمح الدائن ان يستممل مالمدسنه من طرق التنفيذ وماله من الدعاوي الااته عب أن لا يلتفت لهذا الرأى وعب الانضام الى رأى الاغلبية من الحاكم ... استناف مصر مدى ه مَايوسَنَة ١٤٤ ح ٢٩ ص ٣٣٩

۲۹۷ ان الحجز لدى العمير من شأنه ان متم الحيجه عليه من اجراء ايعمل يترتب عليه سقوط او تخفیض دینه ولا قبول ای تنازل عن بعضه ولا اى تجديد بدله حتى ولا اعطاء ميلة فيه

وان المادة ٤١٩ من قانون المراضات تجمل الحكم اختيارها على الحجوز تحت ايديهم الذين يمررون بالغشمبالغ اقل مما في ذمتهم اذ نصبت مجواز الحكم لا يوجونه بخلاف ما هو متبع في القانون الفرنسي الذي مجمله الزاميا بالمادة ٧٧٥ من قانون المرافعات الفرنسي ولكن إذا ثبت للمحكمة في قضية سوء لية الحجوز تجت يده فان وجوب الحكم في هذه إلحالة يهرره كنام التبرير خطورة سوء النية

لان مسؤلية الحجوز تحت بده بالمبالغ المتوقع الجهز من اجلها هي عبارة عن عباب مدي لايهم فيه من الوجية إلقانونية ماهو في ذمة الحجوز تحتُّ بده بل ما كان مطلوبا الى الحاجز اىالمبلغالمتوقع الحجز من اجله وقد قال جلاسون في الجزء الثاني مرمي مَوْقِهُ فِي المُرافِعَاتِ المُدنية فَقَرَة ١٢٧٣ أنه بَالنَظْرُ ﴾ ٨ ما يُوسنة ١٩٥ ح ٣١ ص ٥ . . .

الى مطلق نص المادة (٧٧٠) من قانون المرافعات الفرنسي يعتبر الحجوز تحت بده مدينا بما هو في ذمة المحجوز للحاجز حتى ولوكان ربوهذا الدسعما هو فى ذمة الحجوز تحت بده نحو المجوز عليه وقد قضت مذلك ابضا محكمة النقض والابرام الفرنسية بالرع ١٨ يوليو سنة ١٨٥ ( براجع دالوز قضاء سنة ١٨٩٥ استثناف ١٤ يونيو سنة ٩١٥ ح ٣١ ص ١٢

٣٩٣ المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات تقضى بالزام الحجوز تحت يده الذي لم يقرر ما في ذمته من الدين غشا وتدأيسا بدفع المبلغ الذي وقع الحجز من اجله ولكن على هذا أذا كان الدين الذي في ذمة الحجوز تحت مده عهولا اما أذا كان معلوما فلا يحكم على الحميدوز تجت يده الا به لا بكل الدين الحميدوز لاجله الاستثناف ع مارس سنة ١٩١٤ شرايع س اولي عدد ۲۷۹

٤ ٧٩ ان الدائن الحاجز يعتبر بالنظر الى المحجوز تحت يده قائما مقام المدين لا كشخص اجنى عنه فيجوز المحجوز تحت يده إن بحديج على الحاجز بايصالات التخالص العرفيه والتي ليس لها تاريخ نَابِتُ كَمَا مِحْتُحُ بِهَا عَلَى الْجَجُوزُ عَلَيْهُ مُسَهُ

وادعاء آلحاجز آن الابصالات صوريه أو محرره بطريق التواطؤ امر هــو مكلف باثباته ـــ الفشن

### حضور الاخصام امام المحكمة

۲۹۰ ارسال المذكرات بطريق البوسطة غير مطابق لا قرره القانون من الاجرا آت حيث نصت المادة ، ٧ مراضات على وجوب حضور الاخصام الما بانسهم او بواسطة من يوكلونه عنهم وقضت المنان ١٩٨ و ١٩٧٤ من ذلك القانون با نام المناسبة على المحكمة غيايا في الدعوى عليه وارسل مذكرة جلريق الموسطة يدفع فيها بعدم اختصاص المحكمة لكونه مقيا في دائرة اختصاص محكمة اخرى فلا محول ارسال هذه المذكرة دون اصدار حكم غيافي ضده النه المؤور للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم انه لا مجوز للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم انه اله مجوز للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم انه له مجوز للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم انه له مجوز للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم عليه انه لا مجوز للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم انه له المهوز للمحكمة ان تهر في حكمها بعدم المهاد المحكمة ان تهر في حكمها بعدم المهاد المها

اختصاصها لان الحكم النياق لايتقى مع تقدم اى دفع من الدفوع منجاب الخصم الفاتب قاذا حكمت المحكمة بعدم المختصاصها فهى أنما تحكم بذلك من تنقاء نفسها خالفة لصرئح نص المادة بحريق البوسطة وهى القرال لا يازم المدعى قانونا بالرد عليها ... ولا مجوز المحكمة فى مثل هذه الاحوال الا ان تقت نظر المحكمة فى مثل هذه الاحوال الا ان تقت نظر المحكمة فى مثل هذه الاحوال الا ان تقت نظر المحتصاص وبذلك تنبه الى المحكمة فى التنازل عن الدعوى او الحصول على حج عجوز الفاؤه عند نظر المعارضة منشور اللحجة ، الريل سنة ١٩٨ عدد ١ مج ص ١٧ عدد ١٨.

#### خبير

٢٩٦ اذا لم يملن احد الطرفين باليوم الذي حدده الحبير لمباشرة مأمور يمه كان الممل باطلاطبقا المادة ٢٣٧٩م افعات

ولكن عدم النمسك بذلك قبل للرافعة فيموضوع التقرير يزيل البطلان طبقا للمادة ١٣٩٠ فرافعات ــــ استثناف في ٧ ديسمبر ١٨٥ شرايع ٣ عدد ٤٥

٧٩٧ لا تمين الحسكة خيراً لتقدير الربع مق وضعت لها قيمة هذا الربع من عقد الجارة موقع عليه من التحكمة الربع عليه من التحكمة الربع بالتحسم المذكورة في عقد الاجارة ولو الزع فيها الشخص المذكورة في عقد الاجارة ولو الزع فيها الشخص المذكور الاستثناف في ١٧ ديسير سنة

م ۱۱۳ شرائع س ۱ عدد ۲۲۸

۲۹۸ يصبح استناف الحكم الصادر في للعارضة في أمر تقدير أتعاب خبير اذاكان المبلغ المتنازع فيه تجاوز المشرين جنها مصريا أما المبادة ٤٨ من لائحة الرسوم فلا دخل لها هنا لانها خاصة برسوم القضايا – استناف في ٢٩ ابريل سنة ١٤٤ شرائخ س ٢ عدد ٢٧٩

٩٩٩ اذا أصدرت المحكة حكما تمهيدها بتعيين خبير ليقدم تفريراً عنالوقائيم الميننة مجكمها فليس لها أن تحكم فىالموضوع قبل أن يقدم الحبير تفريرها وتكانا

على التحقيق الذي أجرتة بنفسها . اذ أن الحـكمة ملزمة بمعص التقرير ولو أنها غيرمقيدة به (١)— الاستثناف o مارس سنة ١٩٣٣ مج س١٤٤ عند ٨٧

. ٣٠٠ لا مجوز رد الخبير بناء على أن له منصة شخصية فىالدعوى طبقا للهادة ٢٤٠ مراضات لمجرد كونه أخا وشريكا للمحامى عن الحصم الاخر. اذ لا تمتير الشرك مع الخبير أو الشاهد سبباً موجباً لرد أى منها الا اذا كانت قائمة على الشيء المتنازع فيه فى الدعوى

أسباب الرد المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ مرافعات قد جاءت على سبيل الحصر لاعلى سبيل المشابهة والتحقيق

اتماب الحبير أفذا بعد صدور الحكم الابتدائي على من حكم عليه بعمار في الدعوى وكذلك على الحجم الذي طلب الدي طلب تعيين اهل الحبيرة وهذا قبطع النظر عن كون من حكم عليه بمعارف الدعوى قد استأنف المحكم الصدر ضده — طنطا ۱۳۳ ابريل سنة ۱۸۸

عمدم تكليف الخصم الاخر بالحضور بميعاد

٥٠١ طبقاً للهادة معهم مرافعات يكون أمر تقدير

ثلاثة أيام من يوم تميين الخبير المطلوب رده يترتب

عليه بطلان الرد \_ طنطا الاستثناف ٨ اريلسنة

١٤ عدد ١٤ ميم س ١٤ عدد ١٤

مع س ۱۲ عدد ۱۹

### دعوى كيديه

۳۰۴ ان الثانون ( المادة ۲۹۱ مرافعات) منجا نسوء استعمال دعوی النزو پر اوجب الحکم بفرامة على من نم شبت ادعاده

لى من بالمبعد للم الفات المصرى (خلافا لما لم بأت قانون المرافسات المصرى (خلافا لما خصوصى في إشعاق بالتحديث ويشات فينتج منذلك انه المحمول على التحديث التحديث المحدوث المحدوث المحدوث المحدوث المحدد المحدوث المحدد المحدوث المحدد المحدد

الدعوى بنيت على المكيدة فعلى المحكة اذا أن فدر وقائع كل دعوى على حدثها لتقرر ما أذا كان هناك وجه للعجكم بالتمويض المطلوب أم لا — الوقاريق د ديسمبر سنة ٥٠٩ س ٨ عدد ٣٧

۳.۳ لا مجوز ان محم لصاحته فى قضية من القضابا ان طالب خصمه بتعويض عما تكيده من المصار يضاطبقا للمادة ١٥٥ مرافعات الا اذا أثبت ان الدعوى رفعت بسوه نية و بقصد المكيدة — العياط ١٢ مارس سنة ٥٠٩ ع. ١ عدد ٩٣

<sup>(</sup>١) راجع منشور لجنة المراقبة الفضائية بمرة 4 سنة ١٩١١ (المجموعة الرسمية السنة الثانية عشر ممرة ١٠١) وحكم عكمة الاستئناف الرقيم ٧ بتابر سنة ٢٠٠ ( المجموعة الرسمية السنة الثالثة بمرة ٨٤)

### دعوى وضع السد

٩٠٣ للدعى عليه في دعوى الملك له أن يرفع دعوى وضع اليد على المدعى اذا تعرض لدفيالمين المنتازع فيها أثناء نظر الدعوى وليس في المادة ٩٩ مرافعات ما يتمه عن ذلك \_ العطارين ٨ توفير سنة ٩١٤ شرائع ٢ عدد ٧٤٠

ول المادة ٢٧ مرافعات بأن الفاضى المجزئ محكم في الدعاوى المتعلقة بالمنازعة في وضع الميد يفيد أنه يوجد عند دعاوى مختلفة لوضم اليد ولكن لم يينها القانون الاهلى

ولمرفة أنواع هذه الدەرى يقتضى الرجوع الى القانون القرنساوى لمرفة عددها وأحكامكل واحدة منها فالقانون القرنساوى جعلها ثلاثا الاولى تسمى كوميلانت والثانية تسمى رنت جوند والثالثة تسمى دنون سياسيون دى نوفل أؤ

قالكومبلات اختصت في حاله ما اذا كان للدي هو المالك سواء كان المقصود منع التعرض أورد الدين وخصت أيضاً بصاحب أومالك الحق المبنى كالمتفع والمحتلا

وأما الرنت جراندومعناها الاسترداد فقد أعطى الحق بها للمستأجر والمرتهن\لانمعناها القصب ققط لامجرد التعرض

والدعوى الثالثة دنون سياسيون ومعناها المنع أو إيقاف الممل فقدخصت بالمالك وصاحب الحق الميني أيضا

بناء على ذلك لايجوز لمستأجر رض دعوى وضع اليد لسبب بحرد التعرض فقط اذا لم بوجد اغتصاب حقيق للمين المؤجرة أله -- دمنهور مدنى ١٣ فعرام سنة ٩٠٩ - ٢٤ ص ٢٧

### دعوى التزوىر

۳۰۳ أدعى المدعى انه اشترى من المدعى عليه عقاراً وقدم اثياتا الدعواء عقد بيع انكر البائع صدوره منه وعجز المدعى عن اثبات محته بالمضاها، والشهود وحكمت محكمة اول درجة برد و بطلان هــذا المقد ومحكمة الاستثناف قروت

ان عدم تمكن المدعى من اثبات صدور عقد من هو منسوب اليه لا يؤخذ منه حبّاان ذلك المقدمز ور وان الحكم برد عقد ر بطلانه لا يكون الا بناء على دعوى تزوير يقيمها من نسب ذلك العقد اليه

وحيت ان ذلك الشخص انكر العقد قنط ولم يطلب رده و بطلانه ولم يدع فيه النر وير فتكور محكة اول درجه حكت بشيء لم يطلبه الاخصام ... الاستثناف ه ابريل سنة ٥٠٩ مح ٢٠ عدد ٨٨

۳۰۷ انالمادة ۲۷۳ من قانون المرافعات الاهلى خلافا للمادة ۲۷٪ من قانون المرافعات الفرنساوى لاتخول للقاضي ان برفض بادىء الرأى طلب الادعاء بالنوير الذي يقدم في اثناء الخصومة وعلي ذلك مئ

قدم له هذا الطلب فی میعاده الفانونی فن الواجب علیه ان یوقف سیر الدعوی الاصلیة بدون ان یحث فی قیمة دعوی النو بر (محکة الاستثناف، ۱ فبرابر سنة ۲۰۰۷ مح س۸ عدد ۲۰۰۰

۳۰۸ لا تقبل دعوی النرو بر الا فی اثناء نظر الدعوی الاصلیة وعلیه فلا یمکن قبولها اثناء النظر فی دعوی الاتخاس و یلزم المدعی الازو بر فاوند المرافعات ... المنصوص عنها بالمادة ۲۰۱۱ من قانون المرافعات ... الاستثناف ۱۹ نوفبرستة ۲۰۱۷ مع س ۹ عدد ۲۷ ان دعوی الارو بر هی دفیف دعوی اصلیة فلا یمکن ادعاء الذو بر المام الحاکم المدنیة الا اذا کانت الدعوی الاصلیة قائمة

ه ۳۰ نصبت المادة ۳۷۳ مرافعات على انه مجوز الطمن بالتروير « في اى حالة كانت عليها الدعوى » ألا انه بجب قراء هذه العبارة مع الطبن بالتروير المادة ومضمومها ان دعوى الطمن بالتروير تكون في الناء المصمومة وعليه فلا يقبل الطمر بالتوير المقدم حملا بهذه المادة اذا قدم بصد قفل بالتروير المقدم حملا بهذه المادة اذا قدم بصد قفل بالرافعة سـ محكمة الاستثناف ١٥ مارس سنة بالرامة مج س ١٢ عدد ٩٠ (١)

يجوز الادعاء بالنروير بواسطة رفع دعوى مديه بالطرق المتاده ارفع النعاوى ولا تسرى على هذه الدعوى النصوص الواردة في المادة ٢٧٣ مرافعات وما بمدها

ادعی المدعی علیه فی دعوی مدنیه تزویر مستند مقدم من المدعی طبقا المادة ۲۷۷ مرافعات وما بعدها فقر ر المدعی عملا بالمادة ۲۸۹ مرافعات بأنه غمیر متحسك بالمستند المذكور فرفع المدعی علیه دعوی مستقلة بترو بر هذا المستند

والمحكمة قررت ضم هاتين الدعو بين لبغضهما لما ينهما من الارتباط (۲) ـــ زقاز بق ابتدائي ۲۹ نتابر سنة ۹۱۱ معج س ۲۱عدد ۱۹۳۳

۳۱ يعد من ادلة الذرو بر اثبات ان المزور عليه السند لم يوقع عليه مخمه وان لا معاملة بينه وسين المكتوب السند المزور لامره وان الاخير معمر لا يمكنه ان يقرض المال المذكور ف السند ـــ استئناف مصر مدنى ۷۱ مارس سنة ۱۹۱۰ ح ۲۰ ص ۲۷۱

<sup>(</sup>٧) استشهد الحكم بما يأنى : — الجزء النالث من «كاربه رشوفو» على قانون المرافعات ص ٣٧٩ والجزء النالث مر « جارسونيه » على قانون المرافعات طبعة ٧ فقرة ٨٨٨ والجزء ٢٧ من موسوعات (كاربنتيه ) فى موضوع ( الطبن بالمبروير مدنيا فى اثناء المحصوم ) ٢٧ ص ٣٧٣ قفره ١٨ و ١٧

١٩٩٧ اذا اصبح المدعى في دعوى تردير عرصة لـ تقوط حقه فيها بمتضى المسواد ١٩٧٩ و ١٨٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجار بة فتنازله يمحض ارادته عن دعواه لامجمل القاضي بمنوعا عن الحكم بسقوط حقه فيها والزامه بالفرامة للقررة في المادة ١٩٩١ من قانون المرافعات -- طنطا استثناف ٧٧ يوفير سنة ١٩٠٩ مع س ٨ عدد ١٤

اذا حصل التنازل من المدعى بالنرو بر بسد الفضاء المياد لا يكون تنازله هذا مانما من الحكم بسقوط دعواه في النرو بر والزامه بالفرامة القانونية ولوجاز القول بغير ذلك لساخ لكل من بتأخر عن اتمام الاجراءات القانونية اللازمة في دعوى النروبر ان يتنازل عن دعواه هربا من الحكم بسقوط دعواه وفراوا من الفرامة القانونية وتصبيح بدلك نصوص القانون معطلة

٣٩٣ لابجوز للمحكمة أن قبل كدليل من أدلة التروز واقعة ظهرت اثناء اعمال الحبير الذي عينته في التروير والتطبيق المادة ١٩٨٤ من قانون المرافعات والانجوز ايضا لمدعى التروير أن محفظ لمنسه الحق في وفع دعوى تزوير جديدة بساء على الاداة التي ظهرت بالمحتفية المذكورة ــــ وقازيق ١١ يناير سنة ٩٠٨ مع س عدد ٧٥ (١)

٣١٤ من المقرر قانونا ان الاعمال التي يؤدبها المحضر وتكون خاصة بشخصه ويثبت صدورهـــا منه لا يسوخ الطمن فيها الابطريق النزوير

كان بيت الحضر زو برا أنه توجه لحل المصم وسلم الاعلان والحقيقة أنه لم فصل ذلك أما أذا ذهب الحضر حقيقة للى محل أقامة الحصم وسلم الاعلان لشخص ادعى أنه خادم عنده فان عمل المخصر قد أنهى بالتسلم وقام بما فرضه عليه القانون ولاسبيل بهذه الحالة الى الطمن بالتروير بل يتعين تحقيق صفة الشخص الذى ادعى كذبا بأنه خادم عندالحتم لان الخضر لم بشبت هذه الصفة سمصر استثناف مدنى أول بوليو سنة ١٩١٤ ح ١٧ص ١٦

و ۲۷ ازماقصدهالشارع فى المادة ۷۷۰ مرافعات من انكار التوقيع بالختم ليس هو انكار التوقيع بالحتم ليس هو انكار التوقيع بالحقيق على انكار البصمة الحقيق على الورقة باعتبار آنها ليست بصمة المتم الحقيق فالاقرار بالحتم وانكار التوقيع به اتما هو تزوير معنوى يترتب على حصوله السير طبقا للاجراءات المينة فى المواد ۲۷۳ مرافعات وما بسدها استثنافى مصرمدنى ٨ مارس سنة ٩١٥ ح ٣٠٠ ص ٣٤٣

٣٩٩ أذا حصل صليح أثناء لظر دعوى استثنافية رفعت عن حكم اصلى وعن حكم قضى برفض دعوى تزوير مرفوعة أثناء الدعوى الاصليمة وصدقت المحكمة الاستثنافية على هذا الصلح فلا ينزم مدعى النورير بالنرامة النصوص عليها في المادة ١٩٩١ من قانون المرافعات في الهواد المدنية والصحارية فاذا كان قد دفعها من قبل أمر بار جاعها اليه سد الموسكي ٧٧ اكتوبرسنة ٥٠١ مع ص ٨ عدد ٤١

راجع داللوز شرحا على المادة ٧٧٧ مرافعات من القانون الفرنساوي

الرور مقصدر حكم تهائى برفض دعوى الترور فلا يكون هناك تحل لا يقاف النظر فى التمو يضات المطلوبة فى هذه الصورة حتى محسكم فى موضوع النجوى الاصلية حدالة المتعوى الاصلية حداد ٢٧٠ مع س ٨ عدد ٢٧

۳۹۸ اذا حكم بالعرامة المنصوص عنها فى المادة ۲۹۷ من قانون المرافعات على مدعى النزوير مدعوى فرعية ثم تصالح مع خصمه بعد ذلك فى الدعوى الاصلية فلا يمنع هذا الصلح من الزامه يدفع الفرامة ــــالاستثناف ۳ نوفيرسة ۷-۵ مج س عدد ۲۰۸

به ١٩٩ نص قانون المرافعات في المادة ١٩٩١ منه على تعرب من بدعى النو برفى ورقة و يسجر عن اثبانه ولكن لم برد به فص خاص بالتمو يضات خلاقا لما في المدون المرافعات الشريسي فيزم للحصول على تمو يضات ان يكون مدعى المنزو برسيء النية او يكون القصد من الادعاء مجرد المنظيدة طبقا لاحكام المادة ١١٥ ما مرافعات ولا يكون الحصول على تعربضات اعاداً على المادة الانتظيم الا في الاحوال التي يكون الضرر فيا تتيجة الحياً اوالاهمال فلا تنطبق على من ينتقد محسن لية انه عتى في ادعائه بالمرو بمهما

کانت تتاج ادعائه وعلی ذلك لا يازم مدعی الترو بر فی هذه الحالة بدفع تعويضات المدعی علیه بالنرو بر ولو بری، هذا الاخبر هن تهمة النرو بر التی وجهتها الیه النیا به بسبب مجاح الاول فی ادعائه سسطنطا ابتدائی ۷۷ اغسطس سنة ۹۸۰ میرس۷۲ عدد ۸۸

٣٧٠ طعن شعض التروير في سند وفي توكيل شرعى ونظريمها المحكمة في جلسة واحدة وفصلت . فيما مجرح وانظريمها المحكمة في جلسة واحدة وفصلت . وعدم النسبة للسند وعدم تحت به النسبة للتوكيل الشرعى وحكمة الاستثناف . وان يكن قد طعن في كل من الورقتين على حدة الا دعواد تعتير دعوى تروير ببت بعض المدعى به فيها طبقاً للفقرة الثانية من الملاقة ١٩٧٨ مرافعات ...

٣٩١ ان بصمة الأصبح على المستندات تعتر ثنابة الامضاء أو الحتم وعليه بحكم المرامة المنصوص عليها بالمادة ٩٩١ من قانون المرافعات على من طعى بالغرو برقى عقد عليه بصمة منسو بة اليه اذا لم يقبل الطفن (منطوط ٣٠ ينا يرسنة ٩١٥ مج س ١٩ عدد ٣٠

### رسوم قضائيه

٣٧٧ أن المادة ١٨ من لائحة الرسوم تعست على أنه أباوزت قبية الدعوى ثلماية جنيه في حالة المارضة في الحكم السابق فلا يدفع الممارض مقدما موسى الرسم المستحق على الثانياة جنيد بقط بحسب

ما هو مقرر في المادة ١٧ مر اللائحة المذكورة و باقى الرسم يؤخذ على مايحكم به زيادة عن المبلخ المذكور - استثناف مصر مدنى ٧ نوفير سنة، ١٩١٥ ح ٣٩ ص ١٩٧٠ ۱۱ ينايرسنة . ۱ ومج س ۱ ۶ عدد ۹ ۶

٣٧٤ تمنع ص المادة ٧/٤٨ من لائعة الرسوم القضائية رفع الطمن طريق الاستثناف في الحكم الصادر في الممارضة في امر تقدير الرسوم المستحقة لحزينة المحكمة على الدعوى ( عكمة الاستثناف ٣٠ ايريل سنة ١٩٥ معج س ١٩٣ عدد ٩٩

٣٩٣٠ تقدر رسوم دعوى طلب التصديق على الفسمة الاختيارية التي يكون احد الشركاء فيها قاصرا عمل بالمادة «٤٥ عمل بالمعار قيمة عميد المقاد المقسوم طبقا للقاعدة العامة المتصوص عليها في الفقرة المامة المتصوص عليها في الفقرة المامة المتحدة في ١٩٧٥ كتو برسنة ١٩٨٧ (طنطا اجدائي

# رد القضاة عن الحكم

φγο مجرد الشكوى المرفوعة من أحد المحسوم في حق القاضى الى الجهة المنتصة بالنسبه الى بعض قضايا سابقة كان طرفا فيها لايكون سبها موجها ارد القاضى المذكور الآ انه اذا نبت أن القاضى تأثر من هذه الشكوى فيجوز رده بناء على ذلك ولوكان هذا القاضى اظهر استقلاله في الفيضايا السابقة

اسباب رد الفضاه غیر محدودة فی الفانون وذلك لان المادة ۲۰۰۹ مرافعات بعد ان نصت علی عدة اوجه ممينة ذكرت فی الفقرة الثامنة منهما ما يعطی

للمحكمة سلطة مطلقة في تقدير ما تعتبره سبباً قويا غيرماذكر موجبا للرد

٣٧٩ أذا كان القاضى الذى سينظر جنائيا فى 
تهمة تزوير ورقة عضوا فيدائرة سبق لها أن حكمت 
مدينا بروير هذه الورقة كان ذلك نبيا قويا موجيا 
ود هذا القاضى ومع ذلك فالح الذى يعمدر لا يكون 
باطلا بناء على هذا السبب كما قضت بذلك محكمة 
التقض والابرام — محكمة الاستثناف ١٥ فيرايرسئة 
معرف على ١٩ عد ٩٠ (١)

### المعارضة

۳۷۷ رفع مشتر دعوى بطلب نثيت ملكيته المسترت على البنترة على المن ادعى ملكية الأرض الشتراة فرفضت دعواه ولما عارض البائم وكان قدصدر الحسكم في غيته الفتاله كمة الجزئية حكماواتوث. ملكية المشترى فرفع المنازع في الملكية استثناقا عن

هذا الحكم فكمت الحكمة الاستنافية عا يأنى:
( أولا ) ان للبائع بصسفته ضامنا مايكني من المصاحة لحذو يله حق المارضة في الحسم القاضي بمدم أحقية المشترى ولو انه ( أى البائع ) كارف

<sup>(</sup>١) واجع حكم النقض فى ٨ أبر يل سنة ١٨٩٩ الفضا س ٣ ص ٢٢٣ وفى ١٠ يتابر سنة ١٩٠٣ عج س ٤ عدد ٩٩٪٤

۳۷۸ یتندی سریان مسدة المعارضة فی الحکم النیابیالصادر ضد شخص له محل اقامة معلوم خارج الفطر المصری من تاریخ وصول اعلان الحسکم المذ کور الحسکم النیا به استثناف ۲۸ مع ۱۲ عدد ۱۳

٩٧٩مان حصول التشيذ في ذاته واعتراف المدارض عصوفية يكوني لعدم قبول المعارضية بعد مضى أربع وعشورين ساعمة من ذلك السلم طبقا لليادة ١٩٧٩ مرافقات بصرف النظار عن كون اجراءات التنفيذ في ذاتها سحيحة أو غير سحيحة لان وجود خطأ في بعض الاجراءات المتملقة بالتنفيذ لا ينفي وجود ذلك العلم — كفو صفر ٧١ نوفيرسنة ١٧٠ ج ٣٠٠

. ٣٣٠ المارضة لاتميد الدعوى الىماكانت عليه الا بالنسبة للمعارض

الدفع بعدم قبول الممارضة لتقديمها بصد الميعاد مجب أن يبدى قبل العخول فى الموضوع والاسقط ألحق فنه

لاينتبر دخولا فى الموضوع طلب ضم قضية الى أخزى مرتبطة مها ليقضى قيهما محكم واحسد — الاستثناف أولى ابريل ١٩٤٤ شرائع س ٢عدد ١٣٣٣

رسه ولو ان قانون المرافعات الأهلى لم محد حدو القانونسين الفرنساوى والمختلط فى وضع قواعد المنطوضة فى الاحكام عن تتمدى الهم من غمير الاختصام الا أنه مجوز النظر فيها بصفة دعوى اذا توقرت فيها الشروط التي تص عليها القانوات المذكوران أي اذا كان المارض إبد حل في المحمومة الاحملية وكان الحكم الذى صدر فيها ماساً محقوقة حدد ٢٧ عدد ٢٧ عدد ٢٧

٣٣٣ انه يتبادر للذهنءمن أول وهلة انالمدع، قد حضر من أول الامر واعتبر الحكم بالنسبة له حضور يا فلا يصح له فيه بعد ذلك المارضة لوغاب عند نظر المارضة المرفوعة من للدين ضد هذا الجكم كما رأى ذلك العلامة كاربه ولكن هذا الاستنتاج قد أهم الشراح على فساده لخالفته لنصوص القانون وروحه لان القانون بالمادة ٣٩٣ مرافعات المتقــدم ذكرها لم يقصد الا منع المدين الذي عاطل الدائن بالغياب وهذا ليس حال الدائن الذي ربما يصيبه في غيبته من دفاع مدينه السيء القصد أو الممل ما يضر محقوقه كما لو دفع السدين ببطلان عريضة الدعوى مثلا خصوصاً وانه ينتج من نصوص القانون أن القصد بذلك هو عــدم قبول معارضــة الشخص الذي سبق انه عارض ثم تثيب هذا وقد أجم الشراح على ذلك براجع البندكيت من السقرة ١٤٩٤ ألى الفقرة ١٠٥٤ ريرتوار الجزء ٣٧ وداللوز ص ١١٨ فقرة ٢٠٠ من الكلام على الحكم الثيابي . أى انه لايميح (معارضة بعدمعارضة) وهذا المبدأ المفابل لهذا النص لايكون الابشروط مخصوصة

<sup>(</sup>y) روه بالحفكم ذكر مؤلف جارسونيمه على المرافعات المدنية والتجارية الحمزء السادس ص ٣٦٣ نهذة ١٩٧٧ و ص ١٩٧٤ حاشية ٧

منها ان يكون المعارض لمتختلف صفته من مبدأ الدءوى لاتخرها — قنا ۲۸ ابريل سنة ۹۱۰ معج س ۱۷ عدد ۱۵

سهم اذا صدر حكم غيابىلسالح زيد على عمرو وخالد نمارض فيه عمرو وقضى له حضوربا بالنسبة لزيد وغيابيا بالنسبة لخالد جازلهذا الاخيرأن يمارض

فى الحكم الثانى حيث ان المراد بنص المادة ٢٩٣٩ مرافعات القاضى بأن الحكم الذى يصدر فى الغيية بعد المعارضة لاتمهل فيه معارضة مطلقا منع رجوع الحكوم عليه غيابيا الى المعارضة ثانيا اذا عارض أولا والمحضر سن بني سويف ٣٣ بوليد سنة ١٩١٢ مع س١٣ عدد ١٣٣٠

# سقوط الحكم الغيابي بمضى ستة شهور

هسم ان أوام تشدير الانداب ميمنا بتالاحكام الغيابية بدليل انه يطمن عليها بطريق الممارضة والذا لزم سقوطها اذالهنشان في مدة سمتة شهو ر من يوم صدورها

فاذا مر على أمر التقدير أكثرمن هذه المدة وغ يعلن وحصات الممارضة فيه بعد اعلانه فالحسكم الصادر في الممارضة لا يكون حكافاصلا الافي مسئلة المقدار لافي مسئلة اصل الحتى والذا فلا يمنع التضاء من الحكم في النزاع الفائم على سقوط امر التصدير لعدم تنفيذه في مجرستة اشهر اوعدم ستوطه ---مادين اول ديسمبرستة ٩٠٨ ح س ٢٤ ص ٤

و و رستة اشهر على النباق بمر و رستة اشهر على صدوره بنمير تشيد تحيح والتنفيذ الصحيح بحبان يكون مبنيا على اجراءات قانونية تحيجة مثل سبق الاعلان المحكوم علم شخصياً او لحسله الشرعى فاعلان المحكوم عليه بالمكم النباق الى النابة على المان المحلوم العالمية بعد معروف له محل واجراء التنفيذ بعد ذلك بناء على هذا الاعلان قبل مهو و سعة اشهر على صدور عناء على هذا الاعلان قبل مهو و سعة اشهر على صدور استفاشهر على صدور ذلك الحكم المذكور

لان التنفيذ انما بنى على اعلان باطل والمبنى على الباطل باطل — عابدين مدنى ٣ يونيه سنة ٨٠٥٨ ح ٢٥ ص ٣١٣

٣٩٩ الحكم النيابي الصادر ضد المدين الاصلى بالتضامن مع ضامته لايسقط بالنسبة للضامين لعدم تثنيذه عليه في بحر الستة شهور من تاريخ صدوره اذا كان قد هذ في بحر هذه المدة شد المدين الاصلى سماغه الجزئية ٧ سبتمبر ١٩٨٤ مع ١٩٤٥ عدد ١٧٤

٣٣٧ تسرى المدادة به ٣٤٥ من قانون المرافعات الفاضية بسقوط الاحكام الفيامية ان بنفذ في خلال الستة الشهور الفاليسة لصدورها في حالة ما اذاكان الحكم غير مشمول بالنفاذ الموقت وعورض فيمعن الحكوم عليه .

الحصم الذي حصل على حكم غيا في مهيمشمول بالنفاذ الموقت لا يكذه نتفييذه الا بعيد الفصل في الممارضة المرفوعة صده ومن ثم فشطب الممارضة لعدم حضور احد من الاختصام لا يعتبر فصيلا في الممارضة فلا يجمل الحكم نافذات الفين ١٠٤٥مارس

سنة ١٩٩٤ ميم س ١٩ عدد ٢٤

. ٣٩٨ لا يطل الحكم النيا بي الذي لم ينفذ ف خلال ستة شهور من تاريخه الا ان كان قا بلا التنفيذ . ولينظك اذا فضى الحكم النيا بى يوفض دعوى المدعى فلا يبطل لعدم تنفيذه فى تلك المدة . وذلك لانه غير قابل للتنفيذ ... مفاغه ٣٨ ما يو سنة ١٩٦ مج ١٧ عدد ٣٩ (١)

۱۳۹۸ مجرد تکلیف محضر بنشید حکم عیابی غیر کافی لمنم صبرورته باطلا لعدم تنفیده فی میماد سته شهور ســ الحله ۱۲ بنا بر سنة ۱۷ معهرس ۸عدد ۲۷

ه و اذا هذا الحكم الصادر حضورا بالنسبة للمدين وغيابيا بالنسبة للكفيل ضد المسدين فهذا لايميم من سقوطه فيا يحتص بالكفيل اذا لميشفقيله فى ظرف ستة اشهر من ناريخه الموسكي ١٩ينابر سنة ٩٠٩ مع ص ١٠ عدد ٩٩

٣٤٩ أذا صدر حكم غيافيضد المدين وضامنه ومارض لمدين في هددًا الحكم المحطم سريان مدة الستة اللات المحكم الفطح مرافعات ليطلان الحكم الفياني بالنسبة لمدم تنفيذه ضدالضامن طول مدة النمترة التي بين اليوم الذي رفعت فيه المحارضة ويوم صدور الحكم برفضها كما هو الحال بالنسبة للتقادم

. ميماد السمة اشهر المنصوص عامها في الماده

١٤ مرافعات لبطلان الاحكام الفيابية محتسب ١٤ متعنى التقوم الهجرى - الاستثناف ١٠ ينابر سنة ١١٥ مح س ١٧ عدد ١٥(٧)

٣٤٧ قبرل الحكم النياني مجمله غيرةا بل البطلان المنصوص عنه في المادة ١٩٤٤ مرافعات – مينا القمح ١٧ ستمبر سنة ١٧٥ مج س ١٧ عدد ٧٧

سه اذا قبل المدعى عليه الحكم الغيافي الصادر ضده فليس له ان بتمسك سطلان هذا الحكم طبقا للياده ٤:٣٩ مرافعات وان كان قبوله له بصد مضى الميادالمقرر للبطلان في المادة المذكورة ــ بنى سوف ١/١٤ غسطس سنة ١٩١ مع س١٤ عده ٧٧

959 الحكم النياني الصادر على حملة مدينين متضامتين متبر باطلاطبقا لنص المادة 359 مر افعات بالنسبة للمحكوم عليهم الذين لم ينقذ ضدهم في مدة الستة شهور التالية لصدوره ولوحصل التنقيذ به على احد الحكوم عليهم في محر هذه المدة — الاستثناف لا أبريل سنة 318 مبح سن 10 عدد 28

ه ٣٤٥ من الامور المقررة قانونا الس المدين المتضامتين يمترون وكلاء بعضهم عن بعض لمصلحة الدائن وحفظ المقيد الذي محصل على واحد منهم بالحكم النيابي الصادر عليهم محفظ هذا الحكم من السقوط بالنظر الى الحميع ولكنه من جهة أخرى لا يصبح ان تؤدى هذه الوكالة الى تحويل الدائن

<sup>. (</sup>١) انظر استثناف مختلط ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ مجلة التشريع والفضا س ٢ ص ٣٦

<sup>(</sup>٧) راسيع حكم استثناف عيكمة مصرف ١١ ينايرسنة ١٨٩٤ النيخا س ٥ ص ١٩٤ يد يريد

ما هو زايد عن حقوقه واعتبار الحكم الغيابي غمير قابل للمعارضة ممن لم يتفذ عليهم الحكم— الزفازيق استثناف مدني يونيو سنة ٩١٥ ح ٣٠ ص ٣١٧

ع س ١٣ عدد ١١٩ (١) ٣٤٧ لا يلزم لصحة المارضة بيان أسبابها – انحلة ٤١ ينابر سنة ١١٥ مج ٨ عدد ٤٧

الفيابي بعد مضى أربعة وعشرين ساعة من استلام

المحكوم علمه غيابيا للمحضر المحرر بعمدم ويجود

شيء كانت غير مقبولة طبقا للمادتين ٣٧٩ و ٣٣٠

مراضات - مصر ابتدائي ١٩ فبراير سنة ١٩٨٢

٣٤٣ يعتبر بحضر عدم وجود شيء من الأوراق المتعلقة بالتنفيذ بالمفى المقصود من المادة ٣٣٠ مرافعات وعلى ذلك اذا قدمت المعارضة في الحكم

# محاكم المراكز قانون نمرة ١ سنة ١٩٠٤

٣٤٨ لم ير في المادة ١٨ من قانون نمرة ٨ سنة ٤٠٤ الخاص بانشاء عاكم المراكز التي تتص على ان لناظر الحقائية أن يخول بقرار بصدره لجميع هذه الحاكم أو بعضها اختصاصا ألى المواد المدنية والتجارة كما الم منحرج من اختصاص الحاكم الجزئية الفضايا التي أجيز لحاكم المراكز حتى الاشراد بنظرها دون غيرها من الحاكم المراكز حتى الاشراد بنظرها دون غيرها من الحاكم المراكز حتى الاشراد القانون المشار اليه أن يحول لحاكم المراكز حتى الاشراد القانون المشار اليه أن يحول لحاكم المراكز حتى الاشراد المقانون المشار اليه أن في بعض الحالمات كن ذكر ذلك صريحاه (كا الغلامة في بعض الحالمات على منص عادة الفلالمادة في بعض الخالفات) ذكر ذلك صريحاه (الخاص على الخالفات) ذكر ذلك صريحاه (الخاص على الغلامة المراحدة المنافقة المنافقة

سمن القانون المذكور » وفيا عدا هذه الاحوال تشرك عاكم المراكز في الاختصاص مع الحاكم الحزية المدينة المدين فيتم عالم علما عدم المراكز بينها متر ان الحسكمة الجزية بين مختصة بنظراتشا المدنية والتجار بتولوكانت من استضاص عاكم المراكز بسبب قيمه الدعوى أو نظراً لحل المادى عليه - قوار لجنة المراقبة القضائية ٢٤ ديسار سنة ١٨١٨ عم س ١٢ عدد ٧٨.

٩٤٩ صدر بهذا المسنى حكم من محكمة دمنهور فى ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩٠

"CONTRACTOR

<sup>(</sup>۱) راجع حكم تحكمة اصوان في ۱۳ مارس سنة ٤٠ه ع س ٣ عدد ٢٠٠ وحكم محكّمة الاسقلنافي في ٢٤.دليسمبر سنة ١٨٩٣ القضاء صحيفة ٣٠

### عاكم الاخطاط

• وم المادة ب لما كانت عاكم الاخطاط مختصة طبقاً الفقرة الرابعة من المادة الثانية عشر من قانون نمرة ١١ سنة ١٩١٧ بنظر دماوي اعادة وضع اليد فيي بمن ياب أولى عنيصة بنظر دماوي منم التمرض التي لاتربي الا إلى إلحافظة على وضبع يد المدعى ـــ رشيد اول يونيه سنة ١١٤ مج س ١٦

٣٥٩ تسزي الاصبول العامة المفررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على أحكام مجاكر الاخطاط.

وحكم طيقا الليادة ٣٥٧ منه ان الحكم الصادر من محكمة خط خلافا لحكم سابق مجوز استثنافه ولوكان نهائيا بالنسبة لقدار المدعى مهـــمنفلوط ٢٠ فراير سنة و١٦ ميم س ١٦ عدد ٥٠

#### مستثند

بروس يبوغ للمحكة أن تكافب أحد الحموم بتهدم مستند ترى له أهمية في الدعوى فان لمقدمه رغم هذا التبكليف تفسر الحكمة امتناعبه هذ اعا برايي لها - الاستثناف ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤ شرائع لاعبد ١١١٤

٣٥٣ طلبت وزارة الاوقاف من الحكمة في دعوى حساب م فوعة ضدها أن لا نجب على

ايداع مستندانها في قلركتاب الحكمة لانهاعهارة عن دفاتر وأوراق عديدة شاملة لحساب الوقف المرفوع بشأنه الديموي وأوقاف أخرى بل ان يكلف الجبير الممين لتحقيق الحساب بالانتفال الى موضع وجهود تلك الدفائر والمستندات للاطلاع عليهما والمجكمة أجابتها الى هذا الطلب - الاستثناف ١٦ فسيرابر سنة ٩١٥ شرائع ٢ عدد ٢١٤٠

# نزع الملككية

عه اذا طلب نزع الملكية بمد مضى تسمين | ٣٨٥ من قانون المرافعات ولولم محضر المدعى عليه

. يوما من تاريخ التنبيه الحاصل للمدين وجب على المحكمة ] لان هذا البطلان متملق مالنظام المام ــــ المنصورة أن نحكم من تفاء نسمها بيطلان الطلب طبقا للهادة | ابتدائي ٩ ما يو سنة ١٩٩٠مج ١٧ عدد ٧٨ (١)

(١) قارن حكم عكمة بني سويف الخزية الصادر في أبدل المسطس سنة ١٨٨ممرمج سميد معمد وسي

۳۰۵ لا يقبل دخول طالب الاستحقاق خصا الذا في دعوى نزع الملكمة لطلب الحكم برفضها بل عديه أن برفع دعوى استحقاق على حدثها—طنطا في ۱۳ ابريل سنة ۱۳ هـ ۱۸ شرائع سنة ۱ عدد ۷٥

### نزع ملكية للمنفعة العمومية

٣٩٥ ان دكر بتو نزع الملكية للمنفعة الدمرمية ليس له الا قوة عقد النميك بالنسبة للمعملحة طالبة نزع الملكوة والما المقلوب نزع الملكوة عند عدم الا تفاق على النمن بنا و بين صاحب الملك اذا شاعت الاستيلام على المهن المدولة كورة وهذا الشرط لا بخالف القاعدة العاملة التي تسوغ للبائم حق حفظ المهن المبيعة تحت يده حق يستولى على النمن فيتمين اذا أن يكون ايداع المن على ذمة صاحب الملك وتحت تصرقه بدون قيد تأخير وصول النمن الى البائع تأخيرًا من المشترى من شأنه دفع النمن

و بما أن تأخير المشترى فىدفع النمزيجملى للبائح حق حبس المين المبيعة تحت يده الىأن يستولى على تنها وفى هذه الحالة يعتبر نزعها من بده يضير ارادته اغتصاطا

و بما أن كل اغتصاب بعلى المنتصب مندحق النمو بض فالمصلحة الاميرية التي تضع بدهاعلى المين دون أن تدفع تمنها أو ان تودعه كما تقدم تسترمنتصبة ومازمة بنمو بض ربع العين صدة الاغتصاب — مصر استشاف ٢٣ أبريل سنة ١٧٣ ع ٢٨ص ٢٧٩

۳۵۷ ينتج من المادة ۱۲ من الامرالمالي الصادر في ۱۷ فيراير سنة ۱۸۹۹ ومن المواد۲۲۹ وما بـدها

من قانون الرافعات في المواد المدنية والتجارية التي.

لاتخالفها المادة ١٧ اللا في جزء من نصها ان قيام،

أهل الحبرة بأداء مأمو ربته بدون اخطار الخصوم

من قبل هو عمل باطل قاذا لم بحصل اخطار همالا بعض الاحتجاج عابهم بسقوط حقهم في الطمن في محمله.

من الاحم المقار اليه التي تقضى بأن عمل أهل الحبرة. ٣

يصبح نهائياً غير قابل للطمن بعد مضى هذا الخيماد

لان هذه المادة لاتنطبق الا على أعمال أهل الخبرة التي يحبر التي عمل الحاراة التي يحبر التي علم عامو ربته الخير فها انه بقم عامو ربته

ابداع المن يمرفة طالب نزع الملكية عقب عمل اطل لاهل الحمرة لاصحح اعتباره كالدفع الذي محصل به الابراء الثام بالنسبة الهالك المنزوعة ملكيته بالمني المتحدد في المتحدد في المتحدد في المتحدد التي الملك الصادر في المتحدد المناورة المتحدد المناورة المتحدد المناورة على المتحدد المناورة المتحدد المناورة المتحدد المناورة المتحدد المناورة المتحدد المناورة المناور

# نزع اللكية الادارى

٣٥٨ أن معنى والمالك المعروف لدى الحكومة يه
 المنصوص عنه في المادة ١٠ من الدكريتو الرقيم

مارس سنة ١٨٨٠ لا يفيدان الحكومة تخد اجراماً تها عند المنطق الملكية ضد الشخص المطوم لها بدون أن استحص عمد اذا كانت الملكية انتقلت من ذلك الشخص لا تخرين بل الواجب على الحكومة أن تحري كا تدل على انتقال الملكية من شخص الى آخر لا أن تدل على انتقال الملكية من شخص الى آخر لا أن المنقد وعلى ذلك قالمادة الماشرة من الدكر بتوالمذكور المنشق مص داملة عمر معلوب من الافراد أهسهم استثناف مصر مدنى ٧٧ ما و سنة ١٠٨ و ٢٠٤٠

٥٥٩ عب عملا المائدة ، ١ و ١١ من ذكر يتوه ٧ مارس سنة ١٨٠٠ اعلان التنبيه وعضر الحجز الى المائلة الممروف الدى المصالحة فى شخص واضعاليد على العقال الحالت الحالشخص الذى يتوب عنه قالاعلان الحاصل المعدة لا يكن الا اذا ثبت عدم امكان الاعلان سكيمية أخرى الا اذا ثبت عدم امكان الاعلان سكيمية أخرى عدر ١٠ مجس٨.

. هم لا يسرى نص المادة ٥٥٥ قترة اولى من ظانون المرافعات على الحبكم الصادر برفض دعوى نزع الملكة وعليه فالمعارضة ضد هذا الحكم جائزة الفهول حد اسيوط استثناف ٢٢ يوبيدسنة ٧٠٥ مج س ٨ عدد ٩٠٧

٣٩٩ أن القمهم من المنطقة في المادة (٥٥ أ مرافعات )انما هو منع المعارضة في الاحكام الصادر بنرع الملككية قبط أما اللاحكام الصادرة برفض دعوى. ننوع الملكية أو بعدم اختصاص الحكسة بنظرها

وبايقافالفصل فيها فانها خارجة عن حد المنعوقا بله للطمن بالمعارضة

۳۳۷ نص المادة ٥٥٥ مرافعات القاضى بأن الحكم الصادر في دعوى تزع ملكية لايكون قابلا للطمن يطريق المادرضة والاستثناف هو نصاستثنائي على أسباب معقولة لأن الحكم المشاراليه فيها يصدر بعد الجراء آت خاصة به خولت الخصوم فيها طرق دفاع وعب بناء على ذلك عدم التوسع في تأويل هذه المادة ولا على لتطبيقها على حكم تحضيرى قاض برفض الدفع بالبطلان المقدم من المدعى عليه ومبق برفض الدخم بالبطلان المقدم من المدعى عليه ومبق عليه ومبق عليه ومبق عليه ومبق عليه ومبق ١٩٥٥ و ١٥٥ مرافعات — الاستثناف ٢٧ قبرابرسنة ٢٧ ومبور ٧٧ مورود ٧٧

٣٩٣ لاتسرى المادة ٥٥ من قانون المرافعات التي نصب على عدم قبول المعارضة والاستثناف في الحكم الصادر بنزع الملكية الاعلى الاحكام القاضية بنزع الملكية ويع المقاوطبة لنص المادة ٥٥ فالاحكام التنبيد تبقى في المناق بطرق الطمن فبها خاضمة في التنبيد تبقى فيا يشعلق بطرق الطمن فبها خاضمة للاصول البامة لا للقاعدة الاستثنائية الواردة في المادة ٥٥ من قانون المرافعات ــ الاستثناف ٢٨ ديسمبرسنة ١٩٤٤

# اليمين

٣٦٥ لما كان القانون الفرنساوي خلواً من بيان الاحوال والشروط اللازمية لقبول طلب المحيين . الحاسمة النزمت المحاكم الفرنساوية أن تضع قواعد و روابط فيا مخنص بقبول تلك اليمن أورفضها ففضي بمضها بأن الحكة لها حق في رفض طلب العين في حالة وجود مستندات قاطمة في الدعوي واذا كانت الله الدعوى قضى فها نهائياً أو اذاكان طلب اليمين من باب المكيدة وقد أبدت الحكة العليا هذا المبـدأ وأما الرأى الممول به في الحا كم الطليانية فهو انه لايسوغ للقاضي أن رفض طلب الىمين الا اذاكانت صيفتها مخالفةللقانون المدنى أوغير متعلقمة بالدعوى وقد أجمع الشراح الفرنساويون . والطلية نيون على هذا الرأى و ينتج مما جاء في المادة ١٦٥ من قانون المرافعات الصرى أن الشارع الصرى اتبع القاعدة المعمول مها في الحاكم الطليانية لان المادة المذكورة قضت بأنه عبوز رفض طلب المين الحاسمة أذاكان التحليف مطلوبا على واقعة غمير مرتبطة بالدعوى أوكانت غير جائزة القبول بناء على ماتدون بالفانون المدنى ـــ استثناف مصر مدنى ١٨ .مارس سنة ١٩٠٨ ح س ٢٣ عدد ٥٥

۳۹۷ من البادى القررة أن المجين الحاسمة مقى قبلها المحصم الموجهة البه مجب عايد أن يؤد بها بخالها أو ردها اللى خصمه وكل تعديل فيها بزيادة أو قصم محمد المنكول عن أدائها وعلى هذا يعذر المدعى ناكلا عن أداء السهن (دافور برنواد الجزء الحادى شرص نمرة ۲۸۸ نبذة (۲۸۸۴ نبذة و ۲۷۸ وما بعدها النال والتلانون هنه ص ۲۸۸۴ نبذة و ۲۰۵۰ وما بعدها

٣٩٨ اذا حكت المحكة تحليف أحد الخصوم اليمين فى يوم معلوم فمجرد غيابعش الحضو رفي ذلك اليوم لايعد نكولا عن اليمين ـــــ استثناف مصر اول يوليو سنة ١٩٠٧ حس ٧٧ عدد ٨٨

٣٩٩ لاتحيب المحكمة طلب حلف اليمين أوطلب الاستجواب اذا كانت الواقمة المراد للتحليف أو الاستجواب عليها ثابتة ثبونا تاماولا بوجد أى ظرف في الدعوى يسمح بالذكك في همذا الثبوت ... الاستأناف ٢٨ اكتوبر ٩٨٣ شرائع ١ عدد ١٩٨٨

۳۷۰ لبس لن طلب منه حاف اليمين الحاسمة أت يردها على خصمه اذا كانت الواقعة المراد التحليف عليها خاصة بشخص المطلوب منه الحاف ولم يشاهدها خصمه الاستثناف ٢ ما يوسنة ٩١٥ شرائع ٢ عدد ٢٨٨

٣٧٩ للمحكمة الحرية النامة فى قبيل أو رفض طلب اليمين الحاسمة حسب مايتضعطامزظروف الدعوى فهى لاتقبلها أذا ظهر أن الفرض من طلها. هو مجرد الرغبة فى تأخير الحكم ومشاغلة المخصم... الاستثناف به نوفبر سنة ٤١٤ شرائع ٢ عدد ٨٦

٣٧٧ اذا طلب الخصم من خصمه حلف اليمين.
الحاسمة عن أمر فتأجلت القضية لحضوره لاجل.
حلف اليمين وفى اليوم المبين للحاف حضرمستمداً
لادائها فلا يجوز لطالب اليمين أن يمدل عن طلمها
وان عدل فلمجحكة أن تحلف المطلوب منه اليمين.
ولا تلفت لمدول طالبها عنها — طنطا استذف ٢٠
ينا رستة ١٩٤ شرائع ثانية عدد ٢٥



٢٦ - ٢٠ المارة في المارة في المنطقة الأمارة في المنطقة ال

من سنة ١٩٠٧ – سنة ١٩١٧

مرتبة حسبالحروفالهجائية ومزيلة بهارس

تأليف ٢-١١-٣

رمج و المسائم الأصلية الفاضي المماكم الأهلية

يتضمن تعليقات

عا

لاعمة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون(المدنى والتجارى

والقوانين الملحقة بهما

ومنشورات لجنةالمراقبة القضائية

# لأمحنة ترتيب المحاكم الاهليات اختصاص المحاكم الاهلية بوجه عام فيما يتعلق بالاداره وغرها

١ ان الحاكم المدنية غير مختصة بمقتضى المواد ١٩ من لائحة ترتيب الحاكم و٩ و ١٠ و١١ مر ٠ دكريتو ١٧ ديسمبرسنة ١٨٨٩ و٥و١٠من دكريتو اول مارس سنة ١٨٩٤ مالحسكر فيها أذا كانت جهة الاداره خالفت أم لا القانون متمرير أعادة الضريسة على أطيان سبق رفعها عنها بدون أعلاناً محاب الشأن وأعا الختص بذلك هي اخلارةالماليةوحدها وما تقرره في هذا الحصوص يكون غير قابل للطمن أبام المحاكم ولكن المحاكم المذكورة تمكون مختصة عملا بالمأدة ١٥ من لائحة ترتيبها بالحسكم في ملكية الاراضيالق تكون جهة الادارة نزعت ملكتها اداريا بطريقة مخالفة للقوانين والاواس

وفي الواقم فان النزاع في هــنـــ الحالة لا يكون خاصاً باساس ربط الاموال ولابايقاف تنفيذ أمراداري وأعاهو منحصر فقط في البحث في العلاقة القانونية التي أوجدتها هذه الاجر آآت بين الخصوم - الزقازيق استثناف ١٤ نوفر ٩٠٦ بج ٨ عدد ٢١

٢ ان تخصيص عين المنافع الممومية هواخراج المين عن الملك وهو الاصل ولذلك تحددت الاملاك العمومية في القواتين الجاري الممل عفتضاها فنها ما هوملكا بذأنه كالمساجد والسكك الحديد وخطوط التامرافات والقلاع والحتادق والانهار وغيرها ومنهآ مالا يد ملكا عمومياً مذاته ولكن الاعتبار هو الذي

يدخله في عداد تلك الاملاك ومن هذا النوع بنض الطرق والمساقي والممارف

فالمحاكم الاهلية غير مختصة بنظر المسائل المتعلقة بالاملاك الاميرية المموميةمتي كانتصفة تلك الاملاك السمومية ثابتة وغير قابلة للنزاعاما اذاكانت تلكالصفة هي .وضوع الـــــزاع وجب قبول الدعوي و"ـــكليف الحكومة اثبات صفة الملكية العامة للسكان المتنازع عليه-مصراستثناف مدنى ١ مارس ٤٠٩ - ٢عدد٧

٣ اثبـات اسم شخص في المكلفة باعتبار اله ملزم بدفع الضريبة على عقار هو عمل أداري محض وليس له تأثير على حق الماكية فالحاكم أذن غير مختصة بالنظر في دعوىموضوعها تنبيرأ ومحو مادوان في المكلفة وذلك عملا بالمادة ١٥ من لائمة ترتيب الحاكم - الاستثناف ٢٤ أبريل ٩٠٧ بج ٩ عدد ۸۵ (۱)

٤ القاعدة التي مناها أن التيابة لا تنجزاً بل ينوب أي عضو منها عن الآخر لاتنطبق الا عند مايساشر النائب العمومي أو من ينوب عنه أعماله الداخلة في اختصاصه فلا محل لتطبيقها عند مايؤدي أحد اعضاء النيامة وظيفة قضائيسة كوجود الناثب العمومى بصفة عضو في الجلس الخصوص المشكل بالامر السالي الصادر في ٤ ديسمبر ١٨٩٣ بتعديل المادة الخامسة

من الامر العالي الصادر في ٢٤ مايو ١٨٨٥ عبر د كون. تشكيل المجلس المخصوص مخالفا الفانون لايجمل الشخص الذي حوكم امامه محقا في مطالبة الحكومة بتمويض الا اذا ثبت حصول ضرراله بسبب هذا التشكيل الذير الفانوني — الاستثناف ٣٠ مارس

ه دفاتر التكلف وان كانت في الاصل من الاوراق الادارية المحسنة المقصود بها تنظيم عملية حياية الاموال الا الها أصبحت الآن دفاتر عمومية بهم جميع الملاك بسب ان الحكومة أباحث أخذ صور رسمية منها لكل من بريد ذلك السكون دليلا على الملك ترتيب الحاكم الاهلية السادر في ١٤ يونيه ١٨٨٣ ترتيب الحاكم الاهلية السادر في ١٤ يونيه ١٨٨٣ ترتيب الحاكم الاهلية السادر في ١٤ يونيه ١٨٨٣ تمالماً من اختصاص هذه الحاكم في الحكم بالزام ملكوسة بنقل التكليف لاسم المدعى مع دفع تمويض له في حالة تأخيرها في التنفيذ ومجموز لها أيضاً الزام الحكومة بدفع تدويض نظير امتناعه عن نظر الشكليف بدون سبب مقبول استشاف نظر الشكليف بدون سبب مقبول استشاف نظر الشكليف ١٩٨٨ الميوه ٩٠ ع ١٩ عدد ١٩٧٧)

الحاكم . لاهارة عجمة طبقالها دة ١٥ من لائحة ترزيب المحاكم الاهاية الصادرة فى ١٤ يونيه ١٨٨٧ بنظر كافة الدعارى التي ترفع على الحكومة

بطلب تفدير مسؤوليها عمل المحق الافراد بسب ماتخذه فروع الادارة من الاجر مات التي تسكو من الخافة من خالفة لما فرضته عليها القوانين والأوامر الدالمة من الواجبات وماسمة عا أكتسبه الافراد من الحقوق فاذا لم تمكن هناك حقوق للافراد ولاواجبات على الحكومة فلهذه كل الحق في أتحاذ مانشأ من الاجر مات حسب ماتفضه للصلحة الداسة وما يترادي لها موافقته للصلوب وهي التي تنظر وتبت دون سواها فيما يقدم لها من التظامات عما تخذه من هذه الأجراءات

فاذا أقامت مصابحة الرى سدا في الديل وحددت موعداً لقفلة وانحذت اجراءات أخري لتوصيل ماء الديل الي ترعه دمينة بمراعاة ، متضيات المصلحة العامة من هذه النرعة لما كان موجود فيها من الماءالملح الذي قدّله عاضفة من البحر الايض الى عاوراء السد فالحاكم الاهلية مختصة بفظر الدعوى المقاسة على الخروس وطالب تعويض عما لحقة من الله رسد الاستشاف ١١ يناير ٩١٠ يم ١١ عد ٩١٠ يناير ٩١٠ يم ١١ عد ٩١٠ كان الموسود عما عدد ٩١٠ (١)

 الامر الذي تصدره الحكومة مججز شخص فى مستشنى المجاذب التابع لها بسبب كوه معتوها ومضراً بالاءن الدام عمل من الاعمال الادارية وبناء

<sup>(</sup>١) وهذا تأييدا لحسكم تتكمة أسيوط الصادر في ٢٧ مارس٩٠٥ — راجع حسكم ٢١ ابريل ٩٠٧ يج ٩ عــدد ٥٥ الذي قضي بعكس ذلك . وأيضاً حكم الاستشباف المختلط في ٢١ ابريل ١٨٩٧ بج الرسمية للمحاكم المختلطة والحزءالسام عشر ص١٨٦٥ ومجموعة الاحكام المختلطة؟ ص ٢٤٢ وأيضا حكم مخكمة الاستشاف المختلطة في ٩ مايو ٩٠٩ بج الاحكام المذكورة ١٢ ص ٩٩٤

 <sup>(</sup>۲) راجع حكم تحكمة الاستثناف المستشاطة في ١٦ يناير ١٩٠٠ بج الرسمية للمحاكم المختلطه ١٩٠٧ ص ٧٨
 وحكمحكمة مصر المختلطة في ١٩٠٤ مارس ١٩٠٣ وحكم حكمة الاستثناف المختلطة في ٥ مايو ١٩٠٤ بج الرسمية للمحاكم المذكورة السنة السادسة عشر ص ٣٣٧

عليه تكون الحاكم الاحلية طبقا للمادة ١٥ من لائحة ترتبها غير مختصة بالفصل في الدعوى المرفوعة على الحكومة من أحد أعضاء عائلة الشخص المتوه بطلب تسليمه اليه أو ارساله الى مستشفى آخر خارج على قفته - محكمة الاستثناف أول ديسمر ٩١٠ مج .YO SEC 14

٨ المكافات دفاتر عمومية يهم ملاك الاراضي قيد أسائهمها ولا يمكن اعتبارها دفاتر معدة لاستعمال الحكومة خاصة وبناء عليه فلا تمنع المادة ١٥ من لاُقْحة ترتيب المحاكم الاهلية هذه المحاكم من تكليف الحكومة بنقل التكليف الى أسم مالك الارض أذا رفعت اليها دعوى بذلك من المالك (١) - محكمة الاستثناف ۲۸ مايو ۹۱۱ يج ۱۲ عدد ۱۱۵

٩ للمدير أو المحافظ الحق المطلق بمتنضى السادة ٩ من قانون عُرة ١٦ سسنة ٩٠٤ في رفض طلب أعطاء رخصة بجمل سلاح من نوع الششخاله ولكن لايوجد نص في القانون بخول لايهما حدًّا الحق بالنسبة للسلاح الذي ليس من نوع البشخاب لان المادة ٨ من القانون المذكور التي نصت على أنه في حالة رفض المأمور اعطاه الرخصة بجوزلطالبها أَنْ يَرْفَعُ الأمر للمدِّر أَو الْحَافظ . ليمطى قيه قراراً نهائيا لايستفاد منها أن لايهما حق الرفض الطلق وعليه فني حالة رفض أعطاء رخصة بحمل سلاح من غير نوع الششخالة لشخس لاتنطبق عليه الاحوال المنصوص عنها بالماذتين ﴿٦و٧٤ من القانون المذكور يهتبر هذا الرفض ماسا بحقوق الطالب ويجوز الحكم ﴿ بِالنَّرَعِ وَالْجِسُورِ الصَّادَرُ فِي ٢٧ فَيْرَايِرَ سَنَّةُ ١٨٩٤

على الحكومة بتعويض مالحقهمن الضرر بسبب ذلك ١٠ الحاكم الاهلية غير مختصة بالنظر (طبقا للمادة ١٥ من لأعمة ترتيب الحاكم) في طلب تسليم بدقية ضبطتها الادارة طبقا لفانون عرة ١٦ الخاص محمل السلاح - أسواط ٢٤ يوليو ٩١١ بج١٣ عدد ۲۹

١١ لم تكن دفاتر التكليف معدة لاستعمال الحكومة خاصة فيما يتعلق باعمال الضرائب بل تتسر كذلك عثابة مستندأت يستمد عليها المسلاك في اثبات وضع يدهم وبناءعليه لاتمنع المسادة ١٥ من المحكمة بالزام الحكومة بنقسل التكليف الى اسم مالك الارض أذا رفع اليها دعواه بذلك - محكمة الاستثناف ١٢ يونيه ٩١٢ ميج ١٣ عدد ١٢٣

١٧ الحاكم الاهلية مختصة بالفصيل فيما رفع لها من الدعاوي بشأن تنفيذ السلطات الادارية لاحكام الحاكم الشرعية ومحاكم الاحوال الشخصية الاخرى المثابهة لحا فالدعوى التي ترفع للمحاكم الاهلية . دعوى بطلب منع بيع منزل تفيذا لحكم من حددًا القبيل لكونه دار سكني لامجوز السلطات الادارية التنفيذ عليها تشهر دعوى صحيحة - بني سويف أبتدائي ٢٣ نوڤير ١٤ ٩ميج ١عدد ٢٠

١٣ ينتصر اختصاص لجنة الري الادارية على ماأعطى اليها بنص صريح في الامر المالى الحاس

<sup>(</sup>١) رَاجِع حَكَمَى مُحَكَّمَة الاستثناف المختلطة في ٩ مايو ١٠١مجموعة الاحكام المختلطة ١٣٣ ص ٢٩٠- وفي ١٤ مايو ٩٠٨ مجموعة الاحكام المحتاطة ٢٠ ص ٣٠٠

وملحقاه محيث أنه اذا أصدر مقتى الرى أمر آخارجا عن حد اختصاصه و ترتب عليه ضرر للغير تحملت الحكومة تممة هذا الامرووجب عليهاتمويشه الدحاكم الاهلية بموجب المادة ١٥ من لائحة ترتيبها أن تحت فيما اذاكان مفتش الرى مجاوز حدا ختصاصه في الامر الذى أصدره وال تقصل في أمو الضرر المزعوم حصوله وان تقدر قيمة التمويض الواجب اداؤه محكة الاستشاف ٧ فيراره ١٩٩٥ عدد٣

١٤ الحاكم الاهلية غيريختصة بنظر دعوى يقصد بها أبطال حجز أدارى اوقع طبقا لقرار المشار اليه الصادو في ١٧ مارس ٩٠٨٥ بعد من الامورالمثلقة بالادارة التي ورد ذكرها في المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية — طنطا استثناف ٢٥ اربل ٩١٨ بع ١٧ عدد ٣٤

ا لیس السلطه الفضائیة أن تؤل منی أمر
 یتملق بالادارة أو توقف تفیذه أعمالها ان تنظر ان
 کافت تمثوجه الحکربتمو یضاناذا وقع الامر الاداری

خالفا القوانين الجاري العمل بها . فالحاكم الاهليمة بر ختصة أذن بالفصل فيما أذا كان عزل أحد موظفى الحكومة في محله أولا عادام قرار الدزل قد صدرمن مجلس تأديب توفرت فيـه جمع الشرائط الفانونيــه —عكمة الاستثناف ٣١ يناير ٣١٩ ع.١٧ عدد ٦٤

۱۹ الحماكم الاهداء مختصة بالنظر في المسائل المتاقة بالمادة ۹۱ مدني اما الاحالةعلى دكر تو ۱۷۷۶ هجرية فليس الفرض منها سوى بيان القسانون الذي يتبع في توزيع الاراشي التي تخلف عن طرح البحر لاجمل الحما كم ۱۷ هداء غير مخصة — الموسكي ۷۳ ديسير ۹۰ ع ۸ عدد ۳۲

۱۷ أن قل التكليف وعدمه لا يمس بهي، أساس ربط الاموال وعليه تكون الحاكم الاهلية عتمة بالتظر والفصل في طلبالزام الحكومة بتصحيح التكليف ولا تعلق المادة ١٦ من لاعمة ترتبب الحكام الاهلية على ذلك — استثناف مصر مدنى ٣ ديسمبر ٩٠٦ عـدد ١٧٩

#### 4280 x 10 1 10 16 16 16

# فجا ينملق بالمحاكم الشرعبة

۱۸ تعهدوصى على قاصرين قائم بادارة أموالهما ازيده لم والديمة مينا للاتفاق عليهما ولما بايتم الوحق عليهما ولما بايتم الوحق بتعهده رفعت عليه والدة القاصرين دعوي تطالبه فيها بدفع مبلغ متجمد النفقه طرفه فحكمت الحكمة بأمها مختصة بنظر الدعوى ضارة صفحا عن الملادة الحاسمة من الامم الدالى الصادر في ١٩ نوفير المحمدا القاضية بان من ضمن احتصاصات المجالس

الحسيه النظر فى المسائل المتعلقة بمراقبة ادارة الاوصياء وكذلك في انخاذ الاجراء آت الضرورية والمستجله لحفظ مصالح القصر -- المنبية الحجز ثية حكم لا يناير لا ٢٠٠ و ١١ ابريل ٢٠٠ بج محمده ان المحا كم الاحلية هي السلطة الاعتيادية للقصل في المتازعات أما المجلس الحسيبي لم يكن من شأته الا النظر في أعمال الاوصياء أو القسواء أو

الوكلاء وفي مراقبتها بمتنفى|لامر العالى الصادر في ١٩٥٨ فهو لهذا الاعتبار سلطه استثنائية ١٧ نوفمر ١٩٩٦ فهو لهذا الاعتبار سلطه استثنائية لاإنفصل الا فها خوله الدكريتو الممذكور بنص صريح

۲۰ الحسكم الصادر من الحما كمالشرعة فى مادة من المواد المتعلقة الحريه هو بما يحتج به على جميع الناس وعمت على من لم يكن طرفا فى الدعوى التي صدر فيها ألحس محكمة الاستشاف ۲۷ أبريل ٩٠٩ يم ١٠ عد١٩٢٠

۲۱ الحاكم الاهلية غير مختصة بمتضى المــادة ۱۳۰ من لاعمة ترتيبها بنظر المنازعات المتعلقة باصــل الوقف ويدخل في ذلك تصيب التظار وعزلهم (¹) مصر ابتدائي ٩ مارس ٩٠٠ يح ١٧ عدد ٨٨

٢٧ تخص محاكم الاحوال الشخصية وحدها بالنظر في أهلية الواقف وقت الايقاف .

طلب المدعون تثبيت ملكيتهم الى بعض مخلفات والدم على أبه المجزء من تركته والمدعى عليمدفع بان المستلكات موضوع الدراع سبق ايقافها وأشكر أن الواقف كان محجوراعليه لمنة وقت الايقاف فحكت محكمة الاستثناف أن أهلية الواقف مسألة تتعلق باصل الوقف فلا تختص المحاتج الاهلية بالنظر فيها

يست بر الناظر وكيلاً عن المستحقين في كن الدعاوي المقامة من الوقف أو ضده في ذلك الدعاوي المتعلقة بمين الوقف أو بعله — الاستثناف ١ فبرا بر المدع ١٩٠٤ عمد ٣٠

٧٧ لاتفني أحكام المحاكم الشرعة عمار ف الدعاوى المرفعة المحورة الاحتوال المرفعة المحرورة المربح المرفعة المحرورة المربح ا

٧٤ لا محمة الجالس الحسيبة خالية من كل نص يبيح لها أن تقدر اتعاب الحبراء الذين تسنهم وان تحصل تقديرها مازما للخصوم . فالحاكم الاهلية هى المختصة بتقدير قاك الاتعاب والقضاء بها - الاستشاف ١٤ مارس ١٩٦ ج ١٧ عد ٨٦.

٢٥ ولو ان البحاكم الشرعية وحدها حق الاختصاص بالنظر في مسائل تسين ناظر علي ضريج الا أن الحاكم الاهلية خنصة أيضا بتمكين ذلك الناظر إذا انتخي الحال ذلك من القيام ؟أموويته — منيا القدم ١٧ عابو ٢٠٩٠ع ٨عدد ١١٧

٣٩ الحاكم الاهلة غير مختصة مالتظر في الزاع القائم قى محة الوصية وعدمها وجوازها وعدم جوازها وفي ما اذاكان المؤضى استمر على وصيته لفاية وقائه أم لابل أن ذلك من اختصاص الحاكم الشرعيه بجلاف ما اذا كان النزاع قائمًا على سند الوصية فايه من اختصاص الحاكم الاهلية وعليه مجيب إخاف الفصل في طلب

تثبيت المللكية المبنية على الوصية اذاكانت الوصية منازعا في صحتها حتى يفصل من الحهة المختصة بذلك استثناف مصر مدنى ٢٠ مارس ٩٠٩ ج ٢٢ عدد ١

٧٧ أن مافصت عليمه المسادة ١٩ من لأنحة ترتيب الحاكم الاهلية من أنه ليس لهـ نـم الحاكم ان تنظر في المازعات المصلفة بمسائل الانكحة وما يرتبط بها لايشمل سوى المنازعات الثاشئة عن نكاح شرعي ينطبق على حق الولد الاشرعي في طلب النفقة — الاستثناف ٤ فيرار سنة ٩٠٨ ع ٩ عدد ١٩٣٨

۱۸ الحا کم الاهدیة خنصة بالحکم في دعوی طلب تمویشات نشأت عن امتناع الزوج معاشرة زوجت وعن الفنر (الادبي الذي الذي الحجم الذي أصدره قاضى الاحوال المتخصية على الزوج بدفي النفقة لما زوج الدعوق أن تكون الحا كم الاهدة غير مختصة بنظر الدعوى الاولى لان الحكم بالنفقة بني على عدم قرام الزوج بواجب من عدة واجبات وهو واجب الاتفاق علي روجة - الاستثناف ٨ ديسمبر٩٠٨ عع ١٠ عده ١٣٩٠٠

٧٩ اذا حصل نزاع بالمسبة لمراءاة الاجرآآت الواجب اتباعها بسحة الإبقاف فلا يستبر هذا النزاع من المسائل المتملقة بأصل الوقف بالمنني المقصود منها في الممادة ٢٦ من لائحة ترتيب الحاكم الاهلية وتكون الحاكم الاهلية غنصة بالفصل في هذا النزاع فاذا رفعت أمامها دعوى من ناظر وقف بطلب تسليم

أرض اله كانت مخصة بالحكم بأنه لم محصل ايماف هذه الارض ايمافا محيحا لسدم تحرير حجة الوقف المتصوص عليها في لأتحة ١٧٨٣ هـ -- الاستثناف٧٧ نوفير ٤١١ بح ١٧عدد ٤٩

٣٠ لا تمنع المسادة ١٦ من لا تحمة رتب الحاكم الإهلية هـنـ الحاكم من الفصل في مسئلة حصول الوقف في مرض موت الواقف وأه في هذه الحالة لا في ثلث أمواله (١) — الاستثناف ١٩ يناير ١٨١عع ١٧عد٥٥٥

٣٩ لاتمنع المسادة ١٩ من لائحة ترتيب الهاكم الاهلية هـذه المحاكم من نظر الدعوى المرفوعــه المامها بطلب تنفيذ عند تعهد فيه المدعي عليه بمناسبة زواج انبه بالمدعيه بان يدفع لهــا مبام! معينا في كل شهر — الاستثناف ١ يونيه ٩١١ عبـ١٧ عدد ١٤٠

٣٧ الدعوى التي ترفع من أية على اظروقف أيها بطلب مبلتم للصرف منه بمناسبة زواجها لرفض أيها بطلب ملتم للصرف منه بمناسبة زواجها لرفض التناظر دفعه لصدم توفر التقديه لديه تمكون من اختا كم الاهلية دون الشرعية ومن ثم اذا كدت الهمكمة الشرعية بدفع هذا المبلتم لاتكون الادارة ملزمة بمنتفي قرار لا الربال ١٩٠٧ بتنفيذ هذا الحسكم — الاستثناف ٢٤ يناير ٩١٧ بج ١٣٠

٣٣ معرفة ما اذا كانت حصة المستحقة في وقف .
هي من الجهة الخيرية أو من الجهة الاهلية هي مسألة .
تتملق ناصل الوقف وهي طبقا للمادة ١٩٦ من لا عجة .

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف ٢٥ مايو ٩٠٥ ميم ٧ عدد ٥٠.

ترتيب الحاكم الاهلية ليست من احتصاص الحاكم الاهلية —الاستئناف ١٧ يناير ١٩٧ ج ١٣ عدد ١٦ وهم الدوق في مرض ١٣ مدرفة ما اذا كان الثوقي في مرض الموت عند مأزقف أملاكه هي سألة تنطق بأصل الحفاة كم الاهلية وعليه فليست الحاكم الاهلية مختصة بالنظر فيها فاذا رفت دعوى امام الحاكم الاهلية من الورثة بطلب حصتهم في التركم ارتكانا علي ان الموقف صدر من المتوفى في مرض مونه وجب علي الحكمة إيقاف الفصل فيها حق يفصل في مسألة مرض الموت المام الجهة المختصة (المستماف في مرض مونه وجب علي مرض الموت المام الجهة المختصة (المستماف في مراض الموت المام الجهة المختصة (المستماف في مراض الموت المام الجهة المختصة الاستثماف أول أو يل ١٩ هم ١٣ عدد ٧٩

٣٥ الراح فيما أن كان الواقف في وقت ادخال أو اخراج بعض المستحقين حائرا الصفات التي تؤهله لاستمال هـ نا الحق الحفوظ له بكتاب الوقف هو نزاع يتعلق باصل الوقف طبقا للمادة (١٦) من لا محمد ترتيب الحاكم لا الاهلية غير عضمة بالنظر فيــه -- الاستشاف ١١ مادس ٩١٢ مع ١٣ عدد ٨٨

٣٩ أذا أشترط في وقفية أن معنوق الواقف الثاظر علي الوقف تكون له حصة معينة في ربع الوقف فلا يفقد حسفا الشرط مفعوله أذاكان بسد تعبين المتسوق ناظرا عسين ديوان الاوقاف ناظرا

المادة (١٦) من لا محة ترتب الحاكم الأهلية أ في الوقف (٢) الفيوم أول ابريل ٩١٩ مج ١٠٤ عدد ١٠٤

(١) راجع عكس دلك حكم محكمة الاستثناف ٢٥مايوه ٩ مج ٧عدد ٥٠

لأتحول دون اختصاص تلك المحاكم بالنظر في أن الشرط الوارد في الوقفية أن معتوق الواقف الناظر على الوقف حصية معينة من ربع الوقف لا يفقد مفموله اذا كان بعد تعيين المعتوق ناظرا عين ديوان الاوقاف ناظرا متضا للاقراد بالدسمل — الاستثناف ١٣ مارس ٩٠٢مم ١٤ عدد ٨٩

٣٧ للمحكمة الاهلية عند اظردعوى راع في وضع اليد بين شخصين بدَّعيان النظارة على أراض موقوفة أن تفصل في صفة النظر المتنازع فيها ومن ثم فلا يتعين اخاف الدعوى لحين الفصل في ذلك من الحكمة الشرعية لناظر الوقف الممين من قبــل المحكمة الشرعة الحية دون سواء في ادارة أموال الوقف اذا كان الناظر المسين من قبسل الواقف قاصرا ومن ثم اذا أجر القاصر أووصيه أعيان الوقف كان الايجار باطلا يتلتى الوارث المستحق في وقف حشه عسن الواقف الاصلي لاعد مورثه ولذلك لأيكون المستحق مسؤولا عمن ديون مورثه عملي التركه وفي همذه الدعوى حكمت المحكمة يبطلان عقد الايجار الصادر من مُاظر الوقف المشترط فيه أن مبلغ الايجار يخصم نظير ما المستأجر من الديون على مورث المستحقين اسكندرية استثناف ٣٠ ستمبر ٩١٣ مج ١٥ عدد١٧ ٣٨ يسوغ للمحاكم الاهلية بناء على طلب أحد وائني ناظر وفف أن تمين حارسا قضائبا يتولى ادارة الأعيان الموقوفة أذا كان الناظر هو المشحق الوحيد

<sup>(</sup>۲) انظر استثناف مختلط ۲۷ فبرابر ۰۰۲ (مجمة التشريح والقضا ١٤ص١٩٦) واستثنف مختلط ١١ يونيه ۰۰۳ (مجلة التشريح والفضا ١٥ ص ٣٤٩)

قارن أيضا بجوءة مَذَ كرات ومنشورات لجنة المرأقية الفضائية نبذة ١٧١ بشأن تسيين حارث ريثنا نفصل الحكمة الشرعية في دعوي رفعت البها بطلب عزل الناظر

٣٩ يجب السير في تنفذ الحكم الصادر من عكمة شرعية على حسب قصوص الاحم العالي الرقيم ٧٠ مايو سنة ١٨٩٧ فن أواد تنفيذه ليس له أن يرجع في ذلك الى الحاكم الاهابة

قاذا دخـل شخص ثاك في الدعوي محبحة أن الحكم الذي أصدته الحكمة الشرعة كان بناء علي لواطؤ بقصد منه الاضرارج فدخوله غير كاف لجمل المحاكم كان المحالمة عنصة ولو أنه لايظهران لهذا الشخص الثالث أي وجه قانوني لاتبات حقوقه الما المحكمة الشرعة — مصر استثاف ١٢ فبراير ٩٠٧ منع ٨ عدد ٣٤

٤٠ تخص الحاكم الاهلية بالحكم في ما اذا كان تفيذ حكم صادر من محكمة شرعية بواسطة السلطة الادارية بطريقة قانونية كائن لها أيضا الحدكم في طلبات ناشئة عن التنفيذ المذكور

ان الحكم الصادر من محكمة شرعة مدفع تفة لزوجته يجوز استمرار تنفيذه الى أن تصدر حمده المحكمة حكما قاضيا بإبطال الدفع ويترتب على ذلك أنه في حالة عدم صدور الحكم الاغير لاتازم جهات الاداره بتمويض ماأذا استمرت في تنفيذ الحسكم حتى ولو أغانها المدين أن التفقة قبد سقطت بسيب طلاقة

زوجته — مصر استثناف رقیم ۲۹ مارس ۹۰۹ مج ۸ عدد ۵۱

١٤ أذا أوقع دائن حجزا اداراعلي مال مدينه لدي الفير طبقا الدادة (٣٠) من لائحة تشيد آحكام الحم كالشرعية الصادرة في ٤ أبريل ٩٠٧ وأقر الحجوز لديم يمدونيته ولكنه امتح عراب الدفع فالحاكم الاهلية عنصة بالحكم عليه بدفع الدين لمدم وجود فس في اللائحة المذكورة عن هدده الحالة وتازيق أستثناف ١٧ مايو ٩٠٩ مع ١٧ عدد ٤

٧٤ المحاكم الاهلية ليست مازمة أن توقف النظر في دعوى مقاسة أمامها بمثان عقار بمجرد ادعاء خصم ان ذلك النقار موقف طبين الفصل في الوقف حجة وقفية فاهر عليها أبها صدرت وسجلت طبقا للائحة الحاكم الشرعة السادة في ٧٧ مايوسنة الامراكم المحاكم النسيط ليس بحجة رسمية الا أن المحاكم الاهلية مازمه باخاف الدعوى اذا قدم وكان المراكمة المذكم المراكمة المذكرة لجواز ان المراكمة المذكرة لجواز ان المراكمة المداكم المراكمة المداكم المراكمة المداكم المراكمة المداكم المراكمة المداكمة المداكم

(1) Daywood

# فجا يتعلق بالمحاكم المختلطة

۳۷ لاتخرج الحصومة القائمة بين طرفين من رعايا الحكومة الحدية عن اختصاص الحاكم الاهلية لحجرد كورن المدعى عليه أدخل في الدعوى شخصا تابعاً لدولة أجنبية بسفة ضامن - الاستثناف ١٥ أريل ١٩٠٦ ع.٨ عدد ٢

\$ لايسوغ لشخص من رهايا الحكومة الحلية أقيت عليه دعوى امام الحماكم الاهليةأن يدفع بعدم اختصاصها بناء على أنه عين ترجمانا في تنصلية أجنيية إذا كان نسينه بفيرتصديق من الحكومة \_ استثناف ١٨ ديسمبر١٩٠٩ ع ٨ عدد ١٤ (١)

ه؛ ينظر في اختصاص الحساكم الاهلية فيما يتماق بخسيتهم وقت وضي يتماق بخسيتهم وقت وضع الله دوي وعليه فتبقى تلك الحماكم محتصدة بالقصل في دعوى رفعت امامها بين وطنيين ولو تغيرت أشاء سير اللموى جدية احد للدهى عليهم وأصبحت من رمايا دولة الروسيا بسبب زواجها — الاستثاف ٣ مارس ٧٠ ٩ ع ٨ عدد ٨٠

القاعدة القانونية الممول بها هى أن الأختصاص ينظر اليه وقت رفع الدعوي ولا يعتبر بعد الشمير الذى يتسبب فيه أحد الحصوم

٤٩ الهاكم الاهلية هي الحاكم الاصليسة ذات الاختصاص السام في نظر الدعاوى المدنية وتسكون غير مختصة اذا ثبت عملا بالتعاهد التنفق عليه ان أحد الحموم تاج لدولة أجنية وعليه فلايكفي لصيرورتها

غير مختصة اثبات ان أحد الخصوم في الدعوى اعتسبر امام المحاكم المختلطة مرس رعايا دولة ايران — الاستثناف ۲۹ مايو ۷۰.۷ بج ۹ عدد ۱۰۹

ملحوظه-- وفى الواقع فائ الشخص المدعي. رعويته لدولة ابران قد اعتبر في جملة دهاوي نظرت : امام المحاكم الاهلية من رعايا الحسكومة المحلية .

٧٤ تحويل الكبياله الي أحدر وايا الحكومة المحلية عصيح ولو كارف الترض منه جبل المحا كم الاهايه عتصة للفصل فيها - محكمة الاستشاف ٧٤ ديسمبر ٨٠٨ يج ١٠ عدد ٩٩

٨٤ بام « زيد » أقطانا الي « عرو » وباع « برو » وباع « بن » نسس هذه الافتان الي « عالد » (أجنين) مدعاً أنه وكيل مقوض « لزيد » فرفع « عمرو » دخوى علي « زيد وبكر » وحكم له ابتدائيا بملكيته للاقطان المباعة وبتسليما البه وحفظ الحق له في مطالبه بالتمويش بدعوى علي حدثها فاستأنف بكن هذه الحكم ووض خاند نعوى على زيد وعمرو خصوص عذه الاقطان المام المحكمة المختلفة وعكمة الاستثاف الاهله قروت بناء على طلب « بكر »: —

أولا : حيث أن بكراً لم يكن خميا في الديموى المرفوعـه أمام المحكمه المختلطه فليس له حق طلب تأجيل الدعوى المنظورة المام محكمة الاستثناف الاهلية طين الفصل في الدعوي من المحكمه المختلطه ثالياً : ان الادعاء وجود صالح الاجنى في نفس

موضوع الدعوي لا يكنىلاعتبار المحاكم الاهليةغير مختصة بنظر الدعوى المرفوعة أمامها

الثان السادة ١٣٩ مرافعات المسلفة بطلب احالة الدعوى على محكمة أخرى بسبب كومهامقامه امامها لا تتطبق الا في حالة طلب احالة الدعوي من محكمة أهلية على محكمة أهلية على محكمة المتثاف ١٩ مارس ١٩٩٠ ع. ١٩٧

١٤ أذا طلب المدى عليه ادخال ضامن له في المدعوى وكان هذا الضامن أجنبيا وجبع على المحكمه أن بحث في دعواء على الضامن المذكورةاذا وجدتها غير محميحه أو غير محتملة الصحة وفضت طلبه واسترت في الدعوى الفائمه بين الحصيين الاصلين بين الحصيمن الاصلين على الضامن والدعوى الذي يين الحصين الاصلين على السام اختصاصها بالنسبة للدعوى على الضامن فقط كات المدعى عليه الذي يكون له ضامن أخيي مضضرا لمقاضاه ضامته بدعوي على حديث ويكون فنامة من منا ويكون على حديث ويكون المحكومه المحليه (١) — عكمة الاستثناف ٣٠ ما يو المحكومة المحليه (١) — عكمة الاستثناف ٣٠ ما يو على ٢٠ عدد ٢٠ ما يو

هغرس المحاكم الاهدنية بالنظر في الدعوي المرفوعة من شخص حماية دوله أجنبيه سففه وصيا شرعيا على قصر من رعايا الحكومة المحنيه لان الوصي في هذه الحالة بشبر بجرد وكيل لامصلحة له في الدعوي شخصيا(٢) — في سويف استشاف ٢٤ سبتمبر ٩٦٧ بج ١٤ عدد ٩

٥١ تخص المحاكم الاهايه بنظ الدعوى المقامه من وطني تحول اليه سند من أجني (٢) إغما إذا كان التخويل غير مستوف الشرائمله اللهانونية كدم ذكر التاريخ الذي حصل فيه فالمسند يبتي في مك الاحبني ومن تم لايجوز رفع الدعوي أمام المحاكم الاهايه — محكمة الاستثناف أول ديسمبر ١٤٨ عبد ١٧٨

۱۷ تخص الحاكم الاهلبه بنظر دعوى نرع ما كمة عفار وفاء لدين إذاكان ججع الاخصام في الدصوى وطنيين. ولا عبرة بكون الفقار المرهون لاجني (<sup>4</sup>) — محكمة الاستثناف اول يناير ۹۱۳ مج ۱۲ عدد ۳۸

٥٣ اختصاص المحاكم الاهلية فيما يتعلق بحبسية الاخصام لا يؤثر عليه تصرف أحد المثقاضين اثناء لظر الدعوى . فقدتك أذا بدأت المحكمة في نظر

<sup>(</sup>١) راجع عكس ذلك حكم محكمة الاستشاف في أولىيوميونيه ١٨٩٩ مج ١ ص١٠٣

<sup>(</sup>٧) ذكر في هذا الحكم حكم تحكمة ثنا الاستثنافي ٢١ أغسطس ١٨٩٩ ج ١ ص ١٩ ومجوعة أحكام الحاكم المختلطه جزء ثان س١٨٧ وجزء سابع ص٧٧ (٣) راجع حكمة أسيوط الابتدائيه الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٥٥ (القضاء السنه اثالثه ص٧) ومجموعة مذكرات ومنشورات لحبة المراقبه الفضيائيه عرة ٨٨ (ج ٧ عرة ٥٥) (٤) راجع بعكس ذلك مجموعة التشريع والاحكام المختلطه س١٧ ص ٧٨٥ س٣٠ ص ٧٩٠

دتوى زاع في ملكية بين وطنين قريع المقار، وضوع النزاع الى أجني أتساء فغار الدعوي فهما البيع لاينزع اختصاص المحكمة الاهلية التي وضت اما. ها الدعوى أولا — استثناف ٢٦ أريل ٩١٣ بج ١٤

٤ه عما أن البائع لابد وأن يكون خميا في دعوى الشفعة فليست الحاكم الاحلية بخصة اذا بنظر دعوى الشفعة اذا كان البائع أجنيا مد طنط استشاف ٢٤ ميراير ٩١٤ مج ٢١ عدد ٩

ه الحاكم الاهلية مختصة بنظر فضايا نرع الملكية بين الوطنيين ولو كاري الدقار المراد نرع ملكيته مرحوما لاجنبي -- محكة الاستثناف ١٧ ديسبر ٩٩٤ع ١٦ عدد ٣٥

٥٥ قول القانون ٥ عكمة مدنية أو تجارية ٥ الوارد في المساحة ٣٣٩ منه قانون تحقيق الجنايات يشهر الحما كم الأهلية والمختلطة على السواه ومن ثم الما لمخي عليه الى المحكمة المختلطة بحوي مدنية بالتمويض عبن جريمة ارتكبت لاينتطيع ألا دعاه محق مدنى أمام المحكمة الاهلية التي ستنظر في هذه الجريمة سن ٢٠ مارس ٩١٥ بج ٢٢ عدد ٩٩

٥٧ ليست المحاكم الاهلية مختصة بنظر دعوي قسمه بين وطنين شركاه في عقار مرهون لا جنبي اذ كان ، مشترطا أن لا تحصل قسمة الا محضور الدائن المرمين استثناف ١٣٠٤ يار ١٨٥ عج١٧عد٣٠٠

٥٨ تفيير حسية أحد الحسوم فى أثناء سير الدعوى ليس من شأة أن يمنع اختصاص المحاكم الاها...ة ان كانت قد أصدرت حكما فى الحصومة

ولذلك بيقى التمناء الأهلي مختصا الفصل فى قضسية المدعي أقست أمامه بن وطنيين وأو تقبرت حبسية المدعي عليها بأن تزوجت بروسى بعد صدور حكم المحكمة الابتدائية وأذا اتفق الحصوم على نزغ القضية من المحاكم المحاكم المحتاصة فاتفاقهم باطل لايتسبر به لان مسألة الإحتداص تتملق بالنظام العسام - محكمة الاستثناف ٢ مارسي ١٨ عدد ٨٠

ه أن المتازعات التي محصل بين الابرانيين وين ريايا الحكومة أغلية يجب القصل فيها في المحاكم المختلفة لان الابرانيين يمدون من الاحاب بمتضى المداهدة المفودة بين الدولة العلمية ودولة بران في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبناه على ذلك تكون المحاكم الاهلية غير مختصة — محكة الاستثناف ١١ مايو٩٠ و ٢٥ ص ١٧ م ١٥

٩٠ حكمت عكمة الاستثناف بقسول الدفع النرعي بعدم الاختصاص المقدم من المدعي عليه بناء علي أن المدعي الذى حكمت محكمة أول درجة اصالحه رعية أجنية ولكنها لم تحسكم عملي المدعي لاجمي بالصارف لان حكمها لايمكن نفيذه ضده مستحكمة الاستثناف ١٤ أربل ٩١٣ بع ١٤ عدد ٩٣

١٦ أن زواجالمر أدوان جملها تابع للدولة التابع له أوجها وتحكومة بقوانين تلك الدولة كما يؤخذ من المسادة السابعة من تقانون انتابعة الشائية الا أنه كما كان كل من الزوجية ، إلى اللهذ عافظا تبعينه للدولة الى ساعة المقد كانت الأهلية الواجب وجودها في كل منهما للسحة عقد الزواج هي الاهلية المقاموص

عليها في قوانين الدولة النابة لها الي هذه الساعة قادًا لم تبت المرأة أن زواجها حصسل طبقا للقوانين الحكومة هي بها وقت المقد لايمكن على منتضي هـذه القوانين اعتبارها مدوجة خرجت من سلطتها ودخلت في سلطة قوانين الزوج فاذا كانت المرأة عيانية مصرية مسلمة فلا تعتبر فادة تعتبر عسارة قاد تعتبر عسارة فلا تعتبر علية فلا تعتبر على التعتبر على

المام المحاكم المصرية متروجة الااذا أثيت انزواجها ثم طبقا للشريعة الاسلامية .

ولا كمن للدجاكم الصرية اعتبارها منروجية كومة بنير القوانين المنانية المصرية الا بعد الزواج وبعد تنيير التبعية الصحيح على حسب فاك الفواتين استثناف مصر مدنى ٧٩ ديسمبر ٩٠.٩ ت٢٥ ص١٩

"CERENIT!

### فجأ يتعلق محكومة السوداله

المرفوعة على الحكومة السودانية - مصر ابتدائي ١١ مارس ٩٠٨ مج ١٠ عدد ١٧

۲۷ ياء على الانفاق المؤرخ ۱۹ يناير ۱۸۹۹ أصبحت حكومة السودان ذات صفة سياسية خاصة بها وعليه فالمحا كم الاهلية غير مختصة بنظر الدعاوى

### 

### نصر

١٣ اذا لم توض الصنه التنفيذه على حكم أمر المجراء عمل من أعمال التحقيق فالمحكة التي أصدرت المجداء على من أعمال التحقيق فالمجداء على الشائل ولو مع حصول الاستثناف المجادي جزئية ٢٥ يوليد ٢٠٩ ع ٨ عدد ٤٤

الصيغه التنفيذية على عقد رسمي حرر في قلم كتاب الحكمة المختلطة بين وطنين أذ هو الذي بلمبدأ السه لتنفيذ هنا المقد اذا بست الحاجة الي تنفيذه اذا علم برائم بشأن عقد رسمي واجب التنفيذ وجب إيفاف تفيذه رشما محسم الزاع كما لمس على ذلك في المادة ٣٨٤ مرس قانون ألمر أفعات — تنا أبتدائي أول أو بل على ١٤ عدد ٨٤

# سريان القوانات على الماضي

مبدأ عدم سريان القوانين على ماسبقها من الحوادث . استثناف ۱۹ ارول ۱۹۰۹ یج ۸عدد۳

٦٦ ان القانون التفسيري ولو كان صادرا يتقرير قاعدة جديدة فهو والقانون القديم المفسرهو له شهر مواحد ( الظر مقدمة أو يرى وردونوته ٣٠) يسرى على حق الاستثناف القانون الجارى العمل به وقت صدور الحكم المستأتف لا القانون الحاري الممل موقترض الدعوى امام المحكة الابتداثية فيناء على ذلك لايجوز استئناف حكم المحكمة الجزئية الصادر في دعوى لاتزيد قيمتها عن الالني قرش آذًا كان صدووره بعد العمل بمقتضى قانون تحسرة ١١ ١٩٠٤ ولو كانت الدعوى مرفوعه قبل السل به -- اسكندريه استثناف ۲۷ اكتوبر ١٩٠٤ بج ٨

٧٧ ألقانون المؤول لمانون سابق يشبر وأحداً حو والقانون المؤوَّل وبناء عليه فالأحاله على هــذا القانون الانذير تشير أحالة عليمه مع مالحقه مر • \_ القانون المؤول له - بحكمة الاستثناف أول مارس ۸۰۶ عدد ۵۰

٨٠ أن القانون عرة ٣ لسنة ٩١٤ ألذي حاء ممدلا المادة ٢٦ من قانون للر أنسات برقمه تصاب ختصاص القــاضي الجزئي النهائي في المواد الدينيه

 ٥٥ النصوس انفسيرية الآخذل تحت حكم العقارية من ١٠٠٠ قرش الى ٢٠٠٠ قرش أعا هو من قوأتين المرافعات ومر ثم يسري مفعوله على ماسبقه من الحوادث مالم يمس ذلك محقوق مكتسبه وبناء عليه فان الحسكم الصادر بعد تاريخ العمل القانون المذكور في دعوىعينيةعقارية قيمتها ١١٠٠ قرش رضت قبل صدور ذاك القانون يجوز استثنافه لان الحُموم كان لهـم وقت رفغ الدعوي الحق في الالتجاء الى محكمة ثاني درجة ---طنطا استثناف ١٩ بایر ۹۱۰ م ۱۹ عدد ۲۷

٦٩ أن القانون عُرة ٣ لسنة ٩١٤ الذيعدل المساده ٢٦ مرخ قانون المرافعات نزيادة تعساب الاختصاص النهائي للقاضي الجزئي في المواد العينيــة المقارية من الف قرش الي الفين أما هو من قوانين المراصات ومن ثم يسري على الماضي

رفت دعوى عينيه عقارية قيمتها ١٢٠٠ قرش قبل العمل بذنك القانون فحكمت المحكمة بانالحكم الذي يصدر قبها بمدالعمل به لا يكون قابلاللاستثناف لان المرجع لتقدير جواز الاستثناف من عــدمه الى تاريخ الحكم لاناريخ رنع الدعوي . أسيوط استثناف ٢٠ ديستبر ١٩٤٤ ع ١٦ عدد ٨٤ (٢)

٧٠ جل القانون عرقالسنة ١٩١٤ نصاب اختصاص القاضى الجيزئي النهائي في الموأد المينية المقاربة عشرين جنبها بدلا من عشرة جنبهات وحيث أبه

<sup>(</sup>١) الظر حكم محكمة الاستثناف الرقيم ٣٠٠ ابرين ٩٠٣ ج ٤ نمره ٢٨ ٢٧

<sup>(</sup>٢) راجع حكم الاستناف المختلط في ٢٧ نوفمبر ٩٠١ مجلة التشريع والقضا ١٤ ص٢٥

لاوجود لحق الاستثناف قبل صدور الحكم نقد قر رأي لجنة المراقبة الفضائية على أنه يقبل الاستثناف باعتبار الثماب القدم في الدطوى التي حكم فيها قبل العمل بالقانون بمرة ٣ لسنة ١٨٤ بخلاف الدماوى التي رضت قبل العمل به ولم يكن حكم فيها عند تنفيذه ظالم تصبح خاصة لاحكام القانون ألجديد — قرار لجنة المراقبة ٥ مارس ٩١٥ مع ١٩ عدد ٧٣

أشارت المذكرة الي حكم النقض والابرام الصادرفي ٨ ابريل ١٠٥ ج ٢ ص ٢٠٦ وحكم محكمة

कोराजी**द्वा स्टा**ल्या

### قواعر العزل

٧٧ المجوز أسترداد تلبلة المدفوع من الزوجة في الزوج عند الزواج علي سيل الدوطه لانه لم يسط الي الزوج جمعة وديهه بل بعسفة أعام ماليه لما تستدعيه شؤون الزوجين من النقات — استثناف مصر ٣١ ديسمبر ٩٠٥ ح ٧٢ عدد ٢٩

۷۳ المال الذي مدفعه الووجة الى زوجها مناسبة الزواج علي سبيل الدوطه ليس بواجب الرد لأنه لم يدفع الابتية الاستماة على ماتستدعه الوازم وشؤون الزوجية واذا الاتصحيص أية الزوج أدور ثه ضهاسمسر إندائي مددي ۲۶ اير طل ۷۰ مـ ۲۷عد۷۷

٧٤ سلطة مجلس ادارة الجامعة المصرية على
 الطلبه المرسلين إلى أوربا الدراسة فيها محددة في

التاسعه من الفانون المدن (١) عبر إن هذه المادة لاتسري على الماضي فلا مجوز اذا التحسلتهما لطلب سد نوافذ تعلل علي جامع باقل من المسافه الفانونية اذا كانت تلك التوافذ تنحت قبل السمل بالقانون. المدنى باكثر من خمى عشرة سنه --- استثناف ١٠ قراير ٩١٥ بح ١٦ عدد ٩

الاستثناف في ٢١ نوفم ١٠١ مج ٤ ص ٤٠

٧١ لاتكتب بالتقادم حقوق الارتفاق بالطل.

على الجوامع لأنها من الاملاك العمومية كنص المادة

لا محة الجامعة الحاصة بهذه الارساليات وبحاس الاداره مقيد بما جاه فيها من الاحكام وأه وان كانت الفقرة اثانية من المادة السابعة من اللك اللاشمة تحول لمجلس الاداره سلطة واسعة في تقدير الاسباب التي تسوغ استرجاع أحد طلبة الارسالية فعليه مع ذلك مراطة الحكمة في استمال هذه السلطة

ولا يمنع هـذا النص الحاكم من النظر فيها اذاكان قرار مجلس الادارة بهذا الصدد عادلاً أم لا وعلى ذاك أو المكمنة من مجموع ظروف الدعوى أن قرار عجلس ادارة الجامدة باسترجاع طالب لسقوطه في استحان واحد ليس قرارا عادلا محكم على المجلس المذهبين المجلس المذالب استفاف ١٦ اوريل ١٩٤ مرح ١٦ عدد ١٤

# القانونكالكف

## الاثبات

### اكبات الشعبة

♦٧ مجرد ذكر تبعية شخص في حكم صادر مر المحكمة المختلطة لايكني لاثبات التبعيسة أمأم الحاكم الاهلية - استشاف ١٨ يناير ٩١٥ ج ١٦

٧٦ تكني لاتبات التبعية الاجنبية امام الحاكم ﴿ ج ١٦ عدد ٤١

# اثبات الحقوق العيتمة

٧٧ لاحاجة لتسجيل عقد قسمة التركة بان الورثة لإثباتها بالنسبة للغير لان القسمة أعساحي مبينة ومعلنة للملك لاناقلة له ولان ملكية العقار أذاكان سبيها الارث قتيت في حق كل أنسان بمبوت الوراثة فنظر طبقا المادة ١٩٩٠مدي -- أعثثناف ٢٣٠مارس Mass 1. 8.954

٬ ۷۸ التسجيل شرط جوهري التسك بالحقوق السينيه تجاه شخص ثالث فحد البينم المسجل المقر بصحته من البايع يدفع دعوى التمسك يعقد آخر غير مسجل ويرد طلبه أتبائ صورية العقدالمسجل

ا بنی سویف ۲۸ اکتوبر ۹۰۹ ح ۲۷ عدد ۱۰ ٧٩ لاقيمة الاسبقية في تسجيل عقود المشرين لمقار وأحد ابًا تمدد البائمون لهــم ويجب البحث في هذه الحالة عن أي البائدين كأن المالك الحقيقي للمقار المبيم وبناه عليه لامجوز لن اشتري من ورثة عقارا عقتضى عقد مسجل أن يحتج بهذا التسجيل على من أشترى نفس المقار من الورثور يماجل عقده لان الورثة لم يكونوا مالكين للنقار الذي بإعه مورثهم الازبكيه ٦ يوليو . ٩١ يج ١٢ عدد ٢٩

شهادة مستخرجة من القنصلية التابع لهما الاجنى

(٢). لاينسبر رفع الاحتى دعوي على وطني

امام الحكمة الاحلمة تنازلا منه عن جنسيته اذ

الجنسية صفة لاحقة بالشخص ليس له أن يتنحى عنها مجرد ارادته -- استثناف ۱۹ ینایر ۹۱۰

· A أَذَا أَشَرَي شخص أَرضًا وترك حقه غــير

كامل لعدم التسجيل فيكذه على كل حال أن يكسب الملكية على المدالة التوقية ولا يؤثر السيالتسلط على عقد المشتري علي حق المدكية الذي أكتسبه بوضم البد المرض التي ورفاها ما عن مورث واحدثم وضع يده على هذه الارض بصفته المالك الوحيد لحما مدة تويد عن خس حشرة سنة ولكنه لم يسجل عقد مسترة منة ولكنه لم يسجل عقد وسجل عقده فني الدعوى المرفوعة من جرو وسجل عقده فني الدعوى المرفوعة من جرع على ديد حكمت محكمة الاستشاف باكتساب زيد حق المربط على حقيد ملكيه مجميع مقدم على حق بكر — استشاف ٢١ أبر بل ١٩٤٤ عدد ٩٣

AY عقد السيع غير المسجل مجوز أن يكون سبباً محميحها لاكتساب الملكية ، بوضع السيد خس سنين غير أبه لايصبح الحسك به اذا غام نزاع بين شخصين اشتريا الدين من بائع واحدد وكان أحدهما مجمل عقسداً مسجلاً — منوف . ١٣ أكتوبر ٩١٥ يجمل عد ٨٠

أشار الحكم الى مؤلف دوهلس في الفانون المدنى المصرى الحزه الثالث تحت كلمة والقبك بوضع الميد ، نبذة ١٧ الى ١٧ ومؤلف هالتون في الفانون المدنى المصرى الحزء الاول س ٢٠٠

أنظر حكم استثنافي اكندوية ٢٥ مايو ١٨٩٩ القضا ٦ ص ٢٧٨

AP انه وان كان قانون للرائمات الاهلى غلوا من قص عائل المادته ٢٠ من قانون المرائمات المختلط غير أنه بما ينافي السد لة وروح انتشريع أن محمجة التصرف الذي يقع من المدين بعد تسجيل التنبيه بنزع الملكية في عقارات مبنة في ذلك التنبيه يسبح الدائنون الذين شرعوا في التنبذ على عقارات يسبح الدائنون الذين شرعوا في التنبذ على عقارات مدنيهم في عداد و الذير ٤ المتصوص عليهم في المادة مدنيهم في عداد و الذير ٤ المتصوص عليهم في المادة بالتمر فات السابقة على تسجيل التنبيه والحاصة بقد عليهم طرقي لا اذا كان المقد مستجل عند تسجيل عرفي لا اذا كان المقد مستجل عند تسجيل عدد تسجيل التنبيه (الحاصة بقد المتحد) التنبيه (الحاصة بقد المتحد) التنبيه (الحاصة بقد المتحد) التنبيه (الحاصة بقد التسجيل التنبيه (الحاصة بقد التسجيل عليه) التنبيه (الحاصة بقد التسجيل عليه)

٨٤ 4 يمس قانون المرافعات الاهل على حرمان المدين من حق التصرف في المقار المطلوب نزع ملكنة خلافا لما قرره الخمانون المختلط في الممادة ١٩٠٨ منه . ولذلك فلا يجوز الدائن الذي طلب نزع الملكة أن يتسسك يطلان تصرف صدر من المدين بعد تسجيل النبية مالم يكن التصرف صورط أو عمل اضرارا محقوقه يور سعيد أول اكتوبر ١٩٣١ ع ١٧ عدد ١٩٣١.

الظر حكم استثناف الاسكندرية ٢٥ مايو سنة ١٨٩٩ (القضا س ٦ صفحة ٢٧٨ )

<sup>(</sup> ۱ ) أشار الحكم الى وحير جلاسون فى قانون المرافعات حزه ثابى نبذنان ١٣٥٦ و ١٣٥٧ طبعة نافة ( ٣ ) أشار الحكم الى مؤلف دوهلس فى القانون المدى الصري الحجره الثالث تحت كامة («أتماك بوضع

<sup>(</sup> ۲ ) اشار الحركم الى مؤلف دوهلس في القانون المدنى الصري الحرب الثان محت 6مه «انتهاك بوضع البد » ندة ۱۲۵ الى ۱۲۷ وموقف هالتون فى القانون المدنى المصرى الحزء الاول صفحة ۲۰۰

# اثبات الديون وإثباث التخلص منها

٨٥ اذاكان سند الدين خاليا من ذكر سبب الالتزام فالمدين المطالب بقيمة هذا المند أن يتبت دفقا لدعوي خصمه بأنه لم يلزم في الواقع بهذا التمهد الافي مقابل خدمة النزم المدعي بادائها له ولم يقم بتقيد النزامــــه وعلى ذلك يجيوز قانونا الامر بالتحقيق كلما تمسك المدعى عليمه بدفع كذا الدفع استئافه ١٨ مارس ١٩٤٤م م ١٥ عد ٨٨

٨٦ اذا ادعي شخص بان له حقا في أرض مكلفه باسم عمد لان أصل الارض لجمده ونقل تكليفها باسم عمد لانه كان أكر اخوته سنا فمن الواجب عليه اتبات تكليف الارض باسم جده قبل تكليفها باسم عمه استثاف ٢١ ديسمبر٩٠ ٩٥٥ ص٣٧٩

٨٧ لا يكنى الاشهاد الشرعى لاثبات وراءة أ القانونية المتبعة

مدعي الارث اذا لم يقرله باقىالورثة بل لابد لائبات وراثتهمن حكم شرعي بصدر في مواجهتهم ــاستثناف ١٥ ديسمر ٩٠٨ ح ٢٤ ص ٣٣٢

۸۸ مصادقة المجلس الحسي على حساب الوصى لانكنى قانونا لاثبات المساريف التي يدعي الوصي صرفها فى شؤن المحجور عليه(٧) لستثناف ٣ ابريل ٩٠٧ يج ٩ عدد ١٩١٧

٨٩ لااختصاص للمجلس الحثين أن يصدق على حسابات الوسي أو الذيم بكيفية تجملها حجة على الفير وأن غاية مافي الامر أما تصرح للوصيأو الذيم بتأدية التصرفات اللازمة وأنه يجب على حؤلاء الاشخاص أن ينبتوا قبل الفير حصول تلك التصرفات بالطرق

# اتباث بالكتابة أوبالبينة

 ٩ لايجوز اثبات صورية العقد المحرر بالسكتابة بين الخصوم الا بكتابة — استثناف أول ينابر ٩٠٨
 ٩ عد ٩٩

٩١ طلب المستأقف عليه في دعوي ساجة من المستألف أن يسلمه قطعة أرض تحت يده منم ايجارها زاعم المها مؤجره اليه وقد قضي في ثلك المحتوي

بارفض لمدم أثبات وجود الامجار وطلب المستأخف عليه في الدعوى القائمة الآن دفع مبلغ بصفة حكر عن هذه الارض واستدل بكتابة قدمت في الدعوي الاولي تتضين صحة ماكان يشكره المستأثف عليهمن ان المستأثف واضع يده بصفة محتكر لا بعسفة مستأجر وقد قضت محكة الاستشاف برفض الدعوى

(١) راجع أحكام محكمة الاستثناف في ١٨يناير وأول فواير ١٩٩٤ ( القضا س ٢ محيفتي ٢٩٧
 و٣٤٣ و ٧ مايو ١٩٨٦الفضا س ٣ ص ٤٠٤ و ٥ مارس ١٩٠١ مح ٢ ص ٢٥٣.

بناء على أن هذه الورقة لاتعتبر في ذائها الوارا كافيا للدلالة على صحة الدعوي وبناء علي أنه لج يتضدم من المستأخب عليه أي دليل آخر يفييد وجود الحكر مصر استشاف۲۲ ابريل ۹۰۷ يج ۸ عدد ۲۰۲

۹۲ لایقبل ثبوت صوریة عدد ثابت بالکتابة
 فی وجه غیر الثماقدین آلا بالکتابة — (۱) استثماف
 ۱۰ ابریل ۹۰۷ مج ۹ عدد ۵ غ

٩٩ أذا كان الدين الذي تزيد قيته عن الالف قرش ثابتا بالكتابة فلا يسوغ للمدين أن يثمت بشهادة الشهود برأاة ذبته من جزء منه يقل عن الالف قرش الا أذا بني ذلك علي توقر أحدى الحالات الاستثنائية التي تعنى من البرهان الكتابي مثل ضاع سند البراءة بجادث قهرى — منيا القمح جزئية ٣٣ ديسمر ٢٩٠٩ عجمعد٢٧

١٩ أذاكار المقد مدنيا بالنسبة لاحد المتعاقدين وتجاريا بالنسبة لتانيهما حاز للاول أن يثبت براءة ذمت من الدين بطريق الاثبات المقبولة في المؤاد التجارية اسكتاف ١١ أبريل ٩٠٧مع عدد ٨٧

 ۱۵ اشتری زید أرضا مینه بیمنی عدرال کتابه وجلها باسم اینه عمرو جربیا لها من داننیه م أراد عمروحومان یمس هذهالارض تنواطأهم خالد و باعهاله

رفع زید دیمواه ضدهما طالبا تثبیث ملکیته لها والمحکمة قررت .

أولا أنه يجوز لزيد أن ينبت صورة النقد بالبينة ثانياً أنه أذا ثبت ذلك يجوز أن ينضى له بملكية هذه الارض بقطع النظر عما فى عمله من النشر(؟) استثناف ۲۱ ديمسر ۹۰۹ ج ۱۱ عد۳۲۲

٩٦ لاتئبت صورية عقد ثابت بالكتابة فيا
 بين المتدقدين الا بالكتابة

ادعت المدعية الملكية في أوض يتنفى عند عرر ينها ويتن خاط مورث المدعي عليم الذين طماوا في المقد بأنه صورى لان مورثم كان يقصد والحمكة قررت أه لا يكن للمدعي عليم وقد حلوا عمل مورثم، أحد المتاقدين أن يثبتوا صورية المقد الا بالمكتابة فلا يجوز لمم أنجاما بشهادة الشهود أو بالمتراث — استثناف ١٤ ديسمبر ١٩٠٩ بج١١

۹۷ يجوز لنبر المتاقدين أن يثبت صورية عقد بشهادة الشهود وبالغرائن ولو زادت قيمته على ألف قرش اذا عمل هذا البقد اضرارا محقوق. هذا اللير: — فاذا حجز زيد على متقولات مدينه همرو لمساله عليمه من الدين ورضح بكر ( اين عمرو دعواء طالبا

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف المختلط في ١٤ مايو ٩٠٣ مجلة الفوانين والاحكام للمحاكم المختلطة سنة ١٥ ص ٣٠٠٠

 <sup>(</sup>۲) راجع حكمة الاستثناف في أول مارس سنة ٩٠٠ ج ٢ محيفة ٩٠٠ وأيضا حكم تحكمة الاستثناف في أول يناير سنة ٩٠٧ ج ٨ محيفة ٩٠٠.

تثبيت ملكيته المنقولات المحجوز عليها مر تكناعلى أله اشتراها من عمرو بتقشى عقد طعن فيه زيد بأه صورى لانه ماعمل الا تهريب هذه المنقولات اضرارا مه فيجوز بناء على ماقدم

أولا أن يتبت زيد صورية هذا الفد بشهادة الشهود وبالفرائن ولو زادت قينه على ألف قرش نانيا أن لايتضت الى دفاع يكر بالنسبة اسدم نوفر الشروط الفانونية في دعوى الدائن ابطال تصرفات مدينه التي عملتأضرارا به (١) -- استشاف ۱۸ يناير ۱۹۱۰ عبد ۲۱ عد۳۲

۹۸ يجوز أثبات الملكية بكافة طرق الاثبات الفانونية ولا تمنع المادة (۲۱۵) مدى من اثبات ملكتيتممازاد عن ألف قرش بالبينة لان هذه المادة خاصة بالتصدات فقط

منع المدعي عليهسم المدعي من الدخول في ياه لهم قال الاخير باه اسستأجره بشد شفهي التشفيل الصابون وادعي أن الصابون الموجود بالمحل المذكور ملك له

وعكمة الاستثناف قررت. — أن له اثبات ملكيته العمايون بكافة الطرق القانونية عا فيها الدنة(\*) استثناف ۳ مارس ۹۱۰ عبد ۹۵

٩٩ عجوز المحكمة رفض الاثبات بالبينة في دعوى تجارية تزيد قيمتها عسن الالف قرش ---

استثناف ٢١ فيراير ١٩٠ مع ١٣ عدد ١٥ "
بناء على المباني، القانونية والاحكام القضائية
المديدة يجوز الاثبات بالمبنة في المواد التجارية ولكن
هذا الاثبات هو اختياري فقط بالنمية للقضاء الدين
يجوز لهم أن يصرحوا به ويرفضوه على حسب ظروف

۱۰۰ لفسير المتعاقدين أن يشتوا صورية المقود بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن غير أنها لاتثبت بين المتعقدين الا بالكتابة أو البينة عند وجود مبدأ ثبوت بالكتابة --- استثناف ٧ يناير ۱۹۸٥ ع ۱۹ عدد ۵۸

۱۰۱ لايجوزاتبات التوكيل بالبينة اذا كان خاصا بمبلغ يزيد على الالف قرش

رض المدعى دعواه اوتكانا على عقد غير محارى طالبا مبلغا يزيد عن ألف قرش ثم طلب التصريح له بان يشد بالمبينة ان أحمد المدعي عليهما الوارد اسمه فى ذلك المقد قد تماقد ممه بصفة وكيلا عن المدعى عليه الآخر الذي لم يرد ذكره في المقد . فحكم بان الاثبات بالمبينة غير جائزا لفيول في هذه الحاله واله لايجوز الحكم على الحصم الوارد اسمه في المقد

<sup>(</sup>١) باجع حكم محكمة مناغه ٧٧ مايو ٥٠٥ مج ٩٠٧ عدد ٧٤

<sup>(</sup>٢) انظر شرح بلانيول على القانون المدنى ألفرنسي طبعه ٣ جزء أول فقره ٢٤٥٤ و ٧٤٧٧

طنطا استثناف ۱۹ دیسمبر ۹۱۳ میج ۱۰ عدد ۹۰

١٠٢ لايقبل الاثبات بالبينة لتغيير مايحتويه العقد في الدعوى المرفوعة عن سند أذا كانت قيمة الطلب تزيد عن ألف قرش .

وبما أن السند يظهر فيه صراحة أن سيه دين قلا يقبـل الاثبات بالبينة الذي يعرضـه المدين ليثبت أن الدين صووت وأن سبب هذا السند ذكر فيه بالاشتراك في الفش بين الدائن والمدين

حكمت محكمة الاستثناف مانه لايقبسل الائبات بالبينة بين الخصوم في مثل هذه الدعوى ــ استثناف ٧٠ ينابر ٩١٤ مج ١٥ عدد١٩٩

۱۰۳ من المقسور قانونا انه لايجيوز أن يثبت بالبيئة مايخالف الوارد في المقود أو مازيد عسه اذا كانت قيمة المقد تزيد عن النصاب القانوني الجائز فيه ذلك -- مصر ابتدائي ۱۰ كتور ۹۰۹ ح ۲۵ ص ۲۳۸

۱۰٤ اذا اشترط الدائن على الدين عدم براءة ذمته من الدين الا بأخذ سنده فلا يقبل منه بسد ذلك اثبات البراءة بطريقة أخرى كالاطلاع على الدفاتر لان طرق البراءة تسيت ومحددت بين الفريقين فلا تعدى الى سواها ـ استثناف مصر ۱۸ يتاير ۹۰۹ ح ۲۲۰ س ۲۹۲۰

ان الاشياء الوجودة في المنزل اما أن تكون
 أنت بالجهاز واما أن تكون أنت في البيت بعداز يجمة

وان ما أثبتنه الزوجــه انه من جهازها يكون شرعا ملـكها

وهذه الفاعدة الذرعية تكون مبدأ مجيز الزوجة أن تتب ماتدعيه أما الانسياء التي لم تتبت الزوجة اتها من جهازها فلا يجبوز لحما أن تثبت ملكيتها لهما بالبيئة أذا زادت فيشها عن ألف قرش – استثاف مصر مدنى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ح ٢٥ ص ٧٥

۱۰۱ مجرد الادعاء بوجود الربا الفاحش لا يكفى التصريح باتجاته أو أنه لا مجوز قبول الاتجات بالبيئة على ما مخالف المقادم الكتابية مالم تدل الوقائم الثابتة بالدعوى على أن هناك قرائن قوية على وجود الربا الفاحش «١٥ — استثناف ٢ أبريل ١٩١٣ مج ١٤

۱۰۷ عدم الاشغال بتسليف الفقود لا يستجيل مصه عقلا ولا عادة انلا بأخذ المؤجر فائدة نظير تأخر المستأجر وليس تقدير هذه الفائدة الاحسها بنيث في نقس الدائن من تأثير الظروف الحيطة بحوضوع الدين كاحتاج المدين ومقدار الثقمة فيه وحالة الدائن وميله لاغتام الفرصة وهو أم طبيعي في النفي وما يجوز أن يكون عليه من الدين الفمير ومقادار فائدته ولا يحنى ما على الملاك من الديون المنارية وغيرها

المعارية وعيره. تطبيق مبدأ عدم جواز اثبات عير ماجّاء بسند الدين بطريق الينة في مسائل الربا الفاحش يشل

( ۱ )، انظر جكم عكمة الاستثناف المختلط ۷ مارس ۹۰۱ مجموعة النشريع والاحكام المختلطة ۱۳ مس ۱۹۳ وحكم المختلطة ۱۲۹ وحكم طنط ۱۹۳ و و محكم المختلط ۱۸۰ فيراير ۳۰۱۶ و محكم طنط ۲۱۱ فيراير ۳۰۰هج ٤ عدد ۹۱

جميم القوانين التي وضعت لمكافحت واستئصال حرثومته الحبثة فقد قر الاقتصاديون والفقياء أن ستره واختلاطه مأصل الدين فيسندانه أمروقي سيل وبذلك بكون تكلف المدين عستند كتابي يصدر له من الدائن ضد تقسه هو من قسل التكليف بالمستحمل وجيت أن تطبق المدأ المذكور في هذه الحالة خطأ لان استماله لا يكون الاعند سلامة التعاقد من الغش والتدليس وأماعند تلوثه بشىء منهما يحييز المشرع جميع طرقالا ثبات توصلا لتعاهير المعاملات من ادراته التي قضر بالمجتمع الانساني ضررا عظما

وقدجاه بموسوعات دأللوز جزء ٣٦ تحيقة ٩٥٧ عرة ٢٥٩ ماينيدان عقد الدين بختاط فيه الربا الفاحش بالأصل اختلاطا لايمكن ممه تفرق أحدها عن الآخر فلا يوجــد مستند على ذلك في غالب الاحيــان ولا يوجد مسدأ تبوت بالكتابة ولا يغرب عن السال أن المادة ١٣٥٣ ، تتتنى من قاعدة الأثبات بالبينة مسائل الغش والتدليس وأنه عند عدم ذكر ألريا الفاحش صراحة في العقد يمكن مهاع البينة للوصول الي اظهار الربا الفاحش ولو زاد المبلغءن. ١٥ فر نك

وبناء على هذه القواعد حكم بما بأتى ١ - أن الريا الفاحش يمكن اثباته ضد ماهو

مدون بعقد رسمي

٢ - أن المدين اذا طعن على عقد حدث امام الموثق يفرض القانون قرينة عدم حرية المدين أو التأثير والضفط عليه عند التحريرأمام الموثق ووجود الغش والتدليس من جانب المفرض ومخول القانون القاضي أن يقبل القرائن البسيطة أو شهادة الشهود لاثبات الرما الفاحش

٣ — أن واقمة مُفردة من الربا الفاحش ولو أنها غركافية لاثبات التعود علمه الاانه عكر اعتبارها واقعة غش وتدليس كافية لرد الربا الفاحش الذي قبضه الدائن إلى المدين وكافية لقبول البرهان بالمنة في السائل الدنية

٥ -- يَكُن قبول الاثبات بالبينة في مسائل الريا الفاحش المدنية والجنائية ولوزادالميلغ عن ١٥٠ فرنك وغير ذلك من الاحكام التي تدس فساد الأحذ الميداً المتقدم في مسائل الربا الفاحش - الفشن ٣١ مارس ٩١٥ في القضية المدنية نمرة ٣٩ سنة ٩١٥

前一方言 一大大

## مدرأاتيات بالكفارة

١٠٨ لابعد مبدأ اتبات مالكتامة يبيح الاتبات بالبينة خلافا للقاعدة السيامة ورقة الصلح التي لم يوقع عليها المطلوب الاثبات ضده - استثناف مصر ٥ اریل ۹۱۰ ح ۲۵ عدد ۲۳۳

١٠٩ تعتبر أقوال أحدطرفي الخصوم مبدأتهوت مالكتابة ضده - اسكندرية ابتدائي ١٧ فيرايره ٩٠٠ م ۹ عدد ۱۰۰

١١٠ ان أقوال الحصوم أمامالحكمة تشبر بمثامة

(١) واجع حكم محكمة النقض والابرام الفرنسة في ٣ نوفر ١٨٩١ ماللوزالدوري ٩٠ : ١ : ٤٦٣

كناه صادرة منهم حسب المباديء المقررة بالاحكام الصادرة من الحاكم الفرنساوية والحكمة ترى من أقوال الطالب أن الراءة أصبحت قريبة الاحجال— فلذلك مجوز الانبات بالقرائن والبينة طفا للسادة ۲۷۷ من القسانون المدنى

١١١ الورقة الصادرة من الحصم للطلوب الاثبات ضده يجوز قبولها كبدأ اثبات بالكتابة ولولم تكن بمضاة

منه — محكمة الاستثناف ٣ مارس ١٩١٣ بج ١٤ عد ٢٠ (١)

۱۱۷ المادة ۲۱۷ من القانون المدن تجز قبول الاثبات بالينة اذا كان الدين صار قريب الاحتمال. يورقة صادرة من الحصم المطاوب الاتبات عليما استشاف مصر ۲۳ نوفخر ۲۰۹ ص ۷۳

#### \*\*\*

## اتبات بالجبن الحاسمة والمثممة

۱۱۳ بجوزتوجيه البين الحاسة على وانفةخلة بالشرف أو مخالفة للفانون كونمة ربا فرديه لار توجيه البين في مثل هذه الحالة لاينافي النظام العام أولاً داب

وقد أشار الحكم الي مسألة لم يبث فيها وهي ا ما اذا كان من الجائز تحليف الهين على وقائع قد تحير على من وجهت اليه اليمين مسؤولية جنائية كما اذا كانت الوقائم المرادالتحليف عليها تكونهادة الاقراض بالربا الفاحش — أسيوط ٢٥ ملوس ٩١٥ يح ١٧ عدد ٣٣ (٢)

10 قشت المحادة ١٩٦٧ من قانون المرافعات بان توجيه البمين الحاسمة يستازم حيّا ترك ماعداها من طرق الاثبات للأشم المراد التحليف عليه فيجب بناه على ذلك رفض دعوى من وجهاليمينالي خصمه ثم عدل عنها لان دعواء أصبحت بعد هــذا المدول. على غير أساس أذ تمتع تلك البمين قبول أدلة البحات أخرى — محكمة الاستثناف ١٦ يونيه ١٩٠٤ عم ١٦ وقيه ١٩٠٤ عم ١٦

المطاونة منه بحلفها - أستشاف مصر ١٩ ما و ١٩٠٨.

عبدد ۲۹

ح ۲۶ ص ۱۳۰

١١٦ لاتوجه اليمين التمم طبقا المادة ٢٢٣مدي

١١٤ متي لم تمكن العبين حاسمة للنزاع فلا محل لالزام

<sup>(</sup>۱) انظر تعلیقات داللوز علی الفانون المدنی المبادنة ۱۳۶۷ عرد ۱۳۴۳ وما یدیها(۲) أشار الحکم الی شرح الفانون المدنی الفرنساوی لاوري ورو الجزء الشاس من الطبعة الرابعة نفرة ۲۵۳ س۲۵۹ وراجع عکس راجع بهذا المدنی استثقاف مختلط ۱۸ ایربا۲۰ ۹ حجلة النشریع والفضا ۱۲ س۲۶۳ وراجع عکس فلك استثقاف مختلط ۱۸۹۰ یو ۱۸۹۰ حجلة النشریع والفضا ۲ س ۲۳۳ را سر۲۰ می ۱۳۳۰ می المدن المدنون تشرة ۲۰ س۲۰۰

الا اذا تمين ان الاوراق المقدمة للإثبات غير كافيــة له وحينتذ لايمكن توجهها الا لتكيل اثبات ناقص فلا توجه لتفوية دليل كامل بنفسه ولالتقوم ،قام آخر معدو ـــ قرار اللجنة ١٣ يونيه ٩١١عـ ١٥عـدد١٥

۱۱۷ لايسوغ للوارثالذى وجهتاليهاليمين عل علمه بشيء متعلق عموره أن يرد اليمين على من وجهها اليه لانها ليست متعلقة بواقعة شخصية لمن وجهت اليه

استثناف مصر ۲۰ مارس ۹۱۰ ح ۲۵ ص۱۰۱

١١٨ المحكة السلطة المطلقة في توجيه البمين المتممة لمن تختاره من الحصوم

ولا مجوز للخم الآخران يثبت وقائع غير الحاصل عنها العين بشهادة الشهود الا اذاكان هنك مبدأ بموت بالكتابة – استثناف،صرمدني ۸مارس

## اتبات بالمحررات الرسمية والعرفية وتبوت التأريخ

ع ١٧ عدد ١٧ و(١)

۱۱۹ كاتب المقود بالحسكة المختلمة بخس أيضا تحسر بر المقود بين رعايا الحكومة المحلية وبعضهم حسحكمة الاستثناف ٤ ديسمبر ٢٠٩ ع ٩ عدد ١٩ ان المقد الذي يحرر بين وطنين أمام كاتب المقود بالحسكة للمختلطة هوعقد وسعيا المني الفاتون لان الموظف المذكور معين وسميا لهذه الفاة ولاوجه للشبه بين عمل هدا السكاتب واختصاص الحسام المختلطة لان اختصاص هذه الحاكم تحدود بيس صميح ولا شيء في القانون بين عمر المقود

۱۷۱ لايستر التاريخ الذي يضعه الهكون في أحكامهم ثابت ثبونا رسميا فيحوز الطمن فيه بكل الطرق القانونة عافيها قرائن الاحوال — محكمة الاستاء فق م نوفر ۹۱۰ ع ۷۷ عدد ۷۸

صادرة عن غش وتواطو فيكونالحاجز أثبات ذلك

بكافة الطرق القانونية -- الفشن ١٧ فبرأير ١٩٥٥

۱۷۷ أن محضر التحقيق ألجنائي المضمول على
يد ﴿ جاويش ؛ المذكور فيه أعترافا لاحدد الافراد بصدور عقد مدنى منه لايكون له ﴿ أَى السحضر ﴾ قوة أنجات الاوراق الرسمية بالنظر الى ذلك الاعتراف اذاكم يكر المحضر، مشتملاعي توقيع المنسوب الاعتراف اليه ــ استثناف عصر مدنى ٢٧ نوفمبر ١٩١ ص٢٧ ص٣

۱۲۰ الدائر، الذي يحجز مالمدينة لدى الديريتير بالنسبة للمحجوز لدية قائحةا بالدين ومستمداحة منه لاأجنبيا عنه فيجوز اذا للمحجوز لدية أن بحجج عليه بوصولات غير ثابتة التاريخ ثهرنا رسميالا اذا كانت

بين الاجانب والوطنيين دون الوطنيين فقط

# الدفع بقوة الشي المحكوم فيم

١٧٣ الدنع قوة الشيء المحكوم به مجب أن | تلقاء نضه - طنطا استشاف ٢٧ نوفمر ١٩٠١ بج به صراحة الحصير ذو النثأن فيسه فسلا | ٨ عدد ١

بمسك به صراحة الحسم ذو الشأن فيه فسلا المعدد ؟ عن في السائل الدنية أن محك به القاض من

يجوز في المسائل المدنية أن يحكم به القاضي من الله الله المائل المدنية أن يحكم به القاضي من الرع فيه

(١) أشار الحكم الى مو أف جارسونية في قانون المبرانمات الجيز، الرابع ص ٢٠٤ طبعة ٧
 وتعلقات دالوز على قانون المرافعات مادة ٩٧٤

لحكونه حصل فى مرض موت البائع لايمتر جائزاً لقوة الشئ المحكوم فيه اذا كان فىخمبومةالية طلب الغاء النقد للذصصحور لكونه عند هية غير رسمى ـــــاسكندرية ٣١ ديسمبر ٩٠١٥ مج ٨ عدد ٥٧

۱۲۵ الحكم الصادرف دعوى طلب نسين حارس قضائى أثناء نظر دعوى أخرى لا يكون حائز ألفوة الشى المحكوم به —طنطا استثناف ۱۹ مارس ۱۰۸ هج ۹ عدد ۷۹ (۱)

۱۷۹ مجور المحاكم المتناطة عند نظرها في الداخلة في اختصاصها أن تعمل في جميع الداخلة في اختصاصها أن تعمل في جميع تقط النزاع القائمة بين الخصوم سواء كانوا أصليين في الدعوى أودخلوا فيها يصغم خصم فالدوسواء كان من الطلبات الإصلية أوطرحت فيا بعد وسواء كان بعض الخصوم من الاجانب أو كلهم وطنيون

۱۹۷ رفست دعوى بخصوص نزاع فىملكية أطيان وحدشق أثناء سيرهذه الدعوى وقبل صدور الحميم المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة المناسبة على المناسبة المناسبة المناسب

ملگیته لحده الاطیان مستنداً علی المقدالذی تحتیده وثبت آنه کان مجهل وقت تحریر المقدوجود دعوی مرفوعة علی بائمه والحکمة قررت: —

ان الحكم الذي صدر في الدعوى المرفوعة على الناتم لا يسرى على المشترى وذلك المدين أولهما ان ومبدأ قوق الشيء المنحرة ومبدأ قوق الشيء المنحري على المشترى لا تدعيل عند البيع أصبح المائع لا يثيل المشترى وانهما ان القواعد الحاصة بالتسجيل تضفى يتسجيل الاحكام اسوة بالدقودلا كتساجاحق الاولية يسجيل الاحكام السوة بالدقودلا كتساجاحق الاولية يسجيل الاحكام الستناف ١٧ مارس ٩٠٠ مج ١٨ عدد

۱۷۸ یاح زید قطمة أرض لعمرو ورفع خالد دعویعلی عمرو حکم فیها علکیة خالدللارض المذکور والحسکة قررت : —

أن الحسكم الصادر لعبالح خالد في دعواه نقيد عرو لايمنع زيداً من رفع دعوى على خالد باسترداد المررض منه لانه لم يكن خصا فى الدعوى الاولى— استشاف ١٠ ما يو ١٩٠ نج ٤١ عدد ١٣٣

۱۷۹ رفر أحد المتماقدين فيعقد دعوى بطلب بطلان هذا المقد لامه عقد سع والمدعى عليه لمهدفع النمن المتفق عليه فرفضت دعواه هذه فرفع دعوى نائية يطلب فيها بطلان المقدلا محتيارة عن عقد صلح معلق على شرط والشرط لم شخفق

 <sup>(</sup>١) حكم تحكمة المنصورة الاستثناف ٢٦ فبرابر ١٨٩٤ الفضا ٢ ص ١٧٠ (٧) انظر لاكوست على -- مبدأ قوة الشئ المحكوم فيه نهائها طبعة ثانيه فقرة ٤٨٧ وما بعدها

وعكة الإنفائاف حكمت بمدمقبول الدعوى الثانية بناء على قاعدة الشيء الحكوم فيه طبقا للمادة ٢٣٧ مدنى لان الحكم في الدعوى الإولى معتادان العقد الله كور عقد بيع وان النمن دفع فعلا ــــ استثناف بزا فراير ۲۲ و منج ۲۴ عدد ۸۶

مع، لا يمبح النسك بقوة الشيء الحكوم فيه نمائيا الا اذاكان المكم الاول قد فصل فعلا ف النقط المطروحة في الدعوى الثانية وبناء عليه اذا حكم يِرَاءة الْمُهُمِّ مِن تُهُمَّة تُرُو يرعقد من العقود فلا منع ذُلك مَنَ الطِّينَ فِي صَحَّةَ المقد اللَّذِ كُورِ عند رفع دَّعُوى مَدَنْتِة تَحْصُوصَة فَيَا بِعَدْ ﴿ فِي سُو يَفْ ابتدائی ۳ فبرابر ۹۱۲ مج ۱۳ عدد ۱۱۸ (۱)

١٣١٨ باع زيه ارضا الى عمز و وقبل تسجيل عقد البيهع وقف زيد نبس الارض وسجل الوقفية فرفع عمر و دعوى على زيد بصفته الشخصية وحكم له بثيوت ملكيته على الرذلك أقام زيد المذكور أبنه يكرا ناظراً على الوقف فرفع بكر بصفته ناظرا على وقف إبيه دعوى على عمز و يطلب الحكم بثبوت ملكية الوقفيه لهذه الارض بيب

محكمة الاستثناف قورت انه ولو ان الدعوى الاولي رفييت على زيد بصغته الشخصية والدعوى

الحالية مرفوعة من بكر بصفته ناظراً على الوقف وللمدعى عليه ان يدنع بصدم جواز لظر الدعوى لسبق الفصل فيها نهائيا وذلك لان زيداً كان في الواقع ناظراً للوقف حمين رفع الدعوى الاولى ولم بتنازل لابنه عن النظر الالتجديد المحصومة ـ استثناف

p دیسمبر ۱۶ مج ۱۶ عدد ۲۱

الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنح ببراءة المنهم من تزوير عقد يمنع من الطمن بقز و يرهذاالمقد في دعوى مدنية ابما يشترط أن يكون حكم البراءة قد بنى على عدم نبوت زو برالعقد لا على اسباب خاصة بالمنهم (٧) - محكة الاستئناف ٧١ يناير١١٩ مع 0 . 34= 18

٧٧٧ الاشهاد الشرعى الصادر بوفاة شخص ليس محكم ولا بحجة في أثبات الوقائع للدونة به (٣) أستأناف ٢١ مارس ٩١٣ مج ١٤ عدد ٨١ ،

١٣٣ لاينترالحكم القاضي بضم دعوى الصان الى المُعوى الاصلية حكما تميديا أوعضيريا. ومن ثمُ فليس المحكمة التي اصدرته ان تلفيه بحكم آخر لان الحكم الاول مقيد لها (٤) استئناف ٢٦ ابريل ١١٧ مج ١٤ عدد ١١٧

<sup>ِ (</sup>١) إِشِيْشَهِدِ الحَكُمُ عِنا وَرَدُ بِالْفَقَرَةُ ٥٥٥ مِنَ الْحَزَءِ الثَّامَنِ مِنْ دَالُوزَ

<sup>(</sup>٧) رَاجع حكمالاستثناف الرقيم،٣ اكتوبر ٠٠١ مج؛ تمرة هـ والحكم الاستثناف الصادر من محكمة بي سويف بتاريخ ٢٦ فراير ١٨٩٩ القضاء ٢ص١٣٨ وحكم محكمة ملوى ٢٤ كتوبر. ١٩٠ مج٢ ص١٩٠ (٣) راجع حكم عكمة الاستئناف الرقيم ٧٧ ابريل ٩٠٩ (المجموعة الرسمية السنة العاشرة نمرةُ ١١٣) وحكم محكمة الاستثناف المختلطة الرقيم٣٠ مايو.٨٥ ( مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة العشرون

<sup>(</sup>٤) انظر حكم محكمة الاستثناف المختلطة ﴿ بِنَا أَرْ ١٠ ﴾ مجوعة النشريخ والاحكام المختلطة . ٧ ص٧٠

۱۳۹ الحكم الصادر فى دعوى مطالبة دين اذا لم يتناول الاسحة الدين و وجوده لا يمكن التمسك به والقول بأن له قوة الشئ المحكوم فيه فى دعوى لاحقة مينية على مخالصة سابقة على الحكم (١) شبين القناس الجزئية ١٦ ديسمبر ١٩٣ مع ١٥ عدد ١٠

١٣٥ رفع زيد دعواه على عمرو طالباً نثبيت ملكيته لقطمة ارض نحت يد هذا الاخير فقضى ابتدائيا لصالح عمر ووفى اثناء فظر الاستثناف المرفوع من زيد تصالحا على ان يمترف عمرو علكية زيد عائق فدان من القدر المتنازع فيه وعلى ذلك باعها زيد لخالد بمقتصى عقد بيع مسجل ولحكن عقد الصلح لميكن قدتم تنفيذه وقام نزاع بخصوصه وأخيرا حكم سطلانه في قضية رضها عمرو على زيد طالبا فيها تنفيذ الصلح المذكور فعمد زيد عنداذ الى السيرفي استثناف الدعوى الاصلية وحكم استثنافيا برفض دعواه فرفع خالد هذه الدعوى بعد أن امتنع عن الدخول بصفة خصم ثالث في الدعوى الحكوم فيها ببطلان عقد الصلحمع علمه بهاوطلب شبيت ملكيته وجه انى شخص كان الى المائق قدان عمجاً بأنه لايصحالمسكفيه بالحكم القاضي ببطلان عقد العمام حيث لم يكن خصا في الدعوى

ومحكة الاستثناف قررت آنه وان كانالاصل ان الاحكام الصادرة ضد البائم بمدتسجيل عقدالبيع

لانسرى على المشترى حيث لم يعد ممثلا له من تاريخ تسجيل الدقد الا انقرائن الاحوال في هذه الدعوى تدعو الى وجوب اعتبار زيد ممثلا خالد فيا يتعلق بالدعوى الى قضى فها ببطلان عقد الصلهومسرى عليه حينة الحكم الصادر فها استئناف ١٠ امريل ٩١٧ مج ١٣ عدد ١٧٢)

١٣٦ لاتكتسب قوة الثي المحكوم فيه الافي ماسماق المسائل التي كانت موضوع المحصومة اوالتي صدر في شأنها الحكم

۱۳۷ متی حکم بصوریة عقد بیع اصبح العقد لا وجود له ولا اثر وبالتالی لایجوز التمسک به فی وجه ای شخص کان

و بناء على ذلك مجوز لكل دائن سواء كاندينه قبل المقد العبورى او بعده ان يتمسك جمور بتعدًا المقد كشئ محكوم فيه لاجل استيفاء دينه من المقار المبين بالعقد المذكور — استثناف مصر ٢٩ مارس ٩٩٤ ت ٣٠ ص ٣٣ ص ٣٣

<sup>(</sup>۱) استند هذا الحكم على تعليمات دالوز على اتمانون المدى جزء نالت وعلى المواف ١٣٥٨ فقرة النية و ١٨١٤ وما يلبهما من القانون الفرنسي . وعلى ملحق موسوطات داللوز جزء ثان نقرة ٧٧ الظر ايضا حكم محكمة الاستثناف الرقيم ٧٧ فداير ١٩٠٠ ( المجموعة النسمية السنة الثانية عدد ١٨٥٥) – وحكم محكمة الاستثناف المتناطة الرقيم ٧٩ ديسمبر ١٩٨٨ (مجموعة النشريع والاحكام المختلطة الحيالناسع فعرة ٨٤)

١٣٨ ان الدفع بقوة الشيء الحكوم به نهائيا لامساس له بالنظام العام ومن ثم لا يجوز الحكم به من تلقاء نفس المحكمة لانه وان كان من اللازم أن عسم كل نزاع وأن الحكم النهائي حقمكتسب لمن تحصل عليه ألا أن النظام الماملا عسه التنازل الصرع او الضمني عن التمسك بذلك الحكم ححكمة الفشن الجزئية ٢٤ فراير ١٩٥ مج ١٦ عدد ٢٠ (١)

٠ ، ١٩٠٥ الحكم القاضي برفض الدعوى لعدميان الاراضي المتنازع فيها بيانا كافيا في الطلب هو حكم قضى في نقطة تتملق بشكل الدعوى بدون تعرض لموضوعها ولايمنع المدعىمن تجديدالدعوى علىشكل محيم ضدالمدعى عليه بمأن هذه الارض الاستثناف ۲۲ ابریل ۱۹۶ مج ۱۹ عدد ۱۹

 ١٠ ان الدهاوى المستعجلة تتمين بالظروف القي تحدثها فيجوز اذن تجديدها كاما احتيجاذلك بسبب تغيير نقك الظروف وعلى هذا الاعتبار فالاحكام التي تصدر منها تمتبر وقتية لا أنهائية فقول المدعى

علمهم من أنها حازت قوة الشيُّ المحكوم فيه نهائيا خطأ ــ مضر ۱۰۸ ح ۲۶ ص ۲۲۸

١٤١ ان الحكم النهائي القاضي بأن لاصفة لديوان الاوقاف في الماضاة بشأن اعيان الوقف رغماً عن تمين الدوان ناظراً من قبل القاضي الشرعي بناء على ماهو مذكور في كتب الوقف من ان النظارة مشروطة لما ثلة الواقف بيني أثره أى ذلك الحكم مستمراً طالما ان المشروط لها النظارة عائلة لم تنفرض او يحكم بعزل جميع من لهم الحق في النظارة من افرادها لخيانة اوسبب شرعي يستلزم العزل وطالما أن ذلك الحكم لم يصدر ما يخالفه من السلطة العليا التي لها الحق قَانُونا في المَّائِه

ثم أنه وأن لم يحصل تعرض في نص الحكم المذكور الى ورثة الناظر الا أن ماجاء في اسبابه مجمل ذلك ننيجة لازمة للحكملامفر منها وانه بمجرد وفاة الناظر او عزله تنتقل النظارة بطبيمة الحال لمن يكون له بعده الحقف النظارة محسب شرطالواقف استثناف مصر مدنى ٣٠ توفير ٨٠٨ - ٢٤ ص ٢٩٥

## اثبات بالاقرار

١٤٧ شروع المستأجر في اتخاد الاجرآءات | المدة السارية لمصلحة ذلك المستأجر ولايعتبر اعترافا

اللازمة لتعيين خبير يفوم يخفيق امر فني بشأن | منه بالدين واذاكانت تلك الاجرآءات لم نتخذ الا الارض المؤجرة كقلةالياهالضرورية للرىلا يقطع احتياطا لدعوىقد يقيمهاعليه المؤجر بطلب الايجار

<sup>(</sup>١) راجع شرح الفانون المدنى تأليف بانحنس الجزء الثالت المادة ١٣٥١ النبذة ٥٠٣ وتعليقاً عداللوز على القانون المدنى ألجزء الثالث المادة ١٩٣٧ نهدة ١٨٦٧

واستمداداً لدفع هــذه الدعوى ــــ بنى سويف استثناف ۲ يونيو ۹۱۶ هج ۲۱ عدد ۱۹

۱۹ اقرار البائع الدون فى مذكرات مقدمة منه فى دعاوى ساتمة بشأن البيع الواقع منه المستوى يعتبر مبدأ اثبات بالكتابة بجيز ساع الشهود فيا يتملق بشروط البيع ومقدار الثمن وقد اعتبر هذا الاقرار قابلا التجزئة لائه بجب ليكون غير قابل لها أن تتكون الاعتبارات

المكونة له حاصلة فى وقت واحمد ومدونة فىعقد واحد حرر ليكون مجموعا واحدا ــــ منوف الجزئية 14 فيرابر ١٩٥ متع ١٦ عدد ٧٩ (١)

۱۶۶ الاعتزاف الحاصل في قضية سابمة ولوانه في غير مجلس القضاء مجوز للمتحكة اعتباره قرينة فتقدر قيمة الاثبات المترتب عليها — زقاز بين استثناف ۱۹ ما يو ۹۰۸ مع ۱۰ عدد ۱۰ (۲)

~~~ 中国の事業権を

# الاجارة في اجارة الاثياء

۱٤٥ كون عقد الاعجار النبير ثابث بالسكتابة تجاريا لاسنبني عليه قبول طرق البات غير التي ذكرت في الهادة ۲۹۷ مدنى ــــ اسكندرية استمناف، ۲ ما مو ۷۰۷ مج ۹ عدد ۷۰

استثنائى مصر ٧٠ فيرابر ١٩٠ ح ٢٥ ص ٨٨ استثانى مصر ٧٠ ليس لمن استثاجر أرضا وهو عالم وقت استثاجرها قبلدأن تتسك بحق الافرادة ٢٥٠ مدنى لسبق الاولية المنصوص عنه فى الملادة ٢٥٠ مدنى لسبق وضع بده عليها بناء على عقد أبجار سابق فان الملادة لاتخفص الا مجالة مستأجر بن مم يكن احد هما واضعا بدع لم الكرض المؤجر الما المدار حكمة الاستثناف المدهد ٨٠ و هده ١٠٠٠ عدد ٨٧

قبل دفع أنجار عنه اجتنابا لحجوز اوقعيا المترف أهسم

رابط بناه على المتعلقة المتعلقة المتعلقة على عليه بناه على عقد المجار المجارة المجارة المتحلفة وان هذا الجزء تماوك لمن المتحلفة وان هذا المتحلفة وان هذا المتحلفة وان هذا المتحلفة وان هذا المتحلفة وان المتحلفة وان هذا المتحلف

<sup>(</sup>۱) راجع مطول بودری لاکانتیزی الجزء الخامس عشر نسلة ۲۹۱۳ ونسلیقات داللوز علی القانون المدنی مادة ۲۳۰۹ نسلة ۲۸۷ (۲) راجع حکم مجکمهٔ النقض الفرنسیة الوارد بمجموعة داللوز الدورية ۱۸۹۰ جزء اول عند ۲۷۵

## حقوق وواجبات المؤجر والستأجر

۱۹۸ حق المستأجر حق شخصى فليس له اذا . المبستطع استلام الدين المؤجرة بسبب و جود مستأجر تخر لها قد وضع مده عليها ان برفح دعوى على هذا الاخير و يطالبه بتسليم الدين اليه أو بالتمويض ... الاختراف اول ديسمبر ۱۸۰۵ مح ۸۰ عدد ۱۸

ه و ا اذا أجرشخص عقارا آللاللسقوط فسقط بناؤه يكون مسؤولا عن التمويضات المستأجر وتشمل التمويضات في حالة تأجير دحكان المصاريف التي صوفها المستأجر الاستفجار الذكان من اخلاء الحل والبحث عن عل آخر وما ضاح عليه من المكسب ولكن اذا كان المستأجر الم بأن سقوط المنزل عنم ومع ذلك أهمل في هل بضائمه فلس له الرجوع على المؤجر بتمويض الضرر الذي المستأخل ١٨٨ مارس ١٩٨ مح ١٣ عدد ٨٨ اذا اشترط في عقد الايجار عدم مسؤولية المؤجر عن اي عجز في الارض المؤجرة فلا يتغذ

هذا الشرط اذاكانت مساحةالارض معينة فىالسقد وببت ان المؤجركان طالما بالمجز فى الارض الى أجرها \_ عكمة الاستثناف اول مأوو١١٣ مج ١٤ عدد ١٠٩

۱۵۷ اذا أقر المستأجر في عقد الاعجار بأنه استلم المقار المؤجر له بأكله فاقراره هذا حجة عليه والذا لا يتسنى له أن يطلب خصم مبلغ من الاعجار بدعوى المجز في المقار حسم محكة الاستثناف ۳۰ ديسمبر عرد عرد ۹۷ عدد ۹۷

۱۰۵۳ الحكرعقد المجاره يقصد به استبقاء الارض الموقوفة مقررة للبناء أوالتمل أوالغراس أو لاحدها ولايكانف المحتكر برفع بنائه ولا تقليم غراسه مادام المحتكر قائماً بدفع أجرة المنسل المقررة على مساحة الارض المحكرة

وان الحكر بتعريفه هذا السابق هو كعريف الفقرة الاخيرة من المادة هه من القانون المدى الاهلى النه لله المادة والمن المادة والفراس حصل من شخص في ارض تحت بده على زعم انها ملك ثم رفيع عدم وقوع غش منه في وضع بده عليها فليس الماك الارض ان يطلب از الة شيء مما ذكر بل يكون بخيراً بي دفع قيمة المليمات والادوات وأجرة المالة و بي دفع قيمة المليمات الارض بسبب ماحدث بها الابه بخول في البناء كذلك على الدوام الملكية في ارض وقوفة مستبقاه كذلك على الدوام المادام الحسكر بدفح اجرة المثل المقررة على مساحدة مادام الحسكر بدفح اجرة المثل المقررة على مساحدة مادام الحسكر بدفح اجرة المثل المقررة على مساحدة

الإرض المحتكرة وعلى ذلك لا يكون لصاحب الارض الحق فى طلب الازالة بل يكن له الخيار في دفع قيمة المهمات والادوات وأجرة العلمة و بين دفع مازاد فى قيمة الارض بسبب ماحدث بها – الاستثناف مصر مدنى ٣ ينار ٩٠٨ و ٢٢ ص ٩

١٥١ اذا اعترف مستاجر بأن القص الوجود في الارض المؤجرة لا بزيد على قدر عين و وضم المؤجر ماخص القص من الانجارفلا مجوز الستأجز طلب تمين خبير لمماينة النقص مجحة أنه ازيد من ذلك أذا لم يظهر من وقائم الدعوى واوراق القضية ما يعزز زعمه — استثناف مصر مدقى و فوابر ٩١٠ مهه

100 أذا أسستأجر شخص ارضا وذكر في عهد الانجار أنه أستامها بعد الماينة ومعرفتها التامة وقوله اباها عالتها الحاصرة فذلك دليل على تركة التمسك التصن ان وجد في تلك الارض استثناف مصر مدنى ١٠ فراء ١٩٧٠ ح ٢٢ ص ١٣٦

١٥٠ قبول المستأجر قبض بعض الامجار من باطن مستأجره لا مخلى الاخير هن الضان اذا اقضح ان المستأجر لا زال بدفع بعض الامجار بنصه وان المستأجر من باطنه يدفع للمؤجز الاصلى اذنه وامره استثناف مصر مدنى ١٠ فبراير ١٠٥ ٣٦ص ٢٧ص ١٢٨

۱۵۷ اذا ابتدات اجارة ارض زراعية عقب زراعة قطر فليس للمستأجر مطالبة المؤجر بتمويضات ما ارتكانا على آنه عند ماوضع مده على

الارض ما كانالمؤجر رفىحطبالقطن\انه لايترتب ادنى ضرر من وجود حطبالقطان ولا يمكن النرض بأن لمالك تعهد بازالته سد بني سويفسهم اكتوبر ١٩٠٩ و ١٩١ مارس ١٠٧ مج ٨ عدد ٨٠

۱۵۸ اذا استرط فى عقد الا بجار صدم الزام المؤجر بشىء عند حصول اى تلف فى الخصول او لاى سبب كان وكان بعد ذلك المؤجرة بخصم شبطاً من قيمة الا بجار فى مقابل عدم انتفاع المستاجرةان هذا المحصم لا يكن ان يعد من المؤجر الامن قبيل النساع ولا يترتب عليه الزامه باكثر عما خصمه لان شروط المتماقدين لا تأرسه بتعويض التلف مهما كانت الاسباب — مصر استثنافى مدى ١٠ او يل

به ١٩٥١ اجر زيد احد الشركاء في ملك مشاح لطمة ارض الى بكر عن هسه وبالنياة عن شركاله واشترط في عقد الاعجارة دفع الاجرة اليسه الو الى من محوله بها وسول الاجرة الى عمرو ومع ذلك دهم بكل الى خلال المسلمة المناسبة في الملك المشاع فرفع عمرو دعي على بكر بطالية الملاجرة وكان خلا خصا فيها واعترف خلا الإعراز وكان خلا خصا والحكمة حكت بصحة الدفع الحاصل من بكر هد عليه بأ كله بشمه او بواسطة المستأجر منه فليس هده عليه بأ كله بشمه او بواسطة المستأجر منه فليس حصول القسمة بل لهم حق مظال عن بكر حصول القسمة بل لهم حق مظال عبد باعد هم عليه با كله بشمه على الربع الشركاء الاستراء على عمول القسمة بل لهم حق مظال عبد بعميهم في الربع حصول القسمة بل لهم حق مظال ابته بنصيهم في الربع حمول القسمة بل لهم حق مظال به بهم باعدد ١٨ حقول الساحة بالمع باعدد ١٨ حقول المع باعدد ١٨ والمع باعد المع باعدد ١٨ والمع باعدد ١٨ ولمع باعدد ١٨ والمع باعدد ١٨ والمع باعدد ١٨ والمع باعد المع باعد المع

۱۹۱ الاشتراط فی عقدالاجارة اعبار قدرالاظیان المؤجرة كذا من الاقدنة وعدم الالتفات الی ای عجز يظهر فيها بالمقاس أوفى التكليف،هو اتفاق صحيح يؤخذ به ويسرى على المتعاقدين ــ استثناف ٨ ابريله ١٥ الشرائم ٢ عدد ٢٨٥

۱۹۷ يصح ان يتمق المؤجر والمستأجر على إن الاعماد في تعيين مساحة الاطيان المؤجرة هو على التكليف وفي هذه الحالة يتمين الاخــذ بالقدر الوارد في التكليف للمحاسبة على الاجرةولوزادت

مساحة الاطيان او تفصت عرث هذا الفدر ـــ استثناف ۲۹ ديسمبر ١٩٤ الشرائع ۲ عدد ١٣٤

۱۹۳ لايجوز للمؤجر في حالة وجود خلل في المنزل المؤجر أن يمنع المستأجر من ترك المنزل بسبب ذلك الحال والا غرم قيمة باقي مدة الايجار . ذلك لان الحملل الماليم من حق الانتفاع التام بيسح المستأجر أما ترك المنزل اوطلب تخفيض الاجرة حسب لص الفرسكي ١٧ أغسطس ٢٨٠ ح ٣٠ ص

#### التعرض

۱۹۱۶ اذا اشترط بين مؤجرو مستأجر اللاحق للمستأجر في الرجوع على الؤجرة فلا يتحدى الشرط إلى خلافه من الحوادث ولا يسرى حكم بطريق القياس على حالة ما اذا انتزع المالك الحقيق المين المؤجرة من يد المستأجر — استشاف ٧ مارس ١٥ مع ٧٧ عدد ٢٠

۱۹۵ لا برترب على عقد الابجار المستأجرسوى حق شخصى وعليه اذا قبيت العين المؤجرة في مبدا الإبجار تحت بد المستأجر السابق الذى اتهت مدة الجارنه ورفعت عليه دعوى من المالك بطلب تسليم تلك العين فليس للمستأجر الجديد الدخول في هذه الدعوى بصقة شخص ثالث ومطالبة المدعى عليه بتعو يضات بسبب منعه من استلام الدين المؤجرة بتعويضات بسبب منعه من استلام الدين المؤجرة

۱۹۳ لا پوجد تعهد بین المستأجر الجدید و بین المدعی علیهم کما وانه لا بعتیر استمرار وضع ایدیهم تعدیا منهم علی حقوقه المینیدلان حق المستاجر لیس بحق عینی بلی هو حق شخصی علی المؤجر له فقط ولذلك فلا توجد رابطة قانونیة بینه و بین المدعی علیهم یترتب علیها طلب التمویض

يصبح اخبار المالك بالتمرض الحاصل من الغير لاتفاع المستاجر بالمقار المؤجر بكتاب مسجل (١) على المؤجر الضان للمستاجر حتى لو كان التعرض ناشئاً عند عمل من اعمال الادارة مشروعا

كان أو غير مشروع (١) -- منوف ٣ اريل ٩١٥ م ١٦ عدد ٢١

١٦٧ أن حق المستأجر حق شخصي لا يترتب عليه حق مطالبة مستأجر آخر يتعويض أو بتسلم المين المؤجرة في حالة تخلف المؤجر عن تنفيذ عقده - استثناف مصر مدني أول ديسمر ١٠٧ ح 102336 72

١٦٨ أجر شخص لآخر جزأ شائدا من أطيان باجرة مسينسة على كل فدان تدفع في نهاية الاجارة ولمالم يقم المتأجر بالمسداد رفع المؤجن دعوي عليه يطالبه فيها بالمطلوب منسه فرفع المدعى

いている言葉を言さいた

#### مرة الإنحاروانقضاؤه والإخياء

١٩٩ وصية على عدة قصر كانتشريكة لهم في قظمة أرض فاجرتها عوجب عقد حصل وهم قصر لمدة الات سنوات مع الحيار للمستأجر في أن مجدده لسنه وبعسد ذلك ماعت أثناء وصايتها الارض مدون الحصول على اذن المجلس الحسى وتم البيع المذكور أثناء السنة ألرأبعة الايجار فطلب المدعى ( وكان هو المشترى ) الغاء الانجار وتسليمه الارض

فحكمت المحكمة بما مأتن

أمتناع المستأجر عن تسليم الارض للمدعى هو أخطار كاف منه بأنه يرغب في تجيديد الأبحار عن السنة الرأبمة ومع ذلك فالايجار جائز أبطاله بمقتضى المادة ٣٦٤ مرم القانون المدني فيما يختص ١٦٢ - ٢٧ ص ١٦٤

عليه باحقيته في تقيص الاجرة لوجود عجز في القدر المؤجر البه أطيرته مساحة فك الزمام في بحر مدة الاجارة ومحكمة الاستثناف قررت:

بعدم أحقبة المدعى عليه في طلب تقيص الاجرة بناء على أن عمـــل مصلحة فك الزمام هو من قبيل التعرض المتصوص عنه في المسادة ٣٧٤ مدنى وكان ينبغي عليه اذن أبداء طليه هذا عندماأظير ت مساحة فك الزمام السجز الذي يدعيه ولسدم قيامه بذلك فقد سقط حقه طبقا للمادة ٧٧٥ مدنى ومع كل فلا دليل على وجود العجز فان الاوراد لايستفاد منها أن العجز ألذى ظهر هو خاص بالقدر المؤجر اليمه لأنها شائمة ويجوز أن يكون الشجز في المجموع استثاف ۱۹ فبرابر ۹۰۹ یج ۱۰ عدد ۱۱۰

يحمل محلم طلب الفسخ بناه على هـذأ السب أستثناف ۲ دیستر ۱۹۰۳ یج ۸عدد ۵۶ ١٧٠ أن وفاة المتأجر ليست سيباً من أسباب فسخ عقد الايجار بحسب القانون المدنى وكذلك مخس الاجرة أو النبن ليس من موجبات الفسخ بحسب هذا القانون - أستثناف مصر مدنى ٩ بناير

بالفصر وبما أن المدعى حل محلهم فله الخيار فيأن

يستعمل حقهم ويطلب فسخ ذلك الامجار أما كون

البيع لم يأذن به من المجلس الحسبي فلا يمكر .

التسك به على المدعى لان في امكان القصر أو من

<sup>(</sup>٣) راجع مطول بودری لاکانتری الجزء العشرين النبذتان ٥٦٤ و٥٩٥ أ

١٧١ لاتطق المادة ٢١١ مدى القاضية بسقوط الحق في الايجار عرور خسسنين على الربع المطلوب بصفة تعويض عن وضع اليد بطريق الاغتصاب بل تسري على هذا التمويض المادة ٢٠٨ مدنى التي تسقط الحق عرور ١٥ سنة - استثناف نصر مدنی أول بنایر ۹۱۶ ح ۳۰ س ۳۲۴

١٧٧ تنتهي الاجارة حيما بأقضاء مدتها أن كأنت لها مدة ممنة ولا تتجدد الا برضاء المتعاقدين صراحة أو ضمنا . وبجرد بقاء السين المؤجرة تحت يد المتأجر بعد انقضاء المدة لايستفاد منسه تجديد الاجارة ضمنا بل مجيب لتجددها مردر زمن يكني إ \*\*\*\*

## نى انجار الاشخاص وأهل الصنائع

١٧٤ أذا عاملت الحكومة أحد موظفيها معاملة استثنائية بان منحته شيئا لايقضى به القانون فليس لفرء أن يتمسك بذلك ويطلب لنفسه ذأت الماملة الاستثنائية -- استثناف مصر مدنى ١٦ مارس ٩١٠ م ۲۵ ص ۱۰۰

١٧٥ اذا تبهد شخص بصنم أشياء تبلمت اليه ثم تأخر عن الوفاء فلا يمكن الزامه برد هذمالاشياء مالم يحكم أولا بفسسخ الاتفاق بين المتعاقدين لان كل تعهد يرقى نافذا سواء تحسدد فيسه ميعاد للوفا "أولا طالم ازالخصم اللزم بالوفاء لم يكلف به تكليفا وسميا حكمت الحكمة مان المدعى لاحسق له في طلب تسليم ألاشياء ولأبرد مادفعه الصائع مقدما من ألاجرة لأنه أهمل تكليف المدعى عليه بالوفاه تكليها رسميا قبل رفع الدعوى ولم يسذره بالوقاء في عريضة

طوله للدلالة عملي رضاه المؤجر بتجديد الاجارة استثناف ۲۹ دیسمبر ۹۱۶ مج ۱۷ عدد ۷

١٧٣ اذاكان الدين يستحق الوفاء تند الطلب وأجر الدائن الى المدين العسين الموضوعة تحت بده تأمينا لوفاه دبنه فيعتبر كله أجل الوفاء إلى نهاية الاحارة فاذا استمر المدين وأضحا يده على العسين المؤجرة بسد أتنهاء مدة الاجارة برضاء الدأثن فليس لمذا الاخر أن يطلب سداد دينه الا بعد التنبيه على المدين بالاخداد، طبقا المادة ٣٨٣ مدى وأنتياء الاجارة بناء على هذا التنبيه - استثناف مصر مدنی ۱۷ نوفیر ۹۰۹ س ۲۰ ص ۳۰۱

١٧٦ أن الرابطة بين الحكومة وبين المستخدم هي رأبطة أيجار خدمة • وفي حالة عسدم تسين مدة هذا الايجار يجوز لكل من المتعاقدين فسيخ العقد مق اراد ولكن يشترط في ذلك أن يكلاون الفسخ في وقت غير لايق -- أستثناف مصر مدنى ١٣ ديسمبر 7.2 - 7 YY ale 171

الدعوى -- استثناف أول أبريل ١٣ ٢٤ عدد ٧٨

١٧٧ قضت المادة ٤٠٤ من القانون المدنى بأنه أذا لم تتمين مدة ايجار الاشخاص في المقد جاز لكل من المتعاقدين فسُسخه في أي وقت أراد بشرط أن بكون في الوقت اللائق -- الموسكي مدنى ؛ ديسمبر ٩٠٩ ص ١٣ ص ١٣٠

١٧٨ ان القانون لم يلزم أحدا بأن يسلى رفتية

إلى المستخدم الذي يعزله من الخدمة ولا يمكن في حدد الحالة الرجوع الى المرف لان هذه السألة لِيست نجارية --- مصر استشاف مدنى ١٩ فبراير ١٨٧ م ٢٥ ص ١٨٧٠

١٧٩ الخدمة الظهورات هم الذين يؤدون عملا وقتها والذين صدرت مخصوصهم المبادة ١٧ من القانون المالى التي قررت أنه يجوز رفتهم في أي وقت كان وبناء على ذلك لايجـوز للموظف الذي رفت من وظنفته المطالبة بتعوض

أما موظفو الحكومة الداخلون هئة الممال كالكتمة فلهم الحيق بمقتضى المادة ١٤٦ من القانون المالي في استلام اعلان الرفت خاليا من ذكر السبب الا أذا كان هذا السبب الاستفناءأو الفاء

ويسلم أعلان ألرفت الى المستخدم بيدء أو في محن اقامته فاذا لم تهد النظارة إلى محل اقامة الموظف لتسليمه الرفتية فيكون الواجب عليها ان تنشر قر اوات

كفة نحرير الاعلان

ینایر ۹۱۲ - ۲۷ ص ۱۷۱

الرفت في الجريدة الرسمية كما تقضى مذلك أيضا المادة ١٤٦ من القانون المالي وبناء عليه فعدم تسليم الموظف رفتية كما ذكر حتى تمكن من البحث عن العمل يوجب مسؤلمة النظارة بالتمويضات -- أستثناف مصر مدنى ٣١

ألوظيفة أو عدماياقة المستخدم للخدمة بناءعلى قرار

القومسيون الطي ولكن اذاكان الرفت بسبب غير

أحد هذه الاساب فطلب وأي نظارة المالة عن

#### 19-4-1

## اختصاص المدائن

## بعقارات مريئة لحصوام على ويثر

١٨٠ للدائن أن يحصل على حق اختصاص | بمقارات مدينه نفس الحقوق التي تقرتب على الرهن سقارات مدنية عقتضي محضر صلح تم بين طرفي الحصوم في دعوى وصدقت عليه المحكمة ولا سما أذا كانت الحكمة لم تفتصر عملي مجرد اثبات أتفاق الخصوم بل أعطت محضر الصلح شكل الحكم والزمت اللدين المعاريف(') - استثناف ٢١ ديسمر ١٩٩٥ ج

0: JJE 17

المقارى وذلك طبقا للمادة ٥٥٩ مدنى ويكون مفضلا على من أشترى العقار من مدينه بعقد سابق لدينه اذا كان تاريخ تسجيل اختصاصه سابقا على تاريخ تسعيل عقد البيم - استثناف ١٤ فبرابر ٩١٧ مج 7. se 14

١٨٧ الدائن الذي له حتى اختصاص مسجل ١٨١ يكون للدائن الذي حصل على اختصاصه | يقدم على المشترى بعقد ثابت التاريخ قبل تسجيل .

(') أشار الحكم الي ملحق موسوعات داللوز تحت كلمة حقوق الامتياز والرهن نبذة٧٥٢والبندكيت الفرنسي تحت كلمة حقوق الامتياز والرهن نبذة ١٧١٨.

هــذا الاختصاص وتظهر صحة هــذه القاعــدة من الاعتبارات الآتية

(۱) اذا يع العقار موضوع النزاع فيا بعد يما جبريا بناء على طلب الدائر للذي له حسق المتصاص فالمشترى الذى رسى عليه المزاد يقدم علي المشتري بعقد ثابت التاريخ ولا يمكنا أن فرض أن حقوق الدائن الذي له حق اختصاص تمكون أقل من حقوق من رسى عليه المزاد

ضوق من رسى عليه المزاد وأيدة – محكمة الاستثناف ٢٧ ديسـمبر ٩١١ مج (٢) اذا بام المدين المقار المذكور مرة ٤١ عدد ٢١

## الارتفاق

۱۸۳ لایجبر السائ علی اقاسة حائطه الذی علی حدود جاره اذا کان هدمه بناه علی باعث قوی وکذاک لایجبر الجار علی الانستراك فی مصاریف الحائط اذا أماد السائل ناه

الاحوال المخصوصة المتملقة بالاشتراك في مذكمة الحداد الفاصلة بين عقارين ومنصوص عنها في الملدتين ١٩٥٣ و ١١ من الفاقون الفرنساوى المدن في باب -- الاشتراك في ملكية الحد الفاصل بين عقارين وكذلك التمهدات التي تنشأ عن هسند الاحوال لم ينس عنها في القانون المدنى الاحلي (٢) وزوريق استثناف ٩ اريل ١٩٠٧ عه عدد ٩٠

١٨٤ كان زيد يملك العلو فيمنزل سقله لعمرو

فسقط الدلو وكانت حوائط السفل بحالة بمكن مها تحمل ادادة بناء العلوالا أن مصاححة التنظيم مست زيدا من اقاسة علوه مراهاة شحط التنظيم ورفعت دعوى على عمرو تطالبه باذالة السفل ولكن المحكمة حكمت لصالح عمرو لان سفله كان مجالة جيسدة فرفع زيد دعوى على عمرو يلامه بهدم سفله واعادة بنائه على خط التنظيم ليتيسر له اعادة بناء علوه

أخرى وسجل الشترى عقده تسجيلا تاما فالدائر

الذي له حق اختصاص فدم على هذا المترى الذي

تكون له الافضلية على المفترى الذي لم يسجل عقده

وعلى ذلك يكون الدائين الذي له حسق اختصاص

مقدما على المترى الذي لم يستجل عقده -- (١)

واستشهدت همده الحكمة محكم محكمة الاستشاف في

١٤ فداير ٩١١ الجيوعية الرسبية ١٢ عرة ٩٠

و محكة الاستثاف: -- قررت رفض دعوى. زید لان المــادتین ۱۳۴۵ مدنی لاتملقان علی هده الحالة -- استثناف ۱۷ ینایر ۹۱۳ مج ۱۷ عدد ۶۶

۱۸۵ لائحة الترع والجسور الصادرة في ۲۲ فبراير سنة ۱۸۹۶ التي تخول لمصلحة الرى الحق

<sup>(</sup>١) واجع بودري لاكاتتري في موضوع الرهن والامتياز الطبسة الثائسة حزء ثان ففره ١٢٦٩ و﴿ اورِي ورو ﴾ شيرح القانون المدني الفرنسي الطبمة الحامسة جزء ألى ص ٥٨؛ ممرة ٨٠

 <sup>(</sup>٢) مع ذلك براجع حكم محكمة الاستثناف المختلط الرقيم ٣ يناير ١٩٠٠ مجموعة القوانين والاحكام للمنحاكم المختلطة ١٢ ص ١٦

نظر المنازعات الحاصة مجق مرور المياء لاتسلاماكم الإهدية حق النظر في هده المنازعات طبقا لص المسادة ٣٣ مدنى ولا يؤثر على الفانون المدنى نص كل مامخالفها من الامر العالميالمذكور التي قضت بالناه كل مامخالفها من القوانين السابقة ومن ثم قالحاكم الاهلية تشترك مع السلطة المذكورة في الاختصاص كما المتداني ١٣ مامو ٩١٣ عيدًا عندره (١)

۱۸۹ كن للجار أن يتماك بمشي المدة حسق وجود مطلات مقابلة علي خط مستقم بمساقة أقل من متر واحد علي ملك جاره خلافا لما تصت عليه الماحة ٣٩ مدني ولا يكون له علي ملك جاره أي حق أكثر من ذلك فليس له شلا أن يمن جاره من أقامة بناه عالمي من أقامة بناه عالمي من الوافد علي مسافة أقل من متر واحد من مطلاته بل محق له خذا الجار أن يبني على حدود ملك ولو أدى ذلك الي سد هذه

لا يمكن للجار أن يتملك بمضي المدة حق وجود أ مطلات بمسافة أقل من متر واحد من حدود ملك ا علي ملك جاره اذا كان وجودها منيا عملي النساح قاذا لم يكن هناك بناه على ملك الجار ولم ينه بسبب ذلك ضرر من المطلات وجب اعتبار هذه النظروف عد البحث عن وجود نية التساع — استثناف ٨ ديسمر ٧٧٠ بح ١٧ عدد ٣٨

۱۸۷ أذا أحدث مالك بابا على مسافة أقل من متر من ملك جاره فلا يعتسبر هسذا العمل من قبيل

أحداث المطلات المتوه عنها في المادة ٣٩ من القانون المدنى والتي لا مجوز عملها على مسافة أقل من مر ملوى ٣ بونيه ٩٠٦ مج ٨ عدد ١١٥ الانوال المحصسة المه ور والفتحات المحصصة

الانواب المخصصة المهرور والفتحات المخصصة لمرور الهواء أو النور لم تـكن من نوع المطلات

۱۸۸ ان اشراك الحائط بين جارين لايؤترعلي ما كتسبه أحدها من الحقوق فيها كلها لانه في الواقع اكتسب الحسق حدده في القسم المعلوك لهذا الحجار كما لو كانت الحافظ علموكة لهذا الحجار كان كانت الحافظ علموكة لهذا الحجار وحده التنتج بالتور والهواء من المنافذ مع مراعاته التيود المينة في القانون حسم مصر التدائي مدني ۹ مارس ۹۰۰ ح ۳۲ عدد ۸

۱۸۹۸ اذا رفع شخص دعوى يطلب سدنوافد وادي أبها مطلات مقابة علي خط مستقيم عساقة أقل من مر واحد مقتوحة علي منزله بدون مراهاة في منزله مقابلة على خط مستقيم الثالث التي يشكوا بنها ويكنى لحجاحه في دعواء ينبت أن هذه التواقد مطلات مقابلة علي خط مستقيم ومعني ذلك أنه يكن مطلات مقابلة علي خط مستقيم ومعني ذلك أنه يكن المدى عليه أن يطل منها علي صرل المدعي بهير أن يأم المنافذة أو يلفت وأسه الى الميين أو الى البسار سواء لحق المدى من وراه ذلك ضرو أو الى البسار سواء لحق المدى من وراه ذلك ضرو أم الى الميان حير أن الى الله المنافزة ويقت وأسه الى الميين أم لا لان القاون يشر إن هذا المعل مضرفي جميع الاحدال

-ترفض دعوي طلب سند الثاور لان وجودها

<sup>(</sup>١) انظر الحكم الاستثنافي الصادر من محكة مصر الابتدائية بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٨٩٩ الفضا س ٦

معلق على أرادة الحار الذي له في أي وقت شاه حق أوشيد القضائية ١٦ ديسمبر ٩٠٩ مج ١١ عدد ١٠١ أقامة حائطأمام هذه المنادر لمدها <u>(١)</u> – مأ موزية

استبدال أالدين

۱۹۲ التوكيل بالقبض ولو استوفى جميع شرائطه الفانو نية لايترتب عليسه استبدال الدين إلا إذا افترن أو التحق بأبراء حاصل للمدين من الدانق الأضلي استثناف مختلط ۲۵ يونيه ۱۹۱۳ شرائع عدد،۱۸

استرداد

۱۹۷ يؤخذ من أحكام المنادتين ٤٠ و٧٨من القانون المدل أن من يشتري في السوق العام محسن ني شيئا مسروقا أو يشمقيه من ناجر يتماطي يمم أشسياه من ذلك النوع له الحسق اذا أراد المالك الحقيق استرداد الثمي، المبيع أن يجسه حتى يقدم المسترد الثمن الذي دفه (٣) سد عني مزاد ٢٧ فبراس المعرود ٢٠ فبراس على مزاد ٢٧ فبراس المعرود ٢٠ فبراس المعرود المعرود ٢٠ فبراس المعرود ال

۱۹۳ المنفولات التي تباع على أمها ملك المدين بنا، على طلمب دائمه الذي رسى عليه مزادها وكان حسن النية لايمكن بمالكها الحقيقي أن يستردها عينا من الدائين المفتري ولا أن يرخم عليه شنها واعما للمائك حق الرجوع على المدين الذي اتفع من وراًه

۱۹۱ أعطاه مبداد المدين وزيادة التأمينات التي للدائن وتحرير عقد رسمي بالدين كل ذلك لايتسبر استبدالا --- استثناف مختلط ۱۹۱۳بريل ۱۹۱۲شرائع ۳ عدد ۲۰۷

البيع — يني سويف استثناف ١٧ أغسطس ٩٩٠ج ١١ عدد ٩٩

١٩٤ الحيازة في المتقولات دليل الملكية وعليه فني دعاوى الاسترداد يحكم بان الشيء المحجوز هو ملك للحائز له بدون ان يكلف هـــذا الحائز بتقدم أي أثبات على الملكية سوى الحيازة وعلى من بريد اثبات المكس أى أنالشي، الموجود في حيازة شخص هو في الحقيقة علك غيره أن يقوم بأقبات ذلك : ---- استثناف مه بايو ٩١٥ شرائع ٢ عدد ٢٨٧

۱۹۵ المفروشات الموجودة بمنزل الزوجيسة لزوجين فبطبين مقيمين بالقاهرة لأفى الصسميد تعتبر أمها ملك الزوج

<sup>(</sup> ١٠) راجع حكم اسنتناف اسكندرية في ١٨ فيزاير ١٨٩٧ الفضاء من ١٧٨ وحكم الاستثناف في ٣ أبريل ٩٠٠ بيم ١ ص ١٩٩ وفي ١٨ أبريل ٩٠٠ بيم ٢ عدد ١٠٠ حقرة ثالثة واستثناف اسكندرية في ٣٩ ديسنز ١٩٨٥ الفضا ٣ من ٥٠ وحكم الموسكي في ٣ أبريل ١٣٠ية جيءً عدد ١٨٩

<sup>(</sup>٢) راجع عكس ذلك -قنا ٢٠ نؤفر ١٠١ تعليقات جلاد على المسادة ٨٧ من القابون المدنى

لامقل طلب مهاع البينة لاثبات أن مانكية الله وشات للزوحة أذا كان لم بين في طلب التحقيق الوقائم المرادأتمانها بكيفية هقيقة والظروف التي دعت الى مخالفة المرف في هذه الحالة -- مصر المخلط٥٠ فرایر ۹۱۳ شرائع ۱ ص ۱۰

١٩٩ عادة تأبتة عند المسامين في القطر المم ي أن الزوجة تشـــتري بمـــالها الحاص او بالمير الذي يعطى لها كل المنقولات الموجودة في منزل الزوجية يدون استثناه ولا تميميز بين الامتحة والمفروشات الحاصة بالنساء والامتمــة والمفروشات الصالحـة ]. مصر المخلطة ٢٤ يونية ٩١٣ شرائع ١ ص ١٠

# いってもいっている

#### اضأفة المحقات للملك

١٩٧ اذا بني شميخس في أرض موقوفة وكان يعتقد أن الارض قد آلت اليمه يطريق وضع اليمد فيمتر الناء حاصلا بدون وقوع غش بالمسنى الوأرد بلادة ٢٥ مدنى (١) --- استثناف ٢١ يناير ٩١٣ ع ١٤ عدد ١٤

۱۹۸ اذا بني شخص على ارض مملوكه لنسيره فالمكلف باثبات سوء نية الباني هو مالك المقار الذي أيس له أن يطلب أزالة البناء مالم يثبت سوء نية الباني ولا يعتبر الباني سيُّ النية لمُجرد كومُوارثا لمستأجر العقار -- استتناف ١٧ فبراس ٩١٤ بم ١٠ عدد ١٨

١٩٩٠ أن كلمة غصب تطلق شرعا على وأضم اليد على عقار النمير بلا أذن منه سواء علم أنه تلنمير أو

الزوجين سا

لم تحسر العادة أن الفاعة الشياعية على بار المفروشات مازم الزنكت اماميح ر العقود الرسمة او المأذون ويكني ان يكون موقعا عليها من الزوج دلالة على أن المذكور استإ الاشياء المكونة لجهاز أأز وجة والنزم بحفظها

عند المسلمين لايدا بعمل الجهاز الا بعد تحرير عقد الزواج ثم بعد أن ينهي الجهاز ينقسل الى منزل الزوجية ووقتئذ يحدد يوم الدخول اي يوم الزفاف

كان يعتقد أنه ملك والفرق بينهما أنما هو في الأنم الذي يلحق الاول دوز التأني وعلى هذا لا تكون كلمة متعدياأو غاصبا دليلا على خبث التية

ان الاصل هو أن لكل من السافي ومالك الارض أن يأخذ ملكه ولبس اللك الارض أجبار صاحب البناء على بقاء بنائه الافي حالة ما أذا ترتب على قلمه ضرر للارض فأن له حيثاد أجبار صاحب الناه على ابقائه وعليه في مقابل ذلك أن يدفع له البين الذي يقدر بأقل قيمة أي قيمته مقلوعا بالفعل وقيمته مستحق القلع وليس معنى قيمة البناء مقلوعا قيمة الانقاض كما هو الحال في النصف الأول من المسادة ٦٥ من القانون المدنى وأعما معناء الفرق بين قيمة الارض بالبناء ويدويه (كتاب النصب في شرح الهداية ) وأما قيمة البناء المستحق القلم فهي قيمته

مقلوعا ناقصية أجرة القلع (كتاب ابن عابدين) | المدنى (استثناف ١٨ ابريل سنة ٩٠٩ ح ٢٤ ص

#### امتياز

٧٠٠ حق امتياز المؤجر على المفروشيات الموجودة بالمحل مادة ٢٠١ ــ ٦ مدنى ومادة ١٩٨٨ مرافعات يشمل جميع المفروشات الموجودة بالمحلات المؤجرة ولو كانت ملسكا النير أذا كان المؤجر سلم النبة وسلامة نبثه مفروضة يمقتضي القانون بحيث آنه لا يمكن للمالك الذي يدعي ملكية هذه المتقولات أن يستردها الااذا أثبت علم المؤجر بمدم ملكية المستأجر لها عند وضعها في المحل المستأجر (عابدين ۲۱ مانو سنة ۹۱۹ مج ۱۳ عدد ۲۰

واستشهد الحكم بموسوعات دالوذ الجزء ال تحت الامتياز والرهن ص ٢٦ ففره ٩٣ وما بمدها

٧٠١ قد قضت محكمة الاستثناف أنه ليس هناك علاقة ما بين الحق المقرر في الماده ٦٦٨ من قانون للرافيات وين تصوص المسادة ٢٠١ فقره سادسية من القانون المدنى مخصوص حق الامتياز المنوح للمؤجر على محصولات السنة وقاء لما يتبقى له من الاحر في حالة مزاحمة دائنين آخرين له

وفي الواقم فان المادة ٢٠١ من القانون المدنى وضمت لبيان علاقات الدائنين مع بعضهم بالنسبة لاموال مدينهم والترتيب الواجب اتباعه في استعمال الامتيازات الواردة فيها وهي لاترمى مطلقا الى القول بانه لبس للمؤخر أن يحجز على المحصولات الا تأمينا لاخر السنة الجارية دون سابقتها وأن لم يكن هناك غميره من الدائنين ، ولو فسرت حذة المادة بعكس

ذلك لكانت مخالفة للمبدأ القاضى بان أموال المدين ضامنة لحقوقه دائنية ( محكمة الاستثناف ٨ يونيه سنة ٥١٥ عدد ٨٨

٢٠٧ ان ما خوله الفانون للمؤجر من الحجز على المتقولات الموجودة بالدين المؤجرة ومن ضمنها المواشي يشمل المواشي التي للمستأجر أو المستأجر من باطنه خصوصا اذا كان المستأجر الاصلي ممنوط من التأجيير للغير ( بني سويف استثناف مدنى ٢ مارس سنة ١٩٩٥م ١٠٠ ص ٩٩

٣٠٣ ولو أن قانون المرافعات المختلط في المادتين ٨٨٥ و٣٨٥٠ ( ١٧٥ و١٩٥ مرافعات أهلي) قدد أعطى المؤجر امتيازا يأتى مباشرة بعسد المعاريف القصائية ألا أن المادة ٧٢٧ من القانون المدنى المختلط ( ٩٠١ مدني أهلي)قد نصت على أسبقية المتباز أحور المستخدمين على الاعجار المستحق المؤحر

وازاء هــذا التناقض بين نصــين من نصوص القانون يجب على القاضي أن يتبع النص الذي يرتب الديون المتازة الافضلية على النص الذي يين كيفية استعمال حقوق الامتياز واذا فتصوص الفانون المدني هي الاولى بالاتباع في هذه الحالة -- المتثناف مختلط ٢٠. يونيو سنة ١٩١٦ الشرايع س أولي عدد ٢١

٢٠٤ أَوَا كَانْتِ اللَّادَةِ ١٧٧٨ مدنى (٢٠٣ أَهلي)

قد نصت على ال المصاريف التي تصرف على حفظ الشئ تكون ممتاز، قائه يجب من باب أولي اعتبار المصاريف التي تصرف على بناء الثئ أي على تكويه ممتازة أيضا وذلك لان هذه المصاريف تريد

#### 生物学是写物学

## املاك الحكومة الحره

٧٠٥ تضل ملكية الاواضي الامرية الصير المزروعة طبقاً للفقره التائية من المادة ٥٧ مدنى يميحرد البناء عليها بدون اخذ أذن الحكومة لاقامة هذا البناء — اسوان ٧٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ج س ١١ عدد ٤ .

ان الاراشي التي من همنا القبيل مملوكه شرعا للهيرى بحكم المساحة ٥٧ من القانون المديي ولكن ملكيتها تنتقل الى من ذرعها أو بني عليها أو غرس فيها يمجرد الزرع أو البناء والفراس عبر أن همذه الملكية فابقة للفسخ بصدم استمال الزارع أو آلماني أو الفارس للارض مدة خمن سنين في ظرف الحس عثمرة سنة التالية لاول وضع يده

۴٠٩ ان المادة (٥٧)مدنى اشترطت في الفترة الاولى منها الصحة وضع اليد علي اطبان الحكومة والاتفاع بهذا الحضول علي اذنها وقروت في الفقرة الثانية أنها تصدر ملكما تاما لمن ذرعها أو غرس فيها أم ن عدما

قلا يصحح ان يكون الحكم اثناني في المدادة استثناء من الجلكم الاول لانه لا يعقل ان يكون اذن الحكومة شرطا في اكتساب حق الاتفاع الذى هو حزم من أجزاء الملكية ولا يكون شرطا في

اكتساب الملكية كلها ولان اللوائح السابقة على القانون المدني والاواسر العالية الصادرة بعده تنافى ذلك فلك فلمادة ١٩ من اللائحة السعيدية تغيد أن الملك المادر من أو الإناء أو الزرع يكون لصاحب الاثر أى لصاحب حق الانتفاع والامر العالى الصادر بتاريخ ٩ سنتمبر سنة ١٨٨٨ يفيد الى اعتلاك الحيال الحكومة الحارجة عنالزهام موقوف على اجراآت عصوصة أخصها تصديق مجلس التظاف - استشاف ٧ مايو سنة ٩٩٩ عدد ٨

٧٠٧ أن النرض من الممادة ٥٧ مدن الني تفضى بصدم جواز وضع اليد علي الاراضى الفير المزروعة المماوك ثمرها المدرى بضير أنن الحكومة هو منع تطبيق أحكام ﴿ الْمَلْكَ بمجرد وضع المد» علي تلك الاراضى ولا علاقة لما بأحكام المحلك بوضع المد المدة الطويلة – استشاف ١٧ مايو سنة ٩٠٠ عبد ٢٠ مايو سنة ٩٠٠

۲۰۸ لا مافع بنسع الافراذ من ممثل أطيان الحكومة بوضع البد المدة الطويلة ما دام أنها ليست من المنافع العمومية

وحيث ان المادة ٥٧ مدني ألتي تقضي بعسدم

جواز وضع البد على الاوض غير المزروعة الملوكة الله الأواض مرا المدى هو الله المواضع البيد فودا الذى هو فن زرع أو أمراسا أو ي وحد في الله المناس الذى يوجد في الله المدة المدى أدن الحكومة الذى أو الله المدادة المدى أدن الحكومة الذى تضمنا الله الله الله الله المدادة الادى من المحاصط المدادة الادى من يوجوب الحصول عبد لوضع البد المدة الادى من يوجوب الحصول عبد لوضع البد المحاصط المدادة ٧٥ مدني بوجوب الحصول عبد لوضع البد المحاصص المحاصص المحاصص المددي المحاصص المحا

على الاراخي الفعير المزروعة واجب أيضا لامتلاك ثلث الاراخي طبقا ففقرة الثانية من المادة نفسها . فن زرع أرضا من الاراضي المذكورة أو غرس فيها غراسا أو بني عليها بدون اذن لا يصبح مالكا لهل بالنسبة للحكومة الابعد استماله لها مدة خس عشرة سنة مستمرة بلا إنقطاع (١) — استثناف ٧ يونيه ٥٠٩ ع ٧١ عدد ٧٧

## أملاك عمومية

٧٠٧ اذا ترك الحكومة عقاوا في أ٠١٧ كما المحصصة للمنافع الموصية ولم تمد تشعيره جزأ من تلك الاملاك يفقد ذلك المقاو صفته حسنه ويصبح حينة: جزأ من أملاكما الحصوصية التي مجوذ التصرف فيها وتملكما بمشي المدة العلوية —استثناف لا يابر سنة ٧٠٧ ع. ٨ عدد ١١٠

٧٠٨ اذا استمدات قطمة أرض بصدفة جيافة للصوم بإذن مالكها دخلت آلك الارض بناء علي فلك ضمن الاملاك المخصصة للمنافع الصومية ولا يجوز لمالكها أن يتملكها بمنى المدة ولو منت الحكومة الناس من الدقن فيها بل تبقى لها هذه الصفة مادامت الحكومة لم تقرر اعادتها للاملاك الحقوصية — استثناف ٣ ينابر ٩١١ ع ١٢ عدد ٩٥

٧٠٩ يمكن أن يكتسب يمنى المدة حتى المطل على كل مسجد لانكون الحكومة قائمة بادارته أو صرف مايلزم لصياته طبقا للمادة ٨/٧مدنى الحاصة بالاملاك الاميرية المخصصة للمنافع العامة – استثناف ٧ مايو ٩١٧ ع ٣٣ عدد ١١٥

۱۲۰ لایمکن اکتساب حق المطل علی جامع موقوف و تخصص العبادة بمخی المدة العاویلة لأنه أصبح بذلك من المحلات المخصصة المنافع العامة ومن ثم لایملك بمنی المدة العلویلة – استثناف ۳ نوفمر ۹۸۲ مح ۱۶ عدد ۶۲

۱۸۱۷ ان الارض اذا تخصصت لدفن الموقى واغترت جبانه صارت من المتافع المدومية التي لا يجوز عليكما بوضع اليد عليها وهذا المبدأ مستفاد من القواعد القانونية المامة ومن فس الامر المالى الصادر في ۱۸۸ وعما ورد في كتب الشرع الشريف التي نصت على أن ارض الحيانة تصبر وقفا بمجرد الدفن فيها فاذا أبطل الدفن فيها ترجع الواقف أو لورثة أو لبيت المال ان لم يكن له ورثة

والقضاء قد جري على هـذا البدأ مضد زمن طويل يد أن الحلاف ينحصر فيما اذا كانت الجياة اذا ابطل استعمالها لدفن الموتى هـل يقي لها صفة المنفعة العامة فيكون مثابا كشل الحيانات الجادى فيهاالدفن أو تصبح عاضة لاحكام الفانوزمن حيث

ا قارناستثناف مختلط ٥ ديسمبر ١٩٠١ بجة التشريع والقضاالسنة الرأبمة عشر صحيفة ٣٨ ــُـ ١

جواز امتلاكما بوضع اليد اسوة بالاموال التابته فالمستفاد من أحكام القانون العامة ومن الامر العالم العالم المناد الله وعماجه في كتب الفقه أن الحيامة أذا أبطل استمعالها لهدنا الفرض وقيت حافظة لمعالمها فإن صمفة المنفعة العامة تكون ملازمة لها ويجون حكمها حكم الحيانة الحجارى الدفن فيها اما أذا أدثرت تلك المالم وصارت أرضا مواتا فالها تدخل في هذه الحالة في حكم الاموال الثابة الحالة إمامة كما يوضع البعد عليها المدة العلوية باستشاف مصر مدنى ٧٧ ينايرة ٩٨١ و ٧٠٠ س٣١٠

٢١٤ أن ترويف المسجد هو المكان الذي يخصصه مالـكه للسلاة وتحصل فيه العسـلاة فعلا أو يشهد المــالك على نفســه أنه اجبلهمــــجدا لله كما يستفاد من أحكام الشريعة الدراء -- استشاف ٧٧ يناير ١٩١٠ ح ٧٩ ص ٦٠٠

٧٠٥ الاعيان المخصصة المنافع المدومية تسحول إلي أملاك أميرية خصوصية بمجر دزوال الفائدة العامة التي كانت همذه الاعيان تؤديها وتصبح وتتثذ قابلة لان تمك بوضع اليد المدة الطويلة — استثناف ٢٥ مارس ٧٠٥ شرائم ٢ عدد ٢٥٠١

۲۱۹ جنایات السكا الحدید المفصصة الدنافع العمومیة تعتبر دائما من المنافع العمومیة حتی او لم تكن السكا الحدید متنفعة بها حالاً و من ثم لاعملك بمفعی المدة الطویلة —استثناف ۳۰دیسم ۹۱۲ مج ۲۵ عد۳۳

۱۷ أراض الحيانات من الاملاك السومية
 وتبق كذلك مادامت حافظة لمعالمها وأذا هي غير

(۱) راجع استثناف مختلط ۱۰ مایو ۹۰۳ مجلة التشویع والفضا ۱۶ ص ۲۹۲ واستثناف مختلط ۳۲ مایو ۹۰۶ مجلة التشریع والفضا ۱۶ ص۲۸۱

قابة لتمثث يوضع البد ولا عبرة بايطال الدفن فيها مدة تريد عن السلائين سنه — استثناف ٢٣ يناير ٩١٣ مج ١٤ عدد ٥٩

۱۹۱۸ أن قاعدت عدم جواز التصرف في الاملاك المحصة المنافع السومية لم تكن معروفة في مصر قبل صدور القانون المدي ، ومن ثم فليس المحكومة أن تدمى ملكية أرض لم تدفع لها تما بناء على وأن الحكومة باعتها بعون حق قبل الممل بالقانون المديسة المدانع الماتية في المدل بالقانون الحديد ۱۹۷۲ عدد ۷۷ عدد ۷۷

٢١٩ ان تس الامر العالى الصادر بتشكيل المحالم كل الاهلية الذي نزع من اختصاص تلك الحمالم مسألة انظر في أملاك الميري المعومية لم يتمها من الفسل في الدعوي اذا كان موضوعها مسألة النظر فيما اذا كان الملك المتنازع فيه يدخل في أملاك الميرية أملا .

المبانى المقامة على أرض داخلة في أملاك المدى المخصصة للمنافع المسومية لايمكن أن تسكون ملكا خاصا بقطع التغلر عن بنائها قبل أو بعد تخصيص كلك الاراضي للمنافع المسومية — استثناف ٣٤ مارس ٩١٤ ع ١٥ عدد ٩٢

۲۲۰ فضي منشور باشماون خديوى مصر الصادر في ۲۵ يونيم ۲۸۳۹ بان جناليات السكان الحديد الاميرية من الاملاك الممومية - وهدذا المنشور له قوة القوانين - ولذلك لا يمكن أمثلاك تلك الجناليات بوضع الداستكاف مختلط (۱) مغيرار ۲۸۳ عم/۱ عدد ۲۵۰

## اموال منقولة

٧٢١ مجرد وضع المتقولات بواسطة مالكها في عقار يملك لا يسيرها بالطبع مالاً بابتاً بصنع الانسان لذلك صار اعتبار آلة الري الحاصل مشستراها بشرط قابل للفسخ والموضوعة بمعرفة المشترى فيأرضه لرى أطيامه أنها ممكن الحجز عليموزع ملكته منفسلا عن الارض التي وضعت عليها أن لم يقم دليل على ان انفسالها يحدث تخريباً أو تسبياً في الملك

فدائن المشدّري الذي يده حكم ضد المشدّى المذكور قد رفع دعوى نزع ملكية الارض بما عليها

#### 

#### اهمال

۲۲۷ مبدأ حرية الزواج يقضى بان بكول الطرفان في حل من المدول عنه الى أن يتقدفالوعد بالزواج باطل حيثت من الوجهة المدنية تخالفته النتظام المام وصدم الوفاء به لا يمكن أن يقرتب عليه تعويض ولا يتغني بالتمويض للطرف الذي حصل له الضرر الا اذا تتج عن عدم الوفاء بالوعدضر رمادي-محكنة الاستثناف ۲۹ مايو ۹۰۹ عج ۸ عدد ۳۸

۳۲۳ اذا صدر حكم على شخص بتقديم حساب في سيعاد ممين مع الزامه بدقع مبلنع عن كل يوم من أيام التأخير ثماً بذا لحكم استثنافياً فتحقسباً أيام التأخير من يوم اعلان حكم الاستثناف — محكمة الاستثناف ۲۷ ينابر ۹۰۷ عم ۸ عدد ۷۷

٢٢٤ مصلحة السكة الحديد مسؤله عن تعويض

الضرر الذي يصيب مستخدميها من تصادم مطاراتها مثل أمجاد أمراض في أحسامهم أو تقوية الك الأمراض الي درجة تمنع أسحابها من مباشرة أعمالهم مصر ابتدائى ٤ فبرابر ٩٠٦ ح ٢٧ عدد ٥٣

من الآلة بوصف أنها ما الما ها وحكم بزع الملكية.

فكت محكمة الاستثناف بتعديل الحكم الابتدائي

وبطلان الاجر آآت الحاصلة من الدائن هـ ذا بنزع

ملكية الارض والآلة وبتثبيت ملكية الارض الى

المستأنف ذلك الذي رسى عليه المزاد في دعوى نزع

الملكية المرفوعة قبل دعوى الدائن المذكور مرس

بائسها محجة أنه لم يصله شيُّ من تقيسط تمنها - محكمة

الاستثناف ٧ اريل سنة ٩١٤ بج ١٥ عدد ١٠٧

۲۷۰ مصلحة السكالحديد مسؤله عندالاضرارالتي تحدث من حركات قطارام السمصر ۲۹ مارس ۱۰۹ م ۲۷ عدد ۷۰

۲۲۹ مسلحة السكه الحديد مسئوله عن اهالها في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الاضرار التي تنتج للناس من سير قطاراً بهاوعدم أشطام خطوطها—مصر ابتدائي ٩ يونيو ٩- ٩ ح ٧٧ عدد ٧٧

۲۲۷ لاجل أن يتحمل المبلغ مسئولية الضور
 انناشئ عن بلاغه أو شهادته يلزم أن يثبت كذبه فيما

بلغ عنه أو شهد به --حصر استثناف.مدفى أول ينسابر ١٠٠٧ - ٢٧ عدد ١٣٠

٣٧٨ لايحل لطلب تعويض من المـدعي عليه لسبب اهمال وقع منه اذاكان وقع من المـدعى نفسه اهمال مساو للاول

طلب شخص من مصلحة الكم الحديد تمويض ضرر حبيل له من مصادمة وقعت بسبب اهمال من المصلحة فر فض طلبه بناء على أنه كان موجودا خارج باب العربة اثناء سدير الفطار المخالف الواقع السكة الحديد (١) — يحكمة الاستثناف ٣ ديسمبر ١٠٠٧ مج ٩

۱۳۹ طلب المسدعي تعويضا من ادارة السكة الحسد عن الشهر الذي لحقه بسبب حريق مخز نه آاني نشأ من الشهرار المتطاير من قاطرة فحكمت المحكمة (أولا) بان مصلحة السكة الحديد غير مسؤله اذا لم يتبت اهالها في عمل التحوطات اللازمة لمتم انتخار الشهار

(ثانیاً) ان المدعی کان مهملا أیشنا من جهة وضعه عنز نه الذی کان منطق بالنش بحموار الحط الحدیدی – محکمة الاستثناف ۱۹ یسایر ۸۰۸ عن ۱۰ عدد ۵

۳۴۰ الحكم بالزام الحصم بسرامة أذا م يتم بتنفيذ قرار الحكمة حكم تهديدي لا يمكن تنفيذه ألا بلدعوى جمديدة

ُجُوز للقاضى عند نظرها أن يسدل مبلغ الفرامه أو يمحوه كلية --- زقازيق ابتدائى ٤ فبراير ١٩٠٥ يج ١٠ عدد ١٠

من المبادئ التي قروها العاماء وأيده القضاء أن المجلم النام الخسم بفراءة أذا لم يقم بقضاء أن الحكم الزام الخسم بفراءة أذا لم يقم يومية أذا لم يقدم حسابا في مسافة كذا حوس الاحكام التهديدة التي يقصدها الأرضام على تفيذ قرار الحكمة وذا تعند المشمر التعلي الذي حديدة يستظر فيها القاضى الى الشمر التعلي الذي وله للدي يقدم التعلي الذي عديم التعلي وله أن يمحوه محوا إذا وجد لدي المدعي عليه عنداً منه من تنفيذ التوارا

٧٣١ وضَّم المدعى مظاهمت قمان أمام محل مجارته لتى بعداته الشمس من غبر أن يكوب عند رخصة بذلك فازالها البوليس بدون اتخاذ الطرق الفانونية وبدون إعلامه وتسبب عن ذلك تف المطلق والحاق ضرر بالبضائم فرات الحسكة أنه كان يجب على المدعى أن يحصل على رخصة قبل وضع على المددى أن يحصل على رخصة قبل وضع المطلة وقررت:

أولا-- ان الحسكومة مسؤله عن التلف الذي حصل للمظلة والفنرر الذي لحق البعنائع .

ثانيًا---انه عند تقدير الضرر يجب مراءاةقاعدة انه عند اشــتراك الطرفين في الاهال توزع المسؤلية: عليهما----تكمة أسيوط ۷ سبتمبر ۴۰۹ج/۱ عدد۲۷ ۲۳۲ اذا اتفق أمالي بادين على المقاربة مماً

٧٣٧ اذا أتفق ألها لى بادين على المشارة مماً ومات أحدها أثناء المضارة فلاحق لوزته في مطالمية من تناوه بتمويض لانه هو الذي عرض تقسه اختياره القتل بائتراك في المضارة — محكمة الاستثناف ٢٤ يناير ٩٩٠ بج ١١ عدد ٦٥

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف المختلطة ٢٧ يونيه ١٨٩٠ مجلة الفوا نين والاحكام للمحاكم المختلطة ٢ص ٤٢١

٧٩٣ نست المسادة ٢٥ من لائحة تعل الزكاب والمفش والبضائع والحيوانات الصادة في ٢٠ مايو ١٩٠١ على أن مصلحة سكك حديد الحكومة غير مدرة في حالة ضلع البضائع النسر مؤمن على مرت الاحوال عن دفع أى تمويض ما ولكن هذا لايمم من الزامها بتدويش اذا كان ضلع البضائم ناشئا عن خطأ حسم من عمالها - استثاف ١٠ فبراير ١٩٠ عبد ٩٠

٣٣٤ ليس لخسادم أصيب بجسرح أتناء قادة وظيفته يسبب اهمال منه أن يلقي على سيده المسؤلية المدنية ارتكانا على المسادة ١٥٧ من القانون المدنى المعلدين جزئية ١٨ يوليه ١٩٠٦ بج ٨ عدد ١١

۳۳۵ طلب المدعون تمويضا لوفاة والدهم على أثر صدمة تسبيت من اهمال في قيادة عربة وتبت أنه كان في امكان المجنى عليه منع الحادثة لو لم يكن تحت تأثير الحميش • حكم بان أهمال المجنى عليمه المذكور يستدعي تخفيض التمويض المطلوب (') استثناف أول ديسمبر ۹۷۲ عج ۱۶ عند ۳۵

٣٣٩ مسالح الحكومة ككل سيدعادي مسؤلة عن الاهمال الوأقع من مستخدميها أثناء تأديقو ظائفهم الما الفيانات الملازم بتقديمها كل موظف حكومة عند دخوله في الحدمة فلا تمنم مسؤلة المصلحة وأساعن الضرر الماشئ عن أهمال أحد مستخدميها ساستثناف ١٨ ديسمبر ٩٩ ع ١٤ عدد ٣٩

۲۳۰۷ ليس الضرر الذي يلحق الام من جراً قتل إنها الطفل أديا فقط بل بسيمها ضرر مادي أيضاً لاتفقد فيه عضدا بينها في المستقبل

ولها الحق دائمًا في طلب التمويض عما أصابها من الضرر الأدبي والمسادي ولوكان الفاتل والد الطفل الفتيل --- استثناف ٣١ مايو ٩١٥ ج ١٧ عدد ١٧

٣٣٨ لايلزم السيد بالتمويض لخادمه عن حادث وقع له وكارت نتيجة الحلم للملازم للحرفة التي يشتمل بها الحدم أو نتيجة اهماله .

أصيب عامل مستخدم في السكة الحديد بعنة قطر بح بحادث أثناه قيامه بشؤون وظيفته تركه غير صالح للخدمة • فحكت المحكمة بأن ليس له حق الرجوع على مخدوميه بتعويض

(أولا) لان الحادث الذي وقع له كان تنبيجة الحط الملازم العمل الذي سمل فيه

(وثانیاً) لام فضلا عن ذلك كان اهمال العامل في هذه القضة سبباً لجسول الحادث (٢)—استشاف ٢٧بونيه ٩١٥ سح ١٧ عدد ١٨

١٣٠٩ اذا حجز دائن بحسس نيسة ومراعيا للاجر ادات القانونية تحت يد شخص الله علىأشياء كان يسقد أنها ملك لدينه فلا يلزم بتمويض الضرو الذى لحق الحجوز لديه من جراء الحجز علي تلك الاشياء التي هي في الواقع له -- طنطا استشاف ١٧ مارس ١٩٥٥ع ١٧ عدد ١٤

<sup>(</sup>١) راجع مجموعة النشريع والاحكام المختلطة ٢ ص٤٣١ وس ٢٠ ص٢٩٦

<sup>(</sup> ٧ ) أشار آلي-كرلاستتاف ألحتلط الصادر في ١٤ يونيه ٥٠٥ (مجلة الشعريع والقضاء السنة السابعة عشرة صحيفة ١٠٥) وحُكر تقض والرام فرنسا الصادر في ١٣ مارس ٥٠٠ ( بندكيت ٥٠٣ حا-٤٠)

۲۹۰ قضي قرار وزارة الداخلية الصادر في ١٩٠٨ بغد الايجوز لاحد أن يتطعي صناعة الطب مالم بكن بحمل شهادة من احدى المدارس الطب مالم بكن بحمل شهادة الصحة بتماطي صناعته وليس هناك نص بوجب على مصلحة الصححة الصححة الصححة المنافذ كل حامل المسهادة مصرة بتماطي تلك الصناعة فليس عليها تبعة ماان رفضت الترخيص بذلك لاساب خطارة

طلب أحد الاطباء من مصلحة الصحة المدومة أن ترخص له عزاولة مهته فلم تحيه الى طلبه لسبق الحكر عليمه في مهمة اغتصاب امرأة - فحكمت المحكمة بانه ليس مت وجبه للحكم له شمويض على المصلحة مصر أبتدائي 70 مارس ٩١٦ جع ١٧ عدد ٧٧

۲٤۱ ان المساحة ٥١ مدنى تقضى بوجوب تمويش الفمرر بمجرد وقوع فعلى نجر جائز وحصول ضرر من ذلك الفعل ولا تشترط فيه سوء النية أو سلامتها ســـاستثلف ٣٠ مارس٩٠٩ ٢٩٠ ص٢٢٤ ص٢٩٠

۲٤٧ اذا رفت المسكري المقترع من خددة البوليس بعاد الي الرديف طبقا للمادة ١٩١٨ من النوليس بقاد المادة إلى المادية وله أن يطالب بمويضات في انظير رفته اذ لاتسرى في هذه الحالة أحكام الفانون المفدوم وخادمه — استشهد الحكم يحكمة الاستثناف في ٢٨ مايو ٤٠١ الجسموعة الرسية منة ثالاة عدد ٣

۱۹۶۳ لاحق للخادم فی مطالبة تخدو. ۵ بتمویضات عن الحبروح التی حدثت له أثناء أداه وظیفته اذا کانت لم تنشأ عن خطأ مخدومه (۱) -- استثناف ۲۵ مابو ۹۱۲ به ۱۳ عدد ۱۰۹

١٤٤٧ طلب المدعي تمويضا لما لحق منزله من الضرر الثاني عن خر آبار بارض مجاورة له فحكم يأه وان كان السبب الاساسي للضرر هو خر الآبار المذكورة المان جسامة الضرر تنجت في الواقع عن السخف الذي ثبت وجوده باساس المنزل . فلذا يتمن نخض التعويض المطلوب (٢) استشاف ٢٠ ينابر ١٩٨٣ ع. ١٤ عدد ٥٤

٧٤٥ رضع زيد دعوى عربية مباشرة على عرو بيمة سرقة وحكم يبرادة عرو بناه على أن الوقائع المنسوة اليه مع ثبوت محمها لاتكون جريمة السرقة فرضع عمرو دعوى ضد زيد يطلب فيها تعويضاً المناضالة بلا سب حقيقي • حصيم برفض طلب التحويض لان زيها أعار وض دعواء بسلامة نية (٢) ين سوف ابتدائية ١٧ أغسطس ١٨٩ع٤١ عدد٤٥ ين سوف ابتدائية ١٧ أغسطس ١٨٩ع٤١ عدد٤٥ دعوي جنائية المدعى للدى يبتدى وجوده من تاريخ الحكم الباري التويض للمشنى مدفي باع المتهم في الدعوى الجنائية عقادا الي مشتر سلم التية وتسميل اليم قبل صدور الحكم الغاضي بالتعويض للدن قحكت الحكمة بان المشترى حق بالتعويض للدن قحكت الحكمة بان المشترى حق بالتعويض للدن قحكت الحكمة بان المشترى حق

١ استشهد الحسيم كذلك عما ورد بصحيفة ٧٣٣ من الحجز، الناني من الافربير القانون الاداري

٧ راجع كتاب سوردا عن المسؤلية ﴿ الطبعة الحامسة ﴾ الفقرات ١٠٨ و٤٤٠) و٢٠٠ و٢٩٠.

٣ راحَع بلانيول (الفانين المدنى) الطبعة الخامسة الجزء الثانى ص ٧٨٠ و ٣٨٩ ومجموعة داللوز الدورة ١٨٧٧ لحزء الاول ص ٧٠٩

الاسفية على المدمى المدنى الذي شرع فى نرع ملكة مدينه تفيدًا التمويض المحكوم له به -استثناف ١٧ أبريل ٩١٣ مج ١٤ عدد ٢٠٧

٧٤٧ كل من يقبل وظيفة في طبيعتها شيء من الحمار أو يعرض نفسه للتخطر بفعله تفغ عليسه تبعة عمله ولذلك لا يازم مخدومه بالتمويض عن وفاته أو همن يصبيه من المضرر عند تحقق هذا الحمل

دهس قطار السكة الحديد محولجيا أثناء قيامه بشؤون وظيفته فأءاته . حكم انه ليس للورثة الحق في الرجوع بالتمويض على مصلحة السكة الحديد مخدومة مورثهم

أولا لأن وظيمة محولجي من شأمها تسرض صاحبها للخطر وقد محقق هذا الحملر محصول الحادثة التي أدت الى موت مورثهم

نانيا لايه ثبت في هذه الدعوي ان عدم محوط الشرفي كان السبب في حصول الحادثة (١) ــ استثناف ٢ د يسمر١٩٣ ع ١٥ عدد ٢٣

٧٤٨ الحيق الحمول لورثة التتيل في المطالبة بالتحويض عن الضرر الذي لحقهم حق تسبي قابل للتجزئة أي أه خاص بكل وارث على حدثه وبئسة الفرر الذي لحقيه شخصيا · فلانك أذا حكم لبمض الورثة بالتحويض في دعوي سابقة فهدذا لا يمم بقية الورثة من رفع دعوي أخرى. يطلبون فيها تعويضا للورثة من رفع دعوي أخرى. يطلبون فيها تعويضا لمع لحقهم هم أيضا من الضرر

صفة الوراثة ليست بفردهاكافية للمحكم ـــ بالتمويض بلغلي الوارث أن يثبت الضرر المـــادي

الذي لحقه بسبب قتل مورته -- استثناف ١٣ يناير ٩١٤ سج ١٥ عدد ٣٥

٧٤٩ ليس لحكم البراءة المبني على عدم كفاة الادله « قوة الشيء الحكوم فيه » بالنسبة المدعوى المدنية التي يرضها المتهم بعدثة لسبب البلاغ الكاذب الذي قدم ضده ومن ثم فلا يمنع هذا الحمم الحكمة المدنية من النظر في ظروف الدعوي الجنائية وتقديرها من الوجه المدنية

لايكنى في دعـوى التعويض المرفوعة بسبب البـــلاغ الكاذب أن يثبت المدعي برامة من التهمة الجنائية بل عليه أن يثبت أيضا أن تقديم البلاغ كان يسوء نيــة وبلا سبب كاف — استثناف ١٩ يناير ١٩٠٤ عـ ١٥ عـد١٠

۲٥٠ التدويس الذي يقضي به عملي الحكوم عليه عن كل يوم من أيام التأخير في الوفاء يشر مقاصه لاجزاء ومن ثم فلا تجوز المقالية بعالا اذا نشأ ضرر فعلا عن الاستمرار في تأخير تفيذ التعهد ولو أن التعهد بني بنير تفيذ زمنا بعد التاريخ الحسدد لحلول

حُكِ للدستا قد عليه قبل المستأنفين بالزام هؤلاء بلك الرهن المترتب على عقار المستأنف عليه إلى المستأنف عليه الما التأخيذ والايازموا بدفع تعويف عن كل يوم من أيام التأخيذ ولما المهمل المستأنفون في الميساد المشروري المستأنف عليه هذا الدعوي يطالبون فيها بمينم التمويض المقضى به عن كل يوم من أيام التأخير غيران المستأنفين

<sup>(</sup>١) راجيم حكم تحكمة الاستثناف المختلطة الزقيم ٢٥ مايو ١١٣ جموعة التثيريميم والاحكام المختلطة من ١١ س ١١٢

أثبتوا أنهم حصلوا قبل فوات الميعاد على تعهد كتابى من المرتهن فيد استعداده لتمك الرهن وان المستأنف عليهم علموا مهذا التعهد وأمكنهم بواسطته أن بيسوا الارض لشخص نالث لميشتر الا ارتكانا على هذا التعهد

ومحكمة الاستنتاف حكت بأنه ولو ان تعهد الدائن المرتهن بفك الرهن قسه ولايتبر كفك الرهن قسه ولايتبر كفك الرهن قسه ولايتبي عنه الله أنه لايكن للستأفف عليهم أن يطابوا تنفيذ الحكم القاضي بالتعويض طالما أنه لم يلحقهم أدى ضرر (١) استئناف ٢٤ فيرارسنة ٢٨ مع ١٥ عدد ٧٠

٧٥٧ الأم ينالها ضرر أدبى ومادى من قتل والدها ولوكان قاصراً أما الضرر الادبى فهو الحزن الذي يستولى عليها بسبب موت انها قتيلا ؛ وأما الضرر الدى ف أن ولدها يقدم لها يوماً ما المساعدة الادبية والمادية التيقوم بها الاولاد لامهانهم — الاستثناف ٣١ ما وسنة ٥١٥ شرائع ٧ عدد ٣٧٧

۲۵۷ يكتسب الموظف الذي يصاب بمرض يصله غير أهل لتأدية وظيفته الحق فى اجازة مرضية طبقاً لما جاء بالمادة ١٩٠٥ من القانوني المالي وليس للحكومة أن ترفض منحه هذه الاجازة ادكانا على ان مرضه غير قابل للشفاء أوعلى أي سبب آخر مينى على بحض ارادتها ومع النسايم بأن المرض الذي لايرجى شفاؤه يمنع الموظف المعوى من مواصلة تأدية وظيفته ويسوغ وفسه قانه مجب

على الحكومة قبل الاقرار على رفته أن تخبذ كل كل الحيطة لتتحقق من أن موضه فى الواقع غيرةا بل للشفاء .

وعليه عجب الحكم على الحصيصومة بتعويض للموظف الذي رفت بدون وجه حتى أو الذي لم يمتح الاجازة الرضية التي نجوله القانون المالى الحق فيها - يحكمة الاحتثناف ١٤ أبريل سنة ١٩٨ مج س ١٩ عدد ١٣

۷۵۳ مصناحة الدكة الحديدية مسؤولة عن الضرر الذي يصبب مستخدمها القاصر اذاكان السبب في هذا الضرر هو تشـشيله في عمــل فوق طاقته --الاستثناف (۹۱ ما بوستة ۱۹۶ شرائع اولى عدد ۳۰۶

په ۷ لامسؤولية على المالك لمزل لوستطيمس بنائه على استان فقتلة اذا تبين أن المالك المذكور اشترى هذا المنزل ولكنه لم يشكن من وضع بده عليه بسبب نزاع وقع بيته و بين آخرس ، وذلك لامه مادام انه غيرواضع اليد فلا يمكن أن يقال بأنه أهمل في ترك المنزل بدون اصلاح حتى تسبب عن ذلك حادث القتل الذي يطالب عنه بتمويض – الاستثناف ١٧ فيرار سنة ١٥ ه شرائع ٧ عدد ٢٠٠

00 المادة 10 مدنى لا تشترط مطلقا ان يكون فاعل الضرر أو المنب فيه سيى، النية بل مجرد الحطأ بكنى وعلى ذلك فن أوقع حجزاً بدون حق على الممان يلزم بتمويض الضررالذي نشأ عرف هذا الحجزسواء كان حسن النية أوسيتها للسلاري

٣٠ نوفيرسنة ١١٤ شرائع ٤١٢

۲۵۷ ليس من الضر و رى لى يكيم لاقارب التبيل بتسو يض مدني ان يكون قد نالهم ضرر مادى بسبب موته بل يكني الضرر الادبى وهو الحزن الذى يمترى الانسان عند قندان قربه ولذا فالاختلام تستجنى أن محكم لها بتمويض على المتسبب خطأف قتل أخبها وعلى المشترك عمه في المسؤولية — الاستثنافي ۲۷د يسمبر سنة ١٤٤ شرائع ٢عدد ۲۳۲

٧٥٧ أراد صراف أن يذهب من بلدته الى المركز الاعمال تختص بوظيفته فكاف العدة خفيرين من خفراء الحكومة بجرافته وحراسته ، وفي الطريق القض عليه هذان الحفيران وقتلاه. فحكمت الحكمة بأن الحصيحومة بعينتها مخدومة القاتلين تعتبر طبقا للمادة ١٥٧ مدى مشتركة معهما في المسؤ ولية ومازهة بالتمويض الذي يطلبه ورثة القبيل بما أن الجرمة ارتكبت من الحفيرين أنناء تأدية وظيفتهما الاستاذاف ١٨٨ وفيرسنة ١٩٨٤ شرائع محدد١٩٨

۸۰۷ ان علماء الفانون عند تمكلمهم عن المادة ۱۵۸ من الفاتون المنس المشروع أوعمل محرمه الفاتون فاذا كان الفلام عند الفلام عند الفلام عند الفلام عند الفلام الذي نتج عنه الفلام حال الفلام الذي نتج عنه الفلام حال فاعليه مهما كانت قيمة الفلام ويف ١٤٤ اغسطس سنة كانت قيمة الفلام ٧٤ ص ٧٨ ص ٧٨

٥٩ حدث حادث لقطار تسبب عنه تلف باللات استة ٩١٤ شرائم س٢ عدد ٥١

حديدية كانت مشحونة فيه ، وبسلم أن هذه الحادثة حصلت نخطأ مصلحة السكه الحديدية وانها مى المسئولة عنه ، وأبما وقع الخلاف بنها و بين صاحب تلك الا لات في قيمة التلف الذي اصابها وبسب هذا الخلاف بهيت الآلات بالحطة معرضة للجو ورطوبة الارض حتى تلمت تماماً وأصبيحت عدعة القيمة بالمرة فحكمت المحكمة بأن المصلحة غيرمسئولة وحدها عن التلف الثانى الغير المتسبب عن الحادث بل ان صاحب هذه الالات مشترك مميا في المشولية . ذلك لانه كان من الواجبعلى من المصلحة وصاحب هذه الآلات رفع دعوى مستعجلة يطلب اثبات حالتها ثم وستلمها صاحبها . أما وانه لمترفع دعوى اثبات حالة فيمدكل مرس المصلحة وصاحب الآلات مخطئين في عدم رفعها وتكون المسئولية مشتركة بينهما وعلى كل واحد متهما تحمل لصف الضرر

لايسال المرء الاعزائضرو المسبب مباشرة عن على ، وعلى ذلك قاذا تلفت آلات وابور بسبب حادث جصل لقطار سكة حديدية كانت هدا الا "لات ممعونة فيه فلاتسأل المصلحة عزائض و النبي المتسبب مباشرة عن الحادث كان يقال ان هذا الوابو ركان معداً للتركيب على ثبر ارتوازية وبسب تنف الا "لات تعذرالانتفاع جذا الير فتقت زواعة الاحليان الحباورة اطيانهم فلم يروها بسبب هذا الاطيان الحباورة اطيانهم فلم يروها بسبب هذا الملاص التي خرائير فيها و بالارض التي اخدها بالمنور التوانو ون التحريف المناس التي خرائير فيها و بالارض التي أعدها كل هذه الاضرار سالا المسلحة مسؤولة عن نمويض كل هذه الاضرار سالاستثناف ٢٢ اكتوبر سنة عده و أدر عدد ده

٧٠ للحكومة أن تلنى الوظائف التي تراهاغير لازمة وفي هدة الحالة لا ترم بتمين الاشخاص الذين ألست وظائقهم في وظائقهم في وظائق وعينت بعض الاراديما فاذا الفت عدة وظائف وعينت بعض الاشخاص الذين ألفت وظائف وعينت بعض دون البعض الاسخر فلابصح للهربق الذي لم يمين في وظيفة أخرى أن يطالب الحكومة بالمحويض في وظيفة أخرى أن يطالب الحكومة بالمحويض للرشئاف ٤٧ مارس سنه ١٩٥ شرائع س ١٠ أولى عدد ٧٧٧

١٩٩ اذا استمنى موظف من مصلحة أميرية بناعلى اجراآت هملتها مصلحة أميرية أخرى أوجدت عنده الاحتفاد التام بأن هذه المصلحة الاخسيرة ستوظفه فيها ثم لم يتختى أمله هذا فتارم الحكومة باعطائة تعويضا — الاستثناف ٧٨ ما يوسنة ١٩٤ شرائع س ١ عدد ١٩٩١

٧٩٧ للمحاكم الحق بدون جدال في أمن تصحص السبب الذي مر أجله رفت احدى مصالح الحكومة مستخدما لحاة واذا تبتاها أن هذاالسبب لهر محميم عكم على المسلحة المدذكورة بالتمويض المستحدد

التمويض الذي يستجقه مستخدم مجلس بلدى التمويض الذي يستجقه مستخدم مجلس بلدى اسكندرية كانت وفحليفته ملاحظاً بثم الفازواستمر فيها انتق وعشرين سنة هو مرتب ستة شهور—الاستثناف في ٣٠ ابريل سنة ١٩٨ شرائع س ١ عدد ٣٤٧

۱۹۳۷ المستخدم الفيرالداخل هيئة العمال «ظهورات»
 المحكومة الحق في رفته في أى وقت شاءت بدون

ان ينبنى على هذا الرفت استحقاقه لاسمى تمو يض ليس للمحاكم الاهلية طبقاً للمادة ٥٥ من لاتحة ترتيبها أن تصحص التحقيقات التي تجربها مصلحة من المصالح بخصوص الاهمال الذي يقع من عمالها لترى ان كانت هذه التحقيقات تثبت حقيقة ما تستنجه المصلحة منها أملا — الاستثناف ٧ أبريل سنة ١٩٨ شرائم س ١ عدد ٣٣٨

 ۲۲۶ یکنی استخدم ظهورات مکث فی الحدمة ثلاثة شهور ثم رفت مرتب شهر واحد بصفة تعویض الاستثناف ۲۲۳ نوفیر سنة ۲۱۶ شرائع ۲۵۰ د.

٥٣٥. نظارة الاشفال مسؤلة عن الضر والذي بجعمل من فيضان مصرف عموى على الاطيان المجاورة المتسبب عن سدائطارة مذا المصرف سداجعل المياء تملو فيه حتى فاضت — الاستثناف في ٢٨ مارس سنة ١١٤ شرائع س ١ عدد ٣٣٣

٧٩٧ تعتبر مصاحة الكذ الحددة مسئولة مدنيا بمن موت طقلة لها في سن ثلاث سنوات اذا كان موبية قد تسبب عن ان مصلحة السكة الحديدة مرت الذي مول بينشر بط السكة الحديد ومنزل والد الطقلة المذكورة بدون جلاحقة مذ قائل المصلحة بعض أعمدة هذا الدرايزين لقصيد الطريق بين منازهم وصل أشفاهم عولمصلحة المتعددة كما كانت قد بسبب عن ذالته ان العقلة ان العقلة الماريط قداسها القطار

وانما يعتبر والدى الطفلة شريكين في الحطأ لتركما وحدها خارج المتزل دن غير هلاحظة ـــــ استثناف ٨ ينابر سنة ١٤ هـ شرائع س١٠ عدد ٣٣٤ الدعوى

فأقام المدعى هذه الدعوى طالبا من المدعى عليه تمويضا عما لحقه من الضرر بسبب الحماله في تلك الدعاوى فحكمت المحكمة

(١) بأن المدعى عليه مسؤ ول قبل المدعى عن اهماله في اعلان عريضة الاستئناف لعمرو ولايقبل منه الدفع بان المدعى خسر دعواه التي أقلمها بطلب

(٧) انه ليس هناك اهمال من جانب المدعى عليه في عدم تنفيذ الحكم الاستثنافي الصادر في الدعوى الاولى بما أنذلك الحكم لم يقض الارفض الدعوى وعليه لميكن قابلا للتنفيذ

(٣) ان المدعى عليه لم يكن مهمالا في تاخره فى رفع الدعوى بطلب تسليم العين لان عدم رفعه لها قبل ذلك نشأ عن خطا في مسألة قانونية كان مشكوكا فيها اذ ذاك وهي مسألة ما اذاكان الحكم الصادر في الدعوى الاولى يعتبر قاطعة المدة الطويلة

(٤) رغما عن ان المادة ٢٩٥ من القانون المدنى تنص على ان الوكيل مسؤ ول عن تقصيره البسيراذا كان له أجرة متفقعامها فان المحامى لا يكون مسئولا لجرد اله لم تخذ احسن الطرق السير في الدعوى أواته أخطا بسلامة نية في مسألة قانونية - اسكندرية ابتدائی به مارس سنة ۱۰ ميج س ۱۰ عدد ۲۰

٢٩٩ يصبح أن يكون الضرر المعنوى أساسا للحكم بالتمويض ومثال ذلك الضرر الذى يلحق الاب بسبب موت ابنه (١) محكمة الاستئناف ١٧ مارس سنة ١١١٠مج س١١ عدد ١١١١

٧٦٧ الفانون المصرى لميقر ر القاعدة المنصوص عنها في المادة ١٧٣٣مدني فرنسوي وعلى ذلك فلاجل معرفة من السؤول عن حريق العين المؤجرة مجب الرجوع الى قواعد الاثبات العادنة ومنها بتضح ان المستأجر لا يلزم بقيمة الضرر الذي ينشأ عن الحريق الااذا أثبت المالك ان هذا الحريق وقع باهمال المستأجر المذكور أوباهمال الاشخاص الذين يسأل عن عملهم مثل الخادم أوالولدالقاصراغ مسلم المين اليه الاستئناف به نوفيرسنة ع ٩ شرائع و ٧ عدد ٨٥

> ٢٠٨ أقامزيد وعمرووبكر وخالد دعوى امام المحكمة الجزئية على أشحاص من بينهم مورث المدعى في هذه الدعوى طالبين فها تثبيت ملكيتهم اقطعة أرض وضعوا يدهم علبها المدة الطو يلةفقضت الحكمة المذكورة لهم بذلك فاستأنف مورث المدعى هذا الحكم الا أن الحامي الموكل عنه ( وهو المدعى عليه ف هذه الدعوى ) أهمل في اعلان عريضة الاستثناف لمدرو وحكت المحكمة الاستثنافية بالغاءحكم المحكمة الجزئية فما مختص بزيد وبكر وخالد ارتكانا على أنهم لميضموا يدهم على الدين المدة القانونية فرفع مورث المدعى بعد ذلك دعوى (كان الوكيل عنه فيها نفس الهامي المدعى عليه ) على زيدوعمرو و بكر وخالد المذكورين طالبا فبها تثبيت ملكيته للمينالق كانت موضوع النزاع في الدعوى الاذلى وتسليمها اليه وتوفى مورث المدعى اثناء سيرالدعوى فحل المدعى الحالى محله فيها . وحكمت محكمة الاستثناف أخيرا | برفض طلبات المدعى بناء على أن الدعوى الأولى لمتقطع سير المدة الاولى وان المدة القانونية تمت فيا يختص بزيد وعمرو و بكر وخالد بعد الحكم فى تلك

<sup>(</sup>١) انظر « سو ردا»على المسؤولية الجنائيةطبعة خامسة جزء اول قفرة ٣٣

٩٧٠ أقام زيد وعمرو وبكر وخالا » دعوى على واباهم » طالبين نثيبت ملكيتهم تفطمة ارض وضحوا يدهم عليها المدة الطويلة وحكم لهم ابتذائيا الهملى المائية و المائية و المائية و المائية المائية و المائية المائية و المائية و المائية و المائية و المائية و المائية و المائية المائية و المائية الطويلة وان المدة الطويلة وان المدة الطويلة كان الدعوى الاولى لم هذا اللائياء بالنسبة و لزيد وعمرو وبكر وخالا » هذا اللائياء بالنسبة و لزيد وعمرو وبكر وخالا » هذا اللائياء بالنسبة و لزيد وعمرو وبكر وخالا » هذا اللائياء بالنسبة و لزيد وعمرو وبكر وخالا » هذا الائياء بالنسبة و لزيد وعمرو وبكر وخالا » هذا الائياء بالنسبة و لزيد وعمرو وبكر وخالا » فاظمى عنه فاقام إماهم الدعوى المائية على الحامى عنه المائية على عريضة الدعوى و المدروه وليس مسؤولا عن مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عن مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عن مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عمله من الاهمال في غير ذلك من المائل عنه مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عنه مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عنه مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عنه مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عنه مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عنه مائيس اليه من الاهمال في غير ذلك من المائل عمر عنه المائي عرضه المائي من المائي عن من المائي المائي عن من المائي المائي المائي عن من المائي عن من المائي المائي المائي المائي المائي عرضه المائي و المائي المائي المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي المائي المائي المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي المائي عرضه المائي المائي عرضه المائية المائية المائية عرضه المائية المائية المائية المائية عرضه المائية المائي

ان حقوق ابراهيم بالنسبة لممرو هي مسحقوقه بالنسبية لزيذ وبكر وخالد وحيث انه عجزعن اثبات حقوقه بالنسبة لهم فلا يمكن أن يكون قد لجقه ضرر ما ولايستعتق تمويضاً مطلقا حتى بالنسبة لملحكمة به ابتدائيا محكمة الاستثناف ۱۹ أفرار سنة ۱۹۱۰ معج س ۱۱ عد ۱۱۲

ومحكة الاستناف قررت

٧٧١ نصب المادة ١٥١ / ٧ مدنى على أن من يكون لهم رماية على غيرهم مسؤولون مدنياً عن الضر والناشىء عن أعمال من هم تحمت رعايتهم وهذا النص عام وبناء عليه تكون أم القاصر مسؤولة عن تعويض الضرر الناشىء عن ضله ولولم تكن هى الوصية عليه (محكة الاستئناف ٧ فيرابر سنة ١٥٠ مج س١١ علد ١١٩٨

رود من الست المدعية دعوى على الحكوسة وأحد منسدو في الحكوسة وأحد منسدو في الحضرين بطلب تمويض مالحقها لمن الضرو بسبب عسدم مواعاة همذا المنسدوب للإجرا آت اللازمة طبقاً لمادة مع مرافعات عنسد اعلانه عريضة دعوى الشنفعة وترتب على ذلك سقوط حقها في الشفعة .

فدفع المدعى عابهم دعواها بأن حقها سقط على أى حال بمعلها والحكة قررت أن ليس لها الأأن تحقق من الوقائع تثبت تولد حق الشفعة فلا مجوز لها أن تعميل بنفسها في حقوق الاختصام في دعوى الشفعة كما كان يفصل فيها لوقدم موضوع الدعوى الى الحكمة واتما عليها أن تحكم تنو يض إذا توبيح لديها احيال تجارالشيعة في دعواها حكة الاستنافي به اريل سنة ٩٠، مج س ١١ عدد ١٣٤

۳۷ لايازم السيد بتعويض الضرر الذي يلحدى خادمه أثناء تأدينة وظيمته أذا نشأعن ذلك عن اهمال جسم وقع من الحادم المذكور

لاتازم الحكومة بتدويض الضرر الذي يلحق أحد المساكر أثناء قيامه بالحدمة المسكرية لانه في هذه الحالة كالجندى الذي يلحقه ضروهو في ساحة الحرب محكة الاستثناف ١٩٠ يناير سنة ١١٩ مج س ١٧ عدد ١٤

γγ اوتم ضامن حجزاً تحفظهاً على متولات مدينه

عتضى أمر صادر له بذلك من رئيس الححكمة

وحكمت الحكمة بالفاء مذا الامرو رفع الحجز فاقام

الدين الدعوى الحالية على الضامن مطالباً إلىه

بتمو يض ما لحقه من الضر و بسبب الحجز وثبت ان

الدين تاجر وان محلانه كانت مفاقة وإشغاله معطلة

المحلفة من المخرو بسبب الحجز وثبت ان

الدين تاجر وان محلنه كانت مفاقة وإشغاله معطلة

الدين تاجر وان محلنه كانت مفاقة وإشغاله معطلة

الدين المحلة من المحلة وإشغاله معطلة واشغاله معطلة المحللة المحلة المحلة الدين الحدون المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة المحلة الحدون المحلة المحلة المحلة المحلة الحدون المحلة المحلة

من اجراء هذا الحجز وانه في الوقت الذي توقع فيه | مج س ١٤ عدد ٨٠ (١) الحجزكان قد سدد بعضا من ديونه التي ضمنه فيها الضامن المذكو روما ۾ منهذه الديون لم يكن خالياً من النزاع و زيادة على ذلك قفد ثبت أنه كان أدى المدين من الاموال مايغ بسداد مالم يدفع من الديون والمحكمة قررت ان توقييع الحجزكان بغيرحق وان للمدين حينئذ الحق في طلب التضمينات طبقاً المادة ١٩١ وان الضامن مسئول عنيا سواء كانت ليته فى توقيع الحجز سيئة اوحسنة وانه بجب تخدير هذه التضمينات بملغ بوازى ماكان يكسبه المدين لولم تعطل اشفاله لاعبلغ يعتبر تمويضا عن خسائر لم تنصح مباشرة عند فعل الضامن الحكمة الاستثناف رج ٢٩ ص ٣٤٨

١٤٢٧ اتحذ مع السبب الخارجي المباشر لوقوع الضرر سبب داخل آخر في هس الثيء الواقع الضررعليه وهو ضعف ذلك الشيء فصاحب السبب المباشر لانحمل وحده تتيجة الضرركله

مثال ذلك حفر زيد آبار أيجوار ارض عمرو فلحق بناء عمر وضرر منذلك فظهرعند البعثان جسامة الضرر تحيت عن الضعف الكائن في أساس البناء لامن مجرد الحقر فتجزأ تحمل التسوأيض بين زيد وعمر و ـــ استثناف مصر مذنی ۲۰ ينابرسنة ۹۱۳

٧٧٧ الشخص الذي تجاوز محسن نية حدود ملك عند البناء لامجبر على ازالته واعا يحكم عليه للشخص الذي اغتصب ماكمبتعو يض

مدسن النية وسوءها ينظر البهماعند البناء لابعد ذلك ـــ العطارين ٢٧ مايو سنة ٩١٣ شرائع س اولىعدد ٢٤٩ ه٧٧ نخضرون في الحاكم الاهلية هم من الموظفين المموميين ونظارة الحقانيةمسئولةعن كل ضرر ناشيء عن اهمالهم اثناء تأدية وظاتمهم

ه٧ ايريل سنة ١٩١١ ميج س ١٢ عدد ٩٧

اماماجاه فالماهة عهرس افعات الفاضية بمساوولية الحضرين شخصيا عن اهالهم فلاتأثير له على مساولية النظارة ـــ محكمة الاستلناف اول ابريل سنة ١١٣

 <sup>(</sup>١) واجع حكم محكمة الاستثناف الرقيم ١١ديسمبرسنة ١١٧ ( المجموعة الرسمية السنة الرابعةعثمر نجوة ٣٣ ) وحكم محكمة الاستثناف الرقيم ا ابريل سنة " ١٥ ( المجموعة الرسميةالسنة الحاديةعشر نمرة ١٣٤ والظرعكس ذلك حكم محكمة مصر الجزئية المختلطة الرقيم ٧ ابريل سنة ٩١١ عريضة الحاكم المختلطه الجزء الاول صحيفة ١٠١) وايضا لأُنحة الاجراءات الداخلية للمحاكم المختلطة المادنان ٣٩٥٣)

# الاوقاف

الالالذا دفع ناظر وقف بنية سليمه لكن خطأ حصة للمستحق المحروم مستحق فيره الوقف المستحق غيره فلمستحق المحروم من حصته أن يستوفيها من غلة العين الموقوفة وريعها ليس الالا من الملك الحاص بالناظر اسكندره المستحدم المستحدم المستحدم المستحدة الم

انه لم يتبين أن أظرة أرقف صرفت استحقاق منى تكون المدى لغيره مع تأكدها من استحقاقه حتى تكون ضامنة بل ظاهر انها أنما صرفته بغير حتى للموقوف عليم ظنا منها أنهم يستحقونه وأذا لا تكون ضامنة (مادة ٣٨٦ من قانون المدل والانصاف) وأنا اللمدى فيهذه الحالة أن يأخذ حقه من ربع الوقف وغلته مادة ١٩٧٩ من هذا القانون . . .

۱۹۷۸ نافر الوقف الذي ليس له الولاية العامة لا يسوخ له التنازل عن النظارة من غير اذن القاضى فأذا أجر المينالموقوفه بعد انتنازل بعقد عن النظارة فالاجاره صيعة مصر ابتدائى ۱۷ ينابر سنة ۱۹۰۹ بح س ۸ عدد ۱۸۸

باجماع الفقهاء النظارة على الوقف امر شخصى محض لا يصبح التنازل عنه وانحصل فالتنازل باطل

ه ۱۸ ولو انه ليس للمستحق فى وقف ان يطالب الناظر الذى دفع استحقاقه بية سليمة لمستحق اخر الناظر الذى دفع بمدالمطالبة الناظرعا دفعه بمدالمطالبة أى بعد ان يكون للستحق وفع دعوى بهذه المطالبة المكتدريه ابتدائى ١٠ ديسمبرسنة ١٩٠٦ مج س ٨

۸۸ ليس المستحق في الوقف أن يطالب مجمية في غلة الاعيان الموقوقة بمجرد استحصال الناظر عليها وعلى ذلك لا يسقط حقه في مطالبة الناظر مجمسة بمضى خمس سنوات من يومهماد استحقاق قال الله وأن كانت مما يستحق دفعه سنوا (محكة الاستثناف على قرابر سنة ٩٠ ج س ٨ عدد ٨٨

٧٨٧ الانجوز الهذه في المساجد والجوامع والزوابا لان الهذه لا نجوز الا في الا ور التي يصح ان يتداولها الناس فيا ينهم وليست الجوامع والمساجد والزواط من الامور التي بجوز للناس التعاطى بها فالرجل يبنى امن ذلك ياله وفي ارض من ملكمة أذا تم عمله اصبح البناء والارض وقفا بطبيعته الانجوز المدول به عن الغرض الوحيد الذي خصص له وهو اقامة شمائر الدين لحميد الذي خصص له وهو اقامة شمائر الدين لحميم المتدينين (مصر استثناف ٧٠ نوفيرسنة ٥٠٩ عـ ٧٢ عدد ١٩٧٨

الهبه الاستداركان همة اقامة الدعوى هو وجود السفة للامالهمل المسلمة للإمالهمل ألهم أما من الحكمة الموقوعة المامها الدعوى قبل الاستم عمم في موضوعها اذا كانت هذه المحكمة مختصة منظر ما يتعلق بناك السفة والقمل فيها . واما اذا كانت غير يختصة فعليها الاعملة من المهمة من المهمة عن المهمة من المهمة المنتصفة وهذا اذا كان لا يتسنى للمحكمة القميل في اصل الدعوى الا بعد القصل في تراع الصفة أما اذا كان الا يتسنى للمحكمة القميل في الدعوى الا بعد القصل في تراع الصفة أما اذا كان يتسنى لمدعوى في الدعوى الاهلية بسنى لما ذلك فانها ان شميل في الدعوى الاهلية بسنى لما ذلك فانها ان شميل في الدعوى الاهلية بسنى لما ذلك فانها ان شميل في الدعوى الاهلية بسنى لما ذلك فانها ان شميل في الدعوى الاهلية بسنى لما ذلك فانها ان شميل في الدعوى الاهلية بسنى لما ذلك فانها ان شميل في الدعوى الاهلية

مدون انتظار الفصل في الصفة

ان صاحب الصفة الحقيقية فى التحدث على الوقف والمطالبة محقوقة هو ناظره الشرعى والمنظارة على الوقف هي من الامور المختصة بالحاكم الشرعية مجوز قسمة على الموقد المستحقين قسمة اعيان الوقف بين المستحقين قسمة المستحقين قبر التهاء الملدة فى احوال محموصة وفى الناء القسمة عجوز لكل من المستحقين ان يضع يده على القسم الذي اختص به ويتضع به ومجله فافذ ما دامت القسمة المحة (استثناف مصر مدنى ١٣٧ فبرابر سنة المستدن ١٢ فبرابر سنة ١٨٩٧ حس ٢٧ عدد ١٤٠)

3/4/ناظر الوقف لايصح له ان يؤجر العين الموقوفة لاكثر من ثلاث سنوات وعليه فعقد الامجار يكون لاغيا فها اذا زاد عن ذ"ث (١)

یصح لناظر الوقف ان مجدد الایجار الصادرمنه للدة الات سنوات اخرى عند انتهاء المدة ( محكمة الاسكندرة ۲۷ ابريلسنة ۲۰ مدلى بج س معدد ۳۰ سراجع حكم محكمة الاستثناف الرقيم ١٥٠مارس سنة ۲۰ ۹ مج س ۷ عدد ۲۰

ه٧٨لا مجوز لاحد المستحقين فى الوقف ان يطلب فسخ عقد المجار با<sup>م</sup>ره ناظر الوقف مدعياان الاجرة اقل من أجرة المثل الا اذا اثبت وجود تواطؤ بين الناظر والمستأجر لاغتيال حقوق المستحقين

أذا طلب أحد المستحقين دفع مبالمن ظهر من حسايات الناظر إنها صرفت في ترميم اعيان الوقف فيجب عليه أن بثبت أرخه المصروفات كانت باهظة بالنسبة المدة التي صرفت فيها ويجب عليه كذلك أن بين اقلام الحساب التي يدعى أنها غمير

محيحة محكمة الاستثناف ؛ يونيه سنة ٩٠٧ معج س ف عدد ٧٧

٣٨٣عجوز للمحاكم ان تسين مقدارا لحكر الذي تجب دفعه مع مراءاة قيمة الارض ويكون التقدير بحسب التيمة المرفوعة في نفس الزمن عن الارض المجاورة وان كانت نمائلة

يسقط الحق ف المطالبة بالحكر بمضى خمس سنوات التطبق للمادة ٢٠١١من القانون المدنى محكمة الاستثناف ٧ ينابر سنة ٨٠٥ مج س٥ عدد ٩١

راجع حکم محکمهٔ الاستثناف فی ۲ ما بو سنهٔ ۱۹. هج س ۳ عدد ۶۷ وحکم محکمهٔ الاستثناف فی ۱۹ ما بو سنهٔ ۵۰۵مج س۲ عدد ۱۱۲

۱۹۸۷ نحكم ديوان الاوقاف بالنسبة للمستعدق في الوقف الذي يدير شؤونه كحكم الوكيل ازاء الموكل وعليه فق ورثة المستحق في الوقف بطلب تضديم الحساب يسقط يمضي ه اسنة من تبتدىء وفاقمور شهم وليس لحذا الحق مزة ما فها مجتمى بالمالة التي كان يستحتها . ذ ك المورث وقت وفاته ولم بمصلها ديوان محرم الاوقاف الا بعد ذلك ( محكمة الاستئناف ۲۷

٧٨٨ لا يمكن للمستحق مطالبة الناظر الا مجميته فيها تحصل عليه من ربع الوقف لانه لا يمكن للمستحق ان يعتبر الناظر كشتم محمية من المين الموقوفة بلا حق وملزم بناء على ذلك بقيمة هذه الحمية في الربع مدة وضع اليد على حسب اجرة المثل

كما انه ليس للمستحق ان برد العقود التي عملها الناظر مع المستأجرين بزعم ان الناظر اجر باقل.من

اجرة المثل ما دام ان المستحقى لم يُنْهُت ان هذاك تواطؤ بين الناظر وبين المستأجر بن اضرازا بالمستحق مع بيان اوجه التواطئ،

ولیس المستحق گذال ان یطمن فیاصرفه الناظر فی عمارة محلات الوقف واصلاحها اذا کان ما صرفه فیها مصرف المثل فی مدة تحتمله(استثناف مصر مدنی ٤ یونیه سنة ۷۰،۷ ح س ۲۳ عدد ۳)

٨٨٠ ان المادة ١٨٠ من كتاب العدل والانصاف ينت بطريقة لا تحتمل التباسا ما ان وظيفة ناظر الوقف هي القيام بمصالحه والاعتناء بأموره مناجارة علاته وتحصيل اجوره وغلاته وصرف ما اجتمع منها في مصارفه الشرعية على ما شرطه الواقف وظاهر من البيانات المذكورة بهذه المادة أن الناظر ليسله الا ادارة الوقف فقط ولايصح رفع الدعاوى عليه الا فها يتملق بنظارته اما فها يمس بالوقف نفسه مثل الطعن بصدور الوقفية في مرض موت الواقف فلايصح مخاصمة الناظرفيه بليجب اختصام المسحقين في الوقف لان الناظر غمير قائم مقامهم وليس هو وكيلا عنهم يقوم مقامهم في المنازعات الخارجة عن نظارته . وألمواد التالية للهادة ١٨٠ المذكورة ظاهر من نصوصها ان الناظر ليس له الاحق الادارة فقط والماده يرمء منهذا الكتاب فصلاول وغيرها لا تخالف مطلقا في الدعوى المواد سالفة الذكر بل جاءت مؤيدة لهما وتوجب رفع الدعاوى الصادرة من الوقف او المتوجهة عليه على القبم او منه سواء كانت الدعوى تتعلق بدين الوقف أو بفلته وقد جاء بعد ذلك في المواد التالية لهذه المادة ما يدل على أن الفيم ليس له الاادارة الاعيان فقط وكل عمل يكون من شأنه اضرار المستحقين فسلا يسرى عليهم وما

ذلك الآلانه مستخدم في الوقفوف فالب الاحيان يمكن عزله

والمواد الواردة في الكتاب المسدكور في القصل الماسس فهالامجور القهم ما التصرفات كتها دائة على ان وظيفة الناظر هي مخصمة بالادارة وان كل ما بحس بحقوق المستحقين وبالوقف لا يسرى عايم لا قعلا ولا قولا فلر كانت وظيفته غير ما تفدم وكان معتبرا وليلا عبم الماكان الشرع الشريف بحيجر على القم الذكر هذا الحجر

A تقدم يظهر إندلا يمكن الاحتجاج على المستعقين في الوقف محكم صادر من المحكمة الشرعية قبل الناظر والمشرق قاض بالناء الوقفيه في تشبها لحصولها في مرض موت الواقف لان الناظر والمشرف الذين حصل اختصامهها لم يكونا وكيابين عن المستحقين في هذا النزاع عجسب الشريعة الغراء واللا لوكان الامر غلاق ذاك لكانت حقوق المستحقين عرضة للخطر في يد الناظر الذي يمكنه أن يعلاعب جها بحسب الهوائة واغراضه

ان الزاع في اذا كانت الوقعية حصيات في مترض الموت الم لا هو من المتازعات المتمقة بالحقوق المدنية الداخلة في اختصاص الهاكم الاهلية والحاكم المجاهرة المحكم المرعية احكاماً عجب الحكم بما تدون فيها لما يكونهن فراء ذلك من أن المتاكم تحكم بغير ماحققته بنضمها لاقتاع ذلك من أن المتاكم تحكم بغير ماحققته بنضمها لاقتاع المؤت لي من المتاكم الشخصية الواردة بالمادة ١٩ من المتاكم الشرعية وتوقيف القصل في المقددا على مناطأ كم الشرعية وتوقيف القصل في الحق المترب على المحاكم عن الحاكم المارعية على المتاكم الشرعية وتوقيف القصل في الحق المتاكم الشرعية قراء الموضوع لو عرض على المتاكم المتاكم الشرطية وتوقيف القصل في الحق المتاكم الشرطية وتوقيف القصل في المتاكم الشرطية قبل المحكمة المحكمة

پترتب على الحاكم الاهلية القاف العصل فيه (استثناف مصر مدى ٢٣ قبرابر سنة ٨٠٥ ص ٣٣ عدد ٩١ص ٣٣٧

و اذا اختلس ناظر الوقف حصة احد المستحقين
 فليس لهذا الاخيران يطلب من الوقف تعويضا
 هما لحقه من الضرر بل فقط حق الرجوع على الناظر
 المختلس ( تحكة الاستثناف و ديسمبر سنة ٩٠٨ مج
 س ١٠ عدد ٢٤

۱۹۹۷ ایجوز لناظر الوقف الذی انحصر الاستحقاق فیه آن برخه حدی استرداد عین مفصومة مر الوقت بصفته الشخصیه بلیجب رضها بصفته ناظرا علی وقف ( بی سو یف استثناف ۱۸ مارس سنة ۱۹۰۹ مجس ۲۰ عدد ۱۹۰۹

به ۱۷ يعتبر الكز للكتشف فيست موقوف ملحقا بالوقف ولا من غله بل يعتبر ملكا الواقف ولورتته من بعده كهيزه من التركه ما لم يتم الدليل على ما يناف ذلك والذلك يعتبر سحيحا الانتجاق الحاصل بين ناظرة الموقف وشريكها في الاستحقاق على تقسيم الكذر بينهما

قسيا شرعيا بصفنها الوارتين الوحيدس للواقف عنر بعض العال اثناء اشتفالهم فى ترميم منزل موقوف على كل مناسبة مدفون في سفف المنزل فادعت الناظرة باحقيتها خاصة الى الكنز ولكنها انتخت بعد ذلك مع شريكها فى الاستحقاق على قسيب كل منها فى ميرات الواقف بشرط ان يكون للنا ظرة الحق فى ميرات الواقف بشرط ان يكون للنا ظرة الحق فى

الاستيلاء على الكثرباكله اذا ظهر ان لها هذا الحق تفتضى احكام الشريمة العراء وعقب ذلك حصلت الناظرة على فتوة من مقتضاها ان المحابيب التي وجدت حكها حكم القطة ولن وجدها أن علكها خاصة . فرفعت الناظرة هذه الدعوى اعتمادا على الفتوة المذكورة طالبة استرجاع ما استلمه الوارث الاخر من نصيبه في الكثريناء على الاتفاق

والحكمة الانتدائية قررت ببطلان الاضافي لظائفته لاحكام المادة ٨٥ مدى ولكم المحكم الموقض الدعوى بناء على ان الكثر يعتبر ملكا للواقف ولورثته منهده ولهذا السبب اعتمدت الحكمة التشم الذي حصل بالفمل كأنه قانوني وحكمة الاستثناف ابدت بين الورثة وقع سحيحا ثم قررت أن الوقف يعتبر ولكنها افترضت ملكية الكنر للواقف المتبر في الموفق بلان تاريخ ضرب الحابيبكان سابقا على تاريخ الوقف بعتبر الوقف معتبرة ان ملكية الكنر للواقف كجزء الوقف معتبر المحكمة أن ملكية الكنر الواقف كجزء من تركته (حكمة الاستثناف ١/ ديسمبر سنة ٩١٣ من تركته (حكمة الاستثناف ١/ ديسمبر سنة ٩١٣ من من عدد ٧٥

٣٩٧ مبدأ الشريعة الاسلامية الذي يقضى بان الثن المتحصل من سع الوقف بعتبر وقفا يمزلة العين المبيعة حتى تشترى به عين اخرى (١) لابسرى الا اذا دفع الثن وحفظ وديعة على ذمة الوقف. أما اذا لم يدفع فانهيت دينا بسيطا يسقط حتى العالماية به طبقاللهادة به ١٠٠ من القانون المدنى اى بمرور عمس عشرة سنة لا ثلاث وثلاثين (٧) ... عكمة الاستثناف عما مع

(١) أنظر مادة ١٤٧ من قانون المدل والانصاف (٧) أنظر عكس ذلك حكم الاستثناق المختلطه
 الفعادر في ١٤٢ بوليو سنة ٢٠٠٥ ( مجلة التشر بع والقضا سنة ١٨ ص ٣٣٤

سنة ٩١٩ ومحكمة الاسكندريه الابتدائية ۽ ينابر سنة ١٥ نج ١٧ عدد ٨٧

يه و امترط واقف نفسه الشروط العشرة الشرعية ثم ادخل احدد دائميد مستجفاً فى الوقف وناظراً عليه وتنازل له على حتى استعمال قالى الشروط ثم عاد واخرجه من الاستعفاق والنظر واعطاها لهيه . فطلب الداين ابطال هذا التصرف الاخير لانه ضار عقدة عمدة للاخير لانه ضار عقدة عمدة للاخير لانه ضار عمدة التحديد لانه ضار التحديد لذا التحديد لانه ضار التحديد لذا التحديد لذا التحديد لذا التحديد لذا التحديد لانه ضار التحديد لذا التحديد لذا التحديد للناء التحديد للتحديد للانه التحديد للتحديد للتحديد التحديد للتحديد للتحد

وحكمت المحكمة بصبحة هذا التصرف لان تنازل الواقف لذيره قطعياعنحة في استعبال الشروط العشرة باطل محسب احكام الشريسة الاسلاميسة ( عكمة الاستثناف ٢٥ مارس سنة ١٦ يم ١٧ عدد ١١٧

وه ريادة المساحة التي تظهر في ارض موقوفة شائمة فيها وداخلة ضمن حدودها تكون ملحقة بالوقف ولا يجوز بيمها لان التقهاء شهوا الوقف بالوصية وقد ذهبوا ألى أنه أذا أوصي فلان بشك ماله وهو الف دره فوجد ثلث ماله ثلاثة الاف دفع الوصي الثلث بتقداره الزائد ... استثناف مصر مدنى ١٩ اجراسة عداره الزائد ... استثناف مصر مدنى ١٩ اجراسة معرد مع و٧٩ ص ١٩٩.

۲۹۹ اشتراط عدم جواز الحجز على ربع الوقف فى وقفية لا تأثير له على دائري للستحق(محكمة الاستثناف ۱۹ فيرابر سنه ۲۲ ح س ۲۷ عدد ٤٤

۲۹۷ لناظر الوقف الجديد ان يكلف الناظر القدم يتقدم حساب عن الاعيان الموقوفة في الحال والماضي شامل الايرادات والمصروفات مدة تنظره لان هذا

الحساب لازمليتشي للناظر الجديد حسن ادارة الوقف (محكمة الاستثناف، ٥ نوفيرسنة ١٧ به مجمس ٤ عدد،

٨٩٨ وقف ذو اليد حصته الشائمة فى طاحون قائم على ارض محكرة ثم هدمت هذه الطاحون واقام ذوو اليد الاخيرين منزلا محلها . حسكم بان لبس لناظر الوقف أن يطلب تنج حصحالشائمة فى المثرل المذكور لان حق الوقف قد زال بزوال الطاحونة ولم يجدد بالنسبة للمغزل عا أن الناظر لم يستزك فى بنائم ومن ثم تكون دعوى الناظر مخصوص ذلك على غيراساس (عكمة الاستثناف ٧ وفيرسنة ٧ محرى ٤ عدد ٧٥

٩٩٧ من القرر شرط ان إعبارة الوقف لمشعوط دفعها في مواعيد معينه لا تكتسب للمستحقين الا عند حلول الميماد ومن ثم اذا مات المستحق قبل ميعاد اسحقاق الاعجار فليس لورشه ان يطلبوا جزء من الاعجار بنسبة المدة السابقة على وفاة مورثهم لان الاعجار لم يحل الا بعد الوفاة (١) (محكمة الاستثناف ٧٥ ديسمبر سنة ٧١٥ ع ١١ عد ٧٧٠

 ومع ليس لمستحق الوقف طلب الحساب مباشرة من الناظر عن ارائة. الان هذا الحق عاص بالقاضي الشرعى الذي له أن محاسب الناظر من تقاء نفسه أو نناء على طلب المستحين

وفى طاة تكليف الناظر سقدهم الحساب قد جرت العادة بان يقدم الحساب مرة واحده فىالسند محييث لانجوز تكليفه بتقديمه اكثر من مرة فى السنة حتى ولو ئبت ان الناظر اعتاد تقديم حساب شهرى (محكمة الاستثناف ١١ فيرابر سنة ١٣ هج ١٤ عد ٩٧

٣٠٩ (١) بما أن العمل ألان في الحاكم الشرعية جار على أبداع قيمة أستبدال الاعيان الموقوفة فى خزيئة المحكمة بدلا من تسليمها المناظر حتى ولوكان له حق الإستبدال فلذلك محق لمن يحمح عليه بدفع تمن اراضى الوقف المنزوعة ملكيتها بقير حتى أن يودع المبلغ فى خزينة المحكمة خفظا لحقوقه

(٧) أذا اردع في خزيته المحكمة مبلغ بعضه عن قيمة الاراضي الموقوفة وبعضه عن الاراضي الموكد النساطر بعضته الشخصية فالهكمة تفصل النصيبين وتصرح للناظر باستلام المبلغ الذي يثبت احتميته له قضا حكم سابق على نظارة الاشفال بان تدفع قيمة الاراضي التي نزعت ملكنها بغيرحق والتي بعضها موقوف والبعض الاخر ملك للناظر خاصة فكم في هداء الدوى (اولا) إن لنظارة الإشفال الحق في ايداع الغيمة في ألهكمة بدل تسليهما للناظر الحق ان يقبض قيمة المزم الملوك له بعمقته الشخصية من انيت حقد في مواجهة المحلوك له بعمقته الشخصية من انيت حقد في مواجهة ذوى الثان (محكنة الاستثناف ٧٠ وفير سنة ١٩٨٤ مع س٠٥ عدد ٧٧

٣٠٠٧ نما أنه ليس القانون نص صريح عنع الوقف من اكساب الملكية بمضى المدة الطويلة فعلى ذلك تؤول للوقف مثل المؤقف عليه من المؤقف مائية الملازمة لاكساب الملكية بمضى طلدة الطويلة (عكمة الاستثناف، ١مارس سنة ١٤٩

 ج-٣ لا يملك الناظر تأجير اعيان الوقف لا كثر من ثلاث سنين فاذا اجرها التلائسنين لا مجوز له في محر هذه المدة أن يؤجرها لمدة اخرى تبتدى بعد

مهایة الاولی (۱) (محکمه الاستثناف ۲۵ ینابر سنة ۱۰ معج س ۱۱ عدد ۸۱

و ۳۰ تفل دعوى ناظر الوقف بطلب تسليمه ارضا يدى آنها ملك الوقف بقط النظر عن مضى الثلاثة والثلاثين سنة المقرره لتقادم دعاوى الوقف بمقتضى احكام الشريعة الاسلاميه الفراه لها بما النالدعى عليه الشريعة الاسلامية الفراء لم عنم سياع المدعوى بعد مضى المدة المحدده الاعتداد الارتفاق ٢٠ ينابر سنة ١٨٠ميج المدعى (محكمة الاستثناف ٢٩ ينابر سنة ١٨٠ميج مصى) عدد ٨٠.

٥٠٣ تنازل « زيد » احدالمستجنين فى وقف لمداننه « بكر » عزمقدار مدين من استحقاقه فى الوقف يقوم بدفته اليه ناظر الوقف عمرو فى اوقات مدينة وبعد ان دفع عمرو عدة دفع لبكر مات زيد مه ذلك استمر عمرو على الدفع لمدة نزيد على ثلاث سنين فرفع ورنة زيد دعوى على عمر و وحكمت لهم المحكمة برد جميم مادف الى « بكر » بعد وقاة مورثهم با نية حكمها على ان الاتماق الماصل بين زيد و وحكر لا يتمدى ما يستحقه زيد من ربع الوقف اثناء حياته فرفع عمرو الدعوى المالية على بكر طالبا رد مادقعه اليه بعد وقاة زيد

والمحكمة قررت : — أن اعتقاد عمرو أنه مازم بالدفع بصفته ناظرا للوقف واعتقاده مصادقة ورثة زيد على الدفع لا يمكن اعتبارهما أساساً لاعتباره أنه دفع الدين غلطا بالمني المقصود في المادة ٤٨ مدتى وأنه لا يمكن بناء على ذلك أن يحكم له مرد ما دفعه الى بكر (محكمة الاستثناف ٨٧ فيراير سنة ٨١١

مج س۱۲ عدد ۸۳

٣٠٠ بحبوز لناظر الوقف أن يؤجر أعيــان الوقف ويشترط على المستأجر اصلاح الاعيان المؤجره وان بجمل الايجارة لمدة عكن الستأجر من الانتفاع الاعيان المؤجرة بقدر ما صرفه على اصلاحها ولو زادت هذه المده على ثلاث سنين (١) ... محكمة الاستئناف ١٨ ما يوسنة ٩١١ ميج س ١٧ عدد ١١١

٣٠٧ اذا اجر ناظر الوقف اعيان الوقف لدة ثلاث سنين وقبل نهاية هذه المدة اجرالاعيان تمسها لثلاث سنين اخرى نبتدى بعد انتهاء أمد الاجارة الاولى فلا عكن الغاء الا جارة الثانية بسبب تعدى الناظر حمدود سملطته اذا رفعت الدعوى بذلك بعمد البده في تنفيذ هذه الاجارة (محكمة الاستثناف ٢٨ مأيو سنة ٩٩١ مج س ١٧ عدد ١٩٧

٣٠٨ متى كان مسلما بان تملك الوقف عضى المدة غير ماس باصل الوقف كان من الحتم أن يكون التقادم في الوقف خاضما لاحكام القانوني الاهلى

واحكام القانون الاهلي فبالمختص بالتقادم تفضي باكتساب الحق عضى عسسنوات اذاكان بسبب محيح ونخمس عشرسنة اذاكان بغير ذلك ولم ينص في احكامه على مدة اطول من هذه لأكساب الحق اوسقوطه بناء عليه لا يكون هناك محل الرجوع الى احكام الشريعة الفراء فيما يختص عدة التقادم لانه لو كان القانون قذ اراد تمينز الاعيان الموقوفة عن غيرها لنص على ذلك كما نص على الاعيار في الخميمية للمنفعة العامه

و فلا يسوع المحاكم الاهلية اذا ان تستمير حكما الديوان يقبل استبدال الاراضي الحكورة بميدة تعادل

من احكام الشريعة الفراء أو من اي قانون آخر لتطبيقه متى كان القانون الاهلى منصوصا فيه على ما هو مطاوب تطبيقه ... مصر استثناف مدنى ٢٥ ديسمبرسنة ١١٠ ج ٢٩ مس ١١٠

٣٠٩ ليس الناظر مسؤولا عن المقود التي أرمها سلمه متجاوزا ما تبيحه له شروط الوقف وعليه اذا اجد الناظر القديم اعيان الوقف لمدة اكثر من ثلاث منوات ثم اجرها لمدة جديده قبسل فوات ميعاه الانجاره الاولى قليس الناظر الجديد مسؤولا عن الانجارات ولا عن تجديدها (محكمة الاستثناف ۲۸ مارسستة ۱۹ مج س ۱۹ عدد ۸ )

ه ٣١ اذا وقع دائنو احد المستحقين في وقف حجزا على نصيبه تحت يد وزارة الاوقاف فليس للمستحق أن يقيم دعوى على الوزارة مطالبا اياها بنفقة مالم يكن قد تحصل على حكم برفع الحجز في دعوىكان الدائنون والوزاره أخصاما فيها (محكمةالاستثناف ١٤ مأيوسنة ١٤ معغ ١٦ عدد ١٧

٣١٨ ناظر الوقف مكلف بالادارة فقط فلا علك حق التصرف في الاعيان الموقوفه بان يحكرها مثلاما لم يجزله كتاب الوقف ذلك أو يأذنه مه القاضي الشرعي صراحة فأذا حكر فاظر عينا موقوفة من غير أن يكون له ذلك الحق فلا بحج بعمله على الناظر الذي يتولى يعده ( بني سويف استثناف ۽ فيرابر سنة ه ١ م جس ٧١ عدد ١٧

٣١٣ أن المادة ١٨ من لا "محة الاوقاف تقضى مان

تمنها فى الحكر مدة عشرين سنه على الاقل و بعطى سندا بالقيمة التى تتحصل من راغب الاستبدال لحين مايتكون مبلغ يمكن ان يشترى به عقادا آخر احسن صقعا واكثر غلة وعندها مجرى نوقيع الصيغة الشرعية فى البدل لكل وقف بنا بستحقه

فيتضح من نص هذه المادة ان تحرير الحجة لا يكون الاعتد وجود المقار المراد مشتراه بدلا عن المقار الذي احذه الديوان بدل الحكر عنهمدة المشرين سنة فالاستبدال يتم فعلا وقان يجرد حصول الاشاق بين الطرفين ودفع قيمة الحكر المتفق عليها واستلام تلك الميمة قعلا المستداف مصر مدف ٢ نوفسير سنة ٩٧٣ ح ٢٩ على ٢٤٤

۱۹ معرض كان الناظر معينا بكتاب الوقف بينى ناظرا ما دام لم يعزل بسبب من الاسباب التي ينيح العزل وهذه الصغة لا يزول بحجرد صدور اعلام شرعى من القاضى الشرعى بتميين ناظر اخر الا اذا بتعتاليا بة يدعوى شرعية لا "ن مجرد ارادة الناضى وحدد لا يمكن ان تكون لها قوة اكثر من قوة ارادة الوانف طنطا ابتدائى مدنى ۲۷سيتمبرسة ۹ - ۱۹ مه ۲۷ س٤٨

۱۹ انه وان جاز للقاضى الشرعى أن يقرر بخده باظرا على وقف الا أن هذا لا بملكه الا في احوال خصوصة وليس له أن يقرر الظرا مع وجود الناظر الممين من قبل الواقف أو أن يضم اليه ناظرا آخر لإن تقرير القاضى الشرعى بضم ناظر واطلاق التصرف الميه عمل الناظر المعين من قبل الواقف فحم المعزول المبيده فرينب بح ينابر سنة ١٩٠٠ ص ٢٠ ص ٢٠

١٩٠٥ إذا اخرج ناظر الوقف البنىله الشروط العشر أ الموقوفة لان هذه الاعيان لاتتثلث بوضع اليد مدة

شده من الوقف وادخل زوجته واولاده وتنازل عن شرط النظر الى زوجته ورفح دا ثنوه بعد ذلك دعوى بطلب إبطال الاشهاد الشرعى المشتمل على ذينك الاخراج والادخال وجب توجيسة الدعوى على الناظرة الجديدة كا وجب ادخال المستحقين الجدد فى الدعوى ايضا لم كون المكرف واجهتهم لا نهم طوف فى الاشهاد المراد ابطاله

ان الاب ولو انه الولى الشرعى على اولا دهاقصر الا انهلا يمكنه ان يتثليم فى خصومة تختلف مصلحتهم فيها عن مصلحته ووجب سينتذرف الامم الحى القاضى الشرعى ليمين للاولاد مأذونا بالخصومة – مصر ابتدائى مدنى به بنابر سنة ٩١٣ ح ٢٢ ص ١٣١

٣١٣ في تقدير الحبكر لابنظر الى الزيادة الق الفات عمل المحتكر كالبناء الذي أقامه على الارض المحتكرة أو الغراس الذي غرسه فيها بل بنظر الى صقع الارض في ذائها بمراعة ما يجاورها فيلا لا يزاد الحكو على الارض الحتكرة لوكانت موانا فأحياها المحتكر بعمله ولحكن اذا كان الاحياء الملكز وكذلك لوكانت الارض الحتكرة في المجهة التي فيها الاطيان مدينة صفيرة ثم تحت وصارت آهلة بالسكان وارتفست أسعار الاجارة فيها يزاد الحكر وكذلك لوكانت الارض الحتكرة في حقوط مواصلات جديدة الوسية وبعد وسطوط مواصلات جديدة في بعن وسارت الحكر وكذلك الوسائد على المحتروب والمحتروب المحتروب المحتروب المحتروب المحتروب المحتروب المحتروب والحديدة في المحتروب وسطول المدينة بزاد الحكوم الاستثنافي

٣١٧ المادة ٧٦ مدى لا تنطيق على الاعيان الموقوفة لان هذه الاعيان لا تتطك بوضع اليد مدة

حمس سنين بالسبب الصحيح ولا وضع اليد مدة همس عشر سنة بدون سبب سحيح بل أن دعوى الوقف لانسقط ألا بالسكوت عنها مدة ٣٣ سنة كا هو حكم الشريعة الفراء سمحكة رشيد فى ١٤ ونيه سنة ١٥ شرأتع س ٣ عدد ٣١

۳۱۸ واقف له الشروط المشرة أدخل دائنه في الاستحقاق والنظر وتنازل اليسه عن الشروط المشرة تم عاد وأخرجه منهما وأدخل شخصاً آخر بدله فيهما

طعن الدائن بأن احراجه من النظر والاستحقاق عمل اضراراً به وطلب من الحاكم الاهلية اطاله عملا الحادة ١٤٣ مدنى ( الدعوى البوليسية ) والحكة حكت برفض طلبه و بنت حكها على ان الشريعة الاسلامية تحيز للواقف اجراء العمل الذي صدر منه فليس للمحاكم الاهلية مخالفة حكم الشريعة في أمر شرعى محض كهذا الاستثناف ٢٥ مارس سنة أمر شرائع مح عدد ١٥٩

٣١٩ ادعى قبم على ناظر وقف بأنه يستحقى لا الاجر المحتدد فى كتاب الوقف الناظر بما أنه قامم بادارة الوقف بله ومحكمة الاستثناف لم بواقفه على رعمه محبرة ان أجر الناظر قد يكون عظيا أو ضئيلا لاعبارات شق وأما التيم فليس له على كل حل الا الاجر المناسب لعمله ـ الاستثناف فى ٨ ديسمبرسنة ١٦٥ شرائع س ٣ عدد ٥٥

٣٧٠ أوقف المورث عينـاً بتملكها ولما نوف منع أحد الورثة ناظر الوقف من استلامها بحجةان له مطاعنعل.هذا الوقف.بوالحكةقررتان الواجب

في هذه الحالة هو تسليم العين الموقوفة للناظر ثم اذا
 كان الوارث أى طفن على صحة الوقف فعليسه أن
 رفع الدعوى بذلك امام المحكمة ومق قضى ببطلان
 الوقف يستلم نصيبه في الدين المتنازع فيها باعتبارانها
 أركد \_ الاحتثاف ٧ فبرابر سنة ٩٩٥ شرائع ٧
 عد ٩٩١ شرائع عد ١٩٥٠

۳۷۱ لا يصبح المعجاكم الاهلية بناء على طب المستحقين أن تحكم بتميين حارس قضائي على أع إن موقوفة مادام أن ناظرها مو بتود ولم يعزل من الجهة المختصة وهى المحكمة الشرعية - طنطا ٢٥ اكتو بر سنة ٩١٣ شرائع س ١ عد ٢٤٣

۱۳۷۷ اذا اخار الطاعن الطريق الشرعى لمزل ناظر يق الشرعى لمزل الخوصة فليس له وجوى المنزل مطروحة امام القاضي الشرعى أن برض دعوى الحراسة امام المحكمة الاهلية لتزع أعيان الوقف من يده لانوظيفة الحارس الانحناف في عن وظيفة الناظر الطلوب الميند بدل الناظر الطلون في استثناف المثانر بة المتثناف الريل سنة ١٩٦٦ ح

٣٣٣ اذا وقع دائو أحد المستحقين فى وقف حجزا نحت بد الناظر على استحقاق ذلك المستحق فلا بحق له أن يطالب الناظر بنفقة الا بعد أن بحصل على حكم برفع تلك الحجوز ... استثناف مصر مدنى ١٤ ما يوسنة ١٤٤ ح ٣١ ص ٣٠٠

٣٧٤ استبدال اراضي الوقف المحكورة يتم فعمار وقانونا بمجرد حصولالانهاق ودفع الثمن المنقيعليه

ولا يشترط لتمام الاستبدال تحرير حجة شرعيه لان ذلك موقوف على تحصيل مبلغ كافى لشراء عقار آخر بدل المقار المبدل — استثناف مصر مدى ٢ نوفتر سنة ٩١٣ ع ٣٠ ض ١٢٩

970 لا علك المستحق فى الوقف غلسه يتمتضى الشريعة الغراء الا تحصيلها وحينلد ليس له ادفى حق فى المطالبه بالدفع معجلا وعرتبات شهريه وان الممل تحلاف ذلك يعتبر سوء استعمال لا يمكن إن يكسب حقوقا ـ استثناف مصر مدنى ه اكتوبر سنة ١٤٤ حسم ٥٠٠

٣٣٣ القاضى الاهلى الجزئى حتى النظر فى طلب تعيين حارس قضائى على اعيان موقوفة لان الماده ١٨٧ مرافعات اعطت للقاضى الجزئى حتى النظر فى الامور المستعجلة التي يخشى فيها من فوات الوقت وغيرها وان تعيين حارس قضائى على اعيان الوقف لا يمس اصل الوقف ولا النظر عليه ولا صفة ناظرة بل هو طريقة تحفظيه موقته على الحقوق المتنازع فيها لحين النواء الذاع القائم عليها ولائه لا يمكن ان يقال ان الخاج بتميين حارس قضائى عشابة عزل الناظر حالة

مصر اسبئناف ١٨ توفير سنة ١١٤ س ٣٠٠ ص ١٧٣

# الانتخاب

#### القانون الصادر في سنة ٩١٣ نمرة ٣٠

٣٧٧ يختلف قانون الانخاب الجديد عن القانون القديم الصادر في أول ما يو سنة ١٨٨٧ في أنه لا يخم حضور النيابة المسومية في الاستثنافات المرفوعة الى الحكمة الابتدائية عن قراوات لجنة الانخاب ــ اسكندرية ١٨٨ كتو برسنة ١٩٨ ع. ص ١٥ عدد ١٧ ــ مادة ٨

٣٧٨ لا يقبل طلب الطال الا تخاب الا من الاشخاص المنصوص عليهم فى المادة و إ من قانون الا تخاب لان المنظاب لان مدا الحقيق عاص بهم مباشرة . فاذلك لا يقبل الطمن فى سحة الا تخاب من شخص ليس ناخياً فى الدائرة الله حصل الا تخاب المطمون عليه فيها ولو ثبت انه كلف من بعض ناخي تلك الدائرة فى رفع الطمن مادة و إ س ١٥ عدد ؟ يتا يرسنة ١٩ هـ ع س ١٥ عدد ؟ يمادة و ٤

٣٧٩ لا يمبل طلب ابطال(الانخاب، مناخب مجمول الشخصية ـ محكمة الاسنثناف ٢٠ ينابرسنة ١٤٩ج س ١٧ عدد ٥٥

. سه ليس ابطال الانخاب الذي تفضى به المادة ٧٤ من قانون الانخاب واجبا بل جائزاً . ومن ثم فالخالفات الواقعة في تأليف لجنة الانخاب وسيرها وعملية الانخاب الخاصةامامها لا يترتب عليها بطلان الانخاب ما لم يثبت للمحكة ان هذه المخالفات قد أضرت بتديجة الانخاب الهائية ـــ الاستثناف ١٤ يناير سنة ١٩٤٤ ع س ١٥ عدد ٢٤ ــ مادة ٧٤

۴۳۹ ليس من الضر ورى اعلان الطاعن بالحضور امامالحكمة عند نظرها طلب ابطال/الانخاب/الرفوع

منه لانه يعتبر أميلغ بسيط وتعتير الدعوى قائمة بين النيابة العمومية والعضو للطمون فى انخابه ـ انحا للمحكمة أن تستممل مالها منالسلطة فى سهاع أقوال الطاعن اذا تراءى لها ذلك

اعلان الناخبين المندوبين بيماد الاتحاب بمرفة المدير أو الحافظ طبقاً للهادة ٢٧ من قانون الاتخاب بمرفة يستميز من الاعمال الادارية التي يقصد منها تذكير المندوبين واجبهم وليس هو من الشروط التي تترتب علما سحة الاتخاب في نشر في الجريده الرسمية قد حدد تاريخ الاتخاب وفي هذا النشر اعلان قانوا حكمة الاستثناف ١٧ فيرابر سنة ١٤ عمر عادة ٢٧ فيرابر سنة ١٩٨ هج س ١٥ عدد ٣٤ مادة ٢٧

٣٣٧ عا أن المادة ٧٨ من قانون الاتخاب لم توضح كيفية الخماب أعضاء لجنة الاتخاب فاذلك ليس من الشمرورى أن ينتخب كل من الناخسين الحاضرين ثلاثة أعضاء بل يكون تأليف اللجنة قانونياً ولو اقتضر كل من الناخيين على اختيار عضو واحد — محكة الاستثناف ١٧ بنايرسنة ١٩٤ عجس ه١ عدد ٢٤ مادة ٢٨

سهم ليس في قانون الانتخاب نص يمنع الرشح من أن يكون عضواً فلجنة الانتخاب المناقب المقالمات الاسمية مشل وجود أشخاص من الاسميات مع لجنه الانتخاب وإشداً كم في أعمالها وعدم ملاحظة سرة الانتزاغ لا يترب عليها بطلان الإنتخاب الااذا ثبت المسحكة أنها أفرت على تديجة الانتخاب النهائية عكمة الاستثناف ١٧ فبرابر سنة الانتخاب عمد ٨٤

٣٣٤ ولو ان اجراء عملية الفرز من عضوين بدل الاختر ويود أشخاص من الاجانب مع أعضاء اللجنة ووجود أشخاص من الاجانب المتعلقة بسير لجنة الانخاب الا أنه لانبنى على هذه المغالمات بطلان الانخاب مام يثبت أنها أثرت على تبيعة الانخاب البابة ـ عكمة الاستثناف ١٤ ينسار سنة ١٩٤٤ جم موده عاد ٣٧٠ على تعدد ٥٥ عاد ٣٧٠

وسه الايداد الاختاب طبقا البادة ، به من قانون الاختاب الا بين المرشعين الذين نالوا المدد الاكثر على الانتخاب الاولى الى الاغلبية المطقة فلالك اذا كانت الاصوات التى نالها كل من المرشعين الاوليين تهد عن الاصوات التى نالها كل من المرشعين الموليين تهد عن الاصوات التى نالها أي مرشح فقط . أما اذا المرشح أصواتا تهد عن الاصوات التى نالما فقيه وتلاه مباشرة من المرشعين النارف فا كل نالو عدد المساويا من الاصوات فلا يعدد المناويا من الاصوات فلا يعدد المناويات الدين نال الناويات الدين نال المناويات هذا المناويات الدين الله الذين الله الذين الله الدين الله المناويات الدين الله المناويات هذا المناويات هذا

اذا أعد الانتخاب واشترائيه المرشحون الذين لم بناوا العدد الاكثر من الاصوات في الانتخاب الاول فلا يعتبر اشتراكهم سببا قبطلان الا اذا أثر على تتيجة الانتخاب إلنهائية. ولا يعتبر هذا الاشتراك مضراً بتيجة الانتخاب وبالتالي بنيا البطلان اذا حصل أحد المرشعين عملهم الحق في اعدة انتخابم على الاغلية الملقة في الانتخاب إلتاني بالرغم عن المستراك المرشعين الاخور الغبير قانوني ، محكة الستراك المرشعين الاخور الغبير قانوني ، محكة الاستثناف ١٤ ينابر سنة ١٤ وجم من ١٥ هدد ١٤

بههم اذا أعيد الانتخاب واشترك فيه المرخون الذين لم بنالوا العدد الاكثر من الاصوات في الانتخاب الحرل فلا يقتل المنتزاكم سببا للبطلان الا اذا أثر على تتيجة الانتخاب اللهائية و فاذلك اذا ترتب على اشتراك هؤلاء الانتخرين عدم حصول أحد المرشحين من لهم الحق في اعادة انتخابهم على الانخلية المطلقة في الانتخاب الثاني كان ذلك سببا في ابطال الانتخاب المستثنافي ٧٠. ينا مرسنة ٤٨٤ ع س ٥٠ عدد ٧٤

هه اذا فسخ مرشح عقب انتائه عقد انجار اضرارا بمستأجر لم يمط صوته له فسلا يكون ذلك سيا لبطلان الانخاب الااذا ببت ان فسخ الامجار كان تنفيذاً انهديد سابق

ف حالة اعادة الانخاب طبقاً للبادة ٤٠ من قانون الانخاب ليس من الضرورى أن مجدد للدير أو الحافظ اعلان الناخبين المندوبين بزمان ومكان الانخاب المزمع اعادته . محكمة الاستثناف ٢٨ يناير سنة ٤١٤ س ١٥ عدد ٥٣ مادة ٤١

٨٣٨ استفجار عربة وجعلهـا نحت تصرف | مادة ٢٠

الناخيين المتدويين مجوز أن يكون عملا من أعمال آخرى الضغط على حربة النساخيين و يساعد على أنبانها . الا أنه لا يمكن اعتبارهذا الفمل وحده بثابة و اعطماء مزية ي قبض الناخيين بالممني الواره في المادة ٤٨ من قانون الاتخاب وحين تم فسلا يعد الفاعل راشياً في حكم تلك المادة . الاستثناف ٤٤ بنابر سنة ٤٤ به س ه ١ عدد ٧ ه مادة ٤٤

وسهم اذاكاناسم العضو المطمون في همة انتخابه مندرجا في كشف الجائز انتخابهم فلا يصح الطمن في انتخابه عبيدة أنه لم تتوفر فيسه الصفات المطلوبة في الاسخاص الجائز انتخابهم أعضاء في الحميد التشريمية ومن ثم فسائل المعرودفع التصاب القانوني من الاموال وعدم معرفة القراءة والكتابة قد فصل فيها نهائيا بواسطة ادراج الاسم في جدول الانتخاب ثم في كشف الجائز انتخابهم وإذلك لا تجوز ادادة المناقشة بنها عند النظر في طلب ابطال الانتخاب حدادة ...

### قانون الانتخاب والقانون النظامي الصادرين في سنة ١٨٨٣

. به لا يمبل الطمن فى همة الانتخاب اذاكان ذلك بواسطة ارسال تلضراف فقط . الاستثناف به ديسمبرسنة ٩١١ ثج س ١٣٠ ص ٢٠

٣٩٨ تحسب الضريبة التي قررنها بحالس المديرات طبقاً للهادة «٣٩ منالقانون النظاميكما هي معدلة بالقانون نمرة ٢٧ سنة ٩٠٥ عند تقدير الضريبة المقاربة الواجب توفرها لجواز الانتخاب لعضوية تلك

المجالس طبقاً للمادة « ٧٦ و ٣» من القانون النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ كما هى معدلة بالقانون نحرة ٢٧ سنة ٥٠٥ . اسيوط اشدائى ١٤ مايوسنة ١٧٦ مج س ٣٧ عدد ١٣٧٧

٧٩٩ لايعتبر مجرد تغيبالشخص، عن موطنه سواء كان ذلك لمدة طويلة أومتكر را تغييراً لهذا الموطن فاذا انخذ أحد الحجامين معسكتها له في جهة غير الق

يسكن بها فعلا فلا يتنع ذلك من درج اسمه فىدفاتر انخاب الجهة التى يسكن بها · محكمة الاستثناف ٣ ما وسنة ٩١١ مج ١٧ عدد ١٠٩

٣٩٣ اختصاصات محكمة الاستثناف بالفصل في المتازعات المتملقة بنصحة الانتخاب عملا بالمادة ع وعب ان يكون قاصراً على الاحوال المنصوض عنها صراحة في الحملة المحكمة الاستئناف غير مختصبه بالفصل كان وقت انتخابه حائزاً لشروط الانتخاب أصبح فيا بعد فاقداً لها الانه لم يعد بدفع الاموال المقروة بالدف الاموال المقروة بالدفع الاموال المقروة بالدفع الاموال المقروة بالدفع الاموال المقروة بالمدهم كما عدات المادة الاولى من قانون محرة مع ١٩ عدد ١٩٠٠ عدد ١٩٠٠ مع ١٩ عدد ١٩٠١ مع ١٩ عدد ١٩٠٠ مع ١٩

٣٤% يصلح أن ينتخب هضواً لجلس المدبرة طبقا للمادة ١٤ من القانون النظامي كل من دفع لمدة سنة على الاقل أموالا اميرية على عفار قدرها خسون جنبها مصريا عن كل سنة ولا يشترط انداك أن يكون مالكا للاطيان المدفوعة عنها الاموال ولا أن هذه الإموال دفعت عن سنتين كامليني. قنا اجدائي ٩ فيرام سنة ٨٠٨ مح س ٨ عدد ١٠٠

ه ١٩٧٤ العربان مصر بون طبقا لنص المادنين الاولى والثانية من الامر العلل الصادر في ٩٩ ونيه سنة مهره، يقطع الفطر عن اعقامهم من بعض واجبات مفروضة على الامة عموما ويجوز بناء على ذلك انتخابهم اعضاء لمجالس المديريات

أيكن حكم نزع الملكية الا عبارة عن تصريح باليع قط فلا يخرج الملك عن صاحبه وبناء على ذلك صحح أن يكون عضواً فجالس المدبرات كل شخص. كان قائمًا بنفع أموال أهيرة قيمنها خسون جنبها مصريا سنويا لمدة سنتين طبق الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من الفانون النفاعي الصادر في أول ما يوسية سنة ٢٠٨٨ كما عدل بالمادة الأولى من قانون نمرة ٢٧ من المقاوات التي كان يدفع عنها الأموال مالم يكن عد رسا مزادها على شخص بريد شراهها . يني سويف اجدائي ١٧ بنابرسنة ١٩٠ مح س ١٩ عدد ١٥

٣٤٩ اذا انتخب أعضاء مجلس للديرية عضواً. مندوبا لمجلس شورى التوانين عملا بللادة ٣٩ من. قانون الانتخباب فانتخابهم له صحيح ولو كان يمض. الاعضاء المتخبين بالكسر مطموناً في محمة انتخابهم أعضاء لمجلس المديرة حتى فبرض صدور الحكم فها بعد يطلان انتخابهم

اذا الخب أعضاء بحلس المديرة عضواً مندويا لجلس شورى الفوانين عملا بالمنادة ٣٩ من قانون الانتخاب فانخابهم له محميح ولو فم مخطووا بالغرض الذى دعوا من أجله لالمقاد مجلس المديرية طيفاً للهادة ٣ من اللائحة الداخلية الصادرة في أول ينام سنة ١٠ محضوصاً أذا لم يحتجوا بذلك عند انعقاد الجلس . الاستثناف أول قبرار سنة ١٠١ هج س

٣٤٧ اذا اشترك عضو مجلس المديرة في الخاب الإعضاء المندوج: لجلس شودى القواني قبل أن

يستلم من نظارة الداخلية تذكرة اعتماده عضواً بمجلس المدبرية طبقا للهادة ٣٧ من قانون الانتخاب مع ذلك محميح

لا تنطبق المادة ١٧ من قانونالا تخاب الحاصة بميفاد دعوة المتتخبين الا على اتخاب أعضاء مجالس شورى القوانين

اذا أرسلت تلمرافات الى أعضاء مجلسالمديرة أنساء اجتاعهم لاتخاب الاعضاء المندويين لمجلس شورى القوانين بقصد التأثير عليهم ولكن لم يثبت انهم تأثروا للاتخار

لا تميل أوجه الطمن في سمة اتخاب الاعتباء الندويين لجلس شورى القوانين القدمة لاول مرة في الجلسة الهام المحكمة -- الاستئناف أول فبرام سنة ٩٩١ مع س ١٧ عدد ٧٧

٣٤٨ أذا طمن شخص في محة أنخلب أحد أعضاء عالس المديرات طبقاً للهادة ﴿ هِ ٤ ﴾ من قانون الانتخاب وجب على الحكة التي بلغ البها الطمن الملذكور أن تفصل فيه ولو تنازل الطاعن عن طمنه اذا حصل هذا التنازل بعد وصول الطمن الى الحكة منة مرادة للنظام العام . طنطا اجدائي ١٠ ينابر سنة ١٩١ نعج س ١٣ عدد ١٧٥

به ٣٤ عيور للعبنة المشكلة لادارة هملية الانتخاب التخار المركز المذكود ومجوز له التخاب المركز المذكود ومجوز له النخاب عقو عليم الانتخاب المباد الحدد الذلك ولا تحرى هذا القيود المنصو على من قانون الانتخاب الصادر في اول من قانون الانتخاب الصادر في اول من قانون الانتخاب الصادر في المنافق المنتخاب المبادر في المنافق المن

اذا طمن شخص في صحة اتخاب عشو لجلس المديرة مرتكنا على ان جزءاً من الارض التي بدفع عنها هذا العشو المال المقرد لا تخابه ليس مكلفا اسمه وان الاموال الاميرة كان بدفعها غيره باسم همه فذلك لا يتم من أن يكون هذا العشو مالكا لهذا الجزء وتحتسب له الاموال الاميرية التي كانت تدفع عند تقدير الاموال الاميرية اللازمة لا تخابه طبقا للقدرة التالثة من المادة التانية عشر من الفانون على النظامي العبادر في اول ما و سنة ١٨٨٨ كما عدل سويف اجدائي ١٧ بناير سنة ١٩٠ مع س ١١ سويف اجدائي ١٧ بناير سنة ١٩٠ مع س ١١ عدد ١٩٠

• ٣٥٠ اذا لم يكن الصخص ساكنا في المركز أو متخذا ايامموطنا له فلا يعتبر وصاحب شأن بالمعنى المتصود في المادة \$ \$ من قانون الانخاب كما همدلة بالامر العالى الصادر في ١٠ يونيه سنة • ١٩٠٠ مندلة بالامر العالى الصادر في محمة انخاب عضو مجلس المديرية المتتخب عن المركز المذكور ــ طنطا ابتدا في ٤٠ يتابر سنة ٩١١ متج س ١٢ عدد ١٢٧

۱۳۵۹ يعتبر الشخص الساكن في المركز وصاحب عثان » بالمنى القصود في المادة ع في من قانون الاتخاب كما هي معدلة بالاسم العالى العمادر في ١١ يوسيه سنة ١٩٠٠ ولو لم يكن اسمه مقيداً في دفتر اتخاب عضو عبس المديرة المتتخب عن هذا المركز ويجوز له أن يطمن في صحة ولا تسرى هنا القيود المنصوص عليها في المادة مرد من قانون الاتخاب حسب هي سويف ٢٩ مارس سنة ١٩٠ مارس عليها عد ١٩٧٨

(١) راجع عكس ذلك حكم محكمة الاستثناف في ٢٩ فيراير سنة ٧٠ و مج س ٣ عدد ٥١

٣٥٧ الطس في محمة الانتخاب المقدم عملا بالمادة \$ \$ من قانون الانتخاب باطل اذا لم يحمتو على الاسباب التي يني عليها واذا كان الطمن خلواً من الاسباب فلا يختم على المدير أن يحوثه على الحكمة — طنطا امتدائى ١٤ ينابرسنة ٨١١ معج س ١٧ عدد ١٧٧

٣٥٣ أسباب الطمن في صمة الانتخاب الملجعة بالاسباب الاولى بعد مضى النمانية إيام المنصوص عليها في الممادة ع.ع من قانون الانتخاب تكون غير مقبولة — طنطا ابتدائى ١١ مارس سنة ١١٩ مج س ١٧ عدد ١٣٠

90٣ يطل الخاب عضو مجلس للديرة أذا أثبت أحد المتتخبين المندوبين أنه لم يدع لهذا الفرض قبل الانتخاب بثانية أبام طفاً للهادة ١٧ من قانون الانتخاب وانه كان في أمكانه ترشيخ فسه للانتخاب لوصله الاخطار في الميماد . اسكندرة ابتدائي ٢ فبراير سنة ١٩٩ مج س ١٢ عد ١٣٧

٣٥٥ بن الطاعن طعنه فى محمة الانتخاب على تداخل السلطة الادارية فى الانتخاب بأضال صدرت منها مبيئة بالحكم وان هذه الافعال أثرت في الانخاب الدارية الذي يترتب عليه بطلان الانتخاب هو ذلك. التداخل الذي من شأنه الضغط على حرية المتتخبين والتأثير عليهم حتى يعطوا اصواتهم لن لاتوحى اليهم به ضائرهم وان هذه الشروط غير متوفرة بالنسبة به ضائرهم وان هذه الشروط غير متوفرة بالنسبة

للوقائع الثابتة في هذا الطمن

لايعتر قيام العضو المنتخب بمصاريف انتقال المندو بين المتخبين الى مكان الانتخاب وينفقات ميتهم فى هذا المكان عن الليلة السابقة على الانتخاب من الاسباب التى يترتب عليها بطلان انتخاب العضو المذكر.

لوُنيت شراء المفيو المنتخب لاصوات منتخبة اعتبر ذلك من الاسباب التي يترتب عليها بطلان انتخابة

عدم تخااب مندوب بدل المندوب المتوقى لا يترتب عليه بطلان الانتخاب اذا ثبت ان المضبو المتيف المتيف الخيس الحسوت هدا المتيف الخيسل لهموت هدا المندوب تأثيراً على تقيجة الانتخاب ( بني سو يف إبدائي ٧٧ عاو سنة ١٩١ معيم ٧٧ عدد ١٩٧٧ () استفهد الحكم بموسوعات داللوز جزء تاسع عشر في الحقوق السياسية قدرة ٨٨٥

٣٥٩ دعوى الطمن في صحة الانتخاب لمجالس المديريات التي يرفعها أحد الافراد معتبرة من النظام العام فلا مجموز الحكم بإبطال المرافعة فيها اذا تغيب الطاعن حد اسيوط ابتدائي لا فبراير سنة ٥٩٠ مع س ٧ عدد ١٧٩

۳۵۷ لا مجوز الطمن بطريق الناس اعادة النظر (المادة ۳۷۷ مر أفعات وما بعدها) بالنسبة للاحكام التي تصدرها محكمة الاستثناف طبق المهادة ٩ من قانون الانتخاب في الاستثنافات المرفوعة البها عن قرارات اللحنة المنتصة بنظر الطمن في دفار الا تخاب حكمة الاستثناف ٢٥ ينا برسنة ٩١١ مج س

٣٥٨ مجوز لكل من يطمن في صحة انتخاب أحد أعضاء محالس المدريات طبقاً للبادة ٤٤ من قانون الانعخاب أن يتنازل عن طعنه ومنى تنازل عنه فلا مجهز للمحكمة أن تنظر فيه سواء كان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية . اسكندرية ابدائي ٧٧ يناير سنة ١ ١ ٨ وعكمة الزقازتق الاجدائية ١٤ مايوسنة ٩١١ ميج س ١٢ ص ١٢٩

٣٥٩ نصت المادة ٤٤ من قانون الانتخاب المدلة بالآمر العالى الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٠على انه لابتدىء سربان الميماد الحدد لتقديم الطمن الين على ﴿ عدم الاهلية ﴾ الا من يوم العلم بها ولكن هذا النص لايسري على الطعن المبنى على أن المضو للتعجب لا يعرف القراءة والكتابة . محكمة الاستثناف ۲۸ مارس سنة ۱۱۹ میم س ۲۷ عدد ۹۸

ه ٢٩ د خل الطمن في صحة انتخاب عضو بسبب أنه غيرمصرى الجنس ضمن مانصب عليه المادة ٤٤ من قانون الانتخاب المدلة بالامر العالى الصادر في ١٨ يونيه سئة ١٩،٠ والتي عقتضاها لايتسدىء سريان الميعلد المحدد لتقديم الطمن المبنى على عدم

الاهلية الا من بوم العلم بها . بني سويف ابتدائي ١٦ أبريل سنة ١١٦ معج س ١٢ عدد ٩٩

٣٩١ حيث ان الامرالماني الصادر ق ٢٥٠ مارس سنة ١٨٨٧ قد ألغي المادة ٥٥ من قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٨٣ فالواجب العمل به الاتن فعا مختص محق الانتخاب هذا القانون الاخير كاعدل بالامر العالى الصادر في ٢٩ يونية سنة ٥ ، ١٩ وذلك مالنسبة لجميع الاشخاص بلا تمينز بينهم . محكمة الاستئناف، ١ ابريلسنة ١١٥ مع س٧١عدد٠٠١

المدريات وقد عرف الامر العالى الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ من هم ﴿ المصريون ﴾ فلا يصبح انتخاب شخص الا اذا توفرت فيه الشروط المينة في المادة الاولى من الام العالى المذكور أو ثبت اله قام بما تدون بالمادتين ٢و٣ منه ولا عكن ان يكون انتخابه صحيحاً بغير ذلك كما لوطالت مدة اقامته بالقطر المصري . بني سويف ابتدائي ٧ما بوسنة ١١٨ مج س ۲ اعدد ۱۰۱

# النيع

قد ثبت انه لم يكن في الحقيقة بيما واننا هو تأمين ﴿ ٢٩٨٤ باع شخص جزءًا من منزل الى زوجته وبنائه

٣٦٣ المبرة في العقود بالمقاصد التي تحررت العقود من إستة ٢٠٨ م س ٣٣ عدد ١٦ أجلها وعليه فلاينفذ عقد البيع باعتبار انه بيعمادام الدين على المشترى للبائع . زقاز يق اجدائي ؛ وفمبر | بتقتضي عند عرفي مسجل واشترط فيه انه تنازل عن

الثمن المتفق عليه وان الحصة المذكورة تبقى في ملكيته وتحت حيازته لحين وفاته والمحكمة قررت

ان هذا الدهد عجب اعتباره عقد وصية لان التمليك فيه مضاف الى مابعد الموت و بلا عوض وانه لكونه محرراً لعمالح بعض الورثة فهو غير نافذ لعدم اجازتهمن باقى الورثة (طنطا استثناف ٧ ديسمبر سنة ٩٠٩. مع س ١١ عده ٤

هم به على والد لولده قطعة أرض في مقابل ما تتيجديد بقضى عقد مسجل وتحرر بنهما فى الوقت نصه عقد آخر اثفقا فيه على أن لا يضع الولديده على المبيع الا بعد وفاة والده وان يقوم بخدمته وطاعته فان أخل بشيء من ذلك فلاحق له فى وضع بده على الارض المبيعة له والحكمة قررت اعبار التصرف الحاصل بنهما وصية وان للوالد حق الرجوع فها بناء على ذلك . زقاز بق ابتدائى ١٦ ديسمبر سنة ٩٠ه مج س ١٨ عد ٧٤

٣٩٩ الحكم الصادر فعواجهة أحدالدائين بصورية عد بيع و بطلانه يستفيد منه كل الدائسين الذين لهم أن بتمسكوا به سواء كانت دبونهمها بقة على تاريخ البيع أو لاحقة به \_ محكة الاستثناف ٢٩ مارس سنة ١٧٤ معج س ١٥ عد ٨٨

٣٩٧ الاشتراط فى عقد بيع نام بنفسه بأر مجرر هذا العقد فيا بعد بصفة رسمية لا مجمل هذا البيع معلقاً على هذا الشرط ومن ثم ينشذ مفعول البيع المذكور من تاريخ التعاقد \_ الاستثناف ٢٩ فيرابر سنة ٩١٤ مج س ١٥ عدد ١٠٥

۳۹۸ نیة من بشتری أطیانا باسم أولاده نقل ملکیتها الیهم ولو استمر علی وضع بده علمها لفایة وفانه (۱) ــ الاستثناف ۱۳۰ کتوبرسنة ۱۸مفح س ۱۶ عدد ۲

ه به تعاقد والد مع ابنائه بقتصى عقد مسجل على انه اع لهم املاكه المبينة المقد وسلمها البهموقيص ثمنها وان لهم كابل حقوق التصرف فيها وان مقل تكتيبها لاسمهمويدفعوا ماهو مقرر عليها من الفرائب المنافق في قد الحيامة المنافق في قد الميامة المعادام والدهم على قيد الحياة حتى التصرف في هدنه الاملاك بالبيع أو الرهن أو الاجزة أو الوقف وأن بحيم الربع يكون تحت تصرف واللهم ماداموا مصه في معشة واحده وأنه أذا اختصوا والدهم في الميشة كانوا مارمين بدغم مبلغ لوالدهم في منشة والمحمة عمل مناه ما دام حيا والحكمة قررت : —

ان الفد الأول يصر عقداً ليبع والثانى يعسم تنازلا عن حق الانتفاع او ترتيب ايراد مقيد بمدة الحياة وإن المقدين لا يمكن اعتبارها وصيـــ لان الوصية فضلا عن كونها دائما بلا مقابل فابد يشقرط فها ان تبق الملكية مع الوصى حتى الوفاة وهنا قد انتقات الملكية الحاولاد، بقطم النظر عن القيود التي قيد بها حقيم في الانتفاع الاعيان -- الإستثناف سه فرابرسنة ١٨٨ ع ١٧ عدد ٨٢.

.٣٧ من اركان البيعمعرفة العين المبيعة المعرفة التامة النــافية للجهالة حقيقة ويستدل على ذلك بوضع

<sup>(</sup>١) استشهد الحكم عا ورد بالقترتين ٢٩١٧ و ٢٩١٧ من الجزء الاول من بلانيول (شرح الفانون للدني)

حدودها ومعالمها فى المقد يكيفية لا تقبل الالتباس ـ
أما ما جرت العادة على ذكره فى العقود بافظ عموى
من أن المشترى عالم بالسين المبيعة العلم الكافى النافى
للجهالة فهو قول لا يعتد به اذا نقص العقد وصف
المين اللازم لتعيينها كذكر المعالم والحدود ـ مصر
اجدائى مدنى ٢٣ يونيه سنة ٧٠ و ص ٣٣ عدد ٢٨

٣٧٨ عدم علم المشترى بالعجز فى مساحة الارض المبيمه يعتبر بتنابة و عدم علم بالبيع به بلمنى الوارد فى الماده مدتى . انما أذا اقر المشترى صراحة فى عقد البيع بانه عابن السبين المبيمة معاينة فافية للحيالة فلا يحق له طلب ابطال البيع بدعوى المعجز الا أذا البنت تدليس البائع عليه --- الاستنتاف ٧٨ دسمر سنة ٩٢٣ معج س ١٥ عدد ٣٩

۳۷۷ السع لايقل الملكية بالنسبة لغيرالمتماقدين الا بتسجيل عقد البيع وتشمل عبارة غير المتماقدين الواردة المحادة ٧٠٠ مدى دائم المسيح المحاديين قاذا رفع دائن مادى توفى مدينة دعوى نزع ملكة عقار دائل صدن تركة مدينة فلا يمكن لمشترى هذا المقار من أحد الورثة الذي لم يسجل عقده ان يطلب تشيت ملكيته له وعو تنبية نزع الملكية ما وسنة ١٠٧٨ معود سع عدد ١٧٧

سهمه عا الحقوق السنية لاتثبت في حق غير المتعاقدين ألا بتسجيل عقودها فعقد البيع لا يكون حجة بنفل الملكية اذا لميكن مسجلا ولوكان ثابت الثاريخ تجاه من اخذ اختصاصا على المين المبيعة قبل تسجيل ذلك العقد ـ استثناف مصر مدنى ١٠ فيرابر صنة ٩١٣ ح ٧٨ ص ٢٦٧

٣٧٤ الدعوى التي ترفع من المالك بطلب ثبوت ملكيته المين التي يتدكها متبولة ولو اتضح ان المالك المذكور باع هذه المين لا تخر لان هذا ليس من شأن المتسرض ـــ منوف ١٨ توفير سنة ١٩١٩ الشرائعس ٣ عدد ٣٧

٥٧٥ أذا باع باقع عينا ولم يسجل المشترى حقده ثم اوقف البائع الدين الميمة وقفا صحيحا مفضلا على البيع لتسجيله فلا يترتب على ذلك بطلان البيع لوسمى بعد ذلك البائع أو ورثته فى استبدال الدين الموقوفة بميرها وإزالة كل أثر للوقف عليها عميث لم يعد يموق صحة البيع اى عائق قانونى الاستثناف دم ما يوسنة ي ١٩

٣٧٩ حقد البيع الذي يشترط فيه بقاء المنضة للبائع مدى الحياة و يخطر فيه على المشترى التصرف فى العين لايمتير وصية بل هو عقد بيع صحيح ينفذ بشروطه

اشتراط البائم على المشترى ان لايتصرف ف المين المبيعة هو فى الاصل طل واكته يكون صحيحا استثناء اذا كان للمشترى مصلحة فى هذا الشرط كائن يكون قد اشترط فى عقد البيع بهاء منفمة السين المبيعة له طول حياته منوف ٢٥ نوفبر سنه ١٩٨ الشرائع س ٣ عدد ١٤

۳۷۷ من یشتری عینا من ورثة ویسجل عقده فیضل علی المشتری لهذه العین من المورث اذا کان لم یسجل عقده – الاستثناف مختلط ۲ مارسسنة ۹۱۸ الشرائع س ۳ عدد ۲۰۱

٣٧٨ يغضل المشترى النبن الذي 4 يسمجل عقده على المشترى للما من البائم نفسه الذي سجل عقده اذا كان المشترى الذي سجل غير سلم النية ـــ ٧ يناير ٩٩٤ الشرائع السنة الاولى عدد ١٥٤

٣٧٩ اذا باع المورث عينا بصقد لم ينسجل ثم باع الورثة هــذه المين نفسها لشخص حسن النية وسنجل عقده فالمشتري من الورثة يعتبر هو المالك لهذه العين دون المشترى من الورث - حكم ١٠ مارس ۽ ٩٨ الشرائع س أولى عدد ٢٣٤

٣٨٠ اذا باع المالك على الشاع قطمة محمدة من الاطيان المشتركة قد يكون البيع باطلا بل قد تتوقف محتمة من عدمها عملي نتيجة التسمة فان وقعت القطُّفة المبيعة في حصة البائم اعتبر البيم محيحا من يوم صدو ره والا كان باطلا من ذلك اليوم بيع الوصى عملي قصر عقارا بدون تصديق الجلس الحسبي هو بيم باطل بطلانا له مساس بالنظام

٣٨١ يمتبر بيما لاوصسية العقد الذي بموجيسه

المام وللمعكمة الحكم باعتباره باطلا بناء عملي طلب

أحد المتعاقدين وكل ذي شأن \_ استثناف ٢٩

مايو ١١٤ شرائم س أولى عدد ٨٠٤

يبيع الاب لابته عقاراً عملكه مقابل عن مقبوض واوحفظ الاب لنفسه حق ألا نتفاع بالمقار البيع طول حياته - الاستثناف ٢٩ مارس ١٩٦ الشراثع س ۴عدد ۱۹۵

٣٨٧ أودع أحدهم عقدا عنمد رجمل بأغنه فاتفق ابن المودع مع الامين عمل أن يسلمه العمقد المذكورمقابل أن يحررله عقدا ببيع سبعة أفدنة وفعلا تم ذلك ثم جاء الامين يطلب من البائعله تنقيذ المقد والمحكمة حكمت بان همذا البيع باطل احمدم وجود سبب شرعي له وان الامين الحائن لاحسق له في طلب ملكية المين ولا الثمن - الاستثناف ٢٤ فبرابره ١٩ شرائعس ٢ عدد ٢٩٩

#### أهلية المتماقدين

٣٨٣ لا يصبح شراء الوصى لمقار القاصر الا اذا حصل لمبلحة القاصر بعسد اجازة المجلس الحسسى ومصادقته ـــ استئناف مصر مدنى ؟ مايو ٩٠٩ ح ۲۵ ص ۲۵

٣٨٤ اذا باع القاصر عقارا فلا يكون بيعه إطلا بسبب عدم أهليته ان أجاز البيع بعد بلوغه صراحة أوضمنا كأن استأجر المقار المبيع من الذي اشتراه . ــ الاستثناف ٢٥ نوفير ٨٠٨ مج ١٠ عدد ٥٣

٣٨٠ تقضى المادة ٣٣٠ من القانون المدنى بعدم

ابطال التصرفات الحاصلة في أمسوال القاصر اعما تمطى للقاصر فقط أن يطلب التكملة اذا وجد غبنا فاحشا زائدا عن محس ثمن المقار وليس له أن يطمن في تلك البيوع ويطلب ابطالها فهذا النص الذي يعطى القاصر حق طلب التكملة لا فهم منه أن البائم هنا يازم أن يكون القاصر نفسه وذلك لعدم أهليته ف التمامل الى أن يبلغ الباني عشر سنة الحددة لبلوغ رشده لان كل تصرف منه قبل بلوغه هذا السن يكون باطلا ومحسق له طلب ابطاله ، فالمادة ٢٣٠٦

مدنى اذاً وضعت لافتراض أن البيم حصيل ممن حلوا عمل القاصر شرعا فى التمامل عنيه ـــــ استثناف مصر مدنى ٢٤ يناير ٢٠٨ حـ ٧٧ ص ٧٧

۳۸۹ بعد أطيان القاصر عن محمل اقامة والدنه الوصية عليه ليس من ضمن المسوغات الشرعية فلا يصح للمجلس الحسبي في هذه الحالة أن يأذن بيس عقار القاصر وشراء بدله بالقرب من عمل اقامة الوصية حكم ۲۵ أكتوبر ۱۸۶ الشرائع س ۲ عــدد ۱۵۶

٣٨٨ لايمبح للمجلس الحسم أن يأذن بيم أطيان القاصر لوجـودها في مواضع مختلفة وشراء بدلها قطمة واحـدة لان هـنا ليس من ضــمن المسونات الشرعة ـــ حكم ٢٥ مايو ١٩٣ الشرائمسنة أولى عدد ٢٩٨

٣٩٠ التم غلى عجور عليه لسفه مازم كالوصى
 إن لا يبيم عقار محجورة الا بالطرق المبينة فى المادة
 ٢١٤ وما بصدها من قانون المرافعات — حكم ٢٥ أبرا بر ٢١٧ شرائم س أولى عدد ٢٨٣

۱۹۹۸ لا يصرح المجلس الحسبي بينيع عقارالصغير لدين على التركة الا اذا ثبت لديه همذا الدين تبوتا اما اما يحكم أو يمستند خال من الشبهة و يجب علاوة على ذلك أن لا توجد طريقة أخرى لسداد الدين غير بيع المقار المذكور — حكم أول مارس ١٩٨٤ الشرائع س أولى عدد ١٩٨٧ الى ١٩٨٤

٣٩٧ ليس للوصى أن يبيع عقارالقاصر الا باحد المسونات الشرعية المبينة فى المادة ٥٠٠ من كتاب الاحوال الشخصية كأن يكون على الميت دبن لاوفاه اله الا من غن المقار فيباع منه بقدر الدين

ولا يسوغ للمجالس الحسبية أن تأذن للوصى بيم عقار الصغيراذا لم يوجدأحد المسوغات الشرعية المدكورة

وعلى الجاس الحسبي في حالة الاذن باليسم أن يكف الوصى باتياع المادة ١٩٠٤ وما بعدها من قانون المراقعات أي أن يكون البيح بالزاد العلى بواسطة الحكمة الاهلية اذابو فرض و وجد شخص يقبل المشترى بشن مناسب فلا ضرر من أن يشترى مثل هذا الشخص من الحكمة عند الشهار المزاد و ربحا وحد وقتاد من يرغب في المقار بشمن أعلى منه وهذا الابتم من كون الوصى قبسل أن يعرض ومثالا بمن أن يعرض المقار بالمزاد له أن يأخذ تهداً من أي شخص بانه المستد للمسترى المقار بالمرائع سنه أولى منه الهدن حكم ١٨ فيرا بر ١٩٧٧ الشرائع سنه أولى عند ١٨٨

٣٩٣ من المسوفات الشرعيه طبقا للمادة ٥٠٠ من كتاب الاحكام الشرعية فى الاحوال الشخصيه أن يباع المقار بضعف قيمته أو بزيادة عن الضمف، ولسكن بجب أن يقدم للمجلس الحسبي الاتبات على

قمة المين الحقيقية وتعهد من الشخص الذي يرغب مشتراها بضعف القيمة أوبا كثرة ومع ذلك فالبيع يجب ان يحصل بازاد امام المجكة الاهلية اتباعا

## يبع في مرض الموت

و ١٩ على الوارث الذي يطلب بطلان البيم الحاصل من مورثه لاحد الورثة لحصوله في مرض الموت أن يثبت أن هذا المورث الذي مات عرض كالسرطان أوالسل لم يمكث مرضه أكثرمن ستة

ـــ استثناف ۸ مابوسنة ۰۷ به مج به عدد ۹۹

ه ٣٩٠ عقد البيم المحرر بخط المشترى ولم يشهد عليه أحد ولم يسجل الا قبل وفاة البائم بيومين يعتبر كأنه عمل في مرض الموت ولو كان تاريخ تحريره قبل ذلك بنانة أشير

اذا ذكر في عقد اتفاق تحرر بين الورثة ان الاشياءالتي باعها مو رثهم لاحدهم قد انتقلت ملكيتها اليمه بمقتضى عقمد البيع فهذا الانفاق لابمنع هؤلاء الورثة من الطمن في المقد بأنه عمل في مرض موت مورثهم الااذا ثبت أنهم كأنوا يعلمون وقت امضاء الاتفاق المحرر بينهم أن لهـم الحق في الامتناع عن التصديق على البيع -- استئناف أول فبراير ٩٢٠ A 215 11 #

٣٩٦ لايمتر من أمراض الوت الرضااذي يطول أكثر من سنة قبل أن يأني على حياة المريض كالسل أو السرطان فالمقود التي تصدر من مربض بهذه الحالة لا يصمح الطعن فيها بكونها حاصلة في مرض الموت وانما يجوز الطمن من وجسه أن المرض نشأ

المادة ع ٦١ وما بعدها مرافعات لجواز أن يوجدمن ي غب مشتري المين يا كثر من القيمة ـ ٧٧ يونيو ۹۹۳ الشرائع س ۲ عدد ه

ل قبل مضى سنة وعلى الطاعن اثبات ذلك

البيع مع هبة الثمن يعتبر بيعاصحيحالاهبة ويصح في المقار ولوكان بعد غير رسمي ســ استثناف،مصر مدنی ع یونیو ۲۰ ۹ - ۲۲ عدد ۸۷

٣٩٧ يكون للورثة بمقتضىالمادتين ٢٥٥و٢٥٠ مدنى الخاصيين بالبيع الحاصيل في مرض موت المورث لفير وارث له بالنسبة الثلق تركة مورثهم حق يشابه حسق الدائن على أموال مدينه الذي يمكنه يمتضاه أن يبطل تصرفات مدينه الق بحصل اضرار څه قه

وعلى ذلك اذا زادت قيمة البيع على ثلث مال المورث وقت البيع فلا يمكن الورئة أن يطلبوا تطبيقالمادتين ٢٥٥ و ٢٥٦ مدنى الا اذا أثبتوا أن البيع الحاصل من مورثهم لم يكن بيعا حقيقيا بشمن منبول وانه في هذه الحالة يعتبر وصيية فاذا ظهر أن ماحصل من المورث كان بيما حقيقيا بثمن مقبول فلا مكن للورثة أن بمتجوا بالمادتين المذ كورتين توصلا لالفاء البيع -استثناف أول ابريل ٩١١ مج 47 336 14

٣٩٨ بجب الرجوع للشريسة الاسسلاميسة لتفسير نص مادتي ٢٥٤ و ٢٥٥ من القانون المدنن اغاصة بالبيع في مرض الموت والشريسة الاسلامية

تعبر المريض مرض الموت من كان طجزاعن القام بمصالحه خارج داره ان كان من الذكور أو داخله ان كان من الاناث ويكفى أن يموت قبسل مرور السنة ولسكن اذا اسستمر المريض على قيد الحياة زيادة عن سنة بدون أن يشتد مرضه فى هذه المدة اعتبركانه كان محميحا من ابتداء هذه المدة \_استثناف ٧١ يناير ٩١٧ عج ١٣ عدد ٣٩

راجع مجموعة الاحكام المختلطة الجزء ٢٣ محيفتي ٥٤ و ٢٧٠

۱۹ لا یشترط لبطلان الیسع الحاصل اوارث فی مرض الموت اثبات ضعف قوی المورث المقلبة وقت حصول البیع أو لا ومه الفسراش عملی وجه الفرار والاستمرار أثناء مرضه — استثناف ۱۷ ابریل ۱۹۷۶ ع ۱۶ عدد ۹۰ (۱)

40.3 الحكم الشرعى الدال على حصول يسع في مرض الموت لابر بط المحاكم الاهلية التي لها أن تأمر بإجراء التحقيق الذى تراه لازما لممسوفة الظروف التي حصل فيهااليج المذكور — استثناف ٢٧ ابريل ١٩٨٣ عدد ٥٩ (٢)

4.9 مرض الموت بحسب الشريعة المراء هو المرض الذي عناف الشخص على نفسه الهلاك فيه وهو يعرف الدلائل كما يستنتجذلك من المواد ٢٥٥٥ من كتاب الاحكام الشرعيسة في الاحوال الشخصية

فتصرف المريض لبمض ورثاه في وقت كان يخشى فيه الموت بجب اعتباره لاغيا عملا بالمادة ٢٥٤ من الفا أون المدنى مالم يميزه باقى الورثة ــــ استثنافى مصر مدنى ٨٨ فبرابر ٩٨٠ ص ٨٨ ص ١٨٨

\$ ، \$ ان التصرف لا بعتبر حاصلا في مرض الموت الا اذا ثبت أن المرض امتد من تاريخ المقد المطمون في محته المسدم الاهلية الى حسين الوقاة استثناف مصر مدنى ٢١ ديسمبر ١٩٠٩ - ٢٥ ص ٥ عند مايملن الورثة في عقد عمل في مرض الموت فالحكمة ليست مازمة باعتبار المقدأو تاريخ التسجيل ولكنها مائية بالبحث في كل ظروف الاحوى وأقوال الشهود لترى جوهسريا تاريخ صدور المقد وتملم ان كان هدذا التاريخ وقع في مرض الموت أم لا — استثناف مصرمدني

 <sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف الرقم ١٧ يناير سنة ١٩٧ (المجموعة الرسمية السنة الثالثة عشرنمرة ٣٩)
 (١) انظر حكم عكمة الاستثناف الرقم ٢٥ يونيه ٥٠٥ (المجموعة الرسمية السنة الحادية عشر نمرة ١٧)

٩٠. عب تهسير أحكام المادتين ١٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٦ من القانون المدنى طبقا لنصوص الشريعة الاسلامية ومن ثم ينف البيع المهادر في مرض الموت من الماك المسير وارث اذا تجاوزت قيمة المبيع ثاث من المورث الم يكن القصد من البيع محابة المشترى باكثرمن الثلث —استثناف ١٤ الريل ١٧٤ مجه ١٥ عدد ١٤

۷۰ ؛ ان البيع الحاصل فى مرض للوت يعتبر وصية فينفذ فى ثلث الترك اذا كان صادرا انسير وارث و يكون باطلا اذا كان لوارث لان الوصسية لا تصح لوارث — استثناف مصر ۱۸ ديسمبر ۲۰ » ۹ ۲ عد ۱۸ ۸ د ۱۸ ۸

٤٠٨ ليس مرض الموت من أسسباب الحجر فتصرفات المريض مرض الموت صحيحة الى آخر لطفة من الحياة مادام أنه بالنم عاقل غير محجو رعليه وليس مجرد مرض الموت من أسلب بطلان التصرفات الحاصلة فيه بل اذلك شرط وهوأن يكون في التصرف محاباة للمتصرف له تزيد عدن المث المالى المتصرف به

وله فيذا فاذا كان التصرف حاصيلا بدل الثل فلا يمكن الطمن به واذا كان بلا عوض أو بعوض يقل عن ثلق قيمة الشيل جاز الورثة حينته تمكليف المتصرف أنه اما دفع الناقص عين قيمة ثلق الممال

المتصرف به أو فسخ العقد قان دفع بني العسقد حافظا قوته والا حكم بفسخه ــــ استثناف مصر مدنى ١٤ أبريل ١٤هـ ح ٣١ ص ١٧٠

ه. و من القرائل القوية على صدور عقد في مرض الموت ان يكون قد تحور قبل الوقة بأيام قليلة
 الا اذا وجد في الدعوى مابدل على أن المحوف مات فيأة — استثناف ٢٥ وفيرسنة ١١/٩ الشرائغ من ٢
 عدد ١٨٨٨

١٨ عن الترائ التي يعتمد عليها في أن المقد تسجيل هذا المقد تسجيل عدد المدت تسجيل هذا المقد تسجيل تاريخ قبل الوقة عدة قليلة ثم احادة تسجيل تسجيل بهذه المكيفية بدل على أن المقد تسجيل تسجيل تاريخ عنب صدو رممباشرة ثم تسجل بمد ذلك تسجيلاتاما، خصوصا اذا أضيف الى ذلك أن المقد مذكو ربه وجود ساقية في الاطيان المبيمة مع أن هذه الساقية في الأفى تاريخ قريب من يوم تسجيل التاريخ — استثناف ٤٧ ديسسمبر ١٩٧٧ الشرائح من أول عدد ٤٧٠

۱۹ البيم الذي يصدر في مرض المدوت بعوض المثل محيح ولو شممل كل مال المريض من استشاف ١٤ إريل ١٩.٩ الشرائع سأولى عدد ١٩٤

## ضمان المبيع حالة دعوى الغير باستحقاقه

٤١٧ لا يكنى للبائع المرفوع عليه من المشترى دعوى الضان الاصلية أن يرتـكن على اهمـال هذا الاخير فى عدم تمـكم ضد مدعى الاستحقاق بدنم من أوجه الدفاع بل مجب عليــه أن يثبت بان لدبه من أوجه الدفاع بل مجب عليــه أن يثبت بان لدبه

دفعا خاصا به كان يمكنه النمسك به لو أدخل في تلك الدعوى

وعليه لايخلى البائع من المسئوليـــة اذا ادعى أن المشترى لم يدفع في دعوى الاستحقاق لتملك العقار

بعضى المدة من وقت الشراء لان مثل هذا الدفاع قاصر على شخص المشترى وما كان للبائع التمسسك به لو أدخل ضامتا فى الدعوى --- الجنزة ٤ فيرابر ٩٠٨ يج ١٠ عدد ٥٥

۱۹ ان بعض أراضى اليناه (مثل أراضى الجزة والزمالك في مصر) مقرر عليها حقوق ارتفاق وتكاليف في مصر) مقرر عليها حقوق الوحق التصرف فيها وحسق الانتفاع بها مثل عدم جواز بناه أكثر من نصسف المرض وعدم المكان تجزئة الارض أجزاها أقل من ألف منز وعدم جواز بناه دكاكين وتخازن وعسدم جواز بناه دكاكين وتخازن وعسدم جواز بناه دكاكين الحكومة

فشل هذه الارتفاقات بحب حبّا ذكرها في عدد البيع والا جاز للمشترى الذي جهلها وقت التعاقد أن يطلب فسخ الصفقة واسترداد مادفه من الثمن ولا يجوز اثبات علم المشترى بهذه الارتفاقات بالبينة اذا كانت قيمة العقار تزيد عن ألف قرش لاستثناف عصر مدنى ٧٠ يناير ٥٠ ٥٠ ٢٤ ص ٥٠

١٩٤ اذا المسترط في يبع قضائي بان لاضان على طالب البيع في أي حال من الاحوال وان المشترى يعبر مالما بميوب البيع فيذا الشرط ولوائه لايحمل للمشترى الحق في الرجوع على طالب البيع بعويض هافي حالة المستحقاق البيع الا أنه لا يحرم المشترى من حقه في استرداد الأين مالم يثبت أنه كان مالم وقت البيع بالوجود في المبيع

ان الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٠٧ مدنى تعسير شروط تلازم واتحاد لاشروط تحيسير وعلى ذلك اذا صرح المشترى في المقد أنه المسترى المبيع ساقط الحيار فلا يحرصه همذا التصريح من

حقه فى استوداد الثمن فى حالة نبوت استحتاق الغير للمبيح الا اذا كان عالما وقت الشراء بالسب الموجب لاستحقاق المبيع — استثناف ١٧ مارس ١٩٨٧ جى عدد ٧٩

۱۹۵ من اشتری عینا وهو یملم ان ایس للبائم صفة فی بیمها لیس له عند بطلان البیع أن بطالب بتمویض بسبب هذا البطلان — زقازیق ابتدائی ح ۲۳ عدد ۹

١٩ اذا أخفى أحد المتعاوضيين عن الآخر عيب فى حقه على العقار المبدل فليس له أن يتمسك بشرط عدم الضان الوارد فى المقد لان الشرط باطل فى هذه الحالة عملا بالمادة ٣٠٣ مدنى

اشترط أحد المتعاوضهين عدم الضيان مع طمه بترتب رهن على العقار البدل ولكنه أخفى هدذا السب عن المتعاقد الا تخر فحكمت المحكمة أن شرط عدم الضيان باطل وعدم التأثير طبقا لاحكام المادة س.س مدنى وخولت للخصم الواقع عليه الضرر الحق في استرداد ثمن المقار — استشاف ١٥ ديسمبر ١٥٥

٤١٧ ليس لمن باع عقارا وأقيمت عليه دعوى الضان أن يخلص من السؤليه بدخال البائم له فى الدعوى لانه وأن كان المشترى الحق فى أن بختصم مباشرة البائم الاول الا أنه لابحير على ذلك - كفر الزيات ٧٨ ابريل ٧٠ ه ج ٨ عدد ٣٧

۱۸۸ اذا يحت أطيان عـلى انها ملك العدين بناء على طلب دائنه ثم نرعها ماإحكها الحقيق من يد من رسى عليه مزادها فيكون المدين لا الدائن مسؤلا

قبل المشترى عن الضان طبقا للمادة (ع.٣) مدنى لان البائع فى الحقيقة هو الاول لا الثانى وانما يكون الدائن مسئولا قبل المشترى عن التضمينات أذا وقع منه خطأ تسبب عن نزع المين من تحت يد المشترى حد دشنا ٨ وفقيره ٩٠٠ عدد ١٠٠ (١٠

4.4 إذا لم يعلم البائع المشترى بجميع حقوق الارتفاق أو الجقوق الدينية المختلفة أو الجودة على المسيح المنطقة أو المستقل وقت البيع كان البائع ملزما بالمنتان ولا يكنى لبطلان العلم بها بالقمل و بناء عليه اذا كانت حقوق الارتفاق والحقوق العينية عينت في المنطقة المند الذى انتقلت بواسطته ملكية المبيع لى البائع فلا يعد بجرد ذكر تاريخ ورقم تسجيل هذا المقد في عقد البيع على علم المشترى بهذه الحقوق كما في عدد البيع على علم المشترى بهذه الحقوق كما إنه لا يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة بجز أثبات علمه بها

طبقا للمادة ۲۱۷ هدنی لان ذلك صادر مسن الباثغ نفسه -- استثناف ۸ مارس ۹۱۰ مج ۲۷ عدد ۳

به اذاذكر في عند يبغ عقار أن البائع بمكم بناء على عقد آخر تاريخه كذا صادر من زيد من الساس وكان على المقارحة وقد ارتفاق أو قبود الممثلك مبية في هذا العقد العجر هدف الله كر مبدأ كتابي لاثبات علم المشترى بوجود حقوق الارتفاق المذكرمة قبول الاثبات بالغرائي ويجد المبين المممه المسترى أنه لم في هذه الحالة أن توجه اليمين المممه المسترى أنه لم يطلع على عقد شراء بائمه المذكور في عقده ولا علم عقوق الارتفاق والتهود الموجودة في المقدالاول وسمتان مصر مدنى ٧ ديسمبر سسنة ١٩٠٩ ح ٢٥ ص

## التسليم والثمن

۲۱ ليس للمشترى عند فسخ البيع بسبب غش وقع منه أن يطلب حبس المين الميمة حق برد اليسه البائع النمن الذى دفعه لانه (أى المشترى) سىء النية في حيازته -- مصر اجدائى ٢٠ فبرابر سنة ٩١٥ عدد ٧٧

٩٧٧ إذا اشتمل عقد بيم المقار على نسين المقار على نسين المن جملة نمير اعتبار آحاد البيم فلا يسوغ الباتم فيا بعد أن يطلب استزداد جزء من المقار المبيم حمر تكنا على أن المساحة المبينة في عقد البيع حسفاقوس ١٧ ستمبرسنة ٧٠ هـ مجم عدد ٩٣٠ عقد البيع حدد ١٤ هـ عدد ٩٣٠ عدد ١٩٣٣ عدد ١٩٣٨ ع

ملحوظة ـــ يظهر أن الحكم يكون بنفس هذا الطريقة اذاكان الثمن قدتسين باعتبار آحادالشيءالمبيح

۳۹۷ اذا بیسع عقاران بمقاس واحدوثین واحد و و وجد فی مقاس أحدهما نجز فهذا لا يعلى المشتری الحق فی فسخ الیسع طبقا المهادتين ۲۹۷۹۳۹ مدنی الا اذا کانت قیمة ذلك المجز زائدة على نصف عشر النمن الذى تقر ر المقاربن معا ــ الاستثناف ۱۷ ينابر سنة ۹۱۰ عر ۱۷ عدد ۲۷

٤٧٤ مدة السنة المنصوص عنها فىالمادة ٢٩٦

مدنى لسقوط حق البائع فى طلب تسكدلة أو تقيص ثمن المبيح لا تطبق على الدعوى المبنية على تصد خصوصى حصل بعد عقد البيسع الاصلى وتعهدفيه المشترى بدفع ثمن الزيادة الق تظهر في مساحة الاطيان المبيسة \_ الاستنتاف ١٨ فيرار سسنة ١٩٨٤ ج ١٥ عدد ٧٧

. و بعقط الحق بالطالبة في قيمة عجز ألمين المبيعة اذا عمصل قبل مرور سنة من تاريخ البيع --مصراستثناف مدنى ١١ فيرابرسنة ١٩٠٧ - ٣٧ عدد ١٧

۱۹ الفلاح الذي يبيع محصولة قبل أن ينضج بمتبر مدين فقط بالنسلم وانما ملكيته المحفسول لانتقشل بالعمل الى المشترى الا بالنسام — مصر مختلط ۲ ينارسنة ۲۰ ۸۵ شرائع ۷ عدد ۲۶۸

ورد الذاذكر في عقد البيسع أن العين للبيسة المدرم كذا من الافدنة وإن العيم بلساحة دلم يدفح النمن بنامه وقت للبيسع بل تقسط على سنين مستقبلة فان حق البائم في طلب خصم جزء من النمن لظهور عجز في الاطيان المبيمة لا يسقط بمضى سسنة سلاسة تناف ٧ بوليوسنة ١٩ ١٩ الشرائع ١ ولي عدد ٢٥١

۲۸ اذا اع شخص لا خرمقد ارا من الاقطان ولم يتم البائم بتسليمه الى المشترى فيجب اعتبار ان المشترى قد حصل له ضرر من جراء عدمالتسليم مالم ينبت البائع المكس --- حكم مصر مختلط ۱۹ ديممبر صنة ۹۱۶ الشرائع ۷ عدد ۱۶۸

٢٩٩ المبلغ الذي بودعه في المحكمة مشسترى أرض بيمت بالزاد هوماك لليائع أو غسيره تمن لهسم حقوق عمل الارض المبيمة وليس لافلاس المودع

اللاحق للايداع تأثير على ذلك المبلغ فلا يعتبر سببا كافيا لمدم صرفه لذى الحتى فيه — استشاف ٣٠ امريل ١٩٤٤ عدد ١٩

وسه ایس المستری آن بطلب فسخ البیع مسب أن الباتم لم یسامه الشیء المبیع اذا كان عدم التسام ناشا عن تقصیره فیدفع الثمن البائم البائم الدائم أن ستلم المهن من البائم الاول و بسیلمها البه ومن الواجب على المسترى في هده الحال عرض الثمن عرضا حقیقیا مقابل التسلم — استثناف مصر مدنی ۲۰ فترا بر ۲۰ ۸ ح ۷۷ ص ۵۸

۹۱۱ ح ۲۷ ص ۸۳

وسه ان مجرد الذكر فى عقد البيع بان البائع لم يقبض الثمن كله من المشترى بل قبض منسه جزءا وأخذ سندا خصوصيا بالباق لا يعطى لهذا البائح حق المتياز عبلى المقار المبيع لان حق الامتياز لا يكون النائع الا اذا المسازط فى عقد البيع بشرط صريح فان لم يشترط البائع ذلك الحق فى عقد البيع فيكون اذن دينه بباقى الثمن دينا شخصيا لا علاقة له بالمقار المبيع — استثناف مصر مدى ٣٠٠ يناير ٢٧٩ ح٢٧

سهم، لاجل أن شرط عدم الضان يكون ما لما المشترى من الرجوع بالثمن مجب أن يكون هـذا المشترى قد علم فى وقت نحر برالشرط بكفية واضحة بالسبب الذى دها فيا يعد للحكم بعدم ملكية البائع

للمسين المبيعسة — استثناف مختلط ١٧ يناير ٩٩٥ الشرائغ س ٧ عدد ٧٤٥

إنه المشترى الحق في طلب فسخ البيع اذا القضائي بعدم المنطقة النائية المتحدد المنطقة ال

باع به للنير — استئناف + ديست پر ١٤ به الشرائغ ص ٧ عدد ١٧٠

وجه؛ ان الشرط الذي يذكر في شروط البيغ القضائي بعدم ضان البائع و بأن المشترى يستبر عالما بعوب المبيع هو شرط غير نافذ فيا مختص باسترداد المشترى الشمن له المدين الم المسترى النائد ان المسترى كان يعلم باستحقاق الغيد لذلك المقار وأقدم على الشراء رغما عن علمه مهمنا البيع -- استثناف مصرمدني ١٧ مارس سنة ١٩٧ عور ٥٠

#### براءة الذمة

29% أن المادة ١٨٨ من التانون المدنى الق تقضى بان ابراء ذمسة المدن من الدين يترب عليه براء ذمة ضامنه أيضاهى بالنسة الابراء من الدين ولكن الابراء في الصلح في مواد الفاليس لا يترتب عليه ذلك بل أن عقد الصلح بقر بره الدفي عسين في المائة مثلا لا يبرى ذمة المدين من الشيارة تمالا محاسى الباقية وييق عليه ذلك دينا طبيعها يجب عليه أن بدفعه عند تحسين أحواله خصوصا للعصول على ادادة

اعبار المفلس اليه والفرق بين الحالين ظاهر ظلدين الذى برثت ذمته بالابراء من الدين اذا دفعه بعدذلك يكون متبرط اما في الحالة الثانية وهي حالة التفاليس فيجو زمع الصلح مع المدين الرجوع على الكفيل بكامل الدين — استثناف مصر مدني ٨٠١رس ١٠٨

47% مبدأ قوة الشيء المقطى فيسه لا منه من دين نظر الدعوى التي بطلب فيها براءة الذمة مدن دين عكم مه ولو كانت براءة الذمة المذكورة مبنية على سبب سابق على تاريخ الحكم متى كان بحث الحكمة في الحكمة الذي مصدر بالدين قد اقتصر على وجود الدين بدون بحث في أمر تسديده سر شبين القناطر ١٩٨٨ شرائم س أولى عدد ٢٤٨

# بطلان التصرفات او ابطالها وصور يتها ( الدعوي البولسيه )

۱۹۹۸ ليس في القانون نصوص تنسع طلب الدائن أبطال تصرفات مدينه بصفة فرعية فاذارفعت دعموى الدائن أبطال تصرفات المقال المستعقاق العقار أثناء نظر دعموى نزع للمسكية أن بطلب في دفاعه ابطال العمد الذي ينيت عليمه دعوى الاستحقاق لانه عمل اضرار مجموقة سبني سويف استثناف ۱۹ مارس ۱۹۰۸ مج ۱۰ عدد ۲

وع إذا هرب المدين أمواله اضرارا بدائيسه بمقد صورى جاز الحكم ببطلان هذا العقد بناء على طلب الدائن ولو كانت الشروط اللازسة لدعوى طلب إبطال تصرفات المدين غير متوفرة في هذه الحالة حد عكمة مصر ابتدائى و فيرابرسنة ٩١٠ ج

٤٤ لا يطل البيم الدادر من مدين از رجته اضرارا بدائنيه اذا بنى الدائن طلب البطلان على تواطىء الزوجين بنير أن يتم الدليل عدا النواطىء لان القرابة لاتكفى فى اثبانه — استثناف ٧٠ توفير ١٧٧٤ ع ١٤ عدد ٤ (١)

به ۱۹۶۶ لاتبطل التصرفات العبادرة مسن مدين لاحمد دائنيه تسمدددا لديشه بناء على طلب باقى الدائنين طبقا المدادة ۱۹۲ مدنى از لم تثبت نيسة الاضرار بهم عند التعاقد ولا يكنى علم الدائن الذى

حصل التصرف 4 بوجود دائنین آخر بن - أسیوط استثناف ۲۰ یولیو ۲۹،۹ یا عدد ۱۰ استثناف ۲۰ یولیو ۲۹،۹ یا عدد ۱۰ استثنید الحکم بملحق موسوعات داللوز الجزء الحادی عشر تحت عندوان « التمهدات » نمرة ۲۵۷ و را و القانون المدنی الفرنسی طبعة خامسة الجزءالوابع نمرة ۳۷۳ و بودری لا کننتری

الجزء الاول ص ١٥٩

۴۶ يازم ليطلان البيم الصادر من مدين مملا بلادة ۴۶ مدنى أن يثبت الدائن وجود التواطؤ بين المدين المذكور والمشترى وإن همذا البيم يصر بدوان تتيجته حرمانه من الممين المبيمة التي كانت المحل الوحيد الوظاء ما استثناف 7 نوفبر ۹۹۲۲ عدد ۱۹

\$\$\$ الحسكم العماد في مواجهة أحدالدائد عن بصورية عقد يبع و بطلانه بستفيد منه كل الدائميي الذين لم يتمسكوا به سواء كانت ديونهم سابقة على ناريخ البيم أو لاحقة به \_ استثناف ٢٩ مارس \$١٨ بح ٥٠ عدد ٧٧

ه \$ إلدائن أن يطلب ابطال البيع الصورى الصادر من مدينه ولوكان دينهلاحقالذلك التصرف لانه بدعواه هسده برى الى غرض واحد وهو أن يثبت ان الاعيان المقول بيمها لم تخرج من مساك

<sup>(</sup>١) راجع مجموعة أحكام المحاكم المختلطة السنة به ص ٣٠٩ والسنة ١٧ ص ١٦٤

المدين وليس قعسده ابطال تصرفات حقيقـة تمت قبل أن يصبحـدائنا — أسيوط ٧٧ ابر بل سنة ١٥٥ ع.١٧ عدد ٨٨ (١)

٤٤ إذاسسجل الدائن انذارا يحدث فيمعدينه من التصرف بمقار ممين قبل وقاه دينه و تصرف الدين بذلك المقار رغما عن هدذا الاقدار وذلك بان باعه الشخص آخر عد هذا التصرف تفيية تواطؤ وغش بين المدين والمشترى أذ لا يكن أن المدين بهيل حالة العقل بعد التسجيل و يعتبر المقار المناز و قد ققت الدين و وقت رفع الدعوى و وقت الانذار و تسجيله من ضعن ماجمله التأ نون ضهائة للمتعاملين واذا باع المشترى ذلك المقار لشخص آخر فلا يصحح بيمه لائه لمدتى ٣٠٠ في عروف مدتى ٣٠٠ في ١٩٠٥ مدتى ٣٠٠ مدى ٣٠٠

۷۶ عبد زلادائن أن يطلب إبطال السقود المنطق عبد المنطق المشتودة بين مدينه و بين شخص آخر يعلم يضرر التصرف ، ومن أداة الفش في هذه المالماة تدبم تاريخ المقدكات بحرو حلى و رفة تمنة مصدوعة سنة ٢٠٠٩ و يؤرخ في ١٥ ينارسنة ٢٠٩ – مصر استثناف ٢٠٩ و ديسمبر ٥٠٩ ح ٢٠٥ ص٢٧

٤٤٨ ليس للدائن الذي يقيم دعوى باسمهدينه | ... استثناف ١٠ مارس ١١٥ شرائع ٧ عدد ٧٣٠

حق أكثر مما المدين نفسه فلا بسوغ للدائن أن ينبع طريقاً من طرق الاثبات ماكان المدين اتباعه --- استثناف أمسيوط ٣٠ اكتوبر ٥٠٧ ع ٩٠ عدد٧

٩٤٤ الدعــوى البولىســية لانبطل التصرفات الحاصلة من المدين الشخص سبيء النية الذي صدر التصرف له الا بالنسبة للدائن و بقدر دينه

يصح للدائن الذي لم محل دينه أن رفع الدعوى المولسة

بحب أن يبين طالب التحقيق في الدعوى البولسية الوقائم التي يريد اثباتها للدلاق على سوه فية المشترى لا أن يظهر استعداده لا ثبات سوء النية بدون توضيح وقائع مدينة -- استثناف به ديسمبر سنة ٩١٣ شرائم س ١ عدد ٣٢٧

وه لا زوج حكم عليه بدين و بعد صدور هذا الحسم باع منزلا كان بتعلكه ثم بعد ذلك باع ماشرت وجده أرضا فضاء وأنشات فيها منزلا والحكمة كمت بان هذه الظروف تكفى للحكم بأن الارض الفضاء اشترتها الزوجة بمال للدين وان البناء كذلك من الدين المنافذ والما جعلا باسم الزوجسة هرو با من الدين وانه لذلك يصح للدائن أن ينزع ملكيتها وقاهاد ينه استثناف يدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد ينه استثنافي مدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد ينه استثنافي مدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد ينه استثنافي مدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد بده استثنافي مدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد بده استثنافي مدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد بده استثنافي مدها من ها ه شراع ملكيتها وقاهاد بده استثنافي مدها من ها شراع ملكيتها وقاهاد بده استثنافي مدها من ها شراع ملكيتها وقاهاد بدها والمنافق من المنافق من ها من الدين المنافق من ها من الدين منافق من ها منافق من ها منافق من ها منافق م

<sup>(</sup>١) راجع داللو زمجموعة الاحكام ٩٠٩ جزء ناني ص ١٦٤ تعليقات سير به على القانون المدني جزء

الى ص٥٩٥٥ وراجع أيضا استثناف ١٩ مايوسنة ٥٠٥ الاسستقلال س ؛ ص ٥٣ وتعليقات جـــلاد على القا بون المدنى المادة ٢٤ مدد ٢٣ وراجع حكم محكمة بنى سويف الجزئية بتاريخ ؛ نوفمبر ١٨٩٩ تعليقات جلاد على القانون المدنى ٤٣ عدد ١٧

 <sup>(</sup>اجع حكم عكمة الاستثناف المختلطة ٢٧ نوفير سنة ١٨٩١ بحـلة القسوا فين والاحكام فلمحا كم
 المختلطة من ع عدد ٢٧

١٥٤ ان أسبقية حكم الدين على التصرف الصادر من المدين القير لا يترتب عليه بطلان التصرف اذا لم يثبت ان الشخص الذي حصل له التصرف كان مالما بصدور هذا الحمكم

سوء نية المدين فى التصرف الصادر منه الفير لا تمكنى للحكم ببطلانه ولكن المهم أن يثبت سوءنية الشخص الحاصل له هذا التصرف — استثناف ٣ فيرابر ١٩٥ شرائح ٧ عدد ١٩٥

٤٥٧ نبطل نصرقات المدين الصحولة اضرارا بدائنـ بتواطؤ البائع والمنسندى ومن أدأة التواطؤ التسجيل بعد حكم الدين وسرعة التصرف من المدين لمشتر ومن هذا المشتر آخر

ولذا يمد باطلا شراء شبخص عقار مدين بعدد صدور حكم أثبت في ذمته دينا و بعد أخسد الدائن اختصاصا ولا يمن للمشترى الثانى الادعاء بالمحسن النية لمجرد عدم وجود تسجيلات على المشترى الاول في سجعلات اختال الحقوق العينية وترتيبها لان من مادة المشترى الكشف ابس فقط ضد البائم بل ضد بائسم البائع سه ١٩١٠ يناير ٩١١ عر٧٧ ص ١

وه و اذا أقام مشتر دعوى ضد دانى البائع طلب فيها شطب اختصاصات أخذها الدائنون على البائع المدائن البائع المدائن المدائن

\$63 أجمت الشراح وأحكام الحاكم على أن المتد الصورى له بين المتعاقدين وجود المتدالصحيح المتح لكافة الحقوق المترتبة أو اللاحقة واختفوا في قوة هذا المقد بالنظر الى من اشترى بسلامة فية ذلك الحق الذي هو موضوع المسمد الصورى عن اكتسبه صوريا بالمقد فقال البمض الى بطلان مشترام ولو بنية سليمة ارتكانا على سلامة نيتهم وذهب البعض الى بطلان مشترام ولو بنية سليمة ارتكانا على أن أساس ملكة البائم لهم وهو المقدالصورى أساس باطل أصلا

والمحاكم المختلطة المصر بقوعه محمة الاستثناف الاهليسة التي حكمت الحسكم الا "تي هي على هــذا الرأى الاخير استثناف مدني ٧٨ مايو ٩١٣ ص

#### التمداد

وه إلحاكم الاهلية مختصة بنظر الدعوى التي يقيمها أحد عمال التعداد على محافظة مصر الهاارتها بعويض نظير خدمته بصفة عامل من عمال التعداد طبقا لفاون نمرة واحد لسنة ١٩٠٧ والقرار الصادر يتفيذه

الاشمخاص الذين عينوا للتصداد طبقا لقانون التداد تمرة واحد استة ١٩٠٧ لاحق لهم في المطالبة باى تمويض تظير خدمتهم جهده الصفة لان همده المحدمة لجارية ولم تترتب على عقمد من المقود المحدمة الجارية ولم تترتب على عقمد من المقود الموسكي أول، مارس سنة ١٥٠٨ عبده و عدده ه

# التعهدات والعقور

٧٥٥ لايم المقد خصوصا في المواد الدنية طالما ان قبول الشخص الذي عرض عليه الابجاب لم بصل المملم المارض حالاً ١٩٥٧ مارس سسنة ١٩٨ عمد ٥٩٠

وه ا اجازة العقد القابل للبطلان تكون صريحة ألا اذا أوضمنية وهى فى الحالتين لا تكون صحيحة ألا اذا كان الجميز عالما وقت حصولها بالبطلان الذى يشتمل عليسه المقد وكان غرضه منها ازالة حاذا البطلان وتصحيح الماقد — استثنائى ١٧ مابو ٥١٥ شرائع ٧ عدد ٩٠

٤٥٨ انه ولو أن الا كراه موجب لبطلان المشارطة متى توفرت فيه الشر وط المبينة بالمادة ١٣٥٥ مدنى الا أنه مجسور تصحييخ هـذا البطلان باعباد المشارطة صراحة أوضعنا بعد زوال الا كراه

والتنفيذ الاختيارى ولو كان جزئيا معدود من أوجه الرضا الضمني مق حصل من المتعبد بصدر وال الاكراه وهو عالم به — طنطا جزئي يو نيوه ٧٠ ح ٣٠ ص ٣٠٤ انظر تعليقات داللوز عملي القانون المدنى جزء ثال مادة ١٣٣٨ بندة ٢٤٣ ص ٤٤٥

٥٥ من البادى التي اتفتت قبها عاماء القانون ان العميد يعتبر شرطيا اذا علق على حادث مستقبل وغير محقق فالشرط حينفذ هو الحادث المستقبل والغير عمق الوقوع هو الذى يتوقف على تحقيقه أو عدم تعقيقه وجود الرابطة القانونية وأما اذا كان التعميد متماةا نفاذه على حادث في استطاعة كل منالتماقدين

أن يوجده أو بمنمه فيذا الشرط باطل واذاكان التمهد لازما في الاصل ولكن معلمًا على شرط باطل فيبطل الشرط ويثبت التعهد

فعقد الصلح التام اللازم أصملا اذا وجد فيسه شرط أخير بان المكل من الطرفين حق العدول عنسه مقابل دفع مبانغ مسين فبذا الشرط الملتروك لحسوبة المتدقدين يعتبر بإطلا والصلح الفغا لل استثناف مصر مدنى ٧٠ يناير ٥١٥ ح ٣٠٠ص ٧٠٠

وج عرض المستأنف عليمه تأجير أطيان له بالمزاد العلني فرسا مزاد تأجيرهاعلى الستأنف الاول بضانة والده مو رث باقي المستأنفين ولكنيما توقفا عن التوقيم على عقمه الايجار واستلام الارض المؤجرة فرفع المستأنف عليه هذه الدعوى طالبا الحكم بتثبيت مرسى المزاد ودفع الاقساط المستحقة حبيب الشر وط البيئة بقائمة المزاد الموقع عليها منهما والمحكمة الاستثنافيسة قررت الرجوع الى الثه وط الواردة بقائمة المزاد وقد و رد بهاأن من يرسو عليه المزاد يتحرر معه الشروط اللازمة عن الايجار و بسلم اليه المقار المؤجر فاذا تأخر عن ذلك فللمالك الحق في طرح الشيء المؤجر بالزاد ثانيسة على نمسه وحيث كان يحق للمستأنف عليه أن يتبع ماجاء في هذه القائمة أي كان له أن يطرح الارض المذكورة في المزاد على ذمة الستأ تمين لا أن يطلب تثبيت مرسى الزاد وحيث لم فمل فيتمين رفض دعواه .... زقاً زيق ابتدائی ۲۹ یناپرستة ۵۰۹ مج ۲۰ عدد ۱۹۵

٤٦١ التأمينات التي جعلت محلا لوقاء التعهد

الذي لاجل معلوم المنصوص عنه في المادة ١٠٧ من القانون المدنى لاتشمل سوى التأمينات التي أعطيت لوفاء هذا التعيد لا كل أموال المدين

اذا تبين ان ماعلي المدين الفير تاجر أكثر مما له فيكون اعساره في هذه الحالة كالافلاس المنصوص عنمه في المادة ١٠٧ من القانون المدنى بعملي ان تمهداته التي لاجل ممين تصبح مستحقة الوقاء فورا -- الزقازيق ٧ ديسمبر ٧٩٧ عج ٥ عدد ٥٠ (١)

٤٦٧ من المفر ر ان دعوى الزنا ملك الزوج المجنى عليسه فله أن يسمير فيها أويتنازل عنها لان مصلحته الشخصية فيها أكثر من مصلحة المجتمع ومقرر أيضا ان للزوج المجنى عليه أن يطالب غر عد الزائي عا يمود عليه من الضرر الذي أصابه بسبب فعل ذلك الغراج

ولا ما نع بمنعمن تنازل الزوج عن دعوى الزنا

التمهدات \_ السبب النيرجائزومخالقة النظام المام والآداب

وجه الجق ابن مع أبيه أحد تجار القماش فالنيا ان لا يشتمل في تجارة القماش أو يستخدم عند أحد التجار المشتغلين في ثلك الجهة و في مقا بل ذلك تعيد الوالد أنه مادام على قيد الحياة يدفع لابنه شهر ياميلما قدره مائق قرش

فكت الحكمة بإن اتفاقا كإذا لا يمتسبر باطلا لانه لايخالف النظام العام ولو أن فيه مصادرة لحرية التجارة اذان المهادرة كانتمقصو رةعل نجارة معينة وعسل معين ولو انها كانت لاجل غير محدد (٦) --

مع اصراره عملي دعموي التعويض لان ذلك من حقوقه الشخصية واذا كان له أن يطلب من الحاكم أن تنضى له في هذه الحاله على غر عه بالتمويض الذي يستحقه فليس عت ماعتمه من الاتفاق بالطرق الودية بفير الالتجاء الى الحاكم مع ذلك الفريم على مقدار التمويض الذي رآه مناسبا كما ناله من الضرر عابدين ٧ يونيو ١٩٥٥ ح ٣٠٠ ص ٣٤٩

٣٠٠ لارب في أن لكل من المتعاقدين في حالة وقوع خطأ في الحساب الذي عمل بينهما الحق في طلب تصحيح هذا الخطأ والرجوع على الطرف الا خر بقيمته وذلك طبقا للمادة ههر التي نصبت على أن كل من أخذ شيئا بنير استحقاقه وجب عليه رده - استئناف أول ديسمبر سنة ١٩١٤ شرائع س ۲ عدد ۱۳۱

بني سويف ابتدائيه ٧٧ ابريل ٩١٣ نج ١٤ عدد ٩٥

٥٠٥ انالسندالم ولاخفاءالجر بمةودرهالشبهة عن متهم بالحريق عمدا باطل لابتنائه على سبب غير جائز قانونا-اسكندرية استئناف ٢٧ ديسمبر استة ١٩٠٩ عج ٨ عدد ١٧٠٠

٢٩٦ عاشر المدعى عليه المدعية مدة ثلاث سنين بصفتها محظية له ورزق منها بمولود وعندانفصالهما تمهد لها بدفع مبلغ ظهر المحكمة انه كان على سبيل

 <sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة القض الفر الساوية رقم ١٣٠٠ مارس ١٨٩٧ جزء أول ص ١٨٨
 (٢) راجع حكم محكمة الاستثناف الخططة الرقم ١٧ ديسمبر سسنة ١٠٠ ( مجوعة النشر يع والاحكام المختلطه السنة الراسه عشر مجيفة ٢٤)

التعويض لما أصابها من الضرر بسبب هذه الماشرة ومحكمة الاستثناف قررت :

أولا أن الضرر النانج عن هذه الماشرة بصح التهد بتعويضه لان سبه محيح جائز قانونا نخلاف الماشرة هسها فلا مجوز أن تكونسبا حميحا لمهد ثانيا أن للمحكمة الحقى تقديرالضرر وأنقاص قيمة التعويض عن المبلغ المتفق عليه ــ الاستثناف سر، ونيه سنة ٥٠٩ ع ١١ عدد ٣

وان حرم القانون التعدات التى ينزم فيها المتعد بدخم ميلغ الى محظيته مقابل تتحه بهما لسكون سبب التعهد غيرمشروع الا أنه من الجائزان يتعهد الانسان بدغم مبلغ لاتق لمن طاهرها اذا حصل لها ضرر من جراءالك المعاشرة وكان ضميره على عليه ذلك

٧٧ إذا ظهر المتحكمة أن المقد باطل المسدم مشر وعية سبعه وجب عليها أن لا تساعد أيا من طرق المتعاقد بن المتواد المائة على المتعاقد بن المتواد المتعاقد من المدينة تنفى المقد وعلى ذلك أذا كان هذا المقد الباطل عقد يبع وحصل تسلم جزء من الارض المبينة بني همذا المؤد مم المسترى و يبنى مالم يسلم مع البائع — الاستثناف المشترى و يبنى مالم يسلم مع البائع — الاستثناف ١٨٨ أبر بل سنة ١٨٨ ع ١٧ عدد مه (١١)

٤٦٨ يمتبر باطلا لمخالهـ النظام العام الانهاق الذي يشسترط فيسه أجنبي ان له حسق الاختصام والمطالبية بقيمة دينــه امام محكمة أهليــة ــــــ كفر

الزيات ٢٧ ايريل ١٠٧ م ٨ عدد ١٠٠ (١)

473 م الزواج بين شخصين بمسمى خاطبة فرضت دعوى على الزوجين تطالبهما بمبلغ على سبيل الاجرك قامت به من الحدمة فرفضت الحكمة دعواها لاتها منافية للا داب والنظام العام إذ الزواج بطيمته عقد فارحه تأسيس. أسرة واذلك ينبنى أن يكون مبنيا على اعتبارات أدبية محقمة من فلما له من المساس محالة الاشخاص لابحسن أن يكون وسيلة لكسب مادى لمن كان وسيطا فيه من حابدين ٧٧ مارس ١٩٥٩ عدد ٥٦ (٢٥)

وبه استخدم زبد المسيدلى عمروا بعسقة مساعد صيدلى بميدليته بشيرا ضاحية من ضواحى القامرة وانقق معه على أنه اذا ترك خدمته لايمارس مهنة الميدلة بشيرا مدة عشر سنين بأى شكل ما والا كان مازما بدفع مبازمهين على سبيل السويض يل ابعد (زيد) واشستفل بعمدلية أخرى بشيراجا و رة لمسيدلية (زيد) واشستفل الخير دعواه على عمر و مطالبا إياميالته ويض المتقاعليه باطلالانه ليس فيه مصادرة خر به التجاره وحيث ان والحكمة قر رت: إن هذا التميد لا يعتبر تعبدا الخطر المتق عليه بينهما متيد زمان ومكان مهينين اطلالانه ليس فيه مصادرة خر به التجاره وحيث ان فضلاعن الارض منه غرص مشر وع يقصدبه منه فضلاعن الدروية) من حرمان (زيد) من عمدائه وقر رت ان العبد واجب الراماتسواء أخرج (زيد) (عمروا)

<sup>(</sup>١) راجع المادة ١٣٧٦ فقرة ١٧١ وما بعدها من تعليقات داللوز على الفانون المدنى

<sup>(</sup>٢) براجع حكم محكمة الاستثناف بتاريخ ٥ بونيه ١٨٩٩ --- القضاس أولى ص ١٩١

من خدمته أو تركما هو بمحض ارادته كما انه لايمكن أحكام المادة ١٣٥ مدنى – مصر ابتدائي ١٧٧مارس اعتباره اطلا لسبب من أسباب الاكراه لعدم توفر ا ٩١٧ عبر ١٤٠٠

#### التملك

#### التملك بمضي المدة الطويلة وفىوضع اليد

٧٤ حق ارتفاق النور والاطلال للكنسب عضى للدة الطويلة مقصور على الشبا بيك الفي مضت عليها المدة المقريلة مقسم اليد للدة عليها المدة المالك الذى لم يكتسب خقا جده الكيفية في الاطلال والنسور إلا لشبا بيك الدور الأولى لا يتم جاره من اقامة أبنية تسد عليسه نقط الشبابيك الذي يريد فتحها في الدور الارضى... فقط الشبابيك الذي يريد فتحها في الدور الارضى... استثناف مصر ٧٠ فيراير ٥٠ ع ٨ عدد ٧٨

۷۷۶ من اشدتری عقارا من قاصر بدیر اثباع الطرق المقررة لایکنه أن يتمسك بعقد البيع مسکه يلسيب الصحيح لا كتساب الملك بحقی عمس سنوات ــ استثناف مصره ۱۷مارس، ۹۵ مجمرعدد ۲۹

۱۹۷۹ من رفع دعوی بوضع یده علیه أن یتبت الله وضع یده وضماخالیا من السیوب وحینئلڈ قالمسکم برفض دعوی من یطلب تثبیت وضع بده ولم بشبت الله وضمها بصفة مالك وعلانیة حكم فی محله — استثناف مصر ۷۲ ینایر ۷۰ مه ع ۸ عدد ۲۶ (۱)

٤٧٤ ان مرسى المزاد الذي بحصسُل على جهة الادارة عقب اجرا آت نوع ملكية جاءت خالصة للقوانين والاوام لا يعتب سبديا سحيحا الحلكي السين

بوضع اليد عمس مسنوات -- الزقاز بق استثناف ١٤ نوفير ٢٠ ٥ جم عدد ٢١

٤٧٥ تتم الملكية بمضى الخمس سنين لمن اشترى عقارا على اعتقاد أن البائع مالك له ووضع بده بنفسه ظاهرا بصفته مالكا مدة عمس سنين

الشخص الذي يستدمن ظروف الحال انه الوارث الحال انه الوارث الوحد لتوفي فيدم عقارا عما آل اليه م يضح بعد ذلك ان المشر يكافى الارثكان فائيا في بلاد أخرى لا يسأل عمو هذا الغائب الا برد حصته في الثمن فقط وذلك لائم تصرف بنية حسسنة - بني سويف ١٩ ينابر ٥٥ م ٢٧ عدد ٢٩

۱۹۷۶ ان دعوی التشویش تسستار حصول التعرض المادی ان کان واضع الید علی السین اما نقل الدکلیف فلا یعد تشویشا مادیا بالمنی القانونی مصر اعدائی ۹ دیسمبر ۹۰ ۳ ۲۷ عدد ۹

γγ۶ بشترط لا کتماب أحد الورثة ملكية عقار موروث وضع يده عليـه كله وانتفاعـه به بطريقة تميد اختصاصه والهراده به وحده دون غيره من الورثة ــــ زقازيق استثناف ١٩ ماو ٩٠٨ كج ١٠ عدد ١٠ (٢) (٢)

<sup>(</sup>۱) براجع حكم محكمة بني سويف في ٢٩ ابريل ١٨٩٤ القضا س ١ ص ١٨٨.

 <sup>(</sup>٦) راجع حكم حكمة الاستثناف الرقم ٣ مارس ٣٠ ه نج ٥ عدد ٢٠٠ وحكم محكمة النقض الفرنسية الواردة بجموعة داللو ز الدو ر به ١٨٩٧ جرم أول عدد ٥٠

٨٧٤ ولو أن مسن شروط التملك بحض المدة بمتضى المادة ٤٧من القانون المدنى أن يكون وضع ليد بنية التملك الا أن الحاكم ميزت فى دعاوى وضع اليد بين طلب منع العرض و بين طلب ادادة وضع اليد اذارفنت اليدالقوة واعتبرت أن التضايا التى من النو عالتانى مشروعة لصالح النظام العام وصالح الشخص الذى نزعت بدء بالقوة وعلى ذلك يمكن للمستأجر رفع مثل هذه القضايا — زقاز بق استثناف ٣ توفير معه ٤٠٠ عدد ٤٠٤ (١)

٧٩ أذا وضع اثنان من الورثة أيديهما المدة الديما المدة المدهما أنه لميكن الطويلة على جزء من النزكة وقال أحدهما أنه لميكن واضعا بده بعد مسلمة مالك الاعلى ما وازى حقم في الباق من الذركة اعتبر الاتخركانه وضع بده على الباق من هنا المردعثورده وكسب بذلك ملكيته عضى المدة استثناف ٢٤ ينار ٩٠ ٩٠ عدد ٧٧

4.4 أذا أدعى المدعى أنه أكتسب بمضى المدة حق الارتفاق بالهال على عقار جاره فلا يقبل من المدعى عليه قوله أنه الانتفاع بالمصلدي لما يقل المنتفاع بالمصلدي منتوحة ألا على سبيل التسامج ما يميد التسامح علم المدى بأن أيتما ألهال كان على سبيل التسامح وذلك لان نية التماك مقر وضة بمجرد ألا تفاع ---

مصر ابتدائی ۸ ابریل ۵۰۹ مج به عدد ۱۳۶

4 أعد بحرد استعمال قطعة أرض لمر و رااهامة الايكن لجعلها طريقا طام ويجب على الحسكومة اذا ادعت أن قطعة أرض صارت بمضى المدة طريقا طام ودخلت ضمن الاملاك المخصصة المعناق العالمة القانونية بطريقية أن تتبت وضع بدها عليها المسدة القانونية بطريقية الطرة ومستمرة كان تتبت مثلا أنها رصفت همنه الارض أو جعلت فيها عماشي أو غرست أشجارا أومدت أشجارا المتناف أول ديسمبر ١٩٠٨ عدد ١٩٠٠ (٢)

847 طلب واضع السد عمل عقار شراء أو استفجاره دليل عل أن وضع بده ليس بصسفةمالك ومن ثم لايتسنى له التمسك التملك بطنى المدة ســـ استثناف ۱۱ ديسمبر ۹۱۷ مج 12 عند ٣٤

4/4 وضع دأحد الشركاه فالمك على جميع اللك الماع بحدة ومنع بده بصفته المشاع بحدة قر بده بصفته وكيلا عن باقي الشركاء و بصفة مؤقته يتنع معها حتى الملك المحاص ولا تسقط هذه الغرينة مالم غم الدليل على قيام الشرك الذكور عاليناف حتى بقيسة الشركاء في الملك — استثناف ٢ وفير ١٥٠٩ ع ١٥٠

<sup>(</sup>١) واجع حكم تحكمة أسبوط الاستفاق الرقم ٥/ ديسمبر بسنمة ١٨٩٦ النضاس ٤ ص ٣٣٣ وحكم تحكمة الاستثناف المتفاطة الرقم ١٧ مايو سنة ١٨٨٨ ثج الرسمية لاحكام محكمة الاستشاف المناطة سنة ٣ ص ٧٧١

<sup>(</sup>١) راجع حكم استثناف طنطا ١٠ ينابر ١٠،٩ يج ٧ عدد، ٤

 <sup>(</sup>٦) راجع مجموعة داللو را الدورية ١٨٦٠ الجزء الاول ص ١٩٩١ بجموعة التشريع والاحكام المختلطة
 سنة ٨٠٥ الى ٥٠٥ و التمال بمضى المدة » ترة ٨

\$4.8 ان القريد القائمة على أن وضع يد أحد الشركاء في الملك عملي جميع الملك المشاع هو وضع المد بد بصفته وكيلا عن باقي الشركاء تندفع باقامة الدليل على أن الشريك كان واضعا بده بصمفته الاخرادية والله تصرف فيه الشركاء في الملك وعلى ذلك اذا وضع أحمد الشركاء في الملك يده مدة طويلة على المقار المشاع با كله وتصرف فيسه بصفة غاهرة كأنه ملكم خاصة جازله أن يكتسب ملكية فالمرة كأنه ملكم خاصة جازله أن يكتسب ملكية المقار بمش للدة الطويلة قبل باقي الشركاء حاستثناف

وه. يجب أن يلحظ في صفة الاستمرار التي يشترط القانون توفرها في وضع اليمد المؤدى الى اكتمال الماليب تملمك وليس من اللازم أن تثبت تلك الصفة باعمال (تفاع متوالية بلا اقطاع

فاذا حال طنيان المياه دون زراعة أرض وقتا معينا من كل سنة لا يمنع ذلك من توفرصفة الاستمرار في وضع البد متى كان واضع البد عليها يقوم فررعها كل ماسمحت له الاحبوال بذلك ـــزقاز بق استثناف به يونيه ١٩٥ه عج ١٣ عدد ٣٤ (١)

4.3 يازم لا كتساب حق ارشاق بالتقادم أن يكون مستموا غنى المر ور لا يكتسب بالتقادم لان استمماله لا يكون الا باقمال متغلمة غيره متواصلة ... منيا القميم ٢٩ مارس ٩.٩ خ ١٧. عدده ١ (٢٦

4/٧ ادعى شخص بأنه علك بحضى المدة حـق استمرار فتح النواقد التي أحدثها في حائط البناهالذي أقامه على حدود ملكه وإنه قد اكتسب بذلك حـق الزام جاره بهدم البناه الذي أقامه على الحـد القاصل بين ملكيهما وسبب عنه سد هذه النوافذ وبيت ان هذه النوافذ كانت أثناء سير المدة الطويلة عليها بناء وأنه لم يكن ساكنا بها وأنه لهذا السبب لا يكن أن يقال انه كان يشعر باى نقص من انتفاعه لا يكن أن يقال انه كان يشعر باى نقص من انتفاعه ان وجود هذه النوافذ والحكمة قررت لا يكن اكساب أي حق بالنسبة له بمضى المدة - لا يكن اكتساب أي حق بالنسبة له بمضى الدة - لا يكن اكتساب أي حق بالنسبة له بمضى الدة -

مدة عمس سنوات بالسبب المجعيح أن يكون عقده مسحولا لان التسجيل لازم المدقود الناقلة بذاتها للملكية أي الصادرة من المالك الحقيقي لاحسن شخص غير مالك اذ في حدده الحالة لانقل الملكية أي المقود بل تسكنسب بوضع اليد وان القاعدة التي من مقتضاها أن المقود الرفيسة لا تكون حجية على غير المناقد بن الالذا كان تاريخها ناجا نبونا البد مقتضى عقد عرفى في عين عليكها (المنازع واضع اليد مقتضى عقد عرفى في عين عليكها (المنازع واضع اليد مقتضى عقد عرفى في عين عليكها (المنازع واضع المنابة لواضع اليد ، أما اذا كان المنازع يدعى مليكية ذات المين من الاصل فعليه انبات مليكية ذات المين من الاصل فعليه انبات مليكية

<sup>(</sup>١) أشار الحكم الى مؤلف بودرى لا كانتيرى في الملك بوضع اليد (طبعه ٣ بندة ٧٤٠)

<sup>(</sup>۱٪ راجح استثناف محتلط ۲۸ مایو سنة ۱۸۹۹ مجلة التشريع والقضا ۸ ص ۳۰۰ واضلتاف محتلط ۷ فيرابر سنة ۷۰۷ ( مجلة التشريع والقضا ۹۰ ص ۹۰ ۲

قبلا - استثناف مصر مدنی ۲۷ مارس سنة ۹۹۰ ح ۲۵ ص ۸۱

4,4 حق الملك لا يثبت بالتران ، فاذا ادى مالك أن جاره اغتصب جزءا من أرض وظهر ان فى أرض المدى عليه زيادة لم يكف ذلك لا ثبات أن الزيادة فى أرض المجار المؤتمية اغتصاب خصوصا اذا ظهر أن أرض الجار ضمن حدود ثابة من زمن طويل ولم تتذير — استثناف مصر مدنى ح ٧٠ ص ٧٣٠

٩٠ كون واضع اليد غريا فقسم الإيبت أن وضع يده كان بطريق التسامح من مدعى الملكية ولو كان مالكا قبل واضع اليد لجواز أن يكون الاجمال من المالك المذكور المسلة قيمة الارض فى الزمن الغابر —الفشن ٢ تغيرار ٥١٥ ح ٣٠٠ص٨٠٥.

٤٩١ لا يجبوز قانونا أن تضم مدة وضم السد بسبب عميح الم مدة وضع يد بسبب عميح لمده وضع يد بسبب عميح لمدم جواز التجزئة وعلى ذلك لا يجوز أن وضع يده مدة البات له اذا كان هذا الاخير بغير سبب عميح ---استثناف مصر مدنى ١١١ كتوبر ١٩٤ ح ٣٠ ص ٢٧

٤٩٧ ان وضع اليد بسبب آخر غير أسسباب الملك لايمكن أن يؤدى الدلمك سواه بالنسسة أواضع اليد أو او رتبه مهما طال زمانه الا اذا تغير السبب — مصر استثناف مدنى ٨ فيراير ٣٠٣ ح ٨٣ ص١٩٨٩

هه، الشريك في عين لايكتسب الملكية ضد شريكه ولو وضع يده بنمرده المدة الطويلة لانه يعتبر

\$ 9 لا تنقطع المدة المفررة المقوط الحفوق الا بالتكليف بالحضور رأمام الحكمة للمراضة أو بالتغييه بالرد تغييا رسميا مستوفيا للشروط اللازمة و والمراد بالتغييه الامم الوارد ذكره في الممادة \$ 30 من قانون المرافعات والذي يجب أن يسبق تنفيذ كل حكم أو سند واجب التنفيذ فجرد الا تذار غير كاف لفطم سريان المدة المسقطة الدعوى مدنية — استشناف ٢٩ ديسمبر ه ١٩ هم ١٧ عدد ، ٤ (١)

٥٩٥ يتقطع سريان المدة المقررة للتملك بمضى المدة بمجرد وفع الدعــوى ولوكان ذلك امام عكمة غير مختصة كما اذا رفست الدعوى للمعط كم المختلطة وكان الاخصام كلهم تابعــين للحكومــة المحليــة المحليــة المحليــة المحليــة عدد ٧٠ ماو ٧٠ هـ بم عدد ٧٠

راجم حكم تحكمة قنا الاستثناني الرقم به ابريل سنة 
ه . ينابر ٢٠ ٩ عموعة أحكام داللوز ٢٠ ٩ : ٣ : ١٠ ١ 
من المقسر رقانونا ان رفع الدعــوى ولونحكمة 
غير مختصة هومن الاسباب القانونية الفاطمة المتملك 
بمضى المدة عمينية ٤٩٤ وأو برى وروجزه عمينة 
ه٩٣ — ور بير نواداللوز جزم٣ص ١٧٧ عرة ١٤٠٠

۹۹٪ لاتسرى أحكام تمك السقار بمضى للدة الطزيلة على المسلم إذا ثبتت غيبته شروا — أسيوط جزئي، ١٩ أبريل ٩٠٨٪ مح عدد ١١٦ انه من القواعد الشرعية أن أحكام تملك المقار

<sup>(</sup>١) قارن استثناف ٣ مارس ٩٠ ١ ( الجموعة الرسمية السنة الخاميمة عدد ٢٦ / ١

يمضى المدة الطويلة لاتسرى على الغائب أو المقود حتى برجع من النياب و يسكتمدة ١٥ سنة أو يحكم يموته شرعا و يمضى ١٥ سنه من تاريخ صدور هذا الحكم دون أن مرفع دعوى تمليك من الورثة (راجي مادة ١٥٧ من كتاب مرشد الحيران ومادتى ٧٧٥ و٧٧ه من كتاب الاحكام الشرعيسة فى الاحسوال الشخصية)

٧٩٤ الشخص الذي تحكم الحسكمة الشرعيسة بابه غالب غيسة متقطمة لا يعتبر بقتضى أحكام الشريمة الاسلامية القراء مفقود الاهليسة وتسرى عليه عليه عليه المقار عضى للدة الطويلة بقطمالنظر عماو ردق المادة ١٩٨١ في ولا بأنانت ذاك سموط الحق في اللاعوى بالنسبية للغالب والناص والمنتوه لان السبب في كل هذه الاحوال هو اعتباره معدور بن وليس لاعتبارهم مقدوري الاهليسة سمتاناف أول ديسمبر ١٩٠٠ عدد ٣٥

۸۹ مارغم من غموض النص المربى المادة ۹۸ من القانون المدنى قان حكم تملك المقار توضع اليد مدة خمس سستين لايسرى على القاصر كما لا تسرى عليه المدة الطويلة حائظا استثناف ٨ ابريل سسنة ۹۱۹ م ۱۲۷ عدد ۸۸

. ١٩٩٨ عبب تخسيرقانون التصفية الصادر في سنة الممادر في سنة الممادر في المام ومن ثم

فاملاك الدائرة السنية نظل قابلة للفلك بوضع البد لان المادة ، ع من القانون المذكور المملقة بهذه الاملاك لم تقض بعدم جواز تملكها بهذه الطريقة كما فعلمته المادة على سبيل المصرف الامر العالى الصادر في ١٩ يونيه سنة ، ١٨٨٠ - بني سويف ابتدائي ٣٠ مارس سنة ، ١٨٥٠ - بني سويف ابتدائي ٣٠ مارس سنة ، ١٩٥٠ - ١٩٠ (١٥)

. . ه اذا باع المالك الواحد عقاره مرتين الاولى للشتر لم يسجل عقده ولكنه وضع اليد خمس سنوات والتانية لمشتر آخر سجل عقده ولكن بصد حمو و خمس سنوات على وضع بد المشسترى الاول ظامترى التاني هو المقضل في هذه الحالة وهو الذي تؤول اليه الملكية ولوكان المقد الاول الغير المسجل ثابت التاريخ

وایما لو وضع المشتری الاول یده محس عشرة سسنة فهوالذی یکون مالکا دون سواه -- منوف ۳۰ اکتو بر ۹۱۵ شرائع س ۳ عدد ۳۳

۱۰۰۱ ان ما يقطع مدة وضع اليدهو رفع دعوى بطلب ملكية الدي أو التنبيه على واضع اليد بذلك فرفع دعوى يطلب تدييع حارس قضائى عمل المستأجر بن للمسين من واضع اليسد بجعة انهم مستأجر ون يسوه نيسة للإضرار بالشخص الذى طلب تدين الحارس القضائى لا يقطع مدة وضع اليد استثناف ٧٧ ديممبر ١٩٣٣ شرائم س ١ عدد ٣٣٠

 <sup>(</sup>۱) انظر حكم استثناف أسيوط ١٥ ابريل ١٠٠ (عج ٣ عدد ٩٨) واستثناف مختلط ٢٧ مارس ٩٠٠ (مجلة النشر يع والنفغا سه٤٠ ص٠٠)

<sup>(</sup>٢) راجع استثناف بخطط ٧٥ ابريل سنة ٧٠٥ مجلة التشريع والفضا نمرة ١٩ ص ٢٧٦

### تملك الرسائل والثماروغيرها

٧٠٥ الرسائل تسد ملكا للمرسسلة اليه الا افا اشترط مرسلها ردها اليه واتلافها وذلك لان ارسال الرسالة فيه معنى التدليك بطريقة الهبة وهى تم بالنيض في المنقول الا عند المستواط الرد أو الاتلاف لان هذا الشرط عنم التعليك و انظر البندكيت فرانسيز جزء ٧ ص ٩٨٥ نبذة ٧/ وما بعدها »

وسواه فى ذلك كون الرسالة بسيطة أو حاوية غرضا لحقه قبول لانها فى هذه الحالة أى كونها دخلت فى تسكر بن عقسد استفاد منه الطرفان لم تخرج عن كونها السكتابة أو النسخة الموجودة تحت بد أحد الطرفين فى عقد مماوضة فهى ملسكة وله أن يتصرف فيها كيفما شاء كما ان لها تلافها

ولو صح ان لمرسل الرسالة الحق في أن بطلب المالة المقالد الزام خصمه بقدم هذه الرسالة التي في حوزته وصح جواز الجابة الطلب على الزأى المرجوح ( انظر الحمية المذكور نبذتي ١٩٣٣ و ١٩٤٤) ان ذلك الإحدى الانتصار على الزام المحمد بصديم المستند الذي في حوزته فاذا امتنع من تصديم فليس أكثر من أن يول القاضي هدا الامتناع بما يراه في مصلحة يؤول القاضي هدا الامتناع بما يراه في مصلحة الدعوى دون أن يحصل الاستيلاء على المستندار غير من من حائزه سامدين ١٤ يتابر ١٩٨٣ من ١٠٠٠ من حائزه سامدين ١٤ يتابر ١٩٨٣ من ١٠٠٠

٩٠٥ ان الامر العالى الصادر في ١٨ ديسمبر ١٨٨٨ لا يصطى لجنة الا " تار العربية الحق فى أن تأخذ مكانا غصبا عن مالكه و بسير مسوخ شرعى أو قانونى وليس لها الا الحافظة على الا " تارالعربية القديمة المشملة على قائدة صسناعية أو تاريخيسة مهم

السلم أو العلماء ـــ استثناف ٧٧ يناير سسنة ٩١٥ ح ٢٥ ص ٣٥

ه و الاتصد الاراضى الاثرية من أصلاك الحكومة العامة الا اذا صدر قرار من السلطة المختصة يقضى بأنها أثرية قاذا لم يصدر قرار بهذا المعنى تبقى خلك الاراضى من الاملاك الاميرية الحاصة و مجوز تمكيا بوضع اليد خمس عشر سسنة بدون الخطاع طبقا المادة ٥٩ مدنى — استثناف ١٤ دبسمبر ٩١٨ عدد ٣٤

م بمتضى المادة ١١ من القانون المدنى يكون
 المالك الحسق فى جميع ثمرات مايملكه سواء كانت
 طبيعية الم عارضية فى كافة ماهو تابح اله

والقانون الشرنسي بعد أن نص على مايتا بل ذلك في المادة ١٥٠ و ٥٠٠ في المادة ١٥٠ و ٥٠٠ من في المادة ١٥٠ و ٥٠٠ منه على ماهج اتباعه نحو تمرات السمين اذا كان الواضع اليدعليهاغير مالكما فقرر في المادة ١٩٥٠ بان وينم بردها في حالة المكرات اذا كان حسن النية وينزم بردها في حالة المكس وعرف في المادة ١٥٠ حسن النية وين نهايها

أما القانون المصرى فأه وان كان لم ينص على ذلك صراحة الا أنه يؤخذ من نص ومقهوم المادة وي مدنى أنه لا يخالف القانون الفراسى في القواعد اللا تشقر أنه لا يخالف القانون الفراسى في القواعد من أخذ عبدنا بسر استحقاق مع علمه بعدم استحقاق له كان مسؤ ولا عن فقده ومازما فوائده وريمه فقد نص بذلك على أن المنجمي السبي، النية وهم

الذى يعلم عدم استحقاقه ملزم بالربع ومفهوم ذلك انه اذا كان واضعاليد لايعلم عدم استحقاقه أى اذا كانحسن النية فلا يلزم بالربع .

و يما أن العلة ندو رهم المعلول وجودا أو عدما قاذا طرأ على حسس النية بان علم واضع اليد بعسد أخذه الشيء بعدم استعماقه له كان ملزما بالربع من تاريخ هذا العلم

و بما أنه وان كانت الحاكم قسد جرت عسل اعتبار اتباء حسن النية من يوم اعلان الدعوى اذا صدر بعد ذلك حكم لصالح المسترد بحجة أن الحكم بعبر متر را المحق الذي طولب به الا أنه اذا اقتصح من ظروف الدعوى ان حسن النية استمر لحين صدور الحكم انهائي فلا يلزم واضع اليسد بالربع الا من تاريخ صدور هذا الحكم — عابدين مدنى ٧٧

واضع اليد على عقار الذي يقضى ضده
 اللكية مازم بالربع الى الشدخص الذي حكم
 الملكية مازم بالربع الى الشدخص الذي حكم
 المباحده من تاريخ رفع الذعوى بدون بحث فيا اذا

كان واضع اليسد حسن النية أنناء الخصومسة أو لم يكن كذلك -- استثناف ٧٧ اكتو برسنة ٩١٤ شرائع y عدد ٧٩

٥٠٧ يكون لن كان واضعا يده بحسن نية على عقار حق الاستيلاء على ربعه أنما يلزم واضع اليد في جميع الاحوال برد الربع من يوم رفع دعـوى استحقاق المقار عليه اذا حكم عليه فيها... استثناف ٧٠ فيرا بر ١٩٨١ عد ٧٠

٥٠٨ وضع يد أخوبن عبلى منزل قرينة على انهما مالكان له مما ما متم الادلة على أن المنزل ملك الوحد منهما وإن اقامة الاكتمر فيسه هو من قبيل رابطة الحبة التي توجد بين الاخوين — حكم ٢٤ وقد ٥٠٨ شرائع ٧ عدد ٥٠٠

ه م ه انه من المقرر قانوتا أن واضع السد بنية سليمة على عقار ليس مسؤلا عن ريصه الا من يوم طلب الاستزداد ــــ استثناف به ديسمبر سنة ١٩٥ ح ٣٠ ص ٧٧٨

## التوكيل والمحاماه

کخانه المنتق علیه – محکمهٔ الاستثناف ۴۳ فیرایسنه ۹۰ ه ترکم هج س ۸ عدد ۱۱۱ تخاق ۱۸۵ محور السدنه المعجور علیسه آن یکون

ويؤيد هــذا المبــدأ نص المـادة ١٩٩٠ من القانون المدنى الفرنسىالذي يحيزنوكيل المرأة المنز وجة ١٥ اتفاق الورتة مسع وكيل البطركخانه التابعين لها على ان هذا الاخدير يقوم بحصفية تركة موزمهم في نظير مقابل معين لا يستسبر هذا الانفاق توكيلا لان البطركخانة في هذه الحالة تقوم بالمسملة لابتمنتها وكيلة واتما بصفتها جهة مختصة بالقصال في الاحوال الشخصية ومن تمظيس للمحاكم اعتمادا على للمادة ١٩٥ من القانون المدنى أن تنقص المقابل

والصبى المأذون له لاسما وانه لاعب التضييق في تفسر هذه المادة - محكة الاستئناف ۾ يونيه سنة (1) q. se 19 8910

١٧٥ السمسار وكيسل على ذلك فاتعابه قابلة للتصديل من الحكة طبقا للمادة ١١٥ من القانون المدنى وتراعى انحكمة عند تقديرها قلك الاتماب أهمية العمل والوقت والمشقة اللذين استوجبهما الإخير بدفع نصفها هواليه والنصف الثانى يدفعه المشترى لا يكون سببا في الزام البائم بدفع النصف الذي تخصص على المسترى اذا امتنع هذا الاخير عن هفعه - محكمة الاستثناف ٢٩ اكتوبر سنة ۹۰۷ عدد ۱۸

٥١٣ الحق المنوح للقاضي بالمادة ١٤٥ مدنى بعديل المقابل المتفق عليه بين الموكل والوكيل هو حق استثنائي ليرجع القاضي اليمه في تقديرالاتماب عند ماتظير له قرائن تدل على أن للوكل كان محاطا بظروف تضطره لقبول كلمايشترطه الوكيل للاتفاق على مقابل غير مناسب للممل الذي يؤديه وعند بأن ما يتفق عليم الخصوم يكون مازما لهما محكمسة الاستثناف ٢٩ يناير سنة ٢٩٩ مج س ١٣ عدد ٤٧

من العمل فلذلك لاتنفذ المحكمة اتفاقا بين محام وموكلة اشترط فيه ان اتماب الحامي تقدر بنسبة المبالغ التي تقام عنها قضايا اثناء زمن معين مسحكمة الاستثناف ۱۷ مايو سنة ۱۱۴ م م س ۱۶ عدد ۱۱۸ (۲)

ه ١٥ يَمَا أَنْ القَانُونَ لِمْ يَضْمَ قُواعِدُ عَامَةً بِشَأَنْ تصفية الشركات التجارية فيجب على الحكمة أن ترجع الى نية المتعاقدين وتفسرهاطبقالقواعد التوكيل المام ، فلذلك اذا اتفق الشركاء على تسين مصف أشركتهم التجارية وكان تعيينه لمئة معينة فليس لهذا الاخير أن يرفع دعوى بصفته نائبا عن الشركة بعسد انقضاء هذه المدة - عكمة الاستثناف ٢٦ مايو. سنة ١١٣ ع س ١٤ عدد ١١٩ (١)

٥١٦ ان القواعد العامسة العامة والنصوص القانونية لاغنم الانابة والتوكيس في كل أمر بجيره القانون ولما كانت المطالبة بالحق والدعوى بدليست من الامور المحظورة قانونا صبح أن تكون بظريق الانابة ولذا فالوكيل مجوزله أجراء الممل باسمه أواسم موكله وإذا عمل عملااذمه موكله يكون هو المسئول لدى من عامله - اسكندريه ابتدائي ١٠ سسمع سنة ٨٠١ ح س ٣٢عدد ٢٢

١٧٥ اذا عهد لجملة وكلاء ادارة أعيان فاجر أحدم عينا منها ول يسلمها جاز للمستأجر مقاضاة الوكيل الذي تعاقد معه دون الباقين ومطا لبته بتمويض ١٤٥ يجب تقدير أتماب الحامى بنسبة مايؤديه

 <sup>(</sup>١) راجع تمليقات داللوز الملى القانون المدنى المادة ١٩٩٠ نبذه ١٥

 <sup>(</sup>١) اظلو حكم محكمة الاستثناف المخططة الرقم ٧٠ ما يو سنة ٥٠٨ مجوعة الاحكام والتشر يـ المخططة

<sup>(</sup>٣) انظر حكم محكمة الاستثناف المختلطه الرقيم أول ما يو سنه ٥٠١ مجموعة النشر يمع والاحكام المختلطه

ــ حكة الاستثناف ٢٥ نوفير سنه ٨٠٨ م ص ١٠ عدد ٥١

 ۱۵ اعفاءالوكيل من تقديم الحساب لوكله بكن أن يستنتج ضعنا من الملاقه التي بين الطرفين ومن ظروف الدعوى

وهب والدعقارا لا بنسه واسسمر واضما يده عليسه بصفته وكيلا الى قبسل وفاته بزمن قصير و فى أثناء هسده المدة كانت الابنسة مقيمة مسع زوجها وأولادها فى سنزلى والدها وكان الوالد يتولى الصرف عليهم جميعا و بعد وفاة أيها رفست الابنة دعوى على و رثته بمطالبتهم بتقديم الحساب فحسكم

أولا — إنه يستنج من وقائع الدعوى أن التعاقدين لم يكن في نتيما جمل الاب مراما بقدم حساب عن وكالته وإذلك بحبروفض دعوى المدعيد انها — إن الورثة أن يقدموا حسا بالا يمكنهم أن بطلبوا طلبات بدعوى فرعيمة ضد المدعيمة موضوعها أن الفقات التي صرفها المتوفى على ابنسه زادت على ابزادها — عكمة الاستنتاف ه ١ ما و سنة ١٠٠٩ بج س، عدد ٥٠ (١)

ملحوظة - يظهر ان أحكام المحاكمة الدنساوية الصادرة في هدندا الموضوع بالتطبيق العادة ٩٩٣٣ أساسها المراقبة الحقيقية أوالفروض حصولها من الموكل أوالزوج أوالابأوالسيد

٥١٩ لايسرى المبسدأ القائل بان للموكل عزل وكيله فيأى وتستشاء في حالة مااذا كانت الوكالة في مصلحة غير الموكل

حكمت المحكمة بان التوكيل المعلى هن مسدين مستحق فى وقف الدائنه ليدير شؤون الوقف و يأخذ دينمونغلته لا يمكن فسخه الابرضاء الوكيل – محكمة الاستثناف ٢٤ وفيرسنة ١٤٨ع ١٦ عد٣٣

٥٧ ان من تعاقد مع من بدى النيابة عن النير كوكيل أو وصى بحب عليه لاجل أن بكنه النسك بهذا المقد ضد الموكل أو الفاصر أو المحجور عليسه أو ورثهم أن براجع عند التعاقد ما يعلى هدا النائب حق النابة والحقوق الني خولت له وعفظ ما يثبت ذلك في المقد أومع البسقد والا فلاحق له في التمسل بهذا المقد الابعد ما ينبت منه ذلك لانه لاحق لاحد أن يتعاقد بالنيابة عن غيره الا بانابة الماقية أو قانونية — استئناف مصر مدنى في ما يوسنه ٩١٥ ح ٣٠

٧٧ فى نظام المحاماه عندالفرنسويين وظيفة الانوكاه وهو المحامى المترافع فى الجلسات ووظيفة الانويه وهو الوكيسل الذى يرفع ألدعسوى وبمضر أورافها ونتائج الاقوال فيها

وشراح القانون الهرنساوى يستسرون صناعة الحامي بمناية الجارة أشمخاص بعكس الاحكام على أن الشراح والاحكام عندهم على اعتبار الافويه وكيلا ونظام النضاء المصرى القانوني والشرى على ان الخياى عندنا مجمع مين وظيفتي الافوكاه والافوية فهو وكيل بالاجرة بم في السكامة — استثناف مصر مدنى ١٨ ما و سنة ١٩٥ ح ٣٠ ص ٨٣

 <sup>(</sup>۱- راجع حكم تحكمة بار بر الرقم ٧ ينا يو سنة ١٩٠٣ (مجموعة أحكام هاللوز الدوري سنة ٢٠١٩٠٤.
 ٧٩ ) وحكم محكمة أو رليد الرقم ٧ ينا يو سنة ١٩٥٩ (سيرى سنة ١١٨٥٩ : ٢٠١٨٥٩)

٥٧٠ أو كيا الزوجة زوجها في ادارة أملاكها أماة تها وماقة بعد أم اقامتها الما أملاك كل المتها الما أملاك كل المتها الما أملاك كل المتها الما أملاك كل منها الما تخد عنه المنه أن المنها الما أمن الدين المشتركة جميع هذه الظروف تدل على أن ادارة أملاك كان برضائها وقبولها ادارة أملاك كان برضائها وقبولها وان كل الما أرادت أخذه من الزوج ذكرته في عقد الاقاق الذي عمل بينها عقب الا فصال واذالا يعمل طا بعد ذلك أن تطالب زوجها بالحساب عدة المشربن سنة التي مكتما وكيلا عنها السائدة المشربن سنة الى مكتما وكيلا عنها الاستثناف ٨ ديسمبر سنة ١٤ ٨ مراتع ٧ عدد ١٧٤

٧٣٥ لا يسوغالموكل أن بتاز عنى قيمة الاجر المثنى عليم الوكيل بدعوى ان القاضى النظر فيمه وتقديره بحسب ما يستصوبه طبقا المادة ١٤٥ من القانون المدنى اذا كان قد أقر المقابل الذى فوض على نفسه بعد أن أتم الوكيل العمل الذى نيط به أى وهو متمكن من تقدير كل الظروف وكذلك ليس لورثة الموكل والحالة هدة، أن يتمسكوا بالمادة المشار اليها لتخفيض الاجر الذى وعد مورثهم بدفعه — عكمة الاستثناف به فيرابرسنة ٥١٥ جم ٧١عده ٥٠

٤٧٥ لايسرى المبدأ الغائل ان الموكل عزل
 وكيـــله فىأى وقت شاه فى حالة مااذا كانت الوكالة
 فى مصلحة غير الموكل

حكمت الحكمة بان التوكيل المعلى من مدين مستحق في وقف لدائنة ليدير شؤون الوقف و ياخذ

دينه من غلته لا يمكن فـ خه الا برضاء الوكيل ـ محكمة الاستثناف ٢٤ فيرابر سنة ٢٤ هم ١٧عدد٣٣

90 التغت امرأة مصرة مع على شرعى على أن يرفع لحما دعوى لاتبات قسب وادها القاصر مقابل مبلغ الفي وعمالة جنيه أنساؤ بشرط أن يتقق المحلى على الدعوى من ماله الخاص، وفستالدعوى لمسابعة القاصر بثبوت نسبه وترتب على ذلك انه ورث ثروة ذات أهمية ، قدوت الحمدانظروف على قاصر وكالت وقت الاتفاق على الانماب ففية على قاصر وكالت وقت الاتفاق على الانماب ففية الظروف بتنابة أكراه أدبي الحاقيق على الانماب ففية القروف بتنابة أكراه أدبي الجائزة ومية التوقيق على الإنماب ففية التوقيق على الإنماب ففية التوقيق على الانماب ففية التوقيق على الانماب ففية التوقيق على الانماب ففية التوقيق الدعوى قاعد برت هدف التوقيق على الانماب وخضيتها التوقيق فاتخفيض الانماب وخضيتها التوقيق فتخفيض الانماب وخضيتها فدي يكون لما المق فتخفيض الانماب وخضيتها فدي بكون لما المق فتخفيض الانماب وخضيتها فدي بم المراتم عدد ١٤٠

٥٧٩ من الفسر و قانونا ان تصرفات الوكيل حتى الحاصلة منه بسد عزله تكون حجة عـلى الموكل مالم يثبت علم للتصرف له بهذا المنزل — طنطا إجدائي ٣٠ نوفر ١٩٧٩ ح ٧٩ ص ١٣٧

٥٢٧ بحبوز لن حكم في مصاحته أن يطلب تقدير إتمال محاماه ضدخصمه المحمكم ضده أذا أضطر للاستمانة فيا أبداه من أوجه المراقمة باحدد المحامين طنطا اجدائي ٥٠ أغسطس ٢٠٣٠٧٠ ص ٢٠

۸۷۵ عب تدیر اتعاب الحامی بشبیة مابؤدیه من الممل ، فقال لاتنفذ المحكمة اتفاقا بین محام وموكله اشترط فیه آن اتعاب الحامی تقدر بنسبة الما لغ

التي تقام عنها قضايا أثناء زمن معسين — استثناف ١٧ مايو ١٩٣ مج ١١٤ عدد ١١٨ (١)

٩٧٥ حصر المشرع حق الرافسة امامالحا كم الاهلية فى الاشعفاص المبينين بالامر العلى الصادر فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٨ ويشمل ذلك المرافسة الشفهية أمام الحا كم كما يشمل جميع الاجوا آت القضائيسة المنصوص عنها فى القانون و بناء عليمه تمكون المارضمة فى أمر تقدير الرسوم القضائيسة

القــدمة من كتبة المحامين باطلة قانونا ـــ زقازيق اجدائى v فبرابر ٩١٠ ج ١٧ عدد ٧٧

٥٣٥ المعارضة فى أمر تفدير الرسوم القضائيسة المقدمة من وكيل ، أذون بذلك محيحة ولو لم يكن هذا الوكيل محاميا وذلك الان الاعمال المحمسورة فى المجامين قاصرة على المرافعة أمام المحا كم --- زقاز بق إيدائى ٢١ مايو ٢١٨، ٢٤ عدد ١١٨.

#### لتنظيم

١٩٥٨ ان مالك الله كا كين إيس مكفا فانونا بهدم بدائه السليم المدين إيني مالك الملو متراة على خط النتظيم وايس في القانون أي اجبار على مالك الطبقة السفل على الترام خط التنظيم لمصحة صاحب الملو مع كون ذلك مضرا عصالحسه يكفه مصاريف ايس هو في حاجة اليها مادام بناء سليا و يكنه تحمل بناء الملواذا أعيد كما كان أولا بصرف النظر عن خط التنظيم وقد أوحد المادة عسم، القانون المدنى على وقد أوحد المادة عسم، القانون المدنى على

سيد يا مان ارود بسرت استوسل مصاسمهم وقد أوجبت المادة باس من القانون المدنى على مالك السفل اجراء الممارات اللازمة لنع مسقوط المول اما اذا سقط اللو لوهنه وتهدمه في ذائه لا بسب السل فلا يكون صاحب الطبقالسفل مكفا بشيء ثم ان المادة ١٣٧ من القانون المدنى مفر وضة في

حالة سقوط البناه فاوجبت على مالك الطبقة السفلي تجديد بناء طبقتموالاجاز بيع ملسكة بالمحكمة أما اذا كان صاحب الطبقة السفل لم يحصل شيء خل في بناء طبقته فليس ملزما بهسدم و بناء ماهومتسين في

ذائه ـــ استثناف مصر مدنی ۱۷ فیرایر سنة ۹۱۲ ح ۲۷ ص ۱۷۸

وجه حظرت المادة العاشرة من القرار الوزارى المؤرخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ اقاصة أى بناء على الارض اللازم نزع ملكيتها من ناريخ صدو رأم عالى باعتاد خط التنظيم غير أنها لم تمنع اجراء الاعمال اللازمة لصميانة الابنية القائمة من قبل حتى تنزع ملكيها .

وأدلك مجوز لمالك بناء خارج عن خط النظم أن مجسرى أعمال النويم الضرورية لجمسل البناء صالحاً للاتفاع به حتى تنزع ملكيته ولكن يشترط فى هذه الترميات أن لايكون من شأنها زيادة النفةة

 <sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف المختلطة ٧٠ مايو سنة ٥٠٨ مجموعة النشر بع والاحكام المختلطة س ٧٠ ص ٧٤

التي تتحملها خزينة الحكومة - استئناف ه اريل ۶۱۶ ۶ ۱۸عدد ۰۴

انظر استئناف مختلط ٢٥ أتريل سنة ١٨٩٤ عــالة النشر بـم والقضا السنة السادســة ص ٣٧١ واستثناف مختلط أول مارس ١٩٠٥ بجلة التشريع والقضاءالسنة الساءمة عشرص ١٣٩

٣٤ ان تجديد بياض البناء الخارج عن خط التنظم والذي لم يشر عبعدفى نز عملكيته لابعد عملا من أعمال التقوية المحظور عملي المالك اجراؤها بمتضى الامر المالى الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ (١) ومع ذلك فان الاعمال الضرورية لصيانة الابنية لبست منوعة في هذه الحالة مادام أنه

ليس الفسرض منها زيادة قيمة البناء الحصول مس خزينة الحكومة على ثمن أعلى (١) \_ استئناف ۲۱ نوفير ۹۱۹ مج ۱۸ ص ۵۵

٥٣٥ كل الاعمال التي يراد بها تقوية بناء خارج عن خط التنظيم تمنوعة لان مصمير ذلك البناء الى

والاعمال التي من هـذا القبيل تدخيل في حكم \* المادة الاولىمن الامرالعالي الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨٨ ولا علاقة لها بالمادة العاشرة من القرار الوزاري المؤرخ برسجمير سنة ١٨٨٩ قان هنده المادة الاخيرة لا يقصد منها الا الابنية الجديدة التي يراد اقامتها على الاراضي المقرر أزع ملكيتها(٢) --استئناف ٢٦ مارس سنة ١٨٧ مج ١٨٠ ص ٥٦

# الجارك

لا محة الجارك الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٨٤

من اجراء تحقيق آخر بالنسبة لهذه الوقائع طالما انه 4 يطمن في قرارها بالزوير - استئناف م، فبراير 1103 41 346 14

١٣٧ بجب الرجوع الى النص الفرنسي للمادة سه من لا تحمة الحارك لا إلى النص العربي لعرفة التاريخ الذي يبتدىء فيسه ميعاد الخسى عشر يوما

٣٩٥ لصبت المادة ٣٣٧ من لائحة الجمارك على | التي تعصل في المارضيه المرفوعة لها عن قرار اللجنة ان قرارات اللجنة الجركية تمتير صحيحة الى أن تقام الدعوى بتزوير الايضاحات المسدرجة مها ومعنى ذلك إنه اذا كانت هـذه الايضاحات عبارة عـن شيادة الشهود فتعتبر انها فقلت بنصها قبلا محيحا مالم محصل الطعن فيها بالنروير لاانها تعتمير في حسد ذائها محيحة وينتج عسن ذلك ان التحقيق الذي تح به اللجنة بالنسبة ليمض الوقائم لا يمنع الحكمة

<sup>(</sup>١) قارن استثناف مختلط ١٥ نوفير سنة ١٨٩٣ ( عجلة التشريع والقضاء السنة السادسية ص ٢٣) الظر عكس ذلك استثناف مختلط ١٧ فبراير ١٩٠٧ (الحِلَّة المذكورة) السنة الرابعة عشر ص ١٢٥ (١) أنظر الاحكام الذكورة قبل أعت عدد ٣٠

<sup>(</sup>٢) قارن استثناف مختلط ؛ ديسمبرسـنة ١٨٩٠ ﴿ لِجَالَةِ النَّشريعِ والْفَضَاءِ السـنةِ التَّالِيَةِ صِ ٤٥) واستثناف مختلط ه ٨ نوفبر سنة ١٨٩٣ ( الجلة المذ كورة السُّنة السادسة من ٢٣)

المقرر للمعارضة في قرار اللجنة الحمركية لان النص الفرنسي بقوله ان الميماد يسرى من يوم تسلم صورة القرار الى السلطة القنصلية أو الحلية التابع لها المتهم كثر ملائمة للقواعد القانونية وأصول السدالة من

النص العربي القاضي بأن الميعاد يبتدىء من يوم ارسال الصورة - استثناف ۲۷ فيراير سنة ١٥٥ 471 acc 43

### الحجر وفقدان الاهلية والمجالس الحسبية

٣٨٥ أن النصر فات التي تحصل من فاقد الاهلية وان فاقد الاهلية لايازم برد مااستولى عليه من ذى الاهلية بسبب اتفاقه ممه الا بقدر المنفعة الق مادت عليه فاذا لم يمبت أن المحجور عليه انتفع من النمن الذي أخذه من المشاري في مقابلة الاعيان التي باعها فلا يمكن الزام القيم برد الثمن الذي استولى علیمه مجموره - استثناف مصر مدنی ۸ دیسمبر

ماطله كما هم نص المادة ٢٣١ من القانون المدنى 74 - 4 - 4 - 4 - 4 - 4

٥٣٩ انقانون المرافعات قدعني فى المادة ١٩٩٤ وما تمالاها ببيان الاجراءآت الى تتبع عنمد بيع عقارى القاصروالدين القلس وما فصل الشار عهده الاجراءآت عبئا ولم يوجد لها منهاجا اختياريا يمكن سلوكه لمن يريد بل رسمها موجبا اتباعها عندالبيع حرصا على أموال القاصر من أن تبدد و رغبة منـــه في انها لاتباع الا وهي محاطة بكل الضانات المكنة التي من شأنها أن ترفع من ثمن المقارحتي بيلغ الحد المكن وصوله

وان الجلس الحسى المالى قد أخد بهذا الرأى في قرار أصدره في الجلسة المنعقدة في يوم الاحد ٣٠٠

يونيه سنة ١٩١٧ في قضية الطعن المقيدة بجدول استئناف قرارات المجالس الحسبية بنظارة الحقانيسة رقم ۲۷ سنة ۱۹۹۲ و بجدول المجلس رقم ٤١ سنة ۲۱۶

وفضمالا عن ذلك فان طريقة قانون المرافعات المصرى التي استمارها الشارع من القانون الفرنساوي وشراح هذا القانون الاخير م على الفاق في أن بيم عقارات القاصر ولو باشره الوصى يكون باطلا اذا لم يقع هذا البيع بالكيفية المتبعه في قانون المرافعات راجع في ذلك مطول داللو زنحت كلمة « تعهد » فقرة ووجوما سرها

 من الامور القررة أن التقويم الهلالي هوالتقويم الواجب الاتباع في الديار المصرية مالم ينص النانون على غير ذلك و بمتعضاه بحب أن بحسب سن الرشد لاتعتمير سلطة القبم على المحجور عليمه نهائيمة وتصرفاته نافذة بمجرد تقرير المجلس الحسبي الاجدائي الحجر وتعيسين القبم بل تسكون تلك التصرفات باطلة اذا ألقى المجلس الحسبي العالى قرار الحجر

لا بازم الشارى الذى اشترى عقارا حسن نية وهمو يعتقد بملكية البائع له برد مااستحصل عليمه من ريم المين المبيعة مدة وضع بده اذا حكم بابطال

البیع — طنطا ابتدائی مدئی ۳۰ نوفمبر سنة ۹۱۳ ح ۲۹ ص ۱۳۷

٥٥ لا يمنع الجنون أهلية التعاقد الا اذا كان جنونا مطيقا اذقد نص في الاحكام الشرعيسة على تقاذ تصرف المجنون جنونا متقطعا اذا صدرالتصرف منه وقت الاقاقه — مصر مدنى ١٧ يناير سنة ٧٠ و ح ٧٧ عدد ٥٥

١٥٤ أذا تقرر توقيع الحجر على شخص لبله فيمتبر هــذا دليلا كافيا على أن المحجور عليــه كان أبلها وغيــر أهل للتعاقد في الاسببوع السابق على تاريخ قرار الحجر ما إهبت عكس ذلك ــ استثناف يه فياير ١٩٧٣ م ١٤ عدد ٧٩ (١)

٧٥ لايمت برقرار نشر الحجر في الحسريدة الرسمية عمال من الاعمال التي تجمل قرار الحجر صيحا في جوهره بل أن التشر من الاعمال النظامية التي لا يؤثر وجودها وعدمه على قرار الحجر

بناء على ذلك اذا عامل دائن محجو را عليسه بعد الحجر كان له فقط أن يطلب من مال المحجور عليه مايوازى الفائدة الاخير من تلك مايوازى الفائدة وأن يثبت حصول تلك الفائدة -- الستناف مدنى ٢٧ ابريل ١٩٨٤ ح ٢٩ص

هُ هُ ان بلوغ ســن الرشــد من الاحــوال مُعا يقرآك له (٦) الاست الشخصية والشريعــة الاســـلامية ليس من أركانها (١٩٥٩ ج ١٩٥٩ س

ماينيى على السنين الشمسية بل على السنين الملالية ـــــ استثناف مصر مدنى ٤ مايو ١٩٥٥ - ٣٠٠٠

١٤٥ يقبل الاستثناف المرفوع عن قرار المجلس الحسبي الذي قضى برفع الوصاية عن قاصر اعتسبره المجلس خطأ بالغا تممان عشرة سنة ... الاستثناف ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٨ خين ٢٠ عد٣٧

٥٥٥ ليس للمجلس الحسم اختصاص في نظر المسائل المحلقة بالولاية الشرعية \_ محكمة الاستثناف ٣ ديسمير سنة ٨٠٩ مج ١٠ عدد ٢٧

۲۵ م الفتم بصیفته للذكورة حتى استئناف القرار الصادر من المجلس الحسي القاضي برفع الحجر عن محجوره ... الاستئناف ۳ دیسمبرسسته ۹۰۸ مج ۱۰ عدد ۲۳

۷٤٥ يكون زواج المسلمة التي من رمايا الحكومه المحليه صحيحا اذا حصيل طبقا النانون أجوالها الشخصية النابعة لدوقت عقدالزواج

الدرض من المادة و ١٤ ع من الاكحة المجالس الحسبيه الصادر في ٢٠ ينا يرسب ١٨٩٧ هو بيان الاجراءات التي يتوصل بها المجلس الحسبي الى التحقق من مقه المطلوب المجر عليمه أوجنونه سواء كانذلك باحضاره امام المجلس ان أمكن أو بنيذلك عمل يتراكى له (١) الاستثناف ٢٩ ديسمبرسسنه مع مده و دوسمبرسسنه مع مده و دوسمبرسسنه

<sup>(1)</sup> راجع حكم محكمة الاستفاف الرقيم ١٧ مارس سنة ١٨١٧ ( المجموعة الرسمية السنة الثالثة عمر عمر ١٥٠ ) وحتم محكمة الاستفاف الرقيم ١٥ ديسمبر ١٩٥ (المجموعة الرسمية السنة الثالية عشر ١٠٥ (٥) واحتم محكمة الاستثناف الرقيم ١٥ ديسمبر سنه ١٨٩٨ القماس ٥ ص ٥٠٦ وأبضا حكم محكمة السيوط في ٣٧ ديسمبر سنه ١٠٩ الذي تأيد بمكم محكمة الاستثناف في ٣٧ ديسمبر سنه ١٠٩ عج س ٤ عدد ٥٠

430 اختصاص محكمة الاستثناف بالنظر في قرارات المجالس الحسيبه طبقا العمادة به من الأسر المال المالدون به المؤسسية طبقا العمادة به ١٩٨٩ هواختصاص المستثنائي لانه يجب على المحصوم امام محكمة الاستثناف مراغم المقردة في قانون المرافعات وما يجب ان يشتمل عليمه اعلان الاستثناف من الاسباب التي بني عليها وطلبات المستأنف طبقا للمادة ٣٨٣ مرافعات والا كان العمل لاغيا للاستثناف ٢٨ ينابرسنة ٩٨ عج ٢١عد ٨٨

٩٥ اختصاص محكمة الاستئناف بالنظر في الرات المجالس الحسيية طبقا قامادة ٣ من الامر العالم المعالسة عبدة المبتنائي لا مجوز التياس عليه فلا يتمدى الحالترارات التي تصدر من محاكم الاحوال الشخصيه الاخرى حكمة الاستئناف محتى الفقر ارات في مسائل تسكون صدرت من المجالس الحسييه ، و بناء على ماتقد م تكون محكسة الاستئناف غير عنصه المنظر في المعثناف المرفوع ضد قرار صادر من بطركخانه في مسئلة تعلق بالمجر سه الاستئناف المرفوع ضد قرار صادر من بطركخانه في مسئلة تعلق بالمجر سه الاستئناف عمر عندم هرام عدار من مدارد

•٥٥ نائب بطرك الكلدان غيرمختص فيمصر بانظر في مسائل الحجر الااذا منترهذا الاختصاص بشكل صريح من الحاكم لان الامتيازات المنوحه لفير المسلمين عنتضي المحط الهما بوني والمشهورات القسره له لا تشمل الاختصاص بالنظر في سائل الحجر ولما كان الأختصاص الممنوح البطاركة إختصاصا استثنائها فلا يجوز حينشذ التوسع فيه إختصاصا استثنائها فلا يجوز حينشذ التوسع فيه

بطريق التياس وبجب نفسيره بالدقه ولا يمكن التسليم لطائفة ليس لهما نظام ثابت بان لها اختصاصا في غيرالسائل الدينية الحضة

الجالس الحسية مختصة عقتض الام العالى الصادر في ١٩ نوفير سنة ١٨٩٦ بالنظرفيا يتماق بالسامين فقط ومم ذلك مجب على المجلس الحسى ان ينظر و يفعمل في قضايا غير السلمين مني كان موضوعها أمرا من الامور التينص عليها في الامر العالى المذكور مادام انه لابوجد الاتن ما كم لها حق الفصل في هده المسائل وماذلك الالان الواجب يقضى بان تفصل محكمة ما فهايقع من الزاع بين رعايا الحكومة المحليه لا ينطبق من الصبوس قانون الرافسات على الاستئنافات المرفوعة امام محكمة الاستئناف ضد قرارات المجالس الحسبية عمالا بالمادة ٢ من الام المالي الصادر فيه ، نوفيرسنة ١٨٩٨ الا ما كان منها متضمنا لقواعد عامسة وعلى الخصوص المادة ٣٦٣ مرافعات التي يازم بمتضاها أن يشتمل اعلان الاستئناف على تكليف الخصم بالحضور في ميماد أمانية أيام والاكان العمل لاغيافاتها لانتطبق على هذه الاستئنافات لان المادة به من الامر المالي المذكور نصت على وجوب عمل الاستثناف في ظرف شهر و في هذا النص ضانة كافية لسرعة السيرفيم؟ اذا عينت احدى البطركخانات قسيمة وطلبت هـذه القيمه من المجلس الحسسى عندد نظره في طلب قسدم له يخصبوص الموضوع نفسه أن يصدر قراره بتعينها فلا يعتبر طلبهاهذا قبولامنهالاختصاص المجلس المذكور مانما لها من أن تدفع فيا بعد بعدم اختصاص هذا المجلس

نصبت المادة ، من الأمر المالى الصادر في ١٩ نوفيرسنة ١٨٩٦ على ان كل ذي شان له أن

يستأنف الترارات الصادرة من المجالس الحسيية أمام محكمة الاستثناف ويشمل هذا النص من لهم صالح مادى كما أنه يشمل من لهم صالح معنوى كالاخت مثلا

لا يتسل الاستئناف المرفوع بصفة أصلية عن الحكم التمييدى الصادر من المجلس الحسبي برفض الدفع بسدم اختصاصه ومع ذلك فلمحكمة الاستئناف أن تبحث في مسئلة عبدم الاختصاص عند نظرها فىالاستئناف المرفوع لهاعن القرار الذى يصدره المجلس المذكور فيا بعد خاصا بالوضوع \_ الاستئناف ٧ يونيسه سنة ٥١٥ ع ١/ عدد ١/٨

١٥٥ اختصاض محكمة الاستئناف فى صواد الحجر طبقا للمادة ٣ من الام العادر فى ١٩ نوفبر سنة ١٨٩٠ قاصر على نظر الاستئناف المرفوعة اليم عن قرارات المجالس الحسبية التى تفصل فعلا توقيع الحجرأو رقمة فاذا طلب المستناف من المجلس الحسني رفع الحجر عنه ولكن لم يفصل المجلس المسكور بقراره الافى الطلب المحاص بعصرفات القيم فى أهلاك بدون أن يذكر فيه شيئا عناطب رفع الحجر فراستثناف هذا القرار عناطب رفع الحجر ناستثناف هذا القرار عنادة ٩٠٠ عددة ٩٠

۷۵۰ لايسرى الحكم بالمجر لسفه المحكوم عليه على الماض وياذلك لا تكون التصرفات السابقة عليسه باطلة — محكمة الاستثناف ۲۵ ديسمبر سنة ۹۱۰ بج ۲۷ عدد ۵۱

۵۵۳ الجالس الحسيب المسكله بناءعلى الاسر العالى الصادر في ٩/ توفير ١٨٩٦ ولائحة ٢٧ توفير سنة ١٨٩٧ الصادرة بمقتضى السلطه المنوحة بالإس

المالى الذكر مادة (٢١) تكرن سلطة قضائية خصوصية مستغلة وعليه اذا قدم وصى حسابانه الى على حسي طبقا المادة ٢١ من القرار الملذكو رفلا يكن من اختصاص الحاكم الاهليه النظرى دعوى مرفوعة ضده من الوصى الذي حل علم الملية في هذه الحسابات فاذا فصلت المحكمة الأهلية في هذه المسابات فاذا فصلت المحكمة الأهلية في هذه المسابات في مسابات على محاصكم الحوال الدعوى فكاتها حلت عمل محاصكم الحوال الشخصية في مساباته هي من اختصاص المجلس المحلسي وحده حكمة الأستثناف ١٧ ينا برسنة الحسي وحده حكمة الأستثناف ٧٧ ينا برسنة

٥٥٤ قرار المجاس الحسبي التاضي باستمرار الوصابة على القاصر بعمد بلوغه سن الرشد وذلك يطريق الحجور عليسه يعلر بق الحجور عليسه بطلان التضرفات الحاصلة من المجهور عليسه في الفسرة التي بين بلوغمه سن الرشد و بين قرار المجلس الحجلس الحجل الحجل الحجل علا ١٩٠٤ مارس سنة ١٩٧ عدد ١٠٠٤

٥٥٥ لا يمكن للمحاكم الاهليه أن تحكم إحضار دفاتر المجالس الحسيم وليس لها عليها سلطة ما كما انه ليس لها سلطة على المحاكم المختلطة والقنصليسة والبطركخانات

المجالس الحسيه في مصر عمسل مزدوج فهي
تممل نارة عمل الحاكم النظامية الحقيقيه في فرنسا
وغيرها من البدان وتعمل نارة أخرى عمل مايسمي
في تاك البلاد بمجالس المائلات

أحكام محكمة الاستئناف التي قضت بسطلان قرارات المجانس الحسبيه مراعاةللنظامالعام بسبب

ان تلك المجالس لم تكن مشكلة بصغه قانونيد (۱) وراجعة الى القرارات التي تصدر من هدند المجالس بصغتها محا مقام القرارات التي عندما قصل مندم المجالس المحالمة عند المحالمة عند المحالمة عند المحالمة عند المحالمة المح

لم يكن المجلس الحسسي الذي صرح للقم بشراء عقار لمجهوره مشكلا بصفة قانونيه بسبب عدم وجود أحد أعضاء العائلة صاحبة الشأن ضمن أعضائه طبقا للعادة : من الامر العلى الصادر في ه، وفير سنة ١٩٩٨ ورفعت دعموى نيابة عند المحجور عليسه بطلب الذاء البيم للسبب المتدم والمحكمة قررت رفض هذه الدعوى لانه لم يكن للبائين دخل مطلقا

فى عدم تشكيل المجلس الحسبي بصفة قانونيدولان هذا التشكيل الفسير القانونى لم يكن فى ذاته سببا فى الاضرار بالمجور عليه ضررا مباشراً أو غير مباشرا ــ الاستثناف ١٥ مارس سنة ١١٨ هج ٢١عد ٤٤

٥٥ ان اختصاص البطاركه هو اختصاص استندتي قاصر على المواد المبينه في القانون الذي منحهم هذا الاختصاص ولا يمكن التوسيع في هذه المواد بطريق التأويل أو التفسير

بمنتضى الخطين الهدايونيين الصادرين في سنتى المهدر بن في سنتى المهمد و ١٨٥٩ خول للبطارك اختصاص في الحميد في الامور الدينيه والمسائل المتعلقه بالمواريث في الحكم المائل المدنية المحضام ولم يخول لهم الحق في الحكم في المسائل المدنية المحضه كمسائل الحجو (٢)

بطريك الكلدان غـير مختص في الحكم بالحجر لمدم وجود أى قانون صادر من الحكومه المصرية عنحه هذا الحق أو يؤديه — محكمة الاستثناف ١٤ يونيه سنه ١٩٠٨ هج ١٥ عدد ٢٩

۱۹۰۷ ان لائعت الجالس الحسسية الصادر بها الامرالمالى بتاريخ ۷۹ نوفير سنة ۱۸۹۳ حددت سن الرشد ثبانى عشرة سنة ولما كاناحتساب المدد

س ١٤ ص ٢٨١) وحكمها الرقيم ه يونيه سنة ه ٠٥ ( عجلة التشريع والاحكام المختلطة سنه ١٧ ص ٥٧)

<sup>(</sup>۱) واستشهد الحكم بما ياتى : — الجزء الاول من « أو برى ورو » على القانون المدنى المدنى المدنى الموننى طبعه خامسه فترة ( ۹۸ ) والجزء الزايع من ( لوران ) على مبادىء القانون الفرنسى فقرة ( ۹۸ ) والجزء الاول من ( بلا يول ) على القانون المدنى القرف من قدر ( ۹۰ » ) والجزء الاول من ( بلا يول ) على القانون المدنى القرف من قدر ( ۹۰ » ) والجزء الاول من ( بلا يول ) على القانون المدنى القرسمى طبعه تالمه محكمة استثناف ( أو ريسان ) فى ۲ ينابر سنة ۱۸۹۸ ( نشرة داللوز الدورية سنة ۱۸۹۰ جزء ثانى سحيفة ۲۷ » ) واستثناف ( نانسى ) فى ۲ ينابر سنة ۱۸۹۸ ( نشرة داللوز الهورية سنة ۱۸۹۰ جزء الله به المحكم المحتمد ۱۸۹۳ جزء اول ۱۸۹۳ جزء أول سمية ۱۸۹۳ وليوسنه یا ۱۸۳ وليوسنه یا ۱۸ وليوسنه

حاصلا في جميع القوانين واللواقع بالسنين الشمسية الامااستشى منها أونص على احتسابه فيها بالسنين النمر بة نمين احتساب سن الرشد بالسنين الشمسية — طنطاستثناف ١٥ كتوبرسنة ١٨ - ٢ ٧ ص ٢٠٠

۸۵٥ ان الاحراامالى ارقع ۷۰ نوفبرسنة ۱۸۵۹ قد أعطى في المادة ۷۰ منه المعوالس الحسيبة سلطة قضائية خاصة مسسقالة والمادة ۷۰ من اللائعجة الصادرة في ۲۰ بونيوسنة ۱۸۹۷ بعد موافقة مجلس النظار قد بینت المادة ۸۸ منها الطریقة الواجب اتباعا في تقديم حسابات الوصاية

ولذا قان طلب عاسبة الوصى اماما لها كه الاهلية عيل هذه الها كم تحل على عاكم الاحوال الشخصية القصيل في أمور هي من اختصاص سلطة أخرى وعلى ذلك لا يكون من اختصاص الحاكم الاهلية النظر والحسكم في هذا الطلب -- استثناف مدن ٧٧ ينابرسنة ٧٨ و ٧٧ ص ٧٨٤

وه و يسرى مغدول استمرار الوصابة على الماض في اغتص بعبعة العصرفات الحاصلة من القاصر في المدة التي المؤخه سن الرئسد وتاريخ التراؤلهما وراخ المسي باستمرار الوصابة عليه بعن بلوغه سن الرئسد وقرار استمرار الوصابة عليه على ان وصيه لم يمترف بعبعة البيع قرف للشسترى على ان وصيه لم يمترف بعبعة البيع قرف للشسترى دعوى بطلب تثبيت ملكيته فحكمت الحكمة الإعدائية له يذلك غير أن يحكمة الاستثناف المستدى ذلك الحسكم وقضت بان البيع باطل لان عدم أهلية المائمة متروسه على الاالتمائه المتروسة عالم المائمة من المائمة من المائمة المائمة المائمة من المائمة المائمة من المائمة من المائمة من المائمة من المائمة المائمة من المائمة المائمة من المائمة من المائمة المائمة المائمة من المائمة المائمة

أستمرار الوصاية بسرى على المباضى - محكمة الاستثناف، إينارسنة ١٥٥ تج ٢٩ عدد ٢٩(١)

۵۰ ان تصریح الجلس الحسی للوصی تصریحا عاما باز بعمل کل مایازم المساحدة القاصر من بیح وشراه وسسداد دیون أو رهن عقدار الح أنما هو تصریح عام لاقید آله فی تفاد التصرفات المینة التی بیملیا الرومی ولا بد جلوازها من عرضها علی الجلس و آخذ موافقته علیها بالذات ب استثناف مدن عراب سنة ۵۰ م ۳۰ ص ۲۲۴

٥٩١ ان الحالس الحسيبة وضعت المعطفظة على أموال عديم الاهلية وقرارا نهاحسية لاخصل في منازمات قائمة بين شخص وآخر قاذا علمر أثناء نظر ماهى مختصة به نزاع فهذا النزاع من اختصاص لما كم للعصل فيه دون الحالس المذكورة

اذا كانف أحد الورقة شخصا بسل مالمعلحة التركة وجب على من لم يكلفه منهمأن بدقع من أجرة اتماب العامل بقدر مالحقه من الفائدة ــــ استثناف مصرمدنى ٣ مارس سنة ١٨ ح ٢٩

۱۹۷۷ ان قرارالمجلس الحسبي باستمرارالوصابة على الناصر نظرا السفيه لا يسرى على مامضى ولا يوقف الناد الذي مع المجلود عليه فالزمن الذي كان قد بلغ فيه رسمته ولا يزال متمتما محقوقه المدنية المستقاف مدنى ١٨ وفيرسنة ١٩٤٨ - ١٣ص ١٠ مهم من عره الااذا قرر المجلس الحسبي استمرارها فاذا قرر المجلس الحسبي ولو يعدد بلوغ التاصر

<sup>(</sup>١) راجع عكس ذلك حكم تحكمة الاستثناف ٢١ مارس سنة ١٨٥٨ القضاء السنة السادسة ص ٢٢٧

الثامنة عشرةمن عمره باستمرار الوصاية عليمه يكون قد بلغ غير رشيد وتكون التصرفات الحاصلةمنه في الفنزة الواقعة بين بلوغ سن الرشسد والقرار الصادر بأستمرار الوصايه لاغية لمدم أهليته -- استثناف ۲۵۹ سارسنة ع ۹۹ م ۳۱ ص ۲۵۹

وره عبالاخيذ بحساب الوصى واعاده أن كانلا يكذبه فيه الظاهر

والوصى غسير ملزم بالانجار في مال القاصر لمـافي ذلك من تعريض المال الضياع وإذا قلا يسأل عما كان يمكن ان يستثمر من ذلك المال نظير تعويض تقصير ـــ استئناف مصر مدنى ١٠ نوفير سنة ١١٤ ح ۳۰ ص ۲۸

هـ المقد الذي يصدر من وصي أومن قم على ِ مَدْنُبُ يَعْتِبُرُ تَارَيْخُهُ حَجَّةً عَلَى القَاصَرُ أُو المُدينُ مَا لم بقدما الاثبات على أن هذا التاريخ مغشوش

القم على مدذنب له الحق في بيع محصولات محجورة سواء بالنقد أوبان يقبض الثمن نقدا ويتعهد بتسليمها الى المشترى بمد ذلك في الماد الذي يتفقان عليه \_ الاستثناف ٨ ديسمبر سنة ١٤ ٩٩ شرائع ٧

٥٩٦ أوجد فرق عظم بينضعف القوى المقلية الذي يستدعي الحجر على المماب وبين ضغبا: الموجب لفقدها تماما والذى يترتب عليه قانونا فقمد الاهلية للتصرفات

فالمقود الحاصلة من شخص مسن عنده ضعف في الذاكرة سبب الشميخوخة أنماهي عقود نافذة فها لوحصلت قبل الحجر عليه ولوكانت حالته نلك تستدعى المجرلانه ليسكل حالة تستدعى الحجر موجبة

ليطلان المقودالق صدرت قبله الااذا كانت تلك الحالة فقدان التمييز التام -- استئناف مصرمدني في ١ ابريل ستة ١٥٤ س ٣٠٠ س ١٥٤

٧٠٥ ان الحجر السفه لا يمنع شرعا المحجور عليسة من أن تكون وكبلا عن الفير لانه يكنى في الوكيل ان يكون عمرًا عاقلا بخلاف الاصيل فانه يشترط فيه ان يكون خائزا لجيم الصفات التي تؤهله للتعاقدو في الواقع فان الوكيل اتما يعمل لحساب وعلى ذمسة الموكل فِميع نتائج المقد الما ترجع على الاصيل لاعلى الوكيسل وقد جاه في القانون الفرنساوي ما يؤ يد ذلك ( مادة . ١٩٩ من القانون المدنى) حيث قد أجعز فيها للمرأة المنزوجة وللصي المأذون له أن يكونا وكيلين عن النير ـــ استثناف مصرمدني ٨ يونيو سنة ١٩٥٥ سر ۳۱ ص ۹۳

٥٩٨ سلطة الجلس الحسى فيا يختص بالحساب الذي يقدم اليه من الوصى هي حسبية محضة والفرض منها مراقبة ادارة الوصى وعزله ان اقتضى الحال وليس للمجلس الحسى سلطمة الحسكم بالزام الوصى بدفع المبلغ الذى هو نتيجة الحساب في الدعوى التي تقام على الوصى بقصد الزامه بدفع المبلغ الذي يظهر طرقه بعدالحاسبة \_ استثناف به دیسمبرسنة ١٩٥ شرائع 144 246 4

٥٦٥ ميمادالطمن في قرارات المجالس الحسبية محتسب بالتقويم الشعسى كاهو الحال في الواعيد المنصوص عنها في قانون المرافعات .. حكم ٣١ مايو سنة ١١٤ شرائع س٧ عدد ١١

٥٧٥ ان عبدم أهليبة القلس بناء على أشهار افلاسه للتقاضي والمطالبة محقوقه لاتمنع من حول

الله دن للمفلس من تجديد دعوى المطالبة بالدن الق مكون القلس أقامها قبل اشهار افلاسه

وعلى ذلك اذا رقع شخص دعوى يطالب فيها بدىن له فاوقفت على أثر اشهار افلاسه فلمن يشترى هـذا الدين شراء محيحا من السنديك أن مجمدد

الدعوى الى كان رفعها هددا الشخص قبل اشهار افلاسه ولا بعتبر مفسدالها من جهتهاشهار افلاس رافعيا الاولء زوال صفته في التقاضي ـــ استئناف ١٤ أبريل ١١٤ ج ١٥ عدد ٨٠

### الحراسة

٥٧١ لاتقبل دعوى تميسين حارس رفعت الى القاضي الجزئي اذا كان النسرض منها حفظ ريح عمين مى موضوع خصومة قائمة امام المحكمة الا بتدائية فان الدعوى لا يجب رضها الا الى هــذه المحكمة الاخيرة ــ منيا القمح ٨ اكتو بر ١٩٠٦ م ٨ عدد ٥٥

٧٧ه ليس للمدعى أن يطلب تمييته حارسا قضائيا لاستلام وادارة عقار متنازع في ملكيته الا اذا أثبت وجود أسباب كافية لذلك واله فحالة يسار تمكنه من تمويض كل ضرر يتعج عن هذا التعيين -- استكناف ٣ فيرار ٢٠٠ م م عدد ٨٨

٣٧٠ للمحكة المرفوعة أمامها دعوى متملقة بنزاع في عين أن تمين حارسا لادارتها مؤلتا--مصر اہدائی ۱۸ ابریل ۹۰۸ مج ۲۰ عدد ۱۳

٤٧٥ اذا تمين حارس قضائي على أعيان وقف متنازع فيها وأجرها ثم انضم اليسه حارس جديد فيكون لحدا الحارس المنضم صفة في طلب ابطال الاجارة التي عقدها الحارس الاول

الحارس القضائي الممين على أعيان وقف يملك حق تأجير هذه الاعيان بنفس السلطة التي يملكها من يكون وكيلا من الادارة عقتضي القانون اذالميكن هناك تواطؤ فلا يسوغ طلب ابطال عقد الايجارالصادر منالحارس القضائي على أعيان وقف ارتكامًا على أنه لم يحصل نشر هن التأجير أو على ان أحد المتحقين في الوقف كان احتج على هذا الإيجار يجموز للحارس التضائي عملي أعيان وقف أن يوجر هاقبل أن يصبح الحكم الصادر بتعيينه نهائيا استثناف ۲۵ نوفیر ۸۰۸ مج ۲۰ عدد ۲۰

٥٧٥ ان سلطة تمين حارس قضائي التي أجازها القانون في المادة ٩٩١ مدنى للمحكمة المنظو رة امامها الدعوى عي سلطة استثنائية القاعدة الاصلية المنصوص عنها في المادة و ٧٨ مرافعات ، التي تجز القاضي الجزئي مثل هــذه السلطة في الاحوال المستحجله فلا مجوز للمحكمة الاجدائية اذا أن تعين حارسا قضائيا بعد القصل منها في موضوع الدعوى لان المادة ٩٩١ مدنى لاتنطبق الافي حالة تقبيديم الطلب بميينه أبناء السيرف الدعوى - قنا اجدائي ۱۷ يناير ۱۹ ي ايد ٥٠ (٢)

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الاستثناف في ٢٠ ديسمبر ١٨٩٤ القضاس ٢ ص ٢٠٠

<sup>(</sup>٢) راجع منشور لجنة المراقبة القضائية في ٢٦ أبريل ٩٠١ جم ٨ ص ٢٣١

٥٧٩ يجب على الحماكم أن لاتحكم بتعيين حارس قضائي الا عند شديد الحاجة الى ذلك وكل طلب بالتعيين بحب وقضه اذا لم يثبت الحصم سحة دعواه أو مافيد احتمال سختها ولم يقدم مايدل على أن بقاء الشيء المطلوب تعيين الحارس عليه تحت يد خصمه مضر بصالحه — استثناف ٧٧ مارس سنة ٤٨١٨ عم ١٧ عدد ٥٠

۷۷ لا بحو زالمحكمة الجزئية بمقتها محكمة المؤرثية بمقتها محكمة المؤرثية بالمحكمة المؤرثية بالمقتل المقاوب في طلب تدسين حارس اذا كانت المدين المطاوب تدين الحارس عليها محلا الزاع في دعوى لم يفصل فيها لان القصل في طلب تدسيمي الحارس للذ كور هومن اختصاص الحكمة المرفوع أمامهما الدعوى دون غيرها طبقاللمادة ٢٩٤ مدنى

وأما افا أصدرت محكمة أول درجة حكمها في الدعوى المذكورة وقدم طلب تعسين الحارس الى الحكمة الجزئية قبل استثناف هدا الحسم كانت الحكمة الجزئية مختصة بالقصيل في طلب تعسين الحارس طبقا الدادة ٢٨ مرافعات وتبقى مختصة بالقصيل في ولورفع استثناف عن الحكم الاجداثي المذكور على الحكم الاجداثي حدوقيل أن تصدر محكمها في الطلب الذكور حالتا المحدد 14 ما و ١٩١١ عرد 14 ما و ١٩١١

٧٨ نصت المادة ٥٣٩ من قانون الرافعات على أن التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكافة الاحكام الصادرة من الحاكم الحزئيسة في المنازعات والامور

الذكررة فى المادة ٧٨ منسه و يجب أن تمكون الحال كذلك فى حالة الاحكام التى تصدر من الحاكم التى تصدر من الحاكم الكية فى هذه المتازعات تسدم وجود نص يحز بين المحكمة الحاكمية حالة كم الجزئية امتيازا على أحكام الحاكمة حالة كون ضمانات الاحكام الاخيرة أكبر وما دام الاستعجال واحدا فى الحالتين لان السيرة بموضسوع النزاع لا إلحكمة التى تفصيل فيه — بموضسوع النزاع لا إلحكمة التى تفصيل فيه — اسكندرية ابتدائى مدنى سم ينايره ١٨ - ٥٧ ص ٣٣

۹۷۵ يسح قانونا نوجيه الدعوى على الحارس القضائي بصفته ثانبا عن الورثة والمستحقين ويصح كذلك تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى المذكورة بطريق نزع الملكية فى وجه الحارس للذكور— استئناف مصر مدنى ۷۷ يناير ۱۹۰ ح ۲۰ ص۹۷

۸۰۰ میب الحکم باقامة حارس قضائی علی المین المملوکه لمدة شرکاه علی الشیوع اذا کان أحد الشرکاه هو الواضع الید، علی المسین کلها والباقون عرومون منها ولا ضرورة لسکی بحکم بتمیین الحارس التضائی أن يكون الواضع الد فقسیاً بل يكنی أن لا بوجد نزاع فی حقوق الشرکاه الذین بطلبون الحارس وان لا بکونوا واضعی الید علی جزء من المین المشترکه بوازی قصیبهم — طنطا ۲۹ ابریل سسنة ۱۹۸۵ شرائع ۳ عدد ۱۸

٥٨١ بحكم بتعيين حارس قضائي يضغ يده على

<sup>(</sup>۱) راجع منشور لحنة المراقبة القضائية نمرة ۹ : ۲۷ ابريل ۹۰، مج ۲ ص ۲۳۳ والتعليق الوارد على الملخص وحكم محكمة الاستثناف في ٥ دبسمبر ٥٠١ مج ٤ عدد ٧٧ وحكم محكمة جرجا الجزئية في ١٠ يونيو ٤٠.٩ ع.د ٩٣

المقار المنزوع ملكيته ويستغله على ذمـــة أصحاب الشأن لو طلب ذلك طالب نزع الملكية أو غيره من الدائنين ـــ سوها ج ٢٣ مارس سنة ١٠٥٠ شرائع ٧

۵۸۷ ان طلب استبدال الحارس هو من دعاوي الاشكال في التنفيذ وهو من اختصاص المحكمة الق أصدرت الحكم لأنه لسيمن مسائل الاجراءات الوقتية الخاصسة بالمرافعات وفيا محصيل أثناه سيعر التنفيذ من الاجراءات والاعلانات الجاري تبادلها بين الخصوم ويسضهم وأنما هو خاص بلمكان وعدم امكان تنفيذ نفس حكم الحراسة في بمض ماقضي به وقد نصبت المادة ٢٧٩ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية على إنه اذا حصل اشكال في التنفيذ ف يكون متعلقا بالاجراءات الوقتية يرفعرأسء الى عكمة المواد الجزئية الكائن بدائر نها على التنفيذ وما يكون متعلقا باصل الدعوى يرفع أمره الى الحكمة التي أصدرت الحكم

ومن المتفق عليه علما وعمسلا أن الاجرامات الوقعيــة المنــوه عنها بتلك المـادة تنحصر في المسائل الحاصة بالمرافعات وفيما بحصل أثناء سير التنفيذ من الاجراءات والاعلانات الجاري تبادلك ـــ مصر استثناف مدنی ۲ مارس ۹۱۲ ح ۲۷ ص ۹۳۲

٨٨٥ أنه وإن كانت أحكام الحراسة القضائية الجمر، ص ٥٧

من الاحكام التي لانفصل في موضوع النزاع وانما تتضمن فقط مايازم اجراؤه واتباعه من الاجراءات المؤقتمة والاعمال التحفظية حتى يفصل نهائبا في موضوع النزاع الاأنه عما لاشمك فيمه ان همذه الاحكام تكتسب قوة الثوره المحكوم فيه في جميع ماقضت به من الاجراءات والاعسال ما يحدث بسدئذ في ظروف القضية أو يطرأ عمل مركز الحصوم أو حالة الحصوم أنفسهم من التفيسيرمايدعو الى المَّاء فعل قلك الاحكام أو تمديلها تعديلا ملاعمًا للظروف المعجدة ـــ مصر استثناف مدنى و م يناير ۲۱۶ ح ۲۸ ص ۲۸۱

٨٤٥ اذا ادعى بان الحارس الذي عينته المحكمة الاستئنافية عند نظرها الدعوى غير قادر على القيام عاعبد اليه جاز تقديم طلب استبداله بحارس آخر الى الحكمة التي عينته يصفة اشكال في التنفيذ طبقا للمادة ٣٨٦ مرافعات ... مصر اجدائي حكم استئناف ١٥ يناير ١٩٩ ج ١٣ عدد ١٠

٥٨٥ يجوز للمحاكم الاهلية أن تمين بناء على طلب المستحقين في وقف حارسا قضائيا يديرشؤون الوقف حتى يفصل في دعوى مقامة على الناظر بطلب الحساب - استثناف ۲۹ ا كتوبر ۹۹۹

الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق بالنسبة لغير المتعاقدين

٨٨٥ لا يجوز لحول اليه أن يطالب مدينا بقيمة | لكي يستوفي هذا الدين حسب ماحصلت عليه التسوتة دين حصات تسويته قضائيا مع ديون أخرى امام | اللذ كورة --- عابدين مدنى ٥ لوفمبر ســـنة ٩٠٦ ح محكمة أخرى بل عليه أن ترد التحويل الي المحول إ س ٢٧ عدد ٥.

٥٨٧ تمويل الحبيالة الى أحدرهايا الحكومة المحلية تتحيج ولوكان الدرض منه جدل الحاكم الاهلية مختصة لفصل فيها - استثناف ٢٤ ديسمبر ٨٠٨ع ١ عدد ٧٩

٨٨٥ يجوز للمدين المحول عليه أن يتمسك قبل الحول اليه بكل طرق الدفع التي كان له أن يتمسك بها ضد الحول قبل التحويل مالم يكن المدين الحول بعثنا لمدين المحول عليه أن الحول به خذا كان الحول به جاز المدين الحول عليه أن يتمسك ضد الحول اليه بكل طرق الدفهالتي كان له أن يتمسك بها ضد البائح حكم المدى المنسبة لاحد المدى عليه النسبة للباقيين منهم وقبل المختلطة بافلاس المدى لهذا الحكم حكمت المحكمة المستثناف الدى حكم الدى حكم عليه لصالح المدى عليه الذى حكم عليه لصالح المدى عليه الذى حكم عليه لصالح المدى عليه المقلس أو وكيل الديانة للحضور المدى عليه المقلس أو وكيل الديانة للحضور المامها — استثناف ٥٧ يوفير ٩٠٩ عليه ١٩ عدد ٩٧ المامها — استثناف ٥٧ يوفير ٩٠٩ عليه ١ عدد ٩٧

٥٨٩ اذا أحال دائن أجنبي وطنيا على مدينــه الوطني فلا تتوقف صحة الحوالة على رضاء المدين لان الله الحوالة خاضهـــــــــــة لاحكام القانون ألذي يكون

السقد المنشىء للدين خاضـما له وهو قانون المحاكم المختلطة ( الممادة ۱۳۰۹ مدنى مختلط ) كما هى مصـدلة بالاس العالى الصادر فى ۲۰ مارس ۹۰۰ — طوخ المركز بة لامايو ۹۱۱ عدد ۲۵ <sup>(۲)</sup>

ه وه اذا أحال الدائن سند دين مدى بقير اخبر المدين فذمة هذا الاخبير تبرأ اذا دفع الدين للدائن الاصلى بازغم من اشسنال سنند الدين على رضاء المدين رضاء عاما بدفع الدين لاذن الدائن وأمره المستكناف ١٩٨ د يسمبر ١٩٨٧ مج ١٤ عدد ٤٩ المدين و رضاء اذا حول دائن لشخص دينا بدون رضاء المدين و رضا الحتال دعوى المطالبة بهدا الدين أوحض المحكمة تحكم برفض الدعوى ولوفاب المدين أوحض في الحلسة وإيدفع بهذا الدفع المحكمة المحكم

♦ ٩ ه احتراف أحمد الناس عمينة رام القضايا عن النير والمرافعة فيها تحت سستار عمل نجارى أو مدنى مثل حوالة السندات هو عمل غالف للنظام العام لان الحامى وحده هو الذى يحق له طبقا للقوانين أن يرفع الدعاوى عن النير و يترافع فيها و يحر رما يلزم ها من اعملانات وطلبات تنفيذ وغمير ذلك محد دمياط ٩٧ مارس ٩٧٩ شرائم ٣ عدد ٧٧٧

القضائية ١١ يوليو ١٥٥ شرائع ٣ عدد ١

<sup>(</sup>١) راجع منشور لجنة الراقبة القضائية في ٧ يوليو ١٠٤ نمرة ٦ مج ٧ نمرة ٥٤

<sup>(</sup>٢) راجع أحكام عكمة الاستثناف المختلطة في بم أ يوفير ١٨٨٨ بجوعة الاحكام المختلطة بسمنة أولى ص ١٠ والتعلق الوارد على الملتفص الجزء الاول من الفهرست فقرة ٢٠٠ وفي ٦ مارس سنة ١٨٩٨ مجموعة الاحكام المختلطة س ١٠ ص ١٠ الجزء الاول من الفهرست فقرة ٢٠٥ وفي ٢٧ ديسمبر ١٠٠٠ مجموعة الاحكام المختلطة س ١٠ ص ١٠ الجزء التافي من الفهرست فقرة ٢٠٥ وفي ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٠ مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٣ ص ١٠ الجزء التافي من الفهرست فقرة ٢٥٥ وفي ٢٨ نوفير ٢٠ م مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٤ ص ٢٠ الجزء التافي من الفهرست فقرة ٢٥٧ وفي ١٨ ديسمبر ٢٠ م مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٤ ص ٢٤ الجزء التافي من الفهرست فقرة ٢٥٧ وفي ١٨ ديسمبر ٢٠ م مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٤ المجموعة الاحكام المختلطة س ٢٤ الحجوء الاحكام المختلطة س ٢٥ الحدود التافي من الفهرست فقرة ٢٥٧ وفي ١٨ ديسمبر ٢٠ م مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٤ الحدود التافي من الفهرست فقرة ٢٥٧ وفي ١٨ ديسمبر ٢٠ م مجموعة الاحكام المختلطة س ٢٤ الحدود التافيد من الفهرست فقرة ٢٥٧

٩٥٥ فى حالة حوالة سسند دين مدنى قابل التحويل يصبح المدين أن يتمسك ضيد المحتال بكافة الدفوع التي يتمسك بها ضيد الحجيل بما فيها دفع الدين أذا كان حاصلا قبل علمه بالحوالة \_ فوه ١٨ سبتمبر١٨ شرائع / عدد ٧٧ و١٧٧

ه ه ه يعتبر التحويل الخالي من التاريخ كتوكيل المحدول اليه في قتل ملكية السند الحول الي النير حول الدائن سند الدين الى آخر دون أن يؤرخ التحويل وحول هذا الاخبير السند الى شخص الماك أكر تاريخ التحويل فحكمت الحكمة ان دفع الدين الى الدائن الاصلى لا يعرى و فعالمدين أخو الحتال الاخير الذي قالما اليه ملكية التحويل وان فذا الاخير الذي في مطالبة الدين يميلغ الدين ولو إنه قد دفعه الى الدائن الاصلى ساستثناف ٧ ولو إنه قد دفعه الى الدائن الاصلى ساستثناف ٧

وه اذا لم يذكر في التحويل أن الفيمة وصلت كان حكمه حكم التوكيل وانتهى بحوت أحد الطرفين و فلذك لا تجبل الدعوى المرفوعةمن الحيال للدين بعد موت المحيل -- منفلوط الجزئيه ١٠ يناير ٩١٤ ع. ٩١٥ ع. ٩١ ع. ٩١٠ ع. ٩١ ع. ٩١٠ ع. ٩١ ع. ٩١٠ ع. ٩١ ع. ٩١ ع. ٩١ ع. ٩١٠ ع. ٩١ ع. ٩١

٥٩٠ يمن تحويل الكبيالة بورقة مستقة وبوجب هذا التحويل انتقال ملكتها لمن تحول له قذا لم يد كل في التحويل المفاصل على الكبيالة أن قيمتها وصات ولم تنقل الملكية بهذا التحويل طبقا للنادة ١٩٠٥ تجارى ولكن حصل تحويلها بمقد مستقل انتقل ملكية الكبيالة الى المحبول و بناء عليم تنقل ملكية الكبيالة الى المحبول له ذا تحول الدين اليه بصنعه دائنا المحول يقتضى عقد تسوية بين الحول ودائنه سابق للتحويل الحاصل على الكبيالة الحاصلة على الكبيالة المنتقاف أول ديسمير ١٩٥٠ عم ١٩٠٧ عدد ٣٧

### دفاتر المواليد

ه مند ثلاثين سسنة لم تكن دفاتر المواليد يبت ما مخالفها ولا سسيا ان اسمه لم يفيسد في هـ الم تحر ربالدقة والضبط المستمماين الا آن ولذا يصبح للمحكمة أن تقبل من المتيد اسمه في هذه الدفاتر أن المهم عند ٧٧



 <sup>(</sup>۱) وحكم كلمة الاستئناف للمختلطة الرقم ١٤ ابريل ١٨٨٩ (مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة الاولى محيفة ١٠٤)

#### الربأ الفاحش

۸۵ ان التمدات بدفع فوائد فاحشة ليست من قبيل التمدات بدفع دين طبيعي لابجيوز استردادها بل هي من قبيل التمهدات الباطلة المبنية على سبب غير جائو قانونا والتي اذا هذت جاز لمن قام بتغيذها أن يطلب استردادها وإن الديون الطبيعية هيالتي لا بوجيها القانون والتي لا يحرمها ولا يعاقب على أسبلها كن دفع دينا سقط حتى المطالبية به بعضى المدة العلو بلة فلا يجوز طلب استرداد مادفعه

وأما العبدات الميدة على سبب غير جائز قاتونا في التي تكون أسبابها مخالفة للاداب والنظاء العام والاحكام المنصوص عليها في القانون المدنى والجنائي فاذا جاءت أسباب هذه العبدات والمقود مخالصة لاحكام همنده القوانين كانت باطلة بطلانا تاما ولا يجوز المطالبة بتنفيذها واذا همندت جاز لن قام بتنفيذها أن يسترد مادفعه لان القانون لا يقوم محماية تعهدات أو عقود شدت وكانت أسسبابها معاقبا عليها قانونا كالفتل والسرقة وإنوبا القاحش

بناء على هذه المبادىء يكون المدين الحقى في عاسبة الدائن على مادفعه زيادة عن الحد الاقصى عاسبة الدائن على مادفعه زيادة عن الحد الاقصى القنونية فاذا استغرقت هذه الزيادة قيمة أصل الدين وأوائده القانونية جاز له طلب استردادها لان هدنه الزيادة محالفية القانون المدنى ومعاقب عليها بالقانون المدنى التى تمضى بان من أخد شيطا بسيد القانون المدنى التى تمضى بان من أخد شيطا بسيد السيحقاقة وجب عليسه رده أما المادة ١٤٧ من القانون المدنى المذكور الذي تنص عدلى أن من أعلى باختياره شيطا لا خر وفاه لدين يعتد مازوميته أعلى باختياره شيطا لا خر وفاه لدين يعتد مازوميته

به ولولم يوجه القانون لايكون له استرداده فلاتنطبق عسلي هسنه الحالة لان المادة المذ كورة تنص عن الديون التي لم يوجها القانون كما في أحسوال الديون التي لم يعتقد ملز وميته به ولو يحرمه التأنون و يعاقب عليه .... أميانه ٧٨ يونيه سنة ١٨٥ ح ٣٠ ص ٣٣٠

والمحسكمة قررت أن الاتفاق على دفع مابسمى بممولة هو فى الحقيقة طريق يتوصسل به الى أخفاء رمج يزبد عن المقرر قانونا حيث أن المدعى عليسه لم يحمل أى خطر أومسؤلية يأخف فى مقا بلها عمولة فلا يستحق المدعى بناء على ذلك غير الربح القانونى — استثناف أول ديسمبر ١٨ه نج ١٧ عدد ٣٩

مه ان الاتفاق على فوائد ربوية باطل بطلانا الدين بدفها طوعا واختيارا وله أن يطلب على على خال أن يستنزل مازاد منها عن النصاب القانوني (تسمة في المائة) أولا مس الدين قان الدوائد التي يبيحها القانون ثم من أصل الدين قان كان المدين قد دفع دينمه أو استبدله بدين آخر وجب أن يرد اليه القرق بين النصابين أو يخصم من

أصل الدين الجمدية بحسب الاحموال ـــ طنطا استثناف ٣٠ اكتوبر ٢٥٥ ج ٧٧ عقد ٥٥ (١)

۱۹۰۱ اذا اشترط فی عقد آنه فی حالة عدم مداد الدین فی المیماد المحمدد تسری الفسوائد مسن بوم الاستحقاق ولم یشترط صراحة فی العقد الله کور وجوب الاندار من عدمه قافواند تسری من بوم استحقاق الدین بغیاحتیاح لتنیدوسمی استحقاف الدین بغیاحتیاح با کنو بر ۱۹۰۶ محدد ۷

۱۰۷ لايجوز المدين الذى دفع فوائد تربوعلى النصاب القانونى أن يطلب اسسترال مادفهه زيادة عن ذلك النصاب من أصل دينه لان مجرد قيامه بالدفع بستط حته في ذلك الطلب ـــ استثناف ٢٩ فيرابر سنة ٥١٥ ع ٢١ عدد ٢٠

۱۹۰۳ ان التهد بالر با الفاحش تسهد غسير مبنى على سبب جائز قانونا فاذا هــذ المتمهد التمهد بالدفع جاز له طلب الرد طبقاللمادة ه ۲۵ مدنى ....استثناف مصر مدنى به مارس ۵۱۵ ح ۳۰ س ۳۳۳

۲۰۶ لا يكنى لكى تحيل الحكمة الدعوى على
 الحقيق لا ثبات الربا الفاحش أن يدعى المدن به

۱۰۵ لاتحیل الحکمة الدعوی عملی التحقیق لاثبات الربالقاحش المدعی به الا اذا وجدت فی الدعوی قرائن قویة علی وجوده ـــ استشاف ۲۷ ینابر ۱۸۵ شرائع ۷ عدد ۱۸۸

١٩٠١ اذا قبض المؤجر من المستأجر مبلنا من المال وقت تصرير عقد الامجارة على أن يؤجر له الاحبارة على أن يؤجر له الاحبارة على أن يؤجر له عقد الامجارة هدا ماهو في الحقيقة الاعتد تأمين على قرض وأن القرق بين الاجرة المنفق عليها وما الساو به الشيخ المقرض ولو السخرا منه لصالح المستأجر ما يمكن خصمه نظيم مصاريف ومستهلكات الادارة جاز المحكمة أن تفتى الاجارة وتأرم المستأجر بمرد العين المؤجرة عن مدة وضع بده عليها وتقضى على المؤجر برد اللبخ الذي استلمه عند تحرير المقد مع والذه بواقع تسمة في المائة — استثناف مه المستأجر م



أشار الحكم الى شرح التأنون المدنى تأليف بلانيدول الفترات ه ٨٤ و ٨٤ و ٢٠٩٠ من الجسره التانى من الطيعة الثالثة وكتاب التعهدات تأليف بودرى لا كانتيزى الفقرة ٣١٦ من الجزء الاول من الطبعة ٣ والبندكيت الفرنسية جزء ٣٦ بذك ٤ و١٢ ص ٧٧ و٧٣

### الرهن

۱۹۰۷ اذا تنازل دائن مرتهن لمقار عن حیازته له ادائن آخر طلب بیمه فهو نی حکم من ترك حقیق استیفاه دینه من النمن مفضلا علی غیره من الناس دمنهور الجزئیة حکم ۱۲ یونیه ۲۰۱۷ هج ۸ عدد ۹

 الغير وحده دون المتعاقدين حق طلب بطلان عقد الرهن بناء على أن المرتهن لم يضع يده على العين المرهونة — استئناف ٢٩ مارس سنة ٩١٧ يج ١٣ عدد ٩١.

٥٠٩ لايمكن الجميع بين صفق مالك ومرتهن امتار واحد لان الانسان لايجوز له أن يرتهن عقار نفسه ساستناف مصرمدنى ٤ مايو سسنة ٥٠٩ ح ٧٠ ص ٨٠

۱۹۰ ان تسجیل عقد الرهن الحیازی الفیر مقترن بالحیازة فعلا لیس له أدنی تأثیر الهسحة الرهن بناء عملی بطلان عقد الرهن بسبب عمدم الحیازة المشترطة قانونا لهمسحة الرهن الحیازی سه مصر استثناف مدنی ۱۷۸ ابریل ۹۸۵ ح ۳۰ ص ۲۹۱

۱۹۸ ليس المدين أن يدفع بيطلان الرهس مرتكنا على بقاءالشيء المرهون تحت يده لانذلك دفع لاعجوز أاقسك به إلا لنبرالمتعاقدين . أما الراهن نيبتي ملزما بتسليم العين للرهونة للدائن — قرار لجنة المراقبة ٢ مايو ٩١٥ ع ٧١ عدد ١٠ (١)

بره. ان لص المادة ووه مس القانون المدنى الذى يقضى بيطلان الرهن اذا رجم المرهون لحيازة راهنه لا يقصد به الا رجوع الشيء المرهون لحيازة الراهن بصفته الاصلية قبل الرهن أي باعتباره مالكا لارجوعه بصفته مستأجرا وإنه لا يوجد ماينع من تأجير المرتهن الدين المرهونة الواهن هسه

(أولا) حجر على كيفية انفطاع المرتبن بالشيء المرهون خصوصا اذا كان أطيانا لانه قد بحصل أن المرتبن لا يمكنه زراعة الاطبان المرهونة اليه ولا يجد من يستأجرها منه الا الراهن

(ثانيا) خالفته للقواعد القانونية لان من له حق الانفاع بالشيء يمكنه تأجيره للمير ويكون المستأجر ممثلاً له فى وضم اليد

وقد حكمت محكمة الاستثناف المختلطة أخيا ومحكمة الاستثناف الاهلية بان المرتهن رهنا حياز يا ليس مسازما بان يضع السد بنفسسه على المسين المرهوبة بل يصح الاتأجيرها وأو انفس الراهن مادامت القرائن تدل على أن هسذا التأجير جسدى وان من القرائن الكافية على أن عقد التأجير جسدى رفع دعوى من المؤجر على المستأجر بالمطالبية بالاجرة مصر إعدائي مدنى ونيو ١٩٩ ح ٣٩ ص ١٩٥

<sup>(</sup>١) أشارت المذكرة الى حكم الاستثناف المختلط الصادر فى ٢٩ وفير ٩٠٠ ( مجالة النشريع والقضاء السنة الثالثة عيفة (٣٠) وحكم الاستثناف المختلط الصادر فى ١٣ مارس ٥٠١ ( مجالة النشر بع والقضاء السنة الثالثة عشرة ص ٩٠٨) وحكم الاستثناف المختلط الصادر فى ١٣ ابريل ٥٠٥ ( مجالة التشريع والقضاء السنة السابعة عشرة ص ٢٠٨)

۹۸۳ اذا رهن شخص عنارا رهن انتفاع نم استأجره من داننه و وضع يده عليه نم باعه الى آخر فلا يمكن أن يتمسك بهذا الرهن قبل للشترى بقطع النظر عن تسجيل عند الرهن ساستثناف ۳۱ يتا بر ۹۱۱ نج ۱۷ عدد ۵۰

١٤ اذا كان في عقد دهن شرط باطل مما تحرمه المددة ٩٤٥ من القانون المدنى واشترى المدين الشيء المرهون عمل اعتقاد أنه أصبح مالكا له فهذا البيع باطل ـــ استثناف أول مايو ٩٠٠ معدد ٤

۱۸ اذا جسل الدائن لنسبه حق الانتخاع بالمين التي وضعها مدينه تحت يده تأمينا لدينه فهذا الشرط مخالف انتص المادة ووه مدنى لالانه لم يقرر في المادة ١٥٥ مدنى الا بالنسبة لحسق الذاروقة فيا مختص بالاراضى الحراجية وقد ألنيت صسفة هدنه الاراضى بالام المالى الصادر في ١٥ ابريل سسنة الاراضى بالام المالى الصادر في ١٥ ابريل سسنة المراضى عدد في المدان في هذه الحالة حق حبس المراه عن يده لحسين محام وقد الدين — استثناف الدين تحت يده لحسين محام وقد الدين — استثناف

٩١٧ اذا رهن شسخص عقارا رهس انتفاع تأمينا لدين واشترط عدم احتساب قائدة على همذًا الدين ثم استأجر المقار المرهون قالاتفاق على الاجرة محيح باعتبار انه اتفاق قائدة الدين المذكور و يكون للدائن بناءعلى هذا الانفاق الحق في مطالبة المدين بما لمرتدعن تسمة في المائة من مبلغ الدين — استثناف ٧٧ مايو ١١٥ ج ١٧ عدد ١١٧)

۱۹۷۷ رهن المال الثابت يتمسم الى وعين الاول المقارى الرمن الحيازى والثانى الرهدن التأميني أو المقارى كا عبرت المدادة ۱۹۵۷ من القانون المدنى و مختلف التومان بعضها عن يعض فى أن الاولى يستازم حيازة الدائن المرتبى المعين المرهزية بحيث انه يبطل الرهن اذا رجع المرهون المي حيازة راهنه ويجوز أن يكون بسقد عرفى وأما فى النسوع الثانى قان المملل المؤمن يسستمر في حيازة صاحبسه كما كان أولا ولا يصحب الااذا كان بعقد رسمى

أما استفجار نفس المدبن الراهن للمين الملوكة له فاله باطل بطلانا جوهر يا لانه اذا اعتبر عقد الرهن من النوع الاول وكانت حيازة المدين للمين المرهونة معتبرة اثها بالنيابة عن الدائن المرتهن عسن طريق الايجار فان المادة هع مسن القانون المدنى نصت صراحة في باب رهن الحيازة بأنه لابجسوز للدائن المرتهن أن ينتفع بالرهن بدون مقابل وأن الفلة تستغزل من الدين المؤمن بالرهن ولو قبل حلول الاجل واتبا تستنزل أولا من النوائد والمماريف ثم من أصل الدين وعلى ذلك يكون عقد التأجير إطلا واذا كان المقد من النوع الثاني باعتبار أن المسين لم تخرج من يد صاحبها وأن المتماقدين أرادا في الواقع ونفس الامر بجسرد التأمين المقارى ولكنهما تخلصا مسن الإجراآت الرمعية المنصوص عليها في المادة ٥٥٧ من القانون المدنى بان لجأوا الى طريقة الابجارفيكون عقد التأجر باطلا أيضا - مصر استئناف مدنى ١٠ فرایر ۹۱۲ ح ۲۷ ص ۱۸۰

 <sup>(</sup>۱) راجه ع حكمة الاستداف في ۲۳ نوفه بره ۹۰ ع. ۷۷ عدد ۵۰ والتعليق الوارد عليه وجكم بحكمة بني سو ف الجزئية في ۲۷ نوفه بر ۹۰۱ ع. ۹ عدد ۶۱ والتعليق الوارد عليه

١٨٨ ان المسادة ١٥٥٥ من التانون المدى قضت
 بان الدائن المرتهن لا ينتفع بالدين المرهوئة بدوزمةا بل
 الا اذا وجد شرط مخلاف ذلك

فاذا وجد هدذا الشرط في حسد الرهن أى أن الرهن أو الرهن أو الراهن أو الرهن أو الرهن أو الرهن أو الرهن أو الرهن أو المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ الرهوة أن يدفع كل الدين مع مصاريف التستجيل — استناف مصر مدنى ٢٤ فيرار ١٩٥٥ مصر معرف ٢٤٧

٩٠٨ أذا أجر الدائن المرتهمان المقار الذي في الهار الذي في الجائز الاتفاق عليها فاتوا فهذا الاتفاق لا فيدمطلقا الجائز الاتفاق عليها فاتوا فهذا الاتفاق لا فيدمطلقا ان الدين المؤمن بالرهن المتحجوز المجاسبة عليه في مدة الانجار و على الهائز الزائد من اللاجرة عن الفوائد الجائز وعلى ذلك إذا الشقرط في عقد إعبار أجرة زائدة عن الفائدة المباحثة فيجوز المجاسبة عنها الى أن يبلغ قيمة عادف منها مبلغ الدين الاصلى والفوائد المستحقة عنه لمين ناريخ المحاسسة ســ عنى سويف استثناف ٧ لين عدد ٨٨

۹۲ قصت المادة ٥٥٥ مدنى على أنه لا يجوز للدائن المرتبن أن ينتفع بالرهن بدون مقابل وان الفلة تستمثل من القوائد والمصار يف ثم من أصل الدين والحكمة فى ذلك منم الاستيلاء عملى فوائد فاحشة فان لم يكن المقد منتجا لقوائد فى ذاته وكان مصرحا فيه بأن المرتبن ينتفع بالرهن الفسسه ليكون ذلك عنابة اتفاق على أن الذات فى مقابل القوائد فان زادت عن القوائد الجائز الا تفاق عليها قانونا وهى به

فى المائة سسنويا وجب الزالهـا اليها وخصم الزائد من المصاريف ثم أصــل الدين ــــ طنطا اسبتناف مدنى ١٩٠٠ كتوبر و٢١٥ ح.٣٠٠ ٣٥٧

۹۷۱ للمرتهن الحق فى استغلال العين المرهونة وهذه الغلة لانؤخذ بلامقابل بل تستغرل من الفوائد والمصاريف تم من أصسل الدين — مصر استثناف مدنى ۷۷ مارس ۷۰۵ ح ۳۰ س ۳۳۳

٧٧٠ لا يجوز للدائن المرتهن أن ينفع بالسين بدون مقابل والمدين الحق في أن يطلب عند دفع الدين استنزال هذه الفاة من القوائد والمصاريف ثم من أصل الدين طبقا للمادة ٥٤٥ من القانون المدنى الاصلى -- مصر استثناف مدنى ٧٥ مارس ٩١٥ ح ٣٠٠ ص ٣٣٣

۱۹۷۳ ليس للمرتهن رهنا حياز يا أن يأخذانفسه من غلة العدين مقابل قوائد ديسه أكثرمن به في المائة ، اما الزائد فيخصم مسن أصدل الدين وكل اتفاق على غير ذلك باطل ولا بعمل به ــــ استثناف ، ، مايو ۲۱۹ شرائع ۳ عدد ۲۷۸ وعدد ۲۱۹

٩٧٤ رهن المقار الحاصل تأمينا لدين لإيسطى الرامن حق ابقاء السين فى يده الا اذا كان عقد الرهن رسميا وآما الرهن المرفى فيوجب على الراهن تسلم السين المرهونة إلى المرتبن الى أن يتم وقاء الدين ولا سيا اذا كان منصوصا فى المتد المذكور أن المدين قصد بهذا الرهز حيس المين المرهزة تحت يد الدائن اسكندرية ابتدائي ٤ فيراير ٥٠٧ عدد ١٧

١٧٥ تأجير المقار المرهبون رهن حيازة من
 المرتهن للراهن يصير عقد الرهن بإطلا بالنسبة للنسير

ولو كان عقد الرهن المذكور مسجلا، وعليسه قاذا باع الراهن فى هسذه الحالة المسين الى آخر انقلت ملكيتها الى المشسترى خالسة من الرهسن ولو وقع

تسجيل البيع بعد تسجيل الرهن ـــ طنطا استثناف ٣٠ ديسمبر١٣٠ شرائع ٢ عدد ٣٤

### سقوط الحق بمضى المدة

۹۷۹ يقطع الدة للقر رة لسقوط الحق تكليف المحمم الحضو و أمام المحكمة ولوكانت غير مختصة كا لوقت علم المحكمة المختطعة مع المختصة بنظر الدعـوى — المالحاكم الاهلية هي المختصة بنظر الدعـوى — استثناف ۳۰ مارس ۲۰۹ ع ۲۰ عدد ۱۷۱

۱۷۷۷ ان أول عمل من أعمال الاجزاءات في الدعوى بحصل بقصد المطالبة بحق وان كان بقطع سريان المدة الطويلة اللازهة لسسقوط الحق ولكنه لا يجعل الحق نسمه غير قابل السقوط بعني المدة قاذا أوقفت دعوى مدة خمس عشرة مسنة قان الحسق الذي من أجله أقيمت الدعوى بحيوز سقوطه بمضى المدة العلويلة ساستثناف ١٠ مارس ١٩٨٤ م ١٥٠

۹۲۸ ليست الفيب من الحوادث التي تقطع سريان المدة الطويلة فن كان له حق في مال يسقط حقه فيه لمدم طلبه بمد مرور المدة القانونية لسقوطه ولا يحسق له أن بحتج علي اهمال الطلب بفيته طول تلك المدة ــــ استثناف ۳ مارس سسنة ١٤ ٨ ح ٢٩ ص ٣٧٧

۹۲۹ اذا ظلت الدعوى موقوفة مدة ه ، سنة بدون أن يممل فيها أى اجراء سقطت بمضى المدة

الطويلة - الاستثناف ٢٣ ديسمبرسنة ١٩٥ شرائع ٧ عدد ١٩٧

۹۳۰ لايمسح النمسك بسمقوط الحق بمسى وسا في المصارف القضائية الا اذا كان هذا الدن معمود با باسمتداد التمسك به لحلف اليمين على براءة ذمته الموادن مدنى ١٩ أوفير سنة ١٩٨ ح ٧٧ ص ٥

۱۳۹۳ الحجز الامتيازى الذي يوقعه المؤجر على المستأجر تواسطة الادارة يقطع سسقوط الحق يمضى المدة — استنتاف ۱۷ مارس سسنة ۹۱۵ شرائع ۲ عدد ۲۳۳۷

۱۹۳۷ ان اقطاع المدة اما أن يكون طبيعيا أو مدنيا فالمدني يتجع بنوع خاص من تكليف المحموم اما فالحكمة — فهذه العبارة يجب التوسع في معناها طلب قدم الى الحكمة أثناء نظر الدعوى مثال ذلك الدعوى الاصلية أو دعوى في عليسه على المدع أثناء المدعوى الاصلية أو دعوى في عليسه على المدع أثناء شخص نالث في الدعوى أو الطلب المدون في تتبجة الإقوال المملئة الحقم الذي يعتبر كطلب عبدم المحكمة والطلب الفعني بقطع للدة العلويلة مشلى الطلب المدريح

وان انقطاع المدة بعد كانه لم يكن اذا سقط الطلب المقدم الدحكمة الذي ترتب عليمه الانقطاع ثم انه اذا كان القانون المصرى لم يضع سوى قواعد قلبلة فيا بختص بانقطاع المدة الطويلة فاله يتضح مع ذلك من المباديء الاساسية التي أخذبها ووضعت عقتضاها للادة ٧٨ من القانون للدني ان الشارع أراد فها يتعلق بهذه النقطة أن يتبع كل النظام الذي وضيعه القانون الفرنساوي وأن يأخبذ من ضمن قواعــد، بنصوص المــادة ٧٧٤٧ من القانون المدنى القر نساوى التيمن مقتضاها أنه اذا رفيض الطلب المقدم بالكيفية السابق بيانها فان انقطاع المدة يعتسبر كأنه لم يكن وينتج ان الشارع المصرى قد أخــذ بهــذه المبادىء المقررة بالقانون القرنساوى من نص المادة ٨٧ من القانون المدنى التي نصت صراحة بمدم انقطاع المدة واسطة التكليف بالحضور أمام المحاكم اذا سقطت الدعوى بددذلك بمضى الزمن فهذا النص الصريح لاعكرن تعليله الابكونه قد جاء مطابقا للقاعدة القانونية التي تقضى باعتبار اغطاع المدة كاله لم يكن مق حكم برفض الطلب وهذه القاعدة الاخيرة هى مطلقة ولا تقبسل أى تمديز ما بين الحالة التي فيها برفض الطاب نهائيا بناء على سبب خاص بالموضوع والحالة التي ترفض فيها بناءعلى سبب خاص بالشكل أوحكم بسدم قبوله مع حفظ الحسق باعادة الدعوى وهذا المبدأ ينطبق أبضا في حالة ما اذارفض الطلب بالحالة التي هوعليها أو أن الحكم الذي رفض الطلب

۳۹۳ نسرى على الذكات فيا يصلق بسمفوط الحق فيها قواعد الفانون المدنى دون أحكام الشر بعة الاسلامية ، وعلى ذلك تسمقط الحقوق في الميمات بعضى محس عشرة سنة لا بعضى الاث وثلاثين سنة حسستاف ٣٧ حدد ٩٠٤ عدد ٣ (١٠)

وسه الفيح ان مورث المستأهين رفع استثنافا المحاس الاحكام عن حكم صدد و من مجلس استثناف الوجه البحرى بعار ينخ ٧ ومضان سسة البختاف الوجه البحرى بعار ينخ ٧ ومضان سسة بالزامه بقسلم أرض لمورث المستأنف عليم وبالنظر المامة معجلس الاحكام تحولت القضيية على محكمة الاستثناف الاهلية لنظرها وهي قررت بعاريخ ٨٨ يناير ١٩٨٥ بإيقاف المرافعة لوفاة المستأنف عليه واليو سستة ١٩٠١ جدد المستأهون الحاليون الحاليون الماليون الماليون الماليون عليم فرعيا يسقوط حق الاستثناف المنى محس عشرة سنة من عهد ايقاف الاستثناف المنى محس عشرة سنة من عهد ايقاف الاحراآت

فكمت المحكمة برفض هذا الدفع بناءعلى أن
 هذا الاستثناف كان قد رفع فى الميماد القانوني فيجب

<sup>(</sup>١٠ راجم عكس ذلك استثناف ٢٠ ديسمبر ١٨٥٥ ( القضا السنة الثالثة ص ٨٨) واستثناف مختلط ٣٣ قبرابرسنة ٥٠٥ (عجلة التشريع والقضاء السنة السابمة عشرة ص ١٣٧) وقارن أيضا استثناف أعلى ٢٩ مايوسنة ١٨٩٧ ( تعليقات جلاد على القانون المدنى مادة ٢٠٨ نيسدة ٢١) واستثناف مختلط ٣ مايس ١٨٩٨ (عجلة التشريع والقضاء السنةالماشرة ص ٢٠٨)

التميز بين ذلك وبين ما أذا رض بصد المياد وأن الاستئناف في هدة الحالة هومن طرق الدقاع التي ينطبق عليا مبدأ « لازوال غقسوق الدقاع » وأن المدا الذي من مقتضاه تسبقط الحقوق بمنى المدة في على مظنة الاهمال و بما أن المستأقين استمروا الاستئناف قد حافظوا على وضع يدهم المحافظة الاستئناف قد حافظوا على وضع يدهم المحافظة يلا يمكن أن يقال بابسم كانوا مهملين وعما يلاحظ أيضا أن المادة ٨٠ من القانون المدنى نصت على أن العميدات هي التي تسقط دون غيرها بحض المناسة عشرة سنة فلا يمكن أن يقال بالسي في الاستئناف أول ينابر سسنة ٧٠ مده

٩٣٥ ايما في الدعوى مدة محمى عشرة ســـنة يخول للمدعى عليـــه حق التعسك بســقوط حقوق المدعى قبله بمضى المدة طبقا للمادت. ٩٨٠ مدنى الخاصة بتعادم التعهدات ــــ استثناف ١٤ مايو سنة ٩٨٧ ج. ١٩٨ عدد ١٧٨

۹۳۹ الحسكمة المقصودة في المادة ۲۴۷ مدني عامل الدائن المهمل ومنع وقوع المدين في الحراب وتحوفر هذه الحسكمة في حالة مطالبة المفتصب بريح الشيء الذي اغتصبه ومن ثم يسقط الحق في المطالبة بعض عمس سنوات — استثناف ۷۷ ديسمبر سنة ٩١٠ عبر ۱۸ عدد ٥٠

۱۳۷ لايسرى حكم المادة ۲۱۱ مسن القانون المدنى على طلب استزداد العين المنتصبة بغير حق

و بناء على ذلك يســقط حق المطالبة به يعــد مضى خمس عشرة سنة لابمضى خمس سنين ــــ استثناف ۷۷ مارس سنة ۲٫۷ عبر ۹٫۷

۹۳۸ بما أنه لا يمكن للدائب أن يطالب بريع أراضيه فلا بصسح أن ينسب أن أو لقيمه اهمال في هذا الاس و ومن تم فلا يسقط حتى الذائب التابعة غيبه قضائياً والقيم المدين أن في المطالبة بريم الارض بعضى مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة بعد من استثناف أول يتابر سنة ١٤ ٥ - جه ١٠ عدد ٢٩ (١)

۹۳۹ الخمس سنوات المقررة بلمادة (۱۹۹) تجارى لسقوط الدعوى المتعلقة بكسيالة تحت الاذن لم يعمل عنها احتجاج (بروتستو) تبتدى من يوم المطالبة بقيمتها — استثناف ۱۸ ينابر سسنة ۹۰۹ هج ۲۰ عدد ۸۹

مهر اذا كان شسخص مدينا بمتعنى ورقة تجاريه واعترف بمدينا بمتعنى ورقة تجارية واعترف بمدينا بمتعنى المدة طبقا المادة ١٩٤٥ تجارى كا لوامتنع عن حلف اليدين على أنه لم يكن فى دمته شىء من الدين ويكنى فى هسنده الحالة أن يحصل الاعتراف ضمنا كما لو كانت الاوجه التي يدفع بها المدين الدعوى لا تمقى مع براهة ذمته مثل مااذا أن ترسدا أى قسط من أصل الدين ـ السيدة أنكرسداد أى قسط من أصل الدين ـ السيدة زينب ٥٠ فواير ٩٠٠ عج١عد ٢٧٧

۱٤٩ الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها يصح النمسك به في أية حالة كانت عليها

الدعوى ولو لاول مرة أمام محكمة الاستئناف وبمد التكلم في الموضوع

المادة ٧١٦ مدنى لاتنطبق الافي حالة وجود عقد بين المطالب بالريم والمسؤل عنه ، أما في حالة مطالبة المنتصب بالريع فالمدة المسقطة الحق عى محس عشرة سنة لاخس سمنين - استثناف ١٥ فبرایر ه ۹۸ شرائع ۲ عدد ۱۹۸۸

٧٤٧ لاتنقطم المدة المقررة لمسقوط الحقوق الابالتكليف بالحضور أمام المحكمة للمرافسة أو بالتنبيه بالرد تنبيها رسميا مستوفيا للشروط اللازمة. والمراد والتلبيه الام الوارد ذكره في المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات والذي يجب أن يسبق تنفيذ كل حكم أو سـند واجب التنفيذ . فجرد الانذار غـير كاف لقطم سريان المدة المسقطة لدعوى مدنية -استئناف ۲۱ دیسمبر ۹۱۵ عج ۱۷ عدد ، و (۱)

#### السقن

٣٤٣ ولو أن القانون المدنى الاهميل بخسلاف إ القانون المدنى الفرنسي لايعضمن نصا صريحا باعتبار المراكب والمعادي والسفن من الاموال المنقولة فان نصوص المادة ٤ من قانون التجارة البحري لاتدع شكا في ان غرض القنن المصرى اعتبارها من المنقولات ـــ استثناف زقاز بق ۱۷ مايو سنة ۸۰۸ € ۱۰ عدد ۸

ع و مالك السفينة مسؤل عقتضى نص المادة ٣٠ تجاري بحرى عن أعمال القبطان وتعهداته مع الغير فان أجر القبطان السفينة بقصد تهر بب الحشيش جازت مصادرة السفينة طبقا للمادة سهم من قانون الجارك وأو كان المالك غير عالم عا تمهد مه القيطان - اسكندرية ابتدائي م ١ ايريل ٥ ، هنج ١ ١ عدد٧

#### السمسرة

ه ١٤ ان الممسار لم يخرج عسن كونه وكيسلا يعمل على ذمة من كلفه بالمسمل واذا قضت المادة ٧٧ من القانون التجاري باتباع قواعد التوكيل فها

للساسرة من الحقوق وما عليهم من الواجيات وللمحكة السلطة المطلقة في تقدير قيمة الاتماب المستحقة للسمسار لان المادة ١٤٥ مسن القانون المدنى قضت صريحا بان الانفاق على مقدار معين

المقابل الذي يستصوبه ـــ مصر استنتاف مدني ٧ يناير ١٠٨ - ٢٤ ص ١٢

٦٤٦ أذا كان الاتفاق في السمسرة على أن الاجرة لاتستحق الااذا حصل البيع أوالشراءوهما لانحصلان فلاأحة مستحقة

ولا عبرة بقول السمسار لسكي بنال أجرته ان البائع والمشترى قد عدلا عن اتمام المقد بعد ان تمت في التوكيل لايمنع من النظر فيه بمعرفة القاضي وتقدير الحميتع الشروط اللازمة لاتمامه خصوصا اذا لم يبين

<sup>(</sup>١) قارن استئناف ٣ مارس ٣٠ ٩ ( المجموعة الرسمية السنة الخامسة عدد ٧٦ )

ناك الشروط وكيف تمت وكيف صار العدول عنها المقصود من الاتفا فالاعمال التي عملها السمسار قب ل اتمام البسع فليس للمصار أن والشراء ينظر اليها وقت الاتفاق الراد قيمة الانماب التي عملها -- اسنا بزيادتها أو تقمل بقلتها ولكن اذا كان النسرض ح ٢٤ ص ١٣٠٠

القصود من الاتفاق حصول البيع والشراء والمحصلا فليس للمسار أن يطلب أدنى أجرة على تاك الاعمال التي عملها -- استثناف مصرمدنى ٢٤ مارس ٨٠٨ ح ٢٤ ص ١٩٠٠

### الشخص معنوي

۱۹۶۷ ان القومسيون البلدى المختلط فى طنطا ليس هو فرعا من فروع الحسكومة بل هو شخص معنوى ذو شخصية محدودة اسونه أسوة الافراد فى معاملاته القانونية

وانه وان نص فى الامر المالى الصادر بانشائه ان للقومسيون اتخاذ الطرق اللازمةلتحصيل الرسوم التى يفرضها السكان على أنفسهم و يقدرهاالفومسيون الا أن المسرض مسن ذلك أتخاذ الطرق اللازمسة للتحصيل بالتراضى

فلبست الرسوم التي يستحقها عندالسكان أموالا أميرية ولا يجسوز له تحصسيل تلك الرسوم الطرق الادارية كما تفعل الحكومة في تحصيل الضرائب ــ طنطا جزئي مدنى يونيو ١٥٥ ح ٣٠ ص ٣١٤

۹.۸ ان الامر العالى العمادر في و يوسنة 
ه. ه نص على انشاء نظام بدى لمدينطا مشابه 
للمتبع في المنصورة والفيوم القاضى: اشتراك الاهالى 
في تحسين مدينتهم بواسطة الرسوم الاختيارية التي 
فيرضونها على أنفسهم ويقوموا باعماله قومسيون 
نص في الامر العالى على طريقة تأليف وعلى بيان 
اختصاصه وعلى انه يقوم باداء هذه الوظائف تحت 
مسؤليت و بدون أي تمهر ولا ضيان مسن طرف

الحكومة وعلى أن خزينة الرسوم والعوائد يدير أشغالها صراف بعينه القومسيون و بكون تحت أوامره وملاحظته وممثوليته وعملي أن المدير أو وكيله هو النائب نقط عمن النومسيون في جميع الاعمال المتعلقة بالقومسيون سواء كان في علاقاته مم الحكومة ومصالحها أو في علاقاته مع الافراد

فيذه النصوص تفرج القومسيون من عبداد فروع المكومة ولو أن لها الاشراف عليه نظرا لفيامه باحمال تحسين المدينة وبالنسبة لان الاعمال تكون بعد تمامها داخلة حتماضمن أملاك الحكومة الممومية كنص المادة الثانية من الامرالمالي الا" نف للذكر حسطنطا مدى يونيو ها ٥ ع ٣٠٠ ص ٢٨٠

۱۹۹۸ مجلس بدى طنطاالمشكل بمتضى قانون نمرة ۲۰سنة ۱۹۰۹ هو شخص معنوى مفصل عن الحكومة وعلى ذلك فقاضاته تكون أمام الحكفة المختصمة طبقا اقانون المرافعات وليس اهام الحكمة التي نص عليها في الامراالهالي الصادر في ۱۸ مايوسنة ۱۸۹۳ طنطا ابتدائي 2 ديسمبر سنة ۱۹۰۸ عدد ۱۲۳ عدد ۱۲۳ محد طبقا و موسة ۲۰۵۰ محلس علي بنسدر الزقاز بق المختلط

مجلس محملي بنسدر الزقازيق المختلط المشكل بمقتضى القانون تمرة ٢٧ سسنة ٥٠٥ هـو شخص معنوى منفصل عن الحكومة (1)

 <sup>(</sup>۱) راجع الجريدة الوسمية سنه ۱۰۸ عدد ۲۵ فی (۲ یولیو) ص ۱۱۹ بالنسبة أترار رئیس المجلس الحلی الخاص بالحجوز الاداري

. لا عبو زنحصيل الموائد الاضافية على الاملاك التي تمهد أحد سكان بندر الزقازيق بدفعها برضاءه للمجلس الحلى الا بدعوى ترفع امام الجهة القضائية لابطريق المجز الاداري بناءعيل الامر المالي الصادر في ۲۵ مارس ۱۸۸۰ - زقازيق ۹ ستمير 111 341 2644

٦٥١ ان مجلس النصورة المحلي هو شخص أدى خارج عن هيئة الحكومة وعليه تسكون المحكمة التي تفصل في القضايا الم فوعه على المجلس المذكور هي الحكمة الختصيه طيقا لقانون الرافعات لا المحكمه المختصبه طبقا للام المالي الصادر في ١٨ مايو سينه ٧٨٩. ــ الزقازيق جزئي ٢٧ يوليو سنه ٩٠٨ مج 79 346 9.

#### الشرط حزائي

٢٥٧ لا يصم الحكم بالتضمين المصرح به في المقد ﴿ الشرط الجزائي ﴾ الا اذا ثبت وجود الضرر وهذا بقطع النظر عما نصبت عليه المسادة ٣٧ مدنى من أنه لايجوز للمحكمة أن تحكم باقل أو با كثر من مقدار التضمين المتفق عليه - استئناف ٢٩ أوفير (1) YE SHE 14 8 91.

٦٥٣ اذا نص في عقد الإبجارعلي شرطجزائي بدفع المستأجر بمتنضاه مبلغا من المال اذا تأخر عن دفع الاجرة في المعاد المحدد اذلك وثبت أن الؤجر حجز اداريا على الحصول ليتوصل الى استيفاءالاجرة الميعاد فلا حــق للمؤجر في التمويض الحــزائي المنصوص عليه في المقد ــــ استئناف ٢٠ ديسمبر ۱ ۲۲ عدد ۲۷

« الشرط الجزائي » بقطع النظر عـن ثبوت وجود الضرر وذلك نظرا لما نصت عليه المادة ٣٣ ١مدني من انه لا يجوز للمحكمة أن تحكم باقل أو أكثر من مقدار التضمين المتفق عليه وخصوصا أذا كان من المحتمل أن يكون الشرط الجزائي في قائدة أي من طرفي المقد ـــ استئناف ، ٧ فيرا يرسنة ١ ١ ٨ ٢٠ ١ عدد ٢٥

٥٥٠ اذا تضمن عقد شرطا جزائيا محستم دفع مبلغ معمين عن كل بوم تأخر فيه المتعمد عمن الوفاء فالقاضي غير مقيد بان يتبع الشرط الجزائي بنصه في حالة ما اذا قام المدين بتنفيذ بمض ماتمهد به وله أن يقدر المبلغ الذي يراه عدلا - استثناف ، ديسمبر 418 \$31 ach (1)

٩٥٦ متى كان تنفيذ المقد معلقا على شرط ومشتملا على الزام من يقصر من الطرفين في اتمام ٩٥٤ يصح الحكم بالتضمين المصرح به في العقد | الشرط بتمويض جزائي فاذا كان التقصير حاصلا

<sup>(</sup>١) راجع حكمي محكمة الاستثناف في أول مارس ١٩٠٠ مجموعة الاحكام المختلطة السنة ٧١ ص ١٤٥ وفيه فبراير ٥٠٥ مجموعة الاحكام المختلطة السنة ١٧ ص ١١٧

<sup>(</sup>٢) راجع مجموعة الاحكام والتشريع المخططة السنة ٧٠ ص ٧٠٠

فيا بسد من الطرفين جميها فلا محل للحكم بالتمويض الجزائي وتعود الحالة بين الطرفين الى ما كانت عليه قبل المقد --- استثناف مصر مدنى ٧٧ مارس ٩١٣ ح ٣٠ ص ٩٣٣

۲۵۷ عسدم الوقاء بصهد بدفع مبلغ من النقود لا يترتب عليه فى الاصسل الا القضاء للدائن بقيمة دبنه مع الفوائد التى قضى جا القانون أو اشمق عليها المتماقدان على سبيل الدمو يض

فان أراد الدائن الحصول على تعويض عـــلاوة على تناك القوائد وجب عليه أن يثبت انه قد أصابه ضرر غير مالحة من مجرد تأخر مدينه في الدفع ، ولذك قررت الحكمة بانه ليس هناك وجـــه لانزام المدين بمبلغ من الدقود افقى عليه كشرطجزائي علاوة على القوائد التي حـــددت باقصى ســمر بحبره النانون (أى تسمة في المائة) مادام الدائن م يجبت انه مسه ضرر غير ماقد لحقه من مجرد تأخيرالدفع ـــ الاقصر ٧٠ ابريل ١٥٥ه ع٧ عدد ٧٠ (١٠)

۲۵۸ ولو ثبت للقاضى انه لم يحصل أى ضرر للمتعاقدمنعدم قيامالطرف الآخر بتنفيذالشيءالذي

تىمد به فعليه أن يحكم بالتمويض المتفق عليه فى العقد ــــاستثناف ۳ ديسمبرسنة ٩١٤ شرائع ٣عدد ٢٩٢

٩٥٠ لامحسل القول بان النوامسة المنوه عنها في المقد كشرط جزائى لا يتضى بها الا في حالة حصول ضرر دادى لمشترطها كما ذهب اليه بعض الفقها معمد ان البعض الا خراى وجدوب القضاء بالشرط الجزائي سواء تحتق الضرر المادى أو لم يتحتق لان اتفاق الطرفين ملزم لكل مسن المناقدين

على انه سواء انتى القتباء رأيا في هذه المسالة أو لم يضفوا فان المادة ١٩٧٣ مدنى صريحة في وجوب التضاء بالشرط الجزائي على وجده الاطلاق فليس المحاكم أن تحكم بقل منه أو أكثر ـــ استثناف مصرماني ٢٧٠ يسمبر ٢٩٣ ح ٢٩ ص ٢٧٨

۱۹۰۰ لیس الشرط الجزائی الذی ینص علیه فی النفرد الا مقابل تعویض عن النفرد الذی قد ینشأ من عدم تشید المتد فلا تصح المطالبة بملغ التضمین المثنی علیه الا اذا وقع ضرر حقیقة استثناف ۱۰ نوفیر ۱۹۰۵ کو ۷۷ عدد ۲۵

### الشي كة

۱۹۲۱ ان الشركة التجاربة هى الني تنخذ أعمالا تجاربة طبقا للنصوص المشتمل عليها قانون التجارة وكل شركة أخرى تعد شركة مدنية ان شخصية كل شركة تتلخص من ميني شروط الشركة وهمذا المسنى اما مدنى أو تجارى فجيم

الشركات التى نطبها للمعوم وتؤدى أشسطا لها بصسفة شركات لها شخصسية ولو أنها مدنية لان شخصية كل شركة تنج من فسادارة حركتها— استثناق مصر 4 ديسمبر 4 . 9 ح ٧٧ عد٣٧٨

انظر مؤلف دروهاس فی الفانون المدنی المصری جزء ثانی تحتکامة « وفاه » نبذة ۱۲۹ ای ۲۳۹
 وحکم محکمة مصر الاجدائیة ۲۹ مارس ۹۰۶ ع عدد ۱۸۰۰

٦٦٧ يفرض في حالة تعدد الشركاء أن ينبني أحدهم لنفسه بأذن الا "خرين أو يفيره أو أن ينبني للشركة فليس للشريك أن يرجع عليهم بحصة الاف هذه الحالة الاخيرة و يعتبر البانى بأذن بمثابة مستمير و بفير اذن عثابة غاصب

فاذا لم يثبت أن البناء كان للشركة فلا حسق للشريك آلا "خر أن يطلب أخذ حصــة في المباني · بنسبة حصته مقابل دفع ما يخصه في النفقات

أما بعد البتاء سواء باذن أو بفيره اذا حصلت القسمة فاصاب البناء حصة بانيه كان له وان أصاب حصة الا خر وجب الممل عقتضي المادة مع من القانون المدنى - استثناف مصر مدنى ٢٧ ينابر ١٧٩ س ٢٠٠ ع من ١٧٩

٦٦٣ لايجو زائبات شركة بين متخاصمين بشيادة الشيود لان الشركات هي من المقود الق لاعبوز انبانها الا بالكتابة - استئناف مصرمدي ٧ تمارس ٩١١ م ٧٧ ص ٩١

٩٦٤ للمحاكم أن تعترف بالشخصية المنوبة الجمعيات المؤسسة لتبادل المنفعة بين أعضائها ولو 1 يصرح بها من الحكومة ، وتستبر هـــذه الجميات شركات ولو اقتصرت منفصة أعضائها عملي الربع الادبي دون المادي

وفي هذه الدعوى حكمت الحكمة أن جمسة تماون مستخدى مجلس بادى اسكندرية يجوز مقاضاتها بصفتها شركة ،غير انهاقر رت ان الدعوى

الجمية بصفته نائبا عنها مع أن قانون الجميسة خول لجلس الادارة صفة النيابة في الامور القضائية ... اسکندر بهاستئناف به ستمبر ۱۹۳۶ می ۱عدد ۱۱)

٩٦٥ العقد المحسر رامع أحدد الشركاء لتوريد أصناف من الجاري الاتجارفها بمعرفة الشركة يعتبر عقد مع الشركة مالم يكن القصيد منه الزام الشم يك الذي باشره وفي حالة عدم وجود دليلمن هذا القبيل يمكن للبائع أن يطالب الشريكين متضامنين بدفع عن ماورده اليهما ولو بعد فسخ الشركة - استثناف١٧ اريل ١١٤ ج ١٥ عدد ٥٥

٦٩٦ بما أن الشريك في شركة محاصة تجارية اذا تماقدباسهمخاصةمع النير يكون مسؤلا وحده مادة ( ٦١ تجاري ) فيجوز له أن يرفع باسمه شخصيا الدعوى المتعلقة بالحقوق الناشئة عن هذا التعاقد أما اذا كان التماقد باسم جميع الشركاء فلا تحبو زالمطالبة بجملة الارباح الستحقة لهمالا اذا كانوا كلهم خصوما في الدعوي

فاذا رفع سمسار وطني له شريك أجنسي في شركة من هـ ذا القبيل دعوى امام الحكمة الاهلية التي لامجوز للاجنسي أن يتقاضي امامها وطلبكل السمسرة المستحقة بمقتضى عقد عمل باسم الشريكين فلا يقضى للسمسار الوطني الا بنصيبه في السمسرة ولا يعول على رضاء الاجنسى برفع الدعوى امام المحكمة الا اذا كان قد تنازل عن نصيبه أونيط الوطني بادارة الشركة وجازله بناء على ذلك أن يقاضي غير مقبولة بشكلها الحالى لانها مرفوعة عـلى رئيس | الفيرلحسابها-استثناف، ٧ فبرابر ٧١٧ ج ١٣٤عدد٨٨

 <sup>(</sup>١) راجع محكمة الاستثناف المختلطة ٨ فيرابر سمنة ١٨٩٥ ( مجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة ١١ ص ١٧٧) وانظر عكس ذلك حكم عكمة أسيوط ١١٤ كتوبر١٥٠ هج ٤ تمرة ٧

١٩٧٧ ولو كان عقد شراء عمين من الاعبان بليم واحد من أخوة ثلاثة الا أنه لوثبت أن جميع الاخوة أحدثوا سويا بناء في حمدذا المين باعتبار انها ملك لهم جميما فيتعمر أن الملكية للاخوة الثلاثة وضهرد الشربك على المين المشتركة منفرداً لا يكسم.

ملكيتها بمنى للدة ضد بافى الشركاء أذا كان واضع اليد هذا هو أخو بافى الشركاء لان وضع اليد فى هذه الحالة يكون من قبيسل النسامح ليس الا \_ إستثناف ٣٣ يناير ١٥ ه شرائع ٧ عدد ١٧٧

#### الشفعت

۹۹۸ حق الشفهة لايتجزأ فلا يسوغ طلب جزء من المبيح بالشفهة وترك الباقى ــــ ملوى ۷۷ اكتوبر سنة ٥٠،٩ مج ٨ عدد ١٩٦٩ (١)

ان حق الشفه فلا يعجز ألانه اذا أخذ جزءا من السي ورك جزءاً منها فيحيق الضرر بالمسترى كا لا يخفي على البصور لا الانالئين تقدر جملة واحدة بصرف النظر عن قيمة كل جزء على حدته وقد يكون الجزء المنفوع فيه أحسن وأعظم من باقى الاجزاء الاخرى ولولاه مارغب المشترى في أن يشترى جملة الصفقة تراجع مع ذلك المادة ١١ مسن قاون الشفعة بخصوص الحالة التي يكون فيها البيع حصل لجلة مشتر بن ولكن كل بحصة مقررة

٩٩٩ يجوز للشريك على الشسيوع أن يطلب بالشفمة كل المقار المجاورة ولو لم يشترك معه باقى الشركاء فى الطلب حـكفر الزيات ٣ يونيه مسئة ٩٠٠ يح محدد ١٩١٥ (٢)

٩٠٠ حكم للستأثفة نهائيا في ١٧ يونيه سنة ٩٠٠ راحقيتها في أن تأخذ بالشفعة الاطيان التي اشتراها

المستأقف عليه وامدم قيام المستأفة بدفع الثمن رفع المشترى دعوى عليها في ١١١ كتو بر سسنة ٩٠٨ مدعيا أن حقياق الشفية قد سقط وقبل صدو رحم الحكمة الحريقة أودعت الشفيمة الثمن فخزية الحكمة واستلمت المين المشفوع فيها ثم حكمت الحكمنة الحريمة بسقوط حق للدعى عليها في الاخذ بالشفهة ورت

أولا أن أحكام الشّفمة مثلبا مثل جميع الحقوق تسقط بمضى خمسة عشر سنة والحكم القاضى بالاحقية فى الشّفمة لم تمض عليه هذه المدة

انيا عند سكوت القانون في أمر بعطق بالشفعة بحب الرجوع الى أحكام الشريعة الاسلامية القراء نالياً أن أحكام الشريعة الاسسلامية القراء قضت باحقية المشترى في حبس العين المشفوعة فقط الحين قاذا تأخر الشفيع عن ادائه لم يتبطل شفعته لان للقضي لا لايسمقط ألا بالرضى أو التضاء وتطبيعا لهدنه القاعدة إذا تأخر الشفيع عن ده الشمة عن ده الشمارة القااعدة إذا تأخر الشفيع عن ده التمارة وتطبيعا للمحكم القاضى بالشمة فللمشترى الربع عليه دعوى بطالبه فيها بدفعه والا بطلت

<sup>(</sup>١) يراجع حكم محكمة طنطا في ١٩ نوفيرسينة ١٠٨ مج ٣ عسدد ٣١ ص ١٠٨

<sup>(</sup>٢) لأن حق الشفعة واحد لا يعجز أ

شفعته و بما أن المتسترى لم يطلب ذلك في هد. الدعوى فضلا عن قيام الشفيعة بدفح الثمن فلا محل للحكم بسقوط حتها فىالشفعة ــــ وقاز بق استثناف ٢١ أغسطس سنة ٥٠ ٩ ج ٢١ عدد ٥

٩٧١ أذا حكم للشفيع بأحقيته فى أن يأخف بالشفعة عينا واضع بده عليها فلاحق للمشترى فى مطالبة الشفيع بريعها من يوم المطالبة بالشفعة الى يوم الحكم له بها ســـالاقصر ٣١ مارس سسنة ٥٠ ٩ مج ١١ عدد ١٠

۱۷۷ بجب على الشفيع أن يدى رغبت في الاخذ بالشفدة في ظرف مدة مدينة حسب نصوص الاخذ بالشفدة في ظرف مدة مدينة حسب نصوص قانون الشفمة ولـكن لا بوجد نص في هـذا التأنون يخم عليه اظهار رغبته في اعسلان دعوى الشفمة الما اذا قيد الدعوى بدون أن يكون قد سبق له اظهار رغبته في ورقة خاصة وكان المشترى مذعنا لطلبه وجب عليه أن يعحمل معمار في الدعوى — طنطا اجدائي الاولوسنة ١٨٠ ع ١٧ عدد به

۹۷۳ بجب أن يكون عرض الثمن المنصوص عليه فى المادة ١٩ من قانون الشقمة الصادر فى ٩٣ مارس سسنة ١٠ ٩ من طاحتيتيا والا سسقط حق الشقيع فى الاخذ بالششمه وان لم ينص فى القانون

المذكور عـلى ذلك — استثناف ۲۸ مايو ۱۹۱ مج ۱۲ عدد ۱۷۳

٩٧٤ يست برالح الصادر باحقية الشفيع في الاحقية الشفيع في الاحقد بالشفيع بن البيع ولما كان البائع الحق في طلب فسخ البيع اذا لم يعلم المشترى عمن المبيع فالمشفوع منه اذا أن يطلب الحكم يسقوط حسق الشفيع في الاحذ بالشفية أذا لم يتم الشفيع الذكور بدف الشمن المدن المبين في حم الشفعة بعد اغذاره بذلك سطنطا اجدائي ٨٨ يناير سنة ٩٨١ ع ٩٨ عدد ٩٨٤

۹۷۰ يبع الوقاه يترتب عليه حرمان البائم من ملكية المبيع لانتخالها للمشترى بمجرد البيع وعليه فيكون حق الشفعة لحين استرداد المبيع للمشترى لا للبائع --- طنطا ا بتدائى ١٩ ابريل سنة ١٩١ بج ١٣ عدد ٢٤

۳۷۶ ( ۱ ) حق الشــفمة الناشىء حال حياة المورث ينتقل عندموته الى الوارث الذى يكون فى لصيبه المقار المشقوع به (۱)

(٧) حق شمة الجار مبنى فقط على اعتبار حماية مصلحة ملك الجار فيجب حينلذ رفض طلب الشفسة اذا كان التصد منه المضار بة والجار غيرقادر على دفع الثمن والحنه انهق مع شخص آخر أن يدفعه مقا بل أخذ جزء من المقار المشفوع (١٠) ....

<sup>(</sup>۱) ألنى هذا الحلكم فى هذه النقطة حكم عكة الزفاز بق الابتدائية الصادر فى ٧٤ ديسمبر سنة ٩٠٨ وراجع حكم محكمة الزفاز بق الابتدائية الصادر فى ٧٠ توفير سنة ١٨٩٨ ع. ١ ص٣٠ وحكم محكمة دمنهو را لجزئية الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٠٠ ع ٧ عدد ١٨٧٧ والتعليق الوارد على الملخص – و راجع عكس ذلك مجموعة الاحكام المختلطة الجزء الثانى من الفهرست شفعة الفقرات ( ٣٠٧٤ و ٣٠٧٥ و ٣٠٧٠ و)

<sup>(</sup>٢) أيد هذا الحكم في هذه النقطة حكم محكة الزقازيق المذ كورآ نفا راجع حكم محكة الاحتثناف، ١

۱۷۷۷ مجب أن يكون عرض الثمن المنصوص عليه في المادة ١٤ من قانون الشفعة الصادر في ٣٧ مارس سنة ١٩٠١ عرضا حقيقيا والا سـقط حق الشفيع في الاخــذ بالشـفعة ولولم ينص صراحة في القانون الذكور على ذلك ــ استثناف ٢٤ أبريل

۱۹۷ و ۱۷ ایریل سنة ۹۱۷ مج ۱۳ عدد ۱۵ استشهد الحسكم بما ورد بباب طلب الشــفعة بالجزء المحامس من شرح ابن عابدین ص ۲۱۸

۱۸۷۸ لا يفسني للشفيم الذي لم يصرض نمن المقار عرضا حقيقيا أن يطلب تمويضا عمن ريح المهن الناتج قبسل التسليم أن لا يكون من المسدل أن يجمع بين الاستفادة من ريع المهن والد الثمن منا القمع ٧٩ عدد ٣٣

٩٧٨ حكم الشفعة النائي الصادر لصالح الشفيع 
بست يثابة عقد بيع بين الخصوم ومن ثم تسرى 
القواعد الخاصة بالبيع على طلب سقوط الحق ف الشفعة 
فبناء عليه اذا لم يحدد الحكم القاضى بالشفعة 
ميعادا لدفع الثمن كان للبائع في حالة عدم الدفع أن 
يطلب الحكم بدفع الثمن والا سقط حتى الشفيع في 
الشفعة وليس له أن يتمسك بسقوط الحق في الشفعة 
اعتادا على انه أنذر الشفيع وحدد له ميعادا للدفع 
الغ يدفع مع معنى المعاد – استثناف ٢٧ يناير سسنة 
العرب ٢٠ عاد ٧٤

٩٨٠ اذا أراد الشفيع أن يطمن بصور ية الثمن

الوارد فى عقد البيع فيجب عليمه أن يعرض هس هذا الثمن مع خفظ حقه فى اثبات صوريتمه فاذا عرض الثمن الذى يدعى اله حقيقى فلا بعتمر هذا العرض محيحا ــــ استثناف ١٧ يناير سمنة ٩١٣ ع ١٤ عدد ٨٤ (١)

۱۸۸ اذا التق البائع والمشترى على زيادة من المبيع في المقد فرارا من حق الشفسة فلا يجبرالشقيع على ايتب فيا على ايتب فيا يداع الثمن للذكو ربعته لحين ما يتب فيا بأن يعرض تحت مسؤلته الميازاتدي يراه على زعمه ثمنا الممبيع بشرط أن يثبت أن الثمن الذي عرضه هو الثمن الحقيق — استثناف ١٤ أبريل ١٩٤ ج

۱۹۸۳ لايسوغ لقاصر أن يقم دعوي الشفعة الا بوصيه واذا كان الوصي هــو البالع لزم أن بـــين قاضى الاحوال الشخصــة وصيا آخرا يطلبها له ـــ طنطا استثناف ه ۱ دبــمه بـ ۹ م عد ۱۹

۱۹۸۳ لایفنی البیع الحاصل من الشفیع بعد صدو رحکم اجدائی فی صالحه نجرد حصوله قبل صدو رالحکم النبائی الذی جاء مؤیدا للاول — استناف ۱۸ مارس ۹۰۹ مج ۸ عدد ۲۰

١٨٤ اذا رقعت دعــوى الشــفعة فى الميعاد القانوني وحكم فيها إبطال المرافعة لعدم حضو رالمدعى

ديسمبرسنة ١٨٩٨ عج ٧ ص ١٤٧ والتعليق الوارد على الملخص و راجم أيضا بحموعة الاحكام المختلطة الجزء الاول من الفهرست (خفسة) القترات ( ١٩٧٠ و ١٩٧٧ و ٣١٧٧) والجزء الثانى من الفهرست (شفمة) الفتر تاذرا ه ١٣٧٧ و ١٣٣٤) و راجع عكس ذلك الفترات ( ١٨٣٧ و ١٨٣٨ و ٢٨٣٨ من الجزء فسه) (١) راجع معجموعة التشريع والاحكام المختلطة السنة الرابعة عشر ص ٣٤ والسنة التاسعة ص ٢٠٣ فلا يجوزله تجديد طلب الاخذ بالشفعة اذا كانت مدة الثلاثين بوما قد مضت من تاريخ اعلانه إظهار رغبته في الاخذ بالشفمة لان حكم ابطال الرافعة بمحى أر جيم اجرا آت الرافعة بما فيها محيفة الدعوى -طنطا استئناف ١٥ يناير سنة ١٠٧ ج ٨ عدد ١١٧

مهمة مجب اعلان ورقة افتتاح دعوى الشفعة الى كل من البائع والمشترى في الميعاد الحدد في المادة ٥٥ من الامر العالى الرقم ٢٧ مارس ١٥٥ والاسقط الحق في الشفعة ومع ذلك لابسقط هــذا الحق اذا كان عدم الاعلان لاحدهما في الميماد القانوني ناشئا عن غش حصل منه - استثناف مصر ٧٤ مارس ۱۵ م م م عدد ۱۵

٦٨٦ نص المادة ١٧ من قانون الشفعة الذي بمنتضاه لاتجوز المعارضة في الاحكام الصادرة في دعاوى الشفعة بسرى على جيع أحكام الشفعة سواء كانت صادرة من محكمة أول درجمة أومسن محكمة استثنافية - استثناف ٢٩ يناير سنة ٩٠٨ ج ۽ عدد ١١١

٦٨٧ يجوز الشفيم أن يثبت بالبينة أن الشن الوارد بالمقد معلى عن الثمن الحقيق بقصد متعه من استممال حقه في الاخذ بالشفعه وللمعكمة أن تقضى عليه بدفع الثمن الذي ثبت من شهادة الشهود ومن تقدير الحبراء أنه هو الثمن الحقيقي -- اسقلناف ٣٣ فيرار ٥٠٩ عدد ١٨٠

من الاخذ بالشفعة هو أمر مخالف للقانون الحاكم لمتسمخ للمشترى باستعمال طريقة غير شرعية لمتع الشغيع من استعمال حق منحه اليه الشارع بنص صريح في القانون أو للحصول على مبلغ من النقود اضرارا بالشفيم

الاثبات بالبينة جائزعل ماخالف القانون

٩٨٩ بعير الشفيع الذي حكم له بأحقيته في الشفعة مالكا للمين المشفوع فيها من يوم طلبهالاخذ مها فاذا استمر المشترى وأضمأ يده عليها بعد الطلب فهو مسئول قبل الشفيع عن عرتها من يوم الطلب الى يوم التسلم مع مراعاة خصم مآيقا بل اتماب ومصاريف الادارة وفوائد عن البيعمن بومطلب الاخذ بالشفعة الى يوم دفعه -- استئناف ٢٩ ديسمبر ١٠٩ م م عدد اس

. ٩٠ مختلف حق الاسترداد المخول للشركاء في الملك بنص المادة ٢٩٧ مدنى عن حق الشيفمة الستمد من الشريمة الاسلامية فلا تسرى عليسه الشروط المنصوص عليها في المادة ١٩ من الامر المالي الصادر في ٢٧ مارس سئة ١٠١٩ بل يمكن التممك بدفي أي وقت قبل حصول القسمة ، ومن ثم فيعاد الحمسة عشر يوما المنصوص عليمه في المادة المذكورة لايبتدىء الا من تاريخ حصول القسمة استثناف ۲۲ اریل ۹۱۴ مج ۱۶ عدد ۲۴ (۱)

١٩١ لا مكن التنازل عن حق لاوجودلهوقت ٨٨. ان اعلاء تمن المبيع بقصــد منع الشفيع | التنازل وبما أن حقه الشفعة لا يوجد الا عنــد بيـع

<sup>(</sup>١) ذ كر بالحكم عن مصدر حق الاسترداد وأنواعه (كتاب بودري ولا كنتيري الجزء الثالث باب المواريث فقرة ٢٥٨٢)

المقار المشفوع فيه فالتنازل عن هذا الحق قبل البيع لايحرم المتنازل من حقه في طلب الشفعة

أعرب زيد اممر و ربكرعن رغيت في يبع عتار لهما الحق في أخذه بالشقمة قوقضا شراءه فلما باعه لشخص ثالث قاما يطلبان أخذه بالشقمة فتمسك زيد برفقسهما الاول وأراد أن عنمهما مسن ذلك فحكمت المحكمة انه ليس للرفض الحاصل قبسل البيع تأثير على استممال حق الشقمة أذا آن أوانه لانه لم يوجد الا بعد بيع المقار — متطوط ١٥ مايو سنة ١٩ ٩ عد ١٩ ١٠)

۱۹۹۳ حق الاسترداد المنصوص عنه في المادة ۱۹۲۶ مدنى لم يمح من القانون وهو نو مركز خاص بجانب حق الشفمة وأحكامه وتطبيقه تختلف عن أحوال الشفمة — طنطا ابتدائى ۲۳ ابريل سستة ۱۹۲۵ مراتم ۲ عدد ۳۰

سمه. لا يكنى لائبات ان اللحس ذكر فى عقد البيم بزيد بقصد منع الشفيع من الاخذ بالشفعة التحصل على شهادة من البائع ندل علىذلك

واعا أذا تقدمت في الدعوى شهادة بهذا المعنى قانه يرتب عليها وجود شك عند الحكمة في محسة الثمن الوارد بالمقد وهذا الشك يستدعى أن المحسكمة تحلف المشترى الميمين المتدمة على أنه المشترى حقيقة بالملغ الوارد في العسقد ودفعه باكلة الى البائع — الاستثناف ٧ مايوسنة ١٤٤ شرائع ١ عدد ٣٤٨

۹۹۶ ان المثن الذي يجب على الشفيع عرضه الما هو المثن الوارد بسقد البيع وليس الثمن المقدر يورقة الانذار المملنة منه للخصم هذا مع حفظ حقه

فى طلب اثباث صورية النمن الذى يدعمها بكافة الطرق القانونيسة ــــ استثناف مصر مسدنى ۳ ينامر سنة ١٩٧٣ - ٧٨ ص ٧٧٧

۹۹۰ آن الحسكم بالشقمة ستعرباتا به عقد كليك كايستدل من نص المادة ۱۸۸ من قانون ۱۲۳ مارس سنة ۵۰۱ وهذا العقد يتجر عقد بيح الزامى لاحمد الاخصام وعقد شراء الطرف الانخر

ولا يمنن التخلص من ذلك الحسكم الا بسقوطه بلادة العلويلة أو برفع دعوى بالنمن وعند عسم دفعه يحكم بسقوط حق الشفعه — استفناف مصر مدنى ٧٠ ينابر سنة ٩١٣ ع ٧٨ص ٧٥٧.

۹۹۳ ان السنمة حق استثنائي مأخوذ من الشرع الشريف الذي كان يجيز مالمستحقها معالما الله التضييق والا كثارمن استاطها وقد أتبعه الشارع المصرى فيذلك ووضع لها قواعد خاصية تخالف التواعد العامة المذكورة بقانون المرافعات

وقد اخطف أئمة السرع الشريف في وجوب دم الثمن أوعدمه قبل النضاء وجاء في قول محمد صاحب الامام الاعظم في الجزء الخامس من حاشية . ابن مابدين في باب طلب الشمة مانصه و لا يقضى حتى عضر الثمن لان الشنيع عساء يكون مغلسا، تقضمه الاتراء في هذا الموضوع من شانه أن يفيد القضاء الاهلى لانه فيه مرشدا الى مطابسة الاحكام بخصيوص صالح الافراد بحسب وقاهيمم و يقتضيات أحوالهم

ولذا برى ان الزام الشفيع بدفع الثمن قبل الفضاء عنم التسلاعب في طلب الشفعة اذفي بعض الاخوال

<sup>(</sup>١) راجع استئناف مختلط ٢٧ مايوسنة ٢٠ ٥ مجلة التشريع والقضا ١٤ ص ٣١٢

ان لم يكن في أغلبها الشفيع مقلسا. يسخره الغير بقصد الربح والمثقمة ليس الا وهذا طبعاً عاطيل المنازعات فيا بين المتقاضيين و بعلل مصالحهم الامرالخالف لروح النشريم في الشفعه

أما الاعتراض على ذلك منان دفع النمن ربما يستوجب حبس مبالغ جسيمة بدون قائدة لصاحبها مدة النزاع فليس بوجيه لان المشترى في استطاعته اجتناب هذا الضرر بقبول النمن للمروض حسبا هو وارد في عقد مشتراه كما أن للشفيع الحق بمعدالقضاء له في طلب ربع المقار المشفوع من بوم المطالبه

. ومن ثم فان عدم اضافة لفظ حقيق الى كاسة ومن ثم فان عدم اضافة لفظ حقيق الى كاسة عرض الواردة فى المادة ( ١٤ ) من قانون الشـفمة الصادر بتاريخ ١٧٣مارس سسنة ١٠ ه لايدل على ان الشارح قصد اعفاء الشفيح من دف الثمن قبل النشاء 4 — استثناف مصر مدنى ٢٤ أبريل سنة ١٩٨٧ حـ ٧٨ ص ٢٨٧

۹۹۷ يظهرلـكلمن يتصفح قانون الشفدة الصادر ف ۷۳ مارس سنة ۹۰۹ ان الشارع الصرى قدوضم

عراقيل كبيرة لطالب الشفعة كرها فيها وقد جعل هذا التأنون استثنائي بحض على غيرالفياس

وانه فرض على الشقيع اجرا آت محددة تحديدا ظهرا ميننا لما هو يازمه عمله وكلذك لمنع التلاعب في طلب الشفمة اذفي أغلب الاحوال يكون طالبها مفلما فيسخره الفير بقصد الربع وللتقمة ليس الا وهذا طبعا شخالف روح النشريم المصرى

وان أم ماقره الشارع لمدم تمريض المشترى لنكاية طالب الشفعة القلس للسخرالذي لا يقصد برفع دعوى الشقعة الا الانجار الزام همذا الطالب بمرض التمزللمشفوع مناوترى الحسكمة ان المرض لابد وأن يكون حقيقيا بمدنى تسلم الماغ الى الحضر أو ابداعه بحزينة المحكمة وان كانت لقطمة حقيق غير مضانة الى كلمة عرض الواردة بلكادة (١٤) من التارون لازعدم وجود هذه الفقلة لا يؤخذ منمه ان الشارع أرادأن يعني الشعيع من دفع النمن قبل التضاء له — استثناف مصر مدنى ٧٧ ابريل سنة ٩٧٣ ح

### الصلح

۹۹۸ عصر الصلح الذي ينمد بين التقاضيين في دعوى و يصدق عليه من الحسكمة أنما هو عقد رسمي وليس بحكم و بناء عليسه تكون الحسكمة التي صدقت عليه مختصة بنظر العلن القدم عند طبقا المادة ٣٠٥ مدني ولا يعد ذلك استثناظ له أمامها حسوط ١٥ يناير سسنة ٩١٠ م ج س ١١ عدد ٥٥ (١)

مه ۱۹ المادة ۳۰ من القانون المدنى قضت ان الصلح لا يصح الطمن فيه الا بسبب غش أو خلاً مادى واقع في الشخص أو في السبب ترو برالسندات التي بني عليها و ولكن لا نزاع في أن الصلح كمقدمن المقود يصح الطمن فيه باسباب البطلان المامة للمقود للمينة في المواد ۱۳۹ وما يليها من القانون المدتى كا القصر والا كراه وغيرهما

<sup>(</sup>١) راجع حكم استشافي طنط ٧ ابريل سنة ٧٠ ٩ ع سع عدد ٨٧

القسيم الذى يعسين على المجكوم عليه طبقا للدادة ٢٥ من قانون العقوبات لابسوع له أن يصالح على ملكية قطعة أرض واقع عليها النزاع بين المحجود عليه وآخر و وهذا الصلح لاقيمة له ولوصدة تعليه المحكسة و وذلك لانه ليس للذيم طبقا للمادة ٢٥ للذ كورة سوى ادارة أموال المحكوم عليه لالتصرف لها بموجب صلح يعمله أو باى وسسيلة أخرى كذر الزيات ٥ ما يوسنة ١٣ شرائع س ١ عد ٨١

۷۰۰ عضرالصلح الصدقعليه من المحكمة في قضية لا يعتبر حكما وعليه لا يكن الطمن فيه الا بطريق دعوى أصلية والاسباب المبينة على سيل الحصر في المدة ٣٥٠ مدنى -- في سويف استثناف ٣٠ بونيه سنة ٩١٤ ٩٠ مج س ١٧ عدد٧ (٢٠)

٧٠٧ الكونكرداتو حجة غلى جميع الدائمين بما فيهم الذين إيدخلوا في اجرا آت التفليسه حسطنطا إجدائي ٨٨ نوفير سنة ١٤٥ شرائع ٧ عدد ١٤٠ ٧٧٧ ولو إنه طبقا للمهادة ٣٧٨ من القانون

التجارى يكون الصلح الحاصل بين دائني شركة مفاسة والشركاء ملزما لجيع دائني الشركة على السواء سواء وقموا على محضر الصلح أراج بوقموا الاأن بمسلمة لا يشخصية بل يكون الدائن في هذه الحالة الحق في المطالبة بها با كلها ضد الشريك بصفته الشخصية ولا عبرة بمعضر الصلح الذي لا يشمل الا ديون الشركة المفاسة حسكمة الاستثناف ٧ ينابر سنة الشركة المفاسة حسكمة الاستثناف ٧ ينابر سنة الشركة المفاسة حسكمة الاستثناف ٧ ينابر سنة

### ضان وتضامن

٩٠٧ أنه وأن كان لا يجوز مطالبة الضامن أو الرجوع عليه الا بمد تجر بد المدين قانه في هذه الحالة يجب على الكفيل أن بدل الدائن و يعين له أموال للدين التي يمكنه الرجوع اليها والا جازت مطالبة الكفيل أن لم يضل ذلك وفي حالة إفلاس للدين ومصالحته مع الدائنين

على جزء معين يدفعه من الدين يكون ذلك دلسيلا كافيا عسلى أن ليس له أموال أخرى يمكن للدائن الرجوع اليها قبل مطالبــة الكفيل وحيثات تكون مطالبــة الكفيل فى علها --- استثناف مصر مدنى ٨ مارس ٩١٥ ح ٣٠ ص ١٧٨

 <sup>(</sup>١) راجع حكم الاستثناق الصادر من محكمة طنطافى ٧ أبريل سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية
 السنة الرامة عدد ٨٧

<sup>(</sup>٢) ارتكن الحسكم على تعليقات داللوز على القانون التجارى فقرنى ١٢٦ و ١٢٨

٧٠٥ ان مجرد التعهد بقديم ضهان عيني لدائن تامينا له على دينه ليس من شأنه أن يجيز الحمكم على للتعهد بصفته ضامنا متضامنا المدين الاصلى بل غاية مافى الامم أنه يجيز الحمكم عليه يتفيذ مانعهد به — السنتاف به مارس ٩٠٥ عج ٢٩ عدد ٧٧

 ۱۸۰۷ المیداد المقر ر انتفیذ الحکم النیابی یسری لصالح الضامن ولو انه لابد من السیر فی تنفیذه علی المدین الاصلی قبل تنفیذه علی الضامن --- المحله ۱۹ یناربر ۹۰۶ مج ۷ عدد ۶۶

٧٠٧ أذا قضى حكم صادر من الحكمة المختلطة بعسقوط حتى الاستياز الذي للدائن المرتبن اصدم حيازه للدسين للرهونة فذمة الكفيل تبرأ من دفع الدين طبقا لاحكام المادة ٥٠٥ مدنى — استشاف ٧٧ إبريل ١٧٨ ع ع ١٤ عد ١٧٠٧ (١)

۷۰۸ حق الامتياز الذي لدؤجر على متولات الستأجر لا يعتبر نامينا بالمنى القصود فى المادة ۹۰ مدنى وعليه لا تيز أدمة ضامن الستاجر ولو لم يستعمل المؤجر حقه فى الحجز على متقولات مستاجرهالذى لم يدفع ماعليه من الا بحار ـــ استثناف في قبرابر ۹۸۶ عد ۷۰ عدد ۷۰

ه · ٧ اذا استدان شخصان مبلفا بعقد واحد ورهن كل عقاوا من ممتلكاته تأمينالسداد هذا الدين ورهن كل عقاوا من ممتلكاته تأمينالسداد هذا الدين ورخلا المقد من بيان حصية كل منهما وكيفية الدقم فلا تضامن بينهما في المسؤلية بل يكون على كل أداء لصف الدين الا اذا اعترف أحدها بان نصيبه أكثر من النصف ازمه دفع مااعترف به

فاذا اعتبرهما محكمة أول درجة متضامنه عن واستأنف أحدهما الحمكموقضي استثنافيا بدم وجود التضامن بينهما استفاد المدين ألا خر من هذا الحمك ولو إرستأف -- بني سويف ابسدائي ٧٠ ينار ٥٠ هنج ١٠ عدد ١٠٠

 ٧١ ليس لاحد المدينين أن يعمل محملا من شانه الحاق الضرر بباقى المدينين المتضامنيين معمه (مادة ١١٨ مدنى) كان يقبل حوالة دين غير قابل للحوالة قان فعل كان عمله حجة عليه وحده

قبول الحوالة كما يكون صريحا يكون ضمنيا و يعد قبـــولا ضمنيا دفع جزء مــن الدين الى الحمتال ــــ استثناف ۱۷ مارس ۱۹۵ شرائع ۲ عدد ۲۳۳

۱۸۷ لیس ماینم الدائن الذی سهی علیه آن بطلب فی دعواه الحکم علی الدی علیهم بالتضامن من أن برفع دعوی جدیدة بطلب بها الحکم باعتبار المدی علیهم المحکوم علیهم فی الدی وی الاولی متضامتین فی الوقاء — استثناف ۱۱ نوفیر سنة ۱۵۸ شرائع س ۳ عدد ۶۰

٧١٧ بطلان التمهد بسبب عسدم أهلية أحمد المديني المتضامنسين هو من الدفوع الشخصسية فلا عبوز لنسير عسدم الاهليسة أن يتمسك به وعلى ذلك يقي التمهد نافذا بنامه بالنسسبة لباقى المدينسين الذبن تماقدوا وهم عملى عملم من الا من السنتناف ١٨٨ ابريل ١٩٨٠ عمل عمد ١٨٤

٧١٣ الضامن النسير المتضامن الذي يريد أن

<sup>(</sup>١) انظر حكم محكمة الاستثناف المختلط الرقم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ (مجموعة التشريح والاحكام المختلطة س ٥ص ٩٧)

يوقف اجرا آت الدائن ضده بحجة أن المدين بعلك أعيانا تكفى المسداد الدين مكلف بان يسين همذه الامسلاك ويدل الدائن عليها لان عبه الانبات ملتى في همذه الحالة على عانقمه لاعاتق الدائن طبقا للمادة ٤٤٩ تجارى

الكونكرداتو الذي يصمل معالهلس بان يدفع جزءاً من دينسه ويترك له الجسزه الآخر لابخسلي مسؤليسة الضامن من دفع باقى الدين باستثناف ٨ مارس ١٥٥ شرائع ۲ عدد ٧٩٩

٧١٤ لا يقضى القانون بالتضامس فى حالة ما اذا كالت الماملة تجار بة أو موقعا على السندات تحت الاذن من التجار لان المدادة ١٩٧٧ من قانون التجارة قضت على أن الساحب والقابل والحميل متضامنون ولم ينص على تضامن الموقعين على سسندات تحت الاذن لمامسلات تجاربة أو مسن التجار — مصر استثناف مدنى ٧١ بوليو ٧١٠ ح ٧٧ ص ٧٣

١٧٥ من أخنى أشياء مسروقة بكون مسؤولا | ديسمبر ١٨٦ ج ١٣ عدد ٧٧

٧٩٣ بحور أن بكون الضمان الاحتياطى بورقة مستقلة مادة ( ١٣٨ تجارى ) ولكن اذا لم يبين فى الضمان الحاصل بورقة مستقلة الكديبالة التى يضمن دفعها أو الوقت الذى بحب أن بحصل فيد تهدناشىء عن كبياله ليكون مضمونا به كان هدنما الطهان ضهانا ماديا مدنيا لاضهانا احتياطيا ونسرى عليسه حينانا. قواعد القانون الدنع لاقواعد قانون التجارة

تعهد شخص بضان آخر في سندات وإيصالات وسراكي لشخص ثالث ضانا مطلقا غيرمحدد القيمة والزمن ثم حرر الشخص الشمون لمن صدر لمصلحته الضان كبيالة تحسولت فها بعسد فحكم بأن الضان لا ينتقل بمجرد تحويل السكنبيالة ساستثناف ٢٩ دسمه ١٩٥٧ حرور علا عدد ٧٧

### الغاروقة

۷۷۷ متی ذکر فی عقد الرهن أحقیة الربهن الموفقة ولما الاطیان المرهونة کان الرهن فاروقة ولما کانت الغرار وقة ولما عمل الفائل المحرابان المحرابان عمل القانون فلا یکون المربهن حتی بان یتضع بربیع الاطیان العمور به المرهونة لا بنعسه ولا بالواسطة کأن بؤجرها المراهن قسسه و يطالب لم بارابا بل یکون له فی هذه الحمالة المطالبة باصل دینه عمار فوائده القانونية فقط سه مصرا بعدائی ۲۵ مارس سنة ۲۰ م

۱۹۷۸ بستنج من عدم وجود أطيان خراجية الآن أن الملادة ۱۹۵۳ من القانون المدنى أصبحت غير معمول بها ولا عجب تنفيذ عقد الفار وقة لانه نخالف المص المادة ۱۹۵۰ فقرة أولى من القانون المدنى اعما لا يكوني هذا القد باطلا بل يعتبر كانه عقد دومن بسيطو بحب أن يستغرامن الدين غلة العقار المرمون طيفا القدة العار المرمون عكمة في سويف الاستثناف ٢٤ وفورسنة ٨٠٨ جمير ١٩عدد ١٩٥

٧١٩ الذي الامر العالى الصادر في ١٥ ابر يل سنة ١٨٩١ صنة الاطيان الخواجية ولذلك أصبحت المادة ٥٣٥ مدني الخاصة بحق الغاروقة لعوا (١)

المادة عدم مدنى الخاصة بحق الداووله المواصلة المنافقة ال

فصتالمادة ٤١٥ مسدى على يطلان الرهـن اذا رجع المرهون الى حيازة راهنه ولكن لانتطبق هدة المادة الاقيا يختص بغير التماقدين و بعير الرهن محيحا بين المتعاقدين ولو رجع الشيء المرهون الحيازة بعبقته بستأجراله من الدائن المرتمين ومع ذلك فنا ذاء من الاجرة في هذه الحال عن مقسدار الربح القانوني يكون غيرالمستحق الاداء \_ أشيوطاستثناف ٧ مارس سنة ٤٩١، ع ٩٧ عدد ٨٨

۷۲۰ قد سوی الام العالی الصادر فی ۳ سیقبر سنة ۱۸۹۷ مایی الاراضی الخراجیسة والمشور بة وعلیه فلا یعتبر عقد الرهن الحیازی الصادر بعد هذا التاریخ عقدتار وقة لان أصحاب الاطیان الخراجیة جائز لهم دون سواه حسب نص المادة ۵۰۰ مدنی

عقد مشارطة الفار وقة

الدا أثبت المدين أنه دفع لدائسه مبالغ رهدعن الفوائد المصرح بهاقانونا يكون له حتى فى الزيادة - عكمة الاستثناف حكم رقيم مارس سسنة ٩١٧ مج ١عد ٩٧

۷۷۱ الذار وقة اقبة الى الا زمن أوجه الهان الصويحة في مصر وقد تحولت كل أطيان الفطر المصرى الى أطيان خراجية والمادة ۵۵۳ مدنى التى لم تلغ تبيح لا محاب الاطيان الحراجية عقد مشارطة الذار وقة ـــطنطا ۱۲ يناير سنة ۱۲ ج ۱۳ ج ۱۲ عد۳۳

٧٧٧ عملق وقت دفع الدين في عقود النار وقة على الدين الله على الرادة المدين فاذا أجر دائن المين الى مدينمو تأخر هذا عن دفع الايجار المتفق عليسه فللدائن الحق في استلام المدين وحبسها تحت يده مادام الدين لم يدفع ولكنه لا يمكنه أن يرتكن على عدم دفع الايجار لطاب سداد الدين الاصلى

لانطبق المادة ووه مبدنى التي تنص على ان الترتهن لا يجوز له أن ينفع بالرهن بدون مقابل على عقود مشارطة الفارقة وكذلك المادة ووه التون مقابل على تنص على ان الرهن يبطل أذا رجع المرهون المحيازة الإهن حكمة طنطا الا بندائية ١٤ ينايرسنة ٩٩٧ عبر ٣٧ عدد ٣٧

٧٧٧ ان عقد الغار وقة الذي نصبت عليه المادة ٧٥٥ من القانون المدنى ليتمكن حاثر وا الاراضى الحراجية من الاقتراض عليها قد الني كمةدخاص تهما از والى الفاروقة بين الاراضى الحراجية والمشهور به ولكنه يعتبير مع ذلك رهن حيازة ــ محكمـة الاطيان الدي الله الاستئناف ٢٠ مايو سنة ١٩٨٤ ع ١٦ عند ٣٧ رهنها ــ رهنها ــ ومنها القانون للدن أباح رهن الفاروقة في اص ٣٠٠٠

الاطيان الخراجية والاوامرالها لية التي أعطت الاهالي حتى الملك الثام في الاطيان الخراجيسة لم تسليهم حتى رهنها حطتطا ابتدائي ١١ ينار سنة ١٩١١ ح ٨٧

### قسمة الشركات وغيرها

و٧٧ عقد الصلح الذي ينص على أن القمة تحصل بواسطة الشركاء أهسهم لا يمنع من رفع دعوى القسمة امام الحسكمة الجزئيسة في حالة ما اذا لم ينفق الشركاء على طريقة للقسمة — محكسة الاستثناف ٧١ ينابر سنة ٩١٤ عمر ١٧٠

۷۲۹ اذا ثبت من التحتيق وقوع قدمة بين الشركاء على الشيوع معنى عليها المدة العلويلة للتقادم فلا ينفى هسدة القسمة بقاء الشكليف مشدتركا بين المتقاسمين ولا تخارج وقع بين الشركاء الاصليسين و بين بقية الشركاء - استثناف مصر مدنى ٨مارس سنة ٩١٠ - ٧٥ ص ٩٣٠

٧٢٧ لاتفصل الحسكمة في دعوى النسمة طالما يوجد نزاع امام محكمة أخرى بشان ملكية المسين المطلوب قسسمها — فاقوس ٤ مارس سنة ٥٠٩ ج س ٨ عدد ٨٨

۸۲۷ كان ثلاثة شركاه في ماك أرض أنشا فيها مورثهم طريقا خصوصيا فاقتصوا الارض قسمة وقع بها الطريق الحصوصي كله في نصيب الاول ولم يدفى عقد التسمة نص على أن يستمم الانى والثالث هذا الطريق ومد ذلك ققد طالبا محق استمماله زاعمين أن المدورث انشأ ملصاحة جميم الورثة وكان في انصباء

اثانی واثاثت مسالك الی الطریق العصوص قدیم بان لیس لهماحق فیاستمبال الطریق المصوص ب میت غر ۲۷ اکتوبر ۴۰۹۰ مجس ۱۹۵۸ معرب انه من المتفق علیه بین عاماء القانون ادمن كان لارضه اتصال بالطریق السام فلیس له حق فی طلب انتفاعه بطریق آخری خصوصیة مارة فی ارض غیره مهما كانت الفائدة التی تمود علیه من الالتفاع بها راجع داللوز جزه ۵۰ مس ۲۹۲ غرة ۲۰۱۹ الااذا كان له طبعا حتى ثابت علیها بسبب

ργγ اذا کان أحد الشركاء قاصر واصدق على القسمة من المجلس المسيى فلاحاجة اذا لتتصديق من المحكمة الابتدائية النصوص عند بالمادة ٢٥٠ مدفى عكمة الابتدائية النصوص عند بالمادة ٢٠٠ م عس ١٠٠ عدد ٨٨

٧٩٠ ان تصديق المحكمة الابتدائية على السمة في حالة ما اذا كان أحد الشركاء قاصرا طبقا للمادة ٥٦١ مدنى هو عمل ادارى لاغرض منه الا حماية صالح القاصر، ومن ثم فلحل من الشركاء ان يطمن بطريق الاستشاف في القسمة التي أجريت امام القاضى الجزئية وصادقت عليها المحكمة الاجتدائية ليس له فوة الشيء

المحكوم فيـــه ولذا لابمتعالاستثناف..ـ عي سويف ابتدائي ۱۷ فيرابر سنة ۹۱۶هج س ۱۵ عدد ۹۶

۷۳۸ اللشريك في الملك المشاع لحين النسمة حق على الشيوع في كل جزء من أجزاء هـ في الملك فله حينقد أن يطالب كل واحمد من شركائه ينصيبه من الربع النائج من الجزء الذي الهرد كل واحد منهم بالانفاعه

فاذا انتمق الشركاء على قسسه الارض مزارعة ينهم بمعنى أن كل واحد منهم يزرع و ينتفع بحزه منها فلا ينتج هذا الانفاق الاحقا شخصيا فيا بين المتعاقدين ولايسرى على غيرهم كن اشترى حصسة مشاعة ولم يقبل الانفاق فارله أذا لمجتصل لأي سبب كان على كامدل نصيبه في عموم الريع أن يطالب كل واحد من شركائه بنصيبه من ريع الجزء الذي انتفع به حكمة الاستثناف ١٠ فيرار سنة ١٨٠ عج ١٠ ١٠

٧٣٧ لبس للمحكمة أن تأمر قبل القسمة بهدم أبنية أو بازالة أعمال أخرى حصلت عموفة أحمد

الشركاه في جزه من الملك المشاع بل تأمو با يقاف الدعوى لم ين اعمام القسمة لا حيال وقوع الجزه الذي حصلت فيه هذه الاعمال بعد القسمة في تصيب الشريك الذي أجرأها \_ اسيوط استثناف ١١ مارس سسنة ١٩٩٤ يج س ٢٥ عدد ١١٧ (١)

۷۳۳ تستر المادة ۲۶ هن القانون المدنى منسوخة فيا يناقض قانون الشفعة الصادر فى ۲۳ مارس سنة الميادر فى ۲۳ مارس سنة وارث و وارث حضته لشخص غير وارث ولم يسترد باقى الورثة هذه الحصة فى المياد المسين فى المادة ۱۹ من قانون الشفعة ضاع حقهم فى الاسترداد ـــ الاستثناف ۲۳ مارس سنة ۲۹،۵ ج ۸۵دد ۲۳

١٣٠٤ انه وان كان قانونا يجب على محكمة القسمة فى المنازعات التى لم ندخل فى نصابها أن تحيل الاخصام الى الحجم الحجم الحجم الحجم الحجم الحجم الحجم الحجم الحجم المحلك لا نم يكن من مسائل عدم الاختصاص المطلق الدى يحس النظام المام ـ استئناف مصر مدنى أول ما وسنة ٩١٧ ص ٥١

## المعاش

٧٣٥ ان المادة ٧٧ من قانون الماشات الملكية الصادر بعاريخ ٥ ١ ابريل سنة ٥ . ٩ التي قضت بان الموافق أو المستخدم الذي يستمني تسقط حقوق في الماش والمكافأة لا تسرى على حالة الموظف الذي تضطره حالته الصحية الى الاستماء مكرها احتفاظا عابية له موسحته لانه وان كانت لوائح المستخدمين

لم نفرق بين الاسستفاء الاختيارى والاستفاء الاضطرارى الا ان يجب عدلا التميز بينما بالفاعدة المتررة وهى انه لا يصح التكليف بالمحال ــ استئناف مصر مدنى ٤ نوفيرسنة ١٤ ح ٣٠ ص ٨٧

٧٣٦ انالماشات وان كانتم قيمل الاحسان

<sup>(</sup>۱) ذكر في الحسكم راجع كتاب بودري لا كانتزى س ١٩٧

الهش الى سنة ۲۸۷ الق صدر فيها استطاعاليوم الاحتياطي الا ان المعاش متى تم ترقيه أصبح حقا من حقوق المرتب له ولم يكن الحكومة عليسه الا ماهو مدون جوانينها المطبقة على ذلك واستشى صراحة سند الترتيب

على ان دكر يتو ٧٧ مارس سنة ١٨٩٤ قد جعل أطيان المماشات ملسكاتاما لمن أعطيت لهم بلا شرط ولاقيد ــ استثناف مصر مدنى ١٧ اكتو بر سسنة ٩١٤ ح ٣٠ ص ٩٧

γγγ للحكمومة الحقى احالة أي موظفكان على الماش اذا أصبحت حالته الصحية لانساعـده على الماش اذا أصبحت حالته الصحية لانساعـده عمرة ٥٠ سنة ٥٠ ه وذلك بعد احالته على القومسيون الطبي وصدو وقبول الموظف الخيا القرار فاذا عارض فيه يحال على قومسيون آخر منا الترار فاذا عارض فيه يحال على قومسيون آخر ونات بتعجه الطبيبان وصدورة راون غذا القومسيون للاتحة المعاشات وان كانت لم توضح طربة القصل في عدم اللاتحة اذا حصل نزاع فيها الا انالـادة ٧٧ من هذه اللاتحة لمستعل على تأليف هذا القومسيون عدم اللاتحة الموسيون عدم اللاتحة الموسيون عدم اللاتحة الموسيون عدم اللاتحة الموسيون عدم اللاتحة والموظف في حالة مالوقرر القومسيون عدم اللياقة والموظف

يقرر أنه قادر فيصح تطبيقها على عكسها بالنياس ولا يصبح للحكوسة الرفت بغير المحاذة الموفقة الاجراءات لانه لا يوجد مشاجسة بين احالة الموفقة على الماش بسبب الناء الوظيفة و بين الاحالة بسبب عدم اللياقة المحمدية لانه طبقا المادة ٢٩ من لا تحسة الماشات للحكومة الحق في احالة الموفقة على الماش لا الماء وظيفته أولاحوال اقتصادية أو بقرار خصوصى من مجلس الوزراء فني هذه الحالة عمل المالت من مجلس الوزراء فني هذه الحالة على المالت

ولكن اللياقة الطبيبة ليس من اختصاصها البت فيها بل هى حالة نفررها هيئة طبية كالسالمة الذكر فاذا فرض عدم وجود هذا القرار فللمحكسة الحق فى الفصل فىذلك بمساعدة خيراء اداقضت الحالة

فاذا لم يعترر نهائيا ان للوظف لا يمكنه استوجاع عته كليا ليقوم بداه وظيفت وكان من الجائز شفاؤه فى ظرف الستة شهور للصرح بها من القانون للمال فلا حق للحكومة في احالته على الماش قبل اعطائه الاجازة وا تقضاء هذه الدة طبقا لنص المادة ١٩٥٥ من القانون المملى الن نصب على أنه اذا المفضت السستة شهور ولم يشف فيجب احالت على الماش - استثناف مصر مدنى ٢١ اريل سنة ١٨٥ ح ٣١ صر ١٨

۱۹۳۸ ان أجازة السنة شهور المرضية المنصوص عليا بالمادة ۱۲۵ من القانون المالى عمد الموظف الحق ف اجازة سنة شهور مرضية قبل رفته لان المادة ۱۲۵ من القانون المالى تنص على أنه بعد انقضاه اجازة السستطيع شهور اذا كان المتحصل على الاجازة لايسستطيع الرجوع الى وظيفته فيشطب اسمه من جدول المستخدمين فهذا هو الغرض المقصود من هذه المادة المترى الرفت الادارى و بناء عليه قارض عن اونى و وجب على المكومة و بناء عليه قارض و وجب على المكومة السويقين

أما المدادة ٣٠ من قانون المطشات الصادر في ٥ ا ابر بل سمنة ١٠ ه التي نصت على ان الموظف الذي يتضمع عدم ليافته لتعدمة الامجوز ابقاؤه فيهاحتى واو كان حاصلا على اجازة اعتيادية أو مرضسية قانها تشير صراحة الى المادة ٣٣ من القانون الذكور وعلى ذلك يصمح القول انها الانتص مثلها الاعلى حالة

الموظف الذي يكون قد طلب من تقاء هسه لاسباب عمية احالته على الماش وانها في هذه الحالة تقضى بعدم جواز استبقاء الموظف فيما اذا تغير رأبه بسد اتمام اجراءات المادة ۲۷ التي سبهاهو باختياره ساستثناف مصر مدنى ۳ ينابر سنة ۲۰۲ م ۳۰ س ۱۷۸

وبه ان هدة الحدمة في الحكومة بالنظر الى الماش مجب حسبانها بالسنوات الهلالية لابالسنوات الهلالية لابالسنوات الافرنكية حتى قانون سنة ١٨٨٧ فانه يستفاده من الامراليكر بمالصادر في فرة جادى الثانية سنة ١٩٨٨ ان حسابات الحكومة ومزانيتها كانت قبل ذلك التاريخ جادية على منتهى الشهورالقبلية ومعاملات الحكومة في دواويتها مع الاور باويين كان جاديا الحكومة على واقع الشهورالأفرنكية فاريد بستعدار المداملات كاباعلى واقع الشهور الافرنكية ولم يديد بلامر المشار اليسه في تسوية معاش موظف اذ لم يقل أحد التصملك به في تسوية معاش موظف اذ لم يقل أحد بان المامات واذا لا يصح بان المامات كانت قبلا تسوى على حماب الشهور التهاية حتى كان مجوز القول بان الامم المشار اليسه

م ان قانون العسكرية الصادر في غرة جمادي الارفى سنة ۱۸۷۹ لم برديه الارفى سنة ۱۸۷۹ لم برديه بحس يدل على وجوب حسبان مدة الخدمة عندتسوية الماش بالسنين الافرنكية فوجب في هذه القانون وهي حسبان مدة المخدمة السنين الهجرية لان قوانين الماشات كام الصادرة من سسنة ۱۷۷۱ هجرية صرعة في وجوب احتساب المدة التقوم الهجرى وان الماشات الصادرة وي الماشات الصادرة والمتعرى وان الماشات الصادرة والمتعرف الماشات الصادرة وي والمتعرف الماشات الصادرة وي والمتعرف والمتعرف الماشات الصادرة وي والمتعرف والمتعرف الماشات الصادرة وي والمتعرف المتعرف والمتعرف الماشات الصادرة وي والمتعرف المتعرف المتعرف المتعرف ويتعرف المتعرف المتعرف والمتعرف والمتعرف المتعرف ويتعرف المتعرف المتعرف المتعرف ويتعرف المتعرف ال

سنة ۱۸۸۷ يؤيد هذا المبدألان المادة للذكورة جعلت حساب مدة المحدمة بالسنين الافر فكة فاشتال هذا الفانون على هذا النص وخلو الفوانين السابقة عليه منه يدل دلالة واضحة على ان المدول عليه في حساب مدة المحدمة كان قبل صدو و قانون سنه ۱۸۸۷ بالمقوم المجرى المدير أساسا في مصر لتقدير حساب السنين ما يرد في القوانين على مخالفة ساستان مصر مدنى ه ا مارس سنة ۹۱۶ م ۷۳ س ۲۷۲ مارس ۲۷۳

٧٤٠ تضى المادة ١٩٣٥ قان الماشات الصادر
 ١٤٠ يونيو سنة ١٨٨٧ بمقوط حق الطالسة فى
 الماش بمضى سنة أشهر من تاريخ وقاة المورث —
 مصر ابتدائى ١٠٠ اكتوبر سنة ١٠٤ ج٧٠عدد ٢٠٠٥

٧٤٧ اذا ثبت أن الموظف كان مريضا وأن توقد عن الزجوع الى مقر وظيفته بعد القضاء مدة "خال مرضه فلا يمكن أن يعد "خال من قبيل عدم الاقتاد للاوامركا أنه لايقال الحكمة مكفة بان تنقل الموظف الى الحبة الى فليس هناك الا الاحاة على الماش بعد ثبوت المرض و عا أن الحرمان من الجزء من الماش لا يكون على سوه تقام فليه يحكم بدون تدرض الى الاحكما على سوه تقام فليه يحكم بدون تدرض الى الاحكام الادارية أن تحكم المسحر وم يحمويض ماأصابه من الصرر بسبب ذلك الحرمان ساتنافي مصرمدني

۷٤٧ الوارث الذكر الذي يزيد محمره عن محس عشرة سنة اذا كان وارثا لاحدالموظفين الذي تسرئ عليم لا تحة معاشات سعيد باشا ومصابا بعاهة تجمله

غير قادر على الشفل لكسب معاشد له بمتحضى المادة ٧ من هــذه اللائحة هس الحق فى المعاش المدنوح للوارث الذكر الذى لم يبلغ سنه عجس عشرة سسنة حتى أوكان له ابراد يكفى لماشه بدون أن يشتش — الاستناف ٧٧ اكتو برسنة ٧.٨ عج ٩ عدد ٩١

γ γ ان قص المادة السابة والتاسعة من قانون المماشات و لا تحت سميد باشا و الصادر في ۲۷ ديسمبر سنة ١٨٩٠ القاضي بان الماش يكون المدة حياة الذكر الذي يلغ الحاسمة عشرة وكانت به علية المحاسمة عشرة الاشخاص الذين فعموارد كسب شخصية تسمح لم بالميش دون أن يشتغلوا ولا يحن الارتكان على الاحم المالى الصادر في ۲ ريسم أول سنة ١٩٩٠ طرمان عوالا مالا شخاص من الاستفادة بلا حكام السالةة الذكر عموصا اذا كان لهم حقوق مكتسبة بـ مصراعد الى المياد و عكمة الاستفادة الإ باريل سسنة ١٩٩١ وعكمة الاستفادة الا يابر سسنة ١٩٩١ وعكمة الاستفادة الا يابر سسنة ١٩١٩ وعكمة الاستفادة الا يابر سينا بر يابر سينا بر يابر وعكمة الاستفادة الا يابر و المناف ١٩١٧ يابر و المناف ١٩١٧ يابر و المناف ١٩١٧ يابر و المناف ١٩١٧ يابر و المناف ١٩١٩ و ١٩١٩ و ١٩١٨ و ١١٠٠ و ١٩١٨ و ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩١٨ و

γ γ ( ان نص المادين السابسة والتاسعه من قانون الماشات لا تحق سسميد باشا الصادر ف γ و ديسمبر سنة مهوم القاضى بان الماش يكن لمدة حياة الله كل الماش يكن لمدة حياة الله كل المنه على المنه عن المناهمة المناهم المناهمة المناهم واود حياته لا يخرج الاشخاص الذين لهم مواود كسب شخصية تسمح لهم بالميش دون أن يشتخوا ولا يطبق الامر المالى العمادر في ۳ ربيح أول سنة مه ۲ مل هذه الحالة ـ عكمة الاستئناف المعادر في ۳ ربيح الرباس سنة ۲ مه على هذه الحالة ـ عكمة الاستئناف

وبه ان أحكام المادتين السابعة والتاسعة من انون الماشات ( لاتحة سعيد باشا ) الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٥٤ التي تفضى بان الماش يكون لمدة حهاة الذكر الذي بلغ سن الحامسة عشرة وكافت به عقد عنده من العمل التيام باود حياته لا تنطبق على الاستخاص الذين لهم موارد كسب خاصة تمكنهم من التميش بدون أن يشتغلوا

غيرانه بحبت لحرمانهم من المعاش كله او بعضمه حسب مقتضيات الاحوال ان تكون تلك الموارد مؤكدة وثاجة على نوع ما \_ محكمة الاستثناف ٠ إبي ل سنة ١٧٦ مج ١٧ عدد ١٧٣

γχγ اعبت المادة الناسمة من قانون سعيد باشا على ترتب معاش الواد الذي به عاهة عنده عن العمل لا كتساب مايسد به عو زه اذا كان ابن أحد موظنى الحكومة وبالنا من العمر ٥ باسنة فيرى من شكل هذا النص ان القانون شرط شرطاو حداوه وجود العامة المانمة من العمل الا ان وضيحه في الحقيقة بينازم شرطا آخر لان الواد الذي يمك أموالا يسن به عوزه ليس به حاجة الى العمل واذن فعسدم بالدرة على العمل لسد حاجة الواد عجب بلا تراح بكن مشقوها فيتره

فرض الشارع على هذا غير مشكوك فيه والمسألة تدبير استثنائي غير اعيادى دعت الى فكرة الاحسان وان لا يلمعتى غيرذى الحاجة بالمتاج لانه أذا كان كل ذي عاهة بستحق الرجمة قانه لا يستحق المساعدة المادية الا من كان محتاج \_ استثناف ٣٣ د يسمير سنة ٩١٣ ح ٢٠ ص ١٧٧

(١) استشهدت الحكمة الابتدائية بحكم الاستثناف ٧٧ اكتوبرسنة ٥٠٧ ج ٩ عدد ٢٠ و أيدنه

٧٤٧ تعبل دعوى طلب تعديل للعاش المرفوعة بعد مضى الميعاد المقرر في القترة الثانية من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ١٧ يوليه سسسة ١٨٨٨ أى بعد مضى أربعة أشهر من استلام السرك اذا تظلم المدسى من معاشمه أثناء هسذه المدة طبقاً الفقرة الأولى من المدة المذكورة

۷६۸ بحتسب سن من يتوفون من الموظمين وهم على قانون معاشات الحديو سميد باشاعل مقتضى التقوم الهمجرى — محكمة الاسسنشاف ٧٥ فبرابر سنة ٩١١ ع ٢ عد ٧١

۱۹۷۷ تقبل دعوى طلب تعديل الماش المرفوعة بعد مضى المياد المترر فى الفقرة الثانية من المادة الاولى من الامر العالى العبادر فى ۱۷ بوليو سسنة ۱۸۸۸ أى بعد مضى أر بعة أشهر من استثلام السركى اذا حصلت مناقضة مخصوص المعاش المذكورة عكمة المدة طبقا الفقرة الاولى من المادة المذكورة عكمة

مصر الابتدائية ١٨ مارس سنة ١٩١١ و محكمة الاستثناف ١٩ فيرابر سنة ١٩٩٧ غ ١٩٩٣ ٥٠٠ الاطيان التي كانت تعطيها المسكومة الافراد بصفة معاش للانظاع بها أصبحت ملكا لمن أعطيت

بصفة مماش الانتفاع بهاأصبحت ملسكا لمن أعطيت لهم من تاريخ صدور الاحرالهالي الرقم ٧٧ مارس سنة ١٨٩٤

فاذا كانوا أسحابها قد تأخروا فىدفع أموالها قبل تاريخ الام العلى المذكور لاتمتير انها رجمت الى الحسكومة الا اذا اتخذت الحسكومة اجراءات أصولية بزعها فعلا من بد المتضمين بها بعد التنبيه عليهم بدفع أموالها والحاقها باراضي الميرى

و يحب أن يكون هذا الذاع والالحاق قبل صدور الامرالمالى المشار اليه والا فان بقيت على اسم أصحابها وفى حيازتهم ليمد صدور هذا الامر العالمي فلايمكن نزعها منهم بطريق نزع الملكية الوسمية المموفة ــ استثناف مصرمدني ٧٨ يناير سنة ٩٠ م ٧٧عدد ٩

#### القاصة

◊◊◊ محد بدن عليا بدن ثابت ومعين القيمة وعلى من جهة أخرى بدن محداً بدين أعطم منه ولي من محداً بدين أعطم منه وليكنه غير معين القيمة لانه لم يصغف بسد فقانونا ليس لعلى أن يسلم مقاصه بين الدينسين عما أن الدين المنكسة مع ذلك حكست بأن ليس لحمد أن يحرى تنفيذ حكمه ضد على بل يجب عليه الانتظار حتى يصدق دين على على به بعب عليه الانتظار حتى يصدق دين على

۷۰۷ يشترط قانونافى الفاصه أن يكون الدينان خاليين من الزاع ومستحقى الطلب فاذاكان أحدهما مؤجلا لاجل مطوم أو معلق على شرطلا تتم المقاصه ـــ استثنافي مصر ۷۷ مابو ۷۱۲ ح ۷۸س ۵۱



## الموظف والاتجار

۱۹۷۷ اذالمادة ۱۹۳ من القانون المالي حظرت الوارد في القانون على موظفي الحكومة الاشتغال المحجارة فن تماطاها طحنها المحملة على موظفي حكومة استأجر وابور طبحن على موظفي حكومة استأجر وابور طبحن المحاملة المحاملة المحامة معرفة المحامة ا

الوارد في التانون بوجب على هذا العمل حتى يصد تجاريا أن يكون مقرونا بشراء الفلال لاجل بيمها بعد طبعتها قاستممال الواتور للطحن بالاجرة فقط لا يعد تجارة — استثناف مصر مدنى ٣ فيرابر سسنة ٥٨٥ - ٣٠ صمر ٥٨٠

### الماوضة

٧٥٤ لاتنطبق المادة ٢٥٩ مدنى الى تجبر لاحد المتفاوضين أن يسترد بهين مأعطاء اذا ظهر أن ماأخذه ليس ملسكا لمن تعاقد معه واغرته منه مالسكه الحقيق الا فى حالة ما يكون أجد الموضين غير محلوك لمن أعطاء وقت المقد

لاحق لاحد المتهاوضين في استرداد عين مأعطاه اذا كان سبب نرع ملكيته من المقار الذي أخده راجع الى أهماله في تسجيل عند الماوضة حق يمكن أحد الدائين لصاحب هذا المقار من نرع ملكيته

منه ــــ الاستثناف ۲۶ يناير سسنة ۹۱۰ مج ۱۱ عدد ۹۹

وه ۷ ان قواعد البيع تنطبق فى الاصل على المناهضة الأما استثنى من ذلك و بناء عليه فاذا لم يسلم الى المتعادف المناهض ممه الشيء المتعهد بتسلمه اليه نظيم الشيء الذي أعطاء فله الحق مثل البائح الذي لم يدفع اليه النمن المستحق دفعه في أن يطلب فسخ المقد \_ ۷۷ مدنى ۷۷ فيرابر سنة ۲۵ م ۷۷

### المواريت

٧٥٧ عالك الوارث شرعا ما يتركه مورئه وقت الوفاة والقول بان لا تركة الا بعد سداد الدين لا يقصد يه أن التركة بيقى معلقة لا مالك لها حسق تدفع ديون المورث كايا الحا معناه ان الوارث مسارم بدفع دين مورثه بنسبة ماأخذه من التركة فلالك ليس فدائي المورث أن يطلبوا الذاء البيع الحاصل من الورثة

بشىء من أموال الترك بناء على أناليس حصل قبل سداد دبون للورث وان الو رئة قد باعوا حينة شيط لا بملكونه بل الطريقة الوحيدة العلمن في هذا البيح هي رض دعوى إسلال التصرفات الصادرة من المدين اذا توفرت شروط هذه الدعوى -- محكمة الاستثناف و ديسمبر سنة ١٩٠٣ ع س ١٩٥٥ عدد ١٩٧٩ (١)

<sup>(</sup>١) راجع الحسكم الاستثنافي الصادر من محكمة اسكندرية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ القضاء

۷۵۷ لمن قام بمصار يف الجنازة ومصار يف علاج المتوفى أثناء مرضه الاخير حقى الزجوع بها على الورثة كدين عليهم ، وطبقا لاحكام الشريمة الاسلامية تعتبر هذه المصار يف ديونا بمسارة تلزم الورثة لا تبره بمن قام بدفعها ... معكمة الاستكناف ۷۷ مايو سنة ۹۷۳ هج ١٤ عدد ۱۳۷ (۱۰)

۱۹۵۸ بسو غلدائن التركه أن بطلب الحسكم على الورثة بان يدفعوا له من مالهم الحاص قيمة دينه اذا ثبت أن الورثة باعوا أعيان التوكة واقتسموا النمن فيا ينهم بشرط أن لا يكون الدين زائدا عن الميسلخ الذي تحصل عليه الورثة من بيح تلك الاعيان حمكمة رشيد في ١ وفير سنة ١٥ مشرائع ص٣عدد ٧س

## المية (٢)

٥٥٧ الهية المفرخة في قالب عقد يسع غير رسمي تعتبر محيحة حتى ولوظهر من المقد ان القصد هوالهية وخصوصا مثل الحالة التي ينص فيها على الاعقاء من دفع النمن — اسكندريه إجدائي ٣١ ديسمبر سنة ٣٠٨ ع. ٨ عدد ٥٧ (٣)

و الماستراط القانون تحرير العند الرسمى في عفود الهبة المحا هوعن عفود الفيظ المفتد الرسمى في المستد أماعتود الاعطاء المحروث فيمتا بل خدمات أو خلافها فن المفتى عليه في القانون ان هذه المعدمات متى كانت لها قيمة تقدر لها فهي معتبرة مقابلا الشي هالتنازع عنه ومثل الله المقود تحييسته ليست خاضمة التاك الاحكام القاضية يحرير عشد رسمى لان المعلى الاحكام القانية بتيمة المحدمات التي أداها للمعلى اذا ذكر بمقد البيع المرف ان الباعم وهب الثمن

يكون الايهاب محيحا لان الايهاب في المنقول جائز قانونا بدون أن يكون هدا الايهاب تحرر بطريقة والقانون أجاز الهية متى كانت موصوفة بعقد آخر ان تحرر بعقد عرفي ولم يسترط فيها أن تمكون رسمية م ولم يسترط في المادة ٧٤ مدنى ان يكون البيع حقيقيا أو صور يا بل يكفي أن تمكون المبة موصوفة بعقد آخر ـــ استئناف مصر مدنى ٧٧ فيرار سسنة ٧٠٥ ح ٧٧ عدد ٢٣٨

۱۳۹۸ اذا تضمن عقد البيح الت. وع بالثمن فلا يمكن اعتباره هبة موصوفة بعقد بيميلان هدالا يكون ألا اذا توفرت فيه أركان البيم وكان بحسب ظاهره محص بيع لا يشتمل على شيء من الهبة والا فهو يعتبر هبة معضة لاشتماله على أهر ركن منها وهو العبرع

س ٤ ص ١٩ وكتاب كلافيل عن الاحوال الشخصية والتركات الجزءالثاني ص١٠ سـ مراجع كمدفات مجوعة الاحكام والشرائع المختلطة السنة العاشرة ص ١٠٤ والسنةالسادسة عشر ص ١٩ والسنةالسابسة

<sup>(</sup>١) اغلر كلافيل « الاحوال الشخصية ، فترة ٢٤٠ ص٠٠

<sup>(</sup>٢) تحسن مراجعة بإب البيع لان أحكام الموضوعين متداخله

<sup>(</sup>٦) يراجع عكس ذلك الحسم العبادرمن مبحكمة الإستثنافييني يم مايوسنة ٥٠ ه ع ٢ عدد ١٠ ١ ص ٢٣٨

بالثمن وحينتذبحب أن يكون رسمياوالاكان لاغيا <sub>.</sub> ــــ استثناف،مصرمدنی،۱۹ مارسسنة۱۹ هجس ۲۷٫ ص ۲۲۹

۷۹۷ تصح هبة المقار بعقد عرفى فى صيعة عقد ييع ولوكان الموهوب لهمه فى صراحة فيسه من دفع الثمن — محكمة الاستثناف ۲۵ توفير سسنة ۸۰۸ مج ۲۰ عدد ۵۲

٧٩٧ اذا يمت أرض بمتضى عقد ذكر فيد تمن لما وأعنى المشترى صراحة من دفعه وجب عدم تميز تم المنتزى صراحة من دفعه وجب عدم تميز تم الما المنتزى موهو با له لامشتريا و يستبر المقد عقد همة يجب فيه أن يكون رسميا والاكان لا شاعمالا بالمادة ٨٤ مدنى حد محكمة الاستثناف ١٧ فيرابرسنة ١٨٠ غير ١٨ عدد ٩٠ ١٠)

۹۴۷ عقد البيم الذى ذكر فيه ثمن المدير وهو في الواقع هبية بعتبر عقد هبية في صورة بيم بالمفي المقصودة في المادة ٤٨ مدنى و بناء عليمه لا يازم أن يكون المقد رسميا حمحكمة الاستثناف ٧٧ديسمبر سنة ٩٠٠ عدد ٧٤

۷۹۵ عقد البيح الذي ذكر فيه عن الدبيع واسكن ورد به نص يعنى المشترى من دفعه يعتبر عقد هيئة وليس هبة في صورة بيح بالمنى المقصود في المادة 28 مدنى و بتاء عليم يازم أن يكون المقد رسميا – محكمة الاستثناف ٧ فيرام سنة ١٧١٨ ع ١٧ عدد ٢٥٠٠٥

۱۹۹۱ عقد السيط الذي نفتن على اعتماء المشترئ أمن دفع التمن المتقل عليه بشير تقدهمة لاهمة في صورة يمع فيجب الحسكم يطلانه ان لم يكن العقد رسمياً . الاستثقاف ٧٧ ينارسنة ٢١٨ ع ٧١ عدد ٥٠

۷۹۷ جرت الدادة عند النصارى واليهود ان بهدى الخاطب غطيته بحض المصوفات. هذهالهية مبنية على عقد شرى وهوالخطبة ولاشك أن الحهة الخصية الفصل في تحقق عند شرى وهما الخطيسة ولزومها وفي جواز فسخها من عدمه محتصة أيضا بما يضرع عن ذلك من المسائل وهو القصل في اذا كان يصح للخاطب أن يرجع في هبته و يسترد المصوفات التي آهداها لخطيته أم لا سبق سويف ١٧ ديسه برستة ١٨١ شرائح ٣ عدد ٣٣

٧٩٨ من ماليسع بالاعباب والقبول ومتشروط عصه قانونا فليس من اللازم أن يكون ارا مالمشترى من الشردم أن يكون الرا مالشترى من بدات المقدو يكون القد الفيد بل مجوز سترهده الهيم بدات المستناف مصر مدنى ٧٣ مالوستة ٩٢ ٩ ح ٣٠ ص ٧٧

٧٦٥ حقد البيم الذي يذكر فيه ان البائع وهب الثمن للمشترى أوأبراً منه يستبرعقدهمة في صورة عقد يبع ولذا يكون محيحا ولوعرفيا

رفع الدعوى على شخص بعمين من الاعيان ومطالبت ضمن الطلبات بتسليمها يعد اعترافا ضمنيا

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة طنطا الجزئية في ١٧ ديسمبرسنة ٩٠٣ ج ٥ عدد ٩٣

<sup>(</sup>٢) راجع حكم محكمة الاستئناف في نما يوسسة ٥٠٥ ع به عدد ١١ وحكم محكمة طنط الجزيسة في ١٧ ديسمبر سنة ٩٠٠ د معدد ٩٣ ديسمبر سنة ٩٠٠ د يسمبر سنة ٩٠٠ عدد ٥٧ ديسمبر عدد ٩٠ ديسمبر عدد ٧٥

. ۷۷ عقد البيم الذي يذكر فيه ان البائع وهب الثمين للمشترى أو أبرأه منه يعتبر عقــد هبـــة شكلا وموضوع واندا يتم إطلاان لم يكن رسميا ــ الاستثناف ۷۳ ابر بل سنة ۹۱۹ الشرائع س۳ عدد ۱۸۹

۱۹۷۱ البيع الصادر من الاب لواد القاصر محيت ولوكان المراد من السقد فى الواقع ليس البيع وانحا الهية في شكل بيع ولاضرورة لان يوقع الوالد على المقترى بالنيابة عن واده القاصر لان صدور المقدمنه بصفة بلى يفيد فى ذانه قبوله الشراء عن ولده بصفته وليا عليسه ساستناف مختلط ۱۷ يونيه سنة ۱۹ ۱۵ الشرائم ۳ عدد ۱۶

۷۷۷ اذا تضمن عقد الهبة تكليف ألموهوب له بدفع ديون الواهب اعتبرت الهبة بموض ولا محل

للاحتجاج بوجوب رسمية هذا العقد ــ استثناف مصر مدنى ١٩ مايو سنة ١٩٢٣ ح ٢٩ ص ١١٢

۱۹۷۳ اذا رتب أحد الافراد مبلغا معينا بعماته ماش او ر يث أحد مستخدميه بسبساله كافراضيا عن أعمال ذلك المستخدم فيذ الارتبالا إحسانا و يدخل في حكم الهبة والداجاز قبط هدا المرتب بعدول الواهب أو و رثاء عنه استثناف مصرمد في ٢٩٣)

3γγ الهبة عقد لا يم الا بايجاب وقبول متبادلين قاذاكان الموهوب له قاصراجاز النبول من وليه أوصيه وإن كان الواهب هو ولى القاصر جازله أن يقبل بالنيابة عنه ولابد في الهبة من عقد رسمي الاهبة المنقول قانه يتم بالنبض ( انظر المادين ٤٨ و ٩٨ من القما ون المدى الاهل) --- استئناف مصر مدنى ٣١ ينارسنة ٩٠٠ م ٢٤ س ٣٠٠٠

### الوديمة

٧٧٥ الاوجد في الفانون ألفاظ محصوصة التعبير عن المقود محيث اذا لم تستممل تلك الالفاظ الإيكن فهم موضوع المقود بل أن المسقود يصرف نوعها من تأو بل المراد منها قالذي يقول في المسقود «عندى لز بد كذا سندات أسهم أسلمها له عند طلبها مني » يقهم من قوله هذا ان السندات موجودة عند على سبيل الوديمة

و بمنا أن الوديمة دين شرف فلا مقاصة فيها أو فى قيمتها مع دين المودعة عنده — استثناف مصر مدنى ٤ مايو ١٠٩ ح ٢٤ ص ١٧٧

۱۹۷۰ المودع مسؤول عمن ضمياع الوديمة المتسب عن خطأه الفاحش - استثناف ۱۹ فعاير ۱۹ مرائع ۳ عدد ۱۹۸

۷۷۷ يصح اثبات الوديمة التي نزيد قيمتها عن ألف قرش بالبينة متى وجد مانع مادى أو أدبى من أخذ كيابة بها طبقا الممادة و ۷۱ من القانون المدنى ومن الموافع الادبية الاحسازام الموجود بهن الزوجة و والد زوجها -- فوه ۱۸ سبقبر ۹۱۳ شرائع س۱ عدد ۸۸

٧٧٨ وجدود التعدود المتحصلة من الاموال الامدية طرف العمراف يستع أنه على سبيل الوديدة فاذا مرقت منه هذه النقود فالحكومة هي التي تتحمل الحسارة طبقا للمادة ٨٨٤ مدني ولا يسازم الصراف بدفع للبلغ مسن ماله الخاص - استثناف ٢٤ وفير ١٩٨٨ شرائم ٧ عدد ٨٨

۷۷۹ صورة المقد العرفى المسجل المستخرجة من سجل التحجيلات الإستيرمبدأ اثبات بالكتابة لا يصح اثبات إبداع عقمة قيمته أكثرمن

الوصية

۱۸۷ طبقا للمادة ۹۸۸ من كتاب الاحسوال الشخصية تمبوز وصية الزوج لزوجته اذا لم يكرله وارت آخر ، ومثل الوصية البيح في مرض الموت، ولذا لا يصح لبيت المال ( الحكومة ) أن يعلمن في عقد البيح الصادرمن الزوجة وجدة في مرض الموت محجة ان له الموثنة أرباع الزيمة عا أن الشريصة الاسلامية تمبرز في هذه الحالة الوصية للزوجة وتجملها مقدمة على حقوق بيت المال — اللبان ٢٤٤يسمير ١٨٥ الشرائم ٧ عدد ١٨٧

يدير وصية لاهة فاذا أجازه الورثة يكون محيحاولا يشترط لمبحده مايشترط لمبحة عقود الهبة مسكلا ---مصراستنتاف مدنى ٧٧ فيرار ٥٠٥ - ٧٤ ص ٧٤٣

عشرة جنبيات ولبنية — استثناف ٧٧ ينار ١٥٤

٠٨٠ اذا أودع الراهسين المدس الميلغ الذي في

ذمته في أحد البنوك تحت أمر الدائن ثم أعلنه مهذا

الايداع فلا يكون ذلك عرضا حقيقيا يرى وذمته

ولا مجموز بناء عليمه أن يطلب للدين رد الممين

المرهونة ــ بن سويف استثناف ٧٤ نوفير ٨٠٨

شرائع ١ عدد ٣٣٧

9 € 336 } 0 €

٧٨٣ اذا اشترط البائع فى عقد البنع صدم تصرف المشترى فى للبيع ولا فى الربع مدة حياة البائع فلا يؤتب على ذلك اعتبار عقد البيع عقد وصية من توفرت فى العند شروط البيع ولا بحبور للبائع أن محفظ لتفسد حق الانتفاع فى اسستعمال مك غيره واستملاله حاستداف عصر مدى ١٨

٧٨٧ ان عقد التمليك مضافا الى مايسد الوفاة | اكتوبر ٩٩٤ - ٣١ ص ١٧٧٠



#### الوغاء

۸۲ يجوز لأى انسان أن يدفع الدين الطاوب من غيه و برجع بذلك على من دفع عندوا عايشترط حينف ذ أن يكون الدين الجا خاليا عن المذاح --استثناف مصرمدني، مارس سنة ١٠٠جـ٢٥ ص ٩٩

٧٨٥ دفيراغصم المحكوم لصالحة كامل مصاريف الدعوى الاصلية ودعوى الشيان النوعية حتى يصحصل على صورة الحكم الصادر لصالحة و فحكم بابه حلى قانونا على قو الحكتاب وأصبح له مالقمل الكتاب من الحقدوق ضد المدعى عليمه بشأن مصاريف الدعوى اللاحلية والدعوى الفرعية أيضا بمنادر ماليمس هدا الاخرى من مصاريفها ساستثناف، مايوس هذا الاخرى من مصاريفها ساستثناف، مايوس، عم ٤ عدده ١٠

٧٨٧ يكون متطبقا على ماجه المادة ٧٧٨ من القانون الدن المتسمون بحسق المتصاص بالنسبة للمدين الواجب في دمته دن آخر عبير مضمون النس الدائن ان ذلك الدين المضمون المسلم الدائن ان ذلك الدين المضمون المسلمين إلياد المنصمة في وقائم فالاداء الحاصل بلا تسين أذن من مدين الى دائن مستحق له بعلة ديون على هذا المدين يسترل بناء على القاعدة المتخدمة من احدى الديون المشمونة المشاقاف

٧٨٧ التأمينات التي جعلت عملا لوفاء التعهد ١٩ ج ١٩ عدد ٨

الذي لاجل معلوم المنصوص عنمه في المادة ١٠٩٧ من القانون المدني لاتشمط سوى التأمينات التي عطيت لوظه هذا التعهد لا كل أموال المدين إذا تبين إن ماعلي المدين القير تاجر أكثر بحاله فيكون اعماره في هذه الحالة كالافلاس المنصوص عنمه في المادة ١٠٩٧ من القانون المدني بمعمني ان تعهداته التي لاجل معين تصبح مستحقة الوظه فورا الزائر بق لا ديسمبر ١٩٧٧ عج عدد ٥٣

۸۸۸ اذا كان عقد الرهن في صدورة البيع الوقائي واشترط فيه عدم جواز الاسترداد قبل مضي مدة معينة جاز القاضى أن يستتج من عبارات هذا المتد ان الاشتراط هو في مصلحة الدائن فلا يمكن للمدين أن يقوم بوقاء دينه قبل نهاية الميماد ميت غمر الجزئية ٧ ينار ١٠٠ ع به عدد ٣٠

۱۹۸۷ التصدات المؤجلة تستحق موراطبقا للمادة ۱۹۰۷ مدنى اذا لم يقدم المدين التأمينات الضامنية لوقاء التسهد فاذا تحررت كبيالة تستحق الدفع بعد مرور مدة معينة لضابة شخص معمن وظهران الامضاء التى على الكميالة ليست في الواقع المضاء الضامن المذكو رسقط حق المدين في الاجل ووجب دفع الدين فورا مصر إعدائي ۳۷ توفير ۱۹۰۸ عدد ۸



كَتَابِّكِ كُوْنِي الْمُرْجِينِ الْعَادِةِ فَالِنَهِ الْعَمْرِةِ الْعَادِةِ فَالِنَهْ الْعَمْرِالْوَجِيةِ

من سنة ١٩٠٧ - سنة ١٩١٧

مرتبة حسب الحروف الهجائية ومزيلة بفهارس

تأليف

ويخر من السيند الفاضي إلياكم لأهلبة

يتضمن تعليقات

على

قانوُزَ كِجَهَيْ وَالْجِنْ إِيَّالْتُ

وقانون محاكم الجنايات

والقوانين الملحقة بهما وملشورات لجنة المراقبة القضائية

طنبغ بطينبة بكاليت - بمصر سنة ١٩١٧

# فانوزيخ فينول لجناااني

## وثانون محاكم الجنايات الاجواءات

۱۱ عدم ذكر صواد القانون الواجب تطبيقها على المتهم في اعدالان الدعوى المحموسة لا يوجب بطلان ذلك الاعلان لان القانون لم يتص على ذلك صابدين ٣٣ ديسمبر سسنة ٥٠٩ ع ٢٤ ص ٨٥.

٧ لا تهبل محكمة النقص وجده طمس فى الجواآت إ محصدل التسك به أمام محكمة الموضوع فقط لا يقبل التحصيل لا ولى مرة أمام محكمة المقض يطلان اجراآت الحبيرالذي تعين فى الدعوى--- يطلان مرد و ٥٠٥ الشراع س ٧ ص ٣٠٠

 ب ان جميع الاجراءات الــــق دونت في عضر الجلسة تــكون ذات قوة في الاتبات لامحــوز نيميا الا بواسطة الطمن فيه بالنرو بر ــــ ن ١١ مابو سنة ٩١٠٧ ح ٧٨ ص ٣٠٨

٤ عدد متصدیق القاضی عملی مابدونه کانب الجلسة فی مواد الجنح عملا بما جاء بالمادتین ۱۷۰ و ۱۷۷ ت ج پترتب علیه بطلان جوهری -- حکم قض ۷۸ مارس۸۸۰ کم ۶ م ۵ ۷۸۷

 لا يعتبر عمدم توقيع الرئيس عملي محضر الجلسة وجها من أوجه البطلان خصوصا اذا حضر الاخصام في جلسات تالية ولم يطمنسوا في المحضر للذكور -- ن١٦ أبريل ١٠٠٠ ع١٢ ص ٧٨٠

٣ لا يجوز لحكمة النقض أن تبحث في المطأ في الاجراآت التي حصلت الهام النيابة المدومية أو قاض الاحراآت الما الحكمة الاجراآت الما المحكمة التي حكمت نهائيا في الموضوع — ن الما عابو ١٩٠٨ ع ١٠٠٠ ص ١٤ (١)

√ ليس لن يعلمن في حكم صادر من محكمة
الجنح المستأشمة أن يعسك بوجمه بطلان في
الاجراآت وقع أمام محكمة أول درجة ولم يعمسك
به الطاعن أمام المحكمة الاستثنافية — ن ١٨ ديسمبر
١٨ ١٨ ديسمبر
١٨ ١٨ الشرائع ٣ ص ١٨٠

۸ لیس المسراد سن المادة ۶۸ من قانون عاكم الجنایات ان الحكمة تازم برقیم الجلسة المداولة بسد اضائها من ساع كل قضية بل كل ماتمنيمه المادة المذكرة هوان الحكمة تشرع في المداولة

عقب رفع الجلسة فلها بداهة أن تنظر فى عسدة قضايا الواحدة تلو الاخرى ثم ترفع الجلسسة للمداولة فيها جميعا --- ن ه يونيه ١٦٥ الشرائع ٢ ص ٢٩٧

به المادة ٢٣٧ ت ج نصت على اله اذا | ص ٣٤٨

وقمت جنحة أو مخالفة فى الجلسة بحكم فيها فى نفس نلك العجلسة بعد سياع أقوال النيا بفالصومية —وحكم هذه الممادة بشسمل جنحة الشهادة الزور التى تقع امام محاكم الجنايات— ن٥١ يناير ٩١٦ الشرائع ٣

## الاحكامر

## مشتملاتها

۱۰ عجب عدد الحكم بالتعويض على النهم المحكوم عليمه بعقوبة اثبات حصول الضرر الذي لحق المجنى عليه دون بيان نوعه والاكان الحكم لاغيا مجوز المقاضى فى تهمة الذوير أن يرتكن على تقرير الحبير للقدم فى دعوى الذوير المدنية اذا اعتد محمة هذا التقرير — ن ٧٨ ستمبر سنة ٩٠٨

۱۱ لايمد من أوجهالبطلان الجوهرية لنفض الحكم الصادر بعقوية في تهمة الحريق عمدالمتطبيق للفترة الاولى من المادة ٧٧٠ع عدم ذكر الطريقة التي استعملت لوضع النار — ن ٧٨ سستمبر ٥٠٨ ع.٠٨ ع.٠٨ م.٠٩ س.٠٩٠ ١٠٩

۱۲ اذا ثبت فی الحکم الصدادر العقوبة ان المتهم شرع عمدا فی قتل آخر بضر به یا آن قائلة کان ذلک کافیا لاستنتاج ان عدم وفاة الحجمی علیه بسبب اصاحب نشأ عن کونه أصیب فی غیر مقتل بدون ایرادة المتهم ولا ایزوم فی هذه الحالة اذا المیان السبب

الخارج عن ارادة المتهم الذي من أجسله لم يتم الفتل — ن ۲۷ لوفير ۹۰۸ مج ۱۰ ص ۱۱۸ (۲۰)

۱۹۷ المادة ۱۹۹ جنايات تقضى بان كل حكم حكم حادر بعقوبة يجب أن يشيرالى لص القانون الذي حكم حكم بحوجه ولا تتناول الفصل فى طلب التعويض المدى فان ذلك يقع تحت حكم المادة ۱۹۰ مرافعات وهمذه نصبت على وجوب اشتال الاحكام على الاسباب التى بنيت عليها بدون حاجة الى ذكر المادة المطبقة — ن ۱۳ فيرا بر ۹۰ عر ۱۵۷ فيرا بر ۹۰ عر ۱۹۷ فيرا بر ۱۹۷ فيرا بر ۹۰ عر ۱۹۷ فيرا بر ۱۹۷ فيرا بر ۱۹۰ مي ۱۹۷ فيرا بر ۱۹۰ فيرا بر ۱۹۸ فيرا بر

١٤ ليس من الضرورة فى حكم قاض بالادانة فى جريمة استعمال ورقة مزورة ببيان كيفية ارتكاب ذلك الذرور كما اذا حصل الذروير بالتوقيح على الورقة محمتم مقلد — ن ٧٩ مايو ٩٠٩ بج ١٠٥ ص ٧٨٦

اذا ارتکب جملة أشخاص جريمة واحدة
 وحكم عليهم بصفتهم فاعلين أصليين فلا حاجة لبيان

<sup>(</sup>١) راجع نقض ١٥ فيرابر ١٠٨ مج ٩ عدد ١٣ .

الفعل الخاص الذى ارتكبه كل منهم فى الحكم لعدم وجود قاعدة عامة تفضى بذلك ـــــن ٧٠ يونيه ١٩٠ ثج ١١ ص ٣٩٧

١٦ اذا وردق الحكم الاستثناق ذكر حصول استثناف من النيابة وأهمل ذكر حصول استثناف من المتهم فلا يترتب على هذا الاهمال بطلان الحكم المذكور حيث أن استثناف النيابة وحمدها يعطى للمحكمة حق الحكم بعراءة المتهم أو تخفيض المقوية المحكمة مها عليه ولولم يستأهب المتهم الحكم الصادر

ولا محل لتمسك المتهم بحصول ضرر له من اهمال ذكر حصول استثناف منه مدعيا أنه يستدل من هذا الاهمال أن الحكمة اعتبرته قابلا للحكم الصادر عليه أذا ثبت من محضر الجلسة أنه قد تمسك أمام الحكمة باوجه طعنه في الحكم للذكور — ١١ فبرابر

٧٧ لم يرد فى الفسانون تصريف للانستواك وبالتحريض » فهو اذاً من المسائل المتعلقة بالموضوع التى بفصل فيها نهائيا قاضى الموضوع و بناء عليسه يكفى أن يثبت الحكم وجود التعريض بدون حاجة الى بيان الاركان المكونة أه بالتعصيل

الى بين الدور الله المستعمل المستعمل المستعمل السادانة فى المستعمل المستعم

۸۱ اذا حكمت محكمة النقض بالداء حمكم الادانة الصادر من محكمة الجنح بسبب اغفاله الانتارة الى نص القانون الذى حكم بموجيسه فهمذا الاالهاء يشمل أيضا التمويض المحكوم به للمدعى المدنى ... ن ۷۲ مارس ۲۸۱۳ ع ۱۵ ض ۸۵۵

۱۹ اشتال حکم علی تار نخسین برتب علیه عدم التحقق من تعیین الوقت الذی حصلت فیه الواقمة و یستوجب بطلانه بطلانا جوهـ یافن باب أولی ینتض الحکم المشتمل علی التیاس فی سـقوط حق اقامة الدعوی بمضی المدة — ن ۷۲ یولیه ۹۱۳ مح ۱۸ میره

۷۰ عب طبقا انص المادة ۱۹۵ من قانون عمنی الجنایات أن بشير الحكم الصادر بعقوبة الى نص القانون الذی حكم عوجه والا كان باطلا يد ان عدم الاشارة الى المواد التعاقبة بالاجراآت لا يؤدى الى تض الحكم الحك

١٧ أذا قضت الحكمة الاستئنافية بالساء حكم البراءة الصادر من الحكمة الاجدائية وحكمت بسقاب المنهم وجب عليها أن تبين في حكمها الاوجه التي بنت عليها أدانته وتناقش أسباب الحكم الاجدائي والاكان حكمها (أى المحكمة الاستئنافية) باطلا — ن ٧٠ نوفير ١٨٥ ع ١٧ ص ٧٧

٧٧ ان الضررمن الاركانالجوهر ية ليغر عــة النصب فيتمين بحل الحكم القاضى بمقاب من الجسم بالنصب ان يبين الوقائع والظر وف التى تكون الضرر بيانا ناما والأ وجب شفيه لمدم اشتماله على أسهاب كافية -- ن ٧٠ نوفير ٥١٥ نج ١٧ ص٧٧

٣٣ اغفال ذ كر صالة القرابة بين الشهود والمجنى عليه في محضر الجلسة لابعد بطلانا جوهريا في الإحراآت

لا يقب الطمن بطريق النقض والابرام في حكم جنائي صادر في نهمة قتل لانه لم يمين الاسباب القيمن أجلها حكم بالتمو يضالمدني لاولادالقتيل القصر ان كان قد بين الاوجه التي ارتكنت عليها الحكمة في الحكم على المتهم بالمقو بة الجنائية ـــ ن ع ديسمبر ۹۱۰ ج ۱۷ ص ۹۷

٢٤ ذكر المادة الستى تنطبق على الفعل الذي عوقب من أجله المتهم كاف ولاضر و رة لذكر الفقرة التي طبقتها المحكمة ــ ن ١٥ كتوبر سنة ١٩٥٣ الشرائع س أولى ص٧٦

٧٠ الحكم الصادر من محكمة استثنافيـــه غـــير مبنى على أسباب أو غير محيل على أسياب الحكم ۹ يونيه ۹۰۹ م ۸ ص ۵۰ (۱)

٧٩ صدر حكم بعقو بة في جر يمةسم حيوان طبقا للمادة و ٣١٠ ، من قانون المسقو بات وقسد ذ كرت فيه المادة القانونية دون الفقرة المسمول بها في المادة المذكورة

فكم بان عدم بيان الفقرة لايترتب عليه بطلان الحكم بطلانا جــوهريا ــــن ١٣ اكتوبر ٥٠٠ MUPA?

في آخر محضر تحقيق نهمة تزوير اله لم يتضمح أي المقدس هـ و المزور وأوقف السمير في الاجراآت لمدة أسبوعين كطلب المحامى وأفيم المدعى المدنى برفع دعواه مباشرة

فحكم ان هذا القرارلايمدأمرا بحفظ الدعوى قطعيا كمقتضى المادة ٢٤ من قانون ت ج

( ٧ ) يجب أن يكون الحكم الصادر بعقو بة في دعوى تزويز مبينا لاركان الجريمة والاكان لاغيا كا انه يجب أيضا بيان أركان الاشاراك لو قضى الحكم المذكور بعقوبة على الشريك ــــ ن ٢٤ نوفمبر ۲۰۶ غ ۸ ص ۱۰۵ (T)

٧٨ وجود اختسازف بين الوقائم الثابتةبالحكم والوقائع الثابتة بمحضر الجلسة لايترتب عليه وجود وجه من أوجه النقض الموجب لبطلان ذلك الحكم - ن ۹ مارس ۹۰۷ عج ۸ ص ۹۸۵

٧٩ تظرا لسدم وجود نص خاص في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ بخصوص محاكة من يرتكب جريمة القذف بطريق النشر في الجرائد فكل شخص يشترك في هذا اانشر سواء كان بصفة فاعل أصلى أو شريك بحاكم و بعاقب بالمدةو بات القانونية

ولا يوجد في القانون مايسمي بالقرينة القانونيسة للمسؤلية الجناثية ضد طبقة من الاشمخاض لمم شأن في الجريدة وعلى ذلك يجبأن يبن في الحكم ٧٧ (١) قسرر القائم باعمـال رئيس النيابة أ الصادر بالمقاب وقائع الاشتراك القانونية المسندة الى

<sup>(</sup>١) براجع ن ١٧ ينايرسنة ٣٠ ٩ ج ٤ عدد ٨٦ ص ١٨٨ ون ٧ يناير سنة ٥٠ ٩ ج ٧ عدد ٢٥ ص ٥٨

<sup>(</sup>٢) راجع ن٧ نوفير ١٠٣ مج ٥ نمرة ٥٩ ص ١١٦ ون ٧ نوفير ١٠٥ مج ، نمرة ٥٧ ص ١٣٧

کل متهم منهم — ن ۷۹ اکتو برسنة ۱۰ ه م ۹ ه بن مهم (۱)

۳۰ لاحاجمة لان تذكر صراحمة الفلروف الحارجة عن ارادة الفاعل مق كانت الوقائم المذكورة لحارجة المحادر عسلى متهم بالشروع فى مادة جنائيسة مدل على أن الجرعة لمهتم بسبب ظروف خارجمة عن ارادة الفاعل -- ن ۱۵ فبرابر ۲۰۸۸ م مس ۱۸۸ مار يغز با الواقعمة ٢٠٨ لا يعزب على حدم ذكر تاريخ الواقعمة

ف حكم صادر بالستوية بطلان جوهسرى اذا يسر لحكمة النقض أن تتحقق سواه من وع التضية أو من أى سبب آخر ان الدعوى الممومية لم تسقط بعضى للدة الطويلة كما اذا ظهر مشلا في دعموى يلاغ كاذب ان الواقعة المكنوبة الميلغ عنها ادعى حصولها في وقت داخل في المدة القانونية للمينة لسقوط الدعوى الممومية — ن أول فيرار ١٩٠٨ به وص ٢٧٩

## اصدارها وتلاوة أسبليها

٣٧ اذا لم يمسدر الحكم فورا أو في الجلسة التالية في مادة جنحة كان المتهم فيها مسسجونا طبقا للمادة ٧٧١ تج فسلا يترتب عملي ذلك بطلان الاجرا آت بطلانا جوهريا — ن ١ فبرايرسنة ٨٠٨ مج ٩ ص ٧٧٧

٤٣٤ لم يتص في القــانون عــلى بطلان الحــكم اذا لم تناو المحكمة أسباب الحــكم بالجلسة ـــن ١٩٨ مارس ٩٠٨٩ ع ١٠٥ ص ٣٢٣

أبريل ٩١٧ م ١٣٥ ص ١٦٥

المادة ١٧١ ج القاضي بأنه (يصدر الجكم فو را اذا

كان المتهم مسجونا)والا كان العمل باطلا - ن ٦

٣٣ لم ينص القسانون بوجسوب اتباع نص ١٣١ مارس ٩٠٩ مج ٢٠ ص ٢٢٣

## توقيم القاضي عليها

۳۵ يكون باطمار بطلانا جوهريا الحكم النهائي الذي لم يوقع عليمه الذاخري في محر النهائية أيام من تاريخ النعلق به اذ يترتب على هذا التأخمي عمدم اعطاء صورة صمن الحكم المذكور للمحكوم عليمه للطمن بطريق النقض والابرام — ن ۲۷ كتو بر ۲۹،۲ م ۲۰ ص ۷

٣٩ لا يكون سبب النقض عدم التوقيع من الديخ الناضى على الحكم في مدة النائيسة أيام من تاريخ النطق به كما قضى بذلك قانون ت ج عند ما الاحتفاظ عكمة النقض هذا الناخمير وتصرح للمحكوم عليسه بمدة ليحصل فيها على صورة من الحكم ويقدم أصباب طعنه ٣٩٠ عا يما ير ٩١٤ ع ١٥ ص ٩٣٧

### اختصاص

۱۹۷۷ الحكمة الكائن في دائرتها محسل اقامة المتهم مختصة بنظر دعوى العجنحة المباشرة التي يرضها اليها المدى للدى حيث ان اختصاص الحكمة التي ارتحكبت في دائرتها بذلك لم يكن قاصرا عليها دون سواها — كفرازيات جنع ٢٤ يناير سسنة ١٩١٧ ج٠٣١ ص ٢٥٩٠

۳۸ اذا رفعت دعوی جنائیة امام محكمة غسیر عنصة و محمت فیها الحكم بعدم اختصاصها واعادة الاوراق الدنامة فلمحكمة الجنایات أن تعتسبر بحث الحكمة الغیر محتصة ممادلا التحقیق الاجدائی الذی عبر به قاضی الاحاد عملا بنص المادة به من القانون تمرة به سنه ۱۹۰۵

رفست الدعوى الممومية على المتهم لارتكابه جنعة واقسة تحت نص المادة ١٧٦ ع ولكن المحكمة الجزئية حكمت بعدم اختصاصها عبار انها جناية منصوص عليها في المادة ١٧٤ ع وأعادت الاوراق للنيابة التي قدمت المتهم مباشرة نحكمة الجنايات ولما طعن المتهم في حكم محكمة الجنايات التاضى باداته قررت محكمة النقض برفض الطعن بناء على ان التحقيق الذي أجرته المحكمة الجزئية يعتبر عمائلا لتحقيق قاضى الاحالة المتصوص عليه في المادة به من قانون تمرة ٤ سسنه ١٩٠٥ --- ن ٢٤ يتابر سنه ١٩٠٤ عن ١٩٠٠ سـ ٢٤ عناير

### الاستثناف في مواد المخالفات

۳۹ رفعت الدعوى الممومية على المتهم عمسار بالقرار الوزارى الوقيم ۳۹ مايوسسته ۱۸۸۵ لاشماله الطريق العام بوضعه فيسه كرامي ومناضد بدون رخصة فحمة عليه بالفرامة و بازأة المخالفه

ومحكسة الاستثناف حكمت بان الاستثناف حائز النيول طبقا لاحكام المادة ٥٥٣ ج اذ ان ازالة المخالفة لبست هي ( الرد ) المني بالمادة المذكورة بل هن عقوبة مخصوصة والحسكة بهايقيل الاستثناف (١)

- طنطا استثناف مابو سنه ۹۲۸ ع ۲۹ ص ۲۶ من الما كوالاهليه قدا قسمت في احكامها في هذا الموضوع الى فريق ينهم الى قبول الاستثناف بناء على ان الذي ينظر اليه الما هو المادة التي طلبت النيابة تطبيقها لا التي طبقتها المحكمة والقريق الثاني يحكم بعدم جواز الاستثناف ارتكانا على المادة ١٥٠ القديمة من قانون تحقيق الجنايات المقابلة المادة الجديدة ٩٥ ا

<sup>(</sup>١) ارتكن الحكم على التعليات الواردة على المادة ١٥٣ جوالتي منها يظهر الفرق بين ماجري عليه السمل في مصر وفرنسا - راجع تعليقات داللوز على قانون تعقيق الجنايات المادة ١٩٦١ فقرة ١٩٦٦ هـــل الحكم الصادر من يحكمة الجنح في تهمــة قدمت بصفة جنحة ثم اعتسبرتها المحكمة مخالفه وحكمت فيها بالفرامة-ائز استثنافه أم لا

\_ والمحكمه ترى الاخمد برأى الفريقالاول \_ جديجطنطا المستأفه ١٧ ابريل سنة ٩٧٣ الشرائع سنة أولى ص ٢٧

۱۹ المادة من محكمه المخالفات أما اذا كان الفعل سبق الصادرة من محكمه المخالفات أما اذا كان الفعل سبق وصفه بصفه جنعته وتقدم جهذا الوصف نحكمة الجمع قاعتبرت الواقعة مخالفة ولم تحكم على المتهم الا بغرامة لا تعجوز اجتها فيجوز المتهم المحكوم عليمه استفاق هذا الحكم طبقا للعادة ١٩٠٥ حب حكم استفاق ١٩٠٨ على سنه ١٩٠٨ عكمة طنطا الا بتدائيه سنه ١٩٠٨ عكمة طنطا الا بتدائيه سنه ١٩٠٨ على ١٧٩ على ١٩٠٨ على ١٩٠٨

۷۶ اذاطلبت النيابة المدوية في دعوى مزاحمة الطريق العام التي رفعت بتمتضى القدرة الاولى من المادة ۲۳۹۸ و ازالة الاشياء الشاغلة للطريق العام فهذا الامجرزها ان تستأنف الحسكم الذي يصدر بالبراءقسجكم استثناق ۱۷ مارس سنه ۲۰۸۸ ع ۱۰ ص ۷۲۷ صل ۲۷۸ علی میرس سنه ۲۰۸۸ عرص ۷۲۸ علی میرسد

٣٤ فى مواد المخالفات اذا طلبت النيابة العموميه عقوبة أخرى غير الغرامة والنمو يضات والمصاريف ولم يحكم بطك المحقوبة الاخرى قالحم يكون قابلا

لاستنتاف النيابة عملا بالمدة ۱۵۳ من قانون الجنا يات ولوكان المتهم تبرأ — قنا استثناف ۲۹ سجمبر سنة ۷۰۷ ع ۲ ص ۹۷

\$ أقامت النابة الممومية دعوى على التيم المهمة بالسكر البين وطلبت تطبيق المادة ٢٣٨ ع ولم تطلب توقيع عقوبة المبس بالتخصيص وحكمت بأنه في المنابقة عكمة أول درجة غياما بنفر بم المنهم وعند المارضة قررت بعدم أحقية النيابة في هذا الاستثناف أذ المسلم عليم هو طلبات النيابة ولى لم تطلب توقيع بة الحسن صراحة لان مجرد طلب تطبيق المادة عنو بة الحبس صراحة لان مجرد طلب تطبيق المادة التان في يقريق بن المنابق عنوبي في توقيع هذا المعتناف من عنوبي في توقيع مداسة عنوبية المنابقة عدم استثناف المنابقة عدم عدم المنابقة عدم

ه تمسير جميع الاحكام المسادرة فى مواد الجنح والخالفات حضور به بالنسبة النيابة ومن ثم فى حالتمدور حكم غيابى فى مخالفة يبتدىء ميماد الاستثناف بالنسبة النيابة من بوم صدور الحكم لامن تاريخ انقضاء ميماد الممارضة — اسكندريه استثناف ٣٠ ريل سنة ٩٧٣ ع ١٠ ٧٠٠٠٠

### الاستثناف في موادالجنح

٩٤ لا يعتبر الحكم الاستفاق خاليا من الاسباب الحاسم اذا استنج منه ضمنا بانه أخذ باسباب الحسم المتأنف - ن ١٩ سبتمبر سسنة ١٩١٤ الشرائع س ٧٠ ص ٧٠

٧٤ عدم فصل الحسكمة الاستثنافية في الدفع الفرعي المقدم اليها الخاص بعدم محسة الاستثناف شكلا موجب لنقض الحسكم - ن ١٠ مارس سسنة ٥١٥ الشرائع ٧ ص ٧١٩

 <sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة الزقازيق سسنه ١٨٩٩ القضاء ٦ ص ٣٥٨ وحكم محكمة الاستثناف الرقيم ١٢ يونيهسنة ٩٠٤ ع ٢٠ ص ٨٨

۸۶ اذا شددت الحكمة الاستثنافية العقوبة المحكوم بها من المحكمة الجزئية فليس من الضرورى أن تذكر فى حكمها الاسباب التى دعت للتشديد ــن ۷۸ ديسمبر سنة ۱۹۰۷ع م ۷۶ ص ۷۶

٩٤ الاستثناف المرفوع عن الحكم القاضى باعتبار المعارضة كان لم تكن طبقا المحاد ١٩٣٣ ت ج يشـمل حنها الحكم الاول الصادر بالعقوبة وعليمة تختص الحكمة الاستثنافية بالنظر في موضوع الدعوى(١) ب ن٤مايو سنة ١٩٣٧ ج ١٣ ص١٩٩٧)

و اذا استأ نفت النيابة الحكم النيابي القاضى بدانة المتهم ثم عارض فيه المحكوم عليه وحمج بيراعته عند نظر المعارضة أصبح استشاف النيابة عن الحسم النيابي غير مقبول اذائه لا يمكن اعتباره شاملا للحمة الثانى الذي قضى بالذاء الحكم المستأفف وهذا يقطع النظر عن أن استشاف النيابة للحمج القاضى بالادانة يصفح عندم قبولها لحكم البراءة الصلاد فيا بعد (٣)

۱۵ للمحكمة الاستثنافية أن تحكم بالتمويص للمدعى المدنى الذى إنسى إلى النيابة في استثناف الحكم الصادر بيراءة المتهم — ن أول فيرا ير سنة ۱۳۸٧ ج.٤ ٢ ص ۸٧

استأفت النيابة العموميه الحكم الابتعدائي

الذي قضى براءة التهم ودفع التهم يطلان الاستئناف فوضيت المحكمة دفعه غير ميئة أسباب الرفص وحكمت على التهم المقوبة فلما طمن هذا الاخبر بطريق التقض قبلت المحكمة طمنه والفت الحكمة الاستثنافي لان الحكمة التي أصدرته أغفات فيه بيان الاسباب التي تتوقف عليها معرفة ما إذا كان رفع الدعوى الى المحكمة الاستثنافية محيحاً أم لا — ن المرس سنة ١٥٥ م ٢٠ س ١٥٠

وه يجوز لن حكم عليه بجنعة أن يستأف الحسكم القاض عليه بدفع تعويض مدنى ولو أن مبلغ التمويض الطلوب لا يزيد عن النصاب الذي بجوز للفاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا — الزقاز بق حكم استثنافي رقم ٨ ديمسمبر سنة ٩٠٨ به ٩٠ ص ١١٥ وحكم خض رقم ١٥ فيرابر سنة ٩٠٨ به ٩٠٨

سمو آلفيا به العموميه الحق فى استثناف حكم البراءة الصادر فى قضية جنعت مباشرة سواء أبدت الطلبات أو إ تبداما محكمة أول درجة — ن اول مايوسنه ٥٠٩ ج٠٠ ص١٧٧٠

٤٥ قدمت النيابة القضية على انها جنحمة الى المحكمة الجزئيمة وهمة حكمت غيابيا بالادانة فعارض المتهم وعند نظر المعارضة حكمت المحكمة

 <sup>(</sup>۱) راجع حكم محكمه تنص وا برام فرنسا في ۱٧ يونيه سنه ١٨٩٤ ــ البندكيت الفرنسيه سنه ١٨٩٥
 جزء ١ ص ١٩٤

راجع حكم تحكمة الاستثناف في ٧٧ فبرايز سنه ٧٠٥٧ مج ٢ عدد ٤ واستثناف مصر في ٧١ ديسمبر
 ١٩٠٥ مج ٧٥ عدد ٣٩

<sup>(</sup>٢) يراجع حكم عكمة مصر الاستئناف ٣١ اغسطس سنه ٥٠٥ مج س٧ ص ٨٧

يمدم الاختصاص لان الواقعة جناية فاســـتأقت النبا به المموميه هذا الحسكم وقبل نظر الاستثناف قدمتها لقاضى الاحالة فقرران الواقعه لاتزال جنحه وأعادها الى النيابه وهذه طلبت بعد ذلك من الحكمه الاستثنافية تأييد الحسكم المستأنف واعتبار الواقعة جناية والحسكمة الاستثنافية قررت

ثانيا — اندوان كانت الواقمة جناية الأأنه لابجوز للمحكمة أن تحكم عند نظر المارضة بعدم الاختصاص اذ أن هذا يعتسر تشديدا للمقوية وليس لها ذلك في هذه الحالة وبجب حينئذ الناه الحكم للمتأنف واعادة التضيه للمحكمة الجزئية — بنى سويف استثناف جنع ١٩ سيتمبر سنة ٩٠٩ م ١٤ ١٧ س ١٩

٥٥ قدم الجنى عليسه فى سرقة شكواه فقتما نم نبهت عليسه إن برفع دعواه مباشرة فى بحرمسدة محينة والا أمرت بحفظ الدعوى فرفع الجنى عليسه ديمواه مباشرة فى الميماد المحدد له و بعد ذلك حفظت النيابة الدعوى لعسدم الجناية وحكمت المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى فاستأنف المدعى بالحق المدنى هذا الحسكم

والحكمة الأستثنافية قررت (١) قبول الدعوى رغما عن قرار النيابة العمادر بحفظها (٧) أنه لايمكن الغاء الحميم الستاً غف فيا يختص بالدعوى الممومية لان النيابة لم تستأ قد (٣) الغاء الحميم المستأ غف فيا يختص بالدعوى المدنية (٤) اعادة القضية فيا يختص

بالدعوى المدنية الى الحكمة الجزئية للفصيل فى موضوعها ـــ مصر استثناف ٧٣ فبرايرسسنة ٩١١ يج ١٢ ص ٢٠٧

٥٦ الازام بالنويضات المدنية يكون بطريق التضادن في الجرائم مادنا ١٥٠ و ١٥٠ مسدني وعلى التضادن في الجرائم مادنا ١٥٠ و ١٥٠ مسدني وعلى على لتقدير قيمة الطلب الذي يرفعه مدع عتى مدنى على عدة متهدين في جنحة ومرفة ما اذا كانت هذه التيمة تجزقبول الاستئناف شكلاً أولا تجزء عملا بنص المددة ١٩٠٧ ت ج بحب دائما النظر لبلغ التحويضات المطلوبة كلها ولو لم يطلب المدعى بالحق المدنى صراحة الحسم بالزام المتهدين بها بطريق التضامن -- ن ١٧٠ قبرا سنة ١٩٧٧ ص ١١٠

ره أذا كانت طلبات للدعى بالحق المدفى و دعوى جنعة تمل عن النصاب الذى يجوز استثنافه في الدعاوى للدنية أمام ألحا كم الجوزئية فلا يجوز للمدعى المدنى أن يرفع استثنافا عن دعواه المدنية حتى أو حكمت تحكمة أول درجسة بعراءة المتهم وعلى المحكمة الاستثنافية أن تحكم من ناقاء فسها بعدم اختصاصها بنظر الاعوى المدنية — ن ∧ مارس سنة ۱۹۳۵ ع ١٠ ص ١٤٢

۸۵ یانی الحسم الاست. اف وجود بطلان جوهری اذا صدر بعد المارضة فى حكم غیابی صادر من عكمة ابتدائیه --- ن ۱۷ اغسطس سنة ۹۰۹ یج ۸ س ۱۹۰۰

الحسكم الصادر طبقــا المادة ۱۷۳۳ ت ج باعتبار الممارضة حكما غياييا هو حكم جائز استثنافه قانونا — ن ۷۹ مايوسنة ۲۰۹۹ م ۷۲۱

هه اذا كان آخر يوم ميعاد الاستثناف المنصوص عنه في المادة ١٩٧٧/ ٢٠ ت ج يوم جمه فلا يجو زامتداد الميمادالي اليوم الذي بعده -- ن ٢ نوفير سنة ٩٠٩ ع ٢١ ص ٣٩(١)

مدة المشرة أيام المقررة لوفع الاستثناف في مواد العجد التي تسرى حسب نص المادة ١٩٧٧ تج (من يوم النطق بالحسكم ) تحقيب بدون أن يدخسل فيها يوم النطق بالحسكم وهذا بناء على القاعدة العامسة التي تقضى باحتساب المدد القانونية أياما كاملة مالم يوجد نص مع مارس سسنة نص صريح يخالف ذلك سدن ٣٠ مارس سسنة العاملة ١٩٧٧ بح ١٩٠٧ سن ١٩٠٠ مارس سسنة

۱۳ ان الاستئناف الذي يرفع من رئيس نياة المحكمة الابتدائية بناء على امر النائب العمومي وبمده جائز قانونا لان أه الحق في انسداب أحسد كلائه ليحل على وعند ماصل رئيس نيابةالاستئناف على النائب العمومي قانالا ننداب الصادر من أولهما كيم يتم أيضا لانه متولى أعمال النائب و بناء على العمومي و بجب احتساب المواعيد الخول النائب العمومي حق رفع الاستئناف كانه مرفوع من النائب الممومي حق رفع الاستئناف فيها — ن ٤ ينارسنة العموى حق رفع الاستئناف فيها — ن ٤ ينارسنة العموى حق رفع الاستئناف فيها — ن ٤ ينارسنة العموى حق رفع الاستئناف فيها — ن ٤ ينارسنة

۱) مجوز للنائب العموى أن يوكل أحد
 رؤساء النيابة فى رفع الاستثناف المخول له فى دعاوى

الجنع يمقتضى المادة ١٧٨ تتج . (٧) مجب أن يرفع الاستثناف بقر ير صريحي يقبله من بد الستأخف قلم كتاب المحكمة الهنصمة ولانجوزاً درم الاستثناف مخطاب بسيط برسله رئيس النيابة الى كاتب المحكمة يكلفه فيه برفع الاستثناف --- ن به مايو سنة ٨٠٨ ع ١٠ ص ١٩٠ (٢)

۱۲ الشخص المحكوم عليه في جنحة لا يصح استثنافه الا يتقر بر يسمل طبقا البدادة ۱۷۸ ت ج لا بطريقة أخرى ودفعه الكفالة لا يقوم مقام هـذا التقر بر

والاشخاص الذين صدر عليهم حكم واحمد بالعقوبة فى جنحة اذا استأنف بعضهم فلامحق لمن لم يستأنف منهم الانفاع من ذلك الاستثناف —ن ١/٣ يونيه سنة ١٠٥ هـ ٢٤ ص ٩

٣٣ يحب محملا طلادة ١٧٨ / ٣ ت ج أن يقدم الاستئناف المرفوع من النائب الممومى الى قلم كتاب للحكمة الاستئنافية والاكان العمل لاغيا — ن ٧٠ مايوسنة ١٩١١ ج ١٧ ص ٣٣٨

٩٤ النص الخاص بالاحكام الفيايسة وهو كاستثناء للقاعدة العاممة المنصوص عليها في المادة ١٧٧ من قانون تحقيق الجنايات لا ينطبق الا على الاحكام الفيابية الغابلة للممارضة وعليسه فالحسكم النيابي الذي تقررفيه عـدم قبول المعارضة هو في

 <sup>(</sup>۱) راجع نقض ۱۸۷ دیسمبر سنه ۱۸۱۵ القضا س ۹۹۳ (۲۶ و ۱۶ ینا بر سنه ۱۸۱۱ القضا س ۶ ص
 ۱۹۳۹ ینا پرسنه ۱۹۰۶ عج س ۲۰ ه التی قضت به کمی ذلك

<sup>(1)</sup> رأجع حكم محكمه النقض فه ١٨ ابريل سنه ٥٠٩ م ٧ عدد ٥٠٩ س ٢

<sup>(</sup>٦) راجع نقض ٨ فبرا يرسنه ١٨١٦ القضا ٣٠٠ ص ١٨٥٠

الواقع حكر لايمكن الممارضة فيه ويقع اذاتحت نص هذه القاعدة العامة المنصوص عليها في المادة الذكورة ولا ينطبق عليم النص الاستثنائي فيها وفي هـذه الحالة يبتدىء اذاً ميعاد الاستئناف من وم النطق بالحسكم - ن ٢٧ يوليه سنه ١٨٤ هج ١٥ ص ٢٣٧ رسمي الااذا كان اليوم الاخير في هذا المعاد عيدا رسميا فيمتدالاجل في هذه الحالة وماواحدا ــ مصر استثناف ٧ ديسمبرسنه ١٦ م ١٢ ص ٢٥

٥٠ لاعتد ميماد الاستئناف لجرد انه تخلله عيد

١٦ لا يدخل يوم النطق بحكم صادر في جنحة

استجواب المتهم

٧٧ ان القاعدة التي حتم بها قانون تحقيس الجنايات من وجوب استجواب المتهم قبل كلشيء واجب والاكان العمل باطلا انما تسرى في حلة ما اذا كان المتهم محبوسا أما اذا لم يكن مقبوضا عليسه وامتنع عسن الحضور أثناء عمسل التحقيق فعمدم استجوابه أولا لاينبني عليه مطلقا طلان الاجراآت والا لاصبح رفع الدعوى عليه فيغيابه مستحيلات ن ۱۷ فبرایر ۹۱۲ ح ۲۸ ص ۲۷۶

٨. اذا لم يطلب المتهـم استجوابه طبقا للمادة ١٣٧/ ١٣ ج فله أن يرفض الجواب على ماتوجهه

الحكمة اليه من الاسئلة فاذا أجاب عليها من غيرأن تنبيه الحكمة الى ماله من حسق رفض الاجابة فلا يمد عدم تغبيهه الى ذلك وجها موجبا لبطلان الحكم بطلانا جوهريا — ٣٠ سبتمبر سسنة ٩٠٨ عج ١١ ص ۲۰۱

في الميعاد المقرر الاستثناف هذاا لحسكم (١) واذا اتفق

وقوع اليوم الاخير من المماد في ومعطلة رسميه جاز

رفع الاستثناف في اليوم التالي (٧) -- ن ٢٧ مايو

(۱) راجع ن ۲۸ ابریل سنه ۴۰۹ مجر ۷

(٢) راجع ن ٢٨ ديسمبرسنه ١٨٩٥ القضاح

ص ۱۶۵ و ۱۶ يناير ۱۸۹۸ القضا ۶ ص ۲۰۰ و۲۳

يونيهسنه ٩١٣ مج ۽ عدد ٣٠ ١ وقارن ن ١٦ ابريل

سنه ۹۱۵ مج ۱۷ ص ۶۰

سنه ۱۰۶ مج ۱۱۹ د ۲۰۶

10-1-924

٩٩ وجسوب سياع النيسابة لدفاع المتهسم طبقا للمادة ٣٤ / ٣٣ ج مداقى على شرط حضو ره امامها لاستجوابه ان لم یکن محبوساً — ن ۱۷ نوفبر ۹۹۳ م ۱۳ ص ۸۷

اعتراف

٧٠ مبدأ عدم تجزئة الاعتراف لم يمكن تطبيقه | السلطة المطلقة في تقدير الادلة في المواد الجنائية أن في المواد الجنائيسة فيجوز للمحكمة اذاً لما لها من | ترفض الاخذ باعتراف المنهم أو تأخسذ بجزء منه اذا

ترآءي لها أنه موافق للحقيقة - ن ٧٧ يناير ٩١٠ ع ۱۱ ص ۱۹۶ (۱)

٧٧ ايس اعتراف المهم الاركنا من الاركان التي تتوصل بها المحكمة إلى تقدير الوقائع فلا ترتبط مه و عكنها أن تنبين محته بشهادة الشهود أو بنسيرها وثمت يكون الاعتراف كيفية طرق الاثبات من المسائل المتعانة بالموضوع التي تفصل فيها نهائيا محكمة

الموضوع — ن ۲۲ يتأير ۹۱۰ هج ۱۱ ص ۱۹۲

٧٧ ان الاعتراف عب أن يكون بغير اكراه ولا أجبار وقد ثبت أن الاعتراف المنسوب صدوره إلى المتهمين حصل الا كراه والتعلقيب من رجال الادارة مع أن الاعدراف يجب أن يكون صيحا والحكم لم يذكر شيئًا من الوقائع القيقال أن التحقيق أثيتها وجاءت مؤيدة لصحة الاعتراف ـــــ ن مايو ۱۷۷ قضية عبد الله خير الله وآخر بن

## أوامر الحفظ الصادرة من النيامة

٧٧ من الامورالقررة ان الامرالذي يصدر بحفظ الاوراق يمنع الرجوع الى الدعوى العموميسة الااذا ظهرت أدلة جدددة لافرق في ذلك بن النبانة المدومية أوأى شعفص آخر

فاذا حفظت النيابة الشكوى المقدمة من المدعى المدنى بعد تحقيقها له بنفسها حفظا اداريا لما رأت من انها عديمة الاهمية ولا أثر لها من الصحة لم يسد يجوز لاحد اقامتها حتى ولا النيابة غسمها \_ عابدين ۲۲ دیسمپرستهٔ ۱۹۰۹ ح ۲۶ ص ۸۵

٧٤ اذا قررت النيامة حفظ الدعوى فلبس للمدعى بالحق المدنى ان يقاضي المهم جنائيا ألا أذا ظهرت أداة جديدة تبيح لهاقامة الدعوى بعدا لحفظ سن ٣١ مارس سنة ٢٠٥ ح ٢٤ ص ٢٩٩

يجب أن يكون مبنيا على نص صريع لا أشياء من طريق القياس

لانطبق المادة ٢٤٣ ج رغماعن عموم نصها الا في حالة تحريك النيابة للدعوى المموميسه فلا تأثير لها على الدعوى العمومية المرفوعة مباشرة من المدعى الدني

أمر الحفظ الصادر من النيابة طبقا للمادة ٤٢ تجوان كانت سلطتهافي اصدار، قضائية الا انه لايمنع المدعى المدنى من رفع الدعوى العمومية مباشرة على خلاف الامر الصادر من قاضي التحقيق طبقا المادة ٧٧ ت ج بأن لا وجه لاقامة الدعوى اذ يمكن المدعى المدنى أن يطمن فيه حالةانه لم يكن لديه طريقة الطعن في أمر الحفظ \_ ن ٢٧ يتابر سبة ١٩٠٠ مج ٧٥ كل مامن شأنه المساس بحقوق المدعى المدنى من ١١ ص ١١٠ ٥٠٠

<sup>(</sup>١) اظرن ١٠ يونيه ١٨٩١ التضاح ص ١٨٤ ١ ١١

<sup>(</sup>٢) انظر عكس ذلك ن ٣١ مارس سنه ٥٠٩ مج س٧ عدد ٤)، واستثناف ٧٧ ديسمبر سسنه ١٨٩٩ مج سأولى ص ٥٠٠ وأبو تبيج في ٢ ابر بل سنه ١٩٠٥ بج س ٢ ص ٨٧ والزقاز يق استثناف ١١ ابريل سنه ١٨٩٨ القطباس ٢ ص ٣٠

٧٦ ان حفظ النيابة للاوراق لايمنع ولا يقيد المسدعى الحق المسدن في رفع الدعوى مباشرة المام عكمة الجنح لانه لا يمكنه الطمن على قرارات النيابة سالسيده ٢٥ ما يوسنة ١٩٠٠ ص ٢٥٠ ص ٧٢٠

۷۷ أمر الحفظ الصادر من النيابة طبقا للمادة به فت ح لايمنع المدعى بالحق المدى من رفع الدعوى مباشرة ـــ ن ۲۵ مارس سنة ۹۱٫۱ و ۷۷ سبتمبر سنه ۹۱٫۱ مج س ۱۳۰ ص ۵۰

١٨ انه وان كانت الفترة الثانية من للدة ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات لم تخول أحسدا سوى النائب المموى خق الغاء قرارات الحقظ في مدة الثلاثة شهور الثانية لتاريخها الا ان هذا الملق يجب أن يملكم أيضا كل من يقوم بوظيفسة النائب المموى مؤقتا من أعضاء النابة

وعلى ذلك فاذا قام رئيس النيابة بمحكسة الاستثناف باعمال النائب السمومى فى أثناء غيابه لمانع طرأ عليه فله الحق فى الناء قرارات الحفظ النى من هذا القبيل .. ن أول ما يو سنة ١٩٨٥ مج س ١٧ ص ٣٨

٧٩ اذا حفظت دعوى طبقا للمادة ٤٦ ت ج ﴿ يُونِيه سنة ٥٠٩ مج ١٠ ص ٢٨٩ (١)

ثم ظهرت أدلة جديدة بناء عليها أقيمت الدعوى . فالمحكمة الحق في الاخذ مجميع الادلة سواء كانت قدعة أو حديدة

 ۸ ایس من الضروری ذکر الادلة الجدیدة فی الحسكم الصادر بالشویة فیدعوی أعید رفساطیقا للمادة ۳۶ ت ج ـ ن۱۳ مایو سنة ۹۰۸ مج ۱۸ ص ۱۶

۱۸ اذا رفت النياة العدومية الدعوى بسد حفظها لظهور أدلة جديدة وجب بيان هدد الادلة الجديدة في الحسكم القاضي بالادانة ليتسنى معرفة مااذا كانت الوقائم التي اعتبرت مكذا تنطبق على نص المدوم؟ ٢٠ مع والا انبنى على اغفالذك بطلان جوهريا \_ ن ٧٧ مابوسنة ٩٠٩ عم ١٠ مع ٩٠٧

۸۲ اذا عینت النیاب خیسیرا فی دعوی تزویر بعد أن أمرت بحفظها جاز اعتبار تقریره من الادلة الوارد ذکرهابلدادتین ۶۲ و ۹۷ ۲ ت جولایتم من ذلك کون النیابة لم تعین خیبیرا أثناء التحقیق الاول ـ ن. یونیه سنة ۵۰ ۹ ج. ۱۰ ص ۹۸۷ (۱)

## تشكيل الحكمة

۸۳ يعتبر تشكيل المحكمة من المسائل المتعلقه بالنظام العام التي يجوز الدفع بها لاول مرة امام بحكمة النقض والابرام

لايازم عند استبدال أحد أعضاء عكمة الجنايات

بقاض آخر من قضاة محكمة الاستثناف أن يذكر بيان ذلك فى محضر العجلسة أو الحكم والاكان الممل باطلا\_ ن ١١ مارس سنة ١٩٩١ مج ١٢ ص ١٧٥

<sup>(</sup>١) راجع ن ١١ ابريل سنه ١٠ ه م ١٤ عدد ١١

۸۳ مجب على رئيس محكمة الجينايات أن يبين الفات أن يبين الفات المسرعة ـ عند ما يمين فاضيا من المحكمة الابتدائيـة بدل مستشار فى حكمة الجينايات حصل له مانع والا انبنى على ذلك البطلان و بما أنه لم برد فى القانون تعريف ـ للسرعة ـ فيكون قرار رئيس محكمة الجينايات المشقل على هذا البيان منها براير سنة ١٩٩٧ مج ١٣ ص ٢٠

٨ (١) اذا اندب أحد قضاة المحتمد طبقا الاحريم الدالي الرقيمين وليه سنة ١٩٨٥ و ١٠٠ وفير سنة ١٩٨٥ و ١٠٠ وفير سنة ١٩٨٤ و ١٠٠ وفير سنة ١٩٨٤ و ١٠٠ وفير سنة ١٩٨٥ و ١٠٠ و ١٠ و ١٠٠ و ١٠ و ١٠٠ و ١٠ و ١٠٠ و ١٠ و

(٧) يستنتج مما تقسدم انه اذا كان أحسد المستمار بن المينين لاحدى محاكم المجنايات قاضيا منتدا بالعلميين للاحرين العالين السابق ذكرهما فلا

يكون ذلك مانياً من انتداب قاضى من قضاة المحكمة الاجدائيه لينوب عن أحد المستشارين عند غيابه ولا يجوز أن يحتج بان هناك مانها من هذا الانتداب لما هو وارد في الفترة الرابعة من المادة الرابعة من قانون مما كم الحجنايات نمرة ع سنة ١٩٠٥ من ١٩٠٧ رقبان ٢٩ سنة ير سنة ١٩٠٨ من ١٠٧ من ١٠٠٧

۸۵ ایس من الضروری آن یذکر فی محصر الجلست القرار الصادر من ناظر الحقانیه بندب المستشار بن الحکم فی محکمة الجنایات لان هذا الندب یعتبر من الاحمال الادار یة التی لا یعمین ذکرها فی محضر الجلسة - ن ۷۲ بولیه سستة ۱۹۱۳ الشرائع سنة آولی ص ۷۷

AR عضو النيابة الذي حتى قضية وأحالها على المحكمة ثم تمين قاضيا لا يصبح أن يكون ضمن الهيئة التي تحكم في موضوع هذه القضية وذلك قياسا على ماذكرف الممادة ٢٥ ١٦ ٣٠ - ن؛ ديسمبرسنة ١٩٩٨

### تقرير التلخيص

۷۷ لانکون الاجرادات اطلة اذا کانالقاضی الذی تلا تمر برالتلخیص امام محکمة الجنح المستأخه هوغیر القاضی الذی قرأ الاو راق وکتب هذا التقر بر ــ ن ۲۹ مابو سنه ۱۶ الشرائع سنة أولی. ص ۲۹

۸۸ عدم تلاوة التقرير في قضايا الجنج الستأخة في جلسة المرافعة الاخسيرة لا يكون سبيا جوهريا ليطلان الاجراءات اذا سسيق لنفس الهيئة تلاوته في جلسسة سابقة ـ ن ٣٠ ما يوسسنه ٨٥ ٩٠ ٩٠ ١٠ ص. يه ٧٦)

 <sup>(</sup>۱) راجع ن ۱۶ أغسطس سنه ۱۸۹۶ القضا سنه أولى ص ۲۹۶ وأيضا منشور لجنه المراقبه القضائيه
 ف ۲۷ مايوسنه ۱۸۹۵ القضا سنه ثانيه ص ۱۸۹

<sup>(</sup>٢) راجع نقض ٧ نوفير سنه ١٠٠ م مج س ٥ عدد ١٨

٨٩ يكني لاثبات شخصية المحكوم عليه ذكر | بدون ذكر اسم القاضي للفرر ـ ن ٧٠ اكتوبر مسة اسمه واقبسه في الحسكم الصادر بالعقو بة ولولم تذكر 📗 ٨٠٨ م ع ٥٠ ص ١٤٣ صناعته فيه ولا في محضر الجلسة

٩٩ نصت المادة ١٨٥ج على أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحبكر في الاستشاف تقريراعي القضية وهذا النص عام يحب العمل به سواء نظر تادعوى حضوريا أوغياييا ... منشور عومي لجنة المراقبة نمرة ٣ عاريخ ٢٥ ابريل سنة ٥٩٠٩

يختلف عن الحبس الاحتياطي اذ هو عبارة عن

٩٣ احراز الحشيش جرعمة مستمرة فأيان

احتياطات وقتيه تسرى عليها قواعد مخصوصه

٠٠ مجرد وجود اختلاف بين محضر الجاسة وبين الحكم فيقضية جنحة مستأنفة بالنسبة لاسم القاضي المقرر ليس من أوجسه البطلان لامه يكني طبقا للمادة ه٨٨جنايات اثبات تلاوة التقرير يمرفه حد أعضاء الجلسة في محضر الجلسـة وفي الحسكم العجم ا ٣١٩ ٣١٨

### "لبس

٩٧ نسري أحكام المادة ١٥ تحقيق جنايات المحاصه بالقبض على المجرمسين الذين يوجدون محالة البس على كل حريمه حال ارتكابها أوعقب ارتكابها مباشرة ولولم تكن تلك الجريمه منالجنح للنصوص عليها في المادة المذكورة

تكتشف يحير مرتكبها متليسا - ن ١٥ ونيه سنه 7.4 914 4 1914

القبض عملي المتهمين عملا بالمادة ١٥ ت ج

## تنفذ الاحكام الصادرة بمقربة

٩٤ لم ينص القانون باحتساب مسدة المقو به المحكوم بها من المحاكم المختلطه على مقتضى التقويم القمرى وبناء عليمه فلامخالفة للقانون اذا عملت النيابه المختلطه على احتساب مدة المقو به المحكوم بها

من هذه المحاكم على مقتض التقويم الشمسي ومن ثم الاتكون الحكومة مسئولة بدفع سويض لمن يمضى عقو بنه في السعجن محتسبة على وجه ما تقدم \_ محكمة الاستئناف ١٥ مارس سنه ١٠٥ م ١١ عدد٥٨

## خبراء ومضاهاه

ه من النسواعــد العامــة أن نصوص قانون | الاحوال الجنائية الا في حالة موافقتها لما جاء قانون المرافعات فيا يتعلق بالمجبراء لايتعسين ملاحظتها فى 🛘 محقيق العينايات ـــــ راجع دالوز جزء٢٣٠ ص٢٨٧

بندة ٤٠٣

كما ان المادة ٢٤ من قانون تحقيق الجنايات الإهلى لم تنص على عدد معين من الحسبراء كما نص على ذلك في قانون المرافعات المصرى بالمادة ٢٧٤ وهذا ما يخول للمحقق حرية تاصة في عدم التقيد لعدد ما من الحمراء

وبما أن النص الفرنساوى الذى يقابل لمادة يه من قانون تحقيق الجنايات جاء بصريح الفظ أن للمعنق أن يستمين بطبيب أو النسين لاجراء الكشف وعمل التقرير اللازم •

٩٦ مجوز اعملان أى رجمل من رجال الفن مقيدة محكمها الموضوع أن الموضوع أن حكمها دادى ومق أعلن بجوز له ابداء رأيه من حقر يرالحبراء

الوجهة العلمية فى أى مسألة خاصة بفنه بدون أن علف الهين القانونية التى بجبأن بملها الحجير وتقدر الحكمة آراءه هذه حق قدرها عند القصيل فى التضية ولا أهمية لسبق انتداب هذا الرجل الفنى يصفة خبير أنناء التحقيق -- ن ١١ يوليسه ٩١٠

۹۷ عدم حلف الطبيب الشرعى الهين امام النيابة المعوميسة طبقا للمادة ( ۳۹) ت ج ليس يطلان جوهرى بيطل الاجراءات وعلى كل فان لم يحمسك بهذا الدفع امام حكمة الجنايات لا يصمح التصلك به أمام حكمة التقض والابرام

يكنى ان تحكمة الموضوع تدبت فى حكمها فى مهمة قىل حمد ما فهيدهذا العمد وليست مقيدة باستعمال أقاط مخصوصة لذلك حد ن ٢٩ اكتوبر ٩١٣ الشرائع من أولى ص ٨٥

٨٥ التقر بر المقدم من طبيب شرعى لم بحلف المجبن القانونية يكون فى قوة الاستدلالات المقيدة التى لمحكمة المؤضوع الساطة المطلقة فى تقسيرها و بناء عليه لا يستبر عدم حلف الحمير اليمين الفانونية وجها موجبا لتقض الحمكم - ن ٣٣ أبريل سنة ١٩١٠ ع ١٨ ص ٢٤٠ (١)

٩٥ اذا قررت المحكمة بمكم تمهيدى اجراء تعقيق واسطة خواء بدون ساع مرافسة المهم فلا يعتبر ذلك حجرا على حق الدفاع لان الحكمة ليست مقيدة محكمها التهيدى ويمكن للدفاع عند الكلام عن للوضوع أن يطلب صن المحكمة عسدم الاخسة تقر برالخيراء

<sup>(</sup>١) راجع ن ٢١ ديسمبر ١٨٩٥ النضا س ٣ ص ٢٠٠ /٣ وفي ٣١ يناير ١٩٠٣ نج ٤ عدد ١٠٠

لمحكمة الجنايات الحسق في تعيين خسبراء ولهما

الحرية المطلقة في تقدير الاستلة التي توجهها اليهم
اذا قررت المحكمة تسيين خبراء فيجوز لها وقت
نسينهم ان تتندب أحسد أعضا <sup>ش</sup>ها وتكفه بمراقيسة أعمالهم و باستبدال من تحصل له مانع منهم قذا اكتدب الرئيس وصرح له باستبدال المحيواء

قاذا انتدب الرئيس وصرح له باستبدال الحيوا، فهذا التصريح بتضمن تكليفه بمراقبة أعمالهمونمو يله الحق فى تسليمهم الاوراق اللازمة ونسين المترجمين تسين خبير جديد بناء على الانتداب المذكور ماهو الا مجرد تنفيذ للحكم النهيدى ولا ضرورةلان يكون هـ ذا التعبين فى مواجهة الاخصام — ن ١١. يونيه ٩١٠ ع ١١ ص ٢٨٨

۱۰۰ ليس التشريح الطبي الاطريقة من طرق الاتجات التي يعوصل بها الى مصرفة سبب الوقة الجنائية والمحكمة ليست مقيدة بادلة اثبات محصوصة الا اذا وجد نص في النائون يقضي بذلك كما هو الحال بالنسبة الزنا مثلا — ١٢ يونيسه ٩١٠ مج ١٠ ص ٧٨٩

١٠١ دفع المتهم في دعوى جنائية بطلان ماحصل من تعقيق الحطوط بامر المحكمة بناء على أن التحقيق حصل في غيبة القاضي خلاقا المتضيه المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات في المواد المدنيسة

والتجاربة فرفضت الحكمة هذا الدفع .

أولا لانه لم يرد في قانون تحقيق الجنايات مثيل المادة ٣٦٧ ولان هـ أما القانون لم ينص على تطبيق قواعد المرافعات المدنية والتجارية في المواد الجنائية فلا وجمه حينتال لتطبيق المادة ٣٦٧ مسن قانون المرافعات

ثانیا لان المادین ۱۰ و ۲۰ من قانون تحقیق الجنایات اللین أوجیتا حضور قاضی التحقیق أثناء عملیات الحمراء والمماینات التی بستاریمها التحقیق الا لاسباب خاصسة تحول دون جضوره لم رد فی باب الاجراءات امام المحا کم فلا یمکن تطبیقهما فی هذه الدعوی – أسبوط ۷۲ أبریل ۹۷ مج ۲۰ ش۵۰

۱۰۷ ان أحكام قانون المراضات القاضية إن أحكال المضاعة واسطة الخيير تكون محضور القاضية المناسطة الخيير تكون محضور القاضي لا نشارة ٢٧ من قانون تتج تمين بطريقة الحصر القط التي تقيم فيها الاصول المقررة في قانون للرافعات ومن جهة أخرى قان المادة ٢٦ تبح تنص صراحة على جواز اجراء أعمال الخير في غيبة المحقق — ن ١٧ فيرا رام ٢٩ ص ١٩ س ١٩٧ (١)

١٠١ أخيل متهم على اسبتاليـــة المجاذيب
 السكشف على قواه المقلية فلا ضرورة لان يحلف

<sup>(</sup>۱) ورد فی الحکم د کر حکم محکمهٔ هض وابرام مصر ۱۵ دیسمبرسنهٔ ۱۹۰۰ و ۲۷ اکتو برسنهٔ ۱۹۰۱ وحکم محکمهٔ قنض وابرام فرنسا ۱۱ 'وفیر سنهٔ ۱۸۶۶ و ۱۵ مارس سسنهٔ ۱۸۶۵ وفوسستان هیل الجزء افزاید ص ۱۹۳۵

وحكم بمنى هذا الحكم من محكمة أسيوط بهيئة استثنافية فى ١٥ أبريل ١٥٥ نمرة ٧٠٠ ( لم ينشر ) --قارن بذلك جكم محكمة أسيوط الاستثنافية الرقم ٣٠ ديسمبر ٩١٤ ثم ١٦ عدد ٧٨ -- راجع مجلة الشرائع السنة ٧ ص ٨١.

الطبيب الكشاف اليمين امام المحكمة بان يؤدى مأموريته بالذمة والصدق

البطاون الناشىء عن عدم حلف الحبسير اليمين المام الحكمة يزول اذا حصل التكلم فى الموضوع قبل التعسسك به سدن ١٩ سبتمبر ١٩ الشرائع س ٧ ص ١٩

١٠٠ اذا طعن فى تغرير خمسير وطلب تىيين خلافه فىلى المحكمة أن تمصل فى حكمها صراحة يتبول أو رفض هذا الطلب وعليها أن تبين الاسباب التى دعتها الى قبول هذا الطلب أو الى رفضه — ن ١٠٠ كتوبر ١٨٤ الشرائع س ٧ ص ١١

# الدفاع

ه ، ، حق الدقاع صر يحكيب احترامه الا انه من الواجب أيضا نهسير هذا الحق بمراعاة حقوق غير المتهجين من الافراد وحقوق الهيشة الاجباعية على المموم وعلى ذلك اذا منع رئيس الجلسة أحد المحامين من ذكر عبارات خارجة عن الوضوع يحتمل اعتبارها طمنا في حق أحد الأفراد أو نهمه الى نصوص قانون المقورات الحاصة فلا يعتبر ذلك مساسا بحق الدفاع سن ، ، ، ونيه سنة ١٩٩٠ ع ، ١٩٩١ مع ١٩٨٧

١٠١ عدم محث المحكة في أسباب حكمها في تقطة من تقط الدفاع والرد عليها مثل أقوال شهود نفي شهدوا بوجود المنهم في جهة يستحيل ممها أن يكون هو المباشر للفتل لايمبسل الحكم باطلا — نها أكتو برسنة ١٩٠٣ إلشرايح سنة أولى ص ٧٧

۱۰۷ تخلف المحامى عن الحضور ولم يد التهم دفاعا فاصدرت المحكمة حكماً وصفته بنه حضورى فقضت محكمة النقض والابرام ان ذلك الوصف فى عمله لان المتهم لم بحرم من حق الدفاع بل تركم من تلتأه نصه ـــ ن ۲ ينابر سنة ۵ ه م ۲۲ ص ۱۰۷

١٠٨ لابعتبر وجها للبطلان انسحاب الحامى

عن المتهم فى جنابة بمحض ارادته من جلسة كمكة الجنايات بعد مرافعته الا اذا ثبت أن السحابه نتج عنه فعلا ضرر بالدفاع — ن ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ الشرايع سنه أولى ص ١١٧

 ٥٠ تقصير الحامى فى الدفاع عن التهم مجناية أو تناقض عاميين موكاين عن المتهم مجناية فى الدفاع الاينبى عليه بطلان الحكم — ن ٥٠ ينا برسنة ٥١٠ الشرايع سنه أولى ص ١٤٣

۱۱۰ عدم حضور الحامى فى التحقيق فىمواد الجنايات لا يترتب عليه بطلان الحكم لان المادة ٣٤ من قانون تحقيق الحنايات تصرح بحضور المحلى فى التحقيق ولسكن لا تحمّم ذلك — ن ٢٤ مايو سسنة أولى ص ٥٣

۱۱۱ اذا انهم شخص جهمة تستوجب عقوبة الحيس فيجوز له اذا ناب أن ينيب عنه محاميا لمجرد طلب التأجيل وذلك لان المادة ۱۲۱ ج انما تنطبق عند ماينظر في الموضوع — الازبكية ۲۶ مايو سنة ۱۸ مج ۱۱ ص ۳۸۷

۱۷۷ للمتهم المحكوم عليسه ابتدائيا بغراسة لارتكابه جريمة معاقبا عليها بالفرامة أو الحبس أن الابتكاف وأن بوسل لايحضر بنفسه أمام محكمة الاستئناف وأن بوسل وكيلا عنه بشرط أن لا يكون الاستئناف مرفوعامن النبابة — طنطا جنح ٣ وليو سسنة ٥٠٧ مج ١٤

ارتكن الحكم على تعليقات داللوز على قانون تحقيق الجناياتالمادة ١٨٥ فقرة ٨٧

۱۹۷ عكمة الجنح المستأهمة ليست مارسة بتأجيل الفضية بناء على طلب المتهمين بسبب عدم حضو را أغلى عنهم لانه كان المتهمين سسمة من الوقت من يوم طعنهم بالاستثناف لسكى يوكلوا عنهم عاميا فاذا لم يكونوا قد فعلوا أو كانوا قد وكلوا علميا ولم يحضر فالاهمال واقع منهم أو من المحلى عنهم ولا يبطل الحكم لعدم اجابة المحكمة طلب التأجيل \_ ن ه ديسمبر سنة ١٠٥ الشرايع سنة ٧ ص ١١١

 ۱۱ المحای الحاصل علی توکیل مام أن برفع استثنافا عن موکله ولا بشترط الصحة الاستثناف أن یکون یسده توکیل خاص (۱) — ن ۱۵ اکتو بر سنة ۹۱۳ م ۱۵ ص ۱۰

فاذا كان المتم المداع عن نفسه بسبب عامة في عقسله المطلان خصوصا فقط فلا أحدها فقط فلا أستدا عن نفسه تنطبق أيضا على حالة حدوث العامد على مبيل النسام عتب صدور الحكم الاجتدائي بمسئى أن ميعاد على سبيل النسام الاسستناف لا يتدى، والنسبة المتهم طبقا المادة على ١٣٥ ص ٣٣٧

المذكورة الامنى عاد اليه من الرشد مايكني لدفاعه عن نفسه — ن ١٤ فبرار سنة ٩١٤ ج ١٥ ١٩٧٠٨

۱۱۸ المحامی عن النهم أمام محکمة الجنایات له هس الحق الذی للمتهم فی أن بتنازل عن استدماه شهود نفی یکون أعلنهم قاضی الاحالة ولیس للمتهم أن يُطلب ابطال الحكم استادا علی هذا التنازل --ن ۲۰ أغسطس سنة ۲۰۱۷ عج ۹ ص ۱۹

۱۱۷ ليس قيام محام بالدفاع عن المتهم الا طريقا من طرق استممال حق الدفاع وليس أمراحتها تكون الاجرا آت بدونه واطلة الا اذا وجدلص في القانون يقضى بالبطلان .

وحيث ان قانون نمرة ٤٠سنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنايات لارجب العمل بلمادة ٢٥ وما بعدها منه والاكان العمل لانميا .

وحيث انه بم يتسل اليه نص البطلان الوارد في المداد ٢٥٨ جنايات هذا فضلا عن أن المادة ٥٦ منه نصت صريحا على عدم سريان المادة ٢٥٨ مع على المنضايا التي تنظرها عاكم الجنايات فبناءعليه لا تكون الاجراءات أمام محاكم الجنايات فبناءعليه لا تكون أحد المحامين الدفاع عن المتهم ٥

فاذا كان المتهسم في جنابة محاميان ودافع عسم المتهسم في جنابة محاميان ودافع عسم المحدما فقط فلا يكون ذلك من باب أولى وجهاموجبا المسلمان خصوصا والله لم يصرح في بعض الاحوال باشتراك جملة محامين في الدفاع عن متهم واحد الا على سيل التسامع — ن ٧٠ أريل سنة ١٩١٠ على سيل التسامع — ن ٧٠ أريل سنة ١٩١٠ على سيل التسامع — ن ٧٠ أريل سنة ١٩١٠ على سيل التسامع — ن ٧٠ أريل سنة ١٩١٠ على سيل التسامع — ن ٧٠ أريل سنة ١٩٠٠ على التسامع على سيل التسامع — ن ٧٠ أريل سنة ١٩١٠ على التسامع - بدا عر ١٩٠٠ على التسامع - بدا عرب و ٢٠ الريل سنة ١٩٠٠ على التسامع - بدا عرب و ٢٠ الريل سنة ١٩٠٠ على التسامع - بدا عرب و ٢٠ الريل سنة ١٩٠٠ على التسامع التسامع التسام التسامع التسام التسامع التسام التسام

١١٨ عكسة الجنايات وحدها عا ان لهما الكلمة الاخيرة فيا يتعلق بالوقائع بمكنها أن تعصل فيا أذا كان بين المتهمين اختلاف في المركز يستدعى اعداب عداميا خاصا الدفاع عن كل منها وليس لحكمة النقض رقابة عليها في ذلك -- ن ٢٠ يونيسه سنة ١٩١٤ الشرائع ١ ص ٢٤١

۱۹۸ أقيمت الدعوى على المتهم مقتضى المادة المراد المراد ع فقره أولى جهمة قتل حمد بدون سبق اصرار ولا ترصيد ثم عدلت التهمة بالمجلسة بناء على طلب النيابة الممومية الى تهمة القتل الممد ممسبق الاصرار والقرصد الماقب عليها بالواد ١٩٤٤ و واقق المحاى

عن المتهم على نظر الدعوى بلا تا جيس فحكمت عكمة الجنايات على المتهم بالاعدام وقر رت محكمة النقض والابرام ان موافقة المحامى على الحلكم فى الدعوى بلا تأجيل داخلة حيّا فى سلطته وأن ليس للمتهم أن يدعى ان المحامى عنه خالف الواجب عليسه بالموافقة على ذلك لإسبا وان الموافقة ربّا كانت فى مصلحة الدفاع سن ٣٣ مارس سسنة ١٩٠٥ عج سنة ثامة ثامة من ١٨٧٠

۱۷۰ (۱) کون المتهم لم یکن آخر من تکام لا بعد چللاناجوهر یا اذا لم یکن طلب آن تسمع آفواله بهـذه الکیفیة ــــــ ن ۷۲ ایر یل ۹۱۷ مج ۱۳ ص ۱۶۶

# الدفع بقوة الشيء الحكوم فيه وبسبق رفع الدعوى أمام محكمة أخري

١٩١ برقض طلب التعويض المقدم من المدعى المدنى فى قضية جنحة مباشرة بشأن ترويركبياله اذا كان همذا التعويض ناشستا عن دفع مبالغ تنفيذا لحكم نهائي صادر فى قضية مدنية رفعها المتهم ضده بخصوص همذه الكبيالة لا كتساب الحكم المدنى قوة الشيء الحكم فيه

ولا بجوز تطبيق المادة ١٩٣٩ جنايات متى كان هناك حكم نهائى صادر من محكمة مدنية رفعت البها الدعوى قبل رفعها ثانيا الى المحكمة الجنائيسة — ن ١٣ فيراير ٩٠٩ ج ١٠ ص ١٣٧

۱۲۷ بناء عـلى المادتين ۲۳۹ ت ج وشهم مرافعات يرفض طلب التعويض المقدم من المدعى

المدنى اذا سسبق له تكليف الجمعم عسن يد عصر بالحضور امام محكمة مدنيسة ولونم تغييد الدعوى بجدول المحكمة - أسسيوط استثناف ١٩ ابريل ١٩٠٩ ع ١٠ ص ١٨٧

۱۷۳ رفع زبد عدة قضايا على عمر و و بكر مطالبا أياهما بدفع مبالتم ممينة بمتعضى سندات مقدما عنالصات عنها وأنكر زيد صدورها منه ولكنه لم يفلح وحكمت المحكمة لغير صالحه بالنسبة لهما وكذلك رفع بكر دعواه على زيد مطالبا اياه بمبلغ بمتضى سند طعن زيد فيه بالنز و بر ولكنه على غير طائا مصاد حكا لحكمة علم الصالح مك

طائل وصدر حکم المحکمة علیه لصالح بکر فرفع زید دعوی جنحة مباشرة علی عمر و و بکر

 <sup>(</sup>۱) راجع حکم محکمة النقض فی ۱۹ دیسمبر سنة ۱۸۹۰ القضا ٤ ص ٣ / ۱ وف٤ توفیرسنة ۱۹۰۰ ۶ ۲ ص ۳۱۹ و ۲۸ مارس سنة ۱۹۰۸ مج ۱۰ عدد ۱۹

بالنسبة أنزوير المخالصات والسـند واسـتعمالهما والحكمة قررت

أولا (و ان مبدأ قوة الشيء الحكوم فيه نهائيا » المنصوص عنه في المادة ١٩٣٧ مدني لا يمنع من اقامة الدعوى العمومية مباشرة لان الاحكام المدنية فصلت في حقسوق مختلف موضوعها وسببها عن موضوع وسبب الحق المطلوب في الدعوى الجنائيسة كما ان المخصام مختلة السبب وجود المدعى المعارى خيائية

ثانيا ولكن برفض طلب المدعى المدنى في هذه التضية بالنسسية للتصويض تطبيقاً لبدأ ﴿ قوة الشيء الحكوم فيه نهائيا ﴾ لان التمويض الذى يدعيسه ماهو الاقيمة السندات التي صدرت فيها الاحكام المدنية والعرامات التي حكم عليه بها لسبب المكاره الخالصات والعلمن بالنزوير في السند المقدم في تلك الدنية

ثالثا أن المسادة ١٩٣٩ ت ج لاتمنع من أقامة الدعوى المموميسة مباشرة لانها أنما تنطبق في حالة ما أذا كان موضوع السوى السابقة المرفوعة أمام أخكمة المدنيسة المطالبة يحمويض الضرر الذي أصاب المدعى عليه بسبب جريمة — بنى سويف استثناف ٢ ينابر ١٠٩ ١٩ ص ١٧٧

۱۲۶ نصت المادة و ۲۳۹ » تسج على أن من يرفع طلبة الى المحكمة مدنية أو تجارية لابجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدخ بمحقوق مدنية ولما كان هـذا النص طاما وجب أن يكون له معنى أوسعر مما لنظيره في القانون الفراسي (۱)

رفع شخص دعوى مدنية موضوعها ابطال بمض عقود بينه و بين الدعى عليه فيها عصوا بسكره أثناء تحريرها تم رفع بعد ذلك دعوى جنحة مباشرة على الشخص قسه موضوعها تروير هذه المقود وتحكمة القض والابرام قررت : -- ان الفرق بين الدعويين فرق ظاهرى فقط وان هناك في المقيقة وحدة بين للوضوع والسبب والاخصام فيهما وإنه بنا على ذلك تكون دعوى الجنحة المياشره غسير مقبولة طبقا المدادة ١٩٧٨ ت ج

أمضى شسخص مع آخر عدة عصود ثم وفع عليه دعوى مدنية موضوعها إيطال هذه المقود محميا المباره في المستوحي جنحة مبارة على المتحص عسه موضوعها تروير هدنه المتود والحكمة الجزئية التي وفست امامها دعوى المجتمعة الجزئية التي وفست المامها دعوى جرعة معاقبا عليا وانا يعير غشامدنيا فقط و برأت التيم ولكنها حكمت عليه معويض للمدعى بالحق المدنى الذي الذي الذي الذي الذي الماتان هما المحكم به له والمحكمة الاستثنافية أيدت الحكم الابدائي فرفع المتهم عنها عن الحكم الاستثنافية أيدت الحكم الابدائي فرفع المتهم نقضا عن الحكم الاستثنافية أيدت الحكم الابدائي فرفع المتهم نقضا عن الحكم الاستثنافية

ومحكمة النقض والابرام قسررت: - فض الحكم فيا يختص بالنمو يض لانه لم يكن تمويضا عم تتج من الوقائم المسكوفة الذو ير المدعى به بل كان خاصا بنزاع مدنى لم يطرح امام المحكمة ولم يكرف ليطرح امامها بسبب الدعوى المدنية السابق وفعها - ن ٨ أبر يل ١٩١٨ خ ١٧ ص١٧٧

<sup>(</sup>١) راجع مختصر جارو ﴿ على قانون المقوبات طبعة المنة فقرة ﴾ ٣٨٨

۱۶۵ قول الذائون « محكمة مدنية أو تجارية » الوارد في للادة ۱۳۹۸ من قائون تحقيسق الجنايات يشمل المحاكم الأهلية والمختلطة على السواء ومن ثم اذا رفع المجنى عليه الى الحكمة المختلطة دعوى مدنية بالتمويض عن جرية ارتكبت لا يستطيع الادعاء بحق مدنى المام المحكمة الاهلية التى ستنظر في هذه الحرية — ن ۲۰ سراس ۹۱، مج ۲۰ سر۱۹۷

١٩٧١ من مجمج عليه مدنيابدين لايمكنه التخلص من نتيجة الحسكم أن برفع دعــوى جنحة مباشرة مدعيا بحــق مدنى بشكل تعويض مؤسس عــلى بطلان السند الذى حكم عليــه بمقتضاه مدنيا سابقا فان موضوع الدعوبين وسببهما فى هذه الحالةواحد ولو اختلف وضعهما — ن ١٤ مابوســـنة ١٩٥٥ ح ٣٧ ص ٨٧٨

۱۹۷۷ لايموز أن حكم ضده مدنيا بازامه بدفع قيمة سندات ان برفي دعوى أمام محكمة المختع مباشرة يطلب ثروير ذلك السند والحكم له يحديض لان موضوع هسده الدعوى الحنائيسة وسببها همو هس الوحيدة هى معرفة ما اذا كان بحب على المدعى المدنى أن يدفع قيمة السند المطمون فيه أم لا ، ولا يمكن المدنى المدنى أن يصف دعواه الجنائيسة بدعوى مدنى نهائى صادر في دعوك الجنائيسة بدعوى مدنى نهائى صادر في دعوك كان خصا فيها أو بلا خكم المدنى المدنى أن يصول المحمدات عقيمين كما انهلا يمكن المداعى المدنى المدنى المدنى المدنى المدنى المدنى المداعى المدعى المداعى المدا

۱۲۸ الشخص الذي يدعى حصول ضررله من جريمة لا يمنع من طلب تمويضات امام المحا كم المدنية ولوكان سبق له ان أقام نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الدعوى الجنائية ثم ترك دعواه قبل أن تم المرافعة — طنطا استلتاف ٤ مارس سنة ١٩٠٨

۱۷۹ لابجوز عملا بالمادة ۲۳۹ تج لمن رفع طلبه الى محكمة مدنيسة أوتحبار بة أن يرفعمه لمحكمة جنائية بصفته مدعيا مجتوق مدنية

وهذه القاعدة مؤسسة على قاعدة قدعة وهو أنه متى اختار انسان أحد الطريقين المدنى أوالجنّائي تخصيص له حقه به ولم بجز له المدول عنه الىالطريق الا "خر وذلك لتقيده في عمسله هــذا بالمــدل المجرد والقانون. أما العدل فلانه لابجو ز أن يستمر المدعى عليه تحت رحمة المدعى يقاضيه امام محكمة فاذا رفضت دعواه بحكم نهائي جره أمام حڪمة أخرى وأما القانون فلان المدعى باتخاذه طريق التداعي المدنى ف النزوير قد ارتبط مع المدعى عليمه ارتباطا قضائيا خمنا بالسير في ذلك الطريق الذي سلك فلا مجوز له بعد القصل تهائيا بصحة العقد من المحكمة المدنية أن يعمل على هدم ذلك الاتفاق ، على أنه اذا صبح هذا للبدأ فيا يخبص بالدى المدنى فانه لا يصبح فيا يختص بالنيابة العمومية التي لم تمكن خصا في النزاع امام المحكمة المدنيسة وإذا جاز للنيابة رفع الدعسوى الممومية ولوبمد الحكم الانتهائي المدنى لان الخصوم الحتلفت وللوضوع اختلف فهي لم تكن خصا امام المحكمة الدنية كما تفسدم واذا لا يعتسبر الحكم المدنى حائزا قموة الشيء المحكوم فيمه تجاهيا كما أنه كان النزاع امام المحكمة المدنية دائراً على طلب تنفيذعقد مطمون فيه والنزاع امام المحكمة الجنائية يدورعلى

طاب توقيم المقاب الجنائي على فاعسل ذلك المقد ل ح ٣٧ ص ١١٧ المزور ـــ شبين الـكوم جنح ٢٧ نوفير ســـنة ٧٠.٩ ا

## سقوط المقوية عضى المدة الطويله

المواد القاضية بعقوبة الحبس على اعتبار الدةالحكوم بها بحسب الاشهر العربيسة أو الافرنكية الاأنه فصل في المادة ٧٧٦ ت مختلط والمادة ٢٧٧ تج أهلى المقابلة لها وما بعدها من المواد الخاصة بسقوط المقوبة وسقوط الدعوى الدنيمة من وجدوب احتساب المدة بالإشهر الهالالية لا الشمسية فهذا النص عكن اعتباره قاعدة لااستثناء لمدم مخالفته لروح القانون ونصه وخصوصا لما قيسه من العائدة المتهم الذي محسب حيّا تأويل الشك لمصلحته في كل حال من الاحوال ولا يقدح في هــذ. القاعدة اعتبار النيابة السمومية الاشهر الافرنكية دون المربية في تنفيذ الاحكام الجنائية واستمرارها على ذلك مدة بدون أن يعارض أحد لان القانون فوق المادة

ان استيفاء الحنكوم عليه بالحبس سجنا زيادة عـن المدة المحكوم بها عليــه --- وان اعتبار التقويم الشمسي دون الهلالي -- يعتبر حبسا بغير وجه حق ومسببا للضرر وموجبا على الحكومة التبويضــــ اسکندریة ۱۹ یولیه ۱۹،۹ م ۲۶ ص ۲۹۸

١٣١ لم ينص القانون باحتساب مدة العـقوية المحكوم بها مرائعكمة المختلطة على مقتضى التقوح القمرى وبناء عليمه فلا مخالفة للقانون اذا عملت النيابة المختلطة على احتساب مدة العقوبة المحكوم بها في هذه الحاكم على مقتضى التقويم الشمسي ومن

١٣٠ انه وان لم ينص الشارع في كل مادتمن | ثم لا تيكون الحيكومية مسئولة بدفع تعمو يض لمن يمضى عقو بته في السجن محتسبة على وجهما تذرعت استئناف مصر د ١ مارس ، ١٩ مج ١١ ص ٧٧٧٠.

١٣٢٠ (١) اذا صدر حكم غيابي بالمقوبة في جنحة وأعلن بعد مضي ثلات سنوات من تاريخ صدوره وعارض المتهم في الوقت القانوني فيمتبر هذا الحكم آخر عمل من اجراآت التحقيق وإذا يسقط الحق في اقامة الدعوى العمومية عملا طادة. ١٧٩ حناءات

( ٢ ) سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية من النظام العام فيجب أن تحكم به المحكمة مسن تلقاء تفسها - طنطا حكم استثنافي رقم أول مارس ۸۰۸ چه ص ۱۲۱

۱۳۳ اذا حكم نهائيا في دعوى مدنية بَمْزُو يَر ورقة فسقوط الحق في اقامة الدعوى المعومينة بشأن استعمال همذه الورقة يبتدىء من تاريسخ الحكم النهائي -ن ٧٧ أبريل ١٠٧ يج ٩ إس.٧

١٣٤ الحكم النيابي الصادر بمسقومة في جنحة مجب اعلامه لشخص الحكوم عليه في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخه فاذا لم يمان المتهم شخصيا في هذه المدة يعتبرا لحكم كأنه آخر عمل متعلق بالتحقيق و بناء على ذلك بسقط الحق في اقامة الدعموي العمومية طبقا المادة ٢٧٩ ت ج -- ن ٧٩ سبتمير 14. P 75 - 4. A

۹۳۵ اذا قر رالمدعى عليمه فى دعوى تزوير طبقا للمادة ۱۸۹ مرافعات اله غسير مقسك بالورقة المدى بالقر و بر فيها فتبتدىء المدة المقر و المستمولة الحقى فى اقامةالدعوى الممومية عليه بسبب استعماله ورقة مز و رة من يحم تناقله عنها قاذا لم يضمل ذلك واضر على التمسك بها لغاية صدو را لحكم الاستثنافي القاضى بأنها مز ورة تبتدى المدة من تاريخ لم لحكم الاستثنافي سن ۹۸ ما و ۹۰ ه ج ۲۰ ص ۲۸۸

۱۹۹۸ أذا تسدّر تعيين التاريخ الذي بددت فيه و رقة فصير الجرية قد وقعت في الوقت الذي نبسه فيه على الماودع لديه بالتسليم وامتنع وتسرى مدة سقوط الدعوى الممومية من مدّا التاريخ — بن كفر الزيات ٢٠ أغسطس سسنة ٩١٧ مج ١٤ ص ٧٠ (٢٦

٧٣٧ طمن هخص بطريق التقض في المذيخ المسادر ضده مرتكنا على أنه لم يبين تاريخ كل من الجسرائم النسو بة السه فرفضت محكمة النقض والابرام طعنه لان الحكم المطمون فيه بدين الشهور التي ارتكبت فيه تلك الجرائم وهذا البيان كاف لحرين محكمة النقض من استممال وقا بنها — ن ٧٧

# الشهور

۱۹۹۸ لم تسمع محكمة الجنايات شهود الاثبات في خيانة عما نص عليه فى المادة ۱۹۳۷ ع بعلة انهم شهود نقل و بنت حكمها بالبراءة على عـدم حضور الحجى عليمه أمامها ومحكمة التقض والابرام قررت (١) أن امتناع المحكمة عـن سماع شهود الاثبات المخاضرين فى المجلسة والذين لم تقازل النيابة عن سماع أقوالهم بنبنى عليمه بطلان الاجرا آت بطلانا جوهريا

(٢) وآنه لايوجد بقانون العقوبات المصرى

قاعدة تحدد طريقة الاتبات القانوني الافيا يختص مثلا باثبات الزنا الذي لايجوز اثبائه الاطبقا لنص المادة ٢٣٨ع فكل فعمل جنائي غمير ذلك بجوز اثبائه بواسطة الشهود والقاضي ان يقدر قيمة الشهادة وصحتها .

(٣) وانه لا بوجد نص في القانون يسمح للمحكمة بالاستمناء عن سياح شهودالا ثبات الحاضر بن في الجلسة بسبب عدم حضور المجنى عليمه الذي هو شاهد مثل غيره من للشهود قاذا لم يحضر جازالمحكمة

<sup>(</sup>۱) راجع نقض ۸ یونیه سنة ۹۰۰ مج ۷ ص ۳۷۹ وحکم السنبلاوین أول بولیسه سنة ۱۹۰۳ مج ۸ ص ۱۱

نكوينا لاقتناعها أن تأمر بطلارة شهادته مزالحاضر التى صار تحسر برها في أثناء التحقيق عمسلا بالمادة ١٩٥٠ ج -- ن ١٧ يونيه ٤٠٥ جنح ١٠ ص ١٩٥

ب بجو ز تلاوة تغر بر الحسيراه في الجلسة ولو
 كانوا حاضر منها -- مادة ٢٩٥/ ٣٦ وأمانص
 المادتين ١٣٤ و ١٦٥/ ٢٦ إلذي يفضى بخسلاف
 ذلك فانه لا ينطبق الا على الشهود العادين .

المحكمة الحق أن تفصل في ما اذا كان يجبأن تسمم ايضاحات شفهية من الخيراء أر لم تسمع — ن ١١ بونيه ٩١٠ ج ١١ ص ٢٨٩

۱۹۱ لانسكون الاجراآت باطلة اذا لم يسق الشهود بعد تأدية شهادتهم فى قاعة الجلسسة لانتهاء المرافعة فى الدعوى — ن ۲۷ بوليسه ۹۱۳ الشرائع سنة أولى ص ۷۷

١٤ اقتبت المادة ٢٩ ٦ ج إن بقاء الشبود اودة تخصص لهم ولا تجرب ون منها الا بالتوال لتأدية السهادة المام المحمدة والفرض من ذلك منم الشهود الذين ستمع شهادتهم من الوجود في الحلسة وقت تأدية شهادة الذين قبلهم و بناء عليه لا تعلق على حالة ما اذا تمكل الشهود الذين لم تسمع شهادتهم من الاختسلاط مع من صححت شهادتهم أثناء القترة التي تسلم حهات شهادتهم أثناء القترة التي تسلم حسلت جلستي الصباح والمساء من ٧٨ ينابر من ١٨ ينابر على على ١٨ ينابر على ١٨ ينابر

١٤٣ لا بوجد نص فى قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للشهادة التى يؤديها الشاهد فى الجلسة أمام المحكمة بوجب تلاوتها عليه وامضاءها منه -- ن ٥٧ فبرابر ٩١١ ع ٢٧ ص ٨٨

عدم تلاوة شهادة الشاهد عليه بعد نهايمها

وكذلك عدم توقيعه عليها لا يبطل الاجراءات لان خنم المحضر فى آخر صفحة من حضرة رئيس الجلسة ومن كانبها كف التحقق من مطابقة الشهادة المدونة مالحضر لاقوال الشاهد

اذا لم يذكر فى محضر الجلسة صيغة اليمين التى حلفها الشاهد فالمروض أنه حلف الصيغة الفانونية الواردة فى القانون

ليس من أرجمه النقض عمدم ساع المحكمة شهادة الشاهمة الذي تخلف عن الحضور أمامها اذ في هذه الحالة تكون المحكمة قد كونت اعتقادها من ساع باقي الشهود ومن الادلة الاخرى الموجودة في الدعوى — ن ٢٩ وليه ٩٩٣ الشرائع سسنة أولى

۱٤٥ لاالزام على المحكمة الاستثنافية في سياح شهادة شهود الا اذا كان هؤلاء الشهود قد طلب من المحكمة الاجدائية أن تسمهم وهي رفضت سياعهم – ن ١٤ فيرار ١٩٥ الشرائع سنة أولى ١٩٠٠

۱۹۲۸ هن حقوق المحكمة أن خيبم شاهدا من الشهود بانها غير معتقدة بصدق أقواله وهذا لايطل الاجراء أن المبارة لملذ كورة أحد الى القاء الرعب والحموف فى هوس باقى الشهود في شهر والحاس المحكمة لابحا رأوا — ن ۲۷ أغسطس م ۹۸ الشرائع ۲ س ۷۷

۱۱۷ لایکون الحکم باطلا اذاخلا عضر الجلسة من بمض الاسئلة الوجهة الى الشهود ... ن ۳ مايو ۱۲۰ الشرائع سنة أولى ص ۲۱

۱۶۸ المتهم الذي يعلن في ميطد واسم يجب عليه اعلان شهود النفي للجلسة الحددة انظرالدعوي

فَانَ لم يَمْسُ وطلب التأجيل من المحكمة لاعــلان شهود النبي فالحـكمة نحيرة فى احابة طلب التأجيــل من عــدمه خصوصا اذا تقدم هـــذا الطلب بصــنة احتياطية فى المرافعة بعد سباع شهادة شهود الاتبات وطلبات النيابة — ن ١٩ سبتمبر ١٩ ١٩ الشرائعـسنة نانية صـــ ٧٤

١٤٩ رفضت المحكمة الجزئية بمد ساع شهود النقي بدون أن يبين أسباب رفضها وحكمت بدانة المهم قادد أمام المحكمة الاستثنافية طلب ساع شهوده فرفضته أيضا وذكرت ذلك في حكمها ولتكنيا لم تين الاسباب

و حكمة النقض والابرام قر رت: ـــ ان ذلك من الاوجه التي ينبني عليها نقض الحكم الاستشاف... بن ١/ ما يو ١٨٠ عس ١٨٠

١٥٠ اذا قر رت المحكمة بالاستمناء عن شهود الني ثم حكست على المتهم بالسقوية ترتب على ذلك يطلبون الاجراءات لان في ذلك اجحاقا عملي ذلك الدفاع ولونم يعمر المتهم عملي ذلك بالحلسمة اذمجهوز أن يكون المحلى ظن خطأ ان الاستمناء عن شهود الني يفيد الحكم بالبراءة — ن المراح ١٨٠ ع ٨٠ ص ٣١٠٠

۱۹۸۲ عدم اشتهال محضر الجلسة على ذكر حلف أحد الشهؤد اليتن لا يرتب عليته وجدود بطلان جوهرى في الاجراءات - في ۲۸ ديسمبر ٧٠٠ ع ٢٩٠ ص ٩٩.

١٥٧ عدم ساع شهود النَّسَق في محكمة أول درجة لابجبل الحكم الاستثنافي باطلا اذا لم يتمسك اليمهم أمام المحكمة الاستثنافية بما طلب من محكمة

أول درجة وهو سهاع شهود النفى ــــن ١٥ اكتو بر ١٩٨٠ الشرائم سنة أولى ص ٧٧

۱۵۶ مق قبلت المحكمة اعدار الشاهد الذي حكت عليه بالغرامة لتحققه عن الحضور في جلسة سابقية وجب عليها طبقا للمادة ١٩٦٠ مرافعات والمادة ١٩٨٠ مرافعات بمتضى هانين المادة يأمها ولبس لهما بمتضى هانين المادتين أن تعنيه من جزء من الفرامة المحكوم بها عليه سه منشور لجنة المراقبة ١١ ابريل المحكوم بها عليه سه منشور لجنة المراقبة ١١ ابريل

١٥٥ رفض طلب النقض المبنى على أن أحد شهود الاتبات لم يحاف اليمين ادام أن باقيهم شهدوا بعد حقهم اليمين بصحة الاقدال المسندة الى المتهم. ن ٣٧ فبراير ٧٠٩٠ ع ٨ ص ٧١١

۱۹۵۷ اذا عارضت النياة في سياع شهود النق المسدم حصول اعسلان أسائهم فسدم قبول محكمة الجنايات لهذا الاعستراض ليس من شأنه أن يازمها بتأجيل الجلسة لساع شهادة من المحضر من الشهود حين النداء عليهم رغمنا عن سبق اعلامهم من المتهم ن ١٤ ونيد ١٤ ١٩ ع ١٤ س ٢٤٩

مع، المادة ٤٩ من قانون محاكم الجنايات أعطت لهذه المحكمة الحق في استدعاء وساع أقوال أي شخص ترى قائدة في ساع أقواله فلها يمتعفى هـذه المادة أن تستدى قاضى الاحالة الذى فظر النفسية وقرر باحالتها عليها وتممع أقواله في همسير معاينة أجراها — ن ١٩ سبقير ١٤٤ الشرائع سنة نانية ص ٢٠

۱۹۵۸ من البديهى أنه بصح لمحكمة الموضوع أن ترتكن فى حكمها على أمور و ردت فى تحقيقات البدوليس أو النيابة ولا شىء مطلقا يلزمها بان تبنى حكمها فقط على أقوال الشمهود أو الحسواء الذين سمموا فى الحاسسة — ن ١٧ أبريل ١٩٥٥ الشرائح س ٧ ص ٣٤٧

۱۹۰ اذا لم ينص في المحضر على صيبة العين التي مجلهها الشاهد فلا يكون ذلك وجها ليطلانه بطلانا جوهر يا لان الفانون لم يحم اتباع صيفة تحصوصة ... ن أول ديممبر ۲۰۰۷ مج ۹ ص ۹۳

۱۹۸ حيث ان المادة ۱۹۸ من قانون تحقيق الجنايات أجازت للشاهد الذي بحكم عليه بالهرامة أن يبدى عذره للمحكمة عند حضوره فى الدفعة الثانية لاداء الشهادة ومتى رأت صحته يجوز لها اقالته بناء على طلب أحد أعضاء النيابة المموضية

وحيث أنه منى كان للمتهم هذا الحق فلا بضره مايمضى من للدة بين بوم اعسلانه محكم الفرامة و بوم الجلسة التي بحضر أمامها ولا الحق في ابداء عسدره في التاخير لاقالته من الحكم الصيادر عليه فلا متوط أختسه في الاستثناف لتقسيمه في هس بوم الحسكم الصادر رفض الاقالة من الفرامة

وحيث أنه بجب البحث فيا أذا كار واجبا لصحة الحكمان تطلب النيابة عقاب الشاهد بالفرامة المنصوص عليها عادة ١٩٧٧ من قانون تحقيق الجنايات أو أن المحكمة الحق فيه ولو لم تطلب النيابة صراحة مماملة الشاهد المتأخر عن الحضوو بالمادة المذكورة التي قضت بانه عند نخلف الشاهد عن الحضور في ول عرة يحكم عليف بالغراصة بناء على طلب النيابة العمومية وكذا في الدفعة الثانية

وحيث ان عبارة هذه المادة لا ينجج منها تقييد المحكمة بضرو رة طلب النيابة توقيع العقاب بل يكفى أن تبدى طلبانها فى الموضوع والمحكمة بين النيابة ورذلك فلنسبوية بين النيابة والمدنى والمتهم عند اعلان شهود من قبلهما معا أو من قبل أبها وقلد يتأخر الشاهد ولا ترى النيابة محلا لطلب الحكم عليه بناء على أن لاضرورة لمضوره فيكون لها حقوق تتاز بها عن غيرها ولا تمك المحكمة حينان طريقا لاجبار الشاهد على الحضور خدمة العدالة ولا يخفى ما ينجع عن هذا الممل أوسلم به من المناقة المساواة في القضاء

وحيث أنه جاه بالحزء الاول من تعليقات (C.LePoittevirn) طبعة سنة ١٩١١ على قانون تحقيق الجنايات القرنساوى شرحا لمادة ١٩٧٧ من قانون تحقيق الجنايات الاهل) حقيقة ١٩٥٧ فقرة سايسة عابؤ بدهداما البدأ ولذ الدكون الممكن الضادران بالقرامة بعد سناع أقوال النياة بالعسقة المتقدمة صحيحين والمحكمة التي السارح المكل فيهما سيقي سويف استثناف مع ديسمورسسنة ١٩٥٩ قضيية النياية تمرة ٢٨٣ سنة ١٩٥٩ ص

## الصلح

۱۹۲ لايجوز الصلح في مواد حمل السلاح بدون رخصة لان المقوبة المقررة في القانون على من محمل السلاح أو يحرزه بدون رخصة أماالفرامة وضبط السلاح لحين الحصول على رخصة وأما

الحبس والغرامة ومصادرة السلاح فالحادة ٢٩٣ج قضت بمدم جواز الصلح متى نص القانون عــلى عقوبة للمخالفة غــير الغرامة — اطسا مركزية ٢٧ أبريل سنة ٢٠٨٥ ص ١٣٣ ص ١٣٧

## ضبطية قضائبة

۱۹۳ لیس کاتب الصمیحة فی المرکز مختصا بتحریر محاضر عما بقع شحالها المواد ۱ و ۲ و ۲۷ من القانون نمرة ۱۵ سنة ۲۵ بل مفتشو محمقالمراکز هم المختصون بذلك دون سواهم و بستسج ذلك من المواد ۲ و ۳ و و ی من قانون تحقیق الجنایات والاحر العالى الضادر فی ۲۲ و نیه سنة ۳۰ ه الذی أدخسل

مفتشى الصبحة فى عداد مأمورى الضبطية القضائية وعلى ذلك المبدأ حكم بان الدعوى العمومية المقامة بناء عمل محضر حر ره كانب الصبحمة باطلة لان للحضر هسه باطل وان للمحكمة أن تحكم بالبطلان من تلقاء قسها لتبعقه بالنظام العام --- سنورس ٣٣ مارس سنة ١٥٠٤ ج ١٠ ص ١٥٧

# قاضي الاحالة اختصاصه

۱۹۶ تقتصر وظيفة قاضى الاحالة على أن يستنج وجود قرينة الاتهام بمد اطلاعه على الاو راق وما مقدمه له النيابة من الوقائم وايضاحات الاخصام فليس من اختصاصه أن يقم نحسه مقام المقدور لمكافأية الاداد المنتبة للتبحسة وصحها ويكون الامر الصادر بان لاوجه الاقامة الدعوى من قاضى احالة تمدى حدود اختصاصه بهذه المكينية قابلا المنقض — ن ٧٧ اكتو برسنة ١٩٨٤ و ١ ص ١٧٧٠

۱۹۵ لاتلزم المادة ۱۱ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات نمرة ٤ سسنة ١٩٥٥ قاضي الاحالة

إ بسياع أقوال المتهم ... .. ن ٣٠ مارس سنة ١٩١٧ ع ١٩ ص ١١٦

۹۹ يجوز لفاضى الاحالة اذا رأى ضرورة اذاك أن يسمع إيضاحات المدعى المدنى رغما عما جاء فى المادة ١٨ من غانون تشكيل محاكم الجنسايات التى لم نذكر المدعى المدنى ضمن الاشتخاص الذين بجوز لقاضى الاحالة أن يسمع أملحوظاتهم -- طنطا أمر تاضى الاحالة ١٨ ديسمير سنة ١٩ هـ ٩ مع ٨٤ عـ ٨٤

١٦٧ ليس من المحتم على قاضي الاحالة أن يقبل

امامه للمدعى بالحق الدنى وانحانجوزله ذلك اذا رأى فى حضـــوره قالدة ولذلك يلزم أن يعضن أقواله حتى يرى مااذا كان فيها قائدة أم لا حــ مصر أمر احالة ١٨ مارس سنة ٩٠٨ ح ٣٣ ص ٣٣٨

۱۲۸ لا يعد من أوجه بطلان الاجراءات عدم نحر بر محضرامام قاضى الاحالة بالا يضاحات التى رأى لز وم طلبها من النيابة المعومية والمتهمين -- ن ٩ فبراير سنة ٧٠٠٧ ص ٧٠٠٠

۱۹۹ لمادة ۱۹ من قانون محاكم الجنايات الق بمنتضاها يكون قاضى الاحالة مختصا دون غيره بالحسكم فى الحبس الاحتياطى بمجرد تقديم الفضية اليسه

لانخول له حق الفصل فى المارضة التى عملت بالتطبيق الممادة ٣٨ جنابات اذا كانت هذه المعارضية عملت قبل تقديم الفضية اليسه ـــ مصرأس احاله ١٥ فيرامر . سنة ٨٠١ ع. هم ص ١٥١

۱۷۰ ليس النيابة المدوميقان تصدر أمرابا لجس ضدمتهم قرر قاضى الاحالة بلحاكمة الجنايات رام يام بالتبض عليه بل كل مالها طبقا المادة ۱۲۳ ت ج أنه اذا تموت دلائل النهمة ضدالتهم بعد صدورقرار قاضى الاحالة أن تطلب من محكمة الجنايات النبض عليه وهى تنصيل فيذلك في أودة مشورتها - ن ٧ ديسمبرسنة ١٩٠٤ الشرائع ٧ ص ٩٧

الى المحكمة الجزئية ثم الى المحكمة الاستثنافية قور

أن الواقعة جنابة وعند احالتها ثانيا الى قاضي الاحالة

عسك برأيه الاول فكمت محكمة النقض والابرام

(١) ان أمر قاضي الأحالة لم يكن مقيدا لمحكمة

## قراراته

عايأتي

۱۷۸ أصدر قاضي الاحالة أمرا بإن لاوجه لافامة الدعوى في سهمة واقعمة تمت طائلة المادة وجود الدعوى في سهمة واقعمة تمت طائلة المادة القصد الجنائي وهو من الاركان الاساسية الجريمة ولما طمنت التيابة الممومية في ذلك الاسم بطريق المتض حكت المحكة برغضه لانه لايمن الالتجاء المل طرق الطمن المدير الاعتيادية قبل استفاء الطرق المادية فيكان يجب على النيابة الممومية قبل الطمن المادة فيكان يجب على النيابة الممومية قبل الطمن المادة المارة المارة في أسم قاضي الاحالة أمام أودة المشورة بلحكة الكيد طبقا المادة سم من القاون نمرة م سنة و٩٥ حـن ٧٧ فيرابرسنة ٩٨٥ صـن ٧٧ فيرابرسنة

۱۷۳ لا يقب ل النقض فى قرار قاضى الاحالة الصادر بان لارجه لاحالة المتهم على محكمة الجنابات

الجنح (٧) أن قاضى الاحالة لم يكن مختصا بنظر الدعوى مرة ثانية واله كان مجب على النيابة بعسد صدور حكم المحكمة الاستشافية أن تقدم الدعوى مباشرة لمحكمة الجنايات طبقا لنص مادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات — ن ٧٩ سيفير ٩٠٧ مج ٩٨ ص ٧٨

۱۷۲ قاضى الاحالةقرر أن الواقعة التي طرحتها أمامه النيابة هي جنحة بحسب القانونولما وفعالاس

بسبب أن الواقسة حصلت قضاء وقدرا لان ذلك يتماق بالموضوع — ن ١٩ ديسمبر سسنة ١٩٠٨ نج ١٠ ص ١٩٦

١٧٤ اذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر قضية جنحة مقدمة اليها باعتبار انها جناية ثم قدمت هذه القضية الى قاضى الاحالة فرأى انها جنحة فلا يعضم عليه اعادتها للنياية بل ثبوز له احالة المتهم على محكمة الجنايات جهمة جنحة — أس المتهم عدى عدم ١٩٠٨ ص ١٠٠٠

٥٧١ الاصل ان قرار قاضى الاحالة باحالة المتهم على محكة العجنايات يخرج الدعوى من يد النيابة ومع ذلك مجوز لهما اجراء تحقيقات جديدة بعد صدوره اذا دعت أذلك ضرورة السرعة أو تقمنت به ظروف لم تكن في الحسبان وتكون هذه التحقيقات في قوة الاستدلالات وان لم تكن جزءا من التحقيقات الاصلية ومحكمة الموضوع عى صاحبة السلطة المطافة في تدرها

و بناء عليه أذا أجرت النيابة كشفا طبيا أضافيا بمسد صددور قرار قاضي الاحاله باحالة المتهم على عكمة الجنايات قلا يكور ذلك وجها موجيا لبطلان الحكم بطلانا جوهر يا — ن ٧٧ أبر يل سنة ١٩٠٤ع ١٠ ص ١٤٧ (١)

۱۷۹ اذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بنظر دعوى مرفوعة أمامها على جملة متهمين لوجود شبهة جنابة فلقاضى الاحالة السلطة التامة في التقرير بوجود شبهة جنابة ضد واحد من المتهمين فقط واحاله على حكمة الجنايات واحادة فيا محتمة الجنايات واحادة فيا محتمة الجنايات واحادة فيا عمرفة الحكمة الجزئية لل طحالة أمر احالة أبرار ۲۱۸ مح ۱۳ ص ۲۵۷ (۲۰)

۱۷۹ اذا لم وجد في الوقائع المسندة للمتهم محنحة الادلة الكافيسة ضده فلقاض الاحالة أن يصدر أمرا بان لا رجه لاقامة الدعوى من أحيلت عليه هذه الجنحة بالطريق التانون و يكون لناض الاحالة هذا الحسق أيضا في حالة جنحة مرتبطة عياية أحيلت عليه حقا احاله ٧٥ ديسمبر سسنة الاحالة ١٤٠ ديسمبر سسنة

۱۷۸ نصت المادة ۱۷۳ من قانون تشكيل محاكم النجنايات على أن الطمن بطريق النقض والابرام في الوزات قاضى الاحالة يجب أن يتسدم من النائب المموى نفسه ومن ثم فليس لرئيس النياة أن يقرر بالطمن في مثل هذه الحالة — ن ۲۵ مايو سنة ۱۳۸۳

<sup>(</sup>۱) ن فرنسا فی ۱۷ سبتمبر سنة ۱۸۹۱ داللوز ۲۹/ ۵/ ۹۷۹ وفی ۲۸ دیسمبر سنة ۱۸۵۷ وفی ۲۸ بونیه سنة ۱۸۲۵ و ۹ مارس سنة ۱۸۵۵ داللوز ۲۵/ ۵/۲۹۷ وأیضا فویستان هیل علی تحقیق الجنایات طبعه بلجیکا سسنة ۱۸۲۵ جزء ثانی ففرة ۶۶۰ وجزء ثالث فقسرة ۳۱۳ وموسوعات داللوز علی تحقیستی الجنایات فقرة ۲۷۲۷

<sup>(</sup>٢) فصلت كل من محكمة الجنايات والمحكمة الجزئية في موضوع الدعوى التي قدمت اليها

194 فى مواد الجنح اذا كار الاستثناف مرفوعا من المحكوم عليه وحده لانجو زالمحكمة الاستثنافية أن تحيل المنهم الى النيبة العمومية طبقا للمادة 184 ت ج اذا رؤى لها أن الواقعة جناية والا كان ذلك موجبا لبطلان الحكم — ن ٢٥ بناير 2004 كم ص 184

١٨٠ قدمت النيابة الدعوى الى للحكمة الجزئية بصفة جنحة فاعتبرتها المحكمة جناية فلرتستأنف النيابة هدذا الحكم بل قدمت القضية الى قاضى الاحالة الذي قر ربان الواقمة جنحة لاجنابة فقدمتها بناء على ذلك ثانية الى المحكمة الجزئية التي حكمت بالبراءة فاستأ ثفت النيابة هذا الحكم وحكمت المحكمة الأستثنافية بالناء الحكم المستأنف وعدم جواز نظر الدعوى ثانية بمرفة محكمة الجنح بانية حكمها على أنه كان من واجب النيابة تقديم القضية مباشرة الى محكمة الجنايات بعد حكم المحكمة الجزئية الاول القاضي باعتبار الواقعة جناية طبقا للمادة ١٨٩ جنايات وعلى أن قرار قاضي الاحالة باعتبار الواقعة جنحة في غير محله ولا تأثير له على حكم محكمة النجنح المذكور وان تقديم الدعوى ثانيا لما في غير محله لمدم جواز نظرها يمرفتها ثانية وبناءعسلي ذلك قدمت النيابة القضية مباشرة الى محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٨٩ جنايات وهذه قضت بمدم قبول الدعوى لاعتبارها انها لم ترفع البها بالطريق المعتاد فرفعت النيابة نقضا عن هـ ذا الحكم وعكمة النقض والإبرام قررت ان المادة الثانية من القانون عرة ٦ سنة ٥٠٥ لم يعدل شيئا من سلطة النيابة التي لها بمقتضى المادة ١٨٩ ج وان احالة الدعــوى مباشرة الى محكمة العجنايات عمل قانوني منطبق على المادة المذكورة

۱۸۱ قدمت القضية الى المحكمة الجوزية العزية العزية بعدم اختصاصها بنظرها لانها جنابة قدمتها النيابة الى قاضى الاجالة والكنه اعبرها جنعة وأعادها الى النيابة وهى قدمتها بناء على ذلك الى عكمة الجنايات مباشرة عملا المادتين و ١٧٤٤ و ١٩٨٥ ع جاعبار أن القضية جناية طبقا لما حكمت به المحكمة الجزئية ولكن لننيابة حى عكمة الجنايات رفضت مهاعها لانه لم يكن للنيابة حى نقدم القضايا اليها مهاشرة

ومحكمة النقض والابرام قررت نفض حكم

عكمة الجنايات لمخالفته للمبدأ للقرر بحكمى محكمة

(النقض والابرام الصادرين في ٢٩ سبتدمر سنة

٧- ٩- ٤٩ هدد ١٣ وف ١٠ أبريل سنة ٥- ٥ مج ١٠ عدد ١٥ ) الذي بقضاه بكون للنيابة في مثل هذه الطروف حتى تقدم القضاء للى تحكمة المجنايات مباشرة عملا بالمادة « ١٨٥ عج --- ن ١٨ ديممر

۱۸۷ رفت النياة الدعوى المحكمة العراية التي حكمت بعدم اختصاصها عملا بالمادة ( ۱۷۶ ) ج لانها وجدت قرائن تدل على أن الواقعة جناية قاستاً ثمت النياة هذا الحكم وللحكمة الأستشافية حكمت بالتأبيد

قدمت النيامة المدومية بعد ذلك النضية لقاضى الاحالة فقر ربدم جواز تقديما اليه فانونا رغماعن نص المادتين ٩ و ١٧ من قانون محاكم الجنايات

تمرة ٤ سنة ٥٠ و لان حكم الحكمة الاستثنافية له تأثير أقوى من كل قرار منه ولأن القانون غرة ١٠ سنة ٥٠ و أبني مقمول المادة و ١٨٩ > ج ومن ثم كان مجب على النيابة تقدم القضية لحكمة الجنايات مباشرة عملا بهذه المادة وحكم محكمة النقض وقم ١٠ ابريل ٥٠ ٩ خ ١٠ عدد ٧٠ الذي استشدت به هذه المحكمة بي سويف أمم احالة ١٠ فبرابر ٩٠ ٩ خ ١٠ ص ١٣٧

۱۸۳ بما أن القانون عرة ب سنة ٥٠٥ أبق حكم الله د ۱۸۹ بم فني حالة صدور حكم نهالى بسدم الاختصاص من محكمة الجنح سواه بهيئة ابتدائية أو استثنافية طبقا المادة ١٩٧٤ بم لوجسود قرائل بند على أن الواقعة جنابة يمبوز للنيابة بقديم الدعوى مباشرة لمحكمة الجنايات بناء على المادة ۱۸۹ المذ ۱۸۹ تقامى الاحالة طبقا لمذا كورة ولو لم تقدم القضية اتماضى الاحالة طبقا لقانون يمرة ٤ سنة ٥٠٥ وقد استشهدت المحكمة المؤلف والا برام في ١٠٠ ابريل ٥٠٥ ج م٠٠ وأيدته سن ٥٧٠ بونيه سنة ١٠٥ ج ١٠٠ ص٠٧٠

۱۸۶ لا ينبنى على ضبط المتهم المحكرم علي غايباً الا بطلان الاجراءات الني حصلت بالجلسة أما الاجراءات الابتدائية بما فيها أمر الاحالة فعبق كا من فإذاك بمكن احاله المتهم مباشرة على محكمة الجنايات بدون الزوم اصدور أمم احلة آخر: —ن ١٩٨ أبر يل سنة ١٩٨٣ ع ١٠ ص ١٧٥

۱۸۵ حيث أنه بمراجعة الحسكم المستأنف تبين ان المحكمة الجزئية بحثت فى ثلاث نقطة انونية الاولى هل طلب الحسكم بعدم الاختصاص يعتبر طعنا فى أمر قاضى الاحالة وهل هذا الطمن بجسيره القانون .

النانية همل الامرالمذكور اكسب المتلم حقا وهو اعتبار الواقعة جنحة . الثالثة هل محكمة الجنج مقيدة أمر الاحالة لمذكور من عدمه

وحيت أن الحكم المستأف في عله بالتسبة للبحث الاولان البحثيم الناني والثالث هافي الحقيقة مبحث واحد لانه متى كان أمر قاضى الاحالة اكسب المتهم حقا تصبح ككمة الجنح مقيدة بالامر المذكور وحيث أن معنى وجوب تفيد أوامر الاحالة مق مضت مواعيد الطمن فيها القانونية هوأن التضيد يم بواسطة اعلان المتهمين للحضور امام الحكمة المينة به ولكن المحكمة المينة به ولكن المحكمة المينة به ولكن المحكمة المست متيدة بالوصف الوارد بامر الاحالة

وحيث أن هذا التفسير له سند من النانون أذ المدة ٢٩٩ و ١٩٣٧من قانون تشكيل معادا كم الجنايات المديل أو تشديد التهمة المبينة بابر الاحاله بأن كانت التهمة مثلا قتل عمد ابنير سبق اصرار فلها أن تقددها وتجملها قتل عمد مع سسبق الاصرار وأنحا القانون أوجب على محكة الجنايات تأجيل القضية لجلسة آتية اذا كان ذلك من شأنه خدم المتجم أو الاصرار بغداعه

وحيث انه فضلا عن ذلك فان فاضي الاحالة في حل محل قاضي التبحق وقضت المادة ١٥٧ والمادة ١٧٥ جنايات الممول بهما الان امام محا كم الجنح بأنه اذا أحيلت الدعوى على محكمة الجنح بامر من قاضي الصحقيق أو أودة المشورة ووجدت الحسكمة قرائن أحوال تدل على إن الواقعة جناية فتحكم محكمة المجت بعدم المختصاصها بالتضية وهذا سند آخر من التاون قسه وأذن تكون محكمة الموضوع غير مقالمة المر قاضي الاحالة

وحيث أنه بناء على ما تقدم تكون المحكمه الهجزئية لم تعسر القانون تحسيرا محيحا أذ قالت في أسباب الحكم المستانف أن أمر الاحاله اكتسب قوة الشيء المحكرم فيه وانها متيدة به مع أن الواقع غير ذلك للاسباب السابقه وكانا عليا ساع الشهود

ومناقشتهم ومتى اتضح لهما من تلقاء همسها أو بناء على طلب النيابة الصوميمان الواقعه جناية تحكم بعدم الاختصاص — بنى سويف استثناف ۲۷ ابر بل ۷۱۷ قضيه النيابة نمرة ۱۱۹۷ سنه ۹۱۹ — ۹۱۷

## الكفاله

۱۸۸ لا بجوز للحكومة مصادرة قيمة الكفالة في الاحوال الجنائية من تلقاء قسها بل بجوز مصادرة بمضها عند تقرير القاضي قيمة الجزء الذي يفرضه على المنافي عند تخلفه عن الحضور – مصر اجدائي ١٩٠٠ مع ٧٧ ص ٢٤٠

۱۸۷ ان دفع الكفالة من غمير الممكلف بها لابحيسل الدافع مالمكا لها ولمكن يعتمير اما نائبا عن الحكوم عليه في الدفع واما مقرضا اياه المبلغ الذي دفعه وعلى كل حال ذالمية بعتبر قانونا ممو كالمن طلب منه حسمراستشاف مدنى ۱۵ ينابر سسنة ۹۰۶ حر ۷۷ عدد ۹۷۲

## محاكم المراكز

۱۸۸ الحسكم الصادر بعقوبةمن محكمة مركزية يجب أن يكون مشتملا على اسم مأمور الضبطية المنتدب للقيام باعمال النيابة السمومية كنص المادة ه من قانون محاكم للراكز والاكان المسل لأغيا سقنا حكم استثنافى رقيم ٢ فيرابر سسنة ١٩٠٨ مج س ص ١٩٧

١٨٨ ليس للمحكمة الاجدائية المنطقة بهيئة استثنافية للنظر في حكم صادر من محكمة مركزية أن تحكم بغرامة لاتستطيع تلك الحكمة المركزية أن تحكم بها — قفض ٧٩ يونيمه سنة ١٩٠٧ ع. ٩ ص ١٤

۱۹ طيقا للمادة ٣ من القانون مرة ٨ سبنة ٩٠٨ المسدل بالقانون مرة ٢ سبنة ١٠٨ تغص المم المركز بة دون غيرها بالنظر في جيم المفالمات التي المجيور المحم فيها بالنظر في جيم المفالمات والمعمار في وعلى ذلك فاقتران الدعوى الدوميسة في هذه الاحوال بدعوى مدنيسة تريد نصابها عن المحتصاص الحا كم المركزية لا يعطى لهدنه الحا المحتصاص الحا كم المركزية لا يعطى لهدنه الحام المختصاص تعير الدعوى المدوميسة لا نه فيا يحلق بلاختصاص تعير الدعوى المدوميسة لا نه للدعوى المعوميسة لا نه للدعوى المعوميسة وخاضمة لا حكامها سموس وخاص مد وخاص على المحام عمر المحتصاص دريوى المعوميسة وخاصمة لا حكامها سموس ٩٠ وحام ٩٠ وحام ٩٠



# المعارضة

١٩١ اذا كانالتهم غبوسا ولم يمكن بسبدنك من الحضور انام الحكمة الاستثنافية عند نظر المارضة في الحكمة الاستثنافية وحكت الحمارضة موذك باعتبار المارضة كأجالم تكن فذك وجه موجب لنقض الحكم -- ن أول سبتم يسنة ... • 10 ص ٣٥ عمر ١٩٠٩ عمر ١٩٠٩ عمر ٣٥ عمر ١٩٠٩ عمر ١٩

١٩٩٧ أذا دارض المتهم فى الحسكم اسيان القاضى ادانته ولم يحضر في الجلسة الحددة لنظر المعارضة وحكم باعتبار معارضته كانها لم تنكن طبقا المعادة ١٩٣٠ ج واستأنف المتهم هذا الحسكم فلا يمكن للمحكمة الاستثنافية أن تنظر فى الحسكم الفياني الاول القاضى بالادانة — ن مرفوا برسنة ١٨٠ عمل ١٨٠ (١٠)

۱۹۷۳ اذا عارض للتهم في الحسكم النياني القاص بادا تند وبانحض في الجلسة المحددة لنظر المارضة وحكم باعتبارها كأنهالم تكن طبقاللمادة ۱۹۷۳ ج واستأخف المتخداة الاستخدافية أن تنظر في الحكم المياني الاول القاضى بالادانه الزقاز بن استخداف ٧٠ (٧)

ع م، ان قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى لا يعتبر ان الممارضة تمحو الحسكم الفياني بمجرد حصولها وتميد المتجم الىحالته قبل الحسكم عليه غيابيا بل يبقى الحسكم

النيابى حافظا قوته الى أن يقضى فى الممارضة أذا حضر الممارض والا فيصبح نهائيا أذا غاب

واذا قاذاوصف الحسكم النيابي التهمة بكونها جنعة ولم تستأله النيابة قاذاعارض المحسكوم عليه فيه ولم يحضر لمجيز للمحكمة الرجوع عن وصفها الاول مصر استثناف جنع ٧٧ يونيه سنة ١٩٧٣ ح٠٠

ص ۲۳۰

مه ، يؤخذ من المادتين ١٩٧٣ و١٣٣ تح ان الحكم باعدار المارضة كان لم تكن لا يكون الا عند تخلف الممارض عن الحضور حيث القضية باقية على حالها لم يطرأ عليها شيء من التعبير ولم يوجد للمتهم فيها أى دفاع يدرأالهمة عنه واسكن اذاحتضر المارض في الحلسة التي تحددت لنظر القضية بناء على معارضته وأبدى من أوجه الدفاع مادى الى تأجيل القضية لحلسة أخرى وتخلف عن الحضور فان ذلك لا يؤثر على الحسكمة في حق النظر في الحسكم وتعديد أو الغاله اسوان ٧٩ يناير سنة ١٩٨٤ ع ٣١ ص٣٠ ص٣٢

و ۱۸ المارضة لانميذالدعوى المحالم الاصلية الا بالنسبة للممارض فاذا حكم على متهم غيابيا عتبار تهمته جنعة لا يصح الحسكم فى المعارضة التي رفعها عن هذا الحسكم يسدم الاختصاص بناءعلى أن التهمسة

انظر عكس ذلك الحسكمين المنشور بن بعد عدد ١٤٧ و ١٤٣ و راجع المواد ١٤٧٧ و ١٨٧٧ مر١٨٧ و ١٨٨٧
 ج فرنسات والجزء السادس من «فويستان هيلي» على تحقيق الجنايات طبعه ثانيه فقرة ٣٩٩٧ وفقرة والمندك الثرنسية جزءسايع في موضوح الاستثناف في موادا لجنح فقرة ٥٩٥ وما بعدها
 حكم في ٢٧ يوليه بعدم قبول النقض المرفوع عن هذا الحسكم لحلوه من الاسباب

۱۹۷۷ المارضة في الحسيج النياقي تجمله كانه لم يكن وعجب على المحكمة عند نظر المارضة ان تحكم إسدم اختصاصها بنظر الدءوى اذا وجدت شبهة قدل على ان الواقعة جناية الجيم ١٩٥٧ مس ١٩٨٨ اعلان الحسيم الفيال علمه الموادن قانونية وهي ان وقعة الاعلان قدسه مسال ذات الشخص المملل الداف الموادن قدسه مسال خات الشخص المملل سنة ١٨٩٨ م ١٩ سبتمبر سنة ١٩٨٤ مس ٨

١٩٨ انحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٩٣ من من المادة ١٩٣٠ من المادرضية المجتابات الفاضية بان الممارضية المجتابات الفاضية بان الممارضية على حالة على الممارضية والمكتب الممارضية والمكتب لا يسرى الخاطبة الخارت فيها الممارضية والمكتب التالية بعد حضوره في الحلسات الثالية بعد حضوره في الحلسات الثالية بعد حضوره في الحلسة الاولى و يجب على المحكمة في هذه الحالة أن تحكم في موضوع الممارضة حساسوان جنع ٢٦ ينابر سنة ١٩٤٤ من ١٩٥ راجع ١٨ ص ٩٧ تابر سنة ١٩٤٤ من قانون تحتي الجنايات النيذة التاسمة وعشرين

رب تنطيق قواعد المرافعات في المواد الدنية والتجار بة على الاحوال الجنائية ولم ينص قانون تحقيق الجنايات صراحة على خلاف دلك فاعلان حكم عباني الوجهة الحكوم عليد المقيمة ممه محيح إذ أن قانون تحقيق الجنايات لم يضع الذاك قاعدة محموصة وأنحا الممارضة في الاحكام الجنائية بجب أن ترقى في الميطد المقرر في المادة ١٩٣٧ من قانون تحقيق الجنايات ولبس في المواعد المبينة في المادة ١٩٣٧ مرافعات به مرافعات من ١٨ عارس سنة ١٩٨٥ عم ١٩ عس ١٤٧

۲۰۱ مق وجدت مصلحة للمد عى المدنى جاز
 دخوله فى الدعوى وهذه المسألة توضوعية . خمية يقررها
 تاضى الموضوع — ن ۲۲ مايو سينة ۹۱۳ ح ۳۰
 ص ۱۹۲

٧٠ اذا قررالقاض الجزئي تأجيل قضية جنحة لجلسة مقبلة ليتمكن المدعي والحق المدنى والمتهمون من تقديم مذكرات كتابية و بناء عليه قدم المدعى المدنى مذكراته ورد عليها المتهمون الحاضرون وتفييب بعض المتهمين قالحكم الصادر ضد المتهمين الفائبين يعتسر حكما غيا ياوقا بالاللمارضة — اسبوط استكناف ٥ سبتمبرسنة ٧٠٩ عليم ٥٠٧

المصاريت

٧٠٣ لاضر ورة على حكمة الموضوع أن تذكر أف حكمها من المسترم بالمماريف بل عدم ذكر المماريف بل عدم ذكر المماريف دليل على أن المحكمة أعنت المهم منها \_\_ ن ١٩٩ كتو بر ١٩٩ الشرائع سنة أولى ص٨٦

١٠٧ المصاريف من ملحقات الطلب الاصلى فيصبح للمحكمة الحكم بها بدون أن يطلب منها ذلك صراحة — ن ١٧٩ ابريل ١٩٥٦ الشرائع ٣ ص ١٤٥٠

# المادعي بالحقوق المانية

۷۰۵ للمدعى الدنى الحق فى طلب تمويض من التهم المحجور عليه بسبب عاهة فى العقل بدون أن يدخل الوصى فى الدعوى الجنائية – ن ۷۰ أغسطس سنة ۹۰۷ج ۹ ص ۱۸

ُ ٢٠٠ اذا رفع الوكيل دعوى مباشرة فلايجو ز نظر الدعويين للدنية والممومية اذا كان عمله هذا خارجا عن حدود توكيله — قوص ٢٤ مايو سنة ٢٠.٥ يم ١١ ص ٣٠

۲۰۷ متى كان اعلان دعوى الجنحة مباشرة
 حاصلا على بد بحضر ومشتملاعلى البيانات المذكورة
 ف المادة ٣ مرافعات كان اعلانا قانونيا تحييجا

والواجب الذي تفرضه المادة ٥٧ ت ج من تبليغ هذا الاعلان الى النيابة يم يقديم اليها ولو وقضت استلامه و يقيد الاعلان في جدول القضايا غمل المدعى المدنى وتوجيه المدعى المدنى طلبائه ضد المتهم في الحلسة كاف لنظر الدعوى ولو امتنعت النيابة عن طلب عماقيته لان القانون جمل المدعى النيابة عن طلب عماقيته لان القانون جمل المدعى يرفع الدعوى مباشرة للمحكمة بدون وساطنها فاذا اعتبرت الدعوى غير ممرقوعة لسبب عسلم توجيه النيابة الطلبات ضد المتهم كانت رقابة المدعى المدنى معطلة وغيرمفيدة — الفشن جنح ٣ مايو سنة ١٨٥ ح ٣٠ ص ٣٠ س ٧٧٧

٢٠٨ اذا وجه أحد الخصوم في دعوى مدنية الجنايات غير جائز الا

اليمين الحاسمة الى خصسه فحلها ورفضت دعواه بناء على ذلك فلا بجسورة أن برفع عليسه دعوى جنحة مباشرة مطبقا المادة ٥٣ م لحلفسه بمينا كاذبة لان رفع هذه الدعوى من خصائص النيانة وحدها واذا رفتها لامجوزة أن يتم ضمه فيها مدعيا مدنيا سالاقصر جنح ٦ مارس ٥٠٩ ح ٢٠٠ ٧٠٠

١٠٠ لا يجوز قانونا لاى عضومن هيئة مهيئة أن يرفع الدعوى العمومية مباشرة بالنيابة عن الهيئة التي هو فيها بل يجب رفعهامن جميع الاعضاء أومن الرئيس بصيفته نائبا عن الهيئة و بطلب الحكم لحا يجبلغ التعويض وليس لشمه شخصيا كما ورد فى كتاب تحقيق الجنايات للعلامة قو يستان ميلى جزء أول ص ١٧٠ — مصر استثناف جنح سنة على ١٠٠ ص ٧٠ ص ٣٤

۲۹۱ أحيسل صدة أشسخاص عملى عكمة الجنايات أتجمهر م الذي نشأ عنه انتهاك حرمة ملك الدي والفتل والحرح والضرب وطلب المدعى المدنى ادخال شسخص ثالث مباشرة في الدعوى كشريك للمتهمين فحكم إن رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنايات غير جائز الا

(أولا) اذا رفعت من النابة عملابالدة ١٩٨٩ (ثانيا) فى الاحسوال التى ينص فيها القانون صربحا بذلك ــــ قنا ١٥ فعراير سضة ٩٩٣ مم ١٤ ص ٢٤٧

٧١٧ عجرد رفع الدعوى العمومية الى المحكمة بالطريق القانوني تخرج مسن سلطة النيابة وتصبح الحكمة دون سواها صاحبة الاختصاص بالعصل فيبا ولذلك لا يكون لقرار النيابة الصادر بحفظ القضية بعد رفعها الى المحكمة أي تأثير على الدعوى العمومية فاذا اختار المدعى المدنى تقديم شكواه أولا الى النيابة فافهمته النيابة أن يرفع دعواءمباشرة في ميحاد ممين والاتحفظها فرفعيا المدعى المدنى في الميعاد وقبل نظرها بالحسكمة أصدرت النيابة قرارا بحفظها لم يكن قرارها هذا مؤثرا على حـق المدعى المدنى ولا على سلطة الحكمة لان المدعى الدني في هدده الحالة لم يخالف قاعدة اله يجب على الانسان أن يمخدطر يقا واحدا لدعواه ولان الحكمة صارت صاحبةالسلطة في الدعوى الممومية بمجرد رفعيا اليها قبل صدور أمر محفظها - مصر استثناف جنع٢٢ فيراير ٩٩١ ح ۲۷ ص ۳۵

سهم أنه وان كانت طائعة الموارنه من راها الدولة المثانية وحائرة السوة بنبيرهامن الملل الدنانية على الحرية الدينية الا أن رؤساها الروحين لم بحصلوا كثيرهم من رؤساء الطوائف على فرمانات سلطانية ولا أوام سامية توليهم سلطة القضاء في أحوالهم الشخصية

ولذلك فان الحكم الصادر من وكيل بطركخانة الموارنه بالحجر على أحد الافراد وتسيين قم عليه هو عدم القوة القانونية

ان البعث في الدعوى الممومية لا يتأ في الا اذا كان محركها وهو المدعى المدنى ذا صفة قانونية بملك حق المخاصمة فان كانا الدعوين مرتبطة بالاخرى المنصورة جنع ١٨٨ ، ابو ١٨٣ ح ٨٧ ص ١٨٧

١٩٤ فضلا عن عدم وجود نص صريح فى أي قرمان شاها في تحول السلطة النصائية للبطر بركية المسلطة النصائية للبطر بركية في المسلطة هذه البطر بركية في أعنص بالاحوال الشخصية بالتسرار الصادر منها فى ٢ يناير سسنة ١٩٠٧ و فى ٤ يكون تبينا أصوليا و يعطيه حتى الحضو و والحصومة المام الحاكم الاهلية بهدة المصنفة — المنصورة المناف ١٨ فيرابر ١٩٨٤ في ٥٠ ص ٧٧٠

و٧٧ ليس مطلقا مايتم من أن المجدي عليه بؤدى الشهادة في قضية ثم بعد ذلك يدخس في الدعوى بعيمة مدع مدني لان المادة ١٥ تعيم تبيح له الادماء مدنيا في أي حالة كانت عليه الدعوى الى أن تتم المرافعة - ن ٧٤ بونيسه ٩١٥ الشرائم ٧ ص ٣٠٣

٧٩٣ من المبادىء التي أصبحت ثابتة تحسكمة النقض والابرام المصرية أن محكمة الموضوع لهاأن تحلف المدعى المدنى اليمين قبل أن تسمع أقواله فى الدعوى ــــن ١٣ توفير ١٨٥ الشرائع ٣ ص ١٨١

۷۱۷ لامجـوز لمن يدعى حصول ضرر له من جريمة ما أن يقيم نفسـه مدعيا محقوق مدنية أثناء ظر الدعوى استثنافيا —طنظا استثنافي رقيم ۲۳ فيرارسنة ۵۰۸ ع. ۲۰ ص ۱۷۲

۱۹۸۸ اذا كاف شخص نابع لحكومة أجنبية خصا من رعابا لحكومة المجنبية خصا من رعابا الحكومة المجلية مباشرة بالحقو رامام عكمة الجنايات فهذه المحكمة ان كانت غير مختصة بالحكون النمو يضات المطلوبة . لها مع ذلك أن تنظر في الدعوى المعومية ـــ المطارين ١٧ يوليسه ٥٠١ هج ٨ ص ١٨

۲۱۹ عجوز المعجاكم الجنائية أن تحكم على التاصر بدون اختصام فى شخص وليه أو وصيه بعويض الضرر الناشىء عن جريمة ارتكبا — مصرحكم استثناف ۳۲ ما ۱۹۷ مصرحكم استثناف ۳۸ مصرحکم استثناف ۳۸ م

٧٧ اذا أقام شخص نفسه مدعى مدنيا بعيفته وارثا للمجنى عليسه في حادثة قتسل وأنسكر عليسه المتجمون صينته هذه ولم يقدم دليسلا لالبانها جاز للمحكمة أن ترفض بحق طلبه وله أن يقيم دعواه أمام للمحكمة الدنية ـــ ن ٧٧ وفير ٩٠٨. ١٩٧٠ عـ ١٩٧٧

۲۲۱ ليس للمدى المدنى أن يدفع بعدم اختصاص محكمة الجنع صدعيا أن الواقعة التي اعتمرتها جنحة هى فى الحقيقة جناية - أبى تيج الجزئية ٢٤ نونيه ٢٠٨٨ ع ١٠ ص ٢٥٠٥

۷۷۷ اذا عرض المتهم عسلى المدعى المدنى فى دعوى جنائية مبلغ التمو بضالذى طلبه ومصار بف المدعوى المدنى لاصفة أنه تسمح دخوله خصا فى الدعوى ولا يكون الحال كذلك أذا عرض عليه مبلغ التعويض فقط المنصورة مداير ۱۸ مديار ۱۸ مدرار ۱۸ مدرار

٧٧٣ مجوز المدعى المدنى أن يقيم تحسم مهذه الصفة في الجلسة طبقا المادة ٥٤ ج ولو كان المتهم

فائباً ولا يمكن الحكم بعدم قبول دخوله بناء على الله لم يعلن طلباله للمتهم الغائب لان صالح هــذا المتهم تعفوظ بما له من حق المارضة في الحكم الغيالي--منشور مراقبة ٢٦ يتاير ٩٨٠ مج ١١ ص ٣٨٥

٤٢٤ مسألة نوفر الصالح لجواز الادعاء الحق للدن مسألة موضوعة يفصل فيها مهائيا قاضى للوضوع قد يكون لأخت التنيل صالحا كافيا للادعاء بالحق للدن ولولم تكن وارثة له — ن ٢٤ مايو١٣٥٩ عج ١٤ ص ٢٥٠

و ۲۷ ان النصوص الواردة في قانون محمس الجنايات التي تحول المحاكم الجنائية الحلس المحكم الجنائية الحلس المحكم المحتمد علم المحتمد المحتمد المحتمد المحتمد الجنائية محمسة بنظر دعوى مدنية عصمة مجمود انهام شخص تهمة الأثر للجنائية محمسة بنظر دعوى مدنية عصمة مجمود انهام شخص تهمة الأثر للجناية فيها سحن ١٤ فيرار ١٩٤٤ من ١٥٠ س ١٥٠

۳۷۹ متى أقيمت الدعوى العمومية وجبعلى التام ولو التاضى أن يفصل فيها وله أن يحكم عملى التهم ولو تنازل المدعى المدنى عمن التعو يضات – طنطا استثناف ١٤ ينا ير ٧٠٩ هم ٨ ص ٣٠.

۷۷۷ اذا ظهر أن الموظف الممومى كان بسلوكه سببا داعيا لتحامل أحدالا فر ادعايه بالقذف والسب في جريدة سيارة فلا يكون لهــذا الموظف حسق بعد يض مدنى يطلبه في دعوى جنعة رفعها مباشرة ولو رأت المحكمة في الوقت تفسه أن المتهم مدان فيا أناه من ضروب التحامل والمبافسة. وحكس

علمه العقوبة القانونية ــ اسكندرية جنايات ٥ مارس ۹۱۲ ح ۲۷ ص ۱۲

٣٧٨ بؤخذ من المادة ١٧٧ جنايات أن محكمة العجنج تنظر في أمر التمويضات المطلوبة في ثلاثة أحوال

أولا اذا كانت الواقعة غير ثابتة

ثانيا اذا كانت الواقعية بحسب وضعيا لانقع تحت نص من نصوص قانون المقو بات

ثالثًا اذا سقط الحق في اقامة الدعوى الممومية عضى المدة الظويلة

على أن الشارع أراد في كل هذه الاحوال أن تكون الدعوى المقامة مياشرة من المدعى المدنى ذات قوة لانتحرك الدعوى المموميه امامه حق عكنه أن يصدر الحكم بالبراءة وينظر فىالامور الثلاثةالسالف ذكرها أما اذا كان المدعى المدنى لايستطيع تحريك الدعوى بسبب حفظ الاوراق قطعيا وعدم امكان المودالي الدعوى الممومية فدعواه بطلب التعويض غمير جائزة القبول لدى محكمة الجنح لان الحكم بالتعويض لايتيسم الابسد الحكم بالبراءة لاحد الاسماب الثلاثة المذكر رة

وهذه الاحوال لا بوجدشيء منها في حالة الحفظ القطعي -- السنطة جنح ١٦ كتو بر ١٠٨ ح ٥٠٨ ص ۱۵

المادة ٧٧١ ت ج في التمو يضات التي يطلبها المدعى بالحيق الدنى اذا سيقط الحق في اقامة الدعوي المموميسة لان دعواه في هبذه الحالة يازم رفعها أمام الحكمة الدنيه - ن به فيراير ٧٠ به مج ٨ ص١٩٧

٢٣٠ افلاس المدعى بالحق المدنى لاعنمه من رفع دعوى جنحة مباشرة أوالاستم ارفيها ولامن طلب التعويض المدنى لان دعواه في همذه الحالة مدخل ضمن الدعاري المتعلقة بشخص المعلس والق يمكن رفعيا منه أوعليه — طنطا إبتدائي ٧٩ مايو (1) 148 376 18 6414

٧٣١ اذا رفع المدعى بالحسق المدنى نقضا عن الحكم ورفض دفع الرسوم اللازمه للسير في قضية النقض رغم تنبيه قلم الكتاب عليمه مرارا بدفعها . فان الحكمة تمتيره متنازلا عين الطمن ... ن مر ابريل ٩١٦ الشرائع س ٨ ص ٩٤٥

۲۳۷ اذا حكم على جملة متهمين لارتكابهم جريمة الضرب في واقعة مضاربة واحدة فسؤليتهم المدنيسة تكون بطريق التضامن والاكان الحكم عليهم بالتطبيق لمواد مختلفة من قانون المقوبات بالنسبة لحسامة الاصابات التي أحدثها كل منهم -ن ۲۸ دیسمبرستة ۹۰۷ م ۹ ص ۲۵

٧٣٣ راءة المتهم المبنية على أن الوقائع الثابعة في ٧٧٩ ليس المتحكمة الجنائية أن محكم يقتضى الدعموى لايعاقب عليها القانون لا يمنع من الحكم

(١) ارتكن الحكم على تعليقات داللوز ملحق عن التفليس فقرة ٦٧٪ وانظر حكم محكمة الاستثناف ٧٢. فبرابر ٩٠٠ مج ١ ص ٣٧٩ وخَكم محكمة الاستشاف المختلطة في أول •ارس سسنة ١٨٩٩ (مجــوعة التشريم والاحكام المختلطة س١١ عدد ١٣٧)

للمدعى المدنى التمو بض الذى يطلبه عن ضررلحة فاذا لم فصسل الحكم القاضى بالبراءة لاصراحة ولاضمنا فى الدعوى المدنية تسين نقضه فيا يختص بمصلحة المدعى المدنى

انظر حكم محكمة النقص والابرام الرقسم أول ابر بل ٩٠٥، م ٧ بمرة ١ ويج منشورات ومذكرات لجنة المراقبة القضائية بمرة ١٥

٩٣٤ لايمب طلب النفض المقدم من المدعى الحكم فيا بختص المدنى المبنى على عـدم اعلام الحضور أمام محكمة الحج ١٤ ص ١٦٩

وسه لا يوجدنى نصوص التانون المصرى ما عنع من سؤال الجنى عليه وتحليفه اليمين بصفتشاهد (١) اذا لم يد كممة الجنايات التناض التعويض الدعى المدى المد

2

النقض والابرامر الاجراءات

٣٣٩ نصت المادة ٣٧٩ ت ج على أن عدم مراهاة الإجراآت الجوهرية بجدوز اثباته بكافة الطرق القانونية المام تحكمة النقض والا برام ولسكن هدا النص تحاصر على حالة ما اذا لم يذكر في شخص الجلسة أوفى الحكم أن هذه الاجراآت روضيت وفي غير هذه الحالة لا يوجد طريق غير الطمن بالروبر عن غير العلمن بالروبر عن غير العلمن بالروبر عن غير العلمن بالروبر عن غير العلمن بالروبر عن عمر العلمة ١٩٥ مج ١٨

٧٣٧ اذا حصل امام المحكمة الاستثنافية قبل المراقعة بطلان في الاجراآت كيا لو لم محلف الشهود

اليمين القانونية ولم يعترض عليه فلا يمكن أن يعمسك به فيا بصــد أمام محكمة النقض والارام — ن ٢٢ ابريل ١٨٧ه خ ١٧ ص ١٤٤ (٣)

۳۳۸ ان بطلان الاجراءات السابهـ عـ عـلى العجلسة لايمكن أن يترتب عليه بطلان الحكم الصادر بعد اجراءات قانونية حصلت امام المحكمة ولاسيا اذا لم يصر النمسك به امام عكمة الدرجة الاولى -- ن ۱۸ يتاير ۲۹۱ ح ۳۹ ص ۲۹۱

٢٣٩ لايصبح أن تنظر محكمة النقض الافي

 <sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة النفض ٤٤ يونيه ٥٠٥ مج ٧ نمرة ١٤ وحكم محكمة الاستثناف الرقيم ١٠ ابريل
 ٨٩٩ مج أولي ص ٢٧٧ وانظر عكس ذلك منشور لجنة المراقبة القضائية نمرة ٨٧٥

<sup>(</sup>۲) آنظر حکمالنقض ۱۰ یونیه سنة ۲۰۵ م مجره ۵ است. (۲) استشهدالحسکر محکمحه النقض والا برام الهرنسیة فی ۱۵ مایوسنة ۱۸۸۱ سیریه ۱۸۸۲ — ۲-۹۳۳)

اجراآت الهبئة التي حكمت في الدعوى وكل طمن في اجراآت هيئة غير همذه مثل اجراآت البوليس أو النيابة أثناء تحقيق القضية أو قاضى الاحالة عنمد نظرها لا يصح عرضه على محكمة النقض — ن ١٣٠ ديسمبر١٩٨ الشرائم س أولى ص ٩٠

## الاحالة على دائرة أخرى

به اذا ألفت محكة النقض والابرام الحكم المطمون فيه وقر رت الحاة الدعوى على دائرة أخرى من دوائر المحسكة للحكم فيها مجددا فالدائرة التي أحيلت عليها للدعوى تمام الحربة فى فحس القضية من جميع وجوهها كما لو لم يصدر الحسكم المطمون فيه حيثلا غيم مرتبطة عما اشتمل عليه الحسكم المطمون فيه و يكون ها أن تحكم بعقوبة أشد من المسقوبة الصادر بها الحسكم المطمون فيه و لوكان المستوبة الصادر بها الحسكم المطمون فيه ولوكان المستهم هو الذي طلب نقض الحكم المذكور — ن

٧٤ اذا ألفت محكمة النقض والابرام حكا صادرا من محكمة الجنايات وقررت اعادة الدعوى الى المجكمة للحكم فيها معجددا من هيئة أخرى كان للهيئة الجديدة أن تحمكم على المتهم بعقوبة أشد من المقوبة الن حكم بها عليه أول مرة ولو كان الطعن بطريق التقض مقدما من المتهم وحمده لان حكم محكمة النقض مقد ألنى الحكم الاول وإ بوك له أثر ما سن ٧٠ سبتمبر ٩٨٩ م ٩٧٠ ص ٩٧()

۷۶۷ المادة ۷۳۷ ج الممدلة بقانون ۱۷ يناير مسنة ۵۰ و رت آنه في حالة تقض الحكم وإحالة

المتهم عملى محكمة الموضوع لاعادة نظر الدعوى لاعبور لاحد من القضاة الذين اشتر كوا في الحكم للنقوض أن بكون عضوا في الهيشة التي تصيد نظر الدعوى ، وهذا ولو أن الحكم الاول الذي نقض لم يتناول الموضوع بل اقتصر على الفصل في دفع بعدم الاختصاص وقرر بإن المحاكم الاهلية غير محتصبة بنظر الدعوى — ن ٧٠ ديسمبر ٩١٣٨ الشرائع س أولى ص١٧٨

#### احراز وبيعحشيش

۱۹۹۳ احراز و بيم الذول (خليظ من السكر ... وكية قليسلة من الحشيش) معاقب عليسه بمتضى دكر يتو ١٥ مارس ١٩٨٨ الذي يحرم احراز و بيم الحشيش ولا مدخل هدندالحالة تحت نص المادة ١٩٧٨ عليم ١٩٧٨ المحمدة \_ اسكندرية استثناف ٥ ديسمبر ١٩٨٩ مج ١٩٠٨ ع

#### اختصاص

٣٤٤ اختصاص المعا كم المخائية من المسائل المصقة بالنظام الدام قذا طلبت النيابة تنص الحكم الصادر من عكمة الحنج فلمحكمة النقض والابرام نقضه اذا ظهر لها أن الوقائم الثابتة به تسهر جناية ولا كانت النيابة هى التي قدمت القضية الى محكمة المختلج الذكورة -- ن ٨ بونيه سسنة ٩١٨ ج ٢٧ ص ٧٧٩

٧٤٥. اذا حكمت المحكمة الجنوئيسة بعسدم اختصاصها بنظر الدعوى لوجود قرائن أحوال تدل

<sup>(</sup>۱) انظر ن ۱۱ فبرایر ۹۰۰ج ۳ ص ۹۰

على أن الواقمة جنامة وألفت المحكمة الاستئنافية حكميا وأمرت ماعادة الاوراق اليها فلايجو زالطعن في الحكم الاستئناني بطريق النقض والابرام لامه لاعكن لمحكمة النقض والابرام أن تفصل في مسئلة الاختصاص الاعند مايمرض عليها الحكم النهائي الصادر في الموضوع - ن ١٣ مايوسنة ١١٩ مج١٢ ص ۲۱۵

٧٤٦ تختص محكمة النقض والابرام بنظر الطمن في حكم نهائي بسدم الاختصاص صادر من محكمة الجنح اذا قرر هذا الحكم بعمدم جواز رفع الدعوى العمومية ضمد المتهم امام المحاكم الجنائية بناء على أن احدى مصالح الحكومة هي وحدها مختصة ينظر الدعوى - ن ١١ يونيه ٩١٣ مج ١٤ س ۲۵۳ (۱)

#### الادله

٧٤٧ عما أن القانون لم يضم تظاما خاصا للادلة فللمحكمة السلطة المطلقة فبا يتعلق بنوع الدليسل الذي تقبيله ومحوزها الاخيذ به ولدس لحكمة النقض أن تلغى حكما بالادانة لسبب نوع الدليـــل الذى بنت عليه محكمة الجنايات حكمها

فاذا ارتكنت محكمة الجنايات في حكمها باداتة أحد اثنين متهمين بالقتل على اعتراف المتهم الاتخر فليس لحكمة النقض أن تلني الحكم بناء على ذلك السبب ــن ٧ مارس ١٩٤ م ٥١ ص ١٣٧

### الاصلاحية

اصلاحية لابستبر عتوبة بالمني القانوني وعليه يكون الحكم الصادر بالارسال غير قابل للطعن بطريق النقض - ن ۳۱ بولیه ۹۱۲ مج ۱۳ ص ۲۹۳

## ايامالاعياد

٩٤٩ القانون لايقضى ببطسلان الاجراآت الجنائية التي تحصل في أيام الأعياد وعليه فلا يكون المقاد جلسة عكمة الجنايات في يوم من أيام عيد الفطر سببا للبطلان - ن ١٥ نوفيرسنة ١١٨ مج١٠ ص ۱۳۶ (۲)

## الطلان

٠٥٠ أيس المتهم أن يرتكن على بطلان اجراآت التحقيق السابقة للجلسة لطلب بطلان الحكم الصادر بعد اجراءات قانونية حصلت امام المحكمة -ن ١٨ يناير ١١٥ ج ١٦ ص ٢٩

٧٥٧ كل بطلان لايمس النظام المام يزول اذا تكم صاحب الحق في التمسكبه في الموضوع بدون أن يدفع أولا بهذا البطلان وعلى ذلك فلا يقبل من المتهم التمسك ببطلان أعمال الحبسير اذا كان قد تكلم سابقا عن موضوع أعمال الخبسير بدون أن يتمسك بالبطلان الذي يدعى به الاتن في شكل هذه الاعمال ... . ٧ ديسمبر سسنة ١١٦ الشرائع س أولى ص ۱۷۸

٧٥٧ ان أوجمه بطلان الاجراآت بطلانا جوهريا لاندعو الىقبول النقض طبقا للمادة ٢٩٧ تج ٧٤٨ ارسال الحرمين الاحـــداث الى مدرسة | الااذا كانت.مبنية على أمر وقع فعلا من المحكمة أو

<sup>(4)</sup> انظر حكم محكمة النقض ١٣ يناير ٥٠٠ مج ١ ص ١٨٠

<sup>(</sup>٢) راجع منشور لجنة المراقبة الفضائية في ٨ فبرابر ٩١٦

على اهمال منها في فعل أمر و بناء على ذلك فلا يعد من أوجه البطلان اهمال الكاتب اعطاء صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم طبقا للمادة ٢٣١ فقرة ثانية من قانون تحقيق الجنايات -ن ٢٨مارس ۹۰۸ ج ۹ ص ۲۸۲

## التأجيل

٧٥٣ بصم لحكمة الموضوع أن ترتكن في حكما على أقوال شخص مدونة في محضر البوليس أو النابة اذا كان همذا الشخص لم يعلن بالحضور أماميا لساعه بصفة شاهد

لايكون الحكم الصادر من عكة الموضوع إطلا اذا رفضت طلب التأجيل القدم من التهم محجة الاطلاع على ملحق صغير لتقرير خبير لم يفير شيئا في التبسمة ومن المكن الاطلاع عليمه في برهسة صفيره ....ن عدينار ع ٩٨ الشرائم سأولى ص ٩٩٠

٧٥٤ ان قرارالحكمة بتأجيل الدعوى الحميماد آخر حتى بكون قد فصل في دعوى أخرى لها صلة بها لابعد حكما تمهيديا ولا يفيسد المحكمة في شيء ولذا يصم لها في الجلسة التي تأجلت لها الدعوى أن تسممها بدون انتظار الحكم فىالدعوى الاخرى \_ ن ۱۲ مارس ۱۹ و الشرائع س ۲ ص ۲۲۰

# إتاً و بل القانون

٧٥٥ مجب في تأويل القانون في موادالعقوبات

النزام نص القانون وحينئذ مجب قض حكم محكمة الجنايات القاضى بالاعدام اذا كانت المحكمة قبل اصدار حكمها المذكور أخذت رأى مفتي نظارة الحقانية بدلا من رأى مفتى الجمة \_ ن ٩ يونيه ٩٠٩

٢٥٦ لاينتبرمن أوجه النقضعدم قبول محكمة الموضوع اجراء تحفيق بطلبه المتهم لاثبات عدم معرفته اللغة الاجنبية حتى كان يكتب امضاءه بها على الورقة للنسوب صدورها منمه لان محكمة الموضوع غير مقيدة بمثل هذه الطلبات بل لها السلطة النيائية في أحابة مثل هــذا الطلب أو رفضه أذا إ ترازوما له لتكوين اعتقادها بثبوت التهسمة أو عدم ثبوتها - ن ۲۸ يونيو ۹۱۴ الشرائم س أولى

## تقريه الاطباء

٧٥٧ محكمة الموضوع غيرمقيدة بتقار يرالاطباء فاذا أثبتت هذه التقارير أن العجر ح الذي نشأ عنه الموت هو تتيجة ضربة عصا لابلطة صح لها أن تحكم خلاة لهذا الرأى أن الجرح المذكور نتيجة ضربة بلطة وهذه مسألة موضوعية لامراقبسةفيها لمحكمة النقض والابرام عليها ــ ن ٢٩ اكتوبر ٩١٦ الشرائع س أولى ص ٨٥

الملسة

ص ۳٤

الإجراآت كملنية الجلسة روعيت فلا يمكن اثبات

علانيةالجلسة 

الجلسة - ن ١١ مايو ١٩٩ ج ١٣ ص ١٤٧

٧٥٩ طبقاللمبارة الاخيرة من المادة ٧٩٩ ت ج لا يكتي لبطلان الاجراءات عدم الذكر في المحضر ان الجلسة كانت علانية بل بحب على الطاعن أن يثبت ذلك لمكي تمكون الاجراآت باطملة - ن ٧٩ اكتو يرسنة ٩٩ هرائم أولى ص ٨٥

### محضرالجلسة

۰۹۰ عدم اشنال محضر الجلسة على ذكر حلف أحمد الفهوداليدين لا يترتب عليسه وجود بطلان جوهرى في الاجراآت -- ن ۲۸ ديسمبر ۱۹۰۸ مج هس ۲۹

الحكم

## أسبابه

٣٩٣ اذا أخطأت نحكة الموضوع في أسباب حكمها وقررت مباديء غمير محميعه او استنتجت منها تنيجة ما فلا يتقض حكمها هذا أذا رأت محكمة النقض ان هذه النتيجة في محلم اولمكن لاسمباب أخرى غيرالتي ذكرتها محكمة الموضوع — ن ١٧ ديسمبر ١٤ الهرائم س ٧ ص ١٧٣

۲۹ اذا م يقض نص الحمّم بالسو بضات الن طلبها المدعى باطق المدنى وكانت أسباب الحمّم تشير لأحقيسة فيها فيكون سببا فى الفاء الحمّم لخطته فى ملبق الناون و يعمين تصحيحه ... ن ٩ مارو ٩٠٨.

مج ۱۰ ص ۲

۲۹۱ لانكون الاجراءات باطلة اذا خمل عضر الجلمة من يان التهمة ... ن ١٠ مايو ٩٩٣ الشرائم س أولى ص ٥٣

الحبس الاحتياطى والمصاريف ٣٦٧ حكمة الحنايات لايصم - تقصه للاصباب الا″نـة

(١) لان المحكمة الله كورة لم تأمر باستنزال
 مدة الحبس الاحتياطي من الصقوبة التي حكمت

هى بها ( ب ) لائه لم يفصل فى المصاريف — ن ٢٤ نوفير ٥- ٥ يم ٧ ص ٧٠

97% اذا وجد في أسباب الحكم القاضى بالادانة خطأ من الوجهة القانونية فلا يعتبر ذلك وجما عوجها لموجها القانونية فلا يعتبر ذلك لمؤتم على المسلمات المحكمة المحتمدة المحتمدة المحتمدة الحق في المساحة المحتمدة الحق في المحتمدة الحق في تطبيق القانون العام فلا يوجد هناك خطأ في نص الحكم بالتسبية لتطبيق القانون العام فلا يوجد لان المسحكة الحق في تطبيق القانون العام فلا يوجد لان المسحكة الحق في تطبيق هذه المادة أو عدم تطبيق المادة أو عدم تطبيق المادة أو عدم تطبيق المادة أو عدم المحتمدة الحق في تطبيق هذه المادة أو عدم تطبيق المادة أو عدم تطبيق المادة أو عدم المحتمدة الحق في تطبيق هذه المادة أو عدم تطبيق المادة أو عدم المحتمدة الحق في تطبيق هذه المادة أو عدم تطبيق المحتمدة الحق في تطبيق هذه المادة أو عدم المحتمدة الحق في تطبيق هذه المحتمدة الحق في تطبيق المحتمدة الحق في تطبيق هذه المحتمدة الحق في تطبيق المحتمدة الحق في تصديق المحتمدة الحق في المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتم

<sup>(</sup>۱) راجع ن ۱۹ کتوبر ۹۰۵ مج ۷ علد ۹ ص ۱۰

## تلاوة الحكم والنطق به

۲۹۹ لا يطل الحكم بسب النطق به في غياب أحد القضاة حتى ولولم بوقع عليه اذا كان أمضى مسودة قبل النطق به — ن ۲۰ أغسطس ۲۰۰۶ ع

۲۹۷ أنه وانكان مسن المستحسن أن بتساو الفاضى أسباب الحكم عند تلاوة نصه الا أن عدم تلاوة الاسباب لامجمل الحسكم باطلا ولا يكونوجها مقبولا لنقضه — ن 4 يتابر ۲۰۱۵ مج ۲۸ ص ۸۹

## التوقيع عليه

٧٩٨ يعد بطلانا جوهريا في الاجراءات عدم التوقيع على حمّج صادر بالمقوبة في معتكمة الجنايات في ظرف ثم ثنائية أيام من تاريخ النطق به لان مثل هذا التأخيم في التوقيع عليه بحول دون حصول المنهم على صورة من الحكم في ذلك الميماد طبقا للمادة ٣٣١ ت ج حق يعلمن فيه بطريق النقض والا برام اذا أواد حس ن ٢٥ سبتمبر ٩١٥ عج ١٧

قارن ن ۲۸ اکتو بر ۸۱ مج ۱۶ عدد ۱۳ النضاط التي تشيراليها الجلسة

٧٦٩ ان الوجمه الوحيسد الموجب لبطلان الاحكام التى لم يوقع عليها القاضى فى ظرف تمانيسة أيام من صدورها هو حرمان صاحب الشأن فيهامن

أَخَـذُ صورة منها في الميعاد اللذ كور طبقا للمادة ٣٣٧ تج لتقديم الطمر فيها الى محكمة النقض والايرام (١)

أما اهمال الكاتب في امضاء الحكم من القاضى في الميعاد المسد كور فليس سينا موجيا ليطلان الحكم وذلك لان القانون لم يقرر في هذه الحالة الا مسؤلية ادار مة على الكاتب (٢)

وحيث أن الاحكام الاهلية دون سواها بي التي تقبل الطمن فيها بطريق النقض والابرام فهى وحدها دون الاحكام الصادرة بعسفة اجدائية التي يمكن الفاؤها أدالم يوقع عليها القاضى في ظرف ثمانية ألم من صدورها

و بناعليد اذا حكمت للحكمة الاستثنافية بسدم قبول الاستثناف مرتكنة على أن الحكم المستأنف لم يوقع عليه القاضي في المياد الذكور فحكمهااطل ويجب نقضه - ن١٧ فيراير ٩١٠ ع١٠ ص٢٠٧

## الحكم النهائي

۷۷ رفع الى المحكة الكلية استثناف عن حكم صادر فى جنحة من المحكة الجزئيسة فرأت من قرائن الارحوال ان الواقعة جناية وحكمت بمسدم اختصاصها ينظرها ثم أحالت المحصوم عسلى النيابة المعومية لاجراء ما يازم فى القضية ( الماده ١٧٤من قانون تعقبق الجنايات )

وقد قضيت محكمة النقض برفض الطمن المقدم في هــذا الحكم لانه ليس-كما نهائيا في الموضوع فلا

مجوز الطن فيه بهذه الطريقة -- ن ١٧ فبرابر ٢٨٩ جب على المحكمة أن تفصل في النهمة الثانية المقدمة ج ١٧ ص ١٠٤ (١)

۷۷۱ لا مجوز النمسك بان قاعدة قوة الشيء المحكوم به نهائيا تمتع الحكمة التي رفعت لهادعوى تروير جنائية من قبول أدلة استبعدها حكم سابق صادر ببراءة نفس المتهم من نهسمة تروير أوراق أخرى — ن ۲۰ أبريل ۹۱۷ مج ۱۲ س ۱۲۵

٧٧٧ طلب المتوم من المحكمة المركزية الحكم بيطلان الاجراءات خلو الاعلان من د كر المادة المطلوب تطبيقاً وفضت المحكمة طلبه هذا وأبدت المحكمة المكبة بهيئة استثنافية حكم المحكمة المركزية تقدم المتهم الى عكمة النقض والا رام طمناحكمت بمنضسه لان الحكمين اللذين تقضيا في مسئلة الاجراءات لم تتنه بهما الدعوى الجنائية فلا يمكن الملادة بهما بطريق التقض طبقاً لا حكام المادة ٢٧٧ من قانون الجنايات سن ١٠٠ فيرارسنة ٥١٥ بج ١٨٨

۳۷۳ أقامت النيابة العمومية الدعموى على شخص واتهمته بارتكاب جريمة النصب المداقب عليها بالمادة ۳۷۹ عليها بالمادة ۲۹۳ عليم المتعلقة تخيانة الامائة فحكمت المحكمة ببراءة المتهم من التهمة الاولى و بعدم قبول الدعوى بالنسمية للثانية لانها تهسمة جديدة لم يرد الماذكر في و رقة الاعلان

ومحكمة النقض والابرام مع تقديرها بانه كأن

يجب على المحكمة أن تفصل فى التهمة الثانية المقدمة بطريق الحبرة حكمت برفض الطمن لان المطمون فيه لا يمد حكما نهائيا فى موضوع نهمة خيانة الأمانة ولا يمنع النيابة من المود الى رفع الدعوى الممومية بلمادة ٢٩٣ع — ن ١١ مارس سسنة ٢١٨ع

#### مشتملاته

۱۲۷ ان تقر برادانه المتهم المنصوص عنه فى المادة ٥٠ من قانون محاكم الجنايات عدد و السيئة ٥٠٥ بستنج حيامن الحسكم بالمقوبة على المتهم ولا ضرو ردة لا كره صراحة .

وحده و ماحب العق وحده في قبول الاداة فلا يجوز لهكمة النقض أن تبحث في هذا الحق

ليس من الضرورة ذكر الادلة الجديدة في الحمج الصادر بالمقوبة في دعوى أعيد رفعها طبقا للمادة ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات ــــ ن ١٦٠ ما يو ٥٠٨ مج ١٥ ص ١٠

۲۷۹ لايكون الحكمالصادرعلى الشريك واطلااذا لم تن كر المحكمة فيسه أن الجريمة وقعت بناء على اتفاق الشريك مع الفاعل الاصلى متى كان هـذا البيان يستجلص من الوقائع التى ذكرتها المحكمة — الا كتوبر ۱۹۸ الشرائع من أولى ص ۸۵

٧٧٧ من الاوجه التي لانوجب النقض عمدم

<sup>(</sup>۱) انظر ن ۲۹ نوفیر ۱۸۹۸ و ۱۸ مارس ۱۸۹۹ القضا س ۱ صسفحتی ۶۵ و ۱۹۲۷ و ن ۱۶ نوفیو ۱۹۰۳ ج م عدد ۱۶

يان الوقائع المكونة للشروع فى القندل والظروف الخارجة عن ارادة المتهمين الممانمة عن أيمام الجريمة عدم بيان واقسة الاشستراك المكونة اللاهاق الجنائى

استثناء المحكة عن ساع بعض شهود الاثبات مع عدم اعتراض المتهمين على ذلك — ن ٢٤ فيرابر ٢ ١ ٩ ح ٨ ٢ ص ٢٧٤

٧٧٨ من الاوجمه التي لا توجب النقض لانها موضوعية

تميين الحكم مكان الواقمة على فرض الخطأ في التميين

خاو الحكم من أسباب كافية عن وجودالتصد العينائي وعن الوقائم التي منمت من أكمام العبر يمة... ١٤٧٠ ح ٢٨ ص ٧٧٥

٧٨٩ الحكم الصادر بمقوبة فى سرقة غلافاذا لم ينص فيه على أن هذه الغلال لم تسكن منفصلة عن المرض فلا يكون ذلك سبدا فى بطلان الحسم بطلاناجوهر يا عندماتكون السرقة مصحو بة يظرف أو عدة ظروف مشددة من المنصوص عنها فى المادة يهرى من قانون المقوبات — ن ٢٥ ينابر سنة ٨٠٨

٧٨ الحكم العمادر بدستوبة فى تهمة السب العاني بالتطبيق للمادين ١٤٥٨ و ٢٩٥٨ من قانون المقو بات يجب أن يشتمل على ألهاظ السب فى آن واحمد وظروف العلاية والاكان لاغيا — ن ٢٨ سبتمبر سنة ٩٠٠ ٩٠ م ٩٠٠ سبتمبر سنة ٩٠٠ ٩٠ م ٩٠٠ م ١٨٠ م

٧٨٩ يكني أن يحيل الحكم الصادر بسقوبة طبقا للمادة ٧٧٩ ع على الـكشف الطبي لوصـف

الاصابات الى حصلت ولكن من الافضل أن يبين فى الحكم ولو بالابجاز نوع الاصابات حسق يكون الحكم ناما بلا رجوع الى أو راق أخرى فى الدعوى ف ٧٧ إر يل سنة ١٩٧ ج ١٩٣ ص ١٩٩

۲۸۷ مجب أن بشتمل الحكم الصادر بالمقو بة طبقا المادة ۲۸۷ من قانون المقوبات في التعدى على موظف عموى على يان ألهاظ التعدى والتهديد وان يمين الإشارات المكونة المسلم التحدى وأن يذكر به أيضا أن التحدى حصل على الموظف المصوى أثناء ناديته وظيفته والاخلال بمراعة ذلك موجب لبطلان الحكم — ن أول فيرابر سنة ۸۰۸

ې ۵ ص ۲۱۸

۳۸۳ من أثبت محكة الجنايات في حكمها كواقعة من وقائع الدعوى عدم وجود سبب الاباحة أو موانع للمقاب فلا سبيل لمحكمة التفض والابرام أن تنقض الحكم للذ كور — ن ۲۸ ديسمبر ۹۰۷ .

۱۸۸ الحمر يكون مجموها واحمدا لايجوزاً فلاجل المجزأ فلاجل البحث عما اذا كان بشتمل على بيانات كافية لايجب الاقتصار على ماورد فى أسبابه لل يجب الرجوع أيضا الى ماذكر فى مقدمته ثم الى وقائم الدعوى للدونة به — ن ه بونيوه ١٩الشرائع س ٧ ص ٧ ص

۲۸۵ الحطأ فى وصف حمم حضورى باله غياني لايمت بروجها من الاوجـ به المهمة العلمان الاجرا آت ومن ثم فليس للخصم الذى صدر الحكم فى غيت أن يطعن فى هدذا الحكم بناء على

الخطأ في وصفه بل له أن يسارض في الحكم بالرغم عن هذا الخطأ ــن ٧١ يونيه ١٩٣٩ ع ١٤ ص ٢٥٨ أ النقض والابرام » فقره ٧٧ مكرده

ارتـكن الحـكم على دوهاس ﴿ الطَّمَن بِطِّر بِقِ

٧٨٠ اذا لم ترفض المحكمة الجنائيسة بقسرار صريح طلب تميين خبير فلا يمد ذلك وجها للنقض متى كان الطلب قدم احتياطيا في أثناء المرافعةو بعد الطلب الاصلي بالبراءة - ن ٢٧ فيرابر سنة ١٥٥ ج ۱۷ ص ۷

٧٨٧ عدم اتباع الحيراء المنتدبين أثناء تحقيق دعوى نزو يرالقواعــد المقررة في قانون المرافعات الدنية فها يختص باهل الخبرة لا يترتب عليه بطلان موجب للنقض فبناء عليمه لاينقض الحكم الصادر بمقوبة لسبب أن أعمال المضاهاة كانت في غيبسة المتهدين — ن٧٧ اکتوبر ٩٠٦ ج٧ص ١٠١ (١)

٨٨. ليس لن حكر عليه لجريمة ما ليتوصل الى ابجاد بطلان جوهري طلب اثبات منع الحكمة الهامي عنه من استيفاء دفاعه اذا لم يثبت ذلك المنع من محضر الجلسة - ن به فيرار ١٠٠ ج٧ص١٨٤

٨٨٩ في مواد الجنج عدم حضور الحامي عن المتهم في الجلسة لا يكون سببا للنقض اذا كان الحكم ا ٢٠٦ م ٨ ص ٢٧٦

# غ بصدر الا بعد أن دافع التهم عن قسمه شخصيا سن ۲۸ مارس ۲۰۸ م و ۱ ص ۲۳ (۲) ذكر الفترة

.٣٩ صدرحكم بعقوبة فىجريمة تسمحيوان طبقا للمادة . ٣١ من قانون المقويات وقد ذكرت فيه المادة القانونية دون الفقرة الممول بها من المادة المذكورة

فحكم بان عدم بيان الفقرة لا يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا جوهـريا ـــ ن ١٣ اكتوبر ١٠٩ ع ٧ ص ٨٨

١٥٧ الاسلحة على نوعين الاول مايعد بطبيعته سلاحا والثاني ما كان مخصصا عادة لاستعماله في الشؤون الشخصية فاذا ارتكب انسان حامل سلاحا من النسوع الاول سرقة عوقب بالمادة ٧٧٤ من قانون المقويات فقرة سادسه ولوغ يسستعمل همذا السلاحق ارتكاب هذه السرقة اذ مجردحمله لسلاح من هذا النوع وقت وقوع الجريمة يترتب عليـــه وجود الظرف المشدد ــــ المنيا جنح ٢٥ أبر بلسنة

<sup>(</sup>۱) راجع ن ۱۵ دیسمبرسنهٔ ۱۹۰۰ مج ۲ ص ۱۷۱ (۲) راجع تفض ۲۶ نوفیر ۱۹۰۰ مج ۲ ص ۲۹۰ وقض ۱۵ دیسمبرسنهٔ ۱۸۹۱ الفضاءسنه ۲ ص ۳۰

## الشهود

٧٩٧ اذا لم يحضر شهود الاتبات بعد تكليفهم بالحضور تكليفا قانونيا لايجوز الدتهم أن برخ تنضا بناء على أنهم لم يسمعها منالم يكن قد طلب سياعهم سن ٧٨ يونيو سنة ٧٠ ٨ ع ٧ ص ٥١ (١)

٩٩٧ طلب النهم أمام الحكمة الجرئيسة أن تسمع شهوده ولكن المحكمة استغنت عن سياعم وحكمت البيارة قاستا غت النياة والحكمة الاستفافية حكمت بعقاب النهم ولكن مع المفال سياح شهود الذي وبدون ذكر أسبياب بان خلب سياع شهادة الشهود جه ضمناً مام الحكمة الاستفافية في طلب المنهم تأييدا لحكم المستأخف واقه كان علب عبى على الحكمة العصل فيمه بحكمها مع ذكر عب على الحكمة العصل فيمه بحكمها مع ذكر الاسباب وعائمها م غمل ذلك قالتقض مقبول.

## الطمن

تقر يرالطين

۱۹۹۷ اذاختم كل المحكوم عليم على تقر برالنفض وكان للجميع وكيل واحد و فعده ذكر اسم أحدهم في القر بر المقدم منهم باسباب النقض لامحرمه من الاتفاع بالنقض — ن ۷۸ ستمبرسة ۵۸۹ م

۲۹۷ مجرد تقديم تقرير باســباب النقض في

الميمادالمحددف المادة ١٩٣٧ ت- لاينهي عن عمل تقرير بالتقض فى الميماد الذكور — ن ١٦ المريل ١٩٠٠ مج ١١ ص ٧٨٠

۲۹۸ قدم المنهم تقسر بر الطمن بطريق النقض والابرام وقدم أخوه أوجه النقض ولم يثبت أن أخاه وكيل عنه في تقديما

ومحكمة النقض والابرام قررت بأنه لا يمكن اعتبار

<sup>(</sup>١) راجع ن٧ اکتوبر ٨٠٣ ج ٥ عدد ١٧ ص ٨٨

<sup>(</sup>٢) راجع ن ١٤ ديسبر ٩٠٢ م ٣٣ ٧٧

صدور هذه الاوجه من المتهم وانه لذلك يكون النقض غير متبول -- ن ٨أبر بل ١١٨ مج١٢ ص ١٤٤ (١)

## التنازل عن الطعن

٧٩٩ يجوز لحكمة النقض أن تقبسل تنازل النيابة عن الطمن المقدم منها - ن ٢٠ مايو ٩٩٢ بح ١٠٤ ص ٢٠٤

## الطعن من أحد المتيمين

. . س اذا رأت محكمة النقض قيمول الطمن المقدم من أحد المتهمين وكان هناك اتصال بين الاحكام الموقمة على جميع المتهمين في الحكم المطمون فيه بحمل حكم محكمة النقض ذا تأثير عليهم جميعا تحكم بنقض الحكم المطمون فيسه بجميع أجزائه حسق مااختص منمه بالمهمين الذين لم يقبسل الطمن منهم لدرم تقديم الاسباب -ن ٧٧ يونيه ٩٩٧ مج ١٣

## عدم ألفائدة من الطمن

٣٠١ اذا حكم على متهم يمتضى المادة ٢٠٠٥ع لضرب وجروح بظروف مشمددة بعقوبة لاتزيد عن مدة العدقو بة بالمادة القررة ٢٠٠ ع الضرب البسيط فلا يسوع له لعدم الفائدة أن يطمن بطريق النقض والابرام مستندا على أنه لم يذكر في الحكم

المادة المذكورة بدل الاولى -- ن ٧٧ ابريل ۱۲۹ می ۱۳۹ عدمقبول الطعن ٣٠٠ طبقا للمادة ٢٧٩ ت ج لايقيسل الطمن بالنقض الحكم الصادر في قضية مخالفة ـــــن ٧ نوفبر ١٩٤ الشرائع س ٢ ص ٧٩

ركن الجريمة الذي استوجب تطبيق المادة الاولى

بدل النائية - ن ٦ ابريل ١٩١٧ ج ١٣ ص ١٩٧ ٣٠٧ اذا حكم على متهم في سرقة با كراه بمقتضى

الفقرة الثانية من المادة ٧٧١ع بعقوبة الاتزيد عن

مدة المقو بة القررة بالفترة الاولىمن المادة الذكورة فلا يسوغ له لمدم القائدة الطمن بطريق النقض

والابرام مستندا على أنه لم يذكر في الحكم ركن

الجرعة الذي استوجب تطبيق الفقرة الثانية من

ع . ٣ لا يقيسل الطعن بطريق النقض والابرام في حكم استثنافي قضي بعدم جواز قبول الاستثناف المرفوع من النيابة ضد الحكم الصادر بتفريم المتهم مبلغ عشربن غرشا لتعامله بقطعة ذات محسةقروش مزيفة لان هذا الحكم اعتبرهذه الواقمة مخالفة ــــ ن ۳۱ مايو ۹۱۳ مج ۱۶ ص ۲۲۶

المختصة بنظر الدعموى عي التي وقع في دائر تها معظم عدم تجزانة الجريمة هذه الافعال ٥٠٠ الافعال المكونة للعجريمة تعتسبر مجموعا غيرقابل للتجزئة ولو وقست في اماكن مختلفة والحكمة

اشترك عدة أشخاص في تزييف نقود فحكم بان

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة النقض في ٢٦ يونيه ١٩٤ القضا س ٧ ص ١٩٢ وحكم محكمة الاستثناف في ١٩ ديسمبر ٨٩٤ آلفضا س ٧ ص ١٩٦ وحكم محكمة النقض والا برام في ٧ يناير ١٩٥ القضا س ٧ ص١٩٥ والتعليق الوا رد عــلى الملخص ونقض ٦ يناير ٥٠٦ مج ٧ عــدد ٣٧ واستثناف اسكندرية ٤ أبريل ٩٠٦ مج ٧عدد ١٠٧

الدعوى بحب أن ترفع على التهمين جميهم سواء كانوا قاعلين أصليين أو شركاء أمام محكمة جنايات مصر التى وقع فى دائرتها الجزء الاعظم من الافعال المبكونه للجرية ولا عيمة وقوع بعض هذه الافعال خارج دائرة هذه المحكمة — ف ١٧ أبريل ١٩٣٣

### قاضي الاحاله

۳۰% قضت المادة ۱۱ من الفائون العمادر بتشكيل محاكم الجنايات أن قاضى الاحاة بعمدر أمره فى ظرف تمانية أيام من تاريخ تبليخ الإوراق اليه ومع ذلك فاذا لم يصدر الفاضى أمره فى المياد للذكور لا يترتب عملى ذلك بطلان جوهرى فى الاجرا آت -- ن ٧٧ أكتوبر ١٠٥ مج ٢٠٧ ومرى فى

### قرارات النيابة

۳۰۷ قر رائنائم باعمال رئيس النيابة فى آخر
 محضر تحقيق تهمة تزويرائه لم يتضيع أى المسقدين
 هو المزور وأوقف السير فى الاجرا آت لدة أسبوعين

# المتهم

### حضور المتهم

۹۰۹ ولو انه لبس من المعتم حضور المنهماما عكمة النقض والابرام الا أن له هـذا الحـق كما يستنتج ذلك ضرورة من تكليفه بالحضور أمام المحكمة

أعان المتهو بالحضور فسلم يمكنه ذلك لاته كان محبوسا لكن بناء عسلم طلب والد المتهم أعرت

كطلب الحامى وافهــم المدعى بالحــق المدنى برفع دعواه مباشرة

فحكم ان هذا الترارلايد أمرا بحفظ الدعوى قطب كنتشى المادة ٤٤ من قانون ت ج قائيا بحب أن يكون الحكم الصادر بسقوبة في

قانیا مجب آن یلون الحستم العمادر بصفویة فی دعوی ترورمبینا لارکان الحسرية والاکان لاغیا کما آنه مجب آیضا بیان آرکان الاشتراك او قضی الحسم الله كور بمقویة على الشریك -- ن ٢٤ وقبر ۱-۵ م مج ۷ ص ۱۰۵ (۲۲)

### القصيد الجنائي

٣٠٨ نصصل فاضى للوضوع نهائيا فى مسطة وجود النصح النظر فى ذلك فلمحكمة التنفى والابرام أن تسيد النظر فى ذلك اذا ظهر لهما أن الوقائع التي أثبتها فاضى الموضوع فى حكمه امتاقضة مناقضة شاهرة لما استنجه فيها بالنسبة لوجود القصد الخائي و بذلك تعطى محكمة النقض والابرام الموقائم الثابتة فى الحكم معناها الحقيق وتصبحح الحطأ فى تطبيق التانون حدن ٣ يونيمه سئة ١٩١١ ع ١٢ صور ٧٧٧

) محكمة النقض النيابة العمومية بعمل اللازملاحضار

المتهم --- ن ۲۷ مارس ۹۱۴ یج ۱۶ ص ۱۱۷

سن التهم

۳۹ عدم ذکرس التهم فی حکم صادر بعقو به
لا بترتب علیه وجود بطلان جوهری مؤدی للنقض
 ن ۱۳ أغسطس ۹۰۹ مج ۷ ص ۱۹۱

۳۱۱ کمون قابلاللنقض لوجود بطلان جوهری کل حکم نم ند کر به سن المتهدین لان اغفال ذلك بیمنع محکمة الاستثناف سنن مصرفة ما اذا کانت الاحکام منطبقة عمل تصوص النانون — ن ۳۳ مارس ۲۰۷ مج ۸ ص ۱۸۹

٣٩٧ أذا لم يشدم الى المحكمة الورقة المتبتة لسن المتهم فلا يجو زتقد بمهاالم عكمة النقض والا برام توصلا لنقض الحكم الصادر عليه بصفة من المجرمين الاحداث لائه بمقتضى المادة ٤٦٧ ع يكون للمحاكم حتى تقدير سن المتهم اذا كان سسنه غير محقق فلا عكن أن يقال حينفذ أن المحكمة التي أصدرت

) الحكم قد أخطات فى نطبيــق الفانون ـــ ن ١٧ و نوفير ٩١٠ مج ١٧ ص ٥٧

# ن ٢ مارس ٩٠٩ م ١٠ ص ٢٧٧ محل ميلاده

٣١٣ لاحاجة لذكر سن المتهم في الحكم الصادر

فيا يتعلق بطلب التمويض المقدم من المدعى المدنى

 ٣١٤ عدم ذ كر محسل ميسلاد المتهم ليس من أوجه البطلان مادام آنه لا يوجد شك في شخصيته س ن ١٩٠ ابريل ٩١٣ الشرائع س أولى س ٥٥

### هيئة الحكمة

۳۱۵ لانص فی التانون المصری یمنع الموظف الاداری الذی تولی منصب القضاء من أن بحکم فی جریمة ارتسکت فی ادارة اختصاصه مدة وجوده فی الادارة أما اذا کان هناك سبب ارد هذا القاضی طیفا للمادة ۲۰۱۹ مرافعات فیجب التمسك به أمام عکمة الموضوع — ن ۷ یونیه ۱۳۸۳ ۶۶ س ۲۷

۳۹۳ اذا نظرت التضية امام أحسد القضاة. وسمع فيها شهادة الشهود ولكنها تأجلت بعدذلك وقتع فيها باب المرافعة وحكم فيها قاضى آخرتم نظرت هذه القضية أمام هيئة استثنافية أحد أعضائها القاضى

الاول فلا بعد ذلك بطلانا جوهريا — ن ٢٥ يتابر ٨٠٨ع ٩ ص ١٩٧

۳۹۷ انفال ذكر اسم رئيس الحلسة فى مقدمة الحكم لا يكنى كسبب للبطلان

الحطأ في ذكر عضوالنيابة الذي حضر الجلسة في ذكر عضوالنيابة الذي حضر الجلسة المحلان لان المهم أن يكون الشخص الذي أدى وظيفة النيابة عضوا فيها حقيقيا و لا يوجد أي نص في القانون يقضى بيطلان التحقيقات التي يجبر بها القاضى المنتدب اذا لم تحضوها النيابة --

# وصف التهمة

٣٠٨ اذا رأت الحكمة أن الفسط المنسوب للعتم لا يكون الجرية الني هو متهم، اطها أن تحكم ببراء فوكان هذا الفسط يكون جريمة أخرى من الحسرائم المنصوض عنها في قانون المسقوبات لان الحكمة ليست ملزمة بعديل وصف التهمة وانحا هذا أمر اختيارى لانجير عليه خصوصها اذا حنظت الحق للنياة السمومية في رفع الدعوى بوصف آخر — ١٧٤ كنو بر ١٨٤ الشرائع ٧ س ٧٧

۳۹۹ ان تغییر وصف النهمة من اشستراك فی اخطلاس الی سرقة بظر وف خاصة من شأهالاخلال بدفاع المنتم لاختلاف الوقائم خصوصا اذا ذكرت الحكمة ان النهم سرق بمدات وطرق مخصوصیة ولذا يكون الحكم الصادر فی هذه الحالة باطلا — ن ۱۹ بر یل ۹۷۳ الشرائع سنة أولی ص ۷۵

۳۹ المحكمة الجزئية مقيدة بوصفها الجربة فى حكما الفيافي ضد النهم وليس لها عند الممارضة أن نفير وصف الجربة اضرارا به اذ أن قانون تحقيق الجنايات المصرى خلافا القانون الفرنساوى يعتبرأن الممارضية الاتحدو الحكم الغياني

حكمت المحكمة الجزئية غايباً بادانة المهم لارتكابه جر بة الشروح في سرقة الا أنها حكمت في المارضة بعدم الاختصاص و بقد بالقضية لفاضى الاحالة بناء عل أن المهم يعتبر مائداً من تسكما لجرية معاقب عليها بعقو بة جنائية طبقاللمادة، وح ولكن حكمة الاستثناف قضت انه ليس المعكمة الجزئية أن نعدل في القهمة

اضرارا بلتهم في المارضية المرقوعة منيه ـــــ مصر · استثناف ٢٧ يونيو ٩٧ م ٢٧٠

٣٧٩ رفت الدعوى المدوية على المتهم الدخولة منزل المجنى عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه والحكن المحكمة المجتلفة عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه والحكن الواقعة جائزية هنك عرض بالفوة فاسستأ همت اللاستئتافي قررت بالمدام ركن القوة اللازم لم يمة هنك العرض واعتبرت الواقعة جنعة منطبقة على المدادة ٣٣٩ و والكنها في لمداد للدعوى لمحكمة أول درجة بل حكمت في الموضوع بادانة المتهم والكرام قررت

أولا — ان لمحكمةالاستثناف أن همسل فى الموضوع منى كانت الدعموى قابلة للحكم وكان من رأبها الناء وصف محكمة أول درجة

ثانيا ان كمة الاستثناف بالمصل في موضوع جديد لم بسميق طرحه لان المحكمة الجزئيسة اتما غيرت وصف التهمة الاصلية الموجهة الى المتهم ـــ ن ٢٩ يوليه ٩١٣ في ٥٠ ض٣

٣٩٧ لبس المحكمة الاستثنافيسة أن تصير وصف النهمة من سرقة الماخفاء أشياء مسروقةلان الوقائع المكونة للجريمة الاولى تختلف اختمالاقا جوهريا عن الوقائع المكونة للثانية .

استأنفت النيابة الحسكم الصادر بعراءة المتهم من جريمة السرقة فحكمت مجكمة الجنح الاستثنافية بادانة المتهم لارتكابه جريمة اختماءأشياء مسروقة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ع غسير أن معكمة النفض ألفت هذا الحسكم بناء عسلى المبدأ المذكور آغا — ن ٣٩ ينابر ٢٩٨ع ٥١ ص ١١٤

۳۷۳ لقاضى الاحاة بناء على نص المادتين ۳۰ و ۳۳ من قانون تشكيل محا كم الجايات نمرة بر سنة ٥٠ به السلطة فى وصف الجريمة وتوجيه كافقالجرائم التي تترتب على الافعال المسندة الى المتيم ومن تمفلا يكون مقيدا بالتهمة التى قدمتها النيابة اليه فاذاقدمت اليه القضية لجريمة التر و بر جاز له أن بحيسل المتهم المام محكمة الجنايات بتهمة استعمال الذو بر أيضا طنطا أمر احاله ١٧ فيراير ٢٨ ع ٣١ ١٠٠٠

٣٧٤ اذا وجد شك في وصف التهمة بسبب مسألة متماتسة بالوقائم كحالة السنة الى متهم آخر في ارتكاب الجريمة مثلا فلا يجوز لقاضي الاحالة أن يبحث فيا أذا كانت الوقائم تسكون جناية أوجنحة بل مجموز له أن مجيسل المتهم عسل محكمة الجنايات موجها اليه التهمتين بطريق الحيرة طبقا لنص المادة ٣٣ من قانون تشكيل محا لم الجنايات سطنطاأ م

٣٢٥ لحكمة الجنايات الحق في تمديل وصف
 التهمة طبقا المادة ٣٧٥ من قانون تشكيل محا كم

الجنايات وهدنا التمديل مجب أن لايضر بحقوق الدقاع طبقاً لما جاه بالفسقرة الثانيسة من المادة ٢٨ ولمكن اذا ترافع المتهم في الموضوع وإبطلب تأجيل النضية للاسمتعداد فلا يصمح له أن يحمسك امام محكمة التمثين يبطلان الحكم بسبب هذا التمديل للا الثرائع سنة أولى ٢٥٠٠٠

ΨΥΥ يصح لحكمة الجنايات طبقا للمواده و و٧٧ و ٣٨ من قانوبا أن تعدل في حكمها وصف التهمة من قاتل مع سبق اصرار ... مادة ١٩٥٩ ع - التي تقل مقدر تجناية أخرى ... مادة ٨٩٨ فقرة ناية ع - لو رأت أن هذا التعديل ليس من شأنه الاضرار بدفاع النهم كان تطلب النيابة في مرافعتها من الحكمة هذا التعديل من باب الاحتياط بهدافع ما المتم عن تفسه بدون أن يطلب التأجيل بل يرد في مرافعته على طلبات النيابة الاحتياطيسة فيا يعلق ما الحديد الحديد الذي ارتأه



كَا سِنَكِ الصادرة فالبنه لعشر الأخيرة من سنة ١٨٠٧ - سنة ١٨١٧

مرتبة حسب الحروف الهجائية ومزيلة بفهارس

تألف

مخرض السيتر الفاضي في المائم الأهلية

. يتضمن تعليقات

على

قانونالع يؤباتك هاي

والقوانين الملحقة به ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

### الاتفاقات الحنائة

قانون نمرة ۲۸ فی ۱۳ یونیه ۱۹۱۰

 المادة ٧٤ عمكررة الخاصة بالاتفاقات الجنائية تماقب بطر يقة استثنا ثية على الاعمال المحضير بة المحضة " الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة فليسحصول الاتفاق هو المماقب عليمه بالمادة ٤٧ غ مكرره المجث الاعمال المحضيرية لمشروع ما مل حالة الاتفاق وهذه الحالة تستمر من وقت وقوع الاتفاق للوقت الذي ينفذ فيه مع توفر أركانه المسكونة له. من ثم لاعبرة بمحل وقوع الاتفاق

حضر المتهم الى القطر المصرى ومعه منشورات ثوربه لتسوزع في القطر تنفيسذا للاتفاق الجنائي الذي وقع في الاستانة وقبل البدء في توزيع هذه المنشورات ألقى القبض عليه

قررت محكمة النقض ان الحكم بادانة المتهم للذ كور بدخل تحت نص المادة ٤٧ ع مكررهوانه لا يهم معرفة ما اذا كانت الحرعة معاقبا عليها في ترکیا - ن ۲۱ دیسمبر ۹۱۲ میج ۱۶ س ۲۷

لابقصد بالمادة ٧٤ ع مكرره الخاصة بالاتفاق الجنائي مجرد التوسع في المواد . إلى ٣٤ ع | ص ١٠٧

الحاصة بالاشتراك بل تقرير جريمة جديدة قائمة بذاتها وهدده الجريمة قد تنوفر بصرف النظر عن البدء في تنفيذها بمجرد دخول جالة أشحاص في

ونوع الاتفاق بختلف في كل من الحالدين اذ لتوفر الاتفاق الجنائي يجب أن يكون الاتفاق منظما ولوكان التنظيم في مبدأ تسكوينــه فقط وأن يكون مستمرا ولومدة من الزمن على الاقل بينا لا يشترط لوجود الاشتراك توفر أي ركن من هذين الركنين اتحد جملة أشسخاص وهم تحت عامل الفضب الوفق وبلا ترتبب سابق وساروا فيالطريق باتفاقهم معا بقصد الاعتداء بالقوة على أشــخاص وأملاك خصومهم ولكنهم قبل أن يرتكبوا عملا ما عمدلوا عن قصدهم بارادتهم . فحكم بان همذه الوقائم لاتقع تحت أحكام المادة ٤٧ ع مكرره ولا غسيرها من مواد قانون المقوبات -- ن ١٥ فيرا بر ٩١٣ مج١٤



### الاتلاف والتخريب والثمييب

للمزى من المواشى المنصوص عنها فى الفقرة الاولى من المادة • ٣٩ ع فقتلها معاقب عليمه بالمادة المذكورة • ومن "م تمكون المحكمة المركزية غير مختصة بنظر الدعوى المرفوعة فى هذا الشأن الدفوا المركزية ٢٩ اكتوبر ٩٩٣ مج ١٤ ص ٣٣

ع حجر عة تسمم الحيوانات تعتبر نامة بمجرد
ابتلاع الحيوان المواد السامة التي تقدم اليــه ولو لم
ينفق بعد ذلك بالموت - ن ٢٨ وفير ١٠٤ الشرائع
٢ ص ١٠٩

ه نصب المادة (۳۱۳) عملي عقاب ودن أتف كل أو بعض عميط متخذ من أشجار خضراء أو بإيسة أو غير ذلك » ولا يقتصر هـذا النص على اتلاف الحيطات بين الاراضي الزراعية بل يتناول أيضا اتلاف الحائط الفاصل بين منزلين متلاصقين استثناف بني سويف ٧٣ ديـمـــبر ١١٨ مج ١٣ ص ٤٤ (١)

ان الحدودائق تماقب المادة ٣٣٣ على فلها أو ازالتها أيما هي التي وضحت بين عقار بن متجاو ربن باتفاق ما المكيهما أو تضيدًا لقرار صادر من حيات الاختصاص أو كان مالكوها ممترفين جها وراضين عنها فان لم يحوفر أحد ظك الشروط اعتبرت الحدود في حكم الصدم قانونا حكفر الزيات ٧ مارس ١٩١٥ مع ١٣ ص ١٩٧٠

راجع تعليقات داللوز على القانون الجنائيص ٨١٩ مادة ٥٦٦ فقرة ٣٣ وما يتبعها

٧ يقع تحت طائلة للمادة ١٩٥٥ من قانون المقوبات كل من يحسدت حريفا بإهماله أو رعودته سواء كان مالكا للاشياء الحروقة أو غير مالك لها وهمذا بخسلاف المادة ١٩٥٨ من قانون المقوبات الفرنسي قانها لاتماقب لمثالك الذي يحرق أمتعته ميت غمر ٧١ مارس ٩١٥ ج ١٩ س ١٣٤

الانسرى المادة ه ٣٠٥ من قانون العنو بات على من يتسبب باهماله أو رعوته فى حرق شىء من استعنه حسر شربين ١٧ يوليه ١٩٠٩ ثج ١٧ ص ١٧٩ ما الخرى في ملكية مجرى مياء اتلاف لهذا الحجرى فالحكم عليسه تصييح طبقا للمادة ٣١٦ ع ولا يستثنى من أحكام هذه المادة ١٤١١ تا الى يكون الفاعل فيها مالكا خاصة للشىء الذى أتافسه (٢) حن ٨ مارس ٩١٣ مج ١٤

 ه خااهر من نص المادة ۱۹۰۹ع أن هدم عبارى المياه الواقعة فى ملك المنهم غير معاقب عليه ولو كان للفير حق ارتفاق عليها --- كفر الزيات ۸ يونيو ۱۸ الشرائع ۷ ص ۳۱۷

۱۱ كلمة « أتلف »الواردة في المادة ١٩٣٩ الخاصة باتلاف الاو راق عمدا غير قاصرة على

<sup>. (</sup>١) راجع تعليمات دالوز على قانون العقوبات المادة ٢٠٥ فقرة ١٧ وما بعدها

<sup>(</sup>٧) راجع حكم محكمة النقض والابرام الرقم ٧١ يوليه ٩٠٤ مج ٢ ص ٢

أحوال الانلاف المادى فقط بل هى عاصة بحيث تشمل حالة القاء تذكرة سفرشخص آخر من نافذة عربةالسكة الحديد—ن&فبرابر ٧١٧ معج٣١ص٥٩

۷ لا أنتصر المادة ۲۵ من من قانون المقوبات المتعلقة بانطوف المستندات عمدا عملى عقاب من يعدم مستندا بل تعاقب أيضا على كل تصد مادى يقصد به الاخمال بقيمة المستند وعلى ذلك قاذا مزق شخص عقد صلح هو أحد طرفيه بعمد ان نترجه جميرا من يد آخر يقع تحمت طائلة المادة المدرق بافيسة السنة ١٤ ديسمبر ١٤ مس ٧٤ ص ٩٤

(ملحوظة) أبدت محكّمة قنا هذا الحكم ورفضت محكمة النقض الطعن الذي قدمه المتهم

راجع تعليقات داللوز على قانون العقوبات المادة ٢٣٩ من عدد ٧٨ — ٨١

١٣ لاضرر على الديمن تمزيق سند استبدل بإنماق جديد بين صاحب السند و بين المتهم وان طمن المتهم في صحة الاتفاق الجديد طمنا لمتبت محته أمر لا يؤثر على نتائج الاتفاق المدنية والجنائية فلا عقوبة على المتهم بتمزيق ذلك السند - الفشن جنح ١٤ ينار ٩١٥ ص ١٠٩ ص ١٠٩

١٤ القتلاع شعيرة أوأكثر يمتير جنعة يمتضى العمد
 الفرة الثالثية من المادة ٣٧١ اما في حالة القلاع الشرائع سنه أولى ص ٢١

عددكير من الاشجار (ك ١١٧ ضجرة مشد) فلا تنطبق هذه الواقعة على الفترة الثالثة من المادة المذكورة مل على الفترة الاولى منها وتصبح الحادثة جناية أذا اقترنت بظرف من الظروف المشددة المنسوس عنها فى المادة ٣٣٧ من قانون المقوبات (حكم ١١ فبرابر ٨٠٩ عكمة بنها الجزئيسة وأمم قاضى الاحالة رقيم ١١ مارس ٨٠٨ محكمة مصر الإجدائية مج ٩ ص ١٨٧٠

٥١ لافرق بين القرة الاولى والفقرة الثانية من المدادة « ٣٩١ » ع بالنسب لنوع الانسياء التي عصل لها التلف بل بختلفان ققط بالنسبة لنوع على حالة قلع وتقسير سحة أشسجار من البرتقال موجودة في حديقة ولحكمة الموضوع تطبيق أيتهما المشددة المنصوص عليها في الدونة وجود والظروف المدددة النصوص عليها في المددة المنابع ع كان ذلك شبهة تدل على أن الواقعة جنايه و وجبت احالة المتهم عكمة المجانات - ن ، فيرا بر ١٨هج٧٧ عـ ٥٠

۱۹ لا ضرو رة لان تذكر محكمة الموضوع ان اتلاف الزرع وغيره ممنا هو منصوص عنه في المادة ۱۳۷۹ من قانون المقوبات انحاحصل عمدا لان الفظ اتلاف يضمن معنى العمد — ن ۲۸ يونيو ۹۱۳ الشرائع سنه أولى ص ۷۱



# الأجهاض

 بن من آذی امر أة حیل و تنجمن هذا الایذاء استاطها لا یساقب الحادة ۴۷۶ و اذا تبسین آله لم یقصد جذا الفعل استاطها — أمر احاله ۵ بونیسه ۸۰.۸ منج ۸ص ۳۰۳

۱۸ نصب المادة ۲۹۳ عالحاصة بسقاط الحوامل عملي عقاب كل امرأة رضيت بصاطى الادوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السائف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة وتنطبق هذه المادة على كل امرأة استعملت وسائل الاسقاط بمحض ارادتها دون وساطة الذير في ذلك

لاتنطبق المـادتان ٢٧٤ و ٧٧٥ ع الحاصتان باسـقاط الحوامل على المرأة الق أســقط حملها بل

تنطبقان فقط على الدير الذي تسبب في ذلك فاذا ضر بت المرأة نفسها حتى أسقطت حملها دخل هذا القدمل ضمن عبارة « الوسائل السالف ذكرها » الواردة بالمادة ٢٧٠ ع وتكون الواقمة جنحة لاجنامة كما هو الحال بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالمادتين المتقدم ذكرهما سـ أسيوط استثناف به مايو ١٧٠

١٩ لايماقب الاشال هملابض المادة ١٩٧٧ ع السبب اسقاط الحوامل عمدا سوي الانسسخاص التابعين لفئة من الفئات المعينة بهذه المادة وعلى ذلك قالدابة لانماقب بمقتضى نص المادة المذكورة الاسكندرية استثناق ١٧ يستمبر ١٩٠٧ ع. ٩ ص ١١٤

### الاحداث

وقانون عرة ٧ لسنة ١٩٠٨ بشأن الاحداثالمتشردين

وان المادة به من قانون المقوبات التي نصت على ان المجرم الصغير الذي سبق ارساله الى مدرسة اصلاحية لايجوز الحكم بارساله اليها من تانيسة لاتنطيق على الاحدوال المنصوص عليها في قانون الاحداث المتشروس حدوال اللجانة عرة ٨ بناريخ ٢٠ يونيه ٩٠٩ على ١٨ ص٣١٣

۲۹ قدم أب شكوى ضد ابنه طبقا للقانون نمرة ۲ لسنة ۱۹۰۸ ثم تنازل في الجلسة عن شكواه فكمت الحكمة أولا بان الاب حق التنازل عن شكواه خفظا و نصبت الفترة الثانية في المادة ٧ من القانون ثمرة ٧ لسنة ١٩٩٨ على أن تصديد المدة التي يمكنها الصبعير المنتشرر بمدرسة اصبلاحية أو ما يمانها يكون بقرار صادر من ادارة الحل المقيم فيه فليس القاضي حيثقل تحديد همذه المدة ولا يجوز الحكم بالتأديب تحت نص الفقرة الاخيرة من المادة السادسة من القانون الشار اليه و يجب أن يبين في الحياد الصادر بالمقون الهوائم المكونة للجربة بيانا واضحا ومادة القانون الني طبقتها الحكمة

لمصلحة العائلة وضنا بكرامتها من أن تمس ولو لم يرد لهذا الحق ذكر في القانون

نانياً بان بهذا التنازل تصبيح الدعوى غير جائزة السباع وتمنع ألحكمة من نظر التهمة وبالتانى لايجوز الحكم بنسليم الولد لايسه اذ لم يرد في انقانون نص لذلك كما انه لايمكن الحكم بيراءة المتسم لان البراءة تستازم عدم ثبوت التهمة وكذلك لامحمل للامر باخلاء سبيله اذ أن اخلاءالسبيل يستازم سبق الحكم بالمقوبة

التأ بان مصاريف الدعوى بجب أن نضاف الى جانب الحكومة اذ لا يمكن أن يطالب الواد بها حال كون الدعوى حركها أبوه ولا أن يطالب بها الاب لانه ليس خصها في الدعوى - الموسك ٢٧ بوليه ١٥٥ ع ٢٠ ص ٧٧.

٧٧ يجبأن يذكر فى الحكمسنالمحكوم عليه لتمكين عكمة النقض من العلم بته ليس من للجرمين الاحداث المذكورين فى الكتاب الاولى من الباب التاسع من قانون المقويات وعلى ذلك فترك ذكر السن فى عضر الجلسة لمنع هذا البطلان - ن ذكر السن فى عضر الجلسة لمنع هذا البطلان - ن وحكم استثنافي رقم ١٣ ابريل سنة ٧٠٩ مجهص٧

المرس سنة ١٩٠٠ عمد التفض والابرام بان المحرم عليه ليس من الاحداث المنصوص عنهم في الباب التاسع من الدكتاب الاول من قانوانالمقوبات المحرم عن الناس التنهم غير مذكر وفي الحكيم جاز القانوني و يناء عليه الحكمة التفض أن ترجع الى وقائم الدعوى وحالة المطمئ فيه بطريق التفض المنهانية وصناعته فإن كانت هذه الإيضاحات المطمئ فيه بطريق التفض غير وافية بيطل الحكم المطمؤن فيه حسن ١٠ يولية من ١٠ يولية من ١٠ سنة ١٠ ع. وافية بيطل الحكم المطمؤن فيه حسن ١٠ يولية من ١٠ ع. وافية بيطل الحكم المطمؤن فيه حسن ١٠ يولية من ١٠ وافية بيطل الحكم المطمؤن فيه حسن ١٠ يولية من ١٠ وافية بيطل الحكم المطمؤن فيه حسن ١٠ يولية من ١٠ وافية بيطل الحكم المطمؤن فيه حسن ١٠ يولية من ١٠ يولية من

١٧ الفرض من ارسال الجرمين الاحداث الى مدرسة اصلاحية هو تقوم أخلاقهموتر يتهم وليس الفرض من ذلك عقلهم قاذا حكم بالجيس في أول درجة على أحد الجرمين الاحداث وألفت محكمة الاستثناف الحد بالجيس و ودلته بارسال المتهم الى مدرسة اصلاحية لمدة أكثر من مدة الحيس الى عكم ما جاعلى التهم فلا يقبل النقض في هدذا الحيم الو لم تكن النيابة مستأشة — ن ٢٥ يناير ٨٠٥ ع ٩٠ ص ١٩٧.

ولا إن الحسكم التساخى بارسال متهم من الاحداث الى مدرسة اصلاحية طبقا للمادة ٢١٠ ع ليس في الواقع بعقوية جنائية الا أنه قابل الطمن فيه بطريق النقض والايرام لمكونه مقيدا للحرية الشخصيه ولان النقض بعطى لمكل متهم الحتى في اثبات برامته من التهمة — ن ١٧ ا كتو بر سسنة ٨٠٨ ع، ١٩٠٠ ع.١

۱۹ ارسال بحرم من الاحداث الى مدرسة الحداث الى مدرسة اصلاحية عملا بالحادة ۲۱ ع لا يعتبر عقوبة بمناها القانونى و بناء عليه يكون الحدكم القاضى بذلك غسير قابل الطمن فيه بطريق النقض والا برام — ن ۱۹ مارس سنة ۲۱۰ هج ۲۱ ص ۲۷۲

۱۷۷ ارسال مجرم من الاحمداث الى مدرسة اصلاحية عملا بالمادة ۹۱۱ ع لا بحبر عقوبة بمناها القانوني و بناء عليه الحسكم القاضى بذلك غمير قابل للطدن فيه بطريق التعض والابرام ٧٧٠ يونيمه ۹۱۲ ع ۱۲ ص ۱۹۲

٧٨ استا ف المتهم وحده حكم المحكمة الجزئية الذي قضى بارساله للاصلاحية باعتباره من المجرمين الاحداث فحكمت المحكمة الاستثنافية براءته لاتماً

رأت أن عمره يزيدعن خمس عشرة سنة ولما طمنت النيابة بطريق للنقض في حكم البراءة

رفض الطمن ( أولا ) لانه بالنظرلسن المتهم لم يكن فى وسع المحكمة الاستثنافيــة أن تؤيد الحسكم الابتدائى

القاضى بارساله للاصلاحية

(وثانيا) بما أن النياة لم تستأ ض الحكم فلم يكن من الجائز للمحكمة الاستثنافية أن تصبر طريقة بسيطة انحذت للتأديب وهى ارسال المتهم للاصلاحية فتبددلما بالمقوبة العادية أى الغرامة أوالحيس حتى ولو مع إيقاف التنفيذ ــــن أول مابو سنة ٩٨٥ مج ١٧٧ س٣٧

> الاحراز وحمل السلاح قانون نمرة ١٩ سنة ١٠٤

٢٩ لا يصبح رفض طلب اعطاء رخصة بحمل لتطبق عليهم الاحوال المنصوص عنها بالمادتين ٢ و٧
 سلاح من نوع غير الشخاف عملا بالقانون عمرة ١٦٠ من القانون المذكور ـــ الرمل المركزية ١٣ مارس سنة ٤٠٥ الالفا كالطالب من الاشخاص الذين

# اختصاص الحاكم الاهلية

وب ان ماجاء بالمادة الاولى من المقاولتنامة المقودة بين نظارة خارجية الدولة السليسة والسفارة الابرائية في ١٩ ديسمبرسنة ١٩٧٧، يفيد بكل صراحة ان التبعة الابرائيين الموجودين عمالك الدولة الملية وتابعون خاكم الموقوانين وفظامات الدولة الملية وتابعون خاكم السليقة بدون واسعلة في كافة المواد الجنائية والحقوقية ولم تحفظ دولة ابران لنفسها الابعض الحقوق القانونية مثل أخطار قناصلها عند الشروع في الصحتيق ومراقبة القنصل أو من ينتدب بله يحضر في كافة أدوار القضية ان أواد وجواز وجود ترجمان من طرف الشهبندرية وقت الحاكم كوهكذابن الاشتراطات التيلانا ثابر لها على اختصاص

الحما كم الاهلية الموجودة بمالك الدولة العلية في الحبكم على الابر انبين في المواد الجائلية والحقوقيسة وأما عبلة (صفة أجنبية ) المذكورة في المادة السادسسة من المتاولتنامة الحمي عنها فلا يمكن تفسيم المامي الاعم لانها ماجاءت اللا بطريقة استثنائية خفظ بعض الحقوق اللبمة اللا بوانيين مثل عدم تكليفهم بالحدمات المسكرية وغيرها المكفين بها تهمة الدولة العلية ولانها ذكرت بعد ماعص بصريح العبارة في المغابة والمختوق مواد الجنابات والحقوق

و زيادة على ماتقدم فانه جاء بالمادة الرابعة عشر من المقاولتنامة المذكورة « ان تبصمة ايران يعاملون

مثل من هم ناظون أكر مساعدة من بعدة الدول الاخرى وهدا في الماملات التي خلوف ماهو مد كور بالمواد الخررة أعلاه ، فلا تمكن بعدهذا الحصر والقيد تدميم لفظة ( أجنيية ) واعتبار الايرانيسين أجاب مثل رعايا إقى الدول كما ذهبت اذلك محكمة الاستثناف المختلطة في حكمها الصادر بناريخ ١٧ ابريل سنة ١٩٥٧ وعليه تسكون المحاكم الاهلية ختصة بنظر قضايا الايرانيسين جنائيا وحقوقيا حيايات اسكندر بدوسه يره و ٣٠٠ ص ١٧ ح ١٧٠

٣٩ ليس للمحاكم الاهلية أن تبحث في أو راق النبعة أو الجنسية التي تقدم اليها. بقصد التوصل الى نزع اختصاصها من نظر الدعوى ما م تمكن نلك الاوراق مصدقا عليها من الحكومة المحلية حد ماه بن جنح ٤ أغسطس ٩٠٨ ح ٣٧ ص ٣٤٩

۱۳ الدفع بعدم الاختصاص اسبب جنسية المتهم يجوز النمسك به في أى حالة كانت عليهاالدعوى حكمت عكمة الجنع بادانة متهم لم يدفع بعدم اختصاص الحكمة ولكنه حصل بعد ثد على الادلة المثبة لجنسيته الإجنبية ثم طمن بعدم الاختصاص امام عكمة التقض وتلك الحكمة قررت ان الدفع بعدم الاختصاص بسبب الجنسية بجوز الخمسك به في أى حالة كانت عليها الدعوى و بالتالى لاول مرة امام أى حالة كانت عليها الدعوى و بالتالى لاول مرة امام

حكمة النقض و بناء عليه الفت الحسكم المطمون فيه القاضى بادانة المتهم — ن ١٠ يناير سنة ١٩١٤مج ١٥ ص ١٠

۳۳ ليست الحاكم كوالاهلية تنتصة بمعاكمة وطنى سرق اولختلس أشياء محجوزاً عليها بناء على أمر من الحاكم المنتلطة لان هذه الجريمة ندخل في اختصاص المحاكم المختلطة و ساسكندر بقاستشاف ۲۹ ينا بر ۱۹۸۶ معج ۱۰ ص ۱۹۷

٣٤ انالمحاكم الجزئية الداخلة في دائرة عكمة كلية واحدة اختصاصا مشـرتكا في نظر الجنح التي تقع داخل هذه الدائرة وعلى ذلك يكفى لمرفة جهة الاختصاص أن يظهر من الحـكم أن الجرية وقعت دائرة المحكمة الكلية بدون أن تبين الجهسة التي في دائرة الحكمة الجزئيسة المختصسة - ن ٧٨ دسميرسنة ١٩٥٧ مج ٩ ص ٩٨

۳۵ المادة معقوبات تنطبق على المصرى الذي يرتكب جريمة خارج القطر سواء عاد الى القطر باختياره أو رغم ارادته بان ساسته الدولة التي ضبط في أرضها الى الحكوفة المصرية - ن ١٧ ديسمبر ١٩٨٥ الشرائم ٢٠٠٧

# الأختلاس والتبديد وخيانذالامانه

هم خيانةالامانةالماقبعليها بالمادة ٢٩٧٩من هذه المادة قبول طمل غير مكلف بالتحصيل من مممال المحدود عقد بين الطرفين الحدى شركات السكك الحديد بالتم وتاخروكان ذلك ملهو مثل وديمة أو عاربة استعمال أو غير ذلك مماهو المسكندرية ١٤/٧ بربل ٢٩٠٧م، هم ص ١٤٨٨مدون في الممادة المذكورة وعلى ذلك لايقع تحت حكم

۳۷ الحكم الصادر بعقو بقي تهمة شيئة الامانة عصل المادة ۲۹۹ ع مجب أن يين فيمه أن الشيء المختلس كان تسلم للمتهم بناء على عقد من العقود للنصوص عنها في هذه المادة والاكان الحسم لاغيا تض ۱۱ اريل سسنة ۹۰۸ مج ۱۰ ص ۳۷

۳۸ اذالم يقدم الحارس الاشياء المحجوز عليها للمحضر وقت طلبها منه لبيمها فلا يعتبر هذا العمل جرية مقاها عليها الذا أهمات محكمة الموضوع اثبات القصد الحائي الذي هو أحد الاركان المسكونة للجريمة وكانت الوقائع الثابتة بالحملام لا يمكن محكمة النقض والابرام من المستتاج وجدوده وجب تقض الحملام علما من تطبيق القانون - ن اول اربال ۱۹۸۱ مج ۱۷ مسلمانا المسلمان المسلمان المسلم المسل

۳۹ لاعقاب على من يدعى كذبا انه مالك لشيء
 ويستلمه بناء على هذا الادعاء الكاذب ــــ اسوان
 ۸ اغسطس سنة ۱۹ مح ۱۶ ص ۵۰

استشمید الحسكم بشرح جرائولان و قانون الدقو بات المصری » الجزء الثانی ص ۲۲۳ وجار و و قانون(الدقو بات) طبعه خامسه جزء خامس ۳۸۹ فقره ۲۰۹۵ - ۲۰۹۰

. . ليس هناك نص صريح بخول المستخدى الدائرة الخاصة صفة الموظفين المموميين ولا يمكن الاستدلال

على هذه الصفة بالامر العالى (١) الذى ساوى بينهم و بين الموظفين العموميين فيا يختص بحقهم في الماش قالاختلاس الحاصل من أحد صيارفة الدائرة المحاصة لاموال تسلمها بصفته هذه معاقب عليه بالمادة ٢٩٧ع لا الحادة ٩٧عع

ولا تنطبق المادة ٧٥ ع على الاختلاس المذكور لمجرد جمع المتهم بين هذه الوظيفة و وظيف أخرى عموسية كان يؤدمها في غمس الوقت --- ن٧٧ فبرام سنة ١٩٧٣ معم ١٤٤ ص ١١٠

انطبق الحادة ٢٩٩ على الوصى الذي يدينه المجلس الحسبي كما انها تنطبق على الوكيل المسين بالاتفاق

فبناء على ذلك اذا بدد و وصى القاضي، أموال القاصر يكون مرتكبا لجريمة خيانةالامانة (٢٠ ــــ ن ٧٧ مارسسنة ١٩٤٤ مح ١٤ ص ١٧٩

٧٤ صورة الحسك التنفيذية هى كتابة مستدلة على أسك بالمه عنى المقصود من المسادة ٢٩٩ من قانون المتوبات لانها ترتب فى ذمة الحسكوم عليه حمّا المعتكوم له ولذلك يعد تبديدها جنحة معاقبا عليها بالمادة المذكورة واذا كان الحسكوم له يستطيع دائما أن يحصل على صورة تنفيذة كا نيسة فذلك لا ينفى الضرر الذي يلحقه من جراء التأخير من تنفيذا لحسك ن ١٧٠ توفيرسنة ٩١٥ مع ١٩٧ س ٧٧

<sup>(</sup>٧) ارتــكن حكم النقض عــلى كتاب الدر المختار شرح ابن عابدين فى باب الوصاية وارتكنت عكمة الجنج عــلى جارو قانون المقوبات الطبقة الثانيــة الجزء المحامس ص ٥٠٥ وتعليقات داللوز على قانون المقوبات الممادة ٤٠٨ فقرنى ٩٩٣ و ١٩٤ انظر أيضاً جراتحولان (قانون المقوبات المصرى) الجزء العاني فقر ١٩٧٣هـ٩

سع انالاعفاءمن العقومة الذي نصت علىه المادة ٧٩٩ من قانون المقوبات يسرى أيضا في عالة خيانة الامانة اذ أنخيانة الامانة ماهي الاجر عــة على المال كالسرقة \_ اسبوط استئناف ٢٨ فيرارسنة ٩١٩ مج ۱۲۷ ص ۱۲۲

انظر تعليقات جارسون على قانون المقوبات المادة م ٧٨ نبذه ه٤ ومؤلف جار و في قانون المقويات جزء خامس ص ١٤

الظرعكس ذلك في شرح قانون العقوبات المصرى لم انمولان جزء ثان ص ٢٤٤

٤٤ مق وجد اثبات بالكتابة جاز للمحكمة ساعالينة فمسائل الاختلاس علىمبالغ تزيد قمتها عن النصاب القانوني

ويكنى في الاوراق المتبرة مبادىء اثبات ان يفهم منها احتمال حصول تسليم المال المختلس لا الجزم به ـ النشن اول ابريل سنة ٩١٥ ح ٣٠

من التفق عليه قانونا انجر عد الاحتلاس والتبديد لاتتوفر الا اذا اجتمعت عدة أركان منها حصهول ضرر لصاحب المال المختلس أو للبددومنها أن بكون هذا الاختلاس أو التبديد مقرونا والفش و بنية الاضرار بصاحب المال بحيث اذا لم يتوفر في جريمة التبديد أحد هذين الركنين كان التبديد غير معاقب عليه قانونا

أما الضرر فين القرر قانونا ان من الإعماك حق اقامة الدعوى لامجوزله التمسك بالحق نفسمه و بميارة أخرى لا يحوز له الادعاء بانه قد الهضرر لحرمانه من حق ليس في قدرته المطالبة به فاذا أودع قم مآلًا أُ غير مستوف لشرائطة القانونية

في أحد البنوك بفر أن بأخذ على المنك تعيدالالتزامه مدفع فوائد على المال المودع بل كان للبنك الحرية التامة في أن يدفع الفوائد أولايدفع قاذا ضاعت هذه الفوائد على المحجور علمه فلا يكون ضماعها تبديدا لماله وذلك لعدم امكان المطالبة بها قانونا وأما نية الاضرار فن المقررشرعا أن القم غير مكلف باستمرار أموال فوائد عنرا فاذا أودعها فيبنك مدون اشتراط أخسذ فوائد عليها فلا يكون قصده الاضرار بالمحجور علمه مصر استثناف ١٤ مارس ٩١٩ ح ٣١٠ م

٤٦ انج عةالتبديد لا يكني لتوفرها حصول التبديد المادي للمال بل مجب حيّا أن يكون هــذا التبديد مقرونا بالقصد السيء وإن القصيد السيء يستدعى ان يكون المبدد مطلق الحرية والارادة في تصرفه وان بكون أيضافاصدا بحرد الاضرار بصاحب المال وقت تصرفه هذا \_ مصر استثناف ١٤ مارس سنة ۱۱۶ ح ۳۱ ص ۹۸

٧٤ ولو أن المادة ٧٤٤ مرافعات تحتم اتصاف الحارس بالصفات الشنرطة في شبود الحجز الا أن عدم وفر هذه الشروط في الحارس لا يترب عليمه بطلان الحجزكا أذا لم تتوفر في الشهود "

ومن ثم اذا كان الحارس ابنا للمدين المحجوز عليه واختلس الاشياء المعبوزة عوقب بالمادة ٢٩٦ ع - ن ۲۶ اريل ۱۹۴ م ۱۹۹ ص ۱۹۹

انظر تعليقات جارسون على الماده ٤٠٠ ع القرنساوى فقرة (١٤٣) مبينا ان القضاء الفرنساوي قرر ان جريمة الاختمالاس قد تقع ولوكان الحجز

4. ان الوصى الذى استم أموا لا التاصر لاستممالها لمصلحة هذا القاصر استعمالا خصوصا ملزم دائما أن يكون مستحدا الانبات أن قلك الاموال باقية تحت بده أو أنه استعمالها الاستعمال الذى قضى به الجلس الحسمي عند ما يطلب صنعه ذلك فهو جهدا الاعتبار معتبر وكيلا للقاصر و يدخسل فى عداد الاشخاص الذين تنطبق عليهم المادة « ٢٩٦ » ع فى حالة تهديده مال القاصر

من القرر ان رد المبلغ لا يمحوجر يمة خيانة الامانة الناتجة من هذا التبديد اذاكان المجيئ عليــه لم يحصل على أمواله الا بســد تقديم المتهم للمحاكمة أو بعد التهديد برفع الدعوى عليه لان جريمة التبديد مصر استثناف جنع ٣٠٠ يتاير ٩٩٣ م

٥٥ اذاسلم الدائن الرتهن الاشياءالتي في حيازته الى مدينه لاستعمالها في أمر معين فاستعملها هـذا الاخير لشعته الشعفصية اضرارا بدائنه اعتبر فعله هذا خيانة للامانة طبقا لاحكام المادة ٩٥٣ ع

سلم البتك المصرى الديم غلاله المرهونة منه البنك وذلك ليبيمها المتهم المذكور لحساب البتك فلم يفسمل بل استعملها لنفته الشخصية فحكمت محكمة النقض ان عمل المتهم معاقب عليه بالمادة ٢٩٧ ع بالرغم من قص المادة ٢٤١ مدنى -- ن مها يو سنة ١٩٤ ع ١٠ ص ١٣٧٠

ه اذا إيقدم الحارس الشيء الكافف مجراسته
 الى المحضر بوم البيع بقصد تعطيل التنفيذ اعتبر عمله
 تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٣٩٦٠ ع

راجع المذكرات الخصوصية الصادرة من لجنة المراقبة القضائية عدد ٢٣ سنة ٩١٠ و ٢١سنة ٩١١

و ٥٩ سنة ١٨٣ من مجموعة مذكرات لجنة المراقبة من سنة ١٨٨١ الميسنة ١٨٤ الطبعة الثانية عدد ١٥٤ اسنا ١٨ أبريل سنة ١٨٥ ج ١٩ ص ٩٩

 أرادالمتهمأن بحنى اختلاسه لمبلغ النى قرش سلم اليه ليدنمه بدلا من الحدمة العسكرية فزور شهادة معافة من تلك الحدمة بالبدل النقدى

حكمت المحكة انه مجموز اثبات دفع المبلغ له بالمينة لان الشهادةالمزورة تعتبرمبدأاثبات الكتابة

٧٥ منعين حارسالاشياء محجوزة ولم يقدمها في اليوم المحدد لبيمها قضائيا يعاقب على تبديدها بمتضى المادة ٢٩٦ من قانون المقوبات ولو ردها بعدد لك مالم يثبت أن عدم تقديمها لم يكن بمعله ـــ منشور المقائم المؤلمة ٢٠٠ ما يوسنه ١٩٥٥ ع ٢٧ ص ٣٩

سه ان جرد نقل الحارس الاشياء المجوزة من المكان الذي حجزت فيدونمين هو حارسا عليه لهمهما كان فيه من سوه النية قانه لا يمتر تبديدا بل يمكن اعتباره شروعا والشروع في الحنيج لاعقاب عليه الا بنص صريح في القانون ... اسوان ٢٠ ينابر سنة ١٩٤٤ ح ٣٠ ص ٣٠٦

\$6 بجب على محكمة الموضوع ان لاتكتفى في جرية خياة الاماقة بدكر و ان المتهم نسلم اليه مبلخ داعلى سيل الوديمة أو الاجارة النج ما مختلسه ٤ بل يجب ان تبين ما هو القمل الذي صدر من المتهم واعتبرته اختلاسا يمنى ان يذكر في الحسكم ان كان المتهم قد أنكر استلام الشيء المسلم له أو عجز عن رده رغم مطالبته ٤ وهكذا من الوقائم التي يمكن أن تفهم منها محكمة النقص حصول الاختلاس حقيقة ٤ اذ

من الملوم ان مجرد تأخير الوكيل عن تنفيذ الصل الذى كلف به واستلم نقوداً لاستعمالها فيه لايمتير اختلاسا --- ن ١٨ أبريل ١٩٤ الشرائع س اولى ص١٩٧

ه الفاض الجنائي مقيد كالفاض المدنى تماما مواعد الانبات الحاصب المقاود قلك القواعد المنصوص عنها في المادة ٩٥ وما يليها من القانون المدنى عرطي ذلك فلا مجوز القاضي الجنائي أن يقبل اثبات عقد تزيد قعبه عن عشرة جنيهات بالبينية الافي المواد التجار به — و يونيه سنة ٩٥ ه الشرائع ٧ ص ٩٥٩

ه قاضى الاصلىاله ان تمكم فيا يضرع عنه قاذادى متهم يتهمة خيانة أمانة انه تخالص مع المجنى عليه وقدم مخالصه لاتبات ادعائه ثم طمن المجنى عليه في هـذه المخالصه بالغروير فلمحكمة المجنح شسها أن نفصل في ما اذا كافت هذه المخالصة محميحة أو مزورة ـن ١٩٩

و يعمد مرتكبا لجريمة خيانة الامانة النززى
 الذى يسلم اليه العميل قطمة هن القماش ليخيطها اليه ثو با

# اختلاس الاموال الاميرية

ه. موظفوا المجالس السدية موظفون عموميون وعلى السدية موظفون عموميون وعلى المستحدة من الاختلاس المقالمات وعلى المستحدد وعلى المستحدد وعصيل الاموال الامية يتتمنى المادة ٩٧ ع عالماصة بختلاس الاموال الامية يتمنى المعلى المادة ٩٧ على على المعلى المادة ٩٧ على المعلى المادة ٩٧ على المعلى المادة وعلى على المعلى المادة على المعلى ال

فيبددها \_ ابنوب ٢١ ستمبره ١٩ الشرائع ٣ص ١٠٣

٨٥ سلم صاحب على بمض البضائع لى متسبب ونه عليه يمها واستحضار غنها أو يردها البه عينا ان ليمكن من يمهاوا ققا معاطى ان يكون ربح التسبب هو القرق بين قيمة البضائع حسب تقدير صاحب الحل لما والنمن الذى يبيما به التسبب محكمت الحكمة بان اختلاس التسبب البضائع المسلمة اليسه أو لثمنها يعد خيانة أمانة معاقيا عليه يتضى المادة ٢٩٩٧ وذلك لان التسبب في هذه الحالة يعتبر وكيلا بالاجرة عاص عامل المعالى المعالى عن صاحب الحل

اخفاء أشياء مختلسة لاعقاب عليسه لان قانون المقوبات مادة ( ٢٧٩ ) لم يعاقب اللا على اختفاء الاشياء المسروقة — كفرالزيات ٢٢ فعراير سنة ٩١٦ الشرائم ٣٠ ص ٤٤٣

 ه تبدید الاشیاء الهجوزة معاقب علیه ولو کان الهجوز الواقع علی الاشیاء المبددة باطلاشکلا — ن ؟ ینایر ۱۹۸۰ الشرائع ۳ ص ۲۸۸

يحصلها عوقب يمتعضى هذه المادة بدون حاجمة الى أن تصرض المحكمة لكونه موظفا عموميا من عدمه. ن ١٩٨ كنو برسنة ١٩١ مع ١٩٣ ص ١٩

۲۹ تشمل عبارة (الامناء على الودائم ) الوادة بالمادة ۹۷ ع الاشخاص للمينين الذلك بواسطة الحسكومة المصرية مباشرة دون سواهم فلاتشمل حينظة موظفى

مالية حكومة السودان - جنايات مص ١٠ أغسطس سنة ٩١١ ج ١٣ ص ٨

٦٢ مجلس بلدى اسكندر مة عند تحصيل الضرائب البلدية يؤدى خدمة أميرية بصفته نائبا عن السلطة العمومية ومحصلوه بالنظر آلى نوع وموضوع الوظيفة التي يؤدونها هم مستخدمون عموميون وعليه يعاقب المحصل الذي يختاس بالمادة ٧٧ ع أما مايتعلق بشخصية الجلس البدى الواردة في المادة ١٣ من الامر العالى الصادر في ٥ يونيه سنة ١٨٩٠ القاضي بانشاء المجلس البلدي فلا أهمية له في الوضوع \_\_\_ ن ۱۳ ابریل سنة ۹۱۲ مج ۱۳ ص ۱٤٠

٧٣ الاشخاص المتخدمون في حالس المدريات هموظفون عموميون بالمني المقصود في قانون العقوبات الشخص السلم اليه مبالغ اذا ردها قبل الحكم عليه يعتبر هذا الرد ظرفا محققا ولكن لا يمكن اعتباره باي حال من الاحوال منيرا لوصف الحريمة أو لشيء من أركانها ـــ ن ٣٠ مايوسنة ١١٤ مج ١٥ ص٩٣٧ ٤٠ تمتير « شركة الاسواق » بالنسبة لماتحصله من رسوم الذبيع من ملزمي الرسوم أو الموائد أو الاموال وتحوها بالمنى القصود منهم فيالمادة همه ع وعلى ذلك اذا أخذ أحد موظفىالشركةز يادةعن المستحق حوكم يتمنضي المادة المذكورة ــــ ن ٢٨ أغسطس سنة ١٦١ ع ١٣٠ ص٨

# اختلاس الالقاب والوظائف والانصاف بهادون حق

٦٥ أن الفقيه الذي يفق بأن المرأة المطقة يجوز لها أن تنزوج بزوجها مرة ثانية ويساعد في ارجاعها لا يعتبر انه تداخل في وظيفة المأذون الشرعي فهــذا الافتاء لا يعتبر انتحالا لوظيفة الماذون و بناء عليـــه لانسوغ محاكمته بمقتضى المادة ١٣٦ع ـــ ن ٢٤ بونیه سنة ۱۹۰۸ ح ۲۶ ص ۹۷

٣٦ يلزم لتطبيق المادة ١٣٧ ع تحقيق شروط (ذكرها جار و في الجزء الرابعمن كتابه فقرة ١٣٩٩ حنح ٢٤ ديسمبرسنة ١١٤ ح ٣٠ ص ٢٩ ص

وما بعدها ) منها العلانية وقد نصبت عليها السادة المذكورة صراحة وذلك لانهبدونها يتتعالضرر الذي يجوز وقوعه من ارتداء الناس الكساوي الرسمية ومن تلك الشروط أيضاً أن يقصد المتهم بلبسيا حل الناس على الاعتقاد خطأ بانه حصل على الوظفة التي تخول لبسها

فاذا لم يتوفر هذا الشرطان فلاجر عة ... الفشن

02:50

اخفاء الحانين

٧٧ نصت المادة ١٧٦ ع عملى عقاب كل من إ همذه المادة على كل من أخفي شخصا جارا البحث أخنى شخصاً « أومتهما بجناية أوجنحة » وتنطبق | عنه بمناسبة جريمة معينة ولولم ينهم ذلك الشخص

فملا بارتكاب هذه الجرية - ن ٢٨ اغسطس سنة ۹۱۱ مج ۱۳ ص ۱۵

٩٨ تنطيق المادة ١٩٦ ع مكرره عملي جميم الأخوال التي يُثبت فيها أن شخصا تعمد اعانة الجاتي غلى الفرار من وجحه القضاء ولولم يتمالفرار فعلا — ن ۴۴ مارس ۱۹۰ م ۱۹۰ ص ۱۳۵

٩٠ لا تنطبق المادة ٢٠٠ مكرره ع الا عملي الامانة القدمة الى و الجانى ، ومن عملاتسرى أحكام هذه المادة على من أعطى معلومات كاذبة النيابة بقصد اعانة شخص كان متهما وقتئذ وحكم بعسد ذلك يراءته (١) \_ أسبوط استثناف ١٥ أبريل سنة ۱۸۵ س ۱۶۶۹۱۳

٧٠ تنطبق المادة ٢٧١ مكررة عقوبات عمل الاعانة القدمة الى أى ومتهم ، ولا تتصرعل الحالى فقط لان الفرض من المادة ١٧٦ مكرره هو التوسع في أحكام المادة ٧٦ حتى تشمل كل اعانة معنوية تقدم للمتهم أثناء اليحقيقات الاجدالية أمااذا قصرتعلى الاعانة « للجاني » يحصر اللفظ فيمن حكم عليهم نهائيا فقد يترتب على ذلك تسمييل طرق الفرار للجناة

استئناف ۱۲۰ کتوبرسنهٔ ۹۱۳ بم ج ۱۵ ص ۱۸

٧٩ يساقب بالمادة ١٧٦ مكررة من قانون العقو بات من يقدم معلومات كاذبة في تحقيق قضائر. وهو بطركذما بقصد اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاءولو لم يتم الفرار فعلا ــــ أسيوط استثناف ع فبرابر سنة ١٩٤٤ م ١٩ ص ٨٨

٧٧ ان الجاني الذي تشر الب المادة ٢٧٦ مكرة هوالشخص الذي يظن أنه محرم أو يحتمل أن يكون مرتكبا للجر مةوليس الشخص الذي يحكم عليه نهائيا لان المادة « ١٢٦ » القديمة كانت تقضى يماقية كل من بساعد شخصا مقبوضا عليمه أومتهما مجناية أوجنحة أوصادرا في حقه أمر بالقبض عليسه وذلك مم عدم الالتفات مطلقا الىما يكون من نتيجة الدعوى المرفوعة عليه فالاصلاح الذي قصده الشارع هو اذن معاقبة كل من يساعد شخصا لم يكن مقبوضا أومتهما فيجناية أوجنحة أو صادراني حقه أمراً بالقبض عليه وغ يضم الشارع أي تعديل الشروط اللازمة لتطبيق الفانون ولاجعل تلك المساعدة الماقب عليها مطقة على نتيجة الدعوى الاصلية المرفوعة على الحقيقين ونجاة من يعينهم من طائلة المقاب (٢) طنطا | الشخص المساعد أما تفسير القانون تخلاف ذلك فلا

<sup>(</sup>١) انظر المذكرة الا يضاحية عن مشروع هــذا القانون (ملحق الوقائع المصرية الصادر في ٢٩ اكتوبرسنة ٩١٧ ثم راجع الاحكام على المــادة ٢٠٦ع من قانون المقوبات المندى المذكورة في كتاب (ماس ) عن قانون الجنايات الهندي الطبعة النالثة بفقرة ٢٦٦)

 <sup>(</sup>٧) أشار الحسكم الى الرأى المخالف الذي أخذت به محكمة اسبوط الابتدائية في حكمها الاستثنافي المنشور في المجموعة الرسمية س ١٤ نمرة ٩٦ وذكر في الحسكم أيضا حكم محكمه النقض والابرام المنشور في الجموعه الرسمية س ١٤ نمرة ٩٩

أنظر مع ذلك المراجع المحال عليها فىالتعليقات على حكم محكمةاسيوطالمشار اليه ( عج س ١٤ نمرة ٣٦ ) مع الملاحظة ان المـادة ١٧٦ ع تدكر صر بحا الاعانة المقدمة للمتهم مجنَّعة أوجناية بينما المـادة ١٣٦ مكررة أشير الى الاعانة المقدمة الى ( الجاني )

ينيج عنمه فقط تطبيق القانون الجديد ضمن دائرة تضبق جدا عن القانون القدم بل تكون نتيجت أيضا ضياع كل الفائدة الجقيقية التي يرمى اليها القانون

من الشروط الاساسية المرعة اعانة المتهمين مجناية أوجنحة على الفرارمن وجه القضاء علمالتهم بوقوع جناية أوجنحة أوأن يكون لديه مابحمله على الاعتقاد بوقوعها فاراد القانون بذلك أن يستبعد حالة من كان مسوقا بالشفقة الانسانية ولم يكن يصلم وليس لدبه مايحمله على الاعتقاد بوقوع جناية أوجنحة أويقدم على الواء شخص هارب أو يقدم عنه معلومات غمير

محيحة . ن ٧٧ مايو سنة ١١٤ ح س ٧٩ ص ٣١٤ ٧٧ لايمتبر سكوت الشهود في قضية جناية أو جنحة عن حادثة أنوها مخالفة للقانون من قبيل ماحاه بالمادة ١٣٦ مكررة من تقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهم يعلمون بعدم سحتها ولا بجمل اقتضاب هدده الحادثة باقى الملومات التي قدموها كاذبة اذا كانت محيحة في ذاتها فلا تنطيق المادة ١٧٦ ع مكررة على ذلك وانحا تنطبق المادة ١٧٦ ع اذااعتبرت الحادثة المذكورة اعانة للمتهم على القرارمن وجسه القضاءمع علم الشهود بذلك - القشن ٣ ديسمبرسنة ٩١٤ خ ۳۰ ص ۸۵

# اسياب الاباحة وموانع المقاب

٧٤ نصبت المادة ٥٥ ع على عدم سريان أحكام قانون العقو بات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ولا ينطبق هذا النص الاعلى الحق التأديبي المخول زب البيت والوصى والاستاذ كا يستنتج ذلك من الاعمال التحضيرية وعلى الخصوص من مناقشة مجلس شورى القوانين المدونة عحضر جلسة ٧ نوفير سنة ٧، ٩ ـــ ن ٧ يونيهسنة ۹۱۱ مج ۱۲ ص ۲۷۰

سيد على خادمه تأديبا له وانما بشرط أن لايعجاو ز هــذا الضرب الحدود المعقولة للتأديب وأن يكون مناسبا لدرجة الذنب الذي ارتكبه الخادم - ن ۲۱ اغسطس سنة ۱۹۵ ش ۴ ص ۵۹

٧٦ ذكرت الفقرة الثانية من المادة ٧٥ ع الظروف التي يكون فيها السكر عـ درا مانما من المقاب على طريق الحصر وإذا فالسكر على اطلاقه ليس كالجنون أو عاهة المقل طبقا للفقرة الاولى من المادة المذكورة ٥٥ المادة٥٥ ع تنطبق على الضرب الواقعمن مصر أمر احله ٨ يونيه ٩٠٧ مج سنة ٥ ص ٢٧

# الاشتزاك

√√ يعتسبر فاعلاأصليا لاشريكا كل من باشر عملا من الاعمال التي ترتب عليها وقوع الجناية اذا ثبت أن هذه الاعمال كانت لازمة لآنمام وقوع الجريمة ممصر أمر احاله رقم ١٣ فيراير سنة ٨٠٨ مج ۵ ض ۱۱۹

٧٨ الحكم العمادر بعقوبة على شخصين باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة واحدةمم ان أحدهما في الواقع شريك لايكون قابلا للنقض لمذا السبب لان العقوبة واحدة بالنسبة للفاعل الاصلى والشريك --- ن ١٥ فيراير ١٠٨ يج ٩ ص ١٧٤

٧٩ بعتبر فاعلا أصليا لجريمة التسميم من صمتع حلاوة مسمومة بقصد اعطائها للمجنى عليهولوكان تقديمها لهذا الاخير بواسطة شخص آخر يعمل انها مسمومة - ن ٢١ اكتوبر ٩١٧ مج ١٤ ص ٥

 ٨ بجوز اعتبار شخص فاعـــلا أصليا لجريمة القتل ولو انه لم يحسدت بنفسه الحروح التي سببت الموت فاذا اشترك شخصان في قتل بسلاح نارى ولو لم يطلق على الحجني عليه الاعيار واحد فالمحكمة نظرأ اكيفية ظروفاشتزا كهما خكمتعليهما بانهما فاعليين أصليين ومحكمة النقض والابرام اعتسبرت هذا الحكر صيحا - ن ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤ مج ١٩

٨٨ طبقاللمادة ٢٩فقرة ثانيه عقوبات اذاذهب عدة أشخاص متسلحين ببنادق محل الجني عليه بقصد قتله وأطلق عليه بمض المتهمين الاعيرة النارية دون البمض الا َّخر فتتلوه يعتبر ون جيمهم فاعليين أصليين ﴿ إِنْ ١٦ مَايُوسَنَةُ ١٠٨ مُج ١٠ ص ٤٢

لِمَناية القتل ــن ٨٤ توقير ١٨٤ الشرائع ٢ ص ١١٠

٨٧ أولا ... يعاقب عقتضي المادة مهر ١ من قانون المقوبات من نسى باسم كاذب واستلم عريضة افتتاح دعوى مىلنىة لشخص خلافه ووضع امضاء ذلك الشخص عليهائم حضر امام الحكمة حق صدر عليه الحسكم مهذه الصفة

ثانيا ... ان كيفية الاشتراك بالساعدة لاتكون الا بواسطة أعمال مادرة بحب أيضاحيا في الحمكم بالمقوبة والاكإن وجهاموجبا لبطلان الاجراآت بطلانا جوهريا

أما الاشتراك بالاتفاق بان كان الشريك واحدا من الاشخاص الذين اتحدوا على ارتكاب الجريمة فيكن أن ينص الحكم على ان هـ ذا الاتفاق قد حصل وإنالج عة قدارتكبت بناء عليموذلك لا أن مثل هذا الاتفاق لا يظهر في الخارج باعمال مادية

ثالثا ... اذا لم توضع الشهود المطلوبة اماممحكمة الجنايات في الاودة الخصيصة لهم بمقتضى المادة ١٩٦٩ تحقيق الجنايات لا يكون ذلك سببالبطلان الاجرا آت لا "ن المتهم لم يعارض في سماع شهادتهم ولان المادة ٤٩ من تشكيل محاكم الجنايات جملت لهذه الماكم الحق في سهاع أقوال أي شخص ينزا آي لهما لزوم مياع شهادته أثناء النظر في الدعوى - ن به فيرا ير سنة ٩٠٧ ع ٨ ص ٧٣٠

١٨٠ الشخصالذي محرض آخر على ارتكاب جريمة يمتنبر شريكا سواءكان هوالذى حرض بنفسه الفاعل الإصلى أو حرضه بواسطة شخص آخر --

٨٤ أذا أنهم شخص بأنه شريك في ارتكاب جريمة وجب بيان هذه الجريمة في الحكم ولو لم يغرف قاعلها الاصلى أذ لا وجود لجريمة الاشتراك الإاليات وجود الجريمة الاصلية — ن ٧٧ يناير سنة ٩٩٠ ع ١٧ ض ٩٧٠

٨٥ غالم من الصليقات التى أضافها المشرع المصرى المقاون المقو بات الجديدان أوجه الاشتراك الثلاثة المبينة في المادة - ٤ عقد جاءت على سبيل الحصر لا المثال وان الوجه التاني من الاوجه الذكورة وفسه (من أختى مع غيره على ارتبكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق) يوجب أن يكون الاتفاق على ارتبكاب جريمة مدينة منصوص عليها في قاون المقوبات

وهذه القاعدة لايمسها نص المادة ٣٤ ع التي قضت بعقاب من اشترك فى جريمة ولوكانت غيرالتي تعمد ارتكامها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للاشتراك

بناء على ماقدم فاذا انفق جاعة على السمى و راء نيل الاستقلال السياسى فى الديار المصر به ولو باستعمال القرة فلا يعتبر اتفاقهم همذا اشتراكا فى جناية قتل حدثت من أحدهم لرئيس فظار الحكومة وذلك لان انفاقهم المعروف لا يعتبر جريمة لانه لانص عليه فى قانون المقو بات والاشتراك يقتضى أن يكون الانفاق على جريمة منينة منصوص عليها فى القانون المذكور — مصراحاله ٢٧ مارس سنه ٩٠٠ ح ٢٠ ص٣٧

٨٩ لا يصتم في حكم بالدانة في الاشتراك بناء على اتفاق مادة ٥٠ ٤ / ٧ غ بيان الوقائع التي اعتدبرتها الحكمة مكونة للاتفاق وحكم الحكمة عن وجود الاتفاق ذو مسألة موضوعية فيصل فيها نهائيا — ن ٤٠ فبراير سنه ٩١٧ ع ٣١ ص٨٨

٨٧ ولو انه لاعب حما أن يشتمل الحكم بلادانة للاشتراك بناء على الاتفاق مادة ٤٠ ٢/ ٢ على الدانة للاشتراك بناء على الاتفاق مادة ٤٠ ٢/ ٢ على الوقائع المادية المسكونة لهذا الاتفاق لانه مجوز باعمال خارجية بيد أن عجود ذكر هذه الحلة و ان المتهم اتفق مع آخرين على ارتكاب الجريمة التي وقست بناء على هذا الاتفاق » في الحكم غير كاف و يكون الحكم في هذه الحالة باطلا يطلانا جوهر يا لان للمتهم الحيق في أن مجد في الحسم اللت في في أن يجد في الحسم اللت قضى يكن نتيجة عمل استبدادى ولانه بحب أن تشمل يكن نتيجة عمل استبدادى ولانه بحب أن تشمل الاحكام على أسباب تسمح لحكمة النقض والابرام سر١٩٧ عراد الرباع ١٩٠٨ على المهاب المدرو المهاب المه

٨٨ ولو أنه ليس من الضرورى ذكر الوقائع المادية المكونة للاشستراك المبنى على اتفاق لان الاتفاق قد لايكون ظاهراً ظهوراً ماديا الا انه على المستواب التي اقتمتها بوجود همذا الاشتراك . أما اذا اعسبرت الحكمة المتهم شريكا بالمساعدة فيجب أن تبين في حكمها الوقايم المسادية المتخرفة لهذا النوع من الاشتراك فلذلك يعتبر باطلا

بطلانا جوهر يا حكم محكمة الحنايات الذى اقتصر على الفول بان المستفاد من التحقيق اشستراك المتهم باتفاقه مع بقيسة المتهمين و بنسهيله لهمم ارتكاب ألجر يمه — ن ٧ يونيه ٩٩٣ مج ١٤ ص ٧٧٧

٨٩ تجوز معاقبة الشريك ولو كان الفاعل الاصلى بجهولا -حكست محكمة الجنايات بادانة المتهم لاتفاقه مع آخرين « غير معلومين » على ارتكاب جريمة القدل التي وقعت بناء عدلى هذا الاتفاق. محكمة النقض حكمت بصححة الادانة ... ١٠ يناير ٩١٥ ص ٧٠

م ٩ المادة ٢٣١ أفقرة ولى من قانون المقوبات ع ١ ص ٤ (١٠)

### S.50

# الاقراض بربا فاحش

٧٥ قيمة الفائدة الربوية تعتبر من الوقائع الاساسية التي بجب بيانها في كل واقعة من وقائع الربا في الحكم التقلق المنافقة عن المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة

عَسَدَة النقض والابراء حسق النظر في وجه البطلان المبنى على وجود بطلان جوهرى في الحكم وقبوله ان كان على أساس ولو أنه لم يرتكن عليسه صراحة في تقر برالنقض اللا أنه مع ذلك وأضحضمنا و وجده الشرورة رفعت الدعوى العمومية على المنهم

تعاقب بمقوبة واحدة على هتك العرض والشروع فيه واذا لا يوجد أى مصلحة المتهم من الطمن في الحكم زعماً منه ان الوقائع الثابعة في الحسكم تعتسبر شروط لافعلا تاما لان المقوبة واحدة في الحالتين ولذا يتسين رفض النقض المبسني على هسذا الوجه ن ٧٠ ونوو٩٠٨ الشرائم سنه أولى ص ٩٤

۱۹ اذاحكم على شعفص بصيفته شريكا فى جربمة مجوز أن يكتنى فى الحكم بذكر المادة ١٤ من قانون المقوبات وليس من الضرورى ذكر المادة ١٤ النى تنص عملى عقوبة الشريك -- ن ٥ مايو ٩٠٨ مج ٧٠ ص ع (١)

لتموده الاقراض بالربا واثبت التحقيق الوقائم الآية: في بوليه سنة ١٩٧٧ أقرض المتهم مبلغاً للمجھى عليه بفوائد ربو به وأعقب هذا الفرض بقرض آخر في مرخ رخين ١٥٠ كتوبر مسنة ١٩٧٧ و يحكمة المخت حكمت بدانة المنهم بناء على ماقررته من أن مادة مستقلين ولكنها لم نبين قيمة الفوائد المشتوطة عن الترض الماصل في بوليه ومحكمة النقض والابرام القرص: (أولا) إن المكسيالين الحررتين في ١٥٠ كنوبر عن قرض المائة جنيه تعبران عن واقعة ربا واحدة (انايا) انقائل ذكر قيمة الفوائد المشتوطة عن واحدة (انايا) انقائل ذكر قيمة الفوائد المشتوطة عن عرض وليمه ينسيرسبها لبطلان الحكم بطلانا عن قرض وليمه ينسيرسبها لبطلان الحكم بطلانا

سابقة عليه (١)

جوهريا -- ن ١٥ نوفبر ١١٣ ج ١٥ ص ٣٩

لتكوين عادة الاقسراض بالربا الفاحش ولاتيان الجرية المنصوص عنها في المادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقو بات ـــن ۽ ابريل ٩٨٤ بج ١٥ ص١٧٩ ع. (١) جنحة الاعتباد على الاقراض بالربا الفاحش جريمة مستمرة وأذلك فان القانون رقره سنة ٧١٧ الذي يعاقب على هذه الجنحة بسرى على حالة الاستيلاء المتكررعلي فوائد ربويه يعد تاريخ

۹۳ وجود قرضبن ر بو بين مختلف بن يڪني

(٧) يَكُفِي لا تِيانَ عادة الاقراض بالربالقاحش اقامة الدليل على قرضين ربو بين مختلفين سواء حصل الاستيلاء على فوائدهما في وقت واحد أوفي أوقات مختلفة ـــ ن ٧٤ ابريل ٥١٥ مج ١٧ ص ١٩

صدوره ولو كانت الفوائد مدفوعه عن قروض

ه ان المادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات تنص على جنحتين مختلفتين لاعدادقة لاحداهما بالثانية فالفقرة الأولى والثانية منها تقصد أن من ينتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص ويقرضه قهدا فائدة فاحشة فاذا ارتكب جنحة عائلة في الخمس السنين التالية للحكم عليه يماقب عقتضى الفقرة الثانية أو بمقاب أشد وأما المقرة الثالثة فلا ينظر فيها الى ضعف المقترض أواستهوائه بل هي بقصد السلفات العادية التي تحصل بفير استهواء ولشخص آخر غمير ضميف فلا يماقب مرتكبها الا اذا كان متموداً على الاقراض بالربا الفاحش فينتج نمـــا تقدم ان الحكم يقتضي النقرة الاولى لا يكونَ قانونيا الا اذا ثبت فيه 🏿 ٢٥ يوليه ٩١٦ بج ١٧ عدد ١٠٠

أن المقترض ضعيف وإن القرض انتهز فرصةضعفه واستهواه وان الحكم يتمتض الفقرة الثانيسة لايكون قانونيا الا اذاكانت هذه الوقائع ثابعة فيه وكان ثابتا فيه انها ثابتة أيضا في الحكم المعتبر سابقه وأما الحكم عقتضى الفقرة الثالثة فلا يكون سحيحا الا اذا ثبتفيه تمود المحكوم عليه على ارتكاب جنحة الر بالفاحش ن ۲۹ کتوبره ۹۱ س ۱۳۹

٩٩ لاعقاب على الاقراض لشخص محتاج بفائدة تزيد عن الحد الاقصى المباح قانونا متى كان هذا المحتاج غير ضميف العقل أو غسير مدفوع عند الاقراض بدافع الشهوات ــ طنطا استثناف ٣٠ ابريل ٩٩٧ الشرائع س أولى ص ٥٥

٧٥ لاعقاب على الاقراض بفائدة تزيد عن الحد الاقصى المباح قانونا أذا كان المقترض غمير ضميف السقل أوغيرمدفوع عند الاقراض بدافع الشمهوات ــ الفشن ٢٤ مارس ١٩٥ الشرائع ٢

٨٠ عادة الاقراض بالر با الفاحش معاقب عليها ميما كان الط بق الذي اتخذ لاخفاء الربا وعلى ذلك قالمادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقو بات - وهي ألتي تعاقب على هذه الجريمة -تسري على حالة الاقراض يرهن اذا تركت المين المرهونة تحت يد المدين بصفة كونه مستأجرا لما بآجرة تبلغ في قيمتها مبلغ الربا الفاحش ـــ نقض

<sup>(</sup>١) أشار الحكم الى حكم محكمة النقص والابرام بفرنسا الصادرين في ٣٣ دبسمبر ١٨٥٣ و ١٤ وفير سنة ١٨٦٧ تعليقات جارسون على قانون العقو بات ص ٣٣٠ نمرة ٤٦

### انتهاك حرمة ملك الغير

٩٩ اذا حكم عملى شخص لارتكابه جربمة انتهاك حرمة ملك الغير طبقا المادة و ٣٣٣ ع فلا يحتم على الحكمة أن تبين الظروف المكونة القنوة حيث أنه لم يرد في القانون تمريف القوة والبحث في وجودها من المسائل المتعاقة بالموضوع التي تعمل فيها نهائيا عكمة الموضوع — ن ١١ مارس ١٩١١

۱۰۰ منع الحيازة بالقوة معاقب عليه بالمادة ٣٣٣ ع حتى ولوكانت الحيازة غير قانونية. وللحائز الحق في استعمال النوة منعا للتعرض الحاصل له بالقوة لائه يستبرانه في حالة دفاع شرعى — ج قنا ٥١ فبرابر ٩١٣ هج ١٤ ص ٢٤١

١٥١ يجوز الحسكم على منهم لارنكابه جريمة انتهاك حرمة ملك الذير ودخل عقارا مملوكا له ولسكنه في حيازة شخص آخر لان هذه الجريمة تم بمجرد التعرض للحيازة -ن ٢٧ يوليو٩١٣ بم ٥١ ص ٥

۱۰۷ يقصد بالحيازة المنصوص عليهافي المادة ۱۹۷۳ ع وضع اليد المادى أو العملي ولو بلاحق شرعي قلذك اذا كان شخص واضعا يده فعلا على عقار فلا يكن اعتباره متعرضا بالنسبة لصاحب الحق الشرعي الذي لم يضع يده فعلا على المقار -- ن ۱۳ ساد ديسمبر ۱۹۲۳ ع ۱۰ ص ۱۷٬۱۰

۱۰۴ ان النرض من الما المادة ۱۰۴ عود حافة الحية الحيازة الفعلية المقار لاحماية حتى الملكية وعلى خليد المادة المحافة على ملك كان في حيازة شخص آخر غير المتهم وقت ارتكاب الحجر به ركن من الاركان الاساسية لها وهذه الواقة بجب ذكرها في الحسامة الحافة ورية على حكم تحكمة أخرى قضى بحق الحيازة المحجني عليسه أوالرجوح المحافق بها الحكم لا يكفى بل أخرى تنص صراحة في حكم الادانة أن المقال الممتدى عليه حكان فعال في حكم الادانة أن المقال الممتدى عليه حكان فعال في حكم الادانة أن المقال المتدى عليه حكان فعال في حيازة الجني عليسه المتدى عليه حكان فعال في حيانة المتحدى عليه حكان فعال في حيانة المتحدى عليه حكان فعال عليه المتحدى عليه حكان فعال في حيانة المتحدى عليه حيانة المتحدى عليه حكان فعال في حيانة المتحدى عليه حكان فعال في حيانة المتحدى عليه المتحدى عليه حيانة المتحدى عليه حيانة المتحدى عليه حيانة المتحدى عليه المتحدى المتحدى عليه المتحدى عليه المتحدى عليه المتحدى عليه المتحدى عليه المتحدى المتحدى عليه المت

١٠٤ رفت دعوى على التهسم بالتطبيق المادة ١٩ ١٩٧ع لهمته بأند خل ف غزن بقصد ارتكاب جرية ا فيه دثبت من التحقيق أن المهم دخل باحدى رجليه في الخزن و بقيت الاخرى في الحسارج حكمت الحسكمة أن هذا اللهل لا يصد دخولا في المقار مالمني المقمود من المادة ١٧٣٠ ٢٧ ع

بحردوجودالمتهمداخل المغرل بكنى لاعتباره سيء القصد أى انه يقصد ارتىكاب جريمة بالمعنى المراد من المادة ٣٧٤ ع مالم يسد أسبابا مقبوله ٣٠ – الجنرة المركزية ١١ مارس ٩٠٨ هج ١٠ ص ٧٣

١٠٥ لاتنطبق المادنان ٣٧٤ و ١٩٧٣ لخاصتان بحريمة انتهاك حرمة ملك الذير على من دخل محلا من الاماكن الواردة بهما وارتكب جريمة معينة

ارتكن الحسكم على تعليقات نظارة الحقائيه ص ٩٠
 (١) راجع التعليقات على قانون الحو بات ص ٨٣

فاذا دخيل شخص يبتا لا آخر قصيد ارتكاب جريمة فيه وارتكب فعلا جريمة مبيئة « زنا » فلا تمكن محاكته على جريمة انتهاك حرمة ملك النبي بل يحاكم على جريمة الزنا اذا رضى الزوج بذلك طبقا للمادة ٣٧٥ ع — استثناف مصر ٢٨ مايو

۱۰۹ لا يكنى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيسه أن يذكر في الحسلم العبارة الآتية و فلان في ليسلة كذا بناحية كد دخسل منزل فلانه بقصد ارتكاب جريمة فيه » بل مجب أن المحكمة نيسين الوقائع بيانا كافيا لتمكن سحكمة النقض من مراقيمة ما اذا كانت الاركان المحكونة للجريمة موجودة أم لا خصوصا اذا كانت القشية حكم فيها بالبراءة سن ۱۳ ديسمبر ۱۳ الشرائع س

۱۰۷ متبرالحسكم الصادر في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير باطلا طلانا جوهر يا ويجب نقضه ان لم يبين ان المجسى عليمه كان حائزا للمقار الذي

انتبكت حرمته اذ الحيازة من الشروط الاساسسية لتسكوين الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٣٣٣ من قانون العقوبات — ن ٩٣ مارس ٩١٥ هج ٢٩٠ م ١٤٧

۱۰۸ يكنى لتطبيق الماده ۳۷۳ من قانون المتوبات أن يدخسل المتهم عقارا فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ولا يشترط لتوفر الجريمة أن يصد المتهم الى استعمال القوة فعلا لمع تلك الحيازه — اسكندرية استئناف ۱۸ مارس ۹۸۵ عرام ۵۸۰ مارس ۸۲۵ عرام ۵۸۰ مارس ۸۲۵ مارس ۸۲۸ مارس ۸۲

ه ١٠ المستالادة ٣٧٥ على عقوبة من بوجد في ببت مسكون مختفيا من أعين من لهمم الحق في اخراجه المراجب والمستحص المختفى هورب البيت ولذلك فلا تسقط جريمة الاختفاء باشتراك أحد أفراد أهل البيت مع المختفاء به مادام رب البيت عابل المدنى غيرة الم غالم في ذلك البيت والاختفاء به مادام رب البيت غير قابل لهذا الاختفاء سن ٧١ م ٢٩ ص ٢٧٠

0250

البلاغ الكاذب

۱۱۰ مجب أن يستمل كل حكم صادر بعقوبة عن مادة إخب ال بأخر كاذب طبقا للماده ٢٩٤٤ ع على يان ان الاخبار حصل بسوه قصد والاكان باطلا — ن ٢٨٠ مارس ٩٠٨٠ ع ٨ ص ٢٨٠

١١١ يعاقب يمنضي المساده ٢٦٤ ع كل من رفع اسم شخص معين في البسلاغ بل يكفي أن يثبت

على آخر بسوه قصد دعوى جنحه مباشرة وأعلنه بها السيوطاستثناف ٢٠٥١ إر ٢٠٠ ع.١٠٧ مرا ١٩١٧ لاياتم لتكوين جريمة البسلاغ الكاذب المنصوص عنها في الماده ٢٩٤ع أن يورد المبلغ اسم شخص معين في البسلاغ بل يكفي أن يثبت

للمحكمة ان البلاغ يقصد به شخص معين ـــ ن ١٠ يوليه ٩٠٩ ثج ١١ ص ٤

۱۸۳ لاحاجة أن كرالسلطة التي تقدم الياالبلاغ صراحة في الحسكم القاضي بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب طبقا المعاده ٢٠٤٤ ع بل يكني أن يظهرون مضمون الحسكم حصول تصديم البلاغ الى سلطة قضائيه كانت أو اداريه وذلك لان جرية البلاغ الكاذب للقدم الى سلطة قضائية أو ادارية معماقب عليها بقط النظر عن كون السلطة المقدم اليها البلاغ عنيها بقط النظر عن كون السلطة المقدم اليها البلاغ بحديمة أو غير مختصمة (١١ ـــ ن ه مارس ١٥٠ بح ١١ ص ٢٠٩ س

١١٤ من الاركان الجوهـرية لجريمة البلاغ الكاذب أن يقدم المنهم البلاغ من تلقاء قسه ومن ثم فلا يعتبر مرتكما لجريمة البلاغ الكاذب من أعطى معلومات كاذبة عند اجابمه على أسئلة وجهت اليه كشاهد أثناء التحقيق (٣) ــ طنطا استشاف ١٨ أكتوبر٧٧٩ بج ١٥ ص ٧٧

۱۱۵ بحب تهسير المادة ۲۹۵من قانون المقوبات مقارنتها مع المادة ۲۹۳ مشه ولا تنطبق الا عمل البلاقات المقدمة السلطات القضائية والادار بقوعليه

مجب نفض حكم لم يسعن ان البلاغ حصل بطك الطريقة ـــ ن ٧ نوفير ٩١٤ ج١ ص ١٥

۱۹۱ يكنى لسكوين جريمة البلاغ الكاذب أن بين المحكمة كذب الوقائم الميلغ عنها ولمشترط القانون أن يثبت ذلك بحكم نهائى أو بأعر بان لاوجه لاقامة الدعوى

ومن ثم فالحكم القاض بدتوية على من أحمد بامركاذب ارتكانا على براعة المجنى عليه التي ظهرت من المرافعة لايشمر أنه خالف القانون و يجب على يحكمة القض والابرام احسترامه - ن ٧٧ مارس ٩١٥ عبد ٢٠ س ١٤٤٤

۱۷۷ خیرالبلاخ الکاذب تحت طائلة للادة ۲۹۶ من قانون المقویات ولوغید فی الامکان رفع الدعوی الممومیة النسبة للجر بنة المبلغ عنها استوطها بعضی المده — ن ۲۷ ایر بل ۲۱۹۶ ۷۰ ص ۲۷۸

١١٩ اذا اتهم محامى أحد الخصوم فى قضية بانه

<sup>(</sup>۱) راجع ن ۱۶ ار بل سسنة ۹۰۱ م ۷ عدد ۹۸ و ۷ ينابر سنة ۱۰۶ م ۶۰ مدد ۹۰۱ و ۵ ديسمبر سنة ۹۰۴ مح هند ۱۵

<sup>(</sup>۲) ارتسكن الحسكم عسلى جارسون «شرح قانون السقوبات المنادة ۹۲۳ فقسرة ۱۸ و ۲۸ و ما يليها وتعليقات داللوز على قانون العقوبات الممنادة ۹۲۳ فقرق۸۵ و ۵۹ وملحق داللوزعلي ۹۲۳ ع فقره ۱۸۵۵ ثم اغطر خمكم محكمة تصبح حمادى الجزئية بم ۲ بمرة ۹۶

 <sup>(</sup>٦) راجع بمناه حكمي النفض والابرام الصادرين في أول مارس سنة ١٨٩٧ الفضاس ٤ ص ٣٤٣ في ٨٨ مارس ٩٠ ٩ يج ٥ ص ٤

افترى عملى الخصم الاسخر فلا يمكن أن يستند في أ دفاعه على المادة ٢٩٧ ع اذا لم يكن همدا الافتراء لازما لصالح الدفاع عن موكاه في القضية ولم تمكن

له علاقة بموضوع الدعوى

وتشمل كلمة الخصوم الواردة بالمادة ٢٦٩ع المحامين عن التقاضين ــ ن ٥ نوفنو ١٩٠٩ عن١٠

# NO COM

# التزوير

# تزوير أوزاق رسمية واستعمالها

 ۱۲۰ تطبق المادة ۱۷۶ ع على تزوير أختام وتفات الحسكومة ولوكافت غسير مستعملة الاتن ن ۳۰ ديسمبر ۹۱۱ ع ۱۳ ص ۳۷

۱۹۱ احتال حصول الضرر ركن من أركان جريمة تروير أوراق البنوك المنصوص عليها فى المادة ۱۷۶ ع و يعتبر الضرر محتملا ولو أن المتهم 4 يقصد الاضرار بالبنك مباشرة لانه يجسوز أن ينشأ عن التروير ضياع تفة الجمهور اللازمه لتداول هذه الاوراق

زور المتهم أوراق البنك الاهلى بقصد اقناع المجنى عليه بمارته في النزويرحتى يستولى منه على أوراق بنك أخرى - فحكمت محكمة النقض ان عمل المتهم بحوز الماقبة عليه باعتباره نزويراً في أوراق رسمية طبقاً للمادة 4٧٤ع

٧٧ لا يحوز لحسكمة النقص والا رام أن تبعث في قررته محكمة الجنايات من أن الورقة المزورة الشأ عنها ضرر أو كان الضرر الذي ينشأ عنها محتمل الوقوع لان ذلك يعملق بالوقائع — ن ٧٨ مارس ٢٥٠ م ٩٠٨٠ ص ٢٥٧

۱۲۳ لما كانت عريضة افتتاح الدعوى من

الاوراق الرسسمية كان تروير امضاء المدعى فيها معاقباً عليه بمفتضى المادنيم ١٧٩ و ١٨٥ ع — طنطاً أمر احالة ٧٤ ديسمبر ٩٠٨ ص ٣٣٧

١٧٤ حرراً حدالمتهمين لصفته حلاق محمة شهادة ميلاد مز ورة وقدمها متهم آخر فى قضية له أمام الحسكمة الشرعية ضد مطلقته وتوصل بهذه الطريقة الى الحصول عمل تنازل منها عن أجرة المحضانة والنشقة قدر قاضى الاحالة .

بانه لا يمكن تطبيق المادة ١٨١١ ع على حسلاق الصحة لا رتكابه تر و برا بصفته موظفا عموميا لان حلاق الصححة ليس هو الموظف المختص بتحر بر شسهادات الميلاد وكذلك لا يمكن معاقبتمه بمقتضى المادتين ١٩٨٥ و ١٨٥ ع لانه وقع باسمه وصفته الحقيقيين ولم يفتحل اسم المدبه أو الصراف أو صفة أحدهما وهما الموظفان المختصان يحجر بر همذه الشهادات

۱۷۵ انوقائم هذه الدعوى كن انطباقها على مادة النصب واحالة القضية على محكمة الجنايات لاتها الذا قدمت المحكمة الحرثية قد تمتيرها تلك الحكمة جناية فيسترتب على ذلك تطويل في سعير التضعية

بخـــلاف محكمة الجنايات التي لهـــا أن تحـكم قيها ولو اعتبرت الواقعة جـنحة ــــ طنطا أمر احاله ٥ يونيه ٩٠٠٥ خ ١٠ **ص ٣٠٠** 

۱۹۷ قدم زيد عريضة دعوى باسم عمرو بدون علمه و رضاه تحقيقا لفرضه وأمضى عريضة الدعوى باسم عمرو دوقع عليها تخم مزور عليه وقدمها الى قلم كتاب المحكمة ودفع الرسم المقسرر عليها ثم أن قيد عريضسة الدعوى بجمل لها صفة وسية أن قيد عريضسة الدعوى بجمل لها صفة وسية ووكون زيد قد او تسكن الحريضة هذه الصفة الرسمية وقت أن وقع عليها بالإمضاء والحمة المورين حائطا والعمة المورين حائطا العمة المعروب على العريضة هذه الصفة الرسمية وقت أن عليها بالإمضاء والحمة المورين حائطا العمة المعروب حائطا العمدة والعمة ١٩٥٠ج ١١ ص ٢٠٠٧

۱۲۷ انالمادة ۱۸۵ عخصصت الجرائم الماقب عليها فيها وهى اصطناع تذاكر السفر أو النز و برفيها وان كانت صحيحة فى الاصل

وأما فيشات تحقيق شخصية الجناة فهى أوراق أميرية مصدة لاثبات سوابق المحكوم عليهم فهى ذات أهمية كبرى لايمكن أن تقاس مجوازات السغر والمرور وعليها معول فى تشديد المقوبة عند وجود سوابق للمتهمين

وعلیه فان النزویرفی هذه الفیشات یماقب علیه بالمادة ۱۷۹۵ع — جنایات مصر ۵ سبتمبر ۹۰۹ ح ص ۷۵ ص ۱۸

۱۲۸ اتهمت النیابة بعضالاشخاص بالزوبر فی أوراق رسمیة بکیفیة أنهم تسموا باسیاء أشخاص آخر بن مزورة واسطنموا اخباملمؤلاء الاشخاص بقصد الحتم بها على عقود لاستعمالها فی دعوی

استحقاق مرفوعة أمام المحمكمة المدنيسة وبصموا بالاختام للذكورة على دفتر الحتام الذي نقشوا ومحكمة جنايات مصر حكت بان هذا القدمل ليس مجناية اذ اشترط لجنابة النرو رأن من رتكيها يكون صاحب وظيفة أميريه والحتام ليسرله هذه الصفة( ١٧٩ ) ع أوان يرتكب النزوير في أوراق رسمية كالمبينة في المادة الذكورة ودفتر الختام ليس من قبيل همذه الاوراق واعا هودفتر خصوص للختام لاجل ضبط أعماله والمراقبة عليهامن جهةالادارة وأما كون الدفتر مختوما بختم المديرية أو الحافظة فلا يكسبه الصقة الرسمية فان بمض الدفاتر مختوم بختم الحاكم ومع ذلك لايمد رسميا وإنالقا ون قدجمل عقابا مخصوصا لن يرتبك الزوير في دفاتر اللوكاندات ١٨٦ع ولم يجمل مثل هذا المقاب لدفاتر المحتامين الامرالذي يدل على ان الشارع لم يفرر عقابا لمثل هذه المسئلة -جنایات مصر به مایو ۹۹۱ ح ۲۹ ص ۱٤٣

۱۳۹ آنحذ المتهمون أساءاً كاذبة ونوسلوا بذلك الى قيدهذه الاسهاه بدفتر أحد تناشى الاختام والحصول على أختام بها وذلك بقصد التوقيع بها على عقود مز ورة ولكنهم لم يتفاره هذا القصد

وعكمة النفض والابرام قررت () أن المادتين ۱۷۹ و ۱۸۰ ع لا تنطبقان على المتهمسين حيث أن تماشى الاختام لايعبرون من « أصحاب الوظائف الاميريه » لا نحمة » يناير سنة ۱۸۸۶ كمال دفاترهم لاتعيرمن الاو راق البسمية بالمنى المتصود بها فى للاتعير المذكورتين

(٧) انه لا يمكن طلب عقاب المتهمين لار نسكا بهم افتر و بر فى أو راق خصوصية مختضى المادة ١٨٣٥ ولا أى نص آخر فى هذا القانون لان الاعمال التى ارتكوها تعدمن الاعمال التحضيرية -- ن ٧٧ سيقير سنة ٨١٨ ع. ١ ص ٥

مه الدفتر أحوال المسدة صفة رسمية و بناء عليه يكون التر و ير الحاصل فيه معاقباعليم بمتضى المادة ١٩٧٩ عوفضلاعن ذلك قان المادة ١٩٧٩ عن تعاقب على التروير الحاصل في الاوراق ذات الصفة الرسمية كما تعاقب على التروير الحاصل في الاوراق الاميرية فيكفي لتطبيق همذه المادة أن يكون دفتر الاحوال من « الاوراق الاميرية » يمنى نم الناوتر التعالي تعنى حكن دفتر الاحوال من « الاوراق الاميرية » يمنى مكاف بخدمة أميريه

واستشهد الحسكم بحكم محكمة النقض والابرام ٦ بونيه سنة ٢٠٦ م ٨ هدد ٧٤ — ٥ نوفبرسنة ١١٨ ج١٣ ص ٣٧

۱۳۱ خضر زبد فی جلسة بصفته بکراً اللدی فی الدعوی المرفوعه علی همرو المدسى علیسه وتنازل عن الدعوی لحصول الصلح بین بکر وعمرو المذکور بن الماعتاده أن لاضرر فی ذلك ولما تصدمت الدعوی الماضی الاحالة صد زید وعمرو قضی بان لاوجه لرفع طبقا للمادتین ۱۷۸ و ۱۸۰ اصدم توفر القصد علی المخاتین ۱۷۰ و ۱۸۰ اصدم توفر القصد المخاتین ۱۲۰ – أم احالة ۱۷ ینا پرسیسنة ۱۹۰۶ بج

۱۳۷ مجرد التوصل بطريق الغش لاعلان ورقة المارضة فى حكمغيانى باسم للحكوم عليه غياييا

غير معاقب عليه بنصوص قانون العقوبات الحاص بالدوير فىأوراق،عمومية -- جنايات مصر «فبرايو سنة ۹۱۷ بج ۱۲ س ۱۷۹

۱۹۳۸ اذا انتحال شخص اسها مزوراً عند استجوابه بمرفة ضابط البوليس عن تهمة وجهت اليه وترتب علىذلك ذكر بيان غير سحيح في المحضر الذي حرره ضابط البوليس المذكور فلا بماقب منتضى لعموس قانون المقوبات الخاص بالزويرفي أوراق عجموبه الزقازيق أمر احاله ۱۸ يناير سنة ۱۳۸۶ عمره س ۱۳۸

۱۳۹ المادة ۱۷۹ ع الخاصة بالذو بر الذي برتكبه الموظفون المموميون تنطبق على كل شخص يشغل خدصة عموميه وان لم يكن مستخدما في الحكومة حقيقة وعليه بعاقب محصمل مجلس بلدى اسكندر به بالحادة المذكورة — ن ۱۳ ابريل سنه ۱۲ م ۱۳ م ۱۲ م ۱۲

۱۳۵ ادمى زيدان شيخصا سرق مالا له وان بكرا شهد السرقه ولسكنه فى الواقع كانقدانمق مع عمرو على ان صدا الاخير بشخص بكرا و يوقع على المحضر باسم بكر كشاهد اثبات فقر وقاعى الاحاله بانلاوجه لاقامة الدعوى المحومية ضد عمرو بهمة التو وير فى أوراق عموميم ولا ضمد زيد بهمة الاشتراك لان أحد أركان الزوير أى الضرر أو اختال الضرر أو يتوفى ولكن محكمة ان المنعوى ولكن محكمة الالشعوى على أساس لان التروير المتالد وير المتالد وير قالدعوى ولكن محكمة

<sup>(</sup>۱) راجع حكمى محكمة الاستئناف في ۱۸ ابر بل سنة ۴۰۰، چ ۳ عدد ۶۱ وفي ۷۹ دیسمبر سنة ۱۹۸۰ (الفضاسنة رابعة ص ۶۶ ) رراجع شرح قانون المتو با تالصري لجرانمولان جزء ثان ص ۲۰۹

فى الاوراق السموهيه عنل بالنظام العام و يحتمل فيه الضرر فلذا السبب وعلاوة على ذلك فان الشسهادة التى أداها المتهم ضد الشخص المنسوبة اليه السرقه تدل فى حدد أنها على توفر نية الضرر عند، نحو هذا الاخير (1) ـــ ن مع مايو ١٩٣ هج ١٤ ص١٩٧

۱۳۹۰ لایمتبر تحر پر الموظف العمومی للاوراق مختصا بوظیفت. طبقاً للمادة ۱۸۸ ع الا اذا کان تحمر پرها مفروضا علیــه بمقتضی القانون أو اللوائح الاسمــة

ز ور أحد كتبة محاكم الاخطاط الذي كان ختصا بمتعنى وظيفته برد رسوم الدعوى للخصوم في
القضايا التي يتم فيها الصلح — ايصالات إسهاء بعض
هؤلاء الحمصوم أثبت فيها انه رد اليهم مادفسوه من
الرسوم وكان مجرر هذه الا يصالات التي بمكن تحريرها
من شؤون وظيفته بظاهر القسائم الوسمية التي كانت
تسلم للحضوم الإذانا بإيداع الرسوم منهم

لعم معصوم بداه بيدا بالموم تسهم حكمت ولما رفست الدعوة الممومية على التهم حكمت تحكمة الجنايات بادائته لارتسكابه تروير أنى عروات نختص بوظيفته طبقا المادة ١٨١١ ع ولسكن محكمة النقض والابرام نقضت همذا الحمكم وقررت ان عمل المتهم جنحة معاقب عليها بلماده ١٨٣٥ ع وذلك للسبين الاتين

(أولا) ان الايصال برد الوسوم بتبرسنداً عرفياً ولو انه حرر يظاهر ورقة رسسميه ( ثانياً ) انتحر بر هذا المستند لم يكن مختصا بوظيفة المنهم لا بختضى الفانون ولا اللوائح الرسميه — ن ۲۸ فبراير سنة ۹۱۵ که ۱۵ ص ۱۰۷

۱۳۷ لیس من اللازم انکوین جر بمه النر و بر فی أو راق رمسیة بواسطة استبدال الاشخاص أن یوقع المزور علی المقد المشتمل علی البیانات الکاذبة التی صدرت منه سـ ۱۳۵ مارس ۹۱، مج ۲۹ سیدة راجع موسوعات دائوز جزء ۲۷ نیسذة ۲۹۰ نحت کلمه و تر و بر ۲ وملحق الموسوعات جزه ۸ نحت کلمه و تر و بر ۲

۱۳۸ تستجر ورقة عموميسة في مواد الذوير المنصوص عليه في المادتين ۱۸۰ و ۱۸۰ من قانون المقو بات الورقة التي تعطى شكل الاوراق الممومية و ينسب الشاؤها الى موظف عمومي مختص حال كونها لم تصدر منه

اصطنع أحدهم عريضة دعوى أفرغها فى قالب ورقة محيحة الشكل وضمنها اسم محضر مختلق فقررت محكمة النقض ان عمله هذا يمد نزويرا في أوراق عمومية <sup>(۲)</sup>نه فبراير ۲۱، چ/س/۱۷۷

١٣٩ ان الحكوسة تغوم في الادارة بتأدية قسمين من الاعمال ترمى بهسما الى غرض واحمد وهو الادارة العاصة البسلاد وان اختلفت الصور والمظاهر في تأديتها وهمذه الاعمال على اختلاف أنواعها بحربها موظفون عموميون لا تنخير صفتهم بتغيير نوح العمل ولا صفة الاوراق التي ينتون فيها أعمالهم على اختلاف أنواعها

فالقسم الاول من ثلث الاعسال يتعلق بسلطة الاحر. والنهى ويسمونه Acte do autorité والقسم الثانى مايتعلق بادارة الإموال عموميـــة

<sup>(</sup>۱) راجع حكم محكمة الاستثناف في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠ خ س ٣ ترة ٤١ ٪ أشارالحكم الى مؤلف المروفي قانون المقو بالمرافئة المرافئة المرافئة المرافئة المروفي قانون المقو بالمرافئة المروفية ال

كانت أو خصوصية ويسمونه Acte de gestion وكلا القسمين من أعمال الموظف العمومي أما تقسيم الاموال الى عمومية وخصوصية وان انبني عليمه اختلاف في القواعد المدنية الخاصة بكل منهما فلا تأثير له على صدغة الموظف العمومي المكلف بتأدية الاعمال

و بناء على ماتقدم تسكون أعمال الموظفين في ادارة الاموال على اختلاف أنواعها يقصد بهاغرض واحد وهو الادارة العامة المبلاد وكل ما تعلق بذلك من الاوراق يعتبر أوراقا أهيرية عما ذكر بالمادة بهم ورد المجار أواض مجالس المديمات بعتمبر ترويا في أوراق رسسمية — ن أغسطس ١٩٩ ص ٣٩ ص ٣٩

و 14 غير كاتب أحد الحامين تاريخ الجلسة في ورقة اعدان حضور رفي قضية مدنية وذلك متعد عدم ضياع بعض رسوم قضائية دفعت منه المنت هذه الورقة بمرقة أحد المندو بين المنوم عنهم في المادة ١٧ مرافعات ولكن صورة الاحدان لم يذكر فيها هدا الاتداب كما قضيت بذلك المادة ٧٧ مرافعات وفي يوم الجلسة حضر المحض المان اليه ولم يتازع في صيحة الاعلان أعلى بضمة الأرور في أو راق رسمية فدافع عن نفسه قائلا أن ورقة الاعلان باطلة لانها غيرمشتماة على صورة الانتداب و بناء على ذلك طلب البراعة حكمة الفض والابرام بأن عدم ذكر اختداب الشخص المكافي بجراء الاعدان طبقاً

للمادة ١٧ مرافعات لا يترتب عليمه بطلان ورقة الاعلان بطلانا أصلياً أنما هذا الاهمال مجمــل الورقة قابلة للابطال بناء عــلى طلب الحصم المملن اليه ولهذه الاسباب قررت ان الحكم عــلى المتهم فى محله

كذلك حكمت محكمة الجنايات بأنه على فرض أن هذه الورقة باطلة بحب الحسم على المتهم بعقوبة لأنه لم يكن يملم أن هذا البطلان ينتج عن عمله (٧) وقر رأ يضا قاضى الاحالة أن الورقة المسرورة اذا كانت صحيحة فى الاصل ولكنها أصبحت باطلة بسبب اهمال أحد الاجرا آت اللاحقة الواجب أتباعها قانونا فيكون فى همند الحالة احتال حصول الضرر موجودا وبه تستم أركان جريمة النزو برالمالها علمها

(۷) ملحوظة — اذا كانت الورقة المطون فيها بالنز و برباطلة بطلانا لايمكن ممه حصول ضرر من وجودها فبدلك يكون ركن من أركان النزو بر فاقداً واتما بحبوز في هذه الحالة محاكمة المتهم بتهمة الشروع — جنايات مصر ۹ ينابر سنة ۹۰۸ ومصر أمر احالة رقم ۲۵ دسمبر ۲۰۶۶ جم ۸۰۸ وص ۱۷۲

۱ ۱ ۱ الزوير في الاوراق الرسمية ينبني عليه دائما احتمال حصول الضرر وهو على الاقل الضرر الناشيء عن ضياع الفتة الممهوصية التي لابد من وجودها في كل و رقة صادرةمن السلطة السمومية (۱۰ ركن القصد من جريمة الزوير يسستلزم وجود أكثر من مجرد ارادة ارتكابه فلا يتوفر هذا الركن اذا با يقون بسوء النية وقصد الضرر (۲۰)

<sup>(</sup>١١) انظر جار و « قانون المقوبات » الطبعة الثانية الجزء الثالث ص ٥٨٥ فقرة ٢٠٥٤

<sup>(</sup>٢) انظر جارو قانون المقوبات الطبعة الثانية الجزء الثالث ص ٧٧٥ فقرة ١٠٤٧ وما يليها

أحدث المتهم تعبراً ماديا في قسيمة رسمية لحجرد اصلاح ذات البين بين أقر بائه فحكت محكمة التمض والابرام بان لاوجه لرفع دعوى النز و بر ــــ ن ١٥ فيرابر سنه ٩١٣ مج ١٤ عس ١٩٧

۱ وينم أحدطاني الالتحاق باحدى مدارس الملمين شهدة ميلاد مورة فحكم بان عمله بعشير نو ورة فحكم بان عمله بعشير ورة في المبادة ١٩٥٥ وانه وان كان تاريخ ميلاد المنهم الوارد في الشهادة سابقا على الدكر يتو الصادر في سنة ١٩٨١ الذى يمتضاه أنشئت الدفاتر الرسمية لتيد المواليد الأأن قيد المواليد كان أمراً حاصلا بالصل ومقررا قبل هذا العارية ومن تم فشهادة الميلاد المن ورة تعير حائزة لصفة الاوراق الرسمية - ن ١٩١ أبريل ١٩١٣ بحد المهاد المهاد الماريل ١٩٤٣ بهدا المهاد الم

۱۹۳ من يذكر في عريضة دعوى حجز مال المدس الدى الفير بيانات مز و رة و بؤدى عمله هذا الى قيد هذه البيانات المز و رة فى دفتر الحسكمة الرسمى يعتبر مرتكبا لجريمة المزو برفى أوراق أميرية و بعاقب طبقا للمادة ۱۸۰ من قانون العقوبات — ن ۲۷ نوفمبر سنة ۹۸۶ ع ۲۸ ص ۳۰

١٤٤ الحاكم الاهلية هى المختصة بنظر نهمة اشتراك فى نز و بر واقع فى اعلان صحيفة افتتاح دعوى مرفوعة أمام الحاكم المختلطة اذا كان الحضر المختلط لم نرفع عليه الدعوى السمومية نظرا لسلامة نبته يساقب عسلى التز و بر المسنوى الذى يتم من بساقب عسلى التز و بر المسنوى الذى يتم من

الافراد فى الاوراق الرسمية فيصد عمرتكبا لجاابة التزوير من يقرر للمحضر كذبا أن فلانا مقيمهم ثم يستم الاعلان بالنيابة عنه بحجة أمخالب الانهاقتو عن المنزل — ن ه يونيه سنة ١٨٥ الشرائح سسنة نائية ص ٧٩٧

 ١٤٥ تعين المتهم مندوبا لتسليم أوراق التكليف بالحضور في المواد الجنائيـــة عمــلا بنص المادة ٩٥ من لائحمة ترتيب الحاكم الداخليمة الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ وكاف باعلان حكم غيابي وورقة تكليف بالحضور فاثبت كذبا أنه أعلنهما فاقسمت عليه دعوى التزوير عملا بالمادة ١٨١ من قانون المقوبات فقسرر قاضي الاحالة بان لاوجسه لاقامة الدعوى قبله لان المتهم من جهة لم تسكن له صفة الا في اعملان أوراق التكليف بالحضور فلو أعلن الحكم بعد هذا كان الاعلان باطلا ومن جهة أخرى فان اعملان ورقة التكليف بالحضور جاء باطلا لمدم اشتمال الورقة المذكورة على البيانات المنوه عنها في مادتي ١٧ و١٣٠ من قانون المرافعات فالنزوير الذي ينع في ورقة باطلة لاعقاب عليسه قانونا لا يقاء الضرر - طنطا أمر أحاله ٢٨ مارس سنة ١٠٧ ١٨ من ٢٤٢ (١)

۱۹۶۹ لم توجب المادة الاولى من الامم العالى الصادر في ۹۷ مارس سنة ۱۸۹۸ مراماة اجرا آت أخرى بالنسبة لقيد الوفات غير مانصت عليمه منها وقذلك لم يسد من المكن اعتبار محضر الوفاة الذي

محرره حانوني من الاوراق الرسمية بالمسنى المقصود في المادة ١٨٦ع

وحییت ان ما یقید فی دفاتر الوفیات یکون بناء علی تقریر مسن بیلنون عن الوفاة فیجوز الطمن فیه بطرق أخرى غیرالطمن بالنز و بر ومع ذلك فن یتسبب فی قید وقائم كاذبة وهو عالم بذلك بمتبرشریكا فی ارتكاب جریمه النز و بر فی أوراق رسسمیة ن ۲ ابریل سنة ۲۰۵ م ۲۷ س ۲۷۷

۱۹۷۷ لم ينص قانوت المقوبات على عقاب الاشهخاص النسير موظفيين كما قص على عقاب الموظفين المعموميين في المادة ۱۹۸۱ ع اذا ارتكبوا بحكن معاقبهم بعسفة شركاء في ارتكاب الجسر بمة المنصوص عنها في المادة المذكورة ولولم ترفعالا عوى الموظف المعمومي كما هو الحال اذا كان التزوير على الموظف المعمومي كما هو الحال اذا كان التزوير عراة عمن تقرير وقائع كاذبة امام موظف عمومي درا؟

۱۶۸ محتمل حصول الضرر من عقد مزور به بطلان جوهری أو نسبي لاحتمال جمل الناس بوجود هذا البطلان وعلى ذلك يمكن أن يكون تزوير هذا المقدجريمة تزوير

ألنى قانون نمرة ٣٦ سسنة - ٩١ الامر العالى الصادرفي ١٧ يونيه سنة - ١٨٨ المتضمن للاحكام الخاصة بالمأذونين ولم يصسدر بصد القرار الوزارى

المنصوص عند بشأتهم في المادة ٣٨٣ من القانون المذكور وهم الا "ن بناء على ذلك من غدير ألوافين خاصية بهم ولسكن حيث ان الناش بمتقدون وان كانوا مخطئين في اعتقادهم ان السقود التي مازالو يقومون بعتر يرها عقودرسية محيحة فهناك احتال حصول ضرر من تر و ير ظك المقود وتنظيق المادة ١٨٨ ع على هذه الحالة ـــ ن ٢٠ ابريل سنة ١٨٨ ع على هذه الحالة ــ ن ٢٠ ابريل سنة ١٨٨ ع على هذه الحالة ــ ن ٢٠ ابريل سنة ١٨٨ ع

استشهد الحسكم بما ورد بالفترة « ١٥٥ » من الجسرة الثلث من « جارو » عسلى قانون العقوبات والفقرة به ١٩٠٧ من (شوفو وهبلي) على قانول العقوبات

قد تحتوی الو رقه الدوقیة فی مجموعها علی بیانات ذات صفة رسمیة فاذا ارتیک موظفی محمومی نرو برا فی هذه البیانات عوقب علی ذلك الفعل بمتعفی المادة ۱۸۱۸ع

١٤٩ حرر صراف بمنه هذه بعض يانات كاذبة على احدى استهارات البنسك الزراعى عن مقدار ما يملك مقدم الاسستمارة و فحكم بان هذا التزوير معاقب عليه بالمادة ١٨٨ ع ولوأن الاستمارة هى ورقة عرقية فى مجموعها — ن ١٧ أبريل ٩١٣ هم ع ١٩٩ ص ١٩٩ (٢)

ایعد حرتکها لجریمة التزویر فی أوراق عمومیة مهندس الری الذی یزور أثناء تأدیة وظیفته

<sup>(</sup>١) راجع محكم محكمة النقض في ١٨ يونيه سنة ١٨٩٨ القضا س ٥ ص ٧٤٧ ٢

<sup>(</sup>٢) ارتسكن الحسكم على مج داللوز الدورية سنة ١٨٤٥ الجزءالمحامس فقرة ١٩٧٧

<sup>(</sup>٢) أنظر أيضا ملحق داللوز نحت كلمة نزو يرفقره ٣١٣٠

في يان ماتم من الاعمال في دائرة اختصاصه لحساب وزارة الاشغال المبهمة ويعتبر فاعبلا أصليا لاشريكا مادام قد وقع بنفسه على ذلك البيان كأنه صادر منه ولولم بكتبه يسده بل أملاه على مستخدم آخر - ن ١٩ ديسمبرسسنة ١٩١٤ مج ۱۷ ص ۳

١٥٢ انستعمال الاوراق المزورة مع العلم بزورها أمر معاقب عليه قانونا طبقا للمادة ١٨٧ع ولو كان الفرض من استعمالها الوصول الى حق

دیسمبر ۹۱۵ نج ۱۰۱ ص ۱۰۱

عوقب طبقا للمادة ١٨٨ من قانون المقو بات كما إنه

يماقب طبقا للمادة ٧٥ من ذلك القانون أن اختلس

أموالا كانت تحت يده بسبب وظيفته سواء كانت

"الاموال المختلسة عموميه أو خصوصية ... ن ٢٨

١٥١ بعتمير المستخدمون في وزارة الاوقاف موظفين عموميين فان أرتكب أحدهم تزويرا في و رقة من الاوراق المكلف بتحريرها بمنتضى وظيفته أنابت شرها — ن ١٩ ستمبر ٩٢٤ جم٢ ٢٠٠٠

# تزوىر في أوراق عرفية واستعماله

۲۰۰ س ۹۰۸

١٥٧ لحكمة الجنح الجزئيه أن تصف الوقائع المطروحة للنظر أحامها بماتراه صوابا بدون التقيد وصف النيابة ولحاأن تفير وصف التيمة من نصب الى نز وير - الاقصر ٢٤ فبراير ١٩١٦ الشرائع س

اه، عب في جريمة النزوير عند البحث في وجود الضرر أو احتاله الرجوع الى الوقت الذى تحررفيسه العقد المزورفليس للعتهم أن يتمسسك والتصديق الذي حصل أخيرا على الامضاء المزورة ن ۲۹ مارس ۹۰۹ مج ۱۰ ص ۱۹۳

علمه بانها مزورة ---حكم رقم ١٤ مارس ٩٠٨ مج

١٥٤ (١) اذاز ورشخص ورقه ثم استعملها فيمتبرالنزوير والاستعمال جريمة واحدة

 (۲) اذا حكم على شخص واحيد لارتكاب جريتي النزوير والاستعمال فلا يعتبرمن الاوجه المهمة لبطلان الحكم مايأتي

(أولا) عـدم ذكر تاريخ النزوير اذا كان تاريخ الاستعمال مبينا في الحكم (ثانيا) اذا لم يذكر في الحكم صراحة ان المتهم استعمل الورقةمع

١٥٦ يصم القاضي الذي كان ضمن الميثقالتي حكمت مدنيا بتزوير ورقة أن يكون ضممن الهيئة التي تنظر دعوى اللزوير الجنائية الذا أقيمت فها بعد ن ۽ ديسمبرسنة ١٠٩ ج ١١ ص ١٧(١)

<sup>(</sup>١) راجم نقض ٨ ابريل سنة ١٨٩٩ القضاءس ٣ ص ٢٢٧ وقف ١٠ ينا ير ٩٠٠ مج ٤عدد ٩٩

۱۵۷ النر و بر المنوى هو عبارة عن ابدال فكر بغيره عند تحرير الو رقة أو اتيان أمر فى الحرر غير الواقع الذى كان بجب تحريره أى انه يانيم أن يكون حصل اتفاق على شىء خاص ثم يبدل بضيره عند الكتابة وعلى ذلك فلا يعد نز ويرا كما أنه لاجر بمة على من يقدم لمجندون أو معتوه عقدا فيمضيه لان عقود السكران تعتبر مدنيا انها لا وجود لها قانونا فهد أحد أركان العماقد وهو الرضا قالمز و ير في شىء غير موجود قانونا مستحيل --- السيده جنع ۲۵ مايو

۱۵۸ اذا قضت الحسكمة بيراءة المتهم من "مهمة النرو بر لوضوح الترو بر بشكل لا ينخدع مصه النرو بر لا ينخدع مصه السان ولا يكن حيثان أن عدث منه ضرر قد فصلت في مسئلة متملمة بالموضوع وليس لحسكمة النقض مارس ۱۱۸ مج ۱۷ ص ۱۱ مارس ۱۸ مج ۱۷ ص ۱۱ ۱

۱۵۹ زور النهم عقدا عرفیا على امرأة بانها قبلت الزواج به وحكمت الحكمة بان هدا تزویر يمكن آن يترتب عليه ضر رمادى وأدبى بقطع النظر عن ما لهدا المقدس القوة في الانبات - ن ١٤٥ اكتوبر ۹۰۰ ع.۳۷ ص ۱۸ (۲)

۱۹۰ اذا أنى المدعى فى دعوى مدنية على ذكر ورقة مزورة فى عريضة دعواه فهذا فى حدد ذاته لا يكنى لتمكوين جريمة استعمال ورقة مزورة أسيوط استثناف ۱۸ ابر يل ۹۱۲ ع ۱۳ ص ۲٤٧ المروط استراف ۱۸۸ ابر يل ۹۱۲ ع ۱۳۳ ص ۲٤٧

مستمرة تعجد على التوالى مادام المتمسك بالورقة لايتنازل عنها وما دامت هــذه الورقة لم تستبعد من التضية بحكم بها ئى قاض جزويرها

ومن الحطأ القول بأنه بمجرد العلمن بالتزوير تمكون جربمة الاستعمال قد تمت نهائيا اذ في جميع أدوار الاجراآت المحاصة بالتزوير المدتى يستعر المصم الذى يقدم الورقة على التعسدك بصحتم ومجتهد في تأييدها مدة التحقيقات كلها مسقراهكذا على ارتكاب الجربمة التي بعاقب عليها القانون سن ١٩٨ ينا ير١٩٣ م ٨٧ ص ٢٧٨

۱۹۲ قدم العدد المطمون فيه أثناء تحقيق سحته بناء عــلن طلب قاضى التحقيق لايكون جريمـــة الاستعمال ـــ ن ۲۰ يوليدسة ۱۹۳۵ مج۲۵ س۲۰۸

۱۹۳ تنازل مقدم الورقة لمزورة عن التمسك بها لايمنع من عقابه لان الاستممال يقع منه بمجرد تقديمها ــــن ۱۵ اكتوبر۹۳ ش ۱ ص ۷۳

١٩٤ ينقض الحكم الصادر بعقوبة في جريمة توريادا لم يبين فيه أركان الجريمة التي رأت محكمة توريادا الم يسمح أن يكتني بالمبارة الا "تية « المتهم زور خالصة لسب صدورها الى فلان تتضمون كذا وكذا وذلك في بوم كذا » بل يجب أن نبين طريقة النزوير ليعلم أن كانتأركانه المبينة في القانون متوفرة في الدعوى أم لا — ٢١٠ المبينة في القانون متوفرة في الدعوى أم لا — ٢١٠

۱٦٥ لاشك فى أن قيــد المســتخدم فى دقاتر ســيده المبالغ الق يســتلمها من مرتبه حجة عــلى

<sup>(</sup>٢) راجع حكم محكمة النقض والابرام في أول مايو سنة ١٨٩٧ (القضا سنة رابعة ص ٣٢٧)

المستخدم الذكور وعليه فان التغيير الذي بحصل بعد ذلك من هذا المستخدم فى المبالغ التى اسستلمها بان يمحو المبالغ الاصلية ويكتب غميرها أقل منها يعتبر تزويرا منه سسن ٧٠ ديسسمبر ٩١٣ الشرائع س أولى ص ١٧٨

۱۹۹ ان جربمة الغزو برائق تنم و بوضع أسهاء أشخاص آخر بن » ليس من ضمن أركانها أن بوقع للنهم عملى الو رقة المزورة — ن ۱۲ مارس ۹۱۵ الشرائع س ۷ ص ۷۲۰

۱۹۷۷ تسمية شخصياسم آخر وتوقيمه على سند وين بيصمة أصبمه باعتبار أنه هو الشيخص الذي تسمى باسمه يعتبر ترويرا بوضع ختم مزور ، لان بصمة الاصبيع ماهى الا يوع من الحتم — الاقصر ٢٤ قبرابر الشرائع س ٣ ص ٢٠٥٠

۱۹۸ لاضرورة لك بحكم بالمقاب فى تهسمة | جنايات بنى سويف فى ٩ فبرابر نزوير ورقة أن يقدم أصل الورقة الى المحكمة بل | نمرة ٢٥ سابره بنى سويف ٩١٩

متى توفرت الادلة على أن الورقة المذكورة مز ورة يحكم بالمقاب ولو أن المتهم لم يقدمها المحكمةوادغى فقداتها —ن ١٣ يونيوسنة ٩١٣ الشرائع س أولى ص ٢١٩

۱۹۹۸ انکشف حصر الاتک لیس من الاوراق الرسمیه فلم تنص علی وضعه لا محمة أو قانون من الممدول بهما الا ن ولم يکن من واجب عمد البلاد كتابته وإذا جاز آنه من الاوراق الرسمية فهولم على الموقى ولا لتقرير محمة هدنه الحقوق أو نسادها بل هو عبارة عن قائمة جرد مبين فيها ما علمك المتوفى بل هو عبارة عن قائمة جرد مبين فيها ما علمك المتوفى فهو سخير بمه وقت الوقاة قاذا ذكر فيه ما يدعيه السان من حتى له على المتوفى فهو سخير محمد المسادى والمحدد ولا يترتب على و روده فيه ثيوت هذا المتى المدعد سحكمة على و روده فيه ثيوت هذا المتى المدعد سحكمة بجنايات بن سويف فيه فيوا بر ۱۹۷۷ بن التفسية بي سويف فيه فيوا بر ۱۹۷۷ بن التفسية

### تزسف النقود

۱۷۰ نید التدلیس اللازم توفرها فی جر به تریف النقود المنصوص عنها فیالمادة ۷۱۰ع هی نید الاضرار بالتقه المموینة بالنسبة المسكوكات أو الحضول عل ربح غیر شرعی وجود التریف كاف الدرض وجود هذه النیة حق بنیت المكن

ولكن لابشترط في جريمة نرييف النقود أن الحا في المادة ١٧٧٦ ع المحلول على ربح ومن ثم قالحكم العماد المنطقة المرابطة المستثنافية بمرا المنطقة المرابطة المرابطة المرابطة المرابطة المرابطة المرابطة المرابطة المرابطة على ربح بحمل الوقوع ويشعر هذا الاجتمال العربي عمل وبعد عمل المرابطة عمل وبعد عمل المرابطة عمل وبعد عمل المرابطة المرابطة عمل وبعد عمل المرابطة المرابطة عمل وبعد عمل المرابطة المر

موجودا حمّا بمجرد النزييف --- ن ١٩ مارس سنة ٩١٠ ع ١١ ص ٢٩١

۱۷۱ جريمة استعمال تطعة نفود مزيفة من دات الخسة قر وش تسير عالمة لان المقاب المقر و المقر و المقر المقر و المقر المقر و المقر و المقر المقر و المقر المقر و المقر المقر و المقر المقر المقر و المقر ا

# الامر العالى الصادر في ١٣ توليه سنة ١٨٩١ وقانون نم ة ٧٧ سنة ٩٠٩

٧٧٧ كل متشرد من النصوص عنهم في الفقرتين إنوج والمادة الاولى من الامر المالي الحاص بالتشردين الصادر في ١٣ وليهسنة ١٨٩١ حكمعليه بالحبس بعد انذاره عملا بالمادة الثانيسة من الاس المشار اليه بجوز الحكم عليمه بالحبس اذا عاد للنشرد بدون احتياج لانذاره - حكم استئناف ٣ مارس ۸۰۶ م ۹۰۸ ص ۲۳۷

١٤١ أنذر المقشرد بالكفعن الةالتشرد في ميماد يقسل عن عشرين يوماكان الانذار باطلا طيقا للمادة الثانية من قانون عرة (١٧) ٩٠٩ - طنطا استثناف ع اریل ۹۱۰ مج ۱۱ ص ۳۲۹

١٧٤ اذا أنذر المتشرد بالكف عن حالة التشرد ولم يحدد له ميماداذلك كان الانذار باطلا طبقا المادة الثانية من قانون نمرة ٧٧سنة ٥٠٥ - طنطا استثناف ۱۲ یونیه یج ۱۱ ص ۳۷۱ "

١٧٥ يوجد اختلاف بينالانذار الواجب عمله طبقا للمادة الثانيسة من قانون عرة ١٧ سسنة ١٠٩ الخاص مائتش دين و بين الاندار الذي نص عليه في الاوامر العالمة الملفاة بقانون عمة ١٧ المذكورواذلك لابجوز رفع الدعوى على متشرد يمتنض المادة الثانية من هذا القانون اذا كان حصل انذاره طبقا للاواس المالية الملفاة ـــ طنطا اسة تناف . يونيه ستنة - ٩١ ع ۱۱ ص ۲۷۲

متشردا طيقا للاوامر العالية التي ألغيت بقانون عرة ٧٧ سسنة ٥٠٥ قيدًا كاف لاعتباره عائدا بالمسنى المقصود في المادة (٣) من القانون المذكور ولو لم يكن أنذر مرة أخرى ـــ طنطًا استثناف ٢٣ مايو MYE 00 11 8 91.

٧٧٧ لامجوز للمحكمة أن تنقص مدة السنة المفررة لوضع المتشردين تحت ملاحظة البــوليس عِتَتَضَى المادة ﴿ ٣/ ١ ﴾ من قانون نمرة ١٧ سنة ٥٠ ه الحاص بالتشردين كما الهلايجوز لهاأن تنقص مذة الستة الاشهر المقررة لذلك في المادة « ٧/٧ » من النانون المذكور ولو أن الحكيم بالملاحظة في الحالة الاخيرة موكول لاختيار المحكمة .

لاتنطبق المادة ﴿ وَمُ ﴾ ع الخاصة بالعود على الجراثر المنصوص عليها في قانون تمرة ١٧ سنة ٩٠٩ المتعلق بالمنشردين وذلك لانه بمقتضى نص المادة ٨ ع لاتنطبق المادة ٤٩ ع الاعلى الجرائم الوارد ذكرها في قوانين خاصة اذا خلت ثلث القوانين من تصريح صريح وقد نصت المادة و ٣ ، من قانون عرة ١٧ سنة ٥٠ م محاعل حالة العود بل وقررت لهـا عقو مة أشد من المنصوص عنها في المادة ( ١٩ ) ع منشور لجنة المراقبة ٢٤ أبريل سنة ٩١٠ مج ٢١٠ ص ۳۸۹

١٧٨ لاتنطبق المادة ٦٤/٣٤ التي تنص على أن « الجرم الذي سبق ارساله الى الاصلاحية ١٧٦ اذا سبق الحسكم على شخص بضفته | لابحوز في أي حال من الاحوال ارساله اليها مرة

ثانية وعلى حانة محاكة صغير لجرعة منصوص عنيا فيقانون المقو بات وكانسبق ارساله الى الاصلاحية عملا بالقانون غرة ٧ سنة ٨٠٨ الخاص بالتشردين الاحداث وخرج منها بأمر السلطة الادارية عملا مالحق المخول لها عقتضى هذا القانون - اسكندر مة احداث خصوصية ١١ فبراير ٩١٢ مج ١٣ص١٧٩

١٧٨ اذا اعتبر شخص متشردا طبقا للقانون عرة ١٧ سنة ٥٠٥ وحكم عليه بالجبس بعد انداره وجوب الكف عن التشرد ثم ماد الى النشرد جاز اس ١١٣

الحكم عليه بالجبس من جديد بدون انذار سابق - ن ۱۱ مارس ۹۱۱ م ۱۷ ص ۱۰۵

١٨٠ تسقط جنحة التشرد اذا وقمت المرة الاولى بمرور ثلاث سنين من ناريخ الذار المتشرد غيرانه اذا حكم على شيخص لتشرده ثم عاد الى ارتكاب تك الجرعة مرة أخرى قبل مرور عس سنين من تاريخ الحكم الاول وجب قانونا اعتباره عائدا مصر استئناف ٢٦ أغسطس ٩١٥ مج ١٧

الجرائم المسندة الى المتهم تكوّ ن جريمة وأحدة

وبحكم عليمه من أجلها بعقوبة واحمدة طبقاً للمادة

و ٣٧ ﴾ ع حيث ان ذلك من المسائل المتعلقة

بالموضوع - ن ۱۱ فيراير ۹۱۱ م ۲۷ ص ۸۷ (۱)

أميرية ولنزويره أوراقا رسمية اخفاء للاختلاس

فالحكم عليمه بعقومة السمجن طبقا للمادة ١٨١ع

باعتبار انها العقو مةالقر رةلاشد الجر يمتين المنسو بدين البه والم تبطعين بمضهما ارتباطا غسير قابل التجزئة

هو حكم صحيح ومن ثم فلا يكون هناك خطأ في تطبيق

القانون اذا لم بحكم عملي المتهم بالفرامة المقسررة

للاختلاسطيقا للمادة ٧٧ ع(٢) - ن ١٩ أبريل

٩١٩ م ١٤ ج ١١٣

١٨٤ اذا حكم باداة المتهم لاختلاسه أموالا

#### تمدد المقويات

١٨١ اذا كون الفعل الواحمد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمية التي عقوبتها أشدد والحكم بمقوبتيا دون غيرها

واذا وقمت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرنطة سضيا يسض محبث لاتفيل التجزلة وجب اعتبارها كاما جريمة واحدة والحكم بالمقوبة القررة لاشد تك الجرائم - مصر استئناف ٢٧ أغسطس ۹۰۹ س ۲۲۳ ص ۲۲۳

١٨٧ اذا قضى بعقو بة واحدة على جريمين طبقاً للمادة ٣٧٦ وكان هناك بطلان بالنسبة لواحدة منهما فينقض الحسكم بنامه - ن ٢٦ مارس ٩٠٨ بح ۱۱ ص ۲۱۶

١٨٣ تفصل محكمة الموضوع نهائيا فبااذا كانت

م٨١ ان المادة ٣٣ع تشترط لتوقيع عموبة

(١) راجع حكمي محكمة النقض في ١٣ ابريل ستة ٩٠١ مج ٣ عــدد ٣٧/٧ وفي ٢١ ديسمبر ســنة ٩٠٣ مج ٥ عدد ٨٦ / ٤ ، (٦) راجع حكم محكمة النقض الرقيم ٢١ أبريل سنة ٩٠٠٠ ج ١ ص ٣٠٧

واحدة فقط أن تكون الجرام التي ارتكبت مرتبطة بعضها بمض نحيث لاتقبل التجزئة - ان مسذا الشرط الاساسي يتماق بالموضوع و يتوقف تقدره على النظر الى جميع الاركان الاخرى الموجودة فالدعوى والتي فصل فيها نهائيا قاض الموضوع دون سواه - ن ١٧ فيرار ٩٩٦ - ٣١ ص ٢٩٩

۱۸۹ لمادة ۳۳ من قانون السقوبات قضت بوجوب اعتبار الجربمة التى عقو بنها أشسد والحكم بمقوبتها دون غسيها وهى تطابق المادة ه۳۳ من قانون ت ج الفرنساوى

ومن المبادىء التا تونيسة أن المقوبات التكميلية الني و ما الشارع في جرائم مخصوصة هي متعلقة بنسوع تلك الحسرائم ومن شأنها أن يكون المقاب برادها لمرتكبها وحائلا بينهم و بين ما فياولون ارتكابه المما في المستقبل و تشغيع الحكمة التي قصدها الشارع اذا كان من المتسر المتسترفي تلك الحرائم أن يخلصوا من هذه المقوبات التكميلية التي قورت لها بارتكابهم جرائم أخرى عقوبها أشسد من عقوبة تلك الحرائم التي التكميلية التي قروت التكميلية التي قروت التكميلية التي قروبا المساحة بالمرائم التي المرائم والحب الحكم بها ولو المحتم بها ولو المحتم بالوطنة الحرية الحديثة الحرية المحتم بالوطنة المحتم بالمرائم والمحتم بالمرائم والمحتم بالمرائم والمحتم بالمرائم والمحتم بالمرائم والمحتم بالمرائم والمحتم بالمحتم با

وان ماجاء بالمادة ٣٣ للطابقة للمادة ٣٣٥ من القانون الفرنساوى من وجوب اعتبار الجسرية التي عقو يمها أشد والحكم بعقو يتها دون غيرها لا يثطبق على العقوبات التكميلية كالمصادرة والفلق وما ماثل ذلك لان ذلك يستلزم أن تكون العقوبات التكميلية

مرتبة الدرجات حتى يبيسر عند تطبيقها معرفة أبها أشد ومتى كان هذا الترتيب معدوما لان القانون خلو منه أصبح من المقسرر تطبيق المادة المد كورة بخصوص العقوبات التكميلية وقد قررت المخا كم القرنساويه هدنه المبادى» في أحكامها — براجع مختصر جاروفي شرح قانون تحقيق الحنايات عص ٣٨٧ من الطبعة ٣ — طنطالستثناف ٧ ما يوس١٥ الشرائع سنة أولى ص ٥٠

۱۸۷ ارتباط جر تنین بمضهما ارتباطا بقضی بطبیق الفتره الثانیة من المادة ۱۹۷ ع مسألة بدوقف أمرها كثیراً على قصد الجانی فان كان قصده من ارتبكابهما واحداً صحح - لواجتمعت ظروف أخرى - اعتبارهما جریته واحدة والا وجب اعتبارهما جریتین مستملتین و بما أن القصد الجنائی هدو شیء موضوعی فیكون حكم محكمة الموضوع باعبار الجریتین منقصلتین بسبب عدم اتحادالقصد الجنائی فیهما هو حكم غیر عاضع لرقابة محكمة النقض ن یا به نوفیریه ۱۹ الشرائم ۷ س ۸۸

۱۸۸۸ نصت المادة ۳۳ ع على انه اذا وقدت عدة جرائم لفرض واحد وجب اعتبارها كالماجر بمة واحدة والحدة والحدة والحدة والحدة والمقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم والكن هذه المادة لانتطبق على المقوبات التبعية مثل المصادرة والنملق قان هده العقوبات محتم بها أيضا مع عقوبة الجريمة الاشد — منوف ۲۷ ماو ۹۱۹ الشرائم ٣ ص ع.٠٠

## تنظيم الدكرتو الصادر في ٣٦ أغسطس سنة ٩٨٨٩

١٨٨ البناه في قطعة أرض أدخلت بامر عال في خط التنظيم غير معاقب عليه اذا كانت اجراءات نرع الملكية لم تتخذ ضد المالك طبقا اذلك الأمر العلل الملكية لم تتخذ ضد المالك طبقا اذلك الأمر ١٨٨ الملكية على ١٨٨ مايو و٩١٥ ج١٣ ص ١٨٨ (١٠) مايو مهمه لبناء على غير ١٨٠ ومستمرة البناء على غير

خطوط التنظيم أو بصلح واجهة منرل بصير رخصة أو احداث بناء أو بلكونات بالمخالمة انانون التنظيم لان مشل هـذه المخالفات تم بالانتهاء من المسمل المكون لها ولو أن أثر المخالفة داهم ـــ أسيوط جنح ١٣٠ كنوبر ١٨٤ الشرائع ٧ ص ٥٥

### CULTON

تهديد

۱۹۱ کامة «شي» » الواردة في المادة ۱۸۲ عالى تنص حلى عقاب « كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر » براد بها الاشياء المادية ، و بنا عليه لاعقاب متضى هذه المادة على من استممل التهديد فصيد الماقة في المادة مال ديسمبرسنة ۱۹۸ هـ معرا ۱۸۷ ديسمبرسنة ۱۸۸ دیسمبرسنة ۱۸۸ دیسمبرسنا ۱۸۸ دیسمبرسا ۱۸۸ دیسمبرسنا ۱۸۸ دیسمبرسا ۱۸۸ دیسمبرسنا ۱۸۸ دیسمبرسا ۱۸

ا ۱۹۷ قد ألفى قانون نمرة ۲۸سنة ۱۹۱۰ احكام المسادة ۲۸۶ ع السابقـة عليه واستبدلها ولكنه لم يلغ صراحة ولا فعمنا المادة (۲۸۳) ع وعليــه يكون الاغتصاب بالتهديد مماقيا عليــه بالمادة ۲۸۳ ع و يعتبر جريمة منفصلة عن التهديد المنصوص عنه بالمادة ۲۸۶ ع ـــن ٤ مايو ســنة ۱۹۱ م ع ۱۳ ص ۱۵۰

١٩٣٧ لم نص المادة ٢٨٤ ع المسدلة بإنا نون نمرة ٧٨ سنة ١٩٠ على وجوب وجود رابطة بين الشخص المرسل اليه كتاب التهديد والشخص الموجه اليه التهديد ومع ذلك يجب أن توجد بينهما رابطة يكنى أن يكون من شأنها أن يحصسل التهسديد أثرا في النفس

اذا أرسسل كتاب مهديد الى مدير شركه من الشركات بقدل أحمد مرهوسسيه فلا يلزم حما أن لا تكون هذه الرابطة موجودة بينهما - ن ١٧ ديسمبرسنة ١٩٠٠ ع ١٧ ص ٣٥٠

۱۹۶ بعاقب على جريمة التهمديد الكتابة المنصوص عنها فى المادة ١٨٤ع المعدلة التاون عرة ٨٧ سنة ٩١٥ ولو لم يكن الشخص المهمدد معينا

 <sup>(</sup>۱) ورد ذکر أو بری و رو الجزء افرایح س ۲۷ ولو زان الجزء السادس س ۲۷ وموسوعات داللوز
 الجزء ۲۳ می ۲۰۰ راجع استثناف ۲۷ دیسمبر سنة ۲۸۹۸ ح عدد ۲ اکتوبر سنة ۲۸۹۸ واستفنافی
 عنطد ۲۵ ابریل ۲۸۹۸ علی الشرائم والقضا السنة ۳ می ۳۷۱

تبيئا صر محا ويكني أن يتوصل الى تعيينه بطريق الاستنتاج من الوقائع -ن ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠ مج

١٩٥ تنطبق المادة ٢٨٤ من قانون العقوبات المدلة بالقانون عرة ٨٨ سينة ١٩٩٠ على الدائن الذي سدد مدينه بالقتل أن لم يقم وقاء ماعليسه من الدين لانه ليس من أركان الجرعمة المنصوص عليا في المادة المذكورة أن يكون الطلب غير شرعي فيذاته

-ن y نوفير سنة ١١٤ م ١٦ ص ١٦

١٩٧ لا يلزم لتكو من جرعة التهديد المأقب عليه قانونا أن تكون للمهدد ( بالكسر ) مصلحة من تنفيذ الامر الحاضل بشأنه التهديد – ن ١٦ يتاير سنة ١٥ ١٤ ج ١٧ ص

١٩٧ لاضرورة لكي تنطبق المادة ١٨٤ أن الشرائر س ٢ ص ١٧٧

· 6:0

ص۷۱۷

جارك

أمر عال رقم ١٣ مارس سنة ١٠٩

يبين المهدد للمجنى عليه الامور الشائنــة التي يرمد

افشاؤها بلان مجرذ التاسيح بها يكني لتوقيع العقاب

التي هدد المتيم الجيز عليه بافشائها لان هـذه مسألة

موضوعية لارقابة فها لهكمة النقض على محكمة

الموضوع ل و ١ مارس سنة ف ١ ١ الشرائع ساولى

٨٩٨ ولو أنه غير ضرو ري لاجل الماقبة على

التهديد أن يكون خطاب التهديد مرسلا لنفس

الشخص المددولكن إذا أرسل الحطاب الىشخص

لاهم رسول لتوصيل خطاب النهمديد ولا هو قريب

أو صديق الشخص المدد حتى بحمله عاسل المودة

الى توصيله فلاعقاب سن ١٣ فبرأبر سبنة ١٠٥

ولا ضرورة في الحكم الذي يصدر بالمقوبة في جرعة تبديد أن تذكر الحكمة الامهر الشائنية

١٩٩ الفرامة التي توقعها مصلحة الجمارك على مخالفي | الوقت نقسه بمهمة منصوص عليها في قانون العقوبات لوائحها هي بثناية تمويض للحكومة عن الضر رالذي مدن ٧١ يونيه ١٩١٣ مج ١٩٠٣ (١) لحقها ولا تمنع من رفع الدعوى المموميسة عليهم في

0250

حانه تية

أمر عال صادر في ٥ توفير سنة ٧٨٨٧

٠٠٠ يعتبر رئيس حانوت يقتضي الامر العالى | طبقا للامر العالى المذكور عملا من أعمال وظيفته

الصادر في ٩ نوفيرسنة ١٨٨٧ موظفا عموميا ينطبق | ن ٢٩ يونيه ٧ . ٩ مج ٩ ص ١١ على المادة ١٨١ ع ويعتبر محضر الوفاة الذي بحرره

## الحريق عمدا

٧٠ يحير الفصد الجنائي في جريمة الحربتي المسمد متوفرا قانونا متى كان الفاعمل قد وضع النار عن علم مهما كان الباعث أمالي ارتكاب الله الجريمة ولذك يعاقب طبقا للمادة ٧٧٧ من قانون المقوبات من يضع النار في داره وهو يقصمد أن يتهم شخصا آخر بالحربي ... ن ٧٧ مايو سمنة ٥١٨ ؟ ٧٧ ص ٥٠

أشار الحسكم الى تعليقات جارسون على قانون العقو بات الدرنسي جزء ثاني ص٧٦٥ بند ثاني١٩٨٨

۷۰ و القصد الجنائى الذى يازم توفره فى جناية الحذريق المحدوم النار للاحراق بقطم النظر عن المنابع المجارة عقد المادوم الذى الحريقة كون الشيء الذى أحرق مشدوك بين المتهم والمجنى عليه لايمنع من الدقاب — ن ۱۹۸۸ بريل سنة ١٩٨٥ الشرائع من أول ص ۱۹۷٧

٧٠٧ ان التواعد المترد في قاون المقوات لا تطبق بطريق المتميل ولا يجوز التوسع في نسوص التانون قان القافي محرج بذلك من سلطة النضاء الى سلطة التشريع ولذلك قان احراق البوص المتخلف عن الذرة الا يدخل عقاب مرتكب عت نص المادة ٧٠٠ عقوات لان البوص للذكور ليس هو من الاختباب المدة الوقود وقدعد الشراح

أنواع المزروجات التي نوهت عنها لملادة ١٣٧ مصرى قانون المقر بات الفرنسا وى المقابلة للمادة ١٣٠ مصرى ولم يذكر وا من بينها أحجالب تلك المزروجات ، انظر البندكت جزء ٢٣٠ سحيفة ١٨ فقره ٩٥ ولكن لكلا يترك هذا الفعل بدون عقاب صدر في فرنسا قانون خاص به جاريخ ١٨ مايو سنة ١٨٩٣ حيث أضافوا الى الفترة الحامسة من المادة ١٩٩٤ كلمسة (قش) ولان هذه السكمة غير مضافة في المادة ٢٧٠ من من قانون المقوبات للصرى فلا يمكن تطبيقها في هده من قانون المقوبات للصرى فلا يمكن تطبيقها في هده من كزية ٧٧ مايو سنة ١٩٨٨ ح ٣٧ ص ١٩٨٨

٤٠ وضعالنارق حطبالقطن جر بمتماقب عليها بمتضى لمادة ٧٧٠ ع لان حطب القطن الما أن يكون من الاخشاب المعدة للوقود أو زرعا محصودا وكلاها من الاحوال للنصوص عنها في المادة المذكورة — ن ٤٧ إريل مسنة ٩٠٩ هج س ١٠٠ . ص٧٧٧

٧٠٥ لا تعتبر جناية الحريق المنصوص عنها في
المادة ٧٢١ ع جريمة تامة الااذا انصلت النار الشيء
الذي أرادا لجاني احراقه - أمراحاله ٤ - ٧ - ١٩٠٨ ٢
 ٩٠٨ - ٧٠ - ٩٠٨ ٢



# الدفاع الشرعى

١٠٩ البحث في وجود حتى الدقاع الشرعيهو

قبل كل شيء من المسائل التي تعلق بالموضوع اذا اقتصر الدقاع على ذكر بعض وقائم ليتوصل بها الى اثبات وجود حتى الدقاع الشرعى ولم يشرض لذكر أى مسألة قانونية تتعلق بكفاية هــذه الوقائم للدلالة على وجود هذا الحق ثم قررت الحكة فى حكمها أن الجريمة ثابقة فــكانها حكمت ضمنا بعدم ثبوت الوقائم التي ذكرها الدقاع ويكون حكمها هذا وافيا بالمرض --- ن ع بوليه سنة ١٩٠٠ مج س ١٧

۷۰۷ تقدر الظروف التي تبييح استعمال حق الدفاع الشرعى غن النفس أمر يتعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع نهائيا وليس لحسكمة النقض والابرام أن تبيد البحث، فيه حدن ٧٠ فبرا يرسنة ١٩٠٩ بح ١٧٠٠ ص ١٧٠

٨٠٧ وجودحقالد فاعالشرع أمر يتعلق بالوقائم تفصل فيه محكمة الموضوع غير انه نما كان قانون المقو بات قد بين بعض الشروط الواجب توقرها لاستعمال هذا الحق وجب على الحسم الذي يقضى بالبوادة بناء بمل أن المنهم كان فيحالة الدفاع الشرع ان بيهن الظروف التي أوجدت الحق للذكوروالا كان ذلك الحسم باطلا — ن١٧٥ إبريل ١٧٥ ج/١٧ ص ١٧٩

٧٠٩ لامحل قانونا للارتكان عملي الدفاع الشرعيان لم يكن هناك.اعتمداء محقق لا وهمي أو اعتداد بوجود خطرمهددمني على أسباب مقمولة طنطا

امر احالة ١٧ مارس سنة ١٩، يج س ١٧٠ مس ١٩٠٠ و ١٧٠ ان سألة الدفاع الشرى مسألة متعلقة بالموضوع النصوروة على محكمة الموضوع ان تنص في حكمها على رفضها بل ان الحسكم بالادانة يعتبر في ذاته رفضا في مايو ١٩٠٧ الشرائع مى اولى ص ١٩٠٨ كبب في حالة الدفاع الشرعى عن النفس طبقا المادة ١٧٠٣ كب في حالة الدفاع الشرعى عن النفس طبقا للمادة ١٧٠٣ كب في ذلك أن يتوهم المتهم وقوح الاعتداء عليه

يس اعتراف المتهم الا يكنا من الايكان الى تبوصل بها الهمكمة الى تقدير الوقائم فلا ترتبط به ويمكنها أن تتبين صحمه بشهادة الشهود أو بضييها ومحت يكون الاعتراف كهتية طرق الالبات من المسائل المتعقمة بالموضوع التي تفصل فيها نهائيا محكمة الموضوع - ن ٧٠ يناير سنة ١٩٠٥ ع١٩٠٠ ١٩٧٠

۷۹۷ لايستيراستردادالمالك بالفوقائش، لميكن في حوزته استعمالا لحق مقرر له بمتضى القانون في المادة وهو عيش عدد أن يقضى الناسب بفسه (۱)

٧٩٣ ليس لحكية النقض سوى البحث في المسائل القانونية فقط دون أن تحداها قام الدفاع الشرع عن النقس أو عن المال وتعابو زهدا الحد هو من المسائل التقديرية التي لحكمة الموضوع حتى النظرفيها وتقديرها حسب ظروف الدعوى — ن من عه ٧٠ ع ٢٥٠

#### دودة القطن

٢١٤ نصت المادة ﴿ ٣/٩ ﴾ من قانون نمرة ١٣ سسنة ١٩٠٥ الحاص بالاحتياطات الواجب بانخاذها لابادة دودة القطن على عقاب وكل منكان مكلفا عراقبة نزعالاو راق أو نقلها أو احراقها نموقع منه أى فعل أو اهمال يمكن أن يترتب عليه عدم احراقيا ، ويشمل هذا النص كل قعل أو ترك يقم من كلف بهذه المراقبة حتى نشأ عنهاماقة حرق هذه الاوراق في أي وقت كان سواء أحرقت هذه الاوراق فها بعد أولم تحرق — ن ١٦ ديسمىر سنه ٩١١ مج ۱۳ ص ۳۵

٣١٥ الراد من عبارة ﴿ ظههر دودة القطن أو و يضانها والواردة في المادة الاولى من قانون عي ت سنة ٥٠٦ هو وجودالدودةأو بو يضانها يقطمالنظرعما اذاكان الشخص الواجب عليه التبليغ عنها يطربوجودها و بناء عليه لايجوز لن اتهم بعدم التبليمغ عن ظهورها أن يستند فيدفاعه على أن القدر للصاب قلبل جدا ومن المعول أن لا يكون قدر آه أوانه كان يحيل الملامات المهزة لهذه الدودة حق كان عكنه أن يتم فيا - طنطا ١٤ اغسطس سنه ١٩١٠ مج ٢٧ س ١٤

#### دين

## الجنم المتعلقة بالادمان

٧١٦ من طمن بسوء نية بواسطة الكتابة والطبيع والنشر في دس من الاديان كالدين الكاثوليكي مثلا بان انسب اليه أمورا مخالفة على طريقة الاختلاق والتأويل والاستنتاج يكون مجرما في نظر القانون ويعاقب بالمقوية المخصصة قذلك -- بني سويف جنح اول سبتمبر سنة ٧٠٦ - ٢٢ ص ٢٤٢

٧١٧ الاعمال المكونة التعمدي على الاديان المبينة في الفقرة الثانيسة مادة ١٣٠٩ ع لم تذكر على طريق الحصر بل ذكرت لبيبان انه معاقب عليها بمتبضى هذه المادة ـــ ن ٧٨ ديسمبر ســـنة ٧٠٧ 29 m 9 8

إ يتمدى على أحد الادبان في حاجتين مخصوصيتين الاولى طبع أو نشركتاب مقدس في أهل دين من الاديان التي تؤدي شمائرها علنا مع تحريفه عمدًا تحريفا بفير ممناءوالثانية تقليد احتفال ديني ولايؤخذ من نص هذه المادة ثبوت المقابعل كل تعدخارج عن هاتين الحالتين لان ذكرهما يفيد الحصر ويمتع الاطلاق وكل تفسير بخالف ذلك من شأنه الحجر على الفكر وحرية الانتقاد

ان التمدى على الاديان عس المتقدات الق بحرض القانون على احسترامها فعي لذلك تهم النظام المام وللنيانة الممومية وحدها حق مخاصمة المتدين ولا مجوز مطلقا قبول أحد الرؤساء الدينيين مدعيا ٢١٨ الالمادة ١٣٩١ع قضت صراحة بعقاب من أ مدنياً لان سلطته لانتناول غير الامور الدينيــة من

الارشادات والوعظ وخلافه ولانه لايمثل باى حال من الاحوال طائفته في الحقوق المدنية

تختص الحما كم الاهليه النظرق قضايا الكاثوليك ورؤساهم الدينيين بما فيهم البطريرك لانه بموجب الاتفاق المبرم بين نظارة الطارجية المصربة وحكومة

النما في يم ينابر سنة ٢٠٥ أتحسم النزاع في تبسية الاقباط الكالوليك ورؤساهم الدينيين بما فيهم البطر يرك للحكومة الحليمة — مصر ١ استثناف اول ديسمبر سنة ٢٠٠٧ ح ص ٣٨: ٣٠٨

### الرشوة

۲۹۹ إن المشرع المصرى عرف الرشوة فى المادة ٨٩ من قانون المقوبات بقوله يعدس تشيا كل موظف عموى قبل وعدا من آخر بشيء ماأو أخذ المدينة أوعطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولوكان الممل حقا أو لامتناعه عن عمل من الاعمال المذكورة ولوظهرله إنه غير حق

فاركان الرشوة الحاصية تـكون اذا ثلاثة وهي أولا وجود المؤلفة المحوى ثانيا وجود الفائدة ثالثا داء المدل أوالامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة يعتبر موطفا عموميا وكيل ادارة البضائم في مصلحة السكة الحديد لانها احدى جهات الحكومة الانار به وهو مسؤول عن ادارة عمله فها ولو كان موضوعا نحت مراقبة غيره

ان الفائدة هى الباعث للمتهم على البات المصل المنفق عليمه وقد حدد الفائون أنواعها على مدييل المصر و قبول وعد بشيء ماأو أخذ هدية أوعطيه م و بين في المادة ١٨ ما بابعد من قبيل العظيمة كما نوه في المادة الثالثة على أن الفائدة المذكورة قد يتفق على أن تكون للموظف أو لأى انسان آخر يعينه لذلك ليس من الضرورى قانونا أن يكون الموظف ليسم من الضرورى قانونا أن يكون الموظف عنجما وحده بالامورالى أعطيت الرشوة من أجلها

حتى يمد جانيا بل يكني أن تجوز استشارته في بمض هذه الامور فيساعد عاملا رأبه ولوبحق مادام قبال وعدا بشيء مانظير أدائه هذا الرأيوأ كثرمن ذلك اذا كان النظام الادارى يقضى بعرض بعض الاوراق عليه للتأشير علما تأشيرابسيطا وكان الموظف لايقوم بهذا الممل الداخل في أعمال وظيفته الا باس يكون م تشيا لان المرض هو منع الاتجار بالوظيفة بحال من الاحوال وان القول بذير ذلك خطأ اذهو بؤدى الى اباحة الرشوة لجيم موظفي الحكومة لانه معلوم انه لحسن ادارة الاعمال قضت الضرورة بتوزيع كل مسألة على عدة عمال فيختص كل واحد منهم بالقيام بشيء معين منها فلا تكاد توجف مسألة واحدة يهمها كلها موظف واحدفتوهم وجوب قيام الموظف باداء الممل كله بعيد عن الصواب فضلا عن مخالفته لنص القانون الصريح لأن كل مااشترطه القانون هو أن يكون الممل من أعمال الوظيفة ومادامت كلمة (عمل) جاء مطلقة فهي لا تتقيد بقدر من الممل المدين ولا بنوع مخصوص بحال من الاحوال ـــ قرار قاضي الاحاله ه مايو سنة ٩١٠ مج ٢٥ ص ١١٤

۲۲۰ يعتبر مرتكبا لجريمة الرشوة و واقعا تحت
 المقوبات المنصوص عنها في المواد ۸۸ الى ۹۹ ع

الشخص الذي يشرع في اعطاء رشوة اسكات منتش الرى ليحمله على أن لا يقيد اسمه في الكشف الذي يكتب بناء على أمر المقتش باسهاه الخالة بين الواقع الرى --- بني سويف استقتاف ٧٣ ستمبرسنة ١٨٤ مج ١٥٥ ص ٢٤٣

۷۳۱ لم تمین المادة و ۹۳ » ع الخاصة بالشوة الوقت الذى ياتر أن بحصل فيه الاعتراف حق يترتب عليه الاعتراف الثانية من المادة المناخ من المادة المناخ ومن المادة المناخ ومن المناخ ومناخ المناخ ومناخ المناخ ومناخ المناخ والمناخ والمناخ والمناخ والمناخ والمناخ والمناخ في الموضوع — ن ۲۹ ابر المستنة ا۹۲ من ۱۲ من ۱۲

٧٧٧ تعطى الرشوة الى الوظف لاجعل تأدية عمل من أعمال وظيفته أو لاجعل الامتناع عنه قاذا كان الممالات أجعل الامتناع عنه المؤلف أجلا لاجعل اجرائه أو الامتناع عنه لبس هومن اختصاص الموظف أوليس في وسعه عمله كانتها و ذلك العمل أوخروجه من سلطته الى سلطمة أخرى فتكون المرط التانونية غيهنوفرة

ولا يكنى اعتقاد الزاشى بمقدرة المرتشى على نلبية رغيــة الراشى لتوقيـع المقاب بل لابد من أن تكون مقدرة المرتشى في هذه الحالة فعلية حقيقة ــــ على أن الراشى يمر يضه سممة الموظف للضرر أصبحمسؤلا لحذا الاخير بالتمويض للدنى ولوكان برينامن المقوبة لعدم استيفاه شروطها القانونية ــــ السنطة جنح ٢٩ مارس ٨٠٨ ح ٧٢ ص ٧٨٧

# الزنا

۷۷۳ يترنب على الطلاق البائن حل عندالزواج واعتبار الزوجسين كان لم يكن بينهسما رابطة زواج وعلى ذلك لايجو ز الزوج أن يطلب محاكمة روجته الزائية اذا طلقها طلقة بائنة حسحة استثنافي رقيم ٤ يوليه ع ٧٠٧ ص ١٩٧٣ محكمة قنا

٧٧٤ عانه عملا بالمادة ٢٧٦ ع مجوز ازوج المرأة المثبوت عليها الزنا ان يوفف تنفيد الحكم فله أيضا استتاجا أن يوقف سير الدعوى قبل الحكم فبها --ملوى ٣٣ مارس ٩٠٠ مج ٨ ص ٧٣١

۲۲۵ عبارتا و الا داب السمومية » و والحياء»
 المذكورتان في المادة ۲۲۵ ع كاسبا ب ليجمل الجلسة

سرية ليستا مترادفتين فينيا تميد كلمة الحياء قد صارلها ممنى خاص بها قاصر بوجه ما على الا "داب الحاصة بالاعمال واللذات الجسمائية تمبد السكس النسسية لمادة الاداب الممومية خصوصا اذا تمارضت كلمة الحياء قاتها تقد على بدون شلك كلما من شأنه حفظ كلما من سلو كه و رق أخلاقه وعلى ذلك فالا تذاب الممومية تنضمن حيا التظام العام الذي هو المسلامة الظاهرة على وجودها كما أنها نشعل أمورا أخرى غيرذلك

و يؤكد بتضمن عبارة الأكاب العمومية للنظام العام استسمال هذه العبارة فىالمادة (٧٣٧) من لا محة ترتيب الحاكم الاهلية العبادرة في سنة ١٨٨٧ وذلك

لانه بحب أن تفسر النصوص الخاصة بيعض الحاكم باعتبار انها مكيلة للنصوص العامة الواردة في هذه اللا محة لا ناعتبار إنها مقيدة لها

أما المادة ( ٨١ ) حرافعات التعلقية بسريه الجلسات فانها لانسري على المواد الجنائية لوجود نص خاص بها في قانون تحقيق الجنايات مادة « ۲۲۰ » سن ۱۱ یونیه ۹۲۰ نج ۱۱ص ۲۸۸

۲۲۷ عدم قبول الز وج رفع دعوى الزناعلى زوجتمه وشريكها مادة و٣٣ ع يمنع من محاكمتهما عنتضي المادة (٣٧٤) ع لانتها كهما حرمة ملك الفير مدخولهما في المكان الذي ارتكبافيه الزنا - أصوط جنع ۲۹ يونيه ۹۱۰ مج ۱۲ ص ۲۹٪ (۱)

۲۷۷ لیس الزوج الذی طلب محاکمة زوجته لارتكابها الزنائم تنازل عن محا كتها وقبل معاشرتها أن يرجع في تنازله و يطلب محا كتمها من جديدلان تنازله نهائي لارجوع فيسه ــــ الزقاز يق ١٩ ستمبر (T) \$4 00 18 € 41Y

٣٧٨ طبقا لاحكام الشريمة الفراء يجبو زللزوج متى زادسنه عن ثلاث عشرة سنة أن يقبر دعوى الزنا على زوجته ولا يؤثر على حقه في هــذه الدعوى كونه قاصرا قانونا - ن ٢٤ ينابر سنة ١٥ مج ١٥

٢٧٩ لاتازم محكمة الموضوع مجمل المجلسة مرية في قضايا التمدي على المرض وأنما لها النظرفي الامر فاذا وجدت أن ساع القضية في جلسة علنية لايمس التي زني بها منز وجة -- والمحكمة قررت - ان هذا

الا تداب في شيء أبقت الجلسة علنية - ن٧٨ نوفير ١١٢ الشرائع س ٢ ص١١٢

. ٧٧٠ اذا أوقفت دعوى الزنا المقامة على الزوجة بناء على أن زوجها رضي معاشرتها له فيذا الايقاف يستقيد منه الشريك في جرعة الزنا - طنطا استئناف رقيم ٢٤ فيراير ٨٠٨ ج ٩٠٨ ص ١٧٨

٣٣٧ اذا منم الزوج تنفيذ الحسكم الصادر على زوجته لارتكامها الزنا طبقا للمادة ٢٣٣ ع فلا يمنع ذلك من تنفيذ العقوبة على الشريك اذا كان الحكم نهائيا وهـ ذا بخـ لاف مااذا كان الحـ كم ابتـ دائيا واستعمل الزوج حقه المخول له يتمتضي المادة ٢٣٦ ع المذكورة قبل أن بحوز الحكم المذكور ﴿ قُوهُ الشيء الحكوم به نهائيا ، فإن الشريك يفلت من المقاب في هذه الحالة ــ طنطا استئناف ١٨ ستمبر ۹۱۰ ج ۱۲ ص۸۷

٧٣٧ اذا اتهم شخص بارتكاب جريمة الزنا المنصوص عنها في المادة ﴿٢٣٧» ع وجبعمل النيامة اثبات كون المرأة التي زنى بها منز وجة وليس عليها أن تثبت عسلم المتهم بإنها كذلك اذ علمه بكونها مَنْزُ وَجِمَةً أَمْمِ مَفْرُوضٌ بِمِعْنِي انَّهُ اذَا أَهْمُلُ الزَّانِي فِي البحث عما اذا كانت المرأة التي زني بها متزوجسة فيمتبر اله قصسد ارتكاب الزناحتي ولوكانت المرأة المتزوجة

دافع المتهم عن تهسه إنه كان لا يعسلم أن المرأة

<sup>(</sup>١) تأيد هذا الحكم من محكمة أسيوط الا بتدائية بحكمها الصادر في أول سبتمبرسنة ٩١٠

<sup>(</sup>٢) راجبه جارو ﴿ قَانُونَ المقو بات ﴾ الطبعة الثانية العجزء المحامس وجه ٢٥٩ فقره١٨٨٧

الدفع لا ين بالمتصود بل يلزمه أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفةذلك ولواستقصى عنه (١) اذا استند الحسكم الناضى بادائة زان طبقا المادة ۱۹۳۷ على ضبط المنهم متلبسا بالبجر بمة و زاد على ذلك وقائم أخرى لم تنص المادة ۱۹۳۷ ع على قبولها بصفة أداة فلا يعتبر ذلك وجها موجبا لنقض الحسكم — ن ٧ ار بل ۱۸ ، ۹ ، ۱۸ ص ۲۷۷

٣٣٣ ان الادلة التي تقبّل في مادة الزنا هي: -

- (١) القبض على الزاني متلبسا بالممل
  - (۲) اعترافه
- (٣) وجود شكاتيب أو أو راق مكتوبة منه
- ( ٤ ) وجوده في منزل مسلم في الحل المخصيص للحر م مادة ٧٣٨ع

قاما الاعتراف الذي يكون حجة في هـ فدا المقام فيو الذي يعبدر امام شسخص دى صـ فقاؤ والذي ينسب الى المتهم والمتهم والمتهم والمتابات فهي تعبدر من المتهمين بعضهم لبعض ، وكل شهادة تؤدى الى اثبات أحد الاركان المذكورة لا يؤخذ بها اذا كانت لا تطابق المقول أو تناقضها الاحوال الحسية — الجزة جنح ٢٩ ديسـمبر ٧٠٥ ح ٣٧

٣٣٤ اذا حكم على زانطبقا للمادة ٣٣٧ عبناء على ضبطه متلبسا بالجريمة وجب أن يذكر في الحكم ان المتهم ضبط متلبسا بالجريمة والاكان الحكم باطلا

مسئلة ضبط المتهم متلبسا بالجريمة من المماثل المتملقة بالوضوع التي تمصل فيها الحكمة بدون أن تكون مازمة بيان الاسباب - ن ٢٠ يونيه ٩١٠ ع ١١ ص ٣٩١

۲۳۵ حالة التلبس المنصوص عليها في المادة ۲۳۸ من قاون المقوبات المناصبة بالشريك في الزنا تحقيق المبادة ٨ من قاون المتنفى المبادة ٨ من قاون تحقيق الهيناية أو عقب ارتكاب بيرهة يسيرة بل يكفى أن تكون الزائية رشريكها قد شوهـدا في ظروف لاتحمل محالا الشك عقلا في أن الهير يمة قدارتكب ويجوز إثبات حالة التلبس بكل الادلة القانونية عما المالنة

أخرج المنهم امرأة منروجة من مذل زوجها وأسكنها حجرة في منزل فسخص آخر حيث أقام ممها ليلة كمالة ثم رددعلها مراوا فحكمت المحكمة بان هذه الوقائم الثابة بشهادة الشهود تسكون حالة التليس فها يصلق بالشربك في الزنا – أسسيوط استثناف ١٠ فيرار ٩١٧ عه/١ ص٩٧

أشار الحكم الى مؤاف جار و فى قانون المتوبات جزء رابع ص ٥٥٥ طبعة سنة ١٨٩١ و بلاتش من قانون العقوبات جزء ٥ يند ١٩٤ وأشار أيضا الى ملحق موسوعات داللوز جزء أول ص ٣٧٣ نبذة ٧٧ وتعليقات جارسون على قانون المسقوبات مادة ٣٣٨ نبذة ١٤

# السرقة

٧٣٩ اذا خالفت القواعد الدينية الخاصة بالادرة القواعد المنصوص عنها فى القانون المدنى بشأن الملكية فلا بجسوز التمسك بها فى حالة الاتفاق المباح شرعا بين الاشخاص المنتمين الى هذه الادرة لا يصلح أن يكون الحطأ بشأن الملكية دفاعا

للمتهم فى سرقة لان الجهل بالفانون لا يستسير عــذرا مقبولا كما قضت بذلك المـادة ٧ من لا محمة ترتيب المحاكم الاهليــة ــــن ٣ يونيــه ١٩١١ مج ١٧ ص ٢٧٥

۲۳۷ لاتنم جريمة السرقة الابنقل مال للغمير نقلا تاما

راجع جار و الجزء الخامس من الطبعة الثانيــة ص ۱۳۹۷ لف ۱۳۹۸ و تعليقات جارسون على المــادة ۱۳۹۷ من قانون العقو بات الفرنسي

۲۳۸ يشــ ترط للاعفاء من المقوبة المنصوص عليها في المحال ٢٣٨ من قانون المقوبات في أحوال السرقة بين الاز واج وبين الاصول والسروح أن لا تلحق المسرقة ضروا بحقوق الفير قالوالد الذي يسرق مالا ليس لا يبه فيه الاحق الملكية بالاشـــ تراك مع الفير بعاقب عقاب السارق --- نه ١٥ أبريل ٢٩١٩ مج ١٨٧ ص ١٨٧

انظر تعليقات جارسون على قانون العـقوبات المـادة ٣٨٠ نبدة ٣٥

٧٣٩ مسألة كون الجريمة وقمت ليلامسألة تتملق بالوقائع ولقاض الموضوع الفصل فيها نهائيا

ورفع رسيس الوسول مسلس به به به والمنافق حكم بالسقو به طبقا المدادة ٧٧٠ من قانون المقوبات لسرقة وقعت ليلا ولم تذكر الساعة التي ارتسكبت الجريمة فيها فلا يعد ذلك من الاوجه الموجبة لنقضه - ن ٧٠ ينا بر ١٨٥ ج ١٧ ص٥٥ أشار الحكم الى ج ١٨٧ في ١٨٧٤ في ١٨٧٤ في ١٨٧٤ في ١٨٧٤ في ١٨٧٤ في ١٨٧٤ في ١٨٧٨ في ١٨٧ في ١٨٧٨ في ١٨٨٨ في ١٨٨ في ١٨٨٨ في ١٨٨٨ في ١٨٨٨ في ١٨٨٨ في ١٨٨ في ١٨ في ١٨٨ في ١

راجع ن ۲۲ ينا رسنة ، ۹۱ ج ۱۱عد ۲۲

و ١٩٤ بشترط في وسائل الا كراه المديرة ظرفا مشدد الجريمة السرقة طبقا للمادة « ٢٧٧ ع في أن تكون موجهة ضد الاشتخاص (اكراه مادى) وعلى ذلك لا يعتدر من أرهب وقدين صمغيرين بدخوله عليها ليسلا في الحجرة التي هما بها واطفائه نو رها انه استعمل الاكراه المنصوص عندفي هذه المادة سطفطا استثناف عفيرا بر ١٩٠٥ ع ١٧ ص٩٤.

۱۶۹ اذا أعطى السازق موادا مخسدرة العجنى عليه أثناء مقاومته يعتبر عمله هذا من أفعال الاكراء الممنى المقصود المادة ۲۷۷ع — ن ۲۰ مابو ۹۱۲ مجموس ۲۰۰

استشهد الحکم بحکم محکمة النقض فی ۲۸ دیسمبر سنة ۲۰ به مج ۳ عدد ۸۱ و بحکم محکمة النقض فی ۲ ینایر ۵۰ به مج ۲ عـدد ۷۷ و ایدهما

٧٤٧ اختــــلاس الاشـــياء المحجوز عليها اداريا

كان أوقسائيا يعتبر مرق طبقا انص المادة ٢٨٠ من قانون المقوبات فاذا اقترن الاختلاس باكراه تكون عقو يشه كمقو بة السرقة باكراه المنصوص عليها في المادة ٧٩١ من القانون المذكور وحينفذ لاتدخسل في اختصاص محاكم الجانح — ادفو ١٠ ديسمبر ٩١٠ ص

۷۶۳ لایشترط لاعتبار الا کراه ظرفا مشددا للسرقة أن يقم فى وقت ارتكاب الجريمة بل يعتبر أيضا كذلك اذا وقع عقب ارتكاجا مباشرة فيصد الا كراه من الظروف المشددة اذا استعملها السارق للمحافظة على الشيء المسروق أو للقرار ان فوجىء وهومتليس بالجريمة

ولدلك يعد مرتكبا لجناية السرقة باكراه يعاقب طبقا للعادة ٧٧١ من قانون العقو باستعن سرق أشياء من دارثم عمد الى استعمال العنف معاسرأة حاولت النبض عليه في صحن الدار – ن ١٧ فيرابر ٤٩١٠ بج ٧٧ ص ٢٧٠

انظر تعليقات جارسون عملى قانون المقويات ص ١٨٨٦ نسفة ١٤ الى ١٧ ومؤلف جارو من قانون المقويات الجزء الخامس ص ٣٨٦

انظمر أيضا شرح قانون المسقو بات المصرى لجر تمولان جرء ثان ص ٥٥٤ والاحكام المشار اليها

٤٢ يشترط فى الا كراه المعتبر ظرفا مشددا لجر بمة السرقة طبقا العادة ٧٧١ من قانون المقو بات أن يكون ماديا قالا كراه الادبى بواسسطة التهديد بالقول أو بالاشارة لا يعتبر ظرفا مشددا مهما كانت

خطورته الافي حالة التهديد باستعمال سلاح --ملوى ٧٥ مارس ١٩٦٩ يح ١٧ ص ١٧٥

أشار الحكم الى مؤلف شوفو وهيل من قانون المقو بات جزء خامس ص ٧٧٣ رتمليقات جارسون على قانون الدة و بات بالمحرى الجزءالثانى جراعولان على قانون المقو بات للصرى الجزءالثانى ص ٤٥٩ – قارن استكتاف ١٨٩ يايو سنة ١٩٠٠ ع ٧

و ۲۹ اذا دفع من خسر فى أمم القمار مقدار خسارته الى من كسب أصبيح هذا مالكا لما دفع له فاذا استرده الاول منه بطريق الاكراء عد مرتكبا لجرية السرقة باكراه

ولا يمكن الارتكان فى عدم ّوفر الفصدالجنائى على أن للتهم استرد مالا اعتقد أنّ الجنى عليه أخذه بطر يقةغريشريفة—نأول سنمبر ٩٠٩ مج ١١ص٣٣

۲۶۹ السارق الذي فاجد أرباب الحفظ في عمل الواقعة متلبسا بالجريمة فيضر بهم يعد من تسكبا لجريمة السرقة باكراه — ن ١٠ ابريل ١٩٥ الشرائع س ٧ ص ٧ عد ٢٤٥

۷۹۷ من الدنهى اناالسارق الذي يقبص على عنق المجنى عليها باحدى يديه ثم يأخد يوده الثانية حقيبتها منها عنوة يعتبر مرتكبا لجنابة السرقة باكراه ن ۷۶ أغسطس ۹۵ الشرائع س۳ ص ۵۰

٧٤٨ ان قتل الشيء من مكانه لائم به السرقة الا أذا كانِ النقل لما ونخرجا للمال من حيازة المالك

<sup>(</sup>١) حكمت محكمة ادفو بهذا الحكم وأيدة محكمة الجنايات بحكمها على المتهم لارتكابه الجر بمة السابقة الذكر

فالسرقة من مذل لا تعتبر تامة يمجرد وضع السارق يده على الشيء المسروق ولا الخمر وج به من العرقة التي كان فيها بل لسكى تعتبر السرقة تامة يجب أن يحر السارق عا سرق من المنزل جميده قاذا أمسك شخص في سحن الدار وهو حامل الشيء المسروق وخارج به فضر به السارق تخلصا منه تعتبر السرقة واقعة با كراه فعرار ۱۹۸۴ الشرائع ۳۵ س۲۵۲

٧٤٩ يلزم في جريمة السرقة المتصوص عنها في المادة (٧٧٧) ع أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح بل يتوفر بذلك وجود الظروف المشددة فاذا كان المتهم وقت ارتبكاب الجريمة يحمل سلاحا يمتصى صبناعته وبعب على الهيكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة فاذا لم يجدعت عن ارتباط بينهما كانت جريمة جنحة فقط و وحكمة الموضوع هي التي تفصل نهائيا في هذه النقطة — ن

۲۵ یکنی فی الحسکر الصادر بمتو بن فی تهمه سرقة بالتطبیق الماده ۲۷۳ ح ان ید کران واحسا أو آکروس المتهمین کان حاملا سلاحا بدون/ز وم الد کر الاسم — ن ۲۸ مارس ۸۰۸ م ج ۲۰ ص ۱۰۷ میرد.

۲۵۱ حمل السلاخ يعتبر من الظر وف المشددة في جر يمة السرقة ولوكان بسبب وظيفة المتهم ككونه خفيرا — ٤ ديسمبر ٥٠٩ يج ١١ ض ٧٠

٧٥٧ يمتبر ظرف وقوع الجريمة ليلامن المسائل المتعلقة بالموضوع التي تفصيل فيها نهائيا محكمة الموضوع خصوصا وانه لا يوجد تمريف قانونى « لليل »

و بناء عليه فلا يعد من الاوجه الموجه المنص الحيم الناضي بالادانة في جريمة سرقة حصلت ليلا طبقاً للمادة ٧٧٧ ع اذا لم يذكر فيه ساعة ارتكاب الجريمة — ٧٠ يناير سنة ٩١٠ مج ١١ ص

٧٥٣ لايكنى فى جريمة السرقة أن تذكر فى الحسم السارة الاكته و فلان فى ليلة كذا بناحية كذا سرق بندقية الحفير فلان » بل بجب أن الحكمة تبن الوقائم بيانا كافيا لتمكن محكمة النقض مرخ مراقبة مااذا كانت الاركان المسكونة ليجريمة السرقة موجودة أم لاخصوصا اذا كانت التضيية حكم فيها ابتدائيا بالمراءة وكان دفاع المنهم ينحصرفى ان الوقائم المنسوبة اليه لا تسكون قانونا جريمة السرقة — ن١٣٠ ديسمبر ١٩٠٨ الشرائع س أولى ص ٨٨

♦٩٧ لايد سارقا من أخرج جشـة ثور نافق بالطاعون من مدفنها بقصد أخذ جده ، لان الجثة في هــذه الحاله لاتمتير مملوكة لاحــد ـــ فاقوس ٧ ا كتوبر ١٩٨٤/ الشرائع س ثانية ص ٤٥

وه اذا كان الاستيلاء على مال ضائع بقصد اختلاسه يستسبر في نظر الفضاء الفرنسوى سرقة فن باب أولى أن يتبح هذا المبدأ في مصر وقد نص عنه صراحة في الاسم العالى الصادر في ١٨ مايو ١٨٩٨ ن ٣٠ يونيو ١٥ الشرائع س ٢ ص ٢٠٠٤

٧٥٦ الحسكم الصادر بمقوبة في سرقة غلال اذا لم ينص فيه على أن هذه الفلال لم تسكن منفصلة عن الارض فلا يكون ذلك سببا في بطلان الحكم بطلانا جوهر يا عنبد ماتسكون السرقة مصحوبة بظرف أو

عدة ظروف مشــددة من المنصوص عنها في المـادة ٧٧٤ع --- ن ٧٥ يناير ٨٠.٨ نج ٨٠.٨ ص ١٩٣

٧٩١ أن أخــ للاحجار من جبــ أو محجر يمكن أن بكو نجر عة السرقة كاخذ الرمال أوالجمس من الاراضى والاحجار والعبــخور الموجودة عــ لى العجر والمواد المسدنية الموجودة فى المناجر مبنى على مبدأ ان كل شىء منقول تمكن أن تقع عليه جريمة السرقة وعلى انه لاجل وجود جريمة السرقة بيب أن تــكون هــذه الاحجار ملكا لماك فانه لا يمكن تصور وقوع السرقة على شىء لا مالك الماك فانه ان الارض التي عليها نكل الاحجار عملى الملكا في منا لا لارت الارتجار عملى الملكا في انه لا يمكن تصور وقوع السرقة على شىء لا مالك في المحكومة فلا يمكن لاحد أن يأخذ ما يستخرج منها بدون أن يرتك جريمة السرقة ســ ٢٥ فيرابر ١٩١١ و ٢٢

۲۰۸ لا بدير سارة من أخذ أحجار من جهة الصحراء غير داخلة فى حدود محير مصرح بأخذ أحجار منه لان الصحراء على وجه عام ليست من الاملاك الاميريه المدومية ولا الخصوصية بل عى أرض حرة لامالك لها سنة ١٤٠٤ - نه ١٤٠٤ المسابد ١٨٠٩ ع

٧٥٩ التيار الكهربائي منقول قابل للملك

والحيازة وبالتالى للسرقة فلذلك يعتمبر سارقا من يخطس مواسطة غشرالعداد كمية من النو راانكهر بالى اضرارا بشركة المكهرباء سد ن ۴۹ يتايز سنة ١٩٨ شج ١٥ ص ١٩١

۳۹۰ المحكمة الأستثنافية أن تصف الوقائع المطروحة أمامها بفسير وصفها الوارد في إعسلان الدعوى يشرط أن لانفير ماهية التهمة

وقد حكم طبقا لهذا البدأ بأه في حالة ما اذا انهم شخص بسرقة و برأته الحكمة الجزئيسة من هدف النهمة بجور المحكمة الاستثنافيسة أن تحكم عليسه لاخفاله أشياه مسروقة بشرط أن تبنى حكمها على تعس الوقائم التي كانت موضوع النظر امام محكمة أول درجة ... ن ه ديسمبر ١٤٨ع ٧٧ ص ٢ (٢٧

٧٩١ السرقة الجردة عن الظروف لاضرورة على عكمة الموضوع تعريفها با كثر من استعمال اللفظ الموضوع لها قانونا أي ان فلانا سرق كذا أنسلان ولا يحج على محكمة الموضوع بعدم ذكر بيان آخر أو تفصيل أو تعريف -- ن ٧٨ يونيو ٩٧٠ الشرائرس أولى ص ٥٠

٣٦٧ الشريك الذي يتصرف في العينالمشتركة بغير نية الاختلاس لاعقوبة عليه جنائيا اذا اتضح انه إنما تصرف بنية سليمة ويقصد محاسبة شريك

<sup>(</sup>۱) راجع الحكم الاستثنافي الصادر من الاسكندرية بناريخ ۱۰ ينابر سـنة ۱۸۹۷ (القضا س ؟ ۵ مسينة ۱۸۹۷ (القضا س ؟ ۹۸ مسين ۱۹۶۹ وجه بنشورات ومذ كرات لجنة المراقبة القضائية "مرة ۱۳۹۶ الفضا السنة الخامسة ص ۱۹۶۹ (راجع مج داللوز الدورية (۲۱ شار الحسكم الى حكم تقض وابرام فرنسا الصادر في ۹۰ يوليو ۱۸۹۵ (راجع مج داللوز الدورية عكس ۱۸۰۰ م) وملحق موسوعات داللوز الجزء الثالث تحت كلمة اختصاص جنائي ۲۹۰) انظر عكس ذلك — ن ۳۹ ينابر ۱۸۶۶ ه ۱ ص ۸۵

على ما يخصه من النمن ودفعه اليه - اسكندرية استثناف ١٤٧ اريل ٥٠٧ بج ٨ ص ١٤٧

٣٠٧ اذا اختاس المالك أشياءه المحجوز عليها ثم دفع الدبن بعد الاختلاس فهذا الدفع لايمتبركافيا لنق القصد الجنائي عنده - ن ١٤ ديسسمبر ٩١٣ ع ١٤ ص ٢٠ س ٢٠

٩٦٤ سلم مدع في قضية مدنية بمحص اخياره الى المتهم أثناء وجودهما بلفسكمة عقد رهن ضمن أوراق أخرى على ذمة ردها اليه بعد الاطلاع عليها من المتهم ولكن هذا الخير أخنى عضد الرهن فلم يرده رغما عن مطالبت به فحكت محكة الجنح المنهم لم يرتب جرية معاقبا عليها ولكنها حكت عليه المدويض المدنى قطن كل من النياة والمتهم في هذا الحكم بطريق النقض والابرام ومحكمة النقض فررت

انه ولو ان تسليم المقد الى المتهم كان فى الاصل إختيار يا الا أن المتهم كان ملزما برد المقد بمجرد طلبه منه فلذلك اذا لم يرده اعتبر سارةً لاختسلاسه شبئاً علم كا للغير

المادة ١٩٥ مدنى التي تحتم اثبات التعهدات بالكتابة في اذا زادت قميتها عـن الالف قرش لا تنطبق على طلب التعويض المدنى المبنى على وقوع جرعة ـــن ١٠٠ مارس١٩٣ع ١٤٤ ص ١٩٥

ارتكن الحكم على تعليقات داللوز صلى قانون العقوبات المادة ١٣٧٩ قرض ٢٧٧ و ٢٧٧ وج داللوز الدورية سنة ١٨٨٨ الجزء الثاني فقرة ٥

۷٦٥ نرع الاربة بلا اذن من الشارع العمومى يمكن اعتباره سرقة ولو ان المادة ٧٤١ع نصت على

جريمة نزع الانربة كخالفة مخصوصــة ـــــــن ٢٠ مايو١٩٣٧ع ١٤ ص ١٩٨

انظر منشور لجنة المراقبة الرقيم ١٧ أبريل سنة ١٨٩٨ الفضاس ه ص ١٤٧

۳۲۹ من وجد شيئا ضائعا واستولى عليه بنية تملكه فهو سارق و بحازى طبقا اللمادة ۲۷۵ مسن قانون العقوبات ــــ ن ۳۲ يونيه ۹۱۵ مج ۱۷ص۲۵

٧٧٧ بعتبر سارةا و بعاقب عمد بالمادة ٧٧٥ من آخر أوراقا مالية من آخر أوراقا مالية (بنكنوت) ليماها و بطلع عايها مع الاشتراط ضمنا بأن يردها اليه في الحال ثم يفر بها بنية تملكها وذلك لان الاختلاس وهو ركن من الاركان الجوهرية في جريمة السرقة متوفر وإن كان الممالك سلم الاو راق لسارقها طوعا واختيارا حد كرنس 4 يونيسه ٩١٥ مي مدرود مدرود مدرود المحدود المحدود

أيدت محكمة المنصورة الكلية هذا الحكم في الموسنة ٩١٥

أشار الحسكم الى تعليقات جارسون عسلى قانون المقويات مادة ١٩٧٩ نبذة ١٥٣ والبندكتسن ١٥٦ الى ١٦٠ ص ١٦٠٠ و ١٦٧٠ عدد ١/١٠١

٣٩٨ متى كانت الاسهاك فى ماء جار فلا يمكن تملكها الا بحيازتها وهذه الحيازة لاتتواد الا بصسيد الاسهاك أو بحصرها

فاذا اصطاد شخص سسمكا من ترعة متعسلة بالنيل بغير حصر بينهما لا يعتبر صيده سرقة اذاكانت هدنه النوعة ممطاة النزاما من الحكومة لاحد من الافراد وذلك لان الاسهال التي في النزعة تذهب الى النيل وتأتى منه بغير حصر -- أسيوط استثناف ١٣٠٧ ويو ١٨٠ ح ٢٩ ص ١٠٠

٧٩٩ أن المادة ٧٩٧٩ ع بم تحول للقاضى الاحق تغفيف المقو بة المقررة فى المادتين ٧٧٤ و ٧٧٥ ع فى حالة سرقة محصولات غير منفصلة عن الارض لازيد قيمتها عن محمة وعشرين قرشا وعليه لا يمكن تطبيق المادة المذكر ورة وحدها بل يجب تطبيقها مع احدى المادتين الملتين قبلها و بحب أن لا تذكر فى الحكم ما لم يرالقاضى استعمال الحق المغول له فيها أى ابدال الحبس والموامة — قرار لجنة المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة المراقبة ويهده سنة ١٠٩٥ من ٣٩٧

. ٧٧٠ اذا أخفت الزوجة في المنزل أشياهمرقها زوجها مع علمها بالسرقة فسلا عقاب عليها بالمادة ٧٧٠ ع لاخفائها أشياء مصروقة وذلك لانه أسلاح نظال المحافة الدرية وذلك لانه

أولًا نظرا لمسلاقات الزوجية وفروضها ليس من استطاعة الزوجــة أن تعارض زوجها أو تبلغ عنه

ثانيا ليس للزوجة أن تنمزوجهامن التصرف حسبا بشاء في منزلة --- بني سويف استثناف ١٩ ابريل ١٩٣٠ م ١٤ ص ٣٩٩ (١)

۷۷ تمین حارس قضائی لادارة شؤون أرض لابجملها محجوزا علیها حجزا قضائیا بمسئی المادة ۷۸۰۵ و و بناء علیه لاعقاب علی المستأجر الذی بحصد الزرع الموجود علی الارض الذكررة و بنقله ساطحله جزئیة ۱۸ دیسمبر ۷۰۵ مج ۱۸ س ۲۷۹

۷۷۷ ان اختلاس الانسياء المحجوزة الذي نصت عليه المادة ۷۸۰ ع جر بمة خاصية تم متى أخنى المتهم الانشيد أخنى المتهم الانشيد المخطوبية المحجوزة بقصد منع التنفيذ القضائى أو وضع العوائق في سبيله سعواء توفرت عند المختلس نية السرقة أم لم تتوفر -- ن ۷۶ اريل ۸۱۵ ع س ۱۷ ص ۲۷ ص ۲۷ ص ۲۷

۳۷۳ لايشترط لتوفر جنحة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يكون الشخص الذى حجزت منقولانه قد أعلن بالحجز بل يكنى أن يثبت علمه به (۲)

يماقب على جنحة اختلاس الاشياء المجوزة قطم النظر عن محة المجيز، ادام الفضاء لم يحكم يبطلانه قبل وقوع الاختلاس (٧) — ن ٤ يناير ٩٩٦ ج/١ ص ١٠٠

أشار الحكم الى حكم ن وابرام فرنسا الصادر فى ٣٠ سيتمبرسسنة ١٨٨١ ( داللوز الدورى سسنة ١٨٤٧ — ١ ٨ و ١٨٠ مارس سسنة ١٨٥٧ سيريه سنة ١٨٥٧ — ١ ٢٩٧٧ و ٢٤ فيراير سنة ١٨٧٧ د ١٨٥٨ مارس ٢٨٧٧ مارس سنة ١٨٥٧

(٧) أشار الحكم الى المؤلف سرفية وتياز من
 قانون المقوبات البلجيكي جزء رابع ص ١٨٥

٩٧٤ لاعقاب على الشروع فى جريمة احتلاس الاشياء المحجوزة المنصوص عنها فى المادة ٧٨٠ ع —الاقصر ٦ ابريل سنة ١٩٦٦ الشرائع ٣٠٠٠٠٠

 <sup>(1)</sup> ارتسكن الحكيم على شرح قانون السقويات فمرستان هيسلى الجزء الاول فقرة ٣٠٠٠ : انظر أيضا
 تطيقات دللوز عسلى قانون المقويات . انحا انظر عكس ذلك جرائسولان و قانون المقويات للصرى »
 لجزء الثانى فقرة ١٨٥٥ . أما وأى للمسنيو فرستان هيلى فيظهر أنه مناف للرأى القابل بمسدم مسؤوليسة
 الزوجة في حالتنا هذه

<sup>(</sup>٢) راجع مج مد كرات لجية الراقبة القضائية عدد ١٩٣٠

۷۷۵ من ضمن أركان المادة ۷۸۰ ع أن يستولى ۱۸۷۱ ع أن يستولى المالك عسل الشيء الحجوز الحسلاسا ومن ثم فلا تنظيق مدده المادة على المالك الذي من الشيء المحجوز تحت يده يسبب عدم تدين حارس للحجز فيده سمنوف ۳۰ ار يل ۱۰ ۱۸ الشرائم ۳ س. ۲۰ ۱۸

۳۷۹ المادة ۷۸۰ع نطبق على من بخسق الاشياء المحجوزة عن المحضر فى اليوم المحمدد لبيمها يقصد تأخير البيح ولو أظهرها بعمد ذلك - ن ۲۰ يوليو ۱۹۸ الشرائع س ۳ ص ۹۱۳

# سريان القوانين علىالماضى

۷۷۷ نصت المادة و ٥ » ع عسل أنه بعاقب على الله بعاقب على الجرائم( الا فى حالة ظهور قانون أصلح للمتهم) يمتضى القانون الممول به وقت ارتكابها ولكن هذا النص خاص بتوقيع المقوبات فلا يتعدى الى مسائل الاجرا آت

الدفع بان القانون المحاص بالاختصاص لا بسرى على الجرعة على الجرعة الموجهة الى المتهم من الدفوع التى اساسها النظام العام — ن ١١ مارس ٩٩١ مج ٢٧

۲۷۸ أنهم تاجر ببيع القحم بازيد من الثمن للبين في التمر فيضة غير أنه قبل صدور الحُمكم في الدعوى أصدور الحُمكم في من التسميمة فَحَمَّت الحُمكة بيراءة المتهم مرتكنة على القسترة التانيسة من المادة الحامسة من قانون المقوبات التي نصب على إنه اذا صدر بمد وقوح الفراق المحلل وقبل الحمكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو فيرا دورة غيره سالعظارين المركزية ١٣٣ فيرام ١٨٥ على المحلم للاتهم فهو

۱۹۷۹ يتحدد اختصاص الحاكم بالنسبة لنظر الدعاوى امامها بالقانون الواجب الممل به وقت رفعها البها و بناء عليمه لانسلبه المسادة الاولى من قانون عرق ٧٧ سسنة ١٩٠ الحاص بدعاوى الجنيح التي تقع واسطة المدحف أو غيرها من طرق النشر من محكة الجنيح اختصاصها بنظر دعوى من هذه الدعوى اذا القانون اذا القانون اذا القانون اذا القانون طنعالا استثناف ١٤ أغسطس سنة ٩١٠ جر ٧٠ ص ١٥

۷۸۰ يممين اختصاص المسكمة بنظر دعسوى مرفوعة أمامها بالقانون المسمول به وقت رفع هدف الدعوى اليها وابس بالقانون الممدول به وقت ارتكاب الجريمة وعلى ذلك فدعاوى الجنح التي تقع بواسطة المسحف وغيرها من طرق النشر وترفع عنها الدعوى بعد المعل بقانون بمرة ۷۷ سنة ۹۸، تمكون من اختصاص محاكم الجنايات لاحاكم الجنجولوارتكبت هذه الجرائم قبل المعل بالقانون المذكور سن أول هذه الجرائم قبل المعل بالقانون المذكور سن أول الربل ۱۸، ج ۱۷ ص ۱۹۷ (١٥)

 <sup>(</sup>۱- راجع حكم بحنكمة النقض والابرام في ؛ ينابر ١٩٨ النضا ٣ ص ١٦٥ وحكم تحكمة الاستثناف
 في ١٧ أغسطس ١٨٩٥ القضا س٣ ص ١٦٩ والتطبيق الوارد على الملخص

٧٨١ يتدين اختصاص المحكمة بنظر دعوى مرفوعة أمامها بالقانون المسمول به وقت رفع هــده الدعوى اليها وليس بالقانون الممول بهوقت ارتكاب الجريمة وعلى ذلك فدعاوى الجنح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وترفع عنها الدعوى

بعد العسمل بقانون عرة ٢٧ سسنة ١٩٥ تسكون من اختصاص محاكم الجنايات لامحا كمالجنح ولوارتكبت ماوس سنة ٩١١ ج ١٧ ص١٧١

#### 9520

# · شيادة الزور

٧٨٧ يلزم لتسكوين جريمسة شسهادة الزور |

المنصبوس عنها في المادة ١٥٥٤ ع وما يليها أن تحصل الشهادة امام الحكمة بعدحاف اليمين وان لايرجع الشاهد عنها حتى قفل باب المرافعة فلا عقاب بمتضى المادة ٢٥٤ ع حيناذ على من يشميد بعمد حلف اليمين زورا أمام النيابة أثناء تحقيق التهمة (١٠)ـــ أسيوط ١٥ ديسمبر ١٠٩ ج ١١ ص ١٤٩

٧٨٣ أن من أركان جرءة الشيادة الزور أن تبكون واقعة على أمور مادية تدرك بالحس فلابعتبر شاهد زور من كانت شيادته التي أداها أمامالقضاء مبنية على تقدير خاص به أو عــلى استنتاج راجم الى مقدمات مضموم بعضها لبعض ولو كان عالما انها تنافي الحقيقة

امام المحكمة الشرعية أن المشهود له أهمل للخصومة أص ٢٥١ (٢)

حال كونه عالما أنه قاص فحكت الحكمة لما سبق من الاسباب براءته لان تقريره همذا ليس بشهادة مزورة ـــ طنطا جزئيــة ٢٨ ابريل ســنة ٩١٥ ع ١١ ص ١٣١

ورد فی الحکم ذکر تعلیقات جارسون عملی المواد ٧٦٨ الى ٣٦٤ من قانون العقوبات نبددة ٢٦ وموسوعات داللو ز نبذة ٧٨ من باب الشهادة المزورة

٧٨٤ رجوع شاهد الزورعن شهادته بعسد اتمام الراقعة امام المحكمة لايمحو أثر الجرعة يكني اثبات احتمال الضرر فيجرعة شهادة الزور واعتبرت محكمة النقض الضر رمحتملا في هذه الدعوى لانشيادة الزورالتي أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية كان من شأنها أن تؤدى الى طلاق الزوجين لولم رفست دعوى شهادة الزورعلي أحدهم لانهقرر | يظهر نزويرها ـــ ن ٧ يونيسة سسنة ٩١٣ نج ١٢



<sup>(</sup>١) انظر استكناف طنطا ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ القضاس ٤ ص ٣٣٦

<sup>(</sup>٢) راجع تعليمات داللوز على قانون العقوبات المسادة ٢٠٩١ فقره ١١٥ وما يليها وفقرة ١٨١ وما يليها

## صيدليات

#### قانون نمرة ١٤ سنة ٤٠٥

۲۸۰ يعتبر الحشيش من الجواهر السامة بامنى حشيش في غير المحلات المرخص لها بدلك يكون المنصود من قانون كرة \$ ۲ اسانة عليها عليها يمتضى القانون المدكور للمسائل وعلى المسائل الميدليات (۱) وعلى ذلك فييم المقاقير المحتوية على السنتناف مصر ۳۰ وقهر ۱۲۶ هم ۲۲ ص ۲۲۷

# العقوبات

قانون نمرة ١٣٣ سنة ١٠٤

۲۸۹ عقصى للادة الثانية من الام العالى المعالى المعالدر بقفيد أحكام قانون العقوبات (قانون عدد ۱۳ سنة ١٩٠٤) يجوز للقاضى أن يحكم بالحبس أو بالغرامة ولو كان القانون السابق بحسم الحكم بهاتين المعقوبين معا فن باب أولى يمكن تطبيق هذه لمادة في حالة ما اذا كانت اضافة الغرامة الحالمية المرأمة الحالمية المرأمة الحالمية المرأمة الحالمية المرأمة الحالمية المرأمة الحالمية على حالة المادة ١٣٩ من قانون القرعة المسكرية — المكندرية استثناف ١٧ مارس ١٩٥٨ عج ٩ ص ١٤٥

۸۸۷ اللوائح التی فی شکل أم عال و محضاة من البجتاب المالی لیست من قبیل اللوائح المدومیة المسادرة من جهات الادارة الممومیة الوارد د کرها بالمادة ۳۹۸ ع اسکندر بة استثناف ۱۸ د مس ۱۸۰

المسكرية التي تقضى بالحكم بالحبس على الاشخاص

المذكو ربن بها مع جـواز اضافة غرامـة الى ذلك

الحدس ــ ن ١٧٩ مانو ١٠٥

۱۸۹۹ ماجاء بنص بعض اللوائح المحصوصية من أن من بخالف هسنده اللوائح يعاقب بالمقوبات المقررة المخالفات لا يقصد به سوى الاحالة على المادة ۱۹۷۷ وعليه فلا يمكن اعتبار هذه اللوائح بما لا تنص على عقوبة ما كما هى الحالة المنصوص عليها بالفقرة ۷ مادة ۱۹۸۸ حسقرار لجنة المراقبة ۲/۲/

۱۹۸۷ ان المادة الثانية من قانون نمرة ۱۹۳۳ سنة من أن من بخالف هـ المهدر بتغييد قانون المقو بات لا ننطبق الا في المقر بة المجلكة بقتضى هذه المنادة أن تحكم فالغرامة المادة ۲۰۹ وعليه فا للانتص على عقوبة ما المهدرة هي المقترة ٢ مادة ١٩٨٨ المهدن المهديق المادة ٢٩٨٨ المهدن المعابق المادة ٢٩٨١ من ١٩٠٤ في حالة تطبيق المادة ١٩٨٨ من ٢٠٠١ من قانون القرعة

 <sup>(</sup>١) ظهر من شهادة الصحة الوجودة في دوسيه النضية أن الحشيش يعتبر من الجواهر الواردة في كتب إينياً كر الطبية ( الفارما كو بيا ) يكمية أقل من جرام أو نعادل جراما واحدا على الا كثر

## المقومات الاصلة والتمية

• ٩٩ الظر وف المخفيفة المنصوص عليها في المادة ٧٧ع قاصرة على المقويات الجنائبة القيمدة للحربة المذكورة فبها فلا تشمل المقومات المالمة وأذلك وجب في جنابة الاختلاس المنصوص عنها فى المادة ٧٧ع الحسكم بالغرامة المساوية المبلغ المختاس رغما عن تطبيق المادة ١٧ع - ن ١٧ ابريل ١٠٠ ج ١٠ ص ١٧٠

٧٩١ لاتنطبق المادة ١٧ع المتعلقة بالظروف المخففة على عقو بة الارسال إلى الجهة الخصصية للمجرمين المتادين على الاجرام النصوص عليها في المادة الثانية من قانون نمرة ٥ سنة ٨٠٨ -- ن٤ بونيه ٩١٠ ج ١١ ص ٢٥٨

٢٩٧ حكم محكمة الجنايات لايصح نقضه للاسباب الا" تبة

( ١ ) لان المحكمة المذكورة لم تأمر باستنزال

02:50

# العود

ه ٢٩ لا يستبر عائدا طبقا المادة ٨٤ ع نقرة أولى الا من سبق الحسكم عليه بعقو بةجنائية أي باحدى المقو بات المنصوص عليها في المادة ١٠ ع فاذاحكم على شخص لارتكابه جناية بسقوبة الحبس فقط نظراً لوجود ظروف مخففة ثم ارتكب بعد ذلك جناية أو جنحة لا يمتم برعائدا طبقا للمادة ٨٤ ع فقرة أولى استئناف مصر ۲۷ ابریل ۹۱۳ مج۱۶ ص۲۰۸

مدة الحس الاحتباطي من العقوبة التي حكمت

(ب) لأنه لم يفصل في المعاريف -ن ٢٤ توفير سنة ١٠٩ م م ٨٠ ص ٧٥ (١)

٢٩٣ استنزال مدة الحيس الاحتياطي من المقوبة المقيدة للحرية وأجب قانونا طبقا للمادة ٧٠ من قانون المقو بات فاذالم تأمر المحكمة ماسمة زال هذه المدة في الحسكم فلا يعسد ذلك بطلانا جوهريا (ع)د - ن ۲۷ ابريل ۲۱۶ ع ۱۳ اس ١٤٤ (٢)

٧٩٤ ان وضع شخص تحت مراقبة البوليس عقوبة تبمية ومخالفة شروط همذه المراقبة ليست جنحة جديدة وعلى ذلك لايمتير من مخالف شروطها عائد \_ لجنة المراقبة ٢٠ مايوه ١١ م ج ١٧ ص ١٠٠ راجم مذكرات لجنة المراقبة عدد ٣٧٠٠

٢٩٦ مخالفة شروط مراقبة البوليس لاتمتسير جرعة ثانية بالنسبة للجرعة الق كانت سببا للحكم بالمراقبة وعلى ذلك لابجوز اعتبار من خالف شروط الرافية عائدا في هذه الحالة ... طنطا استثناف ٩ اکتور۹۱۳ م ۱۵ ص ۲۳

٧٩٧ تعتبر السرقة والشروع فيها جنحتين

<sup>(</sup>١) وأما من جهة المصاريف فينظرن ١١ كتوبر ١١٥ ج ٧ عدد ٦ ص ١٠

<sup>(</sup>٢) راجع حكم عكمة النقض في ٧٤ نوفير ٢٠٩ مج ٨عدد ٣٧

منها ثلتين في باب العود

أنهم شخص بسرقة وكان قد سبق الحكم عليه لأمر وعه فى مثل هذة العجر بمة فعدته المحكمة مائداً (أولا) لانه اذا اعتبر الشارع السرقة والنصب وخيانة الامانة جنحا منائلة فى المود وجب من باب أولى اعتبار الشروع فى السرقة وهو جريمة غير تامة جنحة محائلة للسرقة

(وثانیا) لان الشارع نفسه ساوی بینهها فی المادة ۵۰ من قانون العسقو بات والمادة الاولی من قانون ۱۱ یولیه ۵۰۸ بشأن المجرمین للحنادی الاجرام الاقصر- مایو ۱۵٫۵ مج ۱۹ ص ۱۳۸

راجع مجموعة مذ كرات ليجنة المراقبة الفضائية من سسنة ١٨٩١ الى سسنة ١٩٦٣ الطبعة التانيسة بند ٢٧٤

۲۹۸ بحتسب ميماد الخمس سنوات المنصوص عليه في القدرة الثالثة من المادة ۶۸ ع في باب العود طبقاً التقويم العربي لا الافرنجي وهذا التفسير فضلا عن ملاحمه لروح التشريع المصرى فانه أرفق المتبع الماهمرى فانه أرفق المتبع الماهمري فانه أرفق بالمتبع الماهمري فان تحقيق المجتايات (انظر مثلا المادة ۲۷۰ من القانون المدنى)

انظر جرائدولان من شرح قانون المقوبات المصرى الجزء الثاني ص ع

۲۹۸ بلزم تحنب التصرفات الا "نیة وهی أولا الحسكم بفرامة وفى آن واحمد بدفع مبلغ آخر بصفة مصاریف فی أحوال لاری فیها قائدة ما للحکم بمانین مستقلین ثانیا الحکم بدفه تقریر مبلغها

ثالثا الحكم مع الحبس بالغرامة أو المصاريف لجنة المراقبة قرار 4 مايو 9 ، 4 بم ص ١٨٨

۳۰ اذا ارتبكب عائد توفرت فيسه شروط السود المنصوص عليها فى المادة ٥٠ ع جريمةالشروع فى سرقة فقد يماقب بعقوبة جناية عمدلا بالقانون المحاص بالجرم لان هدنا القانون أوسع مجالا من المادة ٥٠ ع ومن ثم تكون الحريمة فى هذه المخالة من اختصاص محكمة الجنايات مصر استثناف ٢٧ يونيه ١٤٣ ع ١٤ ص ٢٧٠

۱ - ۳۰ تنطيق المادة . ۵ ع اذا كان المتهم عائداً وسبق الحكم عليه بالعقو بات المقيدة للحربة المبينه في المادة المذكورة ولا يلتفت الى الزمن الذي مضى بين تلك العقوبات السابقة والمسقوبة التي بها أصبح المتهم عائداً

الحكم بالاشدال الشاقة همسلا بالمادة . • ع الحنيارى محض و يترك لرأى قاضى الموضوع الذى له أن يفعمل فى ضر و رة نشديد المقوبة من عدمهافى هذه الحالة ولهذا السبب لا يقبل الطمن المام محكمة النقض فى حكم قاضى الموضوع بهذا الشأن حتى ولو كان حكمه مبنيا على خطأ فى تفسير المادة . • ع التى شدد المقوبة بمقتضاها

ملحوظة : ارتكنت النيابة في طمنها علىسبب آخر وهــو ان محكمة الجنابات لم قصل في تهمة التمدى على موظف عمومي (عمــلا بالمادتين ١١٧ و١٤٨٤ع) المنسوبة الى المتهم مع التهمة الاخرى ومحكمة النقض قبلت الطمن بناء على هــذا السب و رفضته بالنسبة للتهمة الاخرى الخاصة بطبيق و رفضته بالنسبة للتهمة الاخرى الخاصة بطبيق

المادة ع ع -- ن ٢٧ ديسمبرســنة ٩١٣ ع ١٥ ص ٨٦ (١)

٣٠٧ عبارة مائد في حكم للمادة . ه ع الواردة في المادة الاول من قانون نمرة ه سنة ٨٠ ٩ ممناها المائد الذي تسكون مسواجه هي الملد كورة في المادة . وعليمه فلاجل نطبيق المادة الاولى من قانون نمزة ه ليس من المخم أن يكون الشخص قد مسبق الممادة ٥٠ ع — ن ٢٣ سمتمبر ١٩٤ ص ٢٠

۳-۳ يجوز ارسال العائد في حكم المادة . وع الى الحل الحاص الذي تعينه الحسكومة لمسجل المجسر مين المعتادي الاجرام طبقا العادة الاولى من القانون عرة ه العمادر في ١١ يوليسه مسسنة ١٠ ٩ اذا ارتكب شروعا في جنعة من العنع المينة بالمادة . ه ع ولو انه لا يمكن تطبيق هسذه الممادة عليسه وعقاه بالاشفال الشاقة

لا نطبق المادة v من القانون عمرة ه المذكور عمل حالة الشروع فى ارتكاب جنحة من الجنح المبينة الممادة ه ه ع

وبما أن ارسال الجرمين للمتادى الاجرام الى المحل الما الحاص الذى تعينه الحكومة السجنهم فيه هو عقو بة جثائية طبقا للمادة الاولى من القانون نمرة ه الذكور فالواجب احالة الانسحناص المراد تطبيق هـذه المادة عليهم عمل عكمة الجنايات ليحا كوا المامها -- احاله س نوفيره ه عمر ١٨ عدد ٣٣

٣٠٤ يميوز ارسال العائد في حكم المادة ٥٠٠ الى الحسل الخاص الذي تعيشه الحسكومة السسجن المجسومين المعتادين الاجرام طبقا للعادة الاولى من الوزنمرة و سنة ١٠٠٨ اذا ارتب شروط في جنحة من البونيع المبينة بالمبادة ٥٠٠ ع

بما أن ارسال الجرمين المتنادين عمل الاجرام الى الحل المخاص الذي تدينه الحمكومة لسجنهم فيه طبقا المبادة الاولى من قانون نمرة ه سسنة ٥٠٨ هو عقوبة جنائية فيحا كم الجنايات هي المنتعسة دون مسواها بمبط كمة الاشخاص المراد تطبيق هذه المادة عليهم \_ قرار لجنة المراقبة ٢٠/٤/١٨ عدد ٧ عمومي عمر ١٩ عدد ١٩٤٩

### emo

# الغش في المعاملات التجازية وعلامات البضائم وحقوق التأليف والاختراع

٣٠٥ تنظيق المادة ٥٠٠٠ على صاحب آلة | أجرة العلمين عن النيمة المفررة لحا في الدامسلات
 التلجور وابو رائطجين ) الذي يقسب في اعماره | التجارية بواسسطة العاقم مع أسحاب آلات العلمين

 <sup>(</sup>١) انظر حَمَّ النقض الرقم ٣١ ينابر ٥٠٠ ج ٢ عـدد ٥١ وهـ تما الحكم يؤيد المبدأ الوارد في الفقرة الاولى و يناقض المبدأ الوارد في الفقرة الثانية ثم انظر حكم محكمة النقض الرقم ٢١ يناير ٥٠٥ ج ٢ عدد ٥٠ ( ٨ )

الأشرى الموجودة فى بلده على استُفجار طواحينهم توصيدالا الى ايفافها حتى يتمكن بذلك من احدكار الطنتن لشمه — ببى سويف ٧٠ اكتوبر. ٥٠٥ غ ١١ ص ٧٧

هذا المدأ -أيد من محكمة بني سويف الاجدائية ف ١٧ ديسمبر ٥٠٨

٣٠٩ لابد لوجود الجرية المنصوص عنها فى المادة ٥٠٣٠ من توفر ثلاث أركان وأولها — نية احداث علوأو انحطاط فى الاسماره وثا نيها—حصول الاعلاء أو انحطاط فى الاسمار فعلا و وثالتها — استمال طرق تكون بطبيعتها احتيالية التوصل الى هذا الاعلاء أو الانحطاط

استأجر أحد أصحاب آلات الطحن أربع آلات لذيه موجودة في بلدته وأوقفها قصدا عن الممل ليتمكن من احتكار الطحن لنفسمه في هذه البلدة فحكم بدائمه طبقا للمادة ٥٠٠ لتسبم بهذه الطريقة في اعلام أجرة الطحن عن القيمة المقررة لها في الماملات التجارية

ومحكمة النقض والابرام قر رت بان هذه الافعال لاتكون جر بمسة لانه وان أثبتت محكمة الموضوع وجود نية اعلاء الاسمار وحصول ذلك قملا الا أن الطرق التي استعملت الموصول الى هسذا السرض لاندخسل مطلقا تحت مدلول عبارة « أو أى طريقة الحتيائيسة أخرى » الواردة في المادة - ٣٠ ع وانمنا هي من الطرق المشروعسة المجائزة في المعامسلات التجارية سن ن ه مارس ٩٠٠ ع ١٩ عس ٢٠٩٠

٣٠٧ النش الواقع على البائم من المصدرى فيا يختص بجنس البضاعة المعاقب عليمه بمتضى المادة

٩٠٩ من قانون المقويات بدخيل تحتمه الفش فيا يتعلق بالاوصاف الاساسية الشيء كما اذا يبع تثال حديث باسم تثال قديم وليس هو قاصرا على حدوث الفش في مادة الصديناعة كما اذا يبع تحاس أصغر ياسم ذهب ... قنا استثنافي رقم ٢٧ مارس ٨٠٨ جم

٣٠٨ بناء عملي نص المادة ٣٠٨ من قانون المقوبات ليس من الضرورى لتكوين جمر عة التش في صنف من الاصناف المدذائية المروضة البيع أن يكون هذا النش مضرا بالصحة أذ يكنى وجود لية النش في بيع الصنف المفشوش

فالحكم الصادر بعقوبة فى مثل هسده الاحوال عملا بالحادة للذكورة لاينقض لعدم اشستماله على ان الغش كان من طبعة أن يضر بالصبحة — ن ٢٠ ديسمبرسنة ٩١٣ م ٩٠٠ ص ٧٠٧

وعلماء القانون عند تكلمهم عن هاتين المادتين انفقت كلمتهم على أن الاحوال المنصوص عنها في

المادتين المذكور بين أتت على سبيل الحصر لاعلى سبيل القياس أو التعثيل والسيحرد الكذب في مقداد الاشبياء المتعفى تسليمها الضير مصحوب باعمال أخرى أو بطرق يقصد بهاناً يسده ليس من شأنه أن يكن العجز بقالماقب عليها قانونا : براجع شرح قانون العقوبات على تعليقات داللوز ص٨١٨ شرح قانون العقوبات على تعليقات داللوز ص٨١٨ أبدة ٩٥٥ وما بعدها سيجنع استثناف طنطا ٨

٣٩٠ الحكم الصادر بستوبة في جريمة النش المنصوص عنها في المادة ٣٩٠ عجب أن يبين فيسه إن المنهم كان سيء القصد وطلما بالديار الحقيقى للمواد الذهبية التي باعها والا كان الحكم باطلا وكذلك بجب أن يبين فيه أن الجني عليه اشترى

المواد الذهبية المنشوشسة والا كان باطلا — ن ٢٩ فيرابر ١٩٨٩ الشرائع س ٣ ص ٣٣٤

٣١٨ يقع تحت طائلة المادة ٣٠٧ عقوبات التي تعاقب عسلى جريمة الفش فى المواد الفذائية من يعرض لبنا للبيسع بعد نزع الدسم منه باعتباره لبنا

لايزال على حالته الطبيعية ـــ ن ٢٥ يوليهسنة ١٦٩ ج ١٧ عدد ١١٠

۳۱۷ ان عبارة و "اك السلامات الذورة » الوردة في المادة ٢٥٠٩ ع يقصد بها علامات البضائم المبينة في المادة ٢٥٠٩ ع يقصد بها علامات البضائم علامات القبريقات المادكة لاصحابها طبقا للوائح لم تصدر للا "ن فلا يسوغ ان يماقب بمتعضى المادة المحدمة من باع بضائه وضمت عليها عسلامة قابر يقة مزوره وان صنحان يكون مسؤلا عن التحويضات المدنية لممائح المدى المدني المدنية سن ٧٧ ابريل ٧٠٠ على ٩٠٠ ص

۳۹۳ المواد ۳۰۳ وما يليها من قا نون المقو بات نصب على حقوق التأليف نصب على حقوق التأليف والاختراع المبدئة في القوانين واللوائح الحامية لهمذه الحقوق وبحا أنه لم تسمل قوانين وفوائح من هدذا القبيل الى الا"ن فلا عقاب عملي المقلد والحاياتهم بعمويض مدنى عملا بقواعد السدل والانصاف حين عملا بقواعد السدل والانصاف حين عملا بهواعد الشراع أولى ص ٢٤

# فك الاختام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة

٤ ١٣ فل الاختام الموضوعة إمر النيابة تنفيذا لحكم قضى بغلق السطيل طبقا الغانون نمرة ١٣ سنة ٤٠٥ الخاص بالمحلات المشرة بالصبحة معاقب عليسه بتمضى المادة ١٩٣١ ع لان الاختام وضحت إمر الحدى الجهات العسموسية المختصة ولان المادة المذكورة نصت على حالة فك الاختام الموضوعة « لامر غيرماذكر » في للواد النسابقة عليها — ن٤١ ينارسنة ١٨٥ ع ١٧ ص ١٧ س

٣١٥ بجبوز تطبيق المادة ١٣٧ع على غمير

الموظفين المموميين ذوى المرتب و بناء عليه نسرى أجكامها عبلى المأذون الذى أهمسل في حفظ دفاتر قسائم الزواج واشهادات الطمالاق — فاقوس ١٠ مارس ٢٠٩٩ ع ٢٠ ص ٣٨٧

٣٩٦ يتسيرمن السجلات الممومية الوارد ذكرها بالمادة ١٣٧٧ع الدفار الممهمود حظها الى تماشى الاختام طبقا الممادة ٣ من لا "محة في ينا برسنة ١٩٨٤ قادا تسبب أحد تماشى الاختام في اعلاف

بعض أوراق دفتره جازت معاقبت. يتقتضى المادة ۱۳۷ ع ولو آنه ليس من الموظفين العموميين ذوى المرتب ــ منيا القمح ۱۰ ابر يل ۲۰۵ خ ۱۰ صـ۳۰۸

۳۱۷ عبارة موظنی الحکرمة ومأمو ربهاالواردة الواردة بها ــــ قنا فی المواد ۲۳۵ ع تعلمیق علی کل مستخدی البوسته ایم ۲۵ ص ۲٤٥

مهما كانت درجتهم

وعليه اذا ارتكب فراش عملا من الاعمال المنوه بها فى المادة المذكورة فيماقب بالمسقوبات الواردة بها سـ قنا استثناف ١٦ ابريل سنة ٩٦٤ هج ١٥ ص ٧٤٥

القيض على الناس وحبسهم بدون وجه حتى وسرقة الاطفال

٣١٨ استعمال القوة اللازمة لاجراء القبض أو الحبس لايفع تحت نصوص المادة ١١٣ ع ولو كان القبض أوالحبس غير قانوني

صرح منشور المديرية بالنبض على المسبوهين الداخلين الى البلد أو الخارجين عنها ليسلا وابقا تهم أعت الصحفط بشرط أن يعقب ذلك تحقيق صريع يجربه المسمدة قاذا قبض المسمدة على أشسخاص وحبسهم متمسمدا بدون أن يحيرى ممهم تحقيقا طبقا لمنشور لبس له أن يرتكن على المنشور المذكور للدفاع عن قسمه في تهمة الحبس بدون وجمحق في الدفاع عن قسمه في تهمة الحبس بدون وجمحق المنصوص عنها في المادة ٢٧٧ع سن ٧٧ ما يوسنة

٣٩٩ ان المادة ٣٤٥ ع مقتصرة على الجرائم الني يقصد بها أن تكون نتيجتها نسية أو اعدام نسب الفلف قان عبارة طفل حديث العهد بالولادة يجب أن تطلق فقط بمناها المصرى على الطفل المولود من بضمة أيام على الاكثر أى الطفل الذى يتبت بعد حالة نسبته فالطفل الذى يتبد عمر، عن ذلك تتم جريمة خطفه تحت حكم المادة ٢٥١٩ عن ٧ مارس ٩١٤ و٣٥٠

۳۷ تنطبق المادة ۲۶۹ ع التي تنص على ان كل من كان متكاهلا بطفل وطلبه منه له من حتى في طلبه ولم يسلمه اليه و على حالة الوالد الذي لم يسلم ابنه لحرية الصادر لها حكم من المحكمة الشرعيسة نخولها حتى الحضائة»

و يجب خمسير هذه المادة طبقا اتواعد الشريمة الاسلامية الخاصة بالحضائة ومفتض تلك القواعد ان تقدم مصلحة الطفل على حقوق الوائد وليس من حسل للرجوع لاحكام القضاء القراسي الذي فسر المادة ١٤٥٥ مسن القانون القرنسي المطابقة لمادة الفانون المصرى تفسيرا أضيق مما قضى به التعسير المنز كورآ شاس ٧٧ علام ٧٤ ص ٧٧

تنظيق الحادة و ٢٤٦ ، ع التي تنصر على عقاب من كان متكفلا بطفل ولم يسلمه لمن له حسق فى طلبه على عدم تسلم بنت سنها أقل من محسسة عشر سسنة ولو ان هدا السن يزيد عن سبع سنوات ــ استثناف بنى سويف ١٧٩ كتو برسنة ١٩١٩ مج١٣

۳۷۹ قد أباح الحط الهما يونى الصادر هاريخ ۱۸ فيراير سنة ۱۸۵۹ المبلغ للحكومة المصرية بناريخ ۹ شسوال سـنة ۱۳۰۸ ـــ ۱۸۹۰ للبطركخانات طبقا المادة ٢٤٦ ع

قاذا امتم أب عنـد تسليم ابتته لوالدتها تنفيذا لحكم صادر من البطركخانة المار ونية وجب معاملته بلمادة ۲۶۲ع – الزقاز بق جنح ۲۳ ديسمبرسنة ۱۹۸۳ ع ۱۰ ص ۱۹۹

الموجودة في المالك الشائية حق الفصل في الاحوال الشخصية بين المسيحيين التابعين لها وعليسه بكون الحكم الصادر من البطركخانات المار ونية على زوج بتسلم ابنته لوالدنها تعييحا ونافذ المعول وتصبح الام و الشسخص الذي له الحسق في طلب الطعل،

# emo

الفتل والجرح والضرب

٣٧٧ للاصرار السابق كما عرفته المادة ٩٥،٥٥ قانون الدةوبات هو القصد المصمم عليدقبل الفسل لارتكاب جذابة أو جنحة ولا يلزم حينشد لتوفره أن يكون المجرم عمل عمله بنزو ور واطةجأش بلريكني أن يكون صمم على ارتكاب الجريمة قبل تشيذها ـــ ن ٧٠ مارس سنة ٥٠،٩ ثج ٢، ص ١٤٥

٣٧٤ قصد زيد تسمم بكر فاعطى له قطمة من فطير فيها زرنيخ ليا كلها فاكل جزه امنها ثم دخله الشك في أمرها وأخير بذلك عمرواً (والدزيد)الذي ألك عمرواً (والدزيد)الذي من الريب ثم مات عمرو وشنى بكر والحسكمة قررت ان زيدا مدان بشروعه في تتل بكر وليس مدانا بتعل عمرو ساسكندرية ج ٣ ابريل سنة ٩١٠ ج

ه ٣٧٥ قصد قتل انسانهو ركزمن أركانجر يمة القتل الممد فاذا أطلق شخص عيارا ناريا على شيء بحسبه بحسن نية شبحا فاصاب رجلا وهو بجهال

وجود أحد من الناس لا يعاقب لنهمة شروع فيقتل بل انهمة احداث جرو حائشئة عن عدم احتياط — طنطا أمر احاله ١٩ مارس سنة ١٩٠٧م ١٣٣٣ ١٩٠٠

٣٩٩ القتل عمدا معاقب عليه بالاعدام اذا اللاه شروع في جنابة قتل أخرى منفصلة عن الاولى اذ انه يمكن لطبيق الفقرة التالية من المادة ١٩٨٨ع أن تكون الحناية التالية مستقلة عن الاولى والإشترط أن تكون من نوع آخر غيم الفتل --- ن ١٤ الانيسة سنة ٩٧٩ ع ١٤ ص ٩٤٩

ψην اذا وقت الدعوى المعومية على تتهم على تتهم على الدول اقذ تت عمل المراح على الشروع في الشروع في الشروع في الشروع المسلمة وتحكم الدانسه لارتكابه جنابة الشروع ولو أن هذه الجنابة الاخمية لم ترفع بها الدعوى الاكفر في مشدد اللجنابة الاصلية التي التي المسلمة عالم عنه المسلمة المسلمة التي المسلمة التي المسلمة ال

٣٧٨ يتطبق تشديد المقوية المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٨٦ع أيا كان نوع الجناية المقترة بالقتل وسواء كانت جريمة ثامة أو شروعا فقط

فتسری نلک افقرۃ اذاعلیحانۃ اقتران جنابۃ القدسل مجنابۃ قتل أخری أو شروع فی قتل<sup>(۱)</sup> – ۱۰ ابریل سنة ۲۱۸ بح ۱۷ ص ۲۹

۳۷۹ تشدمل عبارة و ضرب أو جر س کل فعل يقع على الجسم و يكون له تأثير ظاهر أو باطن وعلى ذلك تنطبق المادة ۷۰۰ ع على حالة الضغط على عنق المجنى عليه حتى يموت مختنقا ـ ن ۱۵ يناير سنة ۹۹ مج ۷۱ س ۱۷٪

۳۳۰ يكو لمقاب شخص يمتضى المادة ٢٠٠٠ ع لاحداله جروحا بآخر همداأفغمت الحموته بدون أن يقصد بذلك قتله ان يتبت انه لولا حدد الجروح ماحصلت الوقة بقطم النظر عما يعرض من الاسباب غير ذلك مثل عدم المنابة بماليخة الجروح

۱۳۹۱ اذا عوقب شخص بمتضى المادة ۲۰۰۰ ع لاتكاب جريمة القتل خطأ وقررت محكمة الموضوع ان الوفاة تسببت عن الجروح المذكورة فلا يمكن لحكمة النقض والابرام أن تعيد البحث في ذلك لانه من المسائل المتعلقة بالموضوع ــ ن ۳۱ دسمبرسنة ۹۱۰ ع ۷۰ ص ۵۷

٣٣٧ تمدى المتهم على المجنى عليه بالضرب أثناء مشاجرة بينهما وهما فى سفينة على النيل من غمير أن يقصد قتله وكانت نتيجة مسذا الضرب أن سقط المجنى عليه فى النيل وغرق والمحكمة قررت : \_ أن ماحصل من المتهم تنطيق علية المادة . ٧٠ ع

ان ماحصل من المتهم تنطبق عليه المادة . ٢٠ ع التي تنص على عقاب ﴿ كُلُّ مِن جَرَّحَ أُوضِرِبِ أَحْدُ

عمدا . . . . . و بر مصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت فلا تنطبق عليه المادة ٧٠٧ عحيث تنص على عقاب « من قتل مساخطاً » أو تسبب فى قتلها بغير قصد ولا تمعد بإن كان ذلك ناشئا عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أوعن اهمال وتحر بط أو عن عدم انتباط أو تمن عدم مراعاة واتباع اللواقع جنايات اسكندرية ٣ أبريل سنه ١٧٨ عج ٧٨

سبه ۱۷ القتل المترن بمدر معاقب عليه في مصر و بالقوانين الفر لساوية والبلجيكية أيضا بعقو به الجودح ومسألة معرفة ماان كانت هذه الجريمه في أذن جنحة ظالب الاتراء هناك عليها في تلك البلدان وأجمت التياس الوحيد لتنويع البجرام الدينك فظر الى أن يرجع الى مقدار المقوية الذي ينص عنها القانون وان القانون هسه هوالذي يقضى بعقوبة الحيس في جريمة القانون هسه هوالذي يقضى بعقوبة الحيس في جريمة

و يما أنه فضلاعن ذلك بجسملاحظة ان القانون المصرى على خلاف القوانين القرنساوية والبلجيكية لم يتبع في تحديده مقدار السقوية في حالة المدرطريقة تمنيض المقوية المقررة العجريمة عنها في حالة عدم بعدر يماقب عليه بعقوية خاصة ان القتل المقدون المنصوص عنها في مواد ١٩٨٨ و ٢٠٠٠ ع وهدنه الطريقة التي اتبها بوضو ح غدان القتل المقترن بعدر في اعتبار الشارع المصرى يكون بحر يقمسيقلة في حدد ذاتها وان الجرية المامة عليها بعقوية الجنوات المبرعة المنتجة البسيطة

انظر تعليقات خارسون على قانون المقو بات المسادة ٤ . ٣ بند١٧ وشرح جرا عولان على قانون المقو بات المصرى جزء ثانى ص٣٣٥

تعطمها صفة الجنحة بلاأدنى ريب وبماأن لاعقاب على الشروع فيالجنخ الافي الاحوال،التي نص عليها القائون

فلا عقاب على الزو جالذي شرع في قتل زان بزوجته فاجأه متلبسا بالزنا لان هـــذا القتل جنحــة لاعقاب على الشروعفيه ـــ ن١٠٠ ابريلسنة١٥٥ ح٠٠٠ ص ٧٤٧

٣٣٤ بجب أن يكون النسل والجرح الحطأ الواقعان تحت نص المادتين ٢٠٨٥٢٠٢ ع ناشان مباشرة عن رعونة المتهم أوعدم احتياطه أو اهماله الطر فاذا أهمل مثلا في حفظ المواد اللنهبة كالمكبريت حق سقطت منسه قر علها النورج قالنهبت قاشتمل الجرن وامتدت النار الى غيره من الاجران والمساكن فاحترق خلق كثير فلا يكون مسئولا الاعن الحريق باهمال فقط مادة و ٣١٥ \_ لاعن التسل والجرح الخطأ المسادنان ۲۰۲ به.۲۰ ع ــ طنطا اسستثناف ١٤ ديسه برسنة ٨٠ ٥ جس ١٠ س ١٠٥

ه٣٥ لاتتوفرجر بمةالقتل بفير عمدالمنصوص عنها في المادة ٢٠٠ ع الااذا كان الفعل السبب للوقاة غير . شرعی ، أما اذا كان شرعيا فيعتبرمثلا بفسير تبصر و يدخل تحت المادة ٢٠٧ ع مثال ذلك أراد زيد وهو ف حافة الدفاع الشرعى أن يضرب بكرا فاصابت الضربة عمروا وتوفى بسبها وحكم بانه لايجوزرفع الدعوي على زيد بالمادة ٢٠٠ ع (١) \_ طنطا احالة ٢٣ اكتوبر ستة ١٨ ه م س ٣ ص ١٨

طفلا قامانه وثبت انالسائق كان ضنيف اليحم جدأ لوجود غشاوة على عينيه ظاهرة تراها المدين الحروة فحكم بإن عدم انخاذ السيد للاحتباط اللازم حدي اختيار خادمه محمله مؤاخفا جنائيا عن موت الطفار بموجب المادة ٢٠٧ ع \_ وحكم أيضا بإن اهمال أهل الطفل الجني عليه في مراقبتهم له لايؤثر على المسئولية الجنائية الواقعة على كل من السيد وخادمه \_ مغاغمه جنح ٧٧ فبراير سنة ٩١٧ ع ٢١ص ٢١١

ارتكن الحسكم عملى شرح جارو المطول المانون المقوبات الطبعة الثانية الجزء الخامس ص٧٧ فقرة ١٧٩١ وص ١٨ فترة ١٧٨٨ وفويستان هلي على قانون المتوبات الجزء الرابع فقرتى ١٤١٣ و١٤١٤ اذ ورد في هذا المؤلف ذكر السؤولية الجنائية الواقعة على مالك الالات الخطرة الاستعمال في حالة مايصاب أحد مستخدميه بضرر ناتجعن الاهمال في طريقة استعمال،هذه الالالات ـ راجع أيضاً منشور لجنة المراقبة نمرة ٧٨ \_ وتأيدهذا الحكم بحكم استثنافي صادر من محكمه بني سويف الابتدائية

٣٣٧ تنطبقالمادة ٢٠٣ع علىالموظف (وهو قتيل قبل اجراء التحقيق وهو يعلم بان الموت جنائي ۔ ڻ ٢٩ اکتوبر سنة ٩١٣ يج س ١٥ ص ٣

٣٣٨ اخفاء جئسة منتحر أودفتها هيون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف علما وتحقيق حاله ٣٣٠٠ دهس سائق أثناء قيادته مركبة سيده | الموت وأسباه معاقب عليه بالمادة ٣٠٠٧ ع لان المنتحر

<sup>(</sup>١) مذكور في الحسكم . جر انحولان قانون العقو بات الاهسلي جزءأول ص ٥٩٥ وجزء ثاني ص ٧٠٤٧ و۱۱۱۳ و ۱۶۸۶ شوفو وهیلی قانون اله تو بات جرء رابع ص۱۳۳۸ و ۱٤۰۶ و ۱٤۰۷

بعتبر قتيلا بالمغىالمقصود فى تلك المـادة ــ بنىسويف استثناف ١٥ ابريل سنة ١١٤ بح س ١٥ ص١٩٨

ه ۱۹۳۹ ضعف بصراحدی عبنی الجبی علیه الناشیء عن الضرب بعد بر عاهة مستدیمة بالمسنی المقصود من المادة ۲۰۱۶ ع ـ ن ۱۹ فیرابرسنة ۹۱۰ مج ۲۱ ص ۲۰۶

بعثر بعتبرالنتص المستدم في منفعة اليسد طعة مستديمة بالمغيل المقصود في المادة ٢٠٠٤ ع ... ن ٢١ مايو سنة ٩١٠ ع ... ن ٣١٠ مايو سنة ٩١٠ ع ... ن ٣١٠

۳4۱ يعتبر فقدسلامية الاصبح « عاهةمستديمة » بالمهنى المقصود فى المادة ٢٠٠٤ ع ــ ن ٢٧٧ مايوسنة ٩١١ ع ٢٠ ص ١٩ ص ٣٣٩

٣٤٧ اذانشأعن البحر رأو الضرب هاهة مستدعة فالحكم بادانة المنهم يقم تحت أحكام المادة ٤٠٧ عولو ان الماهة المستدعة لم تسكن هى انشجة المقصودة من الضرب. بل تشجة محتملة لهفقط وتعتبر الماهة المستدعة المتحدة المجلى عليه بدلاج طبى مفيد ، أذ أن اهمال الملاج العلمي والحذر من الاطباء صفتان متأصلتان في الوسط الذى نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ومن ثم فلا بصح اعدار ذلك كحفظ ينسب الى الجني عليه عليه ملا

َــ ن ٢٩ مارس سنة ٢٩ ٢ عبر ١٩٨ م راجع بهذا المعنى الاحكام الاكتية

حكم مجكمة الاستثناف الرقيم ١٧ أبريل ســــنة ١٩٠٠ مج ٧ ص ١٧٥ وحكم محكمــة الاستثناف ٤ يوليه سنة ١٩٠٠ مج س ٧ ص ٣٣٣ وحكم تحكمة

الاستفناف ۱۸ وقبر سنة ۱۸۹۹ القضا س؛ ص. ۹ وانظر أيضا تعليقات جارسون على قانون العقوبات الممادة ۲۰۹ فقرنى ۱۰ او ۲۰۷ وقانون أيضا كتاب كنى (أحكام جنائية) انجايزية ص۹۳ ــ قضسية الملكة ضد هولانداسنة ۱۸۶۱

فقد منفمة ربع بصر احدى المينين الناشيء عن الضرب أو العجرح يعتسبر عاهة مسستدعة يستحيل برئوها بالمني الوارد في المادة ٢٠٤٤ ع (٢)\_ نجمابو سنة ٩١٣ ع ١٤ ع ٢٠٠٠ ص ٢٥٠

۳۶۳ عدم امکان ثنی أصبح اليد بعتبر عاهة ولا ضرو رة لاجــل تطبيق المادة ۲۰۴ ع لان يکون المفهو جميعه أى اليد فقد منفعتــهـــ ن ۱۷۹ کتو بر سنة ۱۲۳ الشرائع أولى ص ۸۲

ع بهر و الاشغال المحموصية ، المنموص عليها فى المادة ٢٠٠ ع لا تنحصر فى الانسمال المادية بل تشمل الفعلية أيضا (٢) \_ ن أول مارس سنة ١٩٧٣ عج ١٤ ص ١٣٧٠

۳٤٥ اذاحكم على جاة متهمين لارتكابهمجر بمة الضرب في واقعة مضاربة واحدة فسؤليتهم المدنيسة تكون بطريق التضامن ولوكان الحكم عليهم التطبيق لمواد مختلصة من قانون المقوبات بالنسسية لجسامة الاصابات التي أحدثها كل منهم ــ ن ٧٨ ديسممر. سنة ٧٠٥ج ٢٩ ص ٥٠

٣٤٩ أحدث المتهم جرحا فى بد المجنى عليه الذى فتح الجرح ولم يمستن بتنظيفه حتى وجــدت به

<sup>(</sup>١١ أنظر تعليقات حارسون علىالمـادة ٢٠٠٩من.قانون العقوبات فقره ١٠٧

<sup>(</sup>٢) راجع حكم محكمه الاستثناف الرقيم ١١ كتو برسنه ١٨٩٨ القضاء الجزء الخامس ص ١٠

(غنغرينا ) التي أدت الى بتر الاصبع

ومحكسة النقض والابرام قررت \_ ان التهم لايسأل الاعما ينتج مباشرة عن فعله وعلىذلك فعقابه يكون بمتعنى المادة ٢٠٠١ على أحدثه من الجروح وليس بمنتضى الممادة ٢٠٠٤ على حدث من العالمة المستديمة ـ ١٤ اكتوبرسنة ١٨١ عج س ١٣٣

٣٤٧ إذا أقيمت الدعوى المدوية على شخص يُمِهة الشروع في قتل وحكم باداته لأرتكا به جريمة بدرات الجروح والضربات المتصوص عنها في المادة بدراع غليس له كمسة النقض أن تبحث في وجود قصد القتل من عدمه الااذا كانت الوقائم التي أنبنها في حكمه قاض الموضوع مناقضة تناقضا ظاهريا لما استنجه منها من جهة القصد ـ ن ٢٤ ديسمرسنة براه مج ٢٤ ص ١٧٠

٣٤٨ تنطبق المادة ٥٠٧ ع الصادر بها أمرال ف ١٨٨ ابريل ١٨٩٥ الخاصة بالتعدى الحاصسل من المراد المرد المراد الم

وه و الوانق على التعدي المنصوص عنه في المادة ن ، ب ع لا يستوجب الماق سابق على المضاربة ، فلا ا تنطبق المادة ب ، ب على الاشخاص الدين الضموا الى معركة بين فر يقين حين علمهم بحصولها (١١ - ن ب ديسمبر سنة ١٩١٧ ج ٤٤ ص ٢٥

ه ۳۵ التوافق المنصوص عليه في المادة ٧٠ ع معناه انجاه ارادة المتهمين جميعا عملي الايذاه ولكن يشسترط أن يكون هناك اتفاق يينهم حاصل من قبل يستلزم وجودالاصرار السابق على ايفاع الايذاه من فبل فعراير سنة ١١٨ ٤ ٢٤ ١٧ ص ١٨٨

٣٥١ أند أراد الشارع بالمادة ٣٠٨ ع معاقبة المتجمهر بن عيما سواء حصل الضرب من أحدهم أو من الحيم المنافقة المذكورة اعتسرت وحدة غير متجزئة فحكل ضرب عندكرة و زارة الحقائية في معاشمة بالمادة الموضوع المتدرجسة بمحضر جلسسة بحلس شورى القوانين في أولها بر بل سنة ١٨٥٨ قوله و أذا كان الضارب واحدا أو فقة أو العجر من عصبة مؤلفة من عمسة أشخاص على أومن عصبة بنيد معاملتها كوجدة غير بحزئة لإعتبار الاقل ي قان التدبير بوقوع الضرب أو العجر من من فقة أو من عصبة بنيد معاملتها كوحدة غير بحزئة لإعتبار كرجزه عل حدته الشناجت ١٨ فيرا برسنة ١٨٥ كرجزه على ١٥٠٠

۳۵۷ اللاعب الذي ينسب في جرح غيره أثناء اللسب مع مراعاة أصوله لا يكون مسؤلا جنا أيا اذا وقع ذلك علوا منه و يحسن قصد وكان اللسب مصرحا به قانونا ولا خطر منه على الامن العام - طنطا أمراحاله ۱۸ كتو برسنة ۸۰۸ مج ۱۰ ص ۳۳

۳۵۳ اذاألحقأحداللاعبينضررا بزميله أثناءلمب مشروع وكان ذلك بفيرقعبد فلايعتميرانه أرتكب

<sup>(</sup>١) راجع حكم محكمة النقض والابرام الرقيم ٧٧ ما يوسنه ١٨٩٧ القضاء س ٢٩٠٠ (١)

چریخة احداث جرح أو ضرب عمــدا و ربمــا جاز عقابه بمقتضى المـادة ۲۰۸ ع ـــ ۷مایو سنة ۱۹۱۰ مج ۱۱ ص ۲۸۷

وه المدوم الذي ينشأ عن أمر يعطيه اهمال مماقب عليه هومسئول جنائيا كفاعل أصلى عن تناجع هذا الممل فالمتهمالذي كان يدير بنفسه تغيد أشمال ترمم في ينته الخاص مرامر أحد العمال ان يلتي عرفهن المشهب بلاحيطة و باهمال ينشأ عنهجر ح أحد

المارة اعتبر كفاعل أصلى مسئول جنائيا بنص المادة ٨٠٧من قانون المقوبات بحسب حكم تحكمة الاستثناف المدل لمح محكمة جزئية \_ طنطا استثناف ع بونيه سنة ١٨٤٤ع م ٢٥ ص ٧١٥

ذكر فى الحسكم مايائى : راجع جارو الطبعة الثانية ص ٧٠ نمرة ١٧٥٠ و راجع جارسون العجزء الاول ص ٧٧٩ نمرة ٤٤ وراجع حكم محكمة مفاغه الجزئية الرقم ٧٧ نمرة ٤٤ وراجع حكم محكمة مفاغه الجزئية الرقم ٧٧ نموايرسته٩١٨ حيج الرسمية نمرة ١١٠

#### enno

# القذف والسب وافشاء الاسرار

۳۰۵ (۱) صاحب الحسر بدة الذى رفست عليه دعوى القذف لاعجوز له أن يتمسك بان الحمير الذى بشرنى جريدته وصل الى علمه من شخص آخر

(٧) صاحب الجريدة اذا الشر خيرا وهو يعلم انه يشتمل على قذف يكون مسؤولا جنائيا بصسفة فاعل أصلى فى جريمة النسدف مع الشسخص الذى حرر المجراللذ كور

(\*) کل آن عظاف بذاته للقانون مشل نشر واقدة قذف فی حق الغیر بمتبر عملا وقانونا کانه قد عمل بسوه النبیة اضرارا والحجنی علیسه أی يقصد أن يكون من ورائه التناخج المتظرة وليس من الضروری اذن فی مثل هذه الدعاوی اثبات وجود سوء النبیة فیلا سن ۷۸ مارس ۸۰۸ مج ۹۸ هف ۸۸

٣٥٦ نظراً لعدم وجود نص خاص في قانون المقوبات الصادر في سنة ١٠٤ بخصوص محاكمتن رمك جربمة قدف بعلويق النشر في الجرائد

فكل شخص يشترك في هذا النشر سواء كان بصفة فاعل أصلي أو شريك بحاكم و بعاقب بالعقو بات انقانونة

ولا بوجد في القانون ما بسمى بالترينة القانونية المسؤلية الجنائية ضد طبقة من الاشخاص لهم شأن في الجريدة وعلى ذلك يحب أن يبين في الحكم الصادر بالمقاب وقائم الاشتراك القانونية المسندة لكل متهم \_ ن ٢٧ اكتور ٧٠ ٩٠ ع. ٥ ص ٣٣

۷۹۳ ان المادة ۲۹۱ ع حسدت القادف بانه کل من أسند انه به بواسطة احسدی الطرق المبينة بالمادة ۱۹۵۸ ع أمورا لو کانت صادقة لاوجبت عقاب من أسسندت اليسه بالمقوبات المقررة الذلك قانونا أو أوجبت احتاره عند أهل وطنه فالشارع المصرى لم يحذ حسدو الشارع الفرنساوى في تعديد معنى القسدف اذ أن الشارع الفرنساوى في الممادة من قانون ۲۰ بوليوسنة ۱۸۸۱ نص على أنه يعد قدفا كل اسناد أو اخبار عن أمر يمس بالشرف

والاعتبار ومسن للقرر عنىد القسرين ان مصنى الاسناد هو نسبة الاسم الى المقذوف فى حقه بصفة التأكيد وأما الاخبار فهو النقل عن النسير أو ذكر الحدق والكذب

أما الشارع المصرى نقد حدف لفظ (الاخبار) الوارد في لمن القانون القرنسادى واقتصر على لفظ (الاخبار) الاستاد) مع ان لكليها فعمنى خاصا به وليسا القانون المصرى بشأن ترجة لفظ (أسند) الله كور القانون المصرى بشأن ترجة لفظ (أسند) الله كور في القانون المصرى هو الذى وضع أصبلا الاذالنص المورى هو الذى وضع أصبلا المائية بناء على اقواح بحلس شورى الفوانين كا المورات على شورى الفوانين كا المواه على ماهو ظاهر من وجود فرق أورد صراحة في قانونى في التمبير عن فعلى الاستاد والاخبار مصره مصراستذافى جنح ١٢ يناير ١٩٠٨ ص ٥٠٠ ص ٥٠٠

٣٥٨ من يؤلف روابة خيالية يقصد بها العلمن في شخص مدين بحكيفية لا تقبل الشك في أن الشخص للطمون فيه اتما هو شخص حقيق حى بعد (أي المؤلف) قاذها في ذلك الشخص و بعاقب بعقوبة القاذف -- اسكندربة استثناف جنع ٢٤

هوم ۱۱ ان القانون عرف القذف باله اسناد أمور للفنير باجدى الطرق المبينة فى المبادة ۱۹۸۸ع بحيث لو كانت صادقة لاوجبت عقاب من أسسندت اليه أو احتفاره عند أهل وطنه

ان علماء القانون قالوا ان مسن عزات الإضال

المكونة لجربمة القذف أن يكون فى الامكان اثبات محتها أو هيها واذا استحال الدليسل عقلا انصدمت حربمة القذف

ان المداء عرفوا الانتقاد بانه بحث أمرأ ومناقشة عمل ـــ عابدين ه أغسطس ١٩٠٩ ح ٢٤ ص ٢١٧

به ان الموظف المسموى الذي بجوز اثبات التذف فيه جو الذي يؤدى همالا ما غير مختص بنصر مناصر الامة دون غيره و يكون هذا العمل من الاعمال الداخلة في اختصاص الحكومة و يقوم به بصمة دائمة و يكون خاصما لسلطة الحكومة الدائريية و يقاضى راتبا نظير حمله و يكون له حق في المساش أو ما يتون ما هذاك من الامتيازات

ولا بسيح أن يقال أن كلمة موظف عمومى تشمل المسكف بمخدمة عمومية ارتكانا على المادة ٥٠ عمن ال المأمد مربن والمستخدمين أى كانت وظيفتهم عومية قال المادة جاهت في الباب الغالث من الفائد في المادة جاهت في الباب الغالث من الفائد وجعل الشارع الاشخاص السابق ذ كرتم موضوع هذه المادة أما القول بان هذه المادة قاعدة موضوع هذه المادة أما القول بان هذه المادة قاعدة عمومي فني غير محلمة الموظف على عمومي فني غير محلمة الموظف فن في علم بدليل عدم وضع الشارع ذلك في باب القواعد المعومية وعدم افتصاره على احدى في باب القواعد المعومية وعدم افتصاره على احدى يؤدى الى اللغوفي أوضاع المفارع — راجع المواد يؤدى الى اللغوفي أوضاع المفارع — راجع المواد موسع الموارع الموارات التي لا تقضى عن الباقي الامن الذي يؤدى الى اللغوفي أوضاع المفارع — راجع المواد

ينتج من ماتقدم ان الموظف السمومى هو النسير مكلف بخدمة عمومية وان أعضاء المجلس الملي لطالفية

النبط الارثوذ كس لبسوا موظفين عموميين --- مصر ستثناف جنح يتابر ١٠ ٩ ٥ ص ٣٤ ص ٣٤

٣٩٨ تشمل عبارة « أحد الموظفين المدوميين » الواردة في الفترة الثانية من المادة ٢٩١ عالا شخاص المسكفين بخدمة همومية ومن ثم يقبل من القادف في عناسبة وظائفيم المسكفين بها و يمتبر من « الموظفين المموميين » بالمني المقصود في المادة « ٢٧١/٢٧ أعضاء المجلس الملي للاقباط الارثود كس فيا بختص بوظائفهم المكلفين بها بمقتضي الامر الصادر في ١٤ موطئا تفهم المكلفين بها بمقتضي الامر الصادر في ١٤ ما و سنة ١٨٨٨ بالتصديق على لائحة ترتيب مجلسهم واختصاصه — ن ١٧ ديسمبر سسنة ١٩٥٠ ج ١٧ ص ٨١٠

۱۳۹۲ اذا رفعت دعوی قانف فی حق موظف عمومی طبقا للمادة (۲۹۱۱ ع فحکم کمکمة الموضوع فیا چمانی بحسن نیة المتهم "بائی وکذلك یکون حکمها فیا یعملتی بصحه وقائع القذف

عبارات القذف الموجهة ضد مجموع من الناس كيجاس الاقباط الملي مثلا تمتسير موجهة أيضا الى أو لد من الناس أو لد مذا المجموع و بناء عليه يكون لكل فرد من أفراده الحسق في طلب تمويض ماناله مسن الضرر بسبب هذا القذف حدن ٢ مايو سسنة ٩١١ م ٢٠٩ على ص ٢٠٩

سم اذا اتهم أحد المحامين بالقذب لانه أورد فى مذكرته التى قدمها دفاعا عن موكله عبارات تعيد القذف فى حق الحصم الا تخر فلا يمكنه أن يستند

فى دفاعه على المادة ٢٩٦ ع التي نصت على ان الاعتداء الذي مصل من أحد الخصوم على الاحر أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحكمة لايستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنيسة أو تأديبة اذ ثبت اله طبع هده المذكرة ووزعها على النير...
ن ٢ ما يو ١١٥ ع ٢٧ ص ٢٣٧

٣٩٤ القذف في حق الميت لاعنع المقاب: --أولا لان القـــاتون لم يفرق بـــين الطمن في الحي والطمن في الميت

ثانیا لان وقائم القذف تشین سمعة الو رثة الاحیاء ثالثا علی فرض أن الجمینی علیسه كان موظفاعظها قد ارتبطت أعماله بتاریخ بلاده مسدة طویلة الا أنه متی كانت وقائم القذف غیر صیحة فلا یمكن أن نفید التاریخ المام بحال من الاحوال

هـ الس من الضرورى في تهمة السب العلى أن يبين في الحكم الصادر بالعقوبة ألفاظ السب اذا حال في ذلك على عضر الجلسة المتضمن لتلك ألالفاظ في شهادة الشهود — ن ٢٠ اكتوبر ٩٠٨.

۱۳۹۸ تنتیر عبارة و فلیستطالمدیر فلیمت الدیر » سیا تخدشا الناموس والاعتبار بالمسنی المقصود فی المبادة (۲۹۵»ع — ن ۲ مایو سسنة ۹۱۱ مج ۲۷ ص ۲۷۷

٣٩٧ لا يمحتم في الحسكم القاضى بادانة المتهــم لارتكابه جريمة السب المنصوص عليها في المادة ٧٩٥ ع بيان ألفاظ السب وماهيته بل يكفي أن يشير ألفاظ السب واضحة فيه وضهرها كافيا ـــن ١٥ الحسكم الى اعسلان افتتاح الدعسوى الذي تسكون أ نوفير ١٩٨٣ مج ١٥ ص ٣٨ (١)

# القرعة السكرية قانون عرة ع سنة ١٩٠٢

٣٩٨ عبارة وكل موظف من موظف الحكومة له شأن في تنفيذ قانون القرعة ، الواردة في المادة « ١٧١ » من قانون القرعة غير قاصرة على الموظفين العموميين بالمني الاخصكا يقصد بهم في المادة ( ١٧٩ ) ع وانما تشمل أيضا الانسخاص الذين يكفون أحيانا بالاشتراك في الاعمال الخاصة بتنفيذ قانون القرعة باي صفة رسمية فتشمل هذه المبارة حينئذ العمد سواء اعتبر وا موظفين عموميين بالمني الاخص أولم يعتبر واكذلك ـــ ن٥٧ نوفير ١٩١٨

م ۱۳ ص ۲۲

٣٩٨ جرعة الاهمال المسمد في تأدية الواجب المفروض في الماده ٧ \$ من قانون القرعمة هي من الجرائير المستمرة وبناء على ذلك فلا لزوم أن كر تار بخها في الحكم الصادر بعقوبة طبقاللمادة ١٧١من القانون المذكور ولا ينبني على عدم ذكر التاريخ بطلان مذا الحكي

تقضى المادة ٢٧١ من قانون الفرعة بعـقو بتين مما الحبس والرفت فاذا خلا حكم الادانة من عقوبة | ن ٣٠ سبتمبر ٩٠٩ مج ١١ ص ٤٠(٢)

الرفت وجب الفسه - ن ۲۸ مارس ۹۰۸ مج

ولا قيام سبب جديد المعاقاة من الحدمة الممكرية لايرفع عن العددة واجب تبليغ السلطة المختصة عن زوال سبب معافاة سابق طبقا للمادة ٧٥ من قانون القرعة العسكرية لان المعاقاة من الخدمة المسكرية لاتكتسب بمجرد وجود سبب قانوني لها بل يجب أن تفرها السلطة المختصة - ن ٢٩ فبرابر ۹۱۳ ج ۱۷ ص ۱۳۷

١٣٧١ اسقاط الموظف العمومي لاسم شخص من كشوف القرعة يمد جريمة مستمرة ولكن بزول هذا الاعتبار اذا تجاوز هذا الشخص الس اللازم للاقتراع ويبتدئ حينئذ سسقوط الحسق في أقامة الدعوى العمومية من هذا التاريخ و بناء عليه بجب أن يذكر في الحكم القاضي بالادانة ان الدعموي العمومية لم تسقط بمضى المدة والاكان الحكم باطلا ــ

<sup>5</sup> 

<sup>(</sup>١) ارتكن الحكم على حكمة النقض والابرام الفرنساوية الصادرين في ١١ يناير سنة ١٨٨٣ و ٢٩ فيراير سنة ١٨٨٤ المشار اليهما في مجموعة داللوز الدورية سنة ١٨٩١ الجزءالاول ص ٣٩٣٠ (٢) راجع حكم أبي تيج ١٨ فبرايره، ٩ ج ٢ ص ٨٠ وأيضا ن ٨٨ مارس ٩٠٨ ج ٩ ص ١٠١

#### القمار والنصيب وأللوتيري

۳۷۷ لا يستر جانياطيقا المادة ۳۰۷ ع من فتح ناديا يلمب فيه القمار ما دام ان الدخول فيه يكون قصراعلى المشتر كين فيه المخولين صفة أعضاء بمتنضى التأون المممول به فيسه قان النادى لا يستبر محلا عمويا عملا. فأنون نمرة ، سنة ع.ه الا اذا كان مفتوحا للجمهور بالرغم عن ايراد كلمة ( ناد ) في المادة الاولى من ذاك القانون حدن ۷۷ ابريل ۷۰ م.مه ص.۳

۳۷۳ كلحكم صادر بعقوبة على أصحاب محلات الذمار طبقا للمادة ۳۰۰۷ع بحب أن يذكر فيه نوع الالعاب وان يبين فيسه أوصافها لكى يمكن التحقق من كونها غيمباحة قانونا والاكان الحسكم باطلا \_ ن ۳۰ مايو ۴۰۸ مى ۶۰

Ψγε نصب المادة الثالثة من قانون اليا نصب على أن « نصادر الاوراق والاشياء التى استعملت في المخالفة » وهذا النص وان ذكر في آخر الفقرة المغاصة بالحسم بمقوبة لثاني مرة ولم يأت في فقرة مسيئلة الا أنه عام وينطبق على حالة الحكم بمقوبة لاول مرة كما يظهر جليا من مراجعة النسمخة النسمخة الذسية لمذا النانون

قانه اذا حصل شك تمسيرانص العربي لامي قانون فن المفيد الرجوع الحالتص الفرنسي والاستمانة به على فهم المعنى المقصود و بالإخص في حالة تطبيق القوانين واللوائح المصدق عليها من محكمة الاستثناف المختلطة طبقا للامم العالى الصادر في ٣٠ يناير سنة ١٨٨٨ -- قرار مم اقبه ٧٠ دبسمبر ١٠٨٨ ع ١٠٠

## الحلات الممومية قانون نمرة ، سنة ١٠٤

ص ۲۶۸

۳۷۵ مجب على صاحب الحال هسه لاعل مديره أو مباشر أعماله أن يتحصل على الرخصة الحاصة الشخصية المنصوص عنها بالمادة ۱۷ من لائحة المحلات المموميسة حتى يتسسنى له يبيع المشر وبات الروحية أو المحرة ـ ۲۲ ابريل ۸۰۵ ع ۹۹ ص۲۹۲

٣٧٩ لايجوز اعتبار من يقدم لزبائنه جالسين كانوا أوواقعين فى الطريق العامجوزة بهاحشيش للتعاطى انه اتخذ محسلا عموميا بالمصيى المقصود من

المادة الأولى من لا محة المحلات الممومية واذاك لا يصبح معاقبته بمتنضى المادتين ٩٠ و ٧٧ من اللا محة المذكورة واعما يمكن معاقبتمه لاحرازه الحشيش طبقا للمادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٠ مارس سمنة ١٨٨٤ — الزقازيق استثناف ٧٩ إريل ٨٠٩ ع ٢٠ ص ١٥

۳۷۷ نصت المـادة ۱۹ من قانون نمرة ۱ سنة ۱۹، الحاص بانحلات الممومية على انه اذا اشترك الاهلية ولا يصح تفسير هذه المادة بان الحاكم المختلطة هي المختصة في مثل هذه الاحوال عحاكمة المتهمين الوطنيين دون الحاكم الاهلية ــ قراراللجنة رقم ۲۹ یتابر ۹۱۰ مج ۱۱ ص ۳۵۲

أجانب ووطنيون في ارتكاب جريمة من الجرائر المنصوص عليها في القانون المذكور فترفع الدعوى الممومسة عليهم جميعا أمام الحاكم المختلطة بدلا من رفع دعوى عموميسة خاصسة بالوطنيسة امام الحاكم

# المحلات المقلقة للراحه

#### قانون غرة ١٣ سنة ١٠٥

الخاص بالآلات البخارية كاتحب ملاحظة نصوص قانون أيرة ١٣ سنة ١٠ وعليمه فمملا بقانون أيرة ١٣ سنة ١٠٤ يجب الحصول على رخصمة لانشاء الحل (راجع المادة الاولى منه ) وفي حالة نقل ملكية الحل مجب على المالك الجديد أن يعانجهة الاختصاص ويقدم لها الرخصة السابق اعطاؤها (راجع المادة الخامسة من اللاسجة المرفقة بالامر المالي للذكور) كما أنه عملا بالامر العالى الصادر في ه نوفير سنة ٥٠٠ بجب المصول على رخصية اتركيب الا له البخارية ( راجع المادة الاولىمنه) وعلى اذن لادارتها ( راجع المادة ع / ١ من اللائحة المرفقة بالامر العالى المذكور) وفي حالة نقل الملكية مجب الحصول على رخصة جمديدة ( راجم المادة ١/ ٧ منه والمادة ٨ مز, اللائحة المرفقية به ) قرار لجنة المراقبة القضائية ٧٧ مايو ٩٩١ مج ١٧ ص٧٩٧

. ٣٧٨ رغما عن غموض النص المبر بي قان المقصود ممن عبارة ﴿ أَرَبِّكِ الْأَمْلَاكُ ﴾ الموجودة في الققرة المختصة بالتخاشيب والابنية الخشية بالمدن والبنادر الواردة في القسم الثاني من الجدول الملحق بقانون عرة ٣٠ سسنة ٤٠ به هر ملاك همذه التخاشيب والابنية الخشدة لاملاك الارض المقامة هذه عليها وبناء عليه فلا يجب أخذ رخصة لاقامة الفخاشب أو الابنية الحشبية اذا كانت مميدة لاستعمال ملاكها في خصوصيانهم - محكمة مخالفات مصر الاهلية ١٠ ينار ١٠ م ١٠ ١٠ س٢٣١

٣٧٩ اذا اشتمل أحد الحلات القلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة على آلات مخارمة فيجب عملا بالمادة الثامنة من قانون عرق و ١٠ سنة ع ٠ ٩ ملاحظة نصوص الام العالى الصادر في ٥ نوفير سنة ٥٠٠

مقاومة الحكام وعدم الامتثال لاوامرع والتعدي عليهم

٣٨٩ من ضممن أركان جرعة اهانة الموظفين

٨٠٠ يشترط لتطبيق المادة ١١٧ع أن تحصل | مارس ١١٠ مج ١١ ص ٢١٤ الاهانة في مواجمة الحجني عليه وبحب أنَّ يذكر ذلك في الحكم القاضي بالادانة والا كان باطلا - ن ٢٩

المنصوص عليها في المادة ١٩٧٧ع أن تكون الاهامة الموجهة الموظفالممومي حصلت أثناء تأدبة وظيفته أو بسبب تأديتها

فالأهانة التي نوجه الى الموظف الصدوى وهو يعمل عملا لم يكن من صمن حدود وظيفته القررة له من الحكومة لا ينطبق عليها نص المسادة ١١٧ المذ كورة واجما يمكن اعتبارها سبا أذا وفوت فيسه شروط السب – طنطا جنح ١١ يتارسسنة ١١٨ ح ٣٠ ص ٣

٣٨٧ الجميح القاضى بدانه المتهم لاها تنه موظفا هوموظفا في يسين هموسا أثناء تأدية وظيفته قابل النقص اذا لم ييسين فيسه ألفاظ الاهافة ونوع المسمل الذي كان يؤديه الموظف الممومى وقت الاعتداء عليسه وذلك لان يحكمة النقض والابرام لا يتنني لها عند عدم استيفاء هذه الاوجه مراقبة محمة تعلميتي الفانون — ن ٤ يتابر ٩٨٣ عم ٤٢ ص ٥٠

۳۸۳ يعتبر الحكم القاضى فى جريمة تمدى على موظف عموى بالنول باطلا بطلانا جوهريا وبجب تقضمه اذا أغضل بيان الظروف التى صدرت فيها الاقوال المهينة والعمل الذى كان الموظف يؤديه وقت أن أهين — ن ۲۷ مارس سسنة ۲۵،۵ مج ۲۲ ص

۳۸۶ بحب أن يشتمل الحكم الصادر العقوبة طبقا للمادة ۲۰۱۷ ع في التمدى على موظف عمومي على ييان ألفاظ التمدى والتهديد وأن يعين الاشارات المكونة قعل التمدى وأن يذ كربه أيضا ان التمدى حصل على الموظف المسمومي أثناء تأدية وظيفته والاخلال بمراعاة ذلك موجب ليطلان الحسكم — فيراعد ١٩٠٨ ع ص ۲۷۸ : ۸۰۸

۳۸۵ مستخدمو سلاخانه الدية الاسكندرية معتبرون من الاشخاص المكافون محدمة عموميسة المنصوص عنهسم فى الواد ۱۱۷ الى ۱۱۹ع - ن مامو ۷۰۷ مج ۹ ص ۹

۳۸۷ مهندس دیوان الاوقاف ایس من الوظهین المکفین نخدمة عمومیة المدنی القصود من اللدة ۱۹۹۹ ع فلا یماقب بمتنفی همذه المادة من تعدی علیمه أثناء تأدية وظیفته حسامیابه المرکزیة ۸ ابریل سنة ۸۰۸ ع ۲۰ ص ۱۷۳

## النشى

۳۸۸ (۱) الحكم الصادر بشو بة في شهدة السب والاكان لاغيا العلمى بطبيق المادتين ۴۵، و ۲۵، مع يجب أن يشمل (۲) اذا على ألهاظ السب وظروف العلانيسة في آن واحد له تفض وكان للج

والا كان لاغيا (٣) اذا ختم كل الهـكوم عليهم على قتر ير تفض وكان للجميع وكيل واحــد فعدم ذكر اسم

أحدهم فى التقر يرالقدم منهم بلسباب النقض لايحرمه من الانتفاع بالنقض -- ن ٢٨ سبتمبر سسنة ٧٠.٩ ثج ٩ ص ٢٧

۳۸۹ لانمتبر حجرة مأمور المركز محلا عموميا بالمسنى المقصود فى المادة ۱۹۸۸ ع وعملى ذلك فلا يكون السب الذى محضل فى ثلك الحيجرة بحضور المأمور فقط جنحة معاقبا عليها بالمادة ۲۷۵ع — اسكندرية استثناف ۱۱ يونير ۹۱۱ مج ۱۳ ص ۲۰

٣٩١ لايشترط لتوفر جر مة القدف ، ورزيع كتابات أن بحصـ ل وزيع الكتابات المحتـوية الغذف علنا اذ أن التوزيع من حد ذانه مكون النشر أو العلانية المطلوبة قانونا (١)

و يتوفر التوزيع بالمنى الذى يرى اليسة قانون المقوبات حتى ولو لم يكن هناك سوي كتابة واحدة سلمت الى شخص واحمد أيا كانت صيفة هــــذا الشخص (٢)

فيمتبر قاذفا و بعاقب طيقا لاحكام المادة ٢٦١

من قانون العقو بات من أسسند لديره في ع<u>ريضة</u> افتتاح دعوى أمورا تعسدها المادة المذكر وفروقارة ن ٢ يونيه ١٤ ٩ يم ٢ ص ٣٣ (٢)

۳۹۷ بعتر آن القدف حصل عانا اذا صدومن الفادف في عسل عموى يصوت بسمعه الموجودون قريا من المسكلام عان الكلام بهذه الصفة بدخل في مني كلمة (مثالات) الواردة في المادة ١٤٨ عربة السكة الحديد عن من المحلات الممومية سوء النية مفر وض وجوده عند القاذف ولا ضرورة لان تذكر عمدة الموضوع في حكمها أن القذف كان بسوء نية ١٠٥٠ اكتو برسنة ٩٨٣ الشرائم س أولي ص ٧٠

۳۹۹ تنقسم الحالات الممومية الى ثلاثة أقسام المحلس المموى بعليمة كالطرق الممومية بالحسل المموى بعليمة كالطرق الممومي بديب تخصيصه الان يكون كذلك مشل الموامع والمتاحف والحمل السموى بالمعارف . فنظرة السمدة من النوع القائلت الأنها وإن كانت فى المحل خصوصية ومصدة الانتفاع صاحبها بها الا المحل خصوصية ومصدة الانتفاع صاحبها بها الا المهرود ... أنهوب ٧ ستمير سنة ١٥ ١٨ الشرائع في ٣٠٠

۲۹ (۱) التطاول على مسند الخديوية
 ۲) الطمن في نظام حقوق الوراثة

<sup>(</sup>١١) راجع بنبل وسرفنه ، النمليقات على قانون العقوبات البلجبيكل الجزء الثالث ص ٢١٦

 <sup>(</sup>۱۲) راجع حکم محکمة بروکسیل المدنیة الصادر فی ۳ فیرابر سنة ۱۸۹۲ باریکزی سنة ۱۸۹۲ جزء
 نانی ص یه و انظر أیضا کتاب فایروجن فی الجرائم السیاسیة الجزء الاول ص ۲۹۰

<sup>(</sup>۲۶) راجع حكم محكمة النقص البلجيكية الرقم ه يناير سنة ۱۸۸۷ بار يكر بزى سنة ۱۸۸۷ جزء أول ص ۶۲ وحكم محكمة بروكسيل الرقم ۲ فيراير سنة ۱۸۸۷ الجزء الثانى ۹۰۹ وانظر عكس ذلك حكم تفض وابرامورنسا ۱۶۷ كتو برسنة ۱۸۹۷ مجلة القانون سنة ۱۸۵۸ ص ۶۱

(٣) الطمن في حقوق الحضرة الحديوية
 (٤) الديب في ذات ولي الام.

لُكُلُّ جرَّ بِمَةً من الجرائم الاربسة المذكورة ثلاثة أدكان وهي

أولا التطاول أو الطمن أو الميب

ثانيا النشر باحدى الطرق الواضيعة في القانون ثالثا سوه التصد والقصيد الجنائي مفروض هنا أنه متوفر بثبوت ارتكاب المتهم للافعال المادية المكونة للجوائر المسدة اليه

ولا مجوز الستهم أن ينتصل من هسذا القصد المثر وض بسلامة نية لان عل هذا الدفع أن يكون الفعل المسند له مخالفا للقانون الوضعي اماوهو مخالف للقانون الطبيعي ولمبادىء الاكتاب العامة فلا يتصور . كيف يمكن للعنهم أن يتبرأ منه ــــ السيده جنحه ١ أبريل ٥٠٥ ح ٢٤ ص ١٠٥

ه سم الحطيب الذي يتحدل وقائم كاذبة ليتوصل بشرحها الى حض الناس هلى كراهة الحكومة يستبر بلا شك سبيء القصد و يمكن أن ينتج عن أقوالهالتي يسممها الجمهر رأو يطالمها الناس أحوال لاتخلو من الخطو

ومدبر الجريدة المسئول عن ادارتها الذي يغشر تلك الاقوال في جريدته يعتبر فاعلا أصليا لهذا الجرم والحمليب مشاركا له وتنطبق عليهم أحكام المواد ١٤٨ و١٩٥٥ و ١٩٣٠ مكر رةوه ٤ و١٤٦ — جنايات مصر ٣٠ اربل سنة ١٩٧٧ ص ١٥٧ ص ١٥٣

٣٩٩ ان حربة القول والفكر والكتابة وان كانت مباحة لكل انسان الا أن الطمن والافتراء والاهانة التي تقع سواوعلى احدى هيئات الحكومة أن يعض موظفها أو على هيسند الحدوية المصرية

بطريقة خارجة عن حدود الانتقاد وحسن النية و بكفية بقصد بها تصغير واحتقار نلك التهيئات في أعين الاهالي أو بطريقة بقصد منها حمل هؤلاء على بنض وكراهة الحكومة والازدراء بهافان ذلك فضلا عن ان القانون محرصه لاخلاله بالنظام المام قاله يستوجب تشديد المقاب على مرتبكه ليكون في الردع عبرة لاخلاد الجانين للسكون والعمل بما فيه عدم الحروج عن الحدود المباحة حابلان جنح عدم الحروج عن الحدود المباحة حابلان جنح بحد المحروب المحروب عن الحدود المباحة حابلان جنح

۳۹۷ أن مجرد النداء بمارة وليسقط حكم الفرد ه لا بعمت اعتباره تطاولا على مسند الخديو بة المصر بة لان همذا النسداء عام ومبهم ولا يقصسد به حكومة محموصة فهو من قبيل الدعاء على حكومة يستهد بامور الرعية فيها رجدل واحمد يتصرف في شئونها التصرف للطلق

وتوع هدفه الحكومة لا وجدود له بمصر ولا يمكن أن يوجد فيها بطبيعة الزمان جريا مع تيارالتقدم المصرى خصوصا وان القوانين فى مصر لا تصدر الا بعد أخذ رأى مجلس الشورى وموافقة مجلس النظار وعليسه فهو دعاء لا ينطبق بالكلية على حكومة مصر ومن ثم لا بعد تطاولا على مسند الحديد بة

وفضلاعن ذلك فان المطاول على مسند الحديد به لايكون الا بنقد حكومة مصر بشكلها للمر وف من جهة كونها خسديوية ولا حاجة الى التبنو به اذن بان طريقة الحكم شىء ومسند الحديوية شيء آخر على انه منما للالنياس لابد من القول بان النداه ويسقطه وتحوه انحا يماقب عليه الغانون اذا صودف شخصا معينا أو أشار الى هيئة معينة وذلك يدخل تحت تقدير القاضى الذى يستنعجد من الغار وف وقرائن

الاحوال لبيان درجة المسؤليسة ومقدار الاهانة التي قد تلحق النبير من مثل ذلك النداء ــ مصراستشاف جنح ١٧ مايو ٩٠٩ ح ٢ ١٣٨

٣٩٨ تمثل المادة ٥٩١ ع جريمين مخطفتين أولاهما التحريض على عدم الا هيادالقوانين وتأنيتهما تحسسين أمر من الامور التي تصد جنابة أو جنحة بحسب القانون و كمفي لتوفر القصد الجنائي فيالثانية ان ترتبك عمداً وليس من الواجب أن تسكون نية المتهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم

اتهم شخص بأنه حيا بواسطة انهناه شخصا آخر ارتب جريمة ولم يكل ليعرفه الا بسبب ارتكابه لها وصدر ذلك منه علنا والجريمة لم تزل حديثة العهد ولم يكن اكلامه معنى مقبول سوى استحسان ارتكاب الجريمة ويجيدها في شخص مرتبها الحادة ١٩١٤ ع الغائمة قروت بأن عمله ينطبق على المادة ١٩١٤ ع العادة ١٩١٤ ع ١٩١٠ في سعه

٣٩٩ يكنى لتوفر القصد الجنائى فى جريمة تحسين أم من الامو رالتى تصد جنابة أو جنحة يتنف القانون المنصوص عنها فى المادة ١٥٤ ع أن ترتك عمدا وليسى من الواجب أن تكون نية التهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم — ن ١١ مارس ١٩٨ ع ١٧ ص ١٧٥

.ه و ان الجرائم ذات الاسباب السياسية لها نتيجة مرثية ملازمة لها في التأثير على الانسان وهى الحمد بين شدو دين متناليسين ولو في الظاهر وهم الاسدف على المجنى عليمه والعطف على المجرم لما وجد في عمله من الاخسلاص وانكار النفس عادة

فاقوال الشخص التي يؤخذ منها العطف عملي مجرم من هذا النبيل لانتشهر تحسينا للجنايات ولا عقاب عليها فى الغانون ــــ الازبكية جنح ٧١ فيار ٩١٤

سے ۲۹ ص ۵۳

٤٠١ من أهم عوامل الارتفاء والمدران بل من أهم حقوق الانسان حربة الاجتاع وحربة النسكر وحربة القول

ولا يُنظف اثنان من أن حرية الاجناع همن أو حرية الاجناع همن القوية البشرية القرية المست عليها الجمية البشرية والا المنكار التن تنفسه في معاشمه ومعاده والناس عموما على اختلاف طبقاتهم وأجناسهم من أكر كير لاجسخر صغير عناجون بعضهم لبض، بذا قضت النواميس المكونية والسن الطبيعة التي سنتها القدرة الالهية وحينتذ كل اجناع عنيد متى كانت الفاية عنه شريفة ويشر إذا خرج المجتمون فيسه عين جادة المسقل والصواب بوقوعهم في أي أمر من الامور التينهي عنيا الناون

أما حرية الفكر فلاحد لها فللالسان أن يفكر كيفما شاء ولا جناح عليمه غبير أن حرية التول عددية كعرية المسعافة فلكل واحد الحق في أن يهرز فكره الى الوجدود وأن يقول مايريد ويحطب في أى موضوع ولكن على شرط أن لا يفوه الفاظ من شأنها اهافة القبر وأن لا يكون في خطا بمما يكدر صفو المموم أو يقر الناس من الناس باثارة الخواطر مصر استثناف بحنح ١٧ ما و ٩٥ م ٢٤ ص ١٧٨

 ٩٠٤ ان القانون لم يسرف الاهانة ولكن العلماء أطلقوا هـ ذه الكلمة على كل ما من شأته أن يمس

۳۰ و لیس للصحانی حق بان ینشر فی جربدنه إهانة توجمه الی هیئة من هیئات الحکومة بحجة الا تتقاد ولو کان یستند أن انتقاده فی محمله فاذا فعل عوقب على ذلك قانونا حس عابد بن جنح و أغسطس سنة ۸۰۵ ح ۹۳ ص ۷۶۹

### النصب

9 - 3 طلب المدعى من المتهسم لما له من الشهرة في النفاربات في البازرجه أن برشده عن رأبه في النفاربات بالاقطان فاجابه اذلك مشترطا عليه أن يعطيه التلث عما برعه مقابل ارشاداته المبنية على كشفه الباطني ليم أخيره و ربح المدى للدى أربا عليه لمن المن الما الكريم المنافق عليه ولكن المدى لمن المنافق عليه ولكن المدى مضاربات تالية فيا يصد خسارة تتجت عن مضاربات تالية فقدم البلاغ للنيابة الذى ترتب عليه والمنافق على المتوميسة الحاضرة على المتهم عليه والمنافق على المتهم المتعافية الابتدائيسة بعقابه لكن محكمة الابتدائيسة بعقابه لكن عكمة الابتدائيسة بعقابه لكن عكمة الاستثناف برأنه

و بنا على الطعن في الحكم بطريق النقض رفضت المحكة الطمن وقررت ما يأتي

اله إينتج من حكم البراءة ان الخسارة التي فقت المدى المدى سببها نصائح المتهمم فوجب النظر ف الاجراآت التي تقدمت تلك الحسارة نم ان المتهم أوم المدى المدى الدى ان له علما باطنيا فير به عن المستمل ولكن لو فرض ان ارشادانه مبنية على مرفة حقيقية باشال البورصة لعمار الاجام الباطل الذى أوجد،

عند المجنى عليه عدم الاهمية وفى الجمسلة قان الطرق الاحتيالية المنسوبة للمتهم لم تكن سوى اندقد أخبر بالمستقبل وصدق — ن ٢٥ فيراير سسنة ٢٠٠٧ مج ٨ ص ٣٠٩

و . و أخد صراف من شدخص وارث مبلغ ابني عشر جنبها مصر يا موهدما اباه انها رسوم ابلوله فقررت الحكمة ان السكذب النير مصحوب باعمال أخرى أو بطرق يقصد بها تأييده ليس من العلمق الاحتيالية المنصوص عليها في الفترة الثانية من المادة بسم و للكاحة المسكر من شخص ساعد مركزه أو صفعه على الاعتقاد بصحة قوله ---.

 ٩٠٥ لا مجوز الديم في جريمة النصب أن مجتج باهمال المجنى عليه في عدم مجمله عن صدق أقواله --اسكندر بة استثناف ١٧ نوفمبرسسة ٩٠٨ مج ١٠
 ص ٧٣٧

باع زید حصةمن مغرل لممرو الذي أهمل
 وفم يسجل عقده فتواطأ زید مع خالد و باع له هس

<sup>(</sup>١) براجع حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٧ كتوبر سنة ١٨٩٩ يج سأولى ص ٨٨

الحصة وجمل تاريخ العقد سابقا على تاريخ البيع الاول الصادر لعمرو

رفعت الدعوى المموميسة عـلى زيد بجربـــة النصب والاحتيال بقتضى المادة ٢٩٣٩ و والحكمة ورت ــــ : ان زيدا لم يمتكب جربـــة النصب طبقا للمادة ٢٩٣٩ عضد حمر و لاته كان مالكا للمين الميسة وقت ان باعها له ولا ضد خالد لانه كان يسلم وقت ان اشترى أن زيدا لا يلا عالى ما باعه ــــالجزة ه ديسمبر ٢٠٩٩ ع ٢١ ص ٢٠٩

٨٠٤ يكفى لتكوين جر بمة النصب التصرف فى مالاتاب أو متقول غير محلوك للمتهم وليس له حـق التصرف في المادة ٩٣٧ / ٣٠ أن يتبت القصيد الجنائي بدون حجـة الى اثبات السمحال و طرق احتياله و بالمحيى المفصود من الفترة التائسة من المادة الذكورة -- ن ٧٧٧ اريل

۹۰ فی جر بحد النصب مجب علی محکمة الموضوع أن تبین فی حکمها الوقائم التی يتضح منها بان المحکوم عليه «سلب مال الفير» و بدبارة اخرى ان المعنى عليه أصابه ضرر مادى من العجر بمة والا كان حكمها باطلا

اذا رهن شخص عقارا موقوة فلا عقاب عليه لو ثبت أن المرتبن لم يقع عليه ضرر ما من هذا الممل كأن يكون قد حل بهذا الرهن طبقا القانون عسل دائنين مسجلين سابقين على الوقف وكان هذا الملول يمكنهمن نرع ملكية المقار الموقوف والاستيلاء على دينم كاملا من المثمن — ن ٧٠ نوفير ١٩٥٥ الشرائع ٣ ص ٣٧٣

١٤٠ من ضعن أركان جريمة النصب و سلب مال الفدي وعلى ذلك فلا عقاب على من يعوصل بالاحتيال الى أخذ ماله الهجوز عليه من بدالشخص بلمون لحراسته -- سالوط ١٤ نوفير ١٩٥ الشرائع ٣٠١ ص ٣١١٠

۱۸ يعد نصبا معاقبا عليه يتمتعى المادة ۲۹۳ م رهن أحد الناس بسوء نيسة حليا باعتبار انها ذهبية بنبا هى مسن النحاس الملبس بقشرة من الذهب ---دمياط ۲۰ ينار ۲۸ الشرائع ۳ ص۳۱ ۳۱ مدرائع ۲۰ الشرائع ۲۳ مدراً

٤١٧ المادة ٩٩٧ عنطيق على من يصف بصفة كاذبة لسلب مال النمير ولولم يستعمل من الطرق الاحتيالية سوى انتحال هذه الصفة — ن٧٧ فيراير ٩١٨ الشرائع ٣ ص ٣٥٥

٧٤ لاعقاب على جر يفتخيا فة الاما نة أوالنصب الواقعة من أحدالز وجين على الا "خر أومن الاصول على فر وعهم و بالمكس — ن أول ابريل سنة ٩١٦ الشرائع ٣ ص ٥٣٧

٤١٤ من ضمن أركان جريمة النصب أن يستولى المتهم على شىء منقول ومن ثم قاذا استولى المتهم بالنصب عملى عقار أو على حقوق ارتفاق أو منافى أخرى ليست منقولة فلا عقاب عليسه - ن أول يوليو ١٦٩ الشرائع ٣ ص١٥)

40) يكنى اسكوين جريمة النصب والاحتيال النصوص عليها فى الفقرة التائسة من المادة ٢٩٩٠ن قانون المقربات أن يصرف الانسان فى مال بدارات غير مملوك له وأنه ليس له حتى التصرف فيد ولو لم يستمعل طرقا احتياليه

(٧) اذاأعطى شخص لا تخر بطر بق المعاوضة عينا لا يملكما وليس له حدق التصرف فيها يعمد مرتسكها لجريمة التصب بمقتضى الفقرة التألشة من المادة ٩٩٣ عقو بات ولو ان للمعارض الذي ينترع منه مااستلمه حق استرداد ما أعطى طبقا للمادة ٣٥٩ من القانون للدنى ... نأول بوليو سنة ٢١٨ ع ١٧٧ عدد ٢٠٩

٤١٩ مجرد الادعاء الكاذب من المتهم بامكانه عمل شيء لا يمتبر من الطرق الاحتياليـــة مشــل أن يدعى كذبا ان في إمكانه استحضار جاموسة مسروقة ــــ ن ٧١ مارس ١٨٤ الشرائع س أولى ص ١٤٤٤.

4.2 لا تعتبر طرقا احتيالية الواقعسة الاكتيسة (أوهم المتهم المجلى عليه بانه بريد شراء حماره وأخذه الفرجة عليه ولم برده) - ف لا مابوسنة ١٤ الشرائم س أولى ص ١٩٧٠

 ١٨٤ تعتبر طرقا احتياليه لاعجرد ادعا آت كاذبة الوقائع الا تية

آدهی المتهم كذباأن له أشغالا وانه يطلب موظفين للاستخدام يمكتبه ونشر عن ذلك فى الجرائد وسمى تفسه « المدر العام للادارة » وكان يعرض على طالبي الاستخدام جدولا مطبوعا يشمل بيان أشغال مكتبه الوهمية : و يصحصل مهذه الطريقة على سلب ثلاثة جنبات بصمة تأمين من كل شخص يعوجه السه بقصد التوظف --- ن ٧ وفير سسنة ١٩١٤ الشرائع س ٧ ص ٨٠

١٩٤ تمتبر طرقا احتياليــة لامجــرد ادعا آت كاذبة الوقائع الا "ثية

أفيم المنهم المجنى عليه كذبا ان في استطاعته التوسط لدى رئيس المحمكة المختلطة في رجع دعوى له بالحسكة للذ كورة وكان هذا المنهم قد أخذ قبل المجنى عليمه ونصادف أن الشخص المذكوركسب دعويين له في الحكمة المختلطة نحا أبر المجنى عليه من هذه الحادثة و وثق بقول المتهم وسلمه ماطلب منه منه من ٨٠ وفير ١٩٠٤ الشرائع س ٧ ص ١٠٥

وربع ايس مايمنع مطاقا ان الحكمة عند نظرها تهسمة نصب تضييف الى الطرق الاحتيالية الى تقسسك بها النيابة والى أعلن بها المتهم طرقا أخرى تستنجها من الاوراق وشهادة الشهود ولا يعدذلك من المحكمة تجاوزا السلطنها — ن ١٧٧ ديسمبر ٩٩٧ الشرائع س ٧ ص ١٩٣٧

٤٧٩ في جرائم النصب والسرة وخياة الاماة اذا ادعى المتهم ان الثيء المخطس هو ملك فلمحكة المختج أن غصل في هذا الدفاع وتثبت من أمر الملكية باعتبار انها ركن من أركان الجريمة الممروضة عليها للفصل فيها

قصد التهم ابن المجنى عليه وأخسره كذبا بان والده يطلب منه أن يسلم اليه الشيء الفلاق فأغدع ابن المجنى عليه واقدا الشيء الفلاق فأختلم والم اليه هدذا الشيء فأختلمه عاقب في الحكمة حكمت بان المنهم يعاقب في هذه الحالة طبقا للمادة ١٩٠٣ ع لانه اتخذ صفة كاذبة وهي صفة الوكالة عن صاحب الشيء في استلامه) كانت عي الحامل لقسلم الشيء المختلس اليه منوف جنع ٢٥ ابريل سدة ١٥ هم الشرائم س ٢٨٠

٤٩٧ لايازم لتكوين جر بمدة التوصل الى الاستيلاء على تقود بواسطة اتخاذ صفة غدير محيحة أن يستممل المتهم طرقا احتيالية أخرى لتتوفر بذلك الحربمة المنصوص عليها في المادة ٣٩٣ ع — ن ٢٨ فيرابر ٩١٣ ع ٧١ ص ١٣٨

٢٧٣ ان الشارع الجنائي لم يعسرف الطسرق الاحتيالية الماقب عليها قانونا وقد حذا حذوه علماء التشريع فلم يتفقوا للا أن على تمريف خاص يمكن الاخـ ذ به بـ ل تركوا ذلك لتقـ دير القاضي ومن المتفق عليه لتوفر أركان جربمة النصب أن توجد طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجودمشروع كاذب أو واقعة مرورة أو احداث الامل محصول ربيه وهي وأن تكون هـذه الطرق تسبب عنها بالفعل حصول الشحص على المبالغ التي أخمذت بطريق الحيلة وان تقترن بهذه الطرق الاحتيالية أمور خارجــة عنها أو أفعال مادية من شأنها ان نجمــل التأثير تاما على الشخص ذي الذكاء والحيطة الماديين فيتم في خطأ تصديق النصاب وحسن الاعتقاد به فيدفع اليه عن طيبة خاطر ماكان يطلبه من النقودأو خـ لافها . ومن الحطأ أن يقال بان القانون لايحمى الشخص الساذج الذي تنطلي عليه حيل قد يسهل على ذي التبصر القليل ا كتشافها لان هذا الرأى ف خطر عملي الهيئة الاجتماعيمة والامن العام ولان البسطاء أحوج من غيرهم الى حماية القانون وقد قرر الاستاذ جارونى كتابه شرح قانون العنقوبات الفرنساوية جزء خا. س صحيفتي ٥٦٧ و ٥٦٨ أمعناه و فاله لا يصح لتكوين جرية النصب أن يشارط في المجنى عليمه درجة معينة من الذكاء واليقظة لان ذلك يضيق نطاق همذه الجريمة فتخرج عنها وقائم

نصب جسيمة هى بانسبة لبعض الاسخاص أشد خطراً من غيرها » وعما يؤكد هذا الرأى مافر ويه محكمة التعض والا برام الفرنساوية فى حكميها الصادر بن فى ١٩ ديسمير سسنة ١٩٧٣ ١٩ برام الفرنسان على ١٩٠٨ وما حكمت به حكمة بو ردو فى ١٩ مايو من بعض المحكمتان فى سنة ١٩٨٨ جيت قد أدخلت هاتان الحكمتان فى من بعض بسطاء المقول الذين بعضون فى الارواح من بعض بسطاء المقول الذين سعدون فى الارواح عن مواشيهم أو جمام يكسبون دفاريهم منع الارواح من مواشيهم أو جمام يكسبون دفاريهم المطروحة الما الحاكم أو تمكين البنت من ترويجها بالشخص عن مواشيم أو جمام يكسبون دفاريهم المطروحة الدي ترغيه أو غيرنك، وقدسارت الحاكم للصرية عدا الرأى فى أحكامها — المنشية جنح ١٥ ابريل ١٩٨٤ ١٩

343 ان مجرد الادعاء الكاذب بوجود سلطة وهمية بدون الاستعانة إى توعمن الطرق الاحتيالية لحسل الناس على تصديق ذلك الادعاء لا يكنى الشكوين جريمة التصب - ن ٧١ مارس ٩٩٤ ح ٧٠ ص ٤٣٠

و٧٤ (١) لا بازم انتكوبن جر بمدة التوصل الى الاستيلاء على نقود بواسطه اتخاد «صفة غير صحيحة» طبقا المدادة ٩٧٣ ع أن يستعمل المتهم « طرقا احتيالية » بالمنى القصود فى الفقرة التانية من المادة الذكورة

(٧) يجب نهسير عبارة « صفة غير محيحة » للذكورة في المادة ٧٩٣ – ٤ » عمم ملاحظة عبارة اسم كاذب الواردة معها في الفقرة قسها وعلى ذلك فتنضدن عبارة « صفة غير محيحة » اختلاس

و ۱۹۹۳ بشارط طبقا لنصرالمادة « ۱۹۹۳ و ع ف جنحة النصب ان يكون الاحتيال لسلب ثروة النبر أو بعضها أو الاجام بوجود واقمة مزورة القصدمنها سلب ماهو ليس ملكاله وعلى ذلك اذا أرسلدائن الى مدينة طردا بالسكة الحديدية احتجار بصويل قيمة مطلوبه فلا يكون عمله مذا جنحة قصب لانه الم واقعة مزورة الغير أو بعضبها أو الابهام بوجود ولم يكن عنده هذا القصد منها سلب ماهو ليس ملكا له على مطلوبه بهذه الطريقة رهى طريق مقاصة جبرية وان كانت غير مشروعة ومحقونة ولكن لا يكون عمله فيها جنحة لصب - ٧٧٠ يونيو سسنة ١٩٥ ح ٨٧

٧٧٤ يعتبر ركنا جوهريا لجريمة النصب المنصوص عليها في المبادة ٩٩٣ ع تسليم التناح المتقول الذي يحصل الاستيلاء عليمه يطريق الاحيال السليا فعلما ، فلذك اذا توصيل شخص بطريق الاحتيال الى التخلص من دفع الرسوم الجركية فلا يكون عمله هذا معاقبا عليه بالمادة ٩٣٩ ع

١٤٦٨ اذا قضت محكمة الموضوع براءة التهم بناء على ان الوقائم المسندة اليه لا تتكون منها الجرية المرفوع بشأنها الدعوى فليس للنياة أن تستند على وقائم أخرى امام محكمة النقض والابرام لا ثبات

٩٧٥ اذا تمهد شخص بممل يستحيل تحقيقه كان ذلك قرينة على سوء نبته الابسقطها مجردادها ثه بأنه كان بعتد امكان ذلك المسمل لان ادعاء كهسذا لا يقبله المقل

ادعى التهسم ان له دراية بعسلم السكيمياء وانه يستخرج بواسطتها الذهب من معادن أخرى وتوصل بهذه الطريقة الى الاستيلاء على مبالغ من الحتى عليم ليشترى بها الادوات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع ولما رفعت عليه دعوى النعب دفع امام عكمة الحميم بانه كان يعتقد بحسين نيسة امكلمة النقض رفقيت الطمن المقدم منه بناء على ماقررته من استعمالة تفقق هذا المشروع بداعة بعتبر قرينة على سوه نيسة المتمم لا يستطها مجرد ادمائه المسير معقول بأنه كان يعتد نجاح مسعاه ب ن ١٠ يناغ سسنة ١٩٨٤ ج

وسطة الوعيدكذبا المحمولة الوعيدكذبا المحمولة المحمول

۱۹۳۹ مجب المحكوين جريمة النصب بانتحال اسم كاذب أن يكون ذلك النش هو السبب الدافع لتسليم الاموال المأخوذة احيالا — منوف جزئيه ١٤ كتو برسنة ١٤ ٩ مج ١٧ ص ١٩٠

٢٣٧ يعتبر الشروع في النصب متوفراً ولو كان

الحنى علمه عالما بنية المتهم السئة لان و الاستحالة » في هذه الحالة تعتمر « نسبة » اذاتها تتجت عن أسباب خارجة عن ارادة المتيم

الذي كان متنكر الكي قيض عليه متلسا بالجرعة فحكمت محكمة النفض اله بحوز معاقبة المتهم على فعله باعتباره شروعافي نصب عمالا بالمادة ٢٩٣ع حاول المتهم أن محتال على أحد رجال البوليس ا -ن ١٣ ديسمبر٩١٣ مج ١٥ ص ٤١

## يوع الحرعة

الظر عن كلمة ﴿ مُخالِفة ﴾ الواردة بالنص العر في من المادة (٨٥ من الامرالعالي المذكور فان الفرض منها و الجريمة ، على وجمه العموم - اسكندرية استئناف ۱۳ دیسمبر ۹۰۸ مج ۱۰ ص ۱۸۰

. - ٣٣٠ تعتسبر الجريمة جناية أوجنحة أو مخالفة حسب العقوبة الموضوعة لها ، وبما أن العقوبة المنصوص عليها في لا تحة الجبانات الصادر بها أمر طال في ٢٩ ينابر سينة ١٨٩٤ تريد عن مائة قرش فالجرائم الواقعة تحت أحكامها تعتسير جنحة بقطع

#### متكالم ض وافساد الاخلاق

عجع ادعى أحد الاقباط الارثوذ كس كذباان ز وجته متوفاة وتوصل بذلك الى الحصول على رضا أم بز واجمه من ابنتها التيء تبلغ الرابسة عشرة من عمرها وبالف عل أجرى رسوم ز واحسه بنا على يد شخص قيل بإبه قسيس وعاشرها بعد ذلك معاشرة

٣٥٤ (١)ان الا كراة \_ وهو ركن من الاركان الاساسية لجريمة مواقعة أنثى بفدير رضاها قد يكون أدبا كما يكون ماديا ، وقد ينشأ الاكراه الادبي عن طرق خداع يحذها الجاني لايقاع الجني عليها في الخطأ (١)

المادة ٧٣٠ ع لوقاعه أنق بذير رضاها -ج أسيوط،

بونيه ٩١٢ ج ١٣ ص ٢٧٤

الازواج مدة ثلاثة شهور ثم تركها ومحكمة جنايات أسبوط قررت : ان زواجها لم یکن صحیحا اذ نم یکن للبنت ولی شرعی بنسوب عنها عند المقدوهي لا علك ترويج نفسها مراعاة لسمنها كما قررت أن المتهم توصل بالحيلة الى اغوائها بغير رضاها وبقصد جنائي وأنه لذلك يعاقب يقتضي

(٧) بعاقب على جريمة مواقعــة الانثى بغـــير رضاها متى وقمت مهما كان الباعث للجانى عسار ارتكابها (٢)

 (١) أشار الحكم الى موسوعات كار بنتيه نحت عنوان «اغتصاب» بندة ١٣ و ٣٨ و ٣٨ و تعليقات جارسون على قانون العقابات الفرنسي ص ٩٩

<sup>(</sup>٢) اشار الحكم الى حكم ن وأرام فرنسا الصادر في ٧٣ ديسمبر سنة ١٨٥٠ ( داللوراك وري ١٨٦٠ ـ ١ ـ ٩٥ ) ومؤلف بلانش في قانون العقو بات جزء خامس عدد ١٠٠ وجار و جزء خامس عدد ١٨١٧ )

اشق قبطى متروج مع أم فتاة صديمية تبلغ من السمر النقي عشرة سنة على أن تروجه من ابنتها بعقد زواج ظاهرى وتوصل بعدف الواسطة الى معاشرة النقاة معاشرة الازواج وهى تحتقد انها تسلم قسمها نزوجها الشرعى . فحكت الحكمة أن الزوج المزعوم بما المقرة الاولى من المادة ١٩٣٠ ع ولو لم يكن يقصد مجرد ارضاء شهوة بل كان برى الى المادة المروب المناه شهوة بل كان برى الى المادة المروب المروب المراهب همه

۳۹ لاجسل التعييز بين هتك المسرض و بين الشروع فى وقاع أنق بنسير رضاها بحب أن ينظر بنوع خاص الى نيسة الفاعل ومن هسذه النية فقط يمكن الحكم فيا اذا كان هناك بده فى التنفيذ أوعمل تحضيرى فقط من كانت الوقائع المادية مبهمة وقابلة لتأويل مؤدوج — ن ١٣ ديسمبر سنة ١٩ ١٩ الشرائح س ٩١ الشرائح

۳۷۷ أولد رجل أن يعاشر امرأ تصاشرة الازواج غطيها وتزوجها زواج وهميا به استحضر لها رجلا تزوجها زواج وهميا با من استحضر الما توقع مدا التران الذي كانت تمتدالل أن محتمد والحكمة عدت الرجل متصبا تنظيق على المادة ، ۲۷۳ ع ...

٤٣٨ ليس لجر بمة هنك العرض المنصوص عنها بى المادة ٣٣١ ع حالة شروع تعزه عن الفسط التنام فتحتبر الجر بمة واقعة بمجرد استعمال المنهم الفوة ضد

الحجى عليه واتيانه عمل يثلم شرفه فعبارة «شرع فى ذلك » المنصوص عنها فى المادة المذكورة الفرض منها بيان همذه النتيجة -- أمر احالة مصر ٧٧ ينا ير ٨٠.٥ ج. ٩٠.٩ ص ٨٧

ه به الدوة اللازمة لتوفر جريمة هنك العرض طبقا للمادة ٢٧٩ ع فى النسوة باعم معا نيها ومسن م تنطوى تحتها حالة عدم الرضا ، أى انه يكني لتوفر جريمة هنك عرض القوة طبقا للمادة المذكورة أن يرتكب النسل بدون رضا الجني، عليه و بناه على ذلك حكمت محكمة النقض ان هنك عرض شخص حالة نومه بدخل تحت نص المادة ٧٩١ ع بنا ٧٨ فيوا يرسنة ١٩٤٤ ع ١٩٠ ع الله ١٩٠٠ على والرسنة ١٩٤٤ ع ١٩٠ على ١٩٠٠ و١١

وي جر به هنك المرض لاتنكون فقط من فعل معين من الجسم فعل معين عندش للحياء يقع على محل معين من الجسم بل تنكون أيضا من كل عمل مغاير للحياء يقع عسلى شخص المجنى عليه مطلقا -- ن ١٥٠ / ٧ / ١٠٥ ج

الإلام الن جريمة هنك العرض المنصوص عنها في القترة التانية من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات يحب أن يحتسب فرما سن الحجى عليه طبقا المسنة الهجرية سن هابريل ١٩١٣ الشرائع سأولى ٣٢٧

433 ينقض الحكم الصادر بالادانة في جريمة هتك المرض بدون اكراه طبقا المادة ٢٣٧ع اذا لم يذكر فيه سن للجني عليه --- ن ٢٤ يناير سنة ١٩٥٤ الشرائح س أولى ص ١١١

۱۱۱ ارتکن الحکم علی شرح جارسون لنانون الشو بات الفرنساوی ص ۸۵۴ فقره ۱۱۴ وحکم محکمة اصوان فی ۱۵ مایو سنة ۴۵ م ۳ مس ۲۰ ص ۱۰

به في به مر يض الشبان على المجور والفسق النصوص غليه في المادة بهجمه ع لا يتحضر في اللذة الجمهائية فقط بل يشغل أيضا أيضا أفساد الاخلاق بلى طريقة كانت نصب الى المتهم أنه أرسل ابنته مراراً لترقص في محلات الملاهى حيث كانت تجالس الرجال وتعالم المتم مجهم فحكمت محكمة القض والابرام بان عمل المتبم مجوز أن يساقب عليسه بمتعنى المادتين مهمه والمتاب أعادت القضية لقاضى الاحالة لا كام بيان الواقسة لمسرفة وع الرقص والنناه في تلك بيان الواقسة لمسرفة وع الرقص والنناه في تلك

\$3\$ يستثرم ركن الدادة -- وهومن الاركان الجوهــرية لجرية تحريض الشبان عــلى الفســق والفجور أن تتكر روقائع الانساد فى أزمان مختلفة ولا يشترط أن يتمدد المجنى عليهم

ولذلك قان تحر بض فتاة واحدة قاصرة على الفسق والفجور بقع تحت طائلة المادة ١٩٣٣ ع اذا تمكر رب أدال التحريض - ن ٢٥ سبتمبر ٩١٥

و 23 جتمعة الاعتياد على تحريض الشبان على الشبان على الشبق والتجور جريمة مستمرة فلا تسقط الا بمرور ثلاثة سنين من تاريخ آخر واقمة من وقائم الانساد (١) لايشسترط من جريمة . تحريض الشبان مادة على الفسق والقمجور أنيذ كل المران الجني

عليه قاصرا (٧) أيس لن اعتاد تمريض الشبان على النسسة والفجور أن يدفع بجهله سن الجني عليمه الحقيقة مالم يشت أن جهله كان تشيجة خطأ أوقحته فيه ظروف استثنائية لا يسد هو مسئولا عنها وكذلك ليس فه أن يعمسك بان الجني عليها وهي فتاتلا تتجاوز الثلمنة عشرة من عمرها يسدها تذكرة من البوليسي يبيع طا مباشرة اللتعارة (٢)

(٣) مسألة ماذا كانت الافعال التي ارتكبت فى قضية معينة تكفى لتكوين التحريض عمل القسق هى مسألة تتعلق بالوقائع والقصل فيها متر وك لحكمة الموضوع وليس من الضرورى أن يسين حكم الادانة الظروف الذى استنج منها قاضى الموضوع توفر هذا الركن من أركان الجربة — ن المرضوع توفر هذا الركن من أركان الجربة — ن

أشار الحكم الى مؤلف سرفيــة وتبيلز من قانون المقو بات البلجيكى جزء ثان ص ٤٧٣ وجارسون جزء أول ص ١٨٠

٢٩٩ اذا دخل شعفص مثرك امرأة بصرفها وطلب منها أمرا منافيا للاتداب فلا يعتبر مرتسكا لامر عنافيا والاتداب فلا يعتبر مرتسكا لامر عنل بالحياه بالمنافزاد في المادة ٢٩١ ع اذ أن هذه المادة مثل ١٩٤ لانتطبق الافي حالة ماتسدى التمل الفاضخ حد الكلام واقترن بحسمل مادى اسوان ١٥ مارس ٢١٣ هج١٤ ص ٢٩٣ (٢)

٧٤٪ الزوجالذي يتعرض لافساد أخسلاق

<sup>(</sup>١) ارتكن الحسكم على دالوز الدوري سنة ١٨٧٨ الجزء الثاني ص ١٤٧

<sup>(</sup>٢) أشار الحكم الى ن وابرام فرنسا في ٤ يتاير سنة ١٩٠٧ (دالوز الدوري ١٩٠٧/١/١٨٠)

 <sup>(</sup>٦٦) ارتكن الحكيم على جارسون شرح قانون المقوبات الفرنسي المادة ٧٣٠ فقرة ١٨٠ وَ١٨ تابد هذا
 الحكم من محكمة قنا المنعقدة بهيئة استثنافية

ز وجته القاصرة عن سن ١٨ سنة تنطبق عليمالواد ١٩٣٧ و ١٩٣٧ و ١٩٣٠ فقرة ثانية من قانون العقو بات اله لمز وج سلطة على الزوجة بالمدنى المقصود من للمادة ١٩٣٠ فقدرة ثانية عقو بات ـــــن ٢٠ مارس ١٩٨٥ الشرائع س ١٩٨٣

٨٤٤ اقصل الحقل بالحياء اذا ارتسكب داخسل سجين يماقب عليه بالتطبيق بالمادة ٩٤٠ ع باعتبار أنه قصل فاضح على ( ولو أن السجن لا يعد محسلا محموميا) ذلك اذا شاهسده عسدة أشخاص أو كان يمكنهم مشاهسته اذا كانوا متيقظين — أمم احاله ٢٩ ابريل ٨٠٨ قاع، ٩ ص ١٨٨

#### هرب الجانيين

هه إلى أرسل وكيل النيابة المختلطة أحد المتهمين بارتكاب جرعة الى مركز البوليس وهناك أمر بالبقاء فيه حتى ينظر فى قضيته والمحكمة قررت : --- انه اذا خالف مأم به وترك ديوان المركز فلا يعتبرانه هرب بعد القبض عليمه قانونا طبقا لنص المادة ٢٠٧٠ع

ان أعضاء النيابة المختلطة لايمتبرون من رجال الضبطية القضائيةالمذو عنهم في قانون تحقيق الحذايات

الاهلى (١) ـــ الزقاز بق استثناف ٢٩ مارس سمنة ٩٩٠ ج ٩١ ص ٣٣٩

وه الحسكم بادانة التهم لمر به بعدالتبض عليه متلبسا بالجنابة بمرفة شيئة المخداء يقع تحت أحكام المادة و ١٧٥ و لا يشاخط لتوفر أركان الحريمة المنصوص عليها في المادة للذكورة أن يكون التبض على المتهم حصل بمتضى أمر بالنبض (٢) ... ن و ابريل سنة ٩١٣ هم ١١ ص ١٩٥

#### اليمين التكاذبه

ومه الجمع الذي يوجه الى خصمه اليمين الحاسمة فى دعوى مدنية بعتبر انه تنازل عن كل حقوق الذاحلف خصمه اليمين سواء كان كاذبا أو صادقاولا بجوز حينقذ لمن وجه اليمين ان يرفيمباشرة دعوى اليمين الكاذة (٣٠٠) على خصمه والنيابة التي لها وحدها الحق فى رفع الدعوى في هذه الحالة لا يمكنها أن تبدى طلبات البتة

فی الدعوی المرفوعة مباشرة بغیر حق وانحا لها فقط أن ترفيردعوی مخصوصة --- ن ۱۳ ابر بل سنة ۹۱۲ مج ۱۳ ص ۱۲۹

40% رفع المحكوم ضده في قضية سابقة على خصمه المحكوم لصالحه دعوى اليمسين البكاذة مباشرة طبقا للمادة و20 عناء على أن هذا الاخير حلف كاذبا اليمسين المتممة التي وجهت اليه في تلك

<sup>(</sup>١) واجعن الدسمبر سنة ١٨٩٩ مج ٢ ص ١٣٥ وأسيوط استثناف ١٧٨ كتو برسنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ٢٦٢

<sup>(</sup>١) راجم حكم عكمة النقض والابرام ٧ ابريل سنة ١٨٩٩ مج ٢ص ٣٣

أداها - اسبوط استثناف ٧٨ بونيه سنة ٥١٥ مج الدعوى فحكم بانه لابحوز قبول دعوى التعويض امام محكمة الجنح أو المحكمة المدنيسة مادام الحسكم ۷ ص ۸۷ الصادر من الحكمة التي وجهت اليمين المتممة هو \$60 أشار الحكم الى تعليقات داللوزعل المادة حكم نهائي وليس للخصم المائد عليه الضررفي همذه

٣٩٦ من قانون العقوبات وتعليقات داللوز على المادة ١٣٦٣ من الفانون المدنى

٥٥٥ لا محوز النبامة العمومية أن تثبت جنعة اليمن المكاذب بالبنة اذا كانت الواقعة التي حصل ألحلف عليها غير جائز اثباتها مدنيا بشهادة الشبهود ا -- الاقصر ٦٦ مارس سنة ١٦٨ الشرائع ٣ص ٤٦٨

٧ ٥٠ لا تحوز لن وجه البدين الحاسمة لحصمه أن يثبت كذبها بدخوله مدعيا عق مدنى في دعوى اليمين الكاذبة التي تقيمها النيابة العمومية على من

الحالة الانقدى شكوا النيابة اذا شاء - اسنا جنح

١٨٧ سنة ٩١٣ م ١٤ ص ١٨٧







